

الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَدُ النَّقَضِ

مَكْتَبُ الْفَنِّ

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة السادسة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٥

القاهرة	(د)
مطبعة دار القضاء العالي	
١٩٦٦	رقم ١٢٥

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد شمس الدين ، وإميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وعثمان زكريا .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عقد . ” عقود إدارية ” . توريد . اختصاص . ” اختصاص ولائي ”
قضاء إداري .

عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون . شرط إسباغ هذه
الصفة عليه أن يكون مبرما مع إحدى جهات الإدارة ، بشأن توريد مادة لازمة
لتسيير مرفق عام ، وأن يحتوي على شروط غير مأوقة في القانون الخاص . . عدم
توافر هذه الشروط لا يكون معه العقد من عقود التوريد الادارية التي يختص القضاء
الاداري وحده بالفصل في المنازعات الناشئة عنها .

(ب) نقض ” المصلحة في الطعن ” .

عدم قضاء الحكم على الطامن بشيء . لا مصلحة له في الطعن فيه متى كان لا يلحقه
ضرر منه .

١ — تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن مجلس
الدولة يفصل بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الإلزام
والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر . ومفاد عجز هذا النص أن
عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون وإنما يشترط
لإسباغ هذه الصفة عليه أن يكون إداريا بطبيعته وخصائصه الذاتية وهو

لا يكون كذلك إلا إذا أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . أما إذا كان التعاقد على التوريد لا يحتوى على شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق القانون الخاص وهى الشروط التى يتسم بها العقد الإدارى ويجب توافرها لتكون مفصحة عن نية الإدارة فى الأخذ بأسلوب القانون العام فى التعاقد فإنه لا يكون من عقود التوريد الإدارية المسماة فى المادة العاشرة سائفة الذكر والتى يختص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها .

٢ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يقض بشيء قبل الطاعن ولم يلحقه لذلك ضرر منه فإنه لا مصلحة له فى الطعن فيه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٩٣ سنة ٥٦ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليها الثانية ضد الطاعنين وقال بيانا لها إنه تلقى من المطعون عليها الثانية فى ٢٥/٣/١٩٥٤ خطابا تكلفه فيه بعمل "سيناريو وأفيشات" فيلم ثورة مصر بالكميات الموضحة بالخطاب المذكور وذلك لحساب وزارة الحربية ، وقد تأيد هذا التكليف بخطاب آخر من إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة فى نفس التاريخ ، وأنه - أى الطاعن - قام بإنجاز ما طلب منه وسلمه للمطعون عليها الثانية التى سلمته بدورها لإدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة ، ولما طالب جهات الاختصاص بدفع قيمة الفاتورة الخاصة بهذا العمل وقدرها ٥٧٠ ج لم تستجب إلى طلبه فأقام الدعوى الراهنة طالبا الحكم

بالزام الطاعنين بهذا المبلغ ، دفع الطاعنان الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المحاكم العادية ولائيا بنظرها تأسيسا على أن العملية في موضوعها هي بمثابة عقد توريد إدارى مما يختص به القضاء الإدارى طبقا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وطلبا في الموضوع إنحراجهما من الدعوى وفى ١٤/٣/١٩٥٩ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع وباختصاصها وقضت في الموضوع بالزام وزارة الحربية - الطاعة الأولى - بمبلغ ٥٧٠ ج . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٤ سنة ٧٠ ق القاهرة وعاودا التمسك بالدفع بعدم الاختصاص وبطلب إنحراجهما من الدعوى . وفى ٢٢/٣/١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت إحالته إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن بجلسة ١٩٦٥/١٠/٥ وبها صممت النيابة على رأيها الذى ضمنته مذكرتها بطلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعن الأول - وزير الحربية - أما الطاعن الثانى وزير الإرشاد - فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يقض بشئ ضده ولم يلحقه لذلك ضرر منه ومن ثم لا مصلحة له في هذا الطعن مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله بالنسبة له .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاى للمحاكم العادية على أن التعاقد موضوع الدعوى هو عمل من أعمال الإدارة التى تعقدتها الحكومة . لما لها من الشخصية المعنوية الخاصة التى لا تختلف عن شخصية الأفراد ورتب على ذلك أنه ليس عقد توريد إدارى يكون هذا الحكم قد أخطأ تطبيق القانون ذلك أن عقد التوريد هو من العقود الإدارية المسماة بتخصيص القانون وإذا أبرمت الحكومة العقد موضوع هذه الدعوى مع أحد الأفراد فإن الاختصاص بشأنه ينعقد للقضاء الإدارى دون غيره طبقا لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ باعتبار أن الدعوى رفعت في ظله في ١٠/٦/١٩٥٦ .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن مجلس الدولة يفصل بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد إدارى آخر. ومفاد عجز النص أن عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون وإنما يشترط لإسباغ هذه الصفة عليه أن يكون إداريا بطبيعته وخصائصه الذاتية ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص . ولما كان لم يقم دليل من الأوراق على أن التعاقد موضوع الدعوى قد احتوى على شروط استثنائية غير مألوفة فى نطاق القانون الخاص وهى الشروط التى يتسم بها العقد الإدارى ويجب توافرها لتكون مفصحة عن نية الإدارة فى الأخذ بأسلوب القانون العام فى التعاقد . . . لما كان ذلك ، فإن التعاقد موضوع هذه الدعوى لا يكون من عقود التوريد الإدارية المسماة فى المادة سالفه الذكر والتى يختص القضاء الإدارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الناشئة عنها ويكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى للمحاكم العادية على الصحيح فى القانون ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد شمس الدين ، ومحمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٤١)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عقد . ” عقود إدارية “ . اختصاص . ” اختصاص ولائى “ .

الترخيص باستغلال مقصف بمرفق التليفونات . احتواء العقد على شروط غير مألوفة
في القانون الخاص كحق الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات
المرتبة على العقد . وصف هذا العقد بأنه عقد إدارى وصف قانونى صحيح .

(ب) عقد . ” عقود إدارية “ . ” حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين “ .

خضوع العقود الادارية لأصول القانون الإدارى دون أحكام القانون الخاص .
هذه الأصول تقضى باعتبار الاتفاق على حق جهة الادارة في مصادرة التأمين من قبيل
الجزاءات المالية . حق جهة الادارة في توقيع الجزاء المتفق عليه دون اللجوء
إلى القضاء لاستصدار حكم به .

١ - إذ وصف الحكم عقد ترخيص مصلحة السكة الحديد باستغلال أحد
المقاصف بمرفق التليفونات بأنه عقد إدارى توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد
الإدارى بإبرامه مع شخص معنوى من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام
هو أحد المقاصف ليقدم فيه المأكولات والمشروبات لموظفى وعمال مصلحة
التليفونات بأسعار محددة كما تضمن العقد شروطا غير مألوفة في القانون الخاص
إذ أعطى جهة الإدارة الحق في إلغاء العقد ومصادرة التأمين - الذى قدمه المتعاقد
معه - بمجرد الإخلال بالالتزامات المترتبة عليه ، فإن هذا الوصف صحيح
في القانون .

٢ — إن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون الخاص . وهذه الأصول تقضى بأن الاتفاق على حق الإدارة فى مصادرة التأمين لإخلال التعاقد بالالتزامات التى يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التى تملك جهة الإدارة توقيعها عليه وإذ كانت هذه الجزاءات لا تستهدف تقويم اهوجاج فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تنوى تأمين سير المرفق العام بانتظام واطراد فإن سبيل تحقيق هذه الغاية هو منح الإدارة الحق فى توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء لاستصدار حكم بها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خصم قيمة التأمين من جملة المبالغ المحكوم بها للطاعنة (وزارة المواصلات) ابتدائيا رغم النص صراحة فى الترخيص على أحقية الإدارة فى مصادرته بمجرد إخلال المطعون ضده بالتزاماته المترتبة على العقد ومنها الالتزام الخاص بمقابل الانتفاع بالمقصف المرخص به فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن بصفته وزيرا للمواصلات أقام الدعوى رقم ٢٣٣٣ سنة ٥٤ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضدهما طالبا الحكم بالزامهما متضامنين بدفع مبلغ ٦٨١ ج و ٧٥٥ م والفوائد — وقال بيانا لدعواه إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٣ رخصت مصلحة السكة الحديد إلى المطعون ضده الأول بضمان وتضامن المطعون ضده الثانى باستغلال أحد المقاصف الملحقة بمرفق التليفونات بالقاهرة وذلك لمدة تبدأ من ١٦/٤/١٩٥٣ وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٥ مقابل جعل سنوى قدره ٤٤٥ ج يدفع على إثني عشر قسطا شهريا متساويا وقد أودع المطعون ضده الأول عند التوقيع على العقد تأمينا قدره ٢٢٢ ج و ٥٠٠ م ، ونص فى الفقرة الرابعة من العقد على أن كل تأخير فى سداد مقابل

الانتفاع المستحق يزيد على ثمانية أيام يعطى للمصلحة الحق في إلغاء الترخيص ومصادرة التأمين بدون حاجة إلى تنبيه رسمي ، كما نص في الفقرة الثانية من المادة العاشرة على أن يقوم المرخص له بدفع ما يوازي $\frac{1}{4} \cdot 2\%$ من مقابل الانتفاع السنوي بصفة تأمين ضد الحريق . واستطرد الطاعن قائلاً بأنه إزاء امتناع المطعون ضده الأول عن دفع الأقساط المذكورة في المواعيد المتفق عليها ، فقد اضطرت المصلحة إلى إلغاء الترخيص ومصادرة التأمين نفاذاً للبند الرابع سالف الذكر ومطالبة المطعون ضدهما بمقابل الانتفاع المستحق وقيمة التأمين ضد الحريق في سنتي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ومجموع ذلك بلغ ٦٨١ ج و ٧٥٥ م وهو المرفوع به الدعوى وبتاريخ ١٩/٤/١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة للطاعن بطلباته ، استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون ضدهما الأول بصفته مديناً والثاني ضامناً متضامناً بأن يدفعاً للطاعن مبلغ ٤٥٩ ج و ٧٧٥ م . طعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٨/١٢/١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٤/٤/١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ وفيها أصرت النيابة على ما جاء بمذكرتها الثانية التي طلبت فيها نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصليها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ عدل الحكم المستأنف بنخصم مبلغ التأمين المودع من المطعون ضده الأول من جملة المبلغ المحكوم به ابتدائياً أقام قضاءه على ما قرره من أن المقصود من هذا التأمين هو مجرد الضغط على المرخص له ليقوم بتنفيذ التزاماته ، وأنه لا محل لمصادرته في حالة إنهاء الترخيص ، فضلاً عن أن الطاعن لم يطلب الحكم له بمصادرة التأمين ، هذا في حين أن الترخيص أساس الدعوى هو عقد إداري ورد على استغلال مرفق عام وتضمنت بعض نصوصه شروطاً تخول للمصلحة إلغاء الترخيص ومصادرة التأمين في حالة إخلال المطعون ضدهما بالتزاماتهما المترتبة على العقد ، فكان يتعين لذلك إخضاع هذا العقد لأحكام القانون العام ، وهي تعطى لجهة الإدارة - حرصاً على سلامة تسيير المرفق العام بانتظام واضطراد -

الحق في توقيع الجزاءات المالية المتفق عليها بمجرد إخلال المتعاقد معها في تنفيذ إلتزاماته دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء في ذلك ولما كان الشرط الوارد بالعقد بمصادرة التأمين هو من قبيل الجزاءات المالية، فإن الإدارة تملك توقيعه من تلقاء نفسها وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الشرط الصريح وأهدره فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد وصف العقد أساس الدعوى الوصف القانوني الصحيح بأن اعتبره عقدا إداريا توافرت فيه الخصائص الذاتية للعقد الإداري بإبرامه بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام — وهي مصلحة السكة الحديد — وبين المطعون ضده الأول بقصد إدارة مرفق عام وهو أحد المقاصف التابعة للمصلحة لتقدم فيه المأكولات والمشروبات لوظفئ وعمال مصلحة التليفونات بالقاهرة بأسعار محددة، كما تضمن العقد شروطا غير مألوفة في القانون الخاص ، بأن أعطى جهة الإدارة الحق في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات المترتبة عليه ، إلا أن المحكمة عندما عرضت إلى الشرط الخاص بمصادرة التأمين قالت في شأنه ما يأتي ” وحيث إنه فيما يختص بالتأمين وطلب استزاله من جانب المستأنفين ”المطعون ضدهما“ من جهة وطلب مصادرته من جانب المستأنف عليه (الطاعن) من جهة أخرى فإنه يبين أن مبلغ التأمين المشروط في العقد إن هو إلا وسيلة من وسائل الضغط على المتعاقد مع جهة الإدارة حتى يقوم بتنفيذ تعهده على الوجه الأكمل المشروط في العقد ، فالغرض من التأمين هو استمرار نفاذ العقد ؛ فإذا مارأت الجهة الإدارية إنهاء العقد زالت الحكمة من تنفيذ شرط مصادرة التأمين وأصبح التأمين في هذه الحالة ضمنا فقط لرجوع الإدارة بالمبالغ التي يحكم بها على المتعاقد معها فلها أن تخصصه من المبلغ المحكوم به ولكن لا يجوز لها أن تصادر التأمين دون خصمه من المبلغ المحكوم به “ ثم رتب الحكم على ذلك خصم مبلغ التأمين من المبلغ المحكوم به ابتدائيا وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون ذلك أن العقود الإدارية تحكمها أصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص . ولما كانت هذه الأصول تقضى بأن الاتفاق على حق الإدارة في مصادرة التأمين لإخلال المتعاقد

بالالتزامات التي يرتبها عليه العقد يعتبر من قبيل الجزاءات المالية التي تملك جهة الإدارة توقيعها عليه، وكانت هذه الجزاءات لا تستهدف تقويم اعوجاج في تنفيذ الالتزامات التعاقدية بقدر ما تتوخى تأمين سير المرفق العام بانتظام واضطراد وكان السبيل لتحقيق هذه الغاية هو منح الإدارة الحق في توقيع الجزاءات الاتفاقية بقيام موجبها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء لاستصدار الحكم بها — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بنخص قيمة التأمين من جملة المبلغ المحكوم به إبتدائيا رغم النص صراحة في الترخيص على أحقية الإدارة في مصادره بمجرد إخلال المطعون ضدهما بالتزاماتهما المترتبة على العقد — ومنها الالتزام الخاص بالوفاء بمقابل الانتفاع في المقصف — فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٤٢)

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ القضائية

(١) نقض . "إعلان الطعن" . قوة القاهرة . بطلان .

تنبيه الطاعنين قلم الكتاب — بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون — إلى
إعلان تقرير الطعن إلى ورقة أحد المطعون عليهم بوفاته . تمام الإعلان على هذا
النحو وفقاً للقانون . جهل الخصم بوفاته خصمه من قبل القوة القاهرة . لا يبطل الطعن .

(ب) نقض "إعلان الطعن" بطلان . "البطلان غير المتعلق بالنظام العام" .
تجزئة .

بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو الصحيفة من بيان من البيانات الجوهرية الواجب
إثباتها فيها . بطلان غير متعلق بالنظام العام لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته
ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

(ج) بطلان "التمسك بالبطلان" . نقض "إعلان الطعن" .

قضاء المحكمة من تلقاء نفسها — عند عدم حضور المطعون عليه — بالبطلان
غير متعلق بالنظام العام ، مناطه أن يثبت البطلان من أصل ورقة إعلان الخصم
الغائب المقدمة إليها .

(د) نقض "تقرير الطعن" . "إعلان الطعن" .

وصف أحد المطعون عليهم في تقرير الطعن بأنه قاصر مشمول بالوصاية رغم بلوغه
سن الرشد . تدارك الطامن هذا الخطأ وتنبيه قلم الكتاب بعد إحالة الطعن من دائرة
فحص الطعون إلى وجوب توجيه إعلان الطعن إليه بوصفه بالغاً . تمام الإعلان
على هذا الوجه قانوناً . لا أساس — في هذه الحالة — للدفع ببطلان تقرير
الطعن وإعلانه .

(٥) دعوى "سقوط الخصومة" . استئناف "وارث" .

عدم تمكن المدعى عليه أو المستأنف ضده من التمسك بسقوط الخصومة قبل جميع المدعين أو المستأنفين لقيام سبب من أسباب إنقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم .
عدم قبول طلب سقوط الخصومة في هذه الحالة ولو كان الموضوع قابل للتجزئة بطبيعته . الخصومة فيما يتعلق بالسقوط وحدة لا تتجزأ .

مثال : عدم إعلان أحد ورثة المستأنف بوجود الاستئناف . عدم قبول طلب سقوط الخصومة بالنسبة له وبالتالي بالنسبة لباقي ورثة المستأنف .

١ - متى كان الطاعنون قد نبهوا قلم الكتاب - بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون - إلى وجوب إعلان التقرير إلى ورثة أحد المطعون عليهم بعد أن علموا بوفاته وقد تم الإعلان على هذا النحو طبقاً للقانون وكان جهل الخصم بوفاته خصمه يعد عذراً من قبيل القوة القاهرة ، فإن الخصومة في الطعن تكون قد انقضت بين الطاعنين وبين الورثة مما يستوجب رفض الدفع ببطلان الطعن .

٢ - إذا وقع بطلان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم بحلول الصحيفة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها والتي يترتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان فإن لهذا المطعون عليه وحده التمسك بالبطلان وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة الذي لا شأن له به ولا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لأنه من ضروب البطلان النسبي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته . ولا يخير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ذلك أنه في حالة عدم التجزئة لا تكون إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم فيه المحكمة وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانهم من المطعون عليهم بطلانه أيضاً بالنسبة

لجميع ومن ثم لا يسوغ قانونا للطعون عليهما الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المطعون عليهم الغائبين^(١) .

٣ — ما هو مقرر^(٢) من أن المحكمة يجب عليها أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه يقتضى أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها إذ أنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المترتب على وجود عيب في الصورة المسلمة إليه فإنه لا يصح بالتالي للمحكمة أن تقضى بالبطلان استنادا إلى وجود عيب في هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها ما دام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ولم يقدمها متمسكا بالبطلان لهذا السبب .

٤ — إذ وصف أحد المطعون عليهم في تقرير الطعن بأنه قاصر مشمول بالوصاية حال أن الوصاية قد رفعت عنه من قبل لبلوغه من الرشد ثم تدارك الطاعن هذا الخطأ بعد ذلك ونبه قلم الكتاب — بعد إحالة الطعن — من دائرة فحص الطعون — إلى وجوب توجيه إعلان الطعن إلى المطعون عليه بوصفه بالغاً وقد تم إعلانه بالطعن على هذا الوجه إعلانا قانونيا وكان توجيه الإعلان على هذا النحو — على ما جرى به قضاء محكمة النقض^(٣) — يكفي لتعريف الشخص المعلن بالصفة الصحيحة التي اختصم بها في الطعن مما يتحقق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بالصفة في تقرير الطعن فإن الدفع ببطلان تقرير الطعن وإعلانه يكون في غير محله متعينا رفضه .

٥ — إذ نصت المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات على أن مدة سقوط الخصومة لا تبدىء في حالة الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط

(١) راجع : الطعان ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٤ ص ٥٧٩ .

(٢) وفقا للسادة ٩٥ مرافعات قبل تعديلها وراجع قض ١٩٦٣/٤/٢٥ المشار إليه .

(٣) راجع قض ١٩٦٤/٣/٥ و ١٩٦٤/١٢/٣ و ١٩٦٤/١٢/١٧ بمجموعة المكتب

الفني السنة ١٤ ص ٣٠٣ و ١١٢٠ و ١١٦١ على التوالي .

الخصومة باعلان ورثة خصمه الذى توفى بوجود الدعوى بينه وبين خصمه
الأصلى كما نصت المادة ٣٠٣ منه على أن طلب سقوط الخصومة يجب تقديمه
ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول فان مفاد ذلك أنه إذا
لم يتمكن المدعى عليه — أو المستأنف ضده — من التمسك بالسقوط قبل جميع
هؤلاء لقيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم امتنع عليه
تقديم هذا الطلب وذلك لأن الخصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ولو كان
موضوعها قابلا للتجزئة بطبيعته فاذا كانت الأوراق خلوا مما يدل على أن الطاعن
الأول قد أعلن بوجود الاستئناف بين مورثه — المستأنفة الأصلية — وبين
المطعون عليهم فان طلب سقوط الخصومة — فى الاستئناف — لا يكون مقبولا
بالنسبة له وبالتالى لا يكون مقبولا بالنسبة لجميع المستأنفين (باقى الطاعنين)
وإذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الخصومة فانه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المرحومة أمينة على عامر مورثة الطاعنين أقامت
على المطعون عليه الأول الشيخ على على منصور الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٧ كلى بنها ،
طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه إليها ، فطعن المطعون عليه
المذكور فى العقد بالتزوير . وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩ حكمت محكمة أول درجة
برده وبطلانه . استأنفت مورثة الطاعنين هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠
لسنة ٦٧ ق القاهرة وتدخل فى الاستئناف المرحوم محمد زغلول مورث المطعون
عليهم الباقين ، منضما للمطعون عليه الأول فى طلباته . وبتاريخ ١١/٣/١٩٥٣
حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى التزوير — طعن
الشيخ على على منصور والمرحوم محمد زغلول فى هذا الحكم بطريق النقض ،
وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٧ حكمت المحكمة بنقضه وبإحالة الدعوى إلى محكمة
استئناف القاهرة — وبعد أن أعلن هذا الحكم ، عجل ورثة السيدة / أمينة على

عامر الاستئناف ، ولدى نظره بعد التعجيل طلب المطعون عليهم الحكم بسقوط الخصومة عملاً بنص المادة ٣٠١ مرافعات قولاً منهم بأن الاستئناف لم يجعل إلا بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ إعلان حكم محكمة النقض إلى ورثة السيدة/ أمينة على عامر - وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٤ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها متضمنة طلب نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ قررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة التي حددت لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليهما الثانية والثالث ، دفعا ببطلان الطعن ، وأقاما هذا الدفع على ثلاثة أوجه : حاصل أولها أن تقرير الطعن المحرر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ ورد به اسم الشيخ على على منصور باعتباره أحد المطعون عليهم - في حين أن الشيخ على على منصور توفي بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ ، قبل تحرير التقرير ، وبذلك يكون الطعن باطلاً بالنسبة له ، وكأنه لم يكن لأنه مرفوع على ميت - وقد أودع المطعون عليهما المستندات التي يستدلان بها على وفاة الشيخ على على منصور في التاريخ الذي قالاه عنه وطلبا احتياطياً إحالة الطعن إلى التحقيق لثبتنا أنه كان متوفياً في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ ، وأن وفاته قد أعلن عنها حينذاك بما يؤدي إلى العلم بها . وأضافا أنه بفرض عدم علم الطاعنين بواقعة الوفاة . فإن ذلك لا يترتب عليه إلا وقف ميعاد الطعن إلى حين العلم بها . وحاصل الوجه الثاني ، أن تقرير الطعن خلا من اختصاص ورثة الشيخ على على منصور ، وجاء إعلانهم به وبقرار الإحالة الصادر من دائرة فحص الطعون باطلاً ، إذ لم تشمل صور صحف الإعلان على البيانات الجوهرية المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون المرافعات . وحاصل الوجه الثالث ، بطلان تقرير الطعن وبطلان إعلان هذا التقرير بالنسبة للمطعون عليه أحمد حامد زغلول الوارد بالتقرير أن اسمه هو أحمد أحمد زغلول ، وأنه قاصر مشمول بوصاية الأستاذ زكي عصمت ، ذلك أن المطعون عليه المذكور بلغ سن الرشد منذ ١٩٥٩/٣/٢١ - ويقول المطعون عليهما إن بطلان الطعن لأي سبب من هذه الأسباب يترتب عليه بطلانه بالنسبة لجميع المطعون عليهم ، لأن الموضوع غير قابل للتجزئة .

وحيث إنه عن الوجه الأول من الدفع فقد رد عليه الطاعنون بأنهم لم يكونوا يوم تحرير التقرير بالطعن في ١٩٦٠/٦/٢٣ يعلمون أن الشيخ علي منصور قد توفي ، ولما كان يبين من الأوراق أن وفاته وقعت في الخارج وهو في الأقطار الجبازية لأداء فريضة الحج ، ولم يخطر بها ابتأؤه إلا في ١٩٦٠/٦/٨ بموجب برقية أرسلت إليهم من مكة ، وبقوا في شك إلى أن وصلتهم برقية أخرى من أحد المطوفين في ١٩٦٠/٦/١٠ ، قبل نهاية الميعاد المحدد للتقرير بالطعن بأيام قليلة - لما كان ذلك ، وكان ما يقوله المطعون عليهما - المتقدمان بالدفع - من أن وفاة الشيخ علي منصور قد أعلن عنها - بفرض صحته - لا يدل حتما على أن الطاعنين قد علموا بها قبل تحرير تقرير الطعن ، ومن ثم فلا محل لاجابتها إلى طلب إحالة الطعن إلى التحقيق . وإذا كان جهل الخصم بوفاة خصمه يعد عذرا من قبيل القوة القاهرة . وكان الطاعنون - لما علموا بالوفاة - نبهوا قلم الكتاب بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى وجوب إعلان التقرير إلى ورثة الشيخ علي منصور وقد تم الإعلان على هذا النحو طبقا للقانون - لما كان ذلك ، فإن الخصومة تكون قد انعقدت بين الطاعنين وورثة المرحوم الشيخ علي منصور مما يستوجب رفض هذا الوجه من الدفع .

وحيث إن الوجه الثاني من الدفع مردود بأنه إذا وقع بطلان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم نخلو الصورة المسلمة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيها ، والتي يترتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان ، فإنه يكون لهذا المطعون عليه وحده التمسك بالبطلان وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه ، وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسكوا بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة الذي لا شأن له به ، ولا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان لأنه من ضروب البطلان النسبي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته - ولا يغير من هذا النظر أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ذلك أنه في حالة عدم التجزئة لا تكون إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم ، إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانه

من المطعون عليهم بطلانه أيضا بالنسبة للجميع ، ومن ثم لا يسوغ قانونا للمطعون عليهما الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المطعون عليهم الغائبين — وكذلك لا يغير من هذا النظرا هو مقرر من أن المحكمة يجب عليها أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها في حالة عدم حضور المطعون عليه ، ذلك أن الحكم بالبطلان في هذه الحالة يقتضى أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها ، إذ أنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المترتب على وجود عيب في الصورة المسلمة إليه ، فإنه لا يصح بالتالي للمحكمة أن تقضى بالبطلان استنادا إلى وجود عيب في هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها مادام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ولم يقدمها متمسكا بالبطلان لهذا السبب ولما كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن إلى ورثة المرحوم الشيخ على منصور أن الإعلان تم صحيحا بالنسبة لهم وقد اشتمل هذا الأصل على جميع البيانات التي يتطلبها القانون بما فيها البيانات المدعى بخلو الصور الخاصة بهم من ذكرها فإنه لذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون هذا الوجه من أوجه الدفع مستوجبا لرفض أيضا .

وحيث إن الوجه الثالث من الدفع مردود أيضا ، ذلك إنه وإن كان صحيحا أن الطاعنين قد وصفوا المطعون عليه الرابع — في تقرير الطعن — بأنه قاصر مشمول بوصاية الأستاذ محمد زكي عصمت ، حالة أن الوصاية كانت قد رفعت عنه لبلوغه سن الرشد منذ ١٩٥٩/٣/٢١ على ما تفيد المستندات المقدمة في ملف الطعن من المطعون عليهما الثاني والثالث إلا أن الثابت أن الطاعنين قد تداركوا هذا الخطأ بعد ذلك فنبهوا قلم الكتاب — بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون — إلى وجوب توجيه إعلان الطعن إلى المطعون عليه الرابع ، باسمه الصحيح ، وهو أحمد حامد زغلول ، وفي شخصه بوصفه بالغا ، وقد تم إعلانه بالطعن على هذا الوجه ، إعلانا قانونيا — ولما كان توجيه الإعلان على هذا النحو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكفي لتعريف الشخص المعلن بالصفة الصحيحة التي اختصم بها في الطعن مما يتفق به غرض الشارع من إيجاب ذكر البيان المتعلق بالصفة في تقرير الطعن — لما كان ذلك ، فإنه يتعين رفض هذا الوجه من أوجه الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه ، خطأه في تطبيق القانون ومخالفته الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن حكم النقض السابق لم يعلن إلى الطاعن الأول أحمد حسين أحمد بلال ، مع أنه أحد ورثة السيدة / أمينة على عامر ورتبوا على ذلك أن طلب الحكم بسقوط الخصومة لا يكون مقبولا بالنسبة للطاعن الأول المذكور ، وتبعاً لذلك لا يكون مقبولا بالنسبة لهم جميعاً — غير أن الحكم المطعون فيه ، قضى بسقوط الخصومة وأقام قضاءه على أنه ليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن أحمد حسين بلال هو من بين الورثة في حين أن اسمه مذكور في الحكم على اعتبار أنه أحد الورثة .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الابتدائية قد رفعتها السيدة / أمينة على عامر مورثة الطاعنين ، بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع ، وقضى فيها بناء على طلب الشيخ على على منصور برد وبطلان هذا العقد — ولما استأنفت السيدة المذكورة هذا الحكم وقضى في الاستئناف بإلغائه وبصحة العقد ، طعن في هذا الحكم بطريق النقض ، الشيخ على على منصور وآخر يدعى محمد زغلول كان قد تدخل في الاستئناف منضماً إليه ، وحكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف وإذا كانت السيدة / أمينة قد توفيت بعد صدور حكم النقض فإن الشيخ على على منصور وورثة المرحوم محمد زغلول أعلنوا هذا الحكم إلى ورثتها ، غير أنهم لم يوردوا . في ورقة الإعلان اسم الطاعن الأول ، أحمد حسين أحمد بلال ، باعتباره أحد هؤلاء الورثة ، مما ترتب عليه عدم إعلان هذا الحكم إليه ، ولدى نظر الاستئناف بعد تعجيله طلب المطعون عليهم الحكم بسقوط الخصومة عملاً بنص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات قولاً منهم بأن الاستئناف لم يعجله الطاعنون إلا بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ إعلان حكم النقض السابق — ولما كانت المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات قد نصت على أن مدة سقوط الخصومة لا تبدئ في حالة الانقطاع إلا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي توفي بوجود الدعوى بينه وبين خصمه

الأصلى — كما نصت المادة ٣٠٣ منه على أن "طلب سقوط الحصومة يجب تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول" — وكان مفاد ذلك أنه إذا لم يتمكن المدعى عليه — أو المستأنف ضده — من التمسك بالسقوط قبل جميع هؤلاء لقيام سبب من أسباب انقطاع الحصومة ، بالنسبة لأحدهم امتنع عليه تقديم هذا الطلب وذلك لأن الحصومة فيما يتعلق بسقوطها وحدة لا تتجزأ ولو كان موضوعها قابلاً للتجزئة بطبيعته — لما كان ذلك ، وكانت الأوراق خلوا مما يدل على أن الطاعن الأول قد أعلن بوجود الاستئناف بين مورثته السيدة / أمينة على عامر — المستأنفة الأصلية — وبين المطعون عليهم ، فإن طلب سقوط الحصومة لا يكون مقبولا بالنسبة له وبالتالي لا يكون مقبولا بالنسبة لجميع المستأنفين — أى الطاعنين — وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحصومة ، وأقام قضاؤه على ما قرره من "أنه ليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن أحمد حسين بلال من بين الورثة" فضلا عما هو ثابت من الأوراق من أنه عندما عجل الاستئناف ، بعد صدور حكم محكمة النقض السابق ، كان الطاعن الأول من بين من عجلوه باعتباره أحد ورثة السيدة / أمينة على عامر المستأنفة أصلا ، وقد ظل الاستئناف منظورا أمام المحكمة على هذا الوضع ، وتمسك الطاعنون في ردهم على طلب الحكم بسقوط الحصومة بأن الطاعن الأول ، هو أحد ورثة السيدة / أمينة على عامر ، ولم يبد المطعون عليهم أية منازعة في هذا الخصوص — إذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى الأسباب .

وحيث إن طلب سقوط الحصومة صالح للفصل فيه — ولما سلف يتعين الحكم برفضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٤٣)

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) رسوم جمركية . ” الإعفاء منها ” . سفن اعلى البحار .

إعفاء السفن المصرية لأعلى البحار من الرسوم الجمركية . ارتفاع هذا الوصف وبالتالي ذلك الإعفاء إذا غيرت طريقة استخدام هذه السفن أو بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء سواء كان ذلك راجعا لعدم صلاحيتها للعمل أم لا .

(ب) قانون . ” إلغاء القانون ” . أثره . ” تنازع القوانين من حيث الزمان ” .

إلغاء القانون لا يبرر الخروج عن أحكامه بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء .

١ - حددت تعريفات الرسوم الجمركية الصادر بها مرسوم ١٤/٢/١٩٣٠ نطاق الإعفاء الذى تتمتع به السفن المصرية لأعلى البحار بأنه يرتفع عنها هذا الوصف الذى أسبغه عليها الشارع - بالتالى تستحق الرسوم الجمركية - إذا غيرت من طريقة استخدامها أو بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة ذلك أن الشارع رأى أن بقاء السفينة في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة مجردا من جميع الأسباب على اختلافها - يفيد قطعاً تغيير عملها ويجعلها هى وجميع أجزائها سلعا مستوردة تستحق الرسوم عليها مما يوجب سريان هذه القاعدة على عمومها أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء سواء أكان لعدم صلاحيتها للعمل أو لأى سبب آخر وإذا اشترط الحكم

المطعون فيه لاستحقاق الرسم على السفينة التي تبقى بغير عمل لأكثر من سنة في إحدى الموانئ المصرية أن تكون سفينة صالحة للملاحة خلافاً لنص الشارع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

٢ - إذ رأى الشارع إلغاء القاعدة المقررة بقانون (مرسوم التعريفة الجمركية) فإن ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء بل هو تأكيد بالتزام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الشركة المطعون عليها أقامت ضد مصلحة الجمارك - الطاعنة - الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٥١٠٠ ج والفوائد - وقالت بيانا لدعواها إنه في أواخر سنة ١٩٤٩ أصيبت الباخرة الروضة التابعة لها بعطب في آلاتها اضطرت بسببه إلى البقاء في ميناء الاسكندرية حتى يتم اصلاحها - ولما كانت القطع التالفة مما لا يمكن صنعها محليا فقد قامت الشركة باستصناعها في الخارج - وبعد أن وردت القطع الحديدية وتم تركيبها وإصلاح الماكينات في شهر أغسطس سنة ١٩٥١ طلبت الشركة من مصلحة الجمارك الإذن للباخرة بالسفر - ولكنها رفضت ما لم تدفع لها مبلغ ٥١٠٠ ج قالت المصلحة عنه إنه يمثل مقدار الرسوم الجمركية المستحقة على الباخرة لبقائها في الميناء أكثر من سنة واستندت المصلحة إلى الفقرة الثانية من التذييل الوارد على المادة ٨٠٦ من قانون التعريفة الجمركية - فعارضت الشركة في ذلك ولكنها اضطرت - منعا من تعطيل الباخرة - إلى دفع المبلغ وأقامت الدعوى الحالية مطالبة برده - وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٣ قضت محكمة أول درجة للمطعون عليها بطلباتها - استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٣٤

سنة ٧٦ ق ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/٦/٢٣ بتأييد الحكم المستأنف - طعنت المصلحة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/١/٤ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة - وقد قام قلم الكتاب بإعلان الطعن إلى الشركة العربية المتحدة للملاحة التي اندمجت فيها شركة البوستة الخديوية - الشركة المطعون عليها - بالقانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٦١ - كما قام بإعلان الطعن إلى المؤسسة العامة لشئون النقل البحري - وقدمت المؤسسة مذكرة دفعت فيها ببطلان إعلان تقرير الطعن الموجه إليها لعدم تسليمه إلى إدارة قضايا الحكومة - كما دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة لأن رئيس مجلس إدارة المؤسسة لا يمثل الشركة المطعون عليها وإنما الذي يمثلها هو رئيس مجلس إدارة الشركة لاحتفاظها بشخصيتها الاعتبارية - وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة قرر الحاضر عن المصلحة الطاعنة أن الشركة المطعون عليها هي وحدها الخصم الحقيقي في الطعن وأنه إذا كان الإعلان قد وجه إلى المؤسسة أيضا فإنه يتنازل عنها .

وحيث إنه بعد هذا الذي قرره الطاعنة بشأن إعلان المؤسسة يكون الدفاعان المقدمان منها لا محل لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه - ذلك أنه أقام قضاءه على ما قرره من أن المناط في استحقاق الرسوم الجمركية التي فرضتها المادة ٨٠٦ من تعريفات الرسوم على الواردات من سفن أعالي البحار المصرية إذا بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة - هو ثبوت صلاحية السفينة للملاحة خلال فترة رسوها - باعتبار هذا الأساس الذي اتخذه دعامة لقضائه متفقا مع حكمة التشريع وقواعد القانون الخاص - كما يتفق مع حكم المرسوم بقانون الصادر في ١٩٥٣/١/٢٩ الذي أعفى سفن أعالي البحار المصرية من الرسوم الجمركية مهما طالت مدة

بقائها بالموانئ المصرية أسوة بالسفن الأجنبية — وتقول الطاعنة إن هذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون من أربعة أوجه يتحصل أولها فى إن المشرع أورد بخصوص سفن اعالي البحار المصرية حكم الإعفاء من الرسوم الجمركية مقيدا بشرطين هما : عدم تغيير السفينة طريقة استخدامها — وعدم بقائها راسية فى ميناء مصرى بلا عمل أكثر من سنة — وبذلك يستحق الرسم إذا طالت مدة البقاء عن سنة مهما كان السبب فى ذلك — وهذه هى علة الاستحقاق ومناط حكمه ولكن الحكم المطعون فيه ربط الاستحقاق بحكمة النص — وهى تشجيع سفن اعالي البحار على القيام بالاسفار واستلزم لاستحقاق الرسم أن تكون السفينة صالحة للملاحة — ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه استند فى التعريف بالسفينة إلى بعض المعانى المصطلح عليها فى فقه القانون البحرى — بفعل وصف السفينة ملازما لصلاحيتها للملاحة مع أنه لا يحال للرجوع إلى هذا القانون بصدد تطبيق أحكام التعريف الجمركية التى تفرض الرسوم على السفينة باعتبارها سلعة مستوردة لا باعتبارها منشأة بحرية — ويتحصل الوجه الثالث فى أن الحكم المطعون فيه اعتبر العطب الذى أصاب السفينة بمثابة قوة قاهرة يعفيها من أداء الرسوم ، فطبق بذلك أحكام القانون الخاص فى مجال يدخل فى نطاق القانون العام حيث لا يتأتى الإعفاء من الرسوم إلا بنص صريح يحصر نطاقه ويبين حدوده — وحاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه استند فى تفسير نص المادة ٨٠٦ إلى المرسوم الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٣ بإعفاء سفن اعالي البحار المصرية مهما طالت مدة بقائها راسية فى الموانئ المصرية مع أن هذا المرسوم لا يتضمن نصا على الرجعية — ولا هو من قبيل التفسير التشريعى — ولا هو يسوى بين هذه السفن والسفن الأجنبية تسوية مطلقة إذ قرر الإعفاء بقيد واحد بدل قيدين — فهو لا يطبق إلا من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا النعى فى محله — ذلك أن تعريف الرسوم الجمركية الصادر بها مرسوم ١٤/٢/١٩٣٠ قد تضمنت بالجدول حرف "أ" أحكام الرسوم على السفن البحرية والنهرية وقطع هذه السفن وحالات الإعفاء منها بأن قررت مبدأ تحصيل الرسم فى ذاته وحددت معيار هذا التحصيل بالبند ٨٠٦ الذى

جاء به " أن السفن البحرية وقطعها وهياكلها تحصل عنها الرسوم على أساس حملتها بالأطنان " وقد ألحق بهذا النص تذييل يتعلق بسفن اعالي البحار - فقررت الفقرة الأولى منه مبدأ الإعفاء بالنسبة لسفن اعالي البحار الأجنبية وجعلته مطلقاً من كل قيد بأن نصت - " تعفى من الرسوم الجمركية سفن اعالي البحار التي تقوم بأسفار بين الموانئ المصرية والأجنبية بصرف النظر عن حملتها أو أى اعتبار آخر " - وحددت الفقرة الثانية نطاق الإعفاء الذى تتمتع به السفن المصرية لأعالي البحار ونصها - " السفن الحاملة لشهادة من مصلحة الموانئ والمناظر دالة على أنها من سفن اعالي البحار تبقى معتبرة كذلك ما دام لم يحصل أى تغيير فى طريقة استخدامها - فإذا بقيت راسية فى ميناء مصرى بدون عمل فإنها تظل معتبرة من سفن اعالي البحار ما لم يمض على رسوها أكثر من سنة ، فإذا انقضت هذه المدة استحققت عليها الرسوم الجمركية " -

ويبين من هذه الفقرة الأخيرة أن السفن المصرية التى تعد من سفن اعالي البحار يرتفع عنها وصفها الذى أسبغه عليها الشارع بموجب هذا القانون - إذا غيرت طريقة استخدامها ، أو إذا بقيت راسية فى ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة " - وظاهر العبارة الواردة عن الحالة الثانية أن بقاء السفينة فى الميناء بدون عمل أكثر من سنة هو بذاته - وبصرف النظر عن أسبابه - قاعدة الحكم فى هذه الحالة تكمن وراءها العلة من تقريرها - فقد رأى الشارع أن بقاء السفينة فى ميناء مصرى بدون عمل لأكثر من سنة - مجرداً من جميع الأسباب على اختلافها ما يفيد قطعاً تغيير عملها ويجعلها هى وجميع أجزائها سلعا مستوردة يستحق الرسم عليها ، بما يوجب سريان القاعدة على عمومها ، أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء ، سواء أكان لعدم صلاحيتها للعمل أو لأى سبب آخر ، إذ لا يجوز النظر فى سبب بعينه لإخراجه من القاعدة - وإذا كان المشرع يهدف من تقرير هذه القاعدة تشجيع السفن المصرية على الإبحار فإن ذلك لا ينهض مبرراً يدعو لتخصيص القاعدة وإقامة التلازم بين استحقاق الرسوم على السفينة التى تتجاوز مدة بقائها بالموانئ المصرية أكثر من سنة وبين صلاحيتها للعمل فعلاً ، ذلك أنه متى كانت عبارة الشارع واضحة جلية فى بيان القاعدة التى نحن بصدددها ، فلا محل للبحث وراء حكمة التشريع بشأنها - وإذ رأى الشارع إلغاء القاعدة بالمرسوم

الصادر في ١٩٥٣/١/١٩ فإن ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء — بل هو تأكيد بالترام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق — كما لا يصح التمسك بانقضاء الالتزام من الرسم لأي سبب من الأسباب طالما أنه لم يرد به نص في المرسوم المقرر له ، ولا تتسع له حالة الإعفاء بمحدودها الواردة في هذا المرسوم بالمعنى السالف الذكر — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط لاستحقاق الرسم على السفينة التي تبقى بغير عمل لأكثر من سنة في إحدى الموانئ المصرية أن تكون سفينة صالحة للملاحة خلافا لنص الشارع فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين رفض الدعوى .

—————

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضرة السادة المستشارين :
أحمد شمس الدين ، وامل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٤٤)

لمطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٠ القضائية :

تحكيم . "امتداد أجل مشاركة التحكيم" . "أحواله" .

امتداد الميعاد المحدد للتحكيم ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل .
سواء تم التعيين بمحكم أو باتفاق الخصوم . انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما انقضاءها لقابليته
للاستناد وفقا للمادة ٨٣١ مرافعات .

مفاد نص المادة ٨٣١ من قانون المرافعات أن الميعاد المحدد للتحكيم يمتد
ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل سواء تم التعيين
بمحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم وذلك افساحا في الوقت ليتسنى لمن خلف
المحكم المعتزل أو المعزول دراسة موضوع النزاع ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة
المرافعة أمام المحكمين . وينبني على ذلك أن انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما
انقضاءها اذ أن هذا الأجل قابل للاستناد وفقا لصريح نص المادة ٨٣١
مرافعات سالفة الذكر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥١

سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور ضد الطاعن وفى مواجهة باقى المطعون عليهم بطلب الحكم ببطلان مشاركة التحكيم المبرمة فى ١٩٥٩/١/٣١ بينه وبين الطاعن واعتبارها كأن لم تكن . وقال شرحا لدعواه إنه قد عقدت بينه وبين أخيه الطاعن شركة تجارية كان أخوه يقوم بإدارتها ، ولكنه انكر عليه حقه فيها انتجته من أرباح فرفع عليه دعوى طلب فيها الزامه بتقديم حساب عن إدارته لأعمال هذه الشركة كما طلب تعيين حارس قضائى عليها وقضى فى طلب الحراسة برفضه فاستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقضى بتعيين أحد خبراء الجداول حارسا على الشركة إلى أن يفصل فى دعوى الحساب نهائيا . ثم اتفق الطرفان على انتهاء هذا النزاع بطريق التحكيم وحررت بينهما فى ١٩٥٩/١/٣١ مشاركة نص بها على تنازل المطعون عليه الأول عن حكم الحراسة ودعوى الحساب ، وعلى أن تتكون هيئة المحكمين من الأساتذة عبد العزيز عبد الهادى وحسنى عمر ونظمى غالى وإبراهيم جمبى المحامين والسيد / أنور محمد السوسى المطعون عليهم من الثانى إلى السادس مع تفويضهم بالصلح ، وأنه إذا امتنع أحدهم عن التحكيم فتكون الهيئة مكونة من الأستاذين حسنى عمر وإبراهيم جمبى والسيد / أنور محمد السوسى على أن ينتهى التحكيم فى ميعاد غايته أسبوعان من تاريخ تحرير المشاركة وكان مما استند إليه المطعون عليه الأول فى طلب بطلان المشاركة أنه لم يوافق عليها سوى الأستاذ حسنى عمر والسيد / أنور محمد السوسى اللذين وقعا عليها دون الأستاذ إبراهيم جمبى وباقى المحكمين ، كما استند إلى موقف الطاعن من المشاركة . إذ أخذ يسوف فى تنفيذها وافترض أن السيد / أنور محمد السوسى تنحى عن التحكيم وأقام الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور يطلب تعيين محكم آخر بدلا منه مما ترتب عليه انقضاء ميعاد التحكيم المنصوص عليه فى المشاركة . ودفع الطاعن الدعوى بأن الأستاذ إبراهيم جمبى قبل التحكيم واستند فى ذلك إلى ما قرره الأستاذ حسنى عمر بجلسته ١٩٥٩/٣/١٠ فى الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور من أنه كان يعرض على الأستاذ إبراهيم جمبى تفاصيل التحكيم تليفونيا أولا بأول فقبله وأرسلت إليه صورة من المشاركة فى نفس اليوم الذى تمت فيه موافقة الطرفين عليها ، وأضاف الطاعن أن ميعاد التحكيم قد أوقف برفع الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور وأنه يمتد ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم فيها . وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٦ حكمت محكمة

أول درجة بانقضاء المشاركة وباعتبارها كأن لم تكن . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٥ سنة ١٦ ق تجارى - وقضت محكمة الاستئناف فى ١٩٦٠/١٠/٢٦ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفى ١٩٦٠/١١/٢٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/١/٧ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذى ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص احالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثانى أنه أسس قضاءه بانقضاء المشاركة على أن التحكيم قد حدد أجله بأسبوعين وأن مجرد انتهاء هذا الأجل إذا لم يتفق الطرفان على مده يستتبع انقضاءها ، فى حين أن مدة التحكيم قابلة للامتداد كما هى قابلة للوقف ، وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور قبل انقضاء موعد المشاركة لتعيين محكم آخر بدلا من السيد / أنور محمد السومى الذى تنحى لينضم إلى الأستاذين حسنى عمرو وإبراهيم جميعى لتكملة هيئة التحكيم وهذه الدعوى لم يفصل فيها بعد ومن شأنها أن توقف مدة التحكيم حتى يصدر الحكم بتعيين المحكم المكمل للهيئة ثم تمتد المدة ثلاثين يوما من هذا التاريخ عملا بنص المادة ٨٣١ . مرافعات ، وإذا لم يعتبر الحكم ميعاد التحكيم موقوفا برفع هذه الدعوى ولم يتحدث عن أثرها فى مدد موعد التحكيم رغم تمسك الطاعن بهذا الدفاع فيكون قد خالف القانون وشابه القصور . وأضاف الطاعن أن الحكم الابتدائى وإن استند فى قضائه باعتبار مشاركة التحكيم قد تعطلت وأضحى تنفيذها مستحيلا إلى أن الأستاذ إبراهيم جميعى لم يعلن عن قبوله التحكيم إلا أن الطاعن أبان لمحكمة الاستئناف أن الأستاذ إبراهيم جميعى قبل أن يكون محكما باقرار مؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٠ قدمه للمحكمة ولكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الاقرار ولم يرد على دفاع الطاعن الذى أبداه فى هذا الخصوص - فيكون بذلك قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مفاد نص المادة ٨٣١ صرافيات أن الميعاد المحدد للتحكيم يمد ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعزل سواء تم التعيين بمحكم من المحكمة أو باتفاق الخصوم ، وذلك افساحا في الوقت ليتسنى لمن خلف المحكم المعزل أو المعزول دراسة موضوع النزاع ولأن تغيير المحكم يستوجب إعادة المرافعة أمام المحكمين . وإذا كان الثابت في الدعوى أن مشاركة التحكيم حرت في ١٩٥٩/١/٣١ وحددت أسبوعين أجلا للمحكم في النزاع بين الطرفين ، ثم أقام الطاعن في ١٩٥٩/٢/٨ ، ٧ ، ٣٤ الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور لتعيين محكم آخر بدلا من السيد / أنور محمد السوسى وحكم في ١٩٥٩/٩/١ بوقف هذه الدعوى حتى يفصل نهائيا في الدعوى المرفوعة ببطلان مشاركة التحكيم موضوع هذا الطعن ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم التقيد بالأجل المحدد للتحكيم في المشاركة وأن من مقتضى رفع الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ أن يمد أجل التحكيم ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم فيها ، كما تمسك بأن الأستاذ ابراهيم جمبى قبل أن يكون محكما ، ولما التفتت محكمة أول درجة عن دفاعه في هذا الخصوص واعتبرت أن المشاركة قد تعطلت فعلا وأصبح تنفيذها مستحيلا طالما أن الأستاذ ابراهيم جمبى لم يعلن عن قبوله التحكيم — ردد الطاعن دفاعه أمام محكمة الاستئناف وقدم سنداً له أمامها اقراراً من الأستاذ ابراهيم جمبى مؤرخا ١٩٦٠/١٠/١٠ أودعه ملف الطعن يتضمن أنه سبق أن قبل مهمة التحكيم وأن المشاركة تضمنت اسمه بين المحكمين ترتيباً على هذا القبول وأنه لا زال قابلاً أداء هذه المهمة ، ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذين الوجهين من دفاع الطاعن بقوله : ” وحيث إن السببين الأخيرين من أسباب الاستئناف مردودان بما قد تسطر في مشاركة التحكيم في البند السابع من الاتفاق على أن تباشر هيئة المحكمين عملها فوراً وتقدم تقريرها في ميعاد أسبوعين من تاريخ تحرير المشاركة الواقع في ١٩٥٩/١/٣١ ومن ثم تكون ولاية المحكمين في نظر النزاع محددة بالأجل المضروب في المشاركة فاذا ما انقضى هذا الأجل ولم يتفق الخصمان على مده زالت ولاية المحكمين وامتنع عليهم القضاء في النزاع الذى كلفوا بالفصل فيه بموجب

المشاركة مما ينبني عليه انقضاء المشاركة المعقودة“ وهذا من الحكم تقرير خاطيء لأن انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما انقضاءها إذ الميعاد قابل للامتداد كصریح نص المادة ٨٣١ مرافعات، ولما كان هذا التقرير الخاطيء قد حجب الحكم المطعون فيه عن أن يقيم اعتبارا للدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى دمنهور وأن يبحث ما إذا كان التنحى المنسوب إلى السيد / أنور محمد السوسى وطلب تعيين محكم بدلا منه يترتب عليه امتداد الأجل المحدد للتحكيم أم لا ، كما حجب أيضا عن بحث دفاع الطاعن بشأن قبول الأستاذ ابراهيم جمبى مهمة التحكيم والذي قدم سنداه الاقرار المؤرخ ١٠/١٠/١٩٦٠، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، لما كان ذلك، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : أحمد شمس الدين ، ومحمد عبد الطيف ، وأحمد حسن هيكمل ، وأمين فتح الله .

(١٤٥)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٠ القضائية :

عقد ” عقود إدارية “ . ” الغرامات المالية التي توقعها الإدارة “ . الشرط
الجزائي . تعويض . قوة قاهرة .

الغرامات المالية المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود
المدنية . بلجهة الإدارة توقيعها بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها دون أن يتوقف ذلك على
ثبوت ضرر للإدارة من إخلال الطرف الآخر بالتزامه مالم يثبت هذا الطرف أن الضرر راجع إلى قوة
قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها .

الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية — على ما جرى به قضاء محكمة
النقض — تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية لأنها
جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق بانتظام
واطراد . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص
عليها في العقد بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها ، كما أن للإدارة
أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للمتعاقد دون أن يتوقف
ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه .
ولا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة بحجة انتفاء الضرر
أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى
فعل الإدارة المتعاقد معها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ١٨٩ سنة ١٩٥٤ الفيوم الابتدائية على الطاعنين وقال بيانا لها إنه رسا عليه عطاء عملية التركيبات الكهربية بناحتى اللاهون والفيدمين على أن يبدأ العمل فى أول يناير سنة ١٩٥٢ وينتهى فى ٣٠/٤/١٩٥٢ غير أنه لم يتمكن من إتمام العمل إلا فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ للأسباب التى أبدأها — وأنه لما طلب منه الإخطار عن اسم المهندس الذى يشرف على العمل طبقا لنص البند الثامن عشر من العقد أجاب بأن الذى يتولى الإشراف كهربائى فنى ذكر اسمه ومضى المطعون عليه قائلا إن الطاعنين خصما من استحقاقه عن العمليتين مبلغ ٤٨٩ ج منه مبلغ ١٣٢ ج غرامة التأخير ومبلغ ٣٥٧ ج بواقع ١ ج عن كل يوم من أيام العمل لعدم تعيين مهندس للإشراف عليه ... وأنه يعترض على ذلك الخصم فبالنسبة للتأخير فقد كان راجعا إلى تعذر وجود بعض المواد بالسوق وبالنسبة للخصم الخاص بعدم تعيين المهندس فقد قام بتعيين مندوب فنى للإشراف على العمل وأخطر الطاعنين بذلك دون أن يعترضوا ... ولم يترتب على إشراف المندوب أى ضرر إذ تسلم الطاعنان العمليتين بعد إتمامهما وانتهى المطعون عليه إلى طلب الحكم له بالمبلغ المخصوص وقدره ٤٨٩ ج . وفى ٢٨/٣/١٩٥٧ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٤٧ سنة ٧٤ ق القاهرة وفى ٢٤/١١/١٩٦٠ صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بمبلغ ٣٥٧ ج وبتأييده فيما عدا ذلك وهذا المبلغ المحكوم به بمثل الغرامة التى خصمها الطاعنان لعدم تعيين المهندس . وفى ٢٤/١٢/١٩٦٠ قرر الطاعنان بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢/٥/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على رأيها الذى ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن بجلسته ١٢/١٠/١٩٦٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في مخالفة القانون ذلك أن المطعون عليه لم ينفذ مقتضى نص البند الثامن عشر من العقد رغم تمسك الطاعنين بوجوب تنفيذه بخطابيهما المرسلين إليه في ١/١/١٩٥٢ و ١/٢٤/١/١٩٥٢ وهذا النص متعلق بمصلحة عامة ويترتب الجزاء المتفق عليه بالعقد على مجرد مخالفته ويتحصل ثانيهما في خطأ الحكم في تأويل القانون وفي فساد الاستدلال إذ طبق العقد تطبيقاً خاطئاً تبعاً لفهمه الخاطئ للحكمة التي وضع من أجلها نص المادة ١٨ فقد قام فهمه على أن المقصود منه أداء المفاوض للعمل على وجه مرض ورتب على ذلك عدم إعمال النص لانتفاء الضرر — بينما الصحيح أن جهة الإدارة تتفياً به المصلحة العامة ونظام المرفق وهو نظام ثابت وموحد في عقود الأشغال العامة مما يتعين معه التزامه ومن ثم فإن نتيجة العملية تكون بعيدة عن مجال تحقق الضرر أو عدم تحققه الأمر الذي يكون معه منطق الحكم المطعون فيه غير سائغ .

وحيث إن النعي بهذين السببين صحيح ذلك أن الغرامات التي ينص عليها في العقود الإدارية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية لأنها جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه حرصاً على سير المرفق بانتظام واطراد وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في العقد بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة مما يكون مستحقاً في ذمتها للتعاقد دون أن يتوقف ذلك على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه ولا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة إلا إذا أثبت أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقدة معه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يخالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وامييل جبران ، وامين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٤٦)

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ القضائية :

عقد . "اشتراط الكتابة للانعقاد" . نظام عام . محكمة الموضوع .

اشتراط الكتابة — بحسب الأصل — في العقود الرضائية للاثبات . جواز اتفاق الطرفين على اشتراط تعليق انعقاد العقد على الكتابة . عدم مخالفة ذلك الاتفاق للنظام العام . استخلاص قصد المتعاقدين من اشتراط الكتابة هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

الأصل أن اشتراط الكتابة في العقود الرضائية إنما يكون لمجرد اثباتها ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من اشتراط تعليق انعقاد العقد على التوقيع على المحرر المثبت له إذ ليس في هذا الاتفاق ما يخالف النظام العام . واستخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو مما يستقل به قاضي الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أن الطرفين قد علقا انعقاد العقد على الكتابة وأن العقد لم يتم بينهما بسبب امتناع الطاعن عن التوقيع على الخطابات المتضمنة شروط التعاقد وهو استخلاص سائغ فإن النعي على الحكم الفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٦ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى اسكندرية على الشركة المطعون ضدها طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٤٨٧٠٠ ج . وقال بيانا لدعواه بأنه في أواخر سنة ١٩٥٦ عقدت بينه وبين الشركة المطعون ضدها اتفاقات تأيدت بثلاث خطابات أرسلتها إليه في ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تعهدت فيها أن تبيع له بالشروط المبينة بها ما قيمته ٨٦٠٠٠ ج من العملة الألمانية ” دوتيش مارك ” وذلك بأن يضع هذه العملة تحت تصرف عملائه في ألمانيا للوفاء بثن البضائع التي يستوردها منهم . غير أنه بتاريخ ١٩٥٧/١/٢١ تلقى الطاعن خطابا من الشركة المطعون ضدها تخبره فيه أن صور الخطابات المذكورة لم ترد إليها برجوع البريد موقعا عليها منه ، حتى يمكن اعتبارها عقودا نافذة وأنها لذلك تعتبر تلك الخطابات لاغية فرد عليها الطاعن بخطاب مسجل في ١٩٥٧/١/٢٣ أوضح لها فيه أن الخطابات لم تكن إلا تأييدا لاتفاق تليفوني سابق تم بينهما وأن المطعون ضدها لم تطلب توقيع الطاعن على صور الخطابات إلا لمجرد الشكل ولم يحدد في الخطابات المذكورة موعدا لإرسال الصور موقعا عليها منه . وأضاف الطاعن قائلا بأنه إزاء اصرار المطعون ضدها على موقفها فقد اضطر إلى انذارها رسميا في ١٩٥٧/٣/١٣ بالوفاء بتعهداتها . ولما لم يجد ذلك نفعا أقام الدعوى الحالية طالبا الحكم له بالمبلغ سالف الذكر وهو يمثل الضرر الذي أصابه بسبب نكول المطعون ضدها في تنفيذ التزاماتها المترتبة على العقد ، وأجابت المطعون ضدها على تلك الدعوى بأن التعاقد لم يتم بينها وبين الطاعن لأنه لم يوقع على صور الخطابات المؤرخة ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ في الميعاد المناسب وطلبت رفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ قضت المحكمة الابتدائية بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن ما لحقه من ضرر مباشر بسبب اخلال المطعون ضدها بالتزاماتها ، ثم حكمت في ١٩٦٠/٢/٢٧ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٥ سنة ١٩٦٠ ق تجارى اسكندرية . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦٠/١٢/٢٩ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما مخالفة الثابت في الدعوى وفساد الاستدلال، ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه باعتبار التعاقد لم يتم بين الطرفين على ما قرره في أسبابه من أن عبارات الخطابات المؤرخة ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ المرسلة من المطعون ضده إلى الطاعن تفيد أن محادثة تليفونية تمت بين الطرفين تبادلًا فيها وجهات النظر واتفقا على مسائل معينة، إلا أنهما علقا انعقاد العقد على الكتابة لأنه لو كان التعاقد قد تم بالتليفون لما طلبت المطعون ضدها من الطاعن أن يرد لها صور الخطابات موقعا عليها منه، ولما ذكر في تلك الخطابات أن يكون الدفع عند التوقيع على العقد — هذا في حين أن الواضح من عبارات الخطابات المذكورة أن التعاقد قد تم نهائيا بين الطرفين بالتليفون ولم تتجه نيتهما إلى تعليق انعقاد العقد على الكتابة وأن المقصود من العبارة التي وردت في الخطابات بشأن توقيع الطاعن على صورها هو مجرد إثبات العقد لا انعقاده. وما ذكر في تلك الخطابات من أن يكون الدفع عند التوقيع على العقد هو مما يتعلق بتنفيذه لا بانعقاده.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن التعاقد لم يتم بين الطرفين بالتليفون لأنهما علقا انعقاده على الكتابة مستدلا على ذلك بخطابات المطعون ضدها المؤرخة ١٨ و ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ المتضمنة شروط التعاقد، والتي طلبت فيها من الطاعن أن يرد لها إليها موقعا عليها منه طبقا للأصول المتبعة " Pour la bonne règle " كما استدل الحكم بما ذكر في تلك الخطابات من أن يكون الدفع عند التوقيع على العقد، وخلص الحكم من ذلك إلى أنه لو كان التعاقد قد تم بالتليفون لما كانت المطعون ضدها في حاجة إلى أن ترسل للطاعن الخطابات سالفة الذكر للتوقيع على صورها وردها إليها ولما نص في تلك الخطابات على أن يكون الدفع عند التوقيع على العقد. وأنها إذ أرسلت للطاعن خطابات المؤرخة ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وانقضت بعد ذلك فترة طويلة دون أن تتلقى منه ردا بالرغم من كون العملية تجارية تقتضى بطبيعتها سرعة البت فيها، فانه لا تريب عليها إذا هي أخطرت في ١٩٥٧/١/٢١ بأنها في حل من إتمام التعاقد لإمتناعه عن التوقيع على الخطابات في الوقت المناسب، ولما كان الأصل أن اشتراط

الكتابة في العقود الرضائية إنما يكون لمجرد اثباتها ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع الطرفين من اشتراط تعليق انعقاد العقد على التوقيع على المحرر المثبت له ، إذ ليس في هذا الاتفاق ما يخالف النظام العام ، وكان استخلاص قصد المتعاقدين من هذا الشرط هو مما يستقل به قاضي الموضوع — لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من أن الطرفين قد علقا انعقاد العقد على الكتابة وأن التعاقد لم يتم بينهما بسبب امتناع الطاعن عن التوقيع على الخطابات المتضمنة شروط التعاقد هو استخلاص سائق لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قرر أن تراخي الطاعن في الرد على خطابات المطعون ضدها ينحول لهذه الأخيرة اعلان انسحابها في حين أن الانسحاب لا يكون إلا إذا كان هناك إيجاب لم يصادفه قبول ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن التعاقد قد تم بالتليفون بإيجاب وقبول من الطرفين فإنه يمتنع على المطعون ضدها أن تعدل عن الإيجاب الصادر منها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول — قد استخلص استخلاصا سائغا أن الطرفين علقا انعقاد العقد على التوقيع على الخطابات المؤرخة ١٨ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأنه قد انقضت مدة طويلة دون أن تتلقى المطعون عليها تلك الخطابات موقعا عليها من الطاعن ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(أ) خلف . ” الخلافة في الأحكام ” . حكم . ” حجية الحكم ” . بيع .

الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة . عدم اعتباره حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى .

(ب) حكم . ” قصور . ما يعد كذلك ” . تسجيل . ” الأسمية في التسجيل ” .

تمسك الطاعن بأسمية عقده في التسجيل على عقد المطعون ضده . إغفال الحكم هذا الدفاع وإسناده للطاعن التمسك بالتقادم المكسب . رفض الحكم الدعوى على أساس الانخفاق في إثبات الملكية بهذا السبب . قصور .

(ج) إثبات . ” عبء الإثبات ” . تقادم مكسب .

ادعاء اكتساب الملكية بالتقادم . مخالفة للظاهر . عبء الإثبات على المدعى . خطأ تأسيس القضاء برفض الدعوى على مجرد إنخفاق المدعى في إثبات ما هو غير مكلف قانوناً بإثباته .

١ - لا يمثل البائع المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى .

٢ - متى أغفل الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن أفضلية عقده على عقد المطعون ضده لأنه أسبق تسجيلاً وأستد إلى الطاعن على خلاف

الثابت في الأوراق أنه يستند في كسب ملكية الأرض محل النزاع إلى التقادم المكسب الطويل وألقى عليه عبء إثبات تملكه لها بذلك السبب ثم أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه في هذا الإثبات فانه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

٣ — ما دام أن عقد الطاعن يفضل عقد المطعون عليه لأسبقيته في التسجيل فان الملكية تكون قد انتقلت — في الظاهر — إلى الطاعن بالعقد فاذا ادعى المطعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقادم فهذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبء إثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن على مجرد إخفاقه في إثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن اشترى من المطعون ضده الأول ثلاثة أفدنة وثمانية أسهم بعقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٤٢/١٠/٤ ثم رفع الدعوى رقم ١٦٠٤ سنة ١٩٤٣ ١٩٤٣ جزئي كفر الشيخ ضد البائع له طالبا الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد وتسليم المبيع له وسجل عريضة هذه الدعوى في ١٩٤٣/٤/٦ ولما حكم له بطلباته سجل هذا الحكم في ١٩٤٤/٣/٢١ وعند تنفيذه استشكل فيه المطعون ضده الثاني ومورثا باقي المطعون ضدهم هذا الأول (المرحومان أحمد علي وهيم وعلي علي وهيم) بدعوى أنهم يملكون الأطنان المبيعة وقيد هذا الاشكال برقم ٧٣٢ سنة ١٩٤٥ كفر الشيخ وحكم بقبوله وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه فيما قضى به بالنسبة للتسليم حتى يفصل نهائيا في النزاع على الملكية وعلى أثر ذلك أقام الطاعن الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٤٦ كلى طنطا ضد البائع له والمنازعين له في الملكية طالبا الحكم بتثبيت ملكيته للثلاثة أفدنة والثمانية أسهم المبيعة له وتسليمها له وكف منازعة المدعى

عليهم له فيها — دفع المطعون ضده الثانى الدعوى بالنسبة للسبعة عشر قيراطا الكائنة بحوض الزور الشرقى بأنه اشتراها من المرحوم ابراهيم عبد الله مورت المطعون ضده الأول — البائع للطاعن — بعقد بيع عرفى مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٢٣ ووضع يده عليها من هذا التاريخ ولما نازعه المطعون ضده الأول بعد وفاة والده فى ملكية هذا القدر أقام عليه الدعوى رقم ٥٢٩ سنة ١٩٤٤ كفر الشيخ وطلب فيها الحكم بثبوت ملكيته لهذه القطعة استنادا إلى أنه تملكها بالتقادم المكسب الطويل وحكم له غيابيا بطلباته فى تلك الدعوى بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤ وعارض المطعون ضده الأول فى هذا الحكم وقضى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٤ برفض معارضته وأصبح هذا الحكم نهائيا بفوات ميعاد استئنافه أما بالنسبة لباقي الأطنان المبيعة للطاعن فقد دفع المطعون ضده الثانى ومورثا باقى المطعون ضدهم عدا الأول بأنهم اشتروها من السيد ابراهيم عبد الله و ابراهيم محمد عبد الله ومحمد البسطويسى عبد الله بعقد عرفى تاريخه ١٩٤٠/١٠/١٢ استصدروا حكما بصحة التوقيع عليه فى الدعوى رقم ١٤٨٧ سنة ١٩٤٣ كفر الشيخ التى كان الطاعن خصما فيها وقالوا إنهم والبائعين لم يضعوا اليد على هذا القدر (٢ ف و ١١ ط) المدة الطويلة المكسبة للملكية ورد الطاعن فى خصوص السبعة عشر قيراطا بأنه ما دام قد سجل الحكم القاضى بصحة ونفاذ عقده قبل أن يسجل المطعون ضده الثانى عقده فإن عقد الطاعن تكون له الأفضلية على عقد هذا المطعون ضده وأن الحكم الصادر ضد البائع له لصالح المطعون ضده المذكور فى الدعوى رقم ٥٢٩ سنة ١٩٤٤ ليست له حجية عليه لأنه لم يختصم فى تلك الدعوى وذكر الطاعن عن باقى القدر المبيع له أن البائع له — المطعون ضده الأول — تملكه بطريق الشراء من ورثة محمد البديوى بعقد عرفى تاريخه ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وأن هذه الأطنان واردة فى تكليف المرحوم محمد البديوى وليست فى تكليف البائعين للمطعون ضدهم المنازعين له . وبتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠ قضت المحكمة الابتدائية بنذب خير لبحث أصل ملكية ال ٢ ف و ١١ ط وما إذا كانت تدخل فى ملكية البائعين للطاعن أو فى ملكية البائعين للمطعون ضدهم ولتحقيق وضع اليد على هذا القدر ، وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت المحكمة حكما آخر فى ١٩٥٠/١٢/٢٧ بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة طرق الاثبات القانونية أنه وسلفه وضعوا اليد على الأطنان محل النزاع جميعها المدة الطويلة

المكسبة للملكية وصرحت للدعى عليهم المنازعين للطاعن بنفى ذلك وإثبات وضع يدهم هم وسلفهم على هذه الأطيان تلك المدة وبعد تنفيذ هذا الحكم حكمت المحكمة فى ١٩٥١/٤/٢٤ برفض دعوى الطاعن استنادا إلى أنه أخفق فى إثبات تملكه الأطيان المتنازع عليها بالتقادم الطويل بينما أفلح منازعوه من المطعون ضدهم فى إثبات تملكهم لها بهذا السبب — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ٢٩٦ سنة ١ ق وبتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٢ قضت تلك المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف (الطاعن) والبائع له (المطعون ضده الأول) أنهما وضعوا اليد بنية التملك وضعاً هادئاً مستمراً على السبعة عشر قيراطاً موضوع العقد الرقيم أول أغسطس سنة ١٩٢٣ مدة خمسة عشر عاماً سابقة على رفع الدعوى وليثبت المطعون ضدهم المنازعون للطاعن أنهم وأسلافهم البائعين لهم وضعوا اليد على باقى أرض النزاع ومقدارها ٢ ف و ١١ ط تلك المدة وضع يد هادئ مستمر وبنية التملك ولينفى كل طرف ما كلف الآخر بإثباته ، وسجلت محكمة الاستئناف فى أسباب حكمها هذا أن محكمة أول درجة قد أخطأت إذ حملت الطاعن عبء إثبات تملكه ال ٢ ف و ١١ ط بالتقادم الطويل لأن هذا العبء إنما يقع على عاتق المطعون ضدهم المنازعين له أما فى خصوص السبعة عشر قيراطاً فقد أقرت محكمة الاستئناف المحكمة الابتدائية على تحميل الطاعن عبء إثبات تملكها بالتقادم المكسب الطويل المدة وبعد أن سمعت محكمة الاستئناف شهود الطرفين حكمت فى ١٩٦٠/٥/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف مستندة فى رفض دعوى الطاعن بالنسبة للسبعة عشر قيراطاً إلى أنه أخفق فى إثبات وضع يده هو والبائع له على هذا القدر المدة الطويلة المكسبة للملكية واستندت فى رفض دعواه بالنسبة للقدارين وأحد عشر قيراطاً إلى أن المطعون ضدهم المنازعين له أفلحوا فى إثبات تملكهم هذا القدر بالتقادم الطويل . طعن الطاعن بطريق النقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٩٦٣/١٢/١٠ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى خصوص قضائه برفض دعواه بالنسبة للسبعة عشر قيراطاً السالف بيانها مخالفة للقانون والقصور

في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنه ما دام قد سجل الحكم القاضي بصحة وتفاذ عقده قبل أن يسجل المطعون ضده الثاني عقده الصادر إليه من مورث البائع للطاعن فإن عقده يفضل عقد المطعون ضده المذكور وذلك لما هو مقرر من أنه عند صدور تصرفين أحدهما من وارث والآخر من المورث فيفضل أسبق التصرفين تسجيلاً لكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع إغفالا تاما وانحرف بالدعوى عن سببها الحقيقي واستند إلى الطاعن أنه يستند في كسب ملكيته للسبعة عشر قيراطا المذكورة إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية قانونا مخالفا بذلك الثابت في الأوراق وهو أن الطاعن ظل طوال الدعوى يدعى ملكية هذا القدر بالعقد، وكان من نتيجة تغيير محكمة الموضوع لسبب الدعوى ومخالفتها الثابت في الأوراق على النحو المتقدم أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وحملت الطاعن عبء اثبات تملكه السبعة عشر قيراطا بالتقادم المكسب الطويل المدة وبنت قضاءها برفض دعواه بملكية هذا القدر على مجرد ما قالته في حكمها المطعون فيه من أنه أخفق في هذا الإثبات مع أنه غير مكلف به قانونا وبذلك جاء هذا الحكم مخالفا للقانون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٥٩/١٢/٢٢ أنه سجل في بياناته أن الطاعن تمسك في أسباب استئنافه بأنه كسب ملكية السبعة عشر قيراطا بعقد البيع الصادر إليه من المطعون ضده الأول وأنه وقد سجل الحكم القاضي بصحة وتفاذ هذا العقد قبل أن يشهر المطعون ضده الثاني عقده الصادر إليه من مورث البائع للطاعن فإن عقد الطاعن تكون له الأفضلية على عقد هذا المطعون ضده وقد أغفلت محكمة الاستئناف بحث هذا الدفاع كلية وقضت في حكمها آنف الذكر بأحالة الدعوى إلى التحقيق ملقية على الطاعن والبائع له عبء اثبات أنهما وضعوا اليد وضعا هادئا ومستمرا على السبعة عشر قيراطا موضوع العقد الرقيم أول أغسطس سنة ١٩٢٣ (عقد المطعون ضده الثاني) مدة خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى ثم أسست قضاءها برفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا القدر على مجرد قولها " إن المستأنف ضده الأول (البائع للطاعن) لم يشهد أحدا على وضع يده كما أن المستأنف (الطاعن)

قد أخفق في اثبات مزاعمه من وضع يده وهو المستأنف عليه الأول على السبعة عشر قيراطا التي ادعى ملكيتها عن طريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية قانونا " — ولما كان ما أسنده الحكم المطعون فيه إلى الطاعن من أنه ادعى ملكية السبعة عشر قيراطا بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية يخالف ما سجلته محكمة الاستئناف نفسها في حكمها الأول الصادر في ١٩٥٩/١٢/٢٢ من أنه ظل متمسكا بأن سبب ملكيته لهذا القدر هو العقد الصادر إليه من المطعون ضده الأول وكان الحكم الذي صدر ضد الأخير في الدعوى رقم ٥٢٩ سنة ١٩٤٤ كفر الشيخ بتثبيت ملكية المطعون ضده الثاني للسبعة عشر قيراطا لا يعتبر حجة على الطاعن لأنه سجل الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقده في ١٩٤٤/٣/٢١ قبل صدور ذلك الحكم في ١٩٤٤/٩/٢١ ولم يكن خصما في تلك الدعوى — ذلك أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع ومن ثم فالحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن أفضلية عقده على عقد المطعون ضده الثاني لأنه أسبق تسجيلا وإذ أسند إلى الطاعن على خلاف الثابت في الأوراق أنه يستند في كسب ملكيته للسبعة عشر قيراطا إلى التقدم المكسب الطويل والبقى عليه عبء اثبات تملكه لها بذلك السبب وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن بالنسبة لهذا القدر على مجرد اخفاقه في هذا الالابات يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ولا يدفع هذا العيب عن الحكم كون المطعون ضده الثاني قد ادعى تملكه السبعة عشر قيراطا بالتقدم المكسب الطويل ذلك أن هذا الادعاء لا يبرر قانونا تحميل الطاعن عبء اثبات تملكه هذا القدر بذلك السبب من أسباب كسب الملكية بل يقع عبء الالابات في هذه الحالة على عاتق المطعون ضده الثاني لأنه مادام أن عقد الطاعن يفضل عقده لأنه أسبق تسجيلا فإن الملكية تكون قد انتقلت في الظاهر إلى الطاعن بالعقد فاذا ادعى المطعون ضده أنه كسب هذه الملكية بالتقدم فهذه من قبله دعوى مخالفة للظاهر من الأمر فعليه عبء اثباتها ومن ثم يكون خطأ تأسيس القضاء برفض دعوى الطاعن بملكية السبعة عشر قيراطا على مجرد اخفاقه في اثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته . هذا وغير صحيح

ما زعمه المطعون ضدهم في مذكرتهم المقدمة لهذه المحكمة من أن الطاعن تنازل بالنسبة للسبعة عشر قيراطا عن التمسك بالعقد وذلك بطلبه في مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى بجلسته ١٩٥٠/٥/٥ إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد - إذ أنه يبين من الصورة الرسمية لهذه المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم أن طلب الطاعن الإحالة إلى التحقيق كان مقصورا على الفدانين والأحد عشر قيراطا فقط ولم يشمل السبعة عشر قيراطا .

وحيث إنه وقد انتهت هذه المحكمة إلى نقض الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض دعوى الطاعن بالنسبة للسبعة عشر قيراطا للأسباب المتقدم ذكرها فإنه لم يعد محل لبث ما تضمنته باقي أسباب الطعن خاصة بقضاء الحكم في هذا الخصوص ومن ثم يقتصر بحث المحكمة لتلك الأسباب على ما تضمنته من مطاعن على قضاء الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي الأطنان أى الفدانين والأحد عشر قيراطا .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه برفض دعواه بملكية هذا القدر مخالفة الثابت في الأوراق ذلك أن المحكمة الابتدائية أوردت في أسباب حكمها الصادر في ٢٤ إبريل سنة ١٩٥١ والمؤيد استئنافا أن محور دفاع كل من طرفي الخصومة أمام الخبير وبالجلسات وبالمذكرات يدور حول التمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وانتهت تلك المحكمة في حكمها المشار إليه إلى تكليف الطاعن بأن يثبت بشهادة الشهود وضع يده على الأطنان محل النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ويرى الطاعن أن هذا الذي أورده الحكم الابتدائي في أسبابه ينقضه ما ورد في تقرير الخبير ومحاضر أعماله من أن الطاعن ظل إلى النهاية يستند في دعواه إلى العقد والمستندات دون شهادة الشهود وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بتأييده ذلك الحكم الابتدائي قد اسند إلى الطاعن ما يخالف الثابت في الأوراق .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحل إلى أسباب أى من الأحكام التى أصدرتها محكمة أول درجة ولم يأخذ بها وإنما بنى قضاءه على ما أورده هو من أسباب مستقلة فإن هذا النعى الموجه إلى الحكم الابتدائي يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بتغييره سبب الدعوى ذلك أن الطاعن استند في كسب ملكيته للأطيان موضوع دعواه إلى العقد الصادر له من المطعون ضده الأول وإلى المستندات التي قدمها لإثبات ملكية هذا البائع لتلك الأطيان لكن محكمة أول درجة غيرت من تلقاء نفسها سبب الدعوى بأن اعتبرت سبب ملكية الطاعن هو التقادم المكسب بدلا من العقد ولما استأنف الطاعن حكمها القاضي برفض دعواه عاب على هذا الحكم انحرافه بالدعوى عن سببها الحقيقي لكن محكمة الاستئناف سايرت محكمة أول درجة في خطئها هذا وذلك بإصدارها حكما في ١٩٥٩/١٢/٢٢ لتحقيق وضع اليد على الأطيان المتنازع عليها وقد ألزمت كلتا المحكمتين الطاعن بالإثبات بشهادة الشهود واضطرته إلى ذلك اضطرارا على خلاف ما يقضى به القانون ولا يصحح من خطأ المحكمتين كون المطعون ضدهم قد دفعوا الدعوى بأنهم كسبوا ملكية تلك الأطيان بالتقادم الطويل المدة لأنه فارق كبير بين أن تكون تلك دعوى المدعى مؤسسة على هذا السبب وهو الذي يتمسك به وبين أن يكون المدعى عليهم هم الذين يدفعون به دعوى المدعى المبنية على العقد إذ صب الإثبات في هذه الحالة غيره في تلك وفرق بين أن يلزم الطاعن بإثبات حقه بشهادة الشهود وبين أن يقتصر موقفه على مجرد نفي ما قد يشهد به شهود خصومه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم المنازعين للطاعن دفعوا دعواه بالنسبة إلى الفدانين والأحد عشر قيراطا بأنهم كسبوا ملكية هذا القدر بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية قبل أن يرفع الطاعن دعواه فأصدرت محكمة الاستئناف في ١٩٥٩/١٢/٢٢ حكما بأحالة الدعوى إلى التحقيق وكلفت المطعون ضدهم المنازعين للطاعن — وليس الطاعن كما يزعم — بإثبات أنهم وأسلافهم البائعين لهم وضعوا اليد على الفدانين والأحد عشر قيراطا وضع يد هادئ مستمر وبنية التملك مدة خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى وأجازت للطاعن النفي وسجلت المحكمة في أسباب حكمها هذا أن محكمة أول درجة قد أخطأت حين حملت الطاعن عبء إثبات وضع يده على هذا القدر المدة الطويلة المكسبة للملك وحين استندت في قضائها برفض دعواه بالنسبة للقدر المذكور على عجزه عن هذا الإثبات وقد أسس الحكم

المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعن في هذا الخصوص لا على أنه أخفق في الإثبات كما فعل بالنسبة للسبعة عشر قيراطا وإنما على أن المطعون ضدهم المنازعين له قد أفلحوا في إثبات ما ادعوه من وضع يدهم بنية الملك على الفدانين والأحد عشر قيراطا مدة تزيد على خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى ولم ينجح الطاعن في نفي هذه الواقعة ، لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه حمله عبء إثبات تملكه هذا القدر بالتقادم الطويل يكون على غير سند من الواقع وإذا كان الثابت أن خصوم الطاعن قد دفعوا دعواه في هذا الخصوص بتملكهم هذا العقار بالتقادم المكسب الطويل قبل أن يرفع هذه الدعوى فإن استناد الطاعن في ملكيته لذلك العقار إلى عقد البيع الصادر له من المطعون ضده الأول لا يحول دون تحقيق دفاع خصومه سالف الذكر وإذا كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بطرق الإثبات كافة بما فيها شهادة الشهود وكان القانون لا يشترط مصدرا معينا يستق من القاضي الدليل فإن محكمة الاستئناف إذا جازت للمطعون ضدهم أن يثبتوا بشهادة الشهود ما ادعوه من تملكهم العقار بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ورخصت للطاعن بالنفي وبعد أن انتهت من سماع شهود الطرفين رجحت أقوال شهود المطعون ضدهم على شهود الطاعن فليس فيما أجرته من ذلك ما يخالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأخير على الحكم المطعون فيه القصور في التدليل وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في مذكراته المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المطعون ضدهم المنازعين له أقروا في دعوى الاشكال رقم ٧٣٢ سنة ١٩٤٥ وفي عقد شرائهم للفدانين والأحد عشر قيراطا بأن وضع يدهم على هذا القدر بدأ من تاريخ هذا العقد وهو ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ولم يمض من هذا التاريخ حتى رفع الدعوى المدة المكسبة للملك وأنه ذكر أن ما ادعاه المطعون ضدهم من أن هذا العقد هو بدل فاقد لعقد سابق كان قد صدر إليهم من مورت البائعين لهم في سنة ١٩٢٥ وفقد — هذا الادعاء غير صحيح — وساق الطاعن في مذكراته القرائن الدالة على كذب هذا القول — لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع كما خلا من الرد على ما تمسك به الطاعن من أن الفدانين والأحد عشر قيراطا بما زالت في تكليف البائعين للبائع له بدليل المكلفة

والكشف الرسمي المقدمين منه كذلك خلا الحكم من الرد على ما ساقه الطاعن في مذكرته من وقائع مادية تقطع بكذب شهود المطعون ضدهم التي أخذت بها محكمة الموضوع .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في الرد على أوجه الدفاع التي يقول بأنه أبدأها في مذكراته المقدمة الى محكمة الاستئناف هو نعى عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن لمحكمة النقض صوراً رسمية من هذه المذكرات وكل ما قدمه إنما هي صور عرفية لا يعتد بها في تأييد الطعن — هذا إلى أنه لما كان الثابت أن المطعون ضدهم لم يستندوا في ملكيتهم للفدانين والأحد عشر قيراطاً إلى عقد شرائهم لها وإنما إلى التقادم المكسب الطويل المدة وهو سبب يكفي بذاته للتملك وكان وضع اليد واقعة مادية العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً فلا على محكمة الموضوع إذا هي لم تعتد بما ورد في عقد المطعون ضدهم المؤرخ سنة ١٩٤٠ خاصاً بتحديد تاريخ بدء وضع يدهم على الأقطان المبيعة لهم ما دام قد ثبت للمحكمة من التحقيق الذي أجرته أن وضع يدهم بدأ فعلاً قبل هذا التاريخ أما ما يشير به الطاعن في سبب الطعن — للتشكيك في أقوال الشهود التي اعتمد عليها الحكم المطعون فيه في قضائه فانه جدل في تقدير قاضي الموضوع لما يستقل بتقديره .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وسليم راشد
أبو زيد .

(١٤٨)

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ القضائية :

تعويض . " تقدير التعويض " . حكم . " كفاية التسيب " . تعويض
" بيان عناصر التعويض " . محكمة الموضوع .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير
معينة في هذا الخصوص — متى بينت عناصر التعويض . جواز القضاء بتعويض إجمالي عن
أضرار متعددة مع مناقشة كل عنصر منها على حدة .

إن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض
فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به ما دام لا يوجد
في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه ولا تثير عليها إذا هي
قضت بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها
على حدة وبينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته . فإذا كان
الحكم الابتدائي قد أوضح معنى أسبابه — التي أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها —
عناصر الضرر الذي لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعة وبين وجه أحقيتهم
في التعويض عن كل عنصر فإن محكمة الاستئناف — وقد رأت أن مبلغ التعويض
المحكوم به لا يكفي في نظرها — لجبر هذه الأضرار فرفعت به إلى مبلغ أكبر لما صرحت به
في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسباً لجبر تلك الأضرار فإن في هذا الذي
ذكرته ما يكفي لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة في تقدير التعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم رفعوا الدعوى رقم ٥٤٣٤ سنة ١٩٤٨ كلى القاهرة ضد الطاعنة وكان من بين طلباتهم فيها الحكم بالزامها بأن تدفع للمطعون ضده الاول مبلغ ١٧٤٠ ج على سبيل التعويض ... وقالوا شرحا لدعواهم إن عملية حفر مصرف طمبية رست على المطعون ضده الأخير والمرحوم فايق سليمان مورث باقى المطعون ضدهم عدا المطعون ضده الاول بمبلغ ٤٨٧١ ج و ٥٠٠ م على أن يتم العمل فى ثلاثة أشهر تبدأ من أول أبريل سنة ١٩٤٥ إلا أن المدعى عليها " الطاعنة " تسببت فى تعطيل العمل مما أدى إلى إصابتها بإضرار جسيمة تمثل فيما أصابها من خسارة وما ضاع عليها من كسب كما بالغت فى تقدير قيمة الأعمال وقد ترتب على هذا الخطأ فى التقدير تعطيل مبالغ لها بحبسها وتخصيصها للعملية - وقدر ما يستحقانه من تعويض بمبلغ ١٧٤٠ ج - واستطردا إلى القول بأن المدعى الأول " المطعون ضده الاول " هو الذى كان يمول العملية وأنهما تنازلا له عن استحقاقهما عنها بما فى ذلك التعويض المطالب به وطلبا الحكم له به - وبتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بئدب مكتب الخبراء بوزارة العدل ليعهد إلى أحد خبرائه المهندسين بالاطلاع على أوراق الدعوى ودراسة عقد المقاولة المبرم بين المدعين الثانى والثالث وبين المدعى عليها ومعاينة مكان العملية وتحقيق الوقائع المقال بحدوثها وبيان ما عساه يكون قد لحق المدعين من ضرر وسببه وتقدير التعويض الملائم له ، وقد باشر الخبير بأمره وقدم تقريراً حدد فيه الأضرار التى لحقت بالمدعين الثانى والثالث " المطعون ضدهم الأخير ومورث الباقيين عدا الاول " بسبب خطأ الطاعنة وقدر التعويض المستحق عن هذه الأضرار بمبلغ ثلاثمائة جنيه ، وقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية بهذا التقرير وحكمت بتاريخ ١٩٥٧/٢/٧ " بالزام المدعى عليها -

الطاعة — بأن تدفع للدعى عليه الأول مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات “ استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٨٧ سنة ٧٤ ق طالبة إلغائه ورفض دعوى المطعون ضدهم — كما رفع المطعون ضدهم عن هذا الحكم استئنافا فرعيا قيد برقم ٦٩٠ سنة ٧٤ ق طلبوا فيه زيادة مبلغ التعويض المقضى لهم به إلى مبلغ ١٣٩٠ ج أو أى مبلغ تراه المحكمة ، وبتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصلي رقم ٤٨٧ سنة ٧٤ ق المرفوع من الطاعة برفضه وإلزام رافعه المصروفات وفي موضوع الاستئناف الفرعى رقم ٦٩٠ سنة ٧٤ ق المرفوع من المطعون ضدهم بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعة بمبلغ ٥٠٠ ج والمصروفات المناسبة عن الدرجتين — وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٠ طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٨ إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩٦٥/١٠/٧ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى برفع التعويض المحكوم به ابتدائيا من ٣٠٠ ج إلى ٥٠٠ ج دون أن يبين سبب هذا التعديل ولا الأضرار التى لحقت بالمطعون ضدهم زيادة عما قدرته محكمة أول درجة التى استندت إلى تقرير الخبير وما ورد به من بيان لأوجه الضرر وعناصره والتعويض المقابل لكل منها وبذلك يكون الحكم المطعون فيه خاليا من الأسباب فى خصوص هذه الزيادة ولا يشفع له ما أورده فى أسبابه من أنه يرى زيادة التعويض إلى خمسمائة جنيه حتى يجبر الضرر الذى لحق بالمطعون ضدهم وذلك لغموض هذه العبارة وإبهامها .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى أنه أوضح فى أسبابه التى أقرها الحكم المطعون فيه وأخذ بها عناصر الضرر الذى لحق المطعون ضدهم بسبب خطأ الطاعة وبين وجه أحقيتهم فى التعويض عن كل عنصر منها فإن محكمة الاستئناف وقد رأت أن مبلغ التعويض الذى قضت به

محكمة أول درجة للطعون ضدهم وقدره ثلاثمائة جنيه لا يكفي في نظرها لجبر هذه الاضرار فرفعته إلى خمسمائة جنيه لما صرحت به في حكمها من أن هذا المبلغ هو ما تراه مناسبا لجبر تلك الاضرار فإن في هذا الذي ذكرته ما يكفي لتعليل مخالفتها لمحكمة أول درجة في تقدير التعويض، ذلك أن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجب للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به ما دام لا يوجد في القانون نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه، ولا تثريب عليها إذا هي قضت بتعويض إجمالي عن اضرار متعددة ما دامت قد ناقشت كل عنصر منها على حدة و بينت وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجافي ، وإبراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٤٩)

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٠ القضائية :

عقد . فسخ العقد "الشرط الفاسخ الصريح" . محكمة الموضوع . تفسير .
ليس للشرط الفاسخ الصريح صبغة معينة . النص في الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه . استخلاص محكمة الموضوع ذلك من عبارات العقد التي تحمل المعنى الذي أخذت به . لارعاية لمحكمة النقض في هذا التفسير .

لا يشترط القانون ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح وعلى ذلك فإن النص في الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات العقد أن نية المتعاقدين اتجهت عند تحريره إلى اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه عند إخلال الطاعنين (البائعين) بالتزامهما وبنت هذا الاستخلاص على ما ورد في العقد من عبارات فسرتها بأنها تفيد الاتفاق على أنه في حالة تخلفهما عن الوفاء بالتزامهما يصبحان ملزمين برد ما قبضاه من ثمن المبيع الذي تخلفا عن تسليمه وذلك بدون أي منازعة وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار وهو أثر لا يترتب إلا على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه — وكان لا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحمل المعنى الذي أخذت به فان تكليف الشرط على مقتضى هذا التفسير بأنه شرط صريح فاسخ يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير كفاية أسباب الفسخ — هذا التكليف لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥١٢ سنة ١٩٥٦ كلى الزقازيق على الطاعنين وقال شرحا لها إنه بعقد مؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ باع له الطاعنان ثلاثمائة وخمسين جلدا من جلود البقر والجاموس بسعر الجلد الواحد مائة وسبعين قرشا وقبضا منه جميع الثمن وقدره خمسمائة وخمسة وتسعون جنيها وقت العقد وأنهما تعهدا بتسليم الجلود المبيعة فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر شهرا و بواقع ستة جلود على الأقل أسبوعيا ونص فى البند الثانى من العقد على أنه فى حالة التأخير فى التوريد أسبوعيا يكون الطاعنان ملزمين بالتضامن بأن يدفعوا له خمسين قرشا عن كل جلد لا يورد وتكون جميع المبالغ المترتبة فى ذمتها حالة الأداء بدون أى منازعة وبلا حاجة إلى إنذار أو تنبيه رسمى وأنه إذ كان الطاعنان قد أخلا بالتزامهما وتحلفا عن توريد الكمية التى تعهدا بتسليمها أسبوعيا ولم يسلماه حتى يوم ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ سوى مائتين وخمسة عشر جلدا فقد قام بإنذارهما فى ١٩٥٦/٥/٣٠ بحلول ثمن المائة وخمسة وثلاثين جلدا التى لم تورد وقدره ٢٢٩ ج و ٥٠٠ م والتعويض المستحق عنها وقدره ٦٧ ج و ٥٠٠ م وأتبع ذلك برفع هذه الدعوى بطلب فسخ العقد المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ وبالزامهما ضامنين متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٩٧ ج والمصاريف والأتعاب وفى ١٩٥٨/١٠/٢٩ قضت المحكمة برفض الدعوى مستندة فى ذلك على أن عقد البيع لا يتضمن شرطا صريحا فاسخا وأن النص الوارد فى البند الثانى منه من قبيل الشروط الفاسخة الضمنية المقررة فى العقود الملزمة للجانبين والتى يخضع تقديرها للمحكمة وأنها ترى أن ما وقع من الطاعنين من مخالفة لشروط العقد وهو التوقف عن التوريد أسبوعا واحدا لا يبرر القضاء بفسخ العقد . وقد استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٣

سنة ١ ق المنصورة . وفي ١١/٨/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامنين للطعون ضده مبلغ ٢٩٧ ج وأقامت قضاءها على أن العقد تضمن في البند الثاني منه شرطا صريحا فاسخا وأن الفسخ قد وقع بتخلف الطاعنين عن توريد الجلود المتفق عليها في الفترة الواقعة بين ١٦/٥/١٩٥٦ حتى ٢٤/٥/١٩٥٦ . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٢/٧/١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٦/١/١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم أخطأ في القانون وذلك بخطئه في تكيف العقد إذ اعتبر الشرط الوارد في البند الثاني من عقد البيع المؤرخ ٢٥/١٠/١٩٥٥ شرطا صريحا فاسخا مع أنه ليس إلا اتفاقا على تحديد قيمة التعويض عن التأخير في التسليم ولا يرقى حتى إلى مرتبة الشرط الفاسخ الضمني .

وحيث إن البند الثاني من العقد يجرى نصه على الوجه الآتي " في حالة تأخير الطرف الأول عن توريد الجلود أسبوعيا كما تقدم فمع ملزومية الطرف الأول بكافة ما يترتب على هذا التأخير يكون الطرف الأول ملزما بوجه التضامن بأن يؤدي للطرف الثاني مبلغ خمسين قرشا بصفة تعويض عن كل جلد واحد لم يورد وتكون جميع المبالغ المترتبة في ذمة الطرف الأول حالة الأداء بدون أى منازعة وذلك في حالة الامتناع أو التوقف عن التوريد كما تقدم ويسرى هذا الشرط وكذا باقى شروط ونصوص هذا العقد بلا حاجة لإصدار أو تنبيه أو أى إجراء ما كما يكون للمشتري الحق في اتخاذ ما يراه من الإجراءات التحفظية القانونية والعرفية في أى وقت في حالة التأخير" . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد بأسبابه في شأن هذا الشرط ما يأتى "وبما أنه لما كانت حقيقة الأمر في النزاع أن المستأنف عليهما (الطاعنين) قبضا جميع ثمن الصفقة مقدما وأقرا بمقتضى عقد البيع أنه في حالة التوقف عن التوريد تكون المبالغ التى في ذمتها للمشتري حالة الأداء بلا حاجة لإصدار أو تنبيه فإن مثل هذا الشرط لا يعنى إلا انفساخ العلاقة بين الطرفين واستحقاق المشتري للباقي من الثمن بالنسبة للجلود التى لم تورد وبالتالي هو الشرط الصريح الفاسخ وقد أعفى المشتري نفسه من الإنذار بالفسخ

هذا أمر جائز في حكم القانون“ ولما كان القانون لا يشترط ألفاظا معينة للشرط الفاسخ الصريح وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من عبارات العقد أن نية المتعاقدين اتجهت عند تحريره إلى اعتباره مفسوخا من تلقاء نفسه عند إخلال البائعين (الطاعنين) بالتزامهما وبنت هذا الاستخلاص على ما ورد في العقد من عبارات فسرتها بأنها تفيد الاتفاق على أنه في حالة تخلف الطاعنين عن الوفاء بالتزامهما يصبحان ملزمين برد ما قبضاه من ثمن الجلود التي تخلفا عن تسليمها وذلك بدون أى منازعة وبلا حاجة إلى تنبيه أو إنذار — وهو أثر لا يترتب إلا على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه — وكان لا سبيل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع في هذا التفسير ما دامت عبارة العقد تحتل المعنى الذى أخذت به فان تكييف الشرط على مقتضى هذا التفسير بأنه شرط صريح فاسخ يسلب المحكمة كل سلطة في تقدير كفاية أسباب الفسخ هذا التكييف لا مخالفة فيه للقانون إذ النص على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٥٠)

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) شركات . "شركة محاصة مستترة" . "مسئولية الشركاء فيها" .
محكمة الموضوع .

قيام شركة محاصة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالاشتراك في التعاقد . القول المجرد من أحد الشركاء بأنه شريك في صفقة لا يكفي لاعتباره طرفا في التعاقد حتى يسألوا عنه جميعا . ما يحصله قاضي الموضوع في ذلك من قيل فهم الواقع وتقدير الدليل .

(ب) تعويض . "تقديره" . محكمة الموضوع .

يقدر التعويض بقدر الضرر وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره ما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . تقدير التعويض عن فسخ العقد بالعملة المصرية دون العملة الأجنبية التي قلدر بها الثمن جوازه عند عدم الاتفاق .

١ - قيام شركة محاصة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالاشتراك في التعاقد . ولا يكفي لمسألة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذي قد يصدر من أحدهم بأنه شريك في الصفقة إذا لم يقرن هذا القول بالإقرار بأنه طرف في التعاقد إذ أن اشتراك بعض الأشخاص في صفقة ما لا يفيد لزما أنهم طرف في العقد الذي أبرم عن هذه

الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعا قبله . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الدعوى ذلك وكان ما يحصله قاضى الموضوع فى هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

٢ — يقدر التعويض بقدر الضرر والنوع الذى تراه محكمة الموضوع مناسبة لجبره طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه . فإذا كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد وكان المتعاقدان لم يتفقا على نوع التعويض أو مقداره عند إخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد فإن الحكم المطعون فيه إذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية — لا بالدولار الأمريكى الذى اتفق على الوفاء بالثمن على أساسه — لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية ضد الشركة المطعون عليها الأولى تطلب الحكم بفسخ العقد الصادر لها من هذه الشركة ببيع خمسة آلاف بالة قطن كرنك وإلزامها بأن تدفع لها تعويضا قدره مليون ومائتا ألف دولار أمريكى أو ما يقابل هذا المبلغ بالعملة المصرية وفوائده القانونية — وقالت فى بيان دعواها إن عقد بيع أبرم بين الطرفين فى ١٩٤٨/١٠/٢١ تعهدت بموجبه الشركة المطعون عليها بأن تورد لها خمسة آلاف بالة قطن كرنك تقوم بشحنها خلال الثلاثة شهور التالية وذلك بسعر ٦٧ دولارا عن كل مائة ليبرا سيف نيويورك — وتعهدت الشركة الطاعنة بأداء ٤٥ ٪ من الثمن

عن طريق فتح الاعتماد قبل الشحن ، ٣٠ ٪ منه نقدا في نيويورك بعد وصول البضاعة ، والباقي بطريق المقايضة أقمشة قطنية من صنع الشركة الطاعنة — كما جاء بالعقد أن الشركة الطاعنة تستورد هذا القطن خارج الكوتا — أى الحصصة المقررة لمصر وأنها تملك التصاريحات اللازمة لإدخاله الولايات المتحدة — وأن الحكومة المصرية قد وافقت على الصفقة وتقول الشركة الطاعنة إنها قامت تنفيذاً للعقد المذكور بفتح اعتماد في ١٧/١٠/١٩٤٨ بقيمة الشطر الأول من الثمن — وأخطرت المطعون عليها الأولى فوافقت عليه دون تحفظ ، ولكن نظرا لارتفاع أسعار القطن أخذت الشركة المطعون عليها الأولى تحاول التخلص من الصفقة — فطلبت إدماج شرط الدخول ضمن الاعتماد المستندي — وأضافت تعديلات إلى شروط التعاقد — ثم تذرعت بشطب الطاعنة العبارة الواردة بالعقد الخاصة بالتصاريحات اللازمة لإدخال القطن إلى الولايات المتحدة وادعت أن الحكومة المصرية اشترطت للتصريح بشراء جزء من مخزون قطنها بسعر ٧٧ ريبالا للقنطار أن تقدم الطاعنة كفالة لضمان دخول القطن الولايات المتحدة خارج الكوتا — وأضافت الشركة الطاعنة أنه على الرغم من أنها قبلت جميع التعديلات التي طلبتها الشركة المطعون عليها الأولى بما فيها البند الخاص بالتصاريحات اللازمة لإدخال القطن إلى الولايات المتحدة دون حذف أو تغيير — وقامت بفتح اعتماد خاص باسم الحكومة المصرية لضمان دخول القطن خارج الكوتا — فإن الشركة المطعون عليها الأولى أبلغتها بإلغاء العقد ببرقية مؤرخة ١٧/١٢/١٩٤٨ — ثم أكدت هذا الإلغاء ببرقية أخرى مؤرخة ١٨/١٢/١٩٤٨ — وإذا الحق بها النكول عن العقد اضراارا بالغة فقد أقامت هذه الدعوى بالمبلغ المطالب به تعويضا عنها ، وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة أقامت المطعون عليها الأولى ضد الطاعنة دعوى فرعية قيدت برقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية طالبة الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ أربعين ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض ونسبت إليها أنها تسببت في الفسخ لإخلالها بشروط العقد — وبجلسة ٣/٢/١٩٥٢ تدخلت الشركتان المطعون عليهما الثانية والثالثة منضميتين إلى الشركة المطعون عليها الأولى — وطلبت الطاعنة بجلسة ١٦/٣/١٩٥٢ إلزامهما متضامتين مع المطعون عليها الأولى بالطلبات موضوع دعواها — وفي ١٦/١٢/١٩٥٧ قضت محكمة أول درجة في الدعوى رقم ١٦/٥١٦/١٩٥١ بقبول تدخل الشركتين المطعون

عليهما الثانية والثالثة خصمين فيها وبفسخ العقد وألزمت الشركة المطعون عليها الأولى بأن تؤدي للطاعنة مبلغ أربعين ألفاً من الجنيحات المصرية والفوائد — وفي الدعوى رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥١ بقبول تدخل الشركتين المطعون عليهما الثانية والثالثة خصمين فيها وبرفض الدعوى — استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤١ لسنة ١٤ ق تجارى — وبجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٩ رفعت المطعون عليها الأولى استئنافاً مقابلاً — ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/٦/٢٨ برفض الاستئنافين — وتأييد الحكم المستأنف — طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/٣/٢١ — وفيها صممت النيابة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن — وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة — وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب — تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق — وتقول بياناً لذلك إن الحكم قضى بالزام المطعون عليها الأولى بالتعويض دون المطعون عليهما الثانية والثالثة رغم ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٥٢/٣/١٦ أمام محكمة أول درجة من أنهما تدخلتا فى الدعوى باعتبارهما شريكتين للطعون عليها الأولى فى الصفقة وما ثبت من الإقرار الوارد بالمذكرة المقدمة من المطعون عليهما لتلك المحكمة فى ١٩٥٢/٣/١٥ من أنهم البائعون للصفقة وكانوا يعملون بحسن نية ويريدون تحقيقها — ولما كانت أحكام المسؤولية التعاقدية تلزم بالتعويض المتعاقد وكل من شاركه فى العقد ما دام قد أعلن عن نفسه وتدخل فى الدعوى باعتباره شريكاً فيه — وإذ لم يقيم الحكم اعتباراً لإقرار المطعون عليهما الذى كشفاه عن موقفهما فى الصفقة ومسئولتهما عنها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . كما خالف الحكم الثابت بالأوراق — إذ استبعد مسؤولية المطعون عليهما الثانية والثالثة استناداً إلى أن إقرارهما بأنهما شريكتان فى الصفقة لا يعنى أنهما كانتا طرفاً فى العقد بينما واقع إقرارهما يؤيد مسئوليتهما بالتضامن مع المطعون عليها الأولى من تنفيذ العقد وما يترتب على عدم تنفيذه من تعويض وتنعى

الطاعة على الحكم بالسبب الثانى القصور فى التسبيب — ذلك أنها قدمت مذكرة إلى محكمة الاستئناف فى ١٩٥٨/١١/٢٥ استندت فيها — لتأييد مسئولية المطعون عليهما الثانية والثالثة — إلى الإقرارات القضائية الصادرة منهما لما تودى إليه هذه الإقرارات من وجوب انصراف العقد إليهما مباشرة بعد أن كشفتنا عن شخصيتهما وأعلتا أنهما بائعتان وشريكتان فى الصفقة — ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بمناقشة هذا الدفاع والرد عليه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى بسببيه فى غير محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد بخصوص مسئولية الشركتين المطعون عليهما الثانية والثالثة ما يلى ” إن هاتين الشركتين لم تكونا طرفا فى العقد — وإذا كانتا هاتان الشركتان قد انضمتا إلى دفاع شركة روصانو بمقولة إنهما كانت شريكتين لها فى الصفقة فإن هذا لا يعنى أنهما كانتا طرفا فى العقد أو أنهما إلترمتا بأى إلترام قبل شركة لوكوود ميلز بحيث يمكن إلزامهما بالتضامن مع شركة روصانو “ — وهذا الذى أورده الحكم لا يخالف الثابت بمحضر جلسة ١٩٥٢/٣/١٦ أمام محكمة أول درجة إذ قرر الحاضران عن المتدخلتين — المطعون عليهما الثانية والثالثة . ” أنهما منضمان إلى شركة روصانو فى الصفقة موضوع الدعوى “ — ولا يعيب الحكم إلثفاته عما ورد بالمذكرة المقدمة إلى محكمة أول درجة فى ١٩٥٣/٢/١٥ من أن المطعون عليهم جميعا بائعون فى الصفقة طالما أن الثابت من صورتها الرسمية المودعة بملف الطعن أن هذه المذكرة مقدمة إلى محكمة الموضوع من الدفاع عن شركة ليفى روصانو — المطعون عليها الأولى وحدها — وموقع عليها من محامى الشركة المذكورة — لما كان ذلك ، وكان قيام شركة محاصة مسترة فى صفقة ما — لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالاشتراك فى التعاقد — ولا يكفى لمساءلة الشركاء مباشرة قبل الغير القول المجرد الذى قد يصدره أحدهم بأنه شريك فى الصفقة إذا لم يقرب هذا القول بالإقرار بأنه طرف فى التعاقد — إذ أن اشتراك بعض الأشخاص فى صفقة ما لا يفيد إلزاما أنهم طرف فى العقد الذى أبرم عن هذه الصفقة مع الغير حتى يسألوا عنه جميعا قبله — وإذا كان الثابت فى الدعوى المطروحة أنها رفعت من الشركة

الطاعنة للرجوع بالمسئولية على المطعون عليها الأولى لعدم تنفيذها التعاقد المبرم بينهما — وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الدعوى أن إقرار المطعون عليهما الثانية والثالثة بأنهما شريكتان في الصفقة لا يعنى أنهما طرف في العقد أو أنهما التزمتا بأى إلزام قبل الشركة الطاعنة يمكن بموجبه الحكم عليهما بالتضامن مع الشركة المطعون عليها الأولى . وكان ما يحصله قاضى الموضوع في هذا الخصوص هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الدليل المقدم فيها — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه رغم قضائه بالتعويض على أساس المسئولية العقدية لم يتقيد بالعملة المتفق عليها في العقد لأنه وقد اتفق الطرفان على دفع الثمن بعملة أجنبية معينة وهى الدولار الأمريكى فان مقتضى هذا الاتفاق أن يكون الوفاء بذات العملة بما فى ذلك التعويض الذى يجب أن يكون من نوع الشيء المستحق أصلا .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض عن فسخ العقد — وكان التعويض يقدر بقدر الضرر و بالنوع الذى تراه محكمة الموضوع مناسبا لجره طالما أنه لم يرد بالقانون أو بالاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة فى خصوصه لما كان ذلك ، وكان الطرفان لم يتفقا فى العقد على نوع التعويض أو مقداره عند اخلال أحدهما بالتزاماته المترتبة على العقد موضوع هذه الدعوى — فان الحكم المطعون فيه إذ قدر مبلغ التعويض بالعملة المصرية لا يكون قد خالف القانون .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، واميلى جبران ، وأحمد حسن هيكلى ، وهمان زكريا .

(١٥١)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) استئناف . ” النزول عن الاستئناف ” . ” ترك الخصومة ” .

النزول عن الاستئناف ترك للخصومة . لا يتم إلا بإعلان على يد محضر أو بتقرير
فى قلم الكتاب أو ببيان صريح فى مذكرة أو بإبدائه شفويا بالجلسة فى مواجهة الخصم
وإثباته بمحضر الجلسة . وسائل ترك الخصومة محددة فى القانون (م ٣٠٨ مرافعات) .
الافرار بالتنازل عن الاستئناف أمام الموق لا يعد تركا للخصومة ولا أثر له .

(ب) حجر ” أثره ” . أهلية . ” المحجور عليه للسفه ” .

تسجيل طلب الحجر يترتب عليه ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه . إقرار المحجور
عليه للسفه بالتنازل عن الاستئناف الصادر منه بعد تسجيل طلب توقيع الحجر . عدم
الاعتداد به بوصفه إقرارا ضاراً به ضرراً محضاً ... (م ١١١ و ١١٥ مدنى) .

(ج) محكمة الموضوع . إثبات .

لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير الإثبات الذى تأمر به أو فى أمرت به
من إجراءات .

١ — النزول عن الاستئناف بعد رفعه — وهو ترك للخصومة — لا يكون
إلا بإعلان من التارك للخصمه على يد محضر أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو ببيان
صريح فى مذكرة موقع عليها من الخصم التارك أو من وكيله بشرط إطلاع الخصم
عليها أو إبداء طلب الترك شفويا بالجلسة فى مواجهة الخصم وإثباته فى محضر
الجلسة — وهى الوسائل التى حددتها المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات على
(م-٣-م)

سبيل الحصر — ومن ثم فإن الإقرار أمام الموثق بالتنازل عن الاستئناف لا يعد تركا للتصومة بوسيلة من هذه الوسائل . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرتب على هذا الإقرار أثرا فإنه يكون صحيحا في القانون .

٢ — يترتب على تسجيل طلب الحجر ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد باقرار المحجور عليه للسفه — بالتنازل عن الاستئناف — الصادر منه بعد تسجيل طلب الحجر بوصفه إقرارا ضارا به ضررا محضا وذلك عملا بالفقرة الأولى من المادتين ١١١ و ١١٥ من القانون المدني فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الإثبات الذي تأمر به فتأخذ بنتيجته أو لا تأخذ بها وفي أن تكون عقيدتها مما أمرت به من إجراء أو من غيره مما في الدعوى من القرائن والمستندات ولا عليها إن هي حكمت لحصم كلفته بإثبات دعواه بالبينة فعجز ما دامت قد أقامت قضاها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره ومن الأوراق — تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٢ الجيزة ، طالبا الحكم بالزام السيدة / حافظة على البدر اوى — التي حجر عليها فيما بعد وعين المطعون عليه الأول قيا عليها — [والسيدة سميرة البدر اوى ، متضامتين — بأن يدفع له مبلغ ٤٤٨٠ ج مع الفوائد والمصاريف ، وقال إنه يدين السيدة/ حافظة في هذا المبلغ ، بضمان وتضامن المطعون عليها الثانية وذلك بموجب عدة مستندات قدمها — وبتاريخ ١٥/٣/١٩٥٣ حكمت محكمة أول درجة للطاعن

بطلباته — استأنف هذا الحكم ، السيد محمود حنفى البدر اوى بصفته وكيلًا عن والدته السيدة / حافظة بالاستئناف رقم ٥٥٣ لسنة ٧٠ ق القاهرة ، ولما حجب عليها أثناء نظر الاستئناف باشره بصفته قيا عليها — دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف لأن السيدة / حافظة أقرت بأنها لم ترفعه ولم توكل أحدا في رفعه ، وبتاريخ ١١/٢/١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بارجاء الفصل في الدفع وباحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بصفته أن الدين محل النزاع كان نتيجة استغلال أو تواطؤ وليفى الطاعن ذلك ، وأسست المحكمة قضاءها على الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدنى باعتبار أن التاريخ الثابت للسندات — وهو يوم ٢٥/٨/١٩٥٢ — سابق على تسجيل طلب الجبر الحاصل في ٢١/١٠/١٩٥٣ — واذ لم يحضر أحد من طرفى الخصومة شهودا ، فقد أمرت المحكمة بناء على طلبهما باعادة الدعوى إلى المرافعة ، وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٠ قضت برفض الدفع وبجواز الاستئناف ، وحكمت فى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى — طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٦/٦/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص احالة الطعن إلى هذه الدائرة وفى الجلسة التى حددت لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون ، ويقول فى بيان ذلك إنه قدم لمحكمة الاستئناف مستندا موقعا عليه من السيدة / حافظة بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٣ لدى مكتب التوثيق بالحيزة ، متضمنا اقرارها بالتنازل عن الاستئناف ، وبأنها لم ترفعه ولم توكل أحدا فى رفعه ، واستند إلى هذا الاقرار فى طلب الحكم بعدم قبول الاستئناف ، وأنه وإن كان ابنها قد قدم مستندا يفيد عدولها عن هذا الاقرار إلا أن الطاعن تقدم باقرار ثان موقع عليه منها تنصل فيه من هذا العدول وتؤكد صحة اقرارها الأول وتنازلها عن الاستئناف — غير أن الحكم لم يأخذ بهذين الاقرارين وقضى بجواز الاستئناف ، مع أن التنازل تم بالاقرار الأول وفق نص المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات وما ذكره الحكم عن الاقرار الثانى من أنه

باطل لصدوره بعد تسجيل طلب الحجر ، يدحضه أن هذا الإقرار لم يأت بجديد وإنما هو تأييد للإقرار الأول .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه أسس قضاءه برفض الدفع وبجواز الاستئناف على ما قرره من أن الاستئناف ، مرفوع من وكيل السيدة / حافظة في حدود وكالته المسلم بها من جميع الخصوم والتي لم يقدم ما يدل على إنهاؤها ، وأن الإقرار الأول الصادر للطاعن من السيدة / حافظة وإن تضمن النزول عن الاستئناف إلا أنه لم يتم صحيحا لعدم حصوله بأحد الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات — ولما كان الطاعن لم ينف تقارير الحكم عن رفع الاستئناف بواسطة الوكيل ، وكان النزول عن الاستئناف بعد رفعه ، هو ترك للخصومة ، وترك الخصومة لا يكون إلا بإعلان من التارك للخصمه على يد محضر ، أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة ، أو ببيان صريح في مذكرة موقع عليها من الخصم التارك أو من وكيله بشرط اطلاع الخصم عليها ، أو بإبداء طلب الترك شفويا بالجلسة في مواجهة الخصم وإثباته في محضر الجلسة — وهي الوسائل التي حددتها المادة ٣٠٨ مرافعات على سبيل الحصر — وإذا كان الإقرار المشار إليه لا يعد تركا للخصومة بوسيلة من هذه الوسائل فإن الحكم المطعون فيه وقد التزم هذا النظر ولم يترتب أثرا على هذا الإقرار يكون صحيحا في القانون — ولما كان يستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه الواقعية ومن باقى أوراق الدوى أن السيدة / حافظة قد حجج عليها للسفه . وأن الإقرار الثانى استصدره منها الطاعن بعد أن كان طلب توقيع الحجر قد سجل في ١٩٥٣/١٠/٢١ وأن هذا الإقرار قد تضمن تنازلا عن الاستئناف المرفوع لصالحها عن الحكم الابتدائى القاضى عليها للطاعن بمبلغ ٤٤٨٠ ج بخلاف الفوائد والمصاريف — فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم يعتد بهذا الإقرار عملا بالفقرة الأولى من المادتين ١١١ و ١١٥ من القانون المدنى بوصفه إقرارا ضارا بالسيدة / حافظة ضررا محضا ، وقد صدر منها بعد تسجيل طلب توقيع الحجر ، وذلك باعتبار أن ما يترتب على تسجيل الطلب هو عين ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى وبالشق الثانى من السبب الثالث الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال — وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أهدر السندات المثبتة لدينه قبل السيدة / حافظة بحجة أنها باطلة لأن تحريرها كان نتيجة استغلال — هذا فى حين أن تحرير هذه السندات سابق على تقديم طلب توقيع الحجر على السيدة / حافظة للسفـه وعلى تسجيل هذا الطلب فى ١٩٥٣/١٠/٢١ ومن أجل ذلك لا يصح الطعن عليها بالاستغلال ، إذ قرار الحجر للسفـه لا ينسحب أثره على التصرفات السابقة عليه إلا إذا كانت قد حصلت نتيجة استغلال أو تواطؤ وقد عجز المطعون عليهما عن اثبات الاستغلال المدعى به — وما استخلصته المحكمة من الحكم القاضى بالحجر ومن التحقيقات التى باشرتـها النيابة فى هذا الخصوص ، ليس فيه ما يدل على الاستغلال . وغير صحيح ما استندت إليه المحكمة من هذه الأوراق وغيرها لإثبات الاستغلال إذ لم يثبت شىء منه بموجبها — ويضيف الطاعن أنه لم يكن فى وسعه أن يعلم شيئاً عن سفـه السيدة / حافظة إلا من وقت تسجيل طلب الحجر ، أما قبل ذلك فقد كان يعلم عنها أنها سيدة حريصة على مالها — واستناد المحكمة فى اثبات الاستغلال إلى القول بأنها استخلصت من بعض المستندات أن الطاعن وزوجته أخذتا من السيدة / حافظة عدة شيكات على الرغم من علمهما بعدم وجود رصيد لها فى البنك ، هو استناد فى غير محله لأن صلة الطاعن بالسيدة حافظة منقطعة منذ يوم ١٩٥٢/٩/١١ ، عندما أقام عليها الدعوى الحالية ، ولأن الشيكات جميعها كانت قد حررت قبل أن يخطر البنك — فى سنة ١٩٥٣ — بعدم وجود رصيد لها — أما استناد المحكمة فى اثبات الاستغلال إلى ملاحظته على توارىخ السندات وقيمة كل سند منها ، واستخلصت منه أنه من غير الطبيعى أن يكون الطاعن قد أقرض السيدة / حافظة المبالغ المحررة بها هذه السندات فى توارىخها — فيقول الطاعن فى شأنه ، إن واقع الحال ، هو أنه لم يكن بمقدوره إعطاءها المبالغ التى اقترضتها دفعة واحدة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت السيدة حافظة قد حجر عليها للسفـه — كما سبق القول وكانت تصرفات السفـه أودى الغفلة ، السابقة على تسجيل قرار الحجر وعلى تسجيل طلب توقيعه تكون باطلة أو قابلة للإبطال

إذا كان صدورها نتيجة استغلال أو تواطؤ — واذ كان الحكم قد استظهر من التحقيقات التي قامت بها النيابة عقب تقديم طلب الحجر ، ومن الحكم القاضي بتوقيعه ، أن السيدة حافظة اعتادت الاستدانة من المرايين بالرأيا الفاحش دون ما سبب ، وأنها أعطت عدة شيكات بدون رصيد ووقعت شيكات أخرى على بياض للحصول على المال دون أن ترعى شيئا من أمر نفسها ، وكانت تهيم في الطرقات وتتعامل مع الخدم والسوقة تتنازعها الأيدي غير الأمانة لتحصل منها وعلى حسابها على أكبر مغنم عن طريق أخذ سندات لا تمثل الحقيقة حرر بعضها على بياض — واستظهر الحكم ثبوت الاستغلال مما تقدم ومما حصله من الأوراق من أن صلة الطاعن بالسيدة حافظة قديمة ووثيقة وأنها امتدت حتى آخر سنة ١٩٥٦ ، الى ما بعد قيام القضايا المدنية والجنايئة بينهما ، مما لا يتأتى معه أن يجهل الطاعن حالتها — واذ استظهر الحكم ذلك وأورد أن الطاعن — هو وزوجته — قد حصلا من السيدة / حافظة على شيكات عديدة على الرغم مما تليناه من عدم وجود حساب لها في البنك ، بقصد اتخاذ هذه الشيكات أداة لارهابها — وذكر أيضا في هذا المقام أنه ” ليس أدل على استغلال الطاعن للسيدة / حافظة وعلى عدم استقرار تصرفاتها وسهولة انقيادها والتأثير عليها دون أن تكون لها إرادة سليمة تفرق بها بين النافع والضار ، من حصول الطاعن — منها — على الإقرار المتضمن تنصلها من رفع الاستئناف وتنازلها عنه مع علمها بانشغال ذمتها بالدين المحكوم به ، ثم مسارعته — أي الطاعن — بعد أن قدم ابنها الذي كان وكيلا عنها إقرارا مناقضا تتمسك فيه بالاستئناف — إلى الحصول على الإقرار الثاني الذي تطعن فيه على الإقرار المقدم من ابنها وتؤكد إقرارها الأول المسلم للطاعن “ كما قال الحكم في المقام نفسه ” إن طريقة تحرير السندات تدل في ذاتها على الاستغلال وعلى أنها — المطعون عليها الأولى — مسلوكة الإرادة وواقعة تحت سلطان المستأنف عليه الأول — الطاعن — وزوجته ، إذ من غير الطبيعي أن يقرضا في ١٩٥١/١٢/٢٧ مبلغ ٢٠٠٠ ج بسند يستحق السداد

في يوم ١٩٥٢/٦/٢٥ ثم يقرضها في نفس التاريخ مبلغ ٩٨٠ جنيها بسند آخر يستحق السداد في نفس يوم ١٩٥١/٦/٢٥ في حين أنه أقرضها من أسبوع سابق أي في يوم ١٩٥١/١٢/٢٠ مبلغ ٥٠٠ ج وقبل ذلك بيوم واحد مبلغ ١٠٠٠ ج كل هذه السندات تحرر في غفلة من الأهل والأصدقاء . ولم يقتصر الأمر على هذه السندات بل تعداها ، باقراره إلى تحرير شيكات عليها ببضعة آلاف من الجنيهات بالرغم من عدم سدادها له قرشا واحدا وبرغم علمه بأنه ليس لها حساب ببنك مصر المحررة عليه الشيكات ، وقد تبين من الحكيم الجنايتين السابق الإشارة إليهما أن هذه الشيكات لا تمثل الحقيقة " لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم في هذا الخصوص سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي عليه بما يثيره الطاعن في هذا الشأن إن هو إلا مجادلة في أمر موضوعي متعلق بفهم الواقع وتقدير الدليل مما لا سبيل للمناقشة فيه أمام محكمة النقض — أما النعي على الحكم بأنه لم يثبت شيء مما استخلصه — لافي الحكم القاضي بتوقيع الجور ولا في تحقيقات النيابة — فنعى عار عن الدليل مادام الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة رسمية لهذا الحكم ولهذه التحقيقات .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه ، بالشق الأول من السبب الثالث ، وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٠/٢/١١ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ، ليثبت المستأنف — أي المطعون عليه الأول بصفته — أن المديونية محل النزاع كانت نتيجة استغلال أو تواطؤ ، ولينفى الطاعن ذلك — فلم يحضر المطعون عليه الأول شهودا ولم يثبت الاستغلال المدعى به ، وذلك على الرغم من أن المحكمة مدت له أجل التحقيق ، مما كان من نتيجته أن اطمأن الطاعن إلى أن المحكمة لا بد قاضية لصالحه — أما وقد حكمت ضده ، فإنها تكون قد فوتت عليه فرصة الرد على الادعاء بحصول الاستغلال واخلت بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان للحكمة مطلق الحرية في تقدير الأثبات الذي تأمر به فتأخذ بنتيجته أو لا تأخذ بها وفي أن تكون عقيدتها بما أمرت به من اجراء، أو من غيره مما في الدعوى من القرائن والمستندات — فإنه لا عليها إن هي حكمت لنحسم كلفته بإثبات دعواه بالبيننة فعجز ما دامت قد أقامت قضاها — كما سبق بيانه — على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
أحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ القضائية :

رسوم صرف مياه المحال العامة والصناعية. "مناطق استحقاقها". محال عامة.
ضرائب .

مناطق استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو التصريف
الفعل لا مظنة التصريف . ويجب اتخاذ ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع
من المياه أساساً لما يستحق من الرسم عن المياه المنصرفة منه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن مناطق استحقاق الرسم المقرر على صرف مياه
المحال العامة والصناعية في المجارى العامة هو التصريف الفعل لا مظنة التصريف .
وإذ كان مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بصرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية والمعدلة بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ ونص المادة ٢ من القرار الوزاري المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢٦ ،
هو اتخاذ ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع المرخص له بالصرف
في المجارى العامة أساساً ثابتاً منضبطاً لما يستحق من الرسم عن المياه المنصرفة ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقدر الرسوم المستحقة على أساس
كمية المياه التي صرفت في المجارى العامة ولم يعتد بما سجله عداد استهلاك
المياه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/١٢/١٤ مجموعة المكتب الفني من ١٢ ص ٧٩١ ونقض

١٩٦٥/١/٢٨ مجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ١٤٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى الاسكندرية ضد بلدية الاسكندرية — الطاعنة — قائلة إنه فى ١٠/١٠/١٩٥٤ نهبت على الطاعنة بسداد مبلغ ٦٦٥ ج و ١٨٠ م قيمة الرسوم المستحقة عليها مقابل صرف مياهها فى المجارى عن السنوات ١٩٥٠/١٩٥١/١٩٥٢ بأن أجرت حساب تلك الرسوم بواقع مليونين من كل متر مكعب رصده عداد استهلاك المياه ، وأنه لما كانت الرسوم المستحقة عن سنة ١٩٥٠ قد سقطت بالتقادم ، وكان الأساس فى حساب رسوم الصرف بالمجارى ليس بكمية المياه المستهلكة التى يرصدها العداد — كما تقول الطاعنة — وإنما بكمية المياه التى يتم صرفها فعلا بالمجارى ، فقد طلبت المطعون عليها الحكم بسقوط حق الطاعنة فى المطالبة بالرسوم عن سنة ١٩٥٠ وتحديد الرسوم المستحقة عليها عن ستنى ٥١ و ١٩٥٢ بمبلغ ٢٧٢ ج و ٧٥٢ م وهو يمثل قيمة ما صرف فعلا من المياه بالمجارى وفى ١٤/٦/١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بسقوط حق الطاعنة بالتقادم فى المطالبة بالرسوم عن سنة ١٩٥٠ وبندب خير لبيان ما استخدم من المياه التى رصدها العداد فى مد مصنع الشركة المطعون عليها فى تعبئة زجاجات البيبسى كولا وما صرف فعلا منها بالمجارى ، وتحديد الرسوم المستحقة عن هذه الكمية الأخيرة فى السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ بواقع مليونين لكل متر مكعب ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى أول يناير سنة ١٩٥٥ بتحديد الرسم المستحق للطاعنة على المطعون عليها

عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى آخر سنة ١٩٥٢ بمبلغ ٥٨٩ ج و ٤٥٥ م — استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه ورفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩٥ سنة ١٥ ق. وفي ١٠/١٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٩٦١/١/٩ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجللسة ١٩٦٤/٢/٢٩ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها متضمنا طلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أقام قضاءه على ما قرره من أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ — في شأن صرف مياه المحال العمومية في المجارى — يدل على أن المحاسبة تتم على أساس كمية المياه المنصرفة فعلا بالمجارى العمومية في حين أن المادة سالفه الذكر تنص في عبارة صريحة على أن يكون تحصيل الرسوم سنويا على أساس ما يرصده عداد المياه ، وأن المشرع وهو بصدد فرض رسم على صرف المياه في المجارى العمومية أراد أن يضع معيارا للتقدير لا يدع مجالا للناقشة وتقارير الخبراء وغيرها ولم يفته أن كثيرا من المحال لا تصرف في المجارى بمقدار ما تستهلكه من المياه مثل مصانع المياه الغازية وغيرها ، وأنه في سبيل إقامة معيار منضبط أدخلها ضمن المحال التي يسرى عليها هذا الحكم ، وأوجب على أصحابها تركيب عدادات بها لضبط كمية المياه العذبة المنصرفة إليها ، وإلا جاز للبلدية تركيب العدادات على نفقتهم ، مما يؤكد قصد المشرع في فرض رسم المياه المنصرفة على أساس ما تسجله هذه العدادات بصرف النظر عما يصرف فعلا في المجارى العمومية .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان مناط استحقاق الرسم —

على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو التصريف الفعلي لامظنة التصريف وكان الثابت أن مصنع المطعون عليها ليس متصلاً بالمجارى فحسب وإنما يقوم فعلاً بالصرف فيها — لما كان ذلك — وكان المشرع قد نص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ المعدل للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ الخاص بصرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية على أنه "لا يجوز صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية إلا بترخيص من مصلحة المجارى الرئيسية بالنسبة إلى مدينة القاهرة أو من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنسبة إلى غيرها من المدن . وتؤدي المحال التي يرخص لها على هذا الوجه رسماً قدره مليون عن كل متر مكعب من المياه المنصرفة في المجارى العمومية — ويكون التحصيل سنوياً وعلى أساس ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل بشرط ألا يقل مجموع الرسم السنوى عن ألف مليم ويصدر قرار وزارى ببيان المحال التي يسرى عليها هذا القانون وبالقواعد التي تتبع في تقدير الكميات المنصرفة إذا كانت المحال تحصل على المياه بطريقة لا تمكن من حصرها بعداد" وقد صدر القرار الوزارى المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢٦ لبيان المحال العمومية والصناعية بمدينة الاسكندرية التي لا يجوز صرف مياهها في المجارى العمومية إلا بترخيص ، فنص على اعتبار مصانع المياه الغازية ضمن هذه المحال . وأوجبت المادة الثانية من هذا القرار على أصحاب هذه المحال تركيب عدادات يعتمد عليها قسم هندسة بلدية الاسكندرية لضبط كمية المياه العذبة المنصرفة إليها سواء كانت هذه الكمية توردها شركة مياه الاسكندرية أو يستخرجها صاحب الشأن من الآبار الارتوازية ، على أن يتم تركيب العدادات في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ، فإذا انقضت هذه المدة جاز لقسم الهندسة ببلدية الاسكندرية أن يقوم بتركيب العداد على نفقة صاحب المحل — وكان مفاد هذه النصوص — على ما تؤدي إليه عباراتها الواضحة — هو اتخاذ ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع المرخص له بالصرف في المجارى العمومية على النحو المتقدم ذكره أساساً ثابتاً منضبطاً لما

يستحق عليه من الرسم عن المياه المنصرفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن قدر الرسوم المستحقة على الشركة المطعون ضدها على أساس كمية المياه التي صرفت في المجارى وفقا لما جاء بتقرير الخبير الذى تدبته محكمة أول درجة ولم يعتد بما سجله عداد استهلاك المياه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما سلف يتعين الحكم برفض دعوى المطعون عليها .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) ضرائب . ”الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية“ . ”إجراءات ربط الضريبة“ . ”الطعن في الربط“ . ”قرار لجنة الطعن“ .

قرار لجنة الطعن . خلوه من بيان أرقام الأرباح ورأس المال . ورودها مع الوقائع . كفايته . لا بطلان .

(ب) ضرائب . ”الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية“ .

الاستهلاك الاستثنائي . شرطه . وجود ربح استثنائي وبيان للانشاءات الجديدة
توضح فيه الأصول المتعلقة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقبلة شراء
كل منها .

(ج) إثباتات . ”إجراءات الإثبات“ . ”تقدير الدليل“ . محكمة الموضوع .
طلب نذب خير أو الاطلاع على الدفاتر . ملطة محكمة الموضوع .

(د) ضرائب . ”الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية“ . ”وعاء الضريبة“ .

مرتب الشريك المدير في شركة التضامن أو التوصية . هو حصة في الربح لا أجر .
خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة
لخلوه من بيان أرقام الأرباح ورأس المال الحقيقي المستثمر على أنه ” وإن
كان منطوق القرار لم يشتمل على ذكر المبالغ المقدرة في السنوات التي فصل فيها
إلا أن هذه المبالغ سواء من الأرباح أو رأس المال قد ذكرت تفصيلا في صدر

القرار في معرض بيان الوقائع وفي ذلك ما يغنى عن تكرارها في المنطوق "فان هذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون .

٢ — إجراء الاستهلاك الاستثنائي عند حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية يقتضى — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للإنشاءات الجديدة توضح فيه الأصول المستعدة أصلا مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها (١) .

٣ — محكمة الموضوع غير ملزمة بنسب خبير أو الاطلاع على الدفاتر متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

٤ — المرتب الذي يستحقه المدير الشريك في شركة التضامن أو التوصية مقابل عمله هو بحسب الأصل — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — حصة في الربح مستحقة للشريك وليس أجرا مستحقا لأجير وينحصر للضريبة على الأرباح التجارية طبقا للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم فلا وجه للقول بأن تخصيص الشركاء بجزء من الأرباح لا يختلف عن تقرير مرتب لهم (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح المرحوم أحمد حسن الفخراني بصفته مديرا لشركة اتحاد الأتوبيس بزققي في المدة من ١٩٤٣/١٢/٤ إلى ١٩٤٦/١٢/٣ بالمبالغ ١٣٨٥ ج و ٣٦٨٥ ج و ٤٣٥٥ ج على

(١) نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦١ . الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٥٨٣ .

(٢) نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٦٣ . الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٥٣٩ .

ونقض ١٦ يونيو سنة ١٩٦٥ . الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ ق . السنة ١٦ ص ٧٦٨ .

التوالى ورأس المال الحقيقي المستثمر في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بمبلغ ٣٣٢٥ ج و ٧٩٠٥ ج ولم يوافق الممول على هذه التقديرات وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥١/٣/٢٧ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد تقديرات المأمورية للأرباح عن السنوات ٤٤/٤٣ و ٤٤/٤٤ و ٤٥/٤٥ و ٤٦/٤٥ ولرأس المال الحقيقي المستثمر في ١٩٤٤/١٢/٤ و ١٩٤٥/١٢/٤ وأقام الممول الدعوى رقم ٧٦/٦١١ سنة ١٩٥١ طنطا الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء واعتماد إقراراته ، وبتاريخ ١٩٥٣/٣/٣ حكمت المحكمة حضوريا برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه وألزمته بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف الممول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٧ سنة ٣ تجارى قضائية وأثناء نظره توفى وحل محله ورثته . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام ورثة المستأنف بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنان ولم يبدوا دفاعا وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع ببطلان قرار اللجنة نخلوه من بيان أرقام الأرباح ورأس المال الحقيقي المستثمر استنادا إلى أن مورث الطاعنين لم يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة الاستئناف وأن هذه الأرقام وردت تفصيلا في صدر القرار وفي ذلك ما يغنى عن تكرارها في المنطوق ، وهو خطأ في الاسناد ومخالفة للقانون إذ ينقضه أن مورث الطاعنين تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بأن قرار اللجنة جاء خلوا من أية أرقام سواء ما تعلق منها بتقديرات الأرباح أو برأس المال الحقيقي المستثمر وفي ذلك ما يجعله باطلا لمخالفته للأصول المقررة

وما استقر عليه القضاء وأوجبه مصلحة الضرائب في كتابها الدوري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٤٦ من وجوب أن تكون القرارات واضحة ومشملة على المبالغ المقدرة للأرباح ورأس المال الحقيقي المستثمر ولا وجه للقول بأن مبالغ الأرباح أو رأس المال ذكرت تفصيلا في صدر القرار وفي معرض بيان الوقائع وأن بيانات القرار تكمل بعضها بعضا أو أن هذا البطلان يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "بمراجعة قرار لجنة طعن ضرائب المنصورة الصادر بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٧ (الورقتان ١٥٥ و ١٥٦ من الملف الفردي) يتضح أنه وارد بصدره العبارة الآتية تحت عنوان الوقائع الصادر بشأنها القرار ، وقدرت المأمورية أرباح المنشأة ورأس مالها الحقيقي المستثمر كالاتي ١٩٤٤/٤٣ ١٣٨٥ ج ، ١٩٤٥/٤٤ ٣٦٨٥ ج ، ١٩٤٦/٤٥ ٤٣٥٥ ج ورأس المال في ١٩٤٤/١٢/٤ ٣٣٢٥ ج ، وفي ١٩٤٥/١٢/٤ ٧٩٠٥ ج ولعدم موافقة المنشأة على هذه التقديرات طلبت إحالتها على لجنة الطعن للفصل في الخلاف ثم دون بعد ذلك أسباب القرار التي انتهت بالقرار الآتي (١) قررت اللجنة قبول الطعن شكلا (٢) وفي الموضوع برفضه وتأيد تقديرات المأمورية للأرباح عن السنوات ١٩٤٤/٤٣ ، ١٩٤٥/٤٤ ، ١٩٤٦/٤٥ ولرأس المال الحقيقي المستثمر، فإن كان منطوق القرار لم يشمل على ذكر المبالغ المقدرة في السنوات التي فصل فيها إلا أن هذه المبالغ سواء عن الأرباح أو رأس المال قد ذكرت تفصيلا في صدر القرار في معرض بيان الوقائع وفي ذلك ما يغني عن تكرارها في المنطوق " وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون وهو كاف لحمله ومن ثم فإن النعي عليه بالخطأ في الاستناد يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أنه بالنسبة للاعتراض الخاص بالاستهلاك الاستثنائي رد الحكم المطعون فيه بأن المنشأة لم تطلب في أقراراتها احتساب الاستهلاك الاستثنائي على السيارات ولم تقدم المستندات والكشوف المؤيدة له ، وأن هذا الطلب خارج عن نطاق الدعوى ولا يتأتى إلا عند ربط الضريبة

الاستثنائية ، وهو اخلال بحق الدفاع ومخالفة للثابت بالأوراق ، إذ أن الضريبة الاستثنائية قدرت فعلا وكانت مشار تراع بين الطرفين أمام اللجنة والمحكمة الابتدائية حيث طلب مورث الطاعنين استبعاد الغرامات المدفوعة من الشركة والمبينة بدفاترها وقيم الاستهلاك الاستثنائي على السيارات المشتراة في سنة ١٩٤٣ وردت اللجنة بأن المنشأة لم تقدم ما يثبت ماهية هذه الغرامات وهل تحملت هي بها أم العمال ، في حين أن هذه الغرامات صدرت بها أحكام ضد مدير الشركة وثابتة في دفاترها وكان يسع المحكمة تحقيق هذا الدفاع بالاطلاع على الدفاتر أو الاستعانة بخبير .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن ” المنشأة لم تقدم مع اقراراتها المستندات والكشوف تطبيقا للأئحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ كما أنها لم تطلب احتساب الاستهلاك الاستثنائي على السيارات في الاقرارات المقدمة منها . . “ وهذا الذي أورده الحكم لا يخالف الثابت في الأوراق ولا خطأ فيه ، ذلك أن إجراء الاستهلاك الاستثنائي عند حساب الضريبة على الأرباح الاستثنائية يقتضى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون هناك ربح استثنائي وبيان للانشاءات الجديدة توضح فيه الأصول المستحدثة أصلا مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها ، وقد خلت الأوراق من هذا البيان ، ومردود (ثانيا) بأن المحكمة غير ملزمة بنسب خبير أو الاطلاع على الدفاتر متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يحتسب مرتبات للشركاء المديرين للشركة استنادا إلى أنهم يعملون في سبيل تحقيق أرباحها ولا يمكن المجازاة عن هذا العمل إلا عن طريق منحهم جزءا من الأرباح لا عن طريق المرتب ، وهذا القول من الحكم خطأ وقصور ، إذ أن تخصيص الشركاء بجزء من الأرباح لا يختلف عن تقرير مرتب لهم ، وكان لزاما على المحكمة أن تحدد النسبة الجائز خصمها من الأرباح لهؤلاء الشركاء بما لها من سلطة مطلقة في بحث موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المرتب الذى يستحقه المدير الشريك فى شركة التضامن أو التوصية مقابل عمله هو بحسب الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حصة فى الربح مستحقة للشريك وليست أجرا مستحقا لأجير ويخضع للضريبة على الأرباح التجارية طبقا للمادة ٣٠ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، ومن ثم فلا وجه للقول بأن تخصيص الشركاء بجزء من الأرباح لا يختلف عن تقرير مرتب لهم .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الدعوى رفعت من مورث الطاعنين بصفته مديرا للشركة . ولما توفى عجلت من ورثته الذين كانوا يجهلون ذلك وكان لزاما على المصلحة ادخال باقى الشركاء المتضامنين الذين كان يمثلهم مدير الشركة، وأن المحكمة لم تسمح للطاعنين بتقديم المستندات التى استولت عليها نيابة الأحوال الشخصية بعد وفاة مدير الشركة وكانت قد سحبت لتقديمها أمام لجان الصلح .

وحيث إن هذا النعي مردود فى الوجه الأول منه بأنه لم يسبق التحدى به لدى محكمة الموضوع فلا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومردود فى الوجه (الثانى) بأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنهما طلبا من المحكمة السماح لهما بتقديم مستندات ومن ثم فهو عار عن الدليل .

وحيث إن حاصل الأسباب الخامس والسادس والسابع والثامن (١)، أن الحكم المطعون فيه لم يحقق دفاع الطاعنين ولم يسمح بتعيين خبير لبحثه (٢) وأن الطاعنين طلبا استبعاد قيمة مكافآت ترك الخدمة واعانة غلاء المعيشة والغرامات وأجور العمال والايجار الحقيقى للنشأة والرسوم المحكوم بها لمجلس بلدى طنطا من صافى الأرباح ورد الحكم المطعون فيه بأن هذه الاعتراضات فضلا عن اثارها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يعوزها الدليل ، وهو عيب فى التسبيب ، إذ الثابت فى الدعوى أن الطاعنين تمسكا بهذا الدفاع فى كافة أدوار النزاع وقدموا كشوفات مفصلة عن المكافآت واعانة الغلاء تفيد قيام الشركة بالوفاء بها وهى التزامات مقررة بقانون عقد العمل والأوامر العسكرية ولا يجوز مخالفتها، وكان يسع المحكمة تحقيقه بالاستعانة بخبير وبالاطلاع على دفاتر الشركة المودعة بناية

الأحوال الشخصية (٣) وأن المصلحة تصالحت مع الشركة على تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢١٦٣ ج واتخاذ هذا التقدير أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وبديهي أن سنوات النزاع كانت أقل رواجاً من السنوات التي تم الصلح عنها ومع تمسك الشركة بهذا الدفاع وطلب ضم الملف الفردي لإثباته فإن الحكم المطعون فيه لم يستجب له واغفل الرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولاً) بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن ” باقي الاعتراضات الواردة في المذكرة الأخير المقدمة من ورثة المستأنف فضلاً عن اثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة دون أن يدفع بها أمام اللجنة ومحكمة الدرجة الأولى فإنه يعوزها الدليل ” وأن ” هذه المحكمة لا ترى لزوماً لنذب خير بعد أن ثبت لها أن الاستئناف لا يقوم على أي سند من القانون أو دليل من الواقع وأنه جدير بالرفض ” وهذا الذي أورده الحكم واقع لم يقدم الطاعنان ما ينفيه ، ومردود (ثانياً) بما أورده الحكم من أن اقرارات المنشأة عن أرباحها في سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ تزيد عن الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٥٤)

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣ . القضائية :

(١) استئناف . " إجراءات نظر الاستئناف " . " تقرير التلخيص " .

وجوب وضع تقرير التلخيص في الاستئناف من العضو المقرر وتلاوته قبل بدء المرافعة . لم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة يجب تلاوة التقرير من جديد دون أن يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .

(ب) وكالة . إثباتها . " الوكالة الضمنية " .

وكالة الزوج من زوجته لاتستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية .

(ج) وكالة . وديعة . قرض . " حساب جاري " . إثبات . " مبدأ ثبوت الكتابة " .

علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة نافذة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضا — شرطا مبدأ الثبوت بالكتابة الذي يجوز تكملة بالينة : وجوب صدور الورقة من الختم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك إيصال البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد الودع .

(د) إثبات . " الإثبات بالقرائن " . " قرائن قضائية " .

القرينة القضائية من الأدلة التي لم يحدد القانون حجيتها . تقدير القرائن القضائية من مطلق تقدير القاضي . مثال .

(هـ) قوة الأمر المقضى . إثبات . "القرائن القانونية" . دعوى . بيع .

الحكم برفض دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن ،
لا يمنع المشتري من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ما قام بإيفاء البائع بباقي الثمن .

(و) حكم . "قصور . ما يعد كذلك" . إثبات . "الإثبات بالبينة" .

"المانع الأدبي من الحصول على الكتابة" .

تمسك المشتري بقيام مانع أدبي بينه وبين البائع وهو أنه كان يعمل لديه . دفاع
جوهرى . إغفال الحكم بحث هذا الدفاع . قصور .

(ز) نقض . "الحكم فى النقض" . قضاة . "عدم صلاحية القاضي" .

الأحكام الصادرة من محكمة النقض أحكام بانه لا سبيل للطعن عليها بأى
طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لا يستثنى من ذلك إلا
حالة الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية .
المادتان ٣١٣ و ٣٤١ من قانون المرافعات .

١ — إن كل ما أوجبه القانون هو أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الاستئنافية
تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم
ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة . ولم يستلزم
القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة كما أنه
فى حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة
التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم
يحط به علماً من قبل ، إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه
الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه
العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره
وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقيق بهذه التلاوة الغاية التى يهدف
إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته (١) .

(١) راجع نقض ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفنى ص ١٤ ص ٦٧٧ .

٢ - وكالة الزوج عن زوجته لاستتخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية.

٣ - علاقة البنك بالعميل الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضا ومن ثم فالإيصال الصادر من البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تحديد للودع - لا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكلفه بالبينه لأن الورقة التى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال وهو ما لا يتوافر فى الإيصال المذكور .

٤ - حيازة الطاعن لإيصال إيداع مبلغ بالبنك لحساب شخص آخر إن صح اعتباره قرينة على حصول الإيداع منه فانها لا تعدو أن تكون قرينة قضائية وهى من الأدلة التى لم يحدد القانون حجيتها والتى أطلق للقاضى فى الأخذ بنتيجتها وعدم الأخذ بها ، كما أطلق له فى أن ينزل كل قرينة منها من حيث الأهمية والتقدير المنزلة التى يراها .

٥ - الحكم برفض دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن معناه - فى هذه الصورة - رفضها بحالتها وهو لا يمنع المشتري من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ما قام بإيفاء البائع بباقي الثمن .

٦ - متى كان الطاعن (المشتري) قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بقيام مانع أدبي بينه وبين البائعة - وهو أنه كان يعمل خادما لديها وأن هذه العلاقة تحول بينه وبين الحصول على كتابة بما أوفاه من الثمن وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

٧ - لا سبيل للطعن بأى طريق فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض إذ هى أحكام باتة وقد نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا تجوز المعارضة فى أحكام

محكمة النقض الغيابية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر. واعتنى المشرع عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام. ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في المادة ٣١٤ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٥١ مدنى كلى بنى سويف طلب فيها الحكم ضد المطعون ضدها الأولى وفي مواجهة الثانية بصحة التعاقد عن البيع الصادر له من المطعون ضدها الأولى والمتضمن بيعها له ٣٦٧,٥ مترا مربعا بالحدود والبيانات الواردة بالعريضة لقاء ثمن مقداره ٤٠٤١ جنيها وتسليمها له وأسس دعواه على امتناع البائعة عن تنفيذ التزامها بنقل الملكية إليه وطلب إجبارها على تنفيذ هذا الالتزام وارتكن في إثبات دعواه إلى ورقة وصفها بأنها تتضمن عقد بيع صادر إليه من المطعون ضدها الأولى كما قدم للتدليل على وفائه بالثمن إيصالا صادرا من بنك مصر يفيد إيداع مبلغ ١١٥ جنيها في حساب المطعون ضدها الأولى دون بيان لإسم المودع، وذكر الطاعن أن هذا المبلغ هو ما كان باقيا في ذمته من الثمن — وقد دفعت المطعون ضدها الأولى الدعوى بأنها لم تقبض من الثمن إلا مبلغ مائة جنية أو ما ينقص عن ذلك قليلا وأن باقى الثمن كان مقسما على خمس سنين غير أن الطاعن

طلب منها بعد ذلك التفاسخ لعدم رغبته في الصفقة فقبلت وتفاصحت معه وردت إليه ما كان قد دفعه من الثمن . وبتاريخ ١٩٥٢/٢/٦ قضت المحكمة برد وبطلان المستند رقم ١ من حافظة الطاعن وهو الورقة التي وصفها بأنها عقد بيع ، واعتباره مزورا و برفض الدعوى — استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ٦٩ ق — وبجلسة ١٩٥٦/٥/٢٦ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وحكمت للطاعن بطلباته فطعن المطعون ضدها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ١٩٦ سنة ٢٣ ق وبتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة للحكم فيها من جديد مؤسسة قضاءها بذلك على ما قالته من أنه ” لما كان عقد البيع من العقود التبادلية فإن البائع لا يجبر على تنفيذ التزامه إذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بأن لم يوف إليه بثمن المبيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ التزامه وقد أخطأت محكمة الاستئناف في فهم القانون وجرها هذا الخطأ إلى التخلل عن النظر فيما دفعت به البائعة دعوى المشتري من عدم وفائه بكامل الثمن وفيما رد به هذا الأخير من جانبه بل وأسس عليه دعواه من أنه وفي بالتزامه بالثمن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء فشاب الحكم المطعون فيه قصور مبناه خطأ في فهم القانون “ . وبتاريخ ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف من جديد برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المستأنف وأقامت قضاءها على أن المشتري ” الطاعن “ لم يقدم ما يثبت أنه أوفى بكامل الثمن فيكون متخلفا عن الوفاء بالتزامه وبذلك يحق للبائعة ” المطعون ضدها الأولى “ أن تمتنع عن تنفيذ التزامها طبقا للسادة ١٦١ من القانون المدنى التى هى تطبيق لحق الحبس فى نطاق العقود الملزمة للطرفين وفى ١٣/٧/١٩٦٠ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٣/١١/٢٦ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وانتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه بطلان جوهرى أثر فيه ذلك أن الهيئة التى أصدرته قد خلفت هيئة أخرى فى نظر الاستئناف ولم تقم بما يفرضه عليها القانون من وضع تقرير تلخيص جديد من عمل أحد أعضائها يضمنه ما جد فى الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة بل اكتفت بتلاوة التقرير الذى كان قد وضعه أحد أعضاء الهيئة السابقة رغم أن المحكمة بعد وضع هذا التقرير كانت قد أصدرت فى ٢٦/٥/١٩٥٣ حكما للطاعن بطلباته ثم نقض هذا الحكم وعجل نظر الاستئناف بعد ذلك وقد استجد فى الاستئناف بعد إعادة القضية من محكمة النقض أن قدمت مستندات جديدة من الطرفين وتبدلت المذكرات بينهما فى مسائل قانونية لم تثر من قبل ومن ثم تكون المحكمة قد أغفلت إجراء جوهرى يترتب على إغفاله بطلان الحكم عملا بالمادتين ١١٦ ، ١١٦ ع من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن كل ما أوجبه القانون هو أن يضع العضو المقرر فى الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير فى الجلسة قبل بدء المرافعة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة — كما أنه فى حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى فى هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفى تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقيق بهذه التلاوة الغاية التى يهدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته — لما كان ذلك — وكان الثابت من الأوراق أن مستشار التحضير قد وضع تقريراً أحيلت به الدعوى إلى المرافعة وأن هذا التقرير تلى بجلطة المرافعة الأخيرة فإن محكمة الاستئناف تكون قد قامت بما فرضه عليها القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع وفي تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها الأولى أقرت في التحقيقات التي أجريت في الشكوى الإدارية رقم ٢٩٩ سنة ١٩٥١ بنى سويف بأنها باعت أرض النزاع بثمن مقداره ٤٤١ ج اقتضت منه وقت التعاقد مبلغ مائة جنيه والباقي اتفق على دفعه منجما على عدة أقساط وبذلك تكون قد أقرت باستلامها جزءا من الثمن وبترخيصها في المطالبة بالباقي ومن ثم يكون هناك شروع في الوفاء وإذا كانت المادة ٢٢١ من القانون المدني القديم الذي وقع - في ظله - البيع وسداد الثمن تميز للقاضي أن يأذن بالاثبات بالبيئة إذا كان هناك شروع في الوفاء فان محكمة الاستئناف إذ لم تلتفت إلى ذلك ولم تأمر بحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ما ادعاه الطاعن من وفائه بالثمن - فان حكمها يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه خلوا مما يدل على أن الطاعن عرض هذا الوجه من أوجه دفاعه على محكمة الاستئناف - وكان الطاعن من جانبه لم يقدم إلى محكمة النقض دليلا على ذلك وقد تبين من الاطلاع على المذكرتين المقدمتين منه إلى محكمة الاستئناف أن ادعاءه بوجود شروع في الوفاء كان مبنيا على أساس أنه أودع لحساب المطعون ضدها الأولى مبلغ ١١٥ ج لا على أساس أنه سدد مبلغ المائة جنيه فان ما يثيره الطاعن يعتبر سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه أوفى البائعة بباقي الثمن وقدره ١١٥ ج بأن أودعه باسمها ولحسابها بنك مصرف فرع بنى سويف في ١٣/٥/١٩٤٦ بحضور زوجها الذي أيد هذه الواقعة باقرار مكتوب تضمن أن هذا المبلغ قد دفعه الطاعن وأنه هو الباقي عليه من الثمن - لكن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع ورد عليه بأن إيصال البنك لا ينهض دليلا على الوفاء بكامل الثمن كما لا يعد مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز الاحالة إلى التحقيق

لإثبات هذا الوفاء وأن الزوج لا يعتبر وكيلا عن زوجته حتى يكون اقراره حجة عليها - ويرى الطاعن أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في فهم الواقع وفي تطبيق القانون - ذلك أنه يكفي لاعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة أن تكون صادرة من نائب الخصم، والبنك عندما يقبض لحساب البائعة فإنه يكون نائبا عنها إناطة قانونية ومن ثم فالإيصال الصادر منه يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ولو لم يذكر فيه اسم الطاعن باعتباره الدافع للمبلغ ما دام أن هذا الإيصال كان في حيازته إلى أن قدمه للمحكمة وقد عجزت المطعون ضدها الأولى عند استجوابها بجلسة ١٩٦٠/٥/٢ عن تعليل سبب حيازة الطاعن لذلك الإيصال وهذه الحيازة تعتبر وحدها كافية لإثبات أنه الدافع إلى أن يقوم الدليل على العكس - كما لم تلق المحكمة بالا إلى أن هذه البائعة قد أقرت في استجوابها بأنها كلفت زوجها بإيداع المبلغ المشار إليه لحسابها وبذلك يعتبر الزوج نائبا عنها في هذه المهمة فإذا ما أقر هذا الزوج أن الطاعن هو الدافع وأن المدفوع كان آخر قسط فإن هذا الاقرار يكون حجة عليها لصدوره من نائبا في حدود نيابته وإذا لم يكن هذا الاقرار دليلا كاملا على وفاء الثمن فإنه على الأقل يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما يشير الطاعن بهذا السبب بقوله "ومن حيث إن قول المستأنف (الطاعن) أن إيصال البنك بإيداع ١١٥ ج يغنيه عن تقديم الإيصالات السابقة لأنه قرينة على الوفاء بالأقساط السابقة فردود بأن هذا الإيصال ليس صادرا من البائعة أو من ينوب عنها في التقرير بأن هذا المبلغ هو باقي الثمن فهو لذلك لا يعد قرينة على الوفاء بالأقساط السابقة طبقا للمادة ٥٨٧ مدني ولا عبرة بما قرره زوج المستأنف عليها - المطعون ضدها الأولى - من أن هذا المبلغ هو الباقي من ثمن الأرض لأنه لم يثبت في الدعوى أنه وكيل عن زوجته وأن وكالته تبيح له هذا الاقرار هذا فضلا عن أن هذا الإيصال لا يعتبر كذلك مبدأ ثبوت بالكتابة لأنه لم يصدر من البائعة أو ممن يمثلها لأن البنك لا يمثل المستأنف عليها " المطعون ضدها الأولى " في أي شأن يتصل من قريب أو بعيد بمعاملاتها بصفة عامة أو يمثل هذا التعاقد بصفة خاصة ومتى كان ذلك فإنه يتعين الالتفات من طلب إحالة

الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف "الطاعن" أنه أوفى بكامل الثمن. وهذا الذى أورده المحكم فيه الرد الكافى على ما يثيره الطاعن بسبب النعى ولا مخالفة فيه للقانون ذلك أن وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية كذلك فإنه لما كان الإيصال الصادر من البنك ليس فيه ما يفيد أن الطاعن هو الذى قام بإيداع المبلغ الوارد فيه أو أن هذا المبلغ هو آخر قسط من الثمن وكان البنك من جهة أخرى لا يعتبر ناثبا عن المطعون عليها الأولى لأن العلاقة التى تربطهما بالنسبة للمبالغ التى تقوم الأخيرة بإيداعها فى حسابها لدى البنك ليست علاقة وكالة وإنما هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضا — فإن هذا الإيصال لا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينه لأن الورقة التى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال وهما الأمران المتفقان فى الإيصال — أما عن حيازة الطاعن لهذا الإيصال فإنه إن صح اعتباره قرينة على حصول الإيداع منه فإنها لا تعدو أن تكون من القرائن القضائية وهى من الأدلة التى لم يحدد القانون حجيتها والتى أطلق للقاضى فى الأخذ بنتيجتها وعدم الأخذ بها كما أطلق له فى أن ينزل كل قرينة منها من حيث الأهمية والتقدير المنزلة التى يراها — وإذن فمتى كانت محكمة الموضوع لم ترفى حيازة الطاعن لإيصال البنك ما يقنعها بحصول الإيداع منه فذلك حقها الذى لا معقب عليه — وإذ كان ما تقدم، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن محكمة الاستئناف قررت استجواب الخصوم شخصيا وتم ذلك بحضور جلسة ١٩٦٠/٥/٢ ولم تقل المحكمة كلمتها فيما تضمنته إقرار المطعون ضدها الأولى فى هذا الاستجواب بصحة ما قاله الطاعن من أنه أودع لحسابها مبلغ ١١٥ جنيها وإذ لم تتعرض المحكمة لهذا الاستجواب والأثر القانونى لما تضمنه من إقرارات فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مروود بأنه لما كان الثابت من الأوراق أن المحكمة لم تأمر باستجواب الخصوم على الوجه الذى نظمته قانون المرافعات فى المادة ١٦٦ وما بعدها وإنما قررت مناقشتها فلا عليها إن هى لم تعرض فى حكمها لما أسفرت

عنه هذه المناقشة وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب مسوغة للنتيجة التي انتهت إليها ذلك أنه يكفي للوصول للنتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه أن يكون الطاعن قد تخلف عن الوفاء بأي جزء من الثمن ومن ثم فإقرار البائعة في محضر المناقشة بأن الطاعن أوفأها بعض الثمن — بفرض حصوله — لا يغير من هذه النتيجة هذا إلى أنه لا صحة لما يدعيه الطاعن بسبب النهي من أن المطعون ضدها الأولى أقرت بمحضر المناقشة المؤرخ ١٩٦٠/٥/٢ بأنه هو الذي أودع مبلغ المائة والخمسة عشر جنيها لحسابها في البنك .

وحيث إن السبب السادس — يتحصل في أن المطعون ضدها الأولى تناقضت في تصوير واقعة الدعوى فادعت أولا في بلاغها إلى شرطة بنسدر بنى سويف عقب رفع الدعوى بأن بيما لم يتم ولم يدفع ثمن وأنه كان هناك شروع في بيع عدل عنه ثم عادت وأقرت عند سؤالها في الشكوى رقم ٢٩٩ سنة ١٩٥١ إدارى بنى سويف بأن البيع تم بكامل شرائطه القانونية ولكنهما تفاسخا عنه كما تناقضت في كيفية دفع الثمن إذ قررت في الشكوى الإدارية أنها قبضت من الطاعن ما يقرب من مائة جنيه رده إليه عند التفاسخ واستردت العقد منه وثبت بعد ذلك أنها لم ترد أو تسترد شيئا — وكذلك تناقضت في واقعة دفع مبلغ المائة وخمسة عشر جنيها فذكرت في محضر الاستجواب أن الطاعن قام بدفع مبلغ مائة جنيه " أول قسط " وقسط باقي الثمن على أقساط سنوية تدفع في مواعيدها الميينة بالعقد ثم عدلت عن ذلك إلى القول بأنها أخذت العربون وقدره مائة جنيه وأضافت إليه ١٥ ج من مالها ثم أودعت المبلغ البنك بواسطة زوجها — ورغم هذا التناقض فإنها عجزت عن تعليل سبب حيازة المشتري للطلبين المحررين للساحة بتوقيعها متضمنين البيع والمبيع والثمن وكافة شروط البيع — كما عجزت عن تعليل حيازة المشتري لإيصال دفع مبلغ المائة والخمسة عشر جنيها الذي قرر الطاعن وأيده زوجها بأنه قام بإيداعه لحسابها في البنك باعتباره آخر قسط من ثمن المبيع — وهذا التناقض يدل على أنها غير صادقة فيما تدعيه وبالتالي يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكمته بالبينة — وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه في أسبابه لهذا التناقض ولم يعتبره مبدأ ثبوت بالكتابة ولم يجوز للطاعن أن يثبت بشهادة الشهود وفاء الثمن فإنه يكون مشوبا بالقصور والخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى مرودد بأن الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض ما يفيد أنه طلب إلى محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق على أساس أن تناقض المطعون ضدها الأولى في دفاعها يعتبر مبدءاً ثبوت بالكتابة وقد خلا الحكم المطعون فيه ومذكراته اللتان قدم صورتهما مما يفيد ابداء هذا الطلب ومن ثم يكون النعى على الحكم بخالفه القانون والقصور في هذا الخصوص على غير أساس أما باقى ما يشير الطاعن في هذا النعى فإن بعضه مما تضمنته أسباب الطعن المتقدمة وسبق الرد عليها وبعضه الآخر لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يستقل به قاضى الموضوع .

وحيث إن مبنى السبب السابع بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن الأول رقم ١٦٩ سنة ٢٣ قضائية لابتناؤه على إجراءات باطلة ذلك أن إعلان الطاعن بذلك الطعن وقع باطلاً لإعلانه له في غير محل إقامته كما نسب إليه زوراً أنه وقع على هذا الإعلان ببصمة أصبعه وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعد أن أحيلت إليها القضية من محكمة النقض بهذا البطلان ولكنها أغفلت الرد عليه فشاب حكمها القصور وانتهى الطاعن في هذا السبب إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه والتصريح له باتخاذ إجراءات الادعاء بالتزوير على بصمة الأصبع المنسوبة له على ورقة إعلانه بالطعن السابق رقم ١٦٩ سنة ٢٣ ق .

وحيث إن الطعن بهذا السبب على الحكم الصادر من محكمة النقض غير جائز ذلك أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها — وقد نصت المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض الغيابية ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر واغتنى المشرع عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على تلك الأحكام ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في المادة ٣١٤ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام

بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاء — لما كان ذلك ، فإن الطعن بهذا السبب على حكم النقض السابق على أساس إبتناؤه على إجراءات باطلة لا يكون جائز القبول .

وحيث إن حاصل السبب الثامن أن ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن البيع انعقد بين الطرفين وأن المشتري قد تخلف عن سداد باقي الثمن يؤدي إلى الحكم بعدم قبول الدعوى لا إلى رفضها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه برفض دعوى الطاعن .

وحيث إن هذا النعى لا جدوى منه ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن فإن القضاء بالرفض في هذه الصورة معناه رفضها بحالتها وهو لا يمنع الطاعن من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ما قام بإيفاء البائعة بباقي الثمن .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بقيام مانع أدبي بينه وبين المطعون ضدها الأولى — وهو أنه كان يعمل في خدمتها وأن هذه العلاقة تحول بينه وبين الحصول على سند كتابي بإيفاء الثمن — لكن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع وبذلك شابه القصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك أمام تلك المحكمة بقيام مانع أدبي بينه وبين البائعة — وهو أنه كان يعمل خادما لديها — وأن هذه العلاقة تحول بينه وبين الحصول على كتابة بما أوفاه من الثمن — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص فقط .

وحيث إنه لما كان هذا الطعن للمرة الثانية فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تحكم في الموضوع عملا بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي يحكم الطعن .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

وحيث إن دفاع الطاعن يقوم على أنه كان خادما عند البائعة ” المطعون ضدها الأولى “ وأن هذه العلاقة لم تكن تسمح له بالحصول على سند كتابي بوفائه الثمن وبالتالي يجوز له إثبات هذا الوفاء بالبينة .

وحيث إن هذه المحكمة — ترى من ظروف الدعوى وملابساتها — أن العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدها الأولى لم تكن لتحول دون حصوله على دليل كتابي بما يكون قد أداه لها من الثمن سيما وأنه يقر في مذكرته رقم ٧ ملف المقدمة لمحكمة الاستئناف وفي محضر المناقشة المؤرخ ١٩٦٠/٥/٢ أنه ترك خدماتها من قبل حصول الوفاء المدعى به بمدة طويلة وافتتح له محلا لصنع الأحذية ومن ثم ينتفى قيام المانع الأدبي الذي يحيز الإثبات بالبيننة فيما يجب إثباته بالكتابة .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبدالسلام بليغ نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، واميلى جبران ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم العراف .

(١٥٥)

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم فى الطعن " . حكم . " الطعن فى الأحكام " .

عدم جواز الطعن فى الحكم إلا من المحكوم عليه . عدم القضاء على الطاعن بشئ . مما
أقيم الطعن من أجله . عدم جواز الطعن .

(ب) عقد . " إنعقاده " . " الإيجاب والقبول " . " فسخ العقد " .
" الفسخ الاتفاقى " . محكمة الموضوع .

مناط اعتماد الاتفاق وتماه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب لا يختلف
عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا وإلا كان هذا القبول المخالف رفضا يتضمن
إيجابا جديدا .

استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائقة عدم حصول الاتفاق على الفسخ
لعدم مطابقة الإيجاب للقبول أمر موضوعى تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة
لمحكمة النقض فى ذلك .

(ج) شركات . " شركة التضامن " . " بطلان الشركة " . " شركة
فعلية " .

عدم استيفاء شركة التضامن لإجراءات النشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين
الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به . اعتبار العقد صحيحا طوال الفترة
السابقة على القضاء بالبطلان وتظل الشركة فى هذه الفترة قائمة باضمارها " شركة
فعلية " .

قضاء الحكم بمسألة أحد الشركاء لعدم تنفيذه لإتزامه بتقل ملكية ما باعته من أرض
للشركة — التى لم تصنف لإجراءات شهرها — وببعض ذات الأرض لشركة أخرى .
لا مخالفة فيه للقانون .

(د) شركات . "شهر الشركة" .

استيفاء إجراءات شهر ونشر الشركة ليس منوطا بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به .

(هـ) شركات . "طلب ابطال الشركة" . بطلان . "أثره" .

طلب ابطال الشركة في مواجهة الشركاء حق لكل شريك في شركة التضامن .
القضاء ببطلان الشركة ليس له أثر رجعي . بقاء الشركة — في الفترة السابقة على القضاء بالبطلان — تستند وجودها من العقد ولها شخصيتها الاعتبارية .

١ — لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه فإذا كان لم يقض على الطاعن الثاني بشيء مما أقيم الطعن من أجله فإن الطعن يكون غير جائز منه .
٢ — يجب لتمام الاتفاق وانعقاده أن يكون القبول مطابقا للإيجاب أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضا يتضمن إيجابا جديدا . فإذا كانت محكمة الموضوع قد استندت فيما قررت من إنتفاء حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب بالفسخ للقبول إلى ما استخلصته استخلاصا سائغا من العبارات المتبادلة بين طرفي الخصومة في مجلس القضاء وكان لا رقابة في ذلك لمحكمة النقض إذ أن استخلاص حصول الاتفاق على الفسخ من عدمه هو مما تستقل به محكمة الموضوع فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ تطبيقه .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم استيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجودا وصحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه في تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم وإلتزاماتهم ، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة باعتبارها "شركة فعلية" ويسرى عقدها في مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به . وإذا رتب الحكم على قيام الشركة الفعلية مساءلة أحد الشركاء لعدم تنفيذه إلتزامه لنقل ملكية ما باعه من أرض لها وبيعه ذات الأرض لشركة أخرى قبلما يقضى ببطلان الشركة الأولى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٤ — مفاد نص المادة ٤٩ من قانون التجارة أن استيفاء الإجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة (شركة التضامن) ليس منوطاً بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر وهو بصدد مؤاخذة الطاعن على عدم قيامه بإجراءات الشهر والنشر بصفته شريكاً أنه لا يفيد من إهماله للتخلص من التزامه قبل باقي الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض إلى الشركة ومن مسئوليته عن التعويض بعد أن جعل تنفيذ الإلتزام عينا متعذراً بتصرفه في ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٥ — لئن كان لكل شريك في شركة التضامن الحق في أن يطلب بطلان الشركة في مواجهة الشركاء لعدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى في شركة مهددة بالانقضاء في أى وقت قبل الأجل المحدد لها بعقد تكوينها إلا أنه ليس لهذا البطلان أثر رجعى بل تظل الشركة موجودة وجوداً صحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء به رغم عدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر وذلك باعتبارها شركة فعلية لها شخصيتها الاعتبارية التي تستمد وجودها من العقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى الاسماعيلية ضد الطاعنين وقالو شرحاً لها إنهم اتفقوا مع الطاعنين بموجب عقد مؤرخ ١/٦/١٩٥٢ على تكوين شركة تضامن لإستغلال الجبس والمصيص مركزها مدينة الاسماعيلية ومدتها خمس عشرة سنة قابلة للتجديد برأس مال قدره ٤٥ ألف جنيه يدفع مناصفة بين الطرفين . ونص بالعقد على أن إدارة الشركة منوطة بالمطعون ضده الثالث وأمانة صندوقها منوطة بالطاعن الثانى وأن لها حق التوقيع عن الشركة مجتمعين لدى البنوك ، كما اتفق

الطرفان بذات العقد على أن يشتريا لحساب الشركة مساحة قدرها ٢٤٦ فداناً مملوكة للطاعن الأول بها جبس وعليها مصنع لاستغلال الجبس والمصيص لقاء مبلغ ٣٣٦٢٥ جنيهاً ، دفع المطعون ضدهم الثلاثة الأول نصفه إلى الطاعن الأول ، كما اتفقا على أن يقوم الأخير بتحرير العقد الابتدائي الخاص بشراء الأرض والمصنع المملوكين له تمهيداً لتسجيله باسم الشركة بعد اتمام اجراءات شهرها وأن يقوم الشركاء بعد تمام عقدي الشركة والبيع بتكملة رأس المال كل حسب حصته فيه — واستطرد المطعون ضدهم الثلاثة الأول قائلين إنه تنفيذاً لهذا الاتفاق أبرم عقد الشركة بين الطرفين في ١٥/٦/١٩٥٢ وأعد الطاعن الأول عقد البيع الخاص بنقل الأطنان والمصنع من ملكيته إلى ملكية الشركة وقدمه إلى مصلحة الشهر العقاري في ١٠ يولييه سنة ١٩٥٢ وحصل على رقم أسبقية في نفس التاريخ ولكنه وقف عند هذا وعمد إلى تكوين شركة مع آخرين لاستغلال ذات منطقة الجبس موضوع العقد الذي أبرمه مع المطعون ضدهم الثلاثة الأول وأخذ يسوف في اجراءات تسجيل عقد البيع المحرر عن الأرض والمصنع مما حدا بهم الى اصدار الطاعنين بضرورة تنفيذ ما اتفق عليه وإلا إلترما برد المبلغ الذي تسلماه وقدره ١٦٨١٢ جنيهاً و ٥٠٠ مليم مع فسخ عقدي الاتفاق والشركة ، وأنه إذ لم يستجب الطاعنان لما جاء بإنذارهم فقد أقاموا الدعوى الحالية وبعد تعديل طلباتهم أكثر من مرة انتهوا في مذكرتهم الختامية إلى طلب الحكم بصفة أصلية بصحة ونفاذ العقد المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٢ والمتضمن بيع الطاعن الأول ٢٤٦ فداناً موصفاً بصحيفة تعديل الطلبات وباستمرار نفاذ عقد الشركة المؤرخ ١٥/٦/١٩٥٢ عن المسلة الواردة به والتي تنتهي في ١٤/٦/١٩٦٧ وما يتبع ذلك من إلزام الطاعنين بأن يودعا أحد البنوك بالاسماعيلية باقى حصتهما في رأس مال الشركة وقدرها ٥٦٨٧ جنيهاً و ٢٠٠ مليم وباللزام الطاعن الأول بأن يضع موجودات الشركة من آلات ومبان وعقارات وحبس تحت تصرف مدير الشركة المطعون ضده الثالث وباللزام الطاعنين بأن يدفعوا متضامين للمطعون ضدهم الثلاثة الأول تعويضا قدره عشرون ألفاً من الجنيهات وببطلان عقد الشركة المعقود بين الطاعن الأول والمطعون ضده الرابع بصفته مديراً للشركة الأهلية للجبس والمصيص ، وطلبوا احتياطياً فسخ الاتفاق

المؤرخ ١٩٥٢/٦/١ وحل الشركة ورد المبلغ المدفوع منهم ومقداره ٩٥١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم مع الفوائد بواقع ٥ ٪ بعد خصم قيمة السندات الإذنية وبالزام الطاعنين بتعويض قدره ٢٠٠٠٠ جنية — دفع الطاعنان الدعوى بأن أولهما لم يتسلم من المطعون ضدهم كامل نصيبهم في ثمن الأرض والمصنع وقدره ١٦٨١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم وإنما تسلم ٩٥١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم نقدا والباقي سندات إذنية لم يتسن له صرفها وأنه إزاء قعودهم عن الوفاء بالتزاماتهم سواء بالنسبة لباقي ثمن الأرض أم باقي حصتهم في الشركة فقد وافقا منذ الجلسة الأولى على طلبهم الفسخ باعتبارهم المقصرين وأقاما دعوى فرعية ضدهم بتعويض قدره ١٠٠٠٠ جنية وأودعا خزانة المحكمة مبلغ ٩٥١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم الذي سبق أن تسلمه أولهما من ثمن الأرض والمصنع — وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بفسخ عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٥٢/٦/١ وببطلان عقد شركة التضامن المؤرخ ١٩٥٢/٦/١٥ وبالزام الطاعن الأول أن يدفع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول ٩٥١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٤/١/٤ حتى السداد ، وفي الدعوى الفرعية برفضها — استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٢٣ سنة ٩ ق تجارى استئناف المنصورة وبتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٩ حكمت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه (أولا) برفض طلب صحة ونفاذ الاتفاق التمهيدى المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٢ (ثانيا) برفض طلب نفاذ عقد الشركة المؤرخ ١٩٥٢/٦/١٥ (ثالثا) برفض طلب إلزام الطاعنين أن يودعا أحد المصارف باقى حصتهما في رأس مال الشركة (رابعا) برفض طلب إلزام الطاعن الأول أن يضع موجودات الشركة تحت تصرف المطعون ضده الثالث (خامسا) إلزام الطاعن الأول أن يدفع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٥٠٠٠ جنية على سبيل التعويض (سادسا) تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن الأول أن يدفع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٩٥١٢ جنيها و ٥٠٠ ملجم والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٤/١/٤ حتى السداد على أن يستوفى المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا المبلغ من المبلغ المودع خزانة محكمة بور سعيد الابتدائية بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ومع تسليمهم السندات الإذنية

الأربعة عشر المقدمة بحافظة الطاعنين (سابقا) بعدم قبول طلب الحكم بطلان الشركة التي يمثلها المطعون ضده الرابع — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بالنسبة لما قضى به في البند الخامس منه وما قضى به من فوائد في البند السادس منه وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بالمذكرة المقدمة منها وقسرت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان الطعن قاصرا على طلب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به في بنده الخامس من إلزام الطاعن الأول أن يدفع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وما قضى به في بنده السادس من تأييد الحكم المستأنف فيما حكم به من فوائد ضد الطاعن الأول عن المبلغ المحكوم عليه به ، وكان لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه وكان لم يحكم على الطاعن الثاني بشيء مما أقيم الطعن من أجله فإن الطعن يكون غير جائز منه .

وحيث إنه عن طلب الطاعن الأول نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لما قضى به ضده من فوائد عن المبلغ المحكوم به عليه وقدره ٩٥١٢ ج و ٥٠٠ م بواقع ٥٠٠ / ٥ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٤/١/٤ حتى السداد مستندا في ذلك إلى ما أورده بالوجه الرابع من السبب الأول للطعن من أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بهذه الفوائد ولم يعتد بما قام به الطاعن الأول — بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٦ من إيداع المبلغ المحكوم به لزمة المطعون ضدهم الثلاثة الأول فإن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول كانوا قد طلبوا أصليا الحكم بصحة ونفاذ عقدي البيع والشركة واحتياطيا إلزام الطاعن الأول بأن يدفع لهم مبلغ ١٦٨٨٢ ج و ٥٠٠ م بعد خصم قيمة السندات الإذنية وفوائده بواقع ٥٠٠ / ٥ ، وقد قضت محكمة أول درجة في طلبهم الأصلي برفضه وفي طلبهم الاحتياطي بإلزام الطاعن الأول بأن يدفع لهم مبلغ ٩٥١٢ ج و ٥٠٠ م والفوائد بواقع ٥٠٠ / ٥ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٤/١/٤ حتى السداد ، ولم يطعن الطاعن المذكور في هذا الحكم بالاستئناف بل استأنفه المطعون ضدهم الثلاثة الأول وتمسكوا بطلبهم الأول والاحتياطى سالف البيان

وظل الاستئناف مطروحا منهم وحدهم دون أن يقابله استئناف من الطاعن الأول حتى قضت محكمة الاستئناف في الشق السادس من حكمها بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن الأول بأن يدفع للمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٩٥١٢ ج و ٥٠٠ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٤/١/٤ — وإذ كان الحكم الابتدائي الذي قضى بالفوائد ضد الطاعن الأول نهائيا قبله بعدم طعنه عليه بالاستئناف وكان الحكم المطعون فيه لم يقض في الاستئناف المقام على الطاعن بفوائد أكثر مما قضى به الحكم الابتدائي وإنما حكم بتأييده فيما قضى به ضده من فوائد عن المبلغ المحكوم به ابتدائيا وبذات السعرو عن المدة فيها — فإنه لا يجوز للطعن في هذا الحكم بالنقض في خصوص قضائه عن الفوائد .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن الأول ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من عدة وجوه أولها أن الحكم استند في مساءلته عن التعويض إلى تكوينه شركة مع آخرين غرضها ذات غرض الشركة التي كونت بينه وبين المطعون ضدهم الثلاثة الأول وإلى بيعه للشركة الحديد ذات الأرض التي كان قد تعاقد على بيعها للشركة الأولى وإلى أن هذا قد تم منه دون أن يحصل تقايل من العقد المبرم مع المطعون ضدهم الثلاثة الأول لأن الإيجاب الصادر منهم بالفسخ لم يطابقه القبول الصادر من الطاعنين، وهذا النظر من الحكم المطعون فيه ينطوي على مخالفة القانون لأن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أعلنوا عن رغبتهم في فسخ عقد الشركة بكل الوسائل القانونية وقد وافقهم الطاعنان على هذا الفسخ بجلسة ١٩٥٤/١/٢٥ فتلاقى بذلك الإيجاب والقبول وأصبح العقد مفسوخا باتفاق الطرفين من ذاك التاريخ أي قبل تكوين الشركة الحديد بين الطاعن الأول وآخرين وقبل تصرفه في الأرض إليها في ١٩٥٤/١/٢٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في خصوص انتفاء حصول التفاسخ ما يلي . . . "أن المستأنفين (المطعون ضدهم الثلاثة

(الأول) رفعوا الدعوى طالين في صحيفة افتتاحها فسخ عقدا لاتفاق وحل الشركة مع رد المبلغ المدفوع وقدره ١٦٨١٢ ج و ٥٠٠ م وتعويض قدره خمسة آلاف جنيه وقد حدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٥٤ / ١ / ٢٥ وفيها قرر الحاضر عن المستأنف عليهما (الطاعنين) أنه يوافق على طلب فسخ العقد وفض الشركة وذلك لتقصير المدعين (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) عن الوفاء بالتزاماتهم وترى المحكمة أن هذا القبول من جانبها لا يعتبر مطابقا للإيجاب الصادر من المستأنفين (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) إذ أن هذا الإيجاب كما تضمنته صحيفة الدعوى كان قائما على أساس إخلال المستأنف عليهما (الطاعنين) بالتزاماتهما فإذا ما جاء القبول مغايرا للإيجاب أو محددا بتغيير أساسه فلا يعتبر أن هنالك تطابقا بين الإيجاب والقبول وخاصة أن المستأنفين (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) قد اتخذوا أساس إيجابهم بالفسخ وهو تقصير المستأنف عليهما (الطاعنين) في التزاماتهما سببا يقوم عليه هذا الإيجاب وسببا أيضا للمطالبة بالرد والتعويض. ومن ثم فقد انعدم التطابق بين الإيجاب والقبول ولا محل للقول بحصول التفاسخ. وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه يجب لتمام الاتفاق وانعقاده أن يكون القبول مطابقا للإيجاب، أما إذا اختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا فإن العقد لا يتم ويعتبر مثل هذا القبول رفضا يتضمن إيجابا جديدا — ولما كانت محكمة الموضوع قد استندت فيما قررت من انتفاء حصول التفاسخ لعدم مطابقة الإيجاب للقبول إلى ما استخلصته استخلاصا سائغا من العبارات المتبادلة بين طرفي الخصومة في مجلس القضاء، لما تفيد هذه العبارات من أن قبول الطاعنين جاء مشروطا باعتبار المطعون عليهم الثلاثة الأول هم المقصرون في التزاماتهم، بينما كان أساس دعوى هؤلاء هو تقصير الطاعنين — وكان لارقابة في ذلك من محكمة النقض لأن استخلاص حصول التفاسخ من عدمه هو مما يستقل به قاضي الموضوع — لما كان ذلك، فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه اعتبر شركة التضامن التجارية التي عقدت بين الطاعن وباقي الشركاء ومنهم المطعون ضدهم الثلاثة الأول والتي لم تستوف إجراءات الشهر والنشر قائمة حتى ينحكم ببطلانها ورتب على ذلك مسئولية الطاعن عن التعويض

لعدم نقله للشركة ملكية أطيانه المشار إليها باتفاق ١٩٥٢/٦/١ ، في حين أن من المقرر قانوناً أن الشركات التجارية التي لم تستوف إجراءات الشهر والنشر لا تكتسب الشخصية المعنوية ، ويجوز للشركاء الاحتجاج بعضهم على بعض بالبطلان الناشئ من عدم شهرها أو النشر عنها ، ويضيف الطاعن أن الشركة كانت قد انقضت منذ ١٩٥٤/١/٢٥ بالتفاسخ وانحل بذلك العقد المبرم بشأنها والاتفاق التمهيدى المؤرخ ١٩٥٢/٦/١ المتضمن تعهده ببيع أطيان لها ، وأن هذا كله ينفي التزامه بنقل ملكية هذه الأطيان إليها ولا يبقى للمطعون ضدهم الثلاثة الأول سوى استرداد ما دفعوه من ثمنها دون أى تعويض .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن عدم استيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به ، وعندئذ يعتبر العقد موجوداً وصحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه في تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم — ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة باعتبارها شركة فعلية ويسرى عقدها في مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن بطلان الشركة لعدم استيفاء إجراءات الشهر والنشر لا ينتج أثره إلا بعد الحكم به وأنها تكون قائمة في الفترة بين تكوينها والحكم ببطلانها وترتب على ذلك مسامحة الطاعن عن التعويض لعدم تنفيذه التزامه بنقل ملكية ما باعه من أرض لها أثناء قيامها وبيعه ذات الأرض لشركة أخرى قبلما يقضى ببطلان الشركة الأولى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد تونخى صحيح حكم القانون — وما يقوله الطاعن من أن تصرفه في الأرض بالبيع لشركة أخرى قد حصل في ١٩٥٤/١/٢٩ بعد أن كان التفاسخ قد تم في ١٩٥٤/١/٢٥ وانحلت الشركة تبعاً لذلك — هذا القول مردود بما سلف بيانه في الرد على الوجه الأول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قرر أن إجراءات شهر الشركة تقع على عاتق كل شريك ومنهم الطاعن باعتباره أحد الشركاء ، وأنه كان يتعين عليه إتمام الشهر والنشر ونقل

ملكية الأرض إلى الشركة في حين أن الثابت بالاتفاق التمهيدى المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٢ وعقد الشركة المؤرخ ١٥ يونيه سنة ١٩٥٢ أن المطعون ضده الثالث هو مدير الشركة ، وهو بهذه الصفة المسئول وحده عن شهر الشركة والنشر عنها ، وإذا لم يتم بذلك فإنه يكون مسئولا عن عدم استطاعة الطاعن نقل ملكية الأرض للشركة قبلما تستكمل كيائها ووجودها القانوني ، مما تنتفى معه مساءلة الطاعن عن التعويض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في هذا الخصوص ما يلي ” إن ما يقوله المستأنف عليه الأول (الطاعن) من أنه لم يستطع القيام بنقل الملكية إلى الشركة ما دامت إجراءات شهرها لم تتم وبالتالي فلم يكن لها الشخصية الاعتبارية التي تستطيع معها تلقى هذا الحق ، فإن هذا القول مردود بما سبق ذكره من أن إتمام إجراءات الشهر لا يحرمها شخصيتها الاعتبارية إذ أن هذه الشخصية تترتب للشركة بمجرد تكوين عقدها ، فإن الشخص المعنوي يستند في وجوده إلى وجود العقد حتى يحكم بطلانه ، وقد ثبت من وقائع هذه الدعوى أن عقد الشركة قد أبرم . على أنه من ناحية أخرى فإن إجراءات شهر الشركة تقع على عاتق كل شريك والمستأنف عليه الأول (الطاعن) هو أحد الشركاء فلا يجوز له أن يستفيد من إهماله — وأنه متى ثبت أن المستأنف عليه (الطاعن) فقد عن القيام بنقل ملكية الأطيان المبيعة منه إلى الشركة وقام ببيعها إلى الشركة المستأنف عليها الثالثة (المطعون ضدها الرابعة) بموجب تصرف مسجل حرم به المستأنفون (المطعون ضدهم الثلاثة الأول) من تنفيذ التزامه جبرا . وحتى هذا فضلا عما فيه من إخلال المستأنف عليه الأول (الطاعن) بالتزامه بموجب العقد الابتدائي المؤرخ أول يونيه سنة ١٩٥٢ فإنه أيضا مخالف للالتزام الوارد بعقد الشركة المبرم في ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ حيث جاء بهذا العقد في البند العاشر منه أنه لا يحق لأحد الشركاء أن يبيع حصته أو يتنازل عن جزء منها إلا بموافقة الشركاء كتابة — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون . ذلك أن المستفاد من نص المادة ٤٩ من قانون التجارة أن استيفاء الإجراءات المتعلقة بشهر ونشر الشركة ليس منوطا بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به ،

ومتى كان الطاعن هو أحد الشركاء وفي مكنته القيام بهذه الاجراءات فان الحكم المطعون فيه اذ قرر — وهو بصدد مؤاخذته على عدم قيامه باجراءات الشهر والنشر بصفته شريكا — أنه لا يفيد من إهماله للتخلص من التزامه قبل باقى الشركاء بنقل ملكية ما باعه من أرض إلى الشركة ومن مسئوليته عن التعويض بعد أن جعل تنفيذ هذا الالتزام عينا متعذرا بتصرفه فى ذات الأرض لشركة أخرى بعقد مسجل — اذ قرر الحكم ذلك لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه تناقض أسبابه . فبينما ذهب إلى أن عدم اتمام اجراءات الشهر والنشر يترتب عليه البطلان الذى يجوز معه للشركاء أن يتمسكوا به فى مواجهة بعضهم البعض ، اذ به يقرر فى موضع آخر أن الشركة موضوع عقد ١٥/٦/١٩٥٢ قد اكتسبت شخصيتها الاعتبارية بمجرد تحرير عقدها ويجوز للشركاء التمسك فى مواجهة بعضهم البعض بهذه الشخصية ، وهذان التقريران من جانب الحكم ينطويان على تناقض ظاهر فى خصوص تكييف الشركة والقواعد القانونية التى تحكمها .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سلف بيانه فى الرد على الوجهين الثانى والثالث من السبب الأول من أسباب الطعن وبما هو مقرر من أنه وإن كان لكل شريك فى شركة تضامن الحق فى أن يطلب بطلان الشركة فى مواجهة الشركاء لعدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر حتى لا يبقى فى شركة مهددة بالانقضاء فى أى وقت قبل الأجل المحدد لها بعقد تكوينها ، إلا أنه ليس لهذا البطلان أثر رجعى ، بل تظل الشركة موجودة وجودا صحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء به رغم عدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر وذلك باعتبارها شركة فعلية لها شخصيتها الاعتبارية التى تستمد وجودها من العقد . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذه التقارير القانونية الصحيحة وحدد على هداها طبيعة البطلان الناشئ من عدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر فى شركات التضامن فإن النعى عليه بالتناقض فى هذا الخصوص على النحو الذى يثيره الطاعن يكون على غير أساس .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) إعلان . ” الإعلان للنيابة ” .

إعلان الأوراق القضائية تستلزم إتمام الإجراءات التي رسمها القانون . عدم العلم بموطن المراد إعلانه . وجوب تسليم صورة الورقة للنيابة . ما يثبت المحضر في الورقة من عدم الاستدلال على المراد إعلانه أو المكان الموجه إليه الإعلان فيه . لا ينتج ذلك أثره إن لم توجه الورقة للنيابة لإعلانها بعد استنفاد إجراءات التحري .

(ب) إعلان . تواطؤ . شفعة . ” رفع دعوى الشفعة ” .

عدم إعلان البائع بدعوى الشفعة بسبب تواطئه مع المشتري إخفاء موطن هذا البائع . تواطؤ لا يضي على ورقة الإعلان الذي لم يتم اعتبارا ولا يحول دون اتخاذ الشفع الاعراء القانوني لاتمام الاعلان خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة للنيابة .

١ — إعلان الأوراق القضائية يستلزم إتمام الإجراءات التي رسمها القانون لهذا الغرض حتى نهايتها فاذا تبين أن موطن المراد إعلانه غير معلوم وجب تسليم صورة الورقة إلى النيابة ولا يكفي ما يثبت المحضر بالورقة من أنه لم يستدل على المطلوب إعلانه أو على المكان الموجه إليه الإعلان فيه إذ أن إثبات هذا البيان لا ينتج آثار الإعلان القانونية إذا لم توجه هذه الورقة بعده إلى النيابة لإعلانها بعد استنفاد إجراءات التحري عن محل إقامة المراد إعلانه وتعذر الوقوف عليه .

٢ — إذا كان إعلان دعوى الشفعة لم يتم بسبب تواطؤ المشتري والبائع لإخفاء موطن هذا الأخير فإن مثل هذا التواطؤ لا يضي اعتبارا على ورقة ردت

دون إعلان البائع ولم يكن من شأنه أن يحول دون اتخاذ الشفيع الإجراء القانوني الذي يؤدي إلى إتمام إعلانه خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة إلى النيابة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٨٣ سنة ١٩٦٠ مدني كلي القاهرة ضد الطاعنة والمطعون ضده للثاني تطلب الحكم بأحققتها في أخذ قطعة الأرض الميينة بالصحيفة وقدرها ٧٠٢ م مربعا بالشفعة ، وقالت شرحا لدعواها إن الطاعنة اشترت القطعة المذكورة من المطعون ضده الثاني ولما كانت تملك قطعة أرض فضاء مجاورة للقطعة المبيعة فقد أعلنت في ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٩ رغبتها في أخذ هذه القطعة الأخيرة بالشفعة وذلك بإنذار على يد محضر وجهته إلى كل من الطاعنة "المشتري" والمطعون ضده الثاني "البائع" وأودعت الثمن وقدره ٥٢٦٥ ج ومصاريف التسجيل وقدرها ٣٨٧ ج و ٢٠٠ م خزانة محكمة الوايلي على ذمة الفصل في الدعوى ، ثم أقامت الدعوى ضد كل من المشتري والبائع بطلباتها آنفه الذكر — دفعت الطاعنة (المشتري) بسقوط حق المطعون ضدها الأولى (الشفيع) في الشفعة لعدم إعلانها البائع (المطعون ضده الثاني) بصحيفه الدعوى خلال الثلاثين يوما من تاريخ إعلانها الرغبة في أخذ القدر المبيع بالشفعة وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠ قضت محكمة أول درجة بقبول الدفع المقدم من الطاعنة (المشتري) وبسقوط حق المطعون ضدها (الشفيع) في الأخذ بالشفعة استأنفت المطعون ضدها الأولى (الشفيع) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦٩ سنة ٧٧ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط حق الشفيع (المطعون ضدها الأولى) في الأخذ بالشفعة

وبأحقيتها في أخذ قطعة الأرض الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بالشفعة لقاء الثمن ورسوم التسجيل المودعة خزانة المحكمة — طعنت المشتري في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصصمت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أنه استند في قضائه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى لعدم إعلانها المطعون ضده الثاني "البائع" بصحيفة افتتاح دعوى الشفعة في الميعاد القانوني — إلى أن المطعون ضدها المذكورة "الشفعة" قد وجهت هذه الصحيفة إلى البائع في ١٩٦٠/١/٢٧ بمحل إقامته الثابت بالأوراق ، وأن رد المحضر للإعلان مثبتا به أنه وجد محل الإقامة أرضا فضاء ولم يستدل على المراد إعلانه إنما كان نتيجة تفكير وتدير الطاعنة "المشتري" والمطعون ضده الثاني "البائع" بقصد تفويت حق الشفعة على الشفيعه ، مما يتعين معه رد سعيهما عليهما واعتبار الورقة الموجهة من الشفيعه للبائع بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٧ إعلانا صحيحا حاصلا في الميعاد متجا آثاره القانونية — هذا في حين أن ثمة إعلانا لم يتم إطلاقا ، وإذا ردت الورقة بغير إعلان فهي في حكم العدم ولا يجوز الاعتداد بها قانونا ، ولا جدوى من التحدى بتواطؤ المشتري والبائع لاختفاء موطن هذا الأخير ، ذلك أنه كان في وسع المطعون ضدها الأولى "الشفيعه" بعد أن ردت صحيفة الدعوى في ١٩٦٠/١/٢٧ بغير أن تعلن إلى البائع — أن تسلك الإجراءات القانونية لتقام إعلانه حتى يوم ١٩٦٠/١/٣٠ — أما وهي لم تفعل حتى انقضى ميعاد دعوى الشفعة فقد سقط حقها فيها .

وحيث إن هذا النمي في محله ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق الشفيعه في الشفعة على أن إعلان صحيفة دعوى الشفعة الموجهة للبائع بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٧ بمحل إقامته والذي أثبت فيه المحضر أنه وجد محل الإقامة أرضا فضاء ولم يستدل على المراد إعلانه وأن على طالبة

الإعلان اتباع القانون — يعتبر إعلاننا صحيحا متجا آثاره القانونية حاصلا في الميعاد القانوني لأن عدم تمامه ورد المحضر إياه كان بتدبير وتفكير المشتري (الطاعة) والبائع (المطعون ضده الثاني) بقصد تفويت حق الشفعة على الشفيع (المطعون ضدها) ولما كان إعلان الأوراق القضائية يستلزم اتمام الإجراءات التي رسمها القانون لهذا الغرض حتى نهايتها ، فإذا تبين أن موطن المراد إعلانه غير معلوم وجب تسليم صورة الورقة إلى النيابة ، ولا يكفي ما يثبت المحضر بالورقة من أنه لم يستدل على المطلوب إعلانه أو على المكان الموجه إليه الإعلان فيه ، إذ أن إثبات هذا البيان لا ينتج آثار الإعلان القانونية إذا لم توجه هذه الورقة بعده إلى النيابة لإعلانها بعد استنفاد إجراءات التحري عن محل إقامة المراد إعلانه وتعذر الوقوف عليه — وكان توجيه صحيفة دعوى الشفعة الحالية إلى المطعون ضده الثاني (البائع) لم يتم به إعلان إذ ردت الورقة في ١٩٦٠/١/٢٧ لعدم الاستدلال عليه بموطنه الموضح بها ، ولم تعقب الشفيع على هذا بأي إجراء آخر بغية تمام إعلان هذه الورقة خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة التي انتهت في ١٩٦٠/١/٣٠ وإنما فوتت على نفسها وبإهمالها إعلان البائع بصحيفة الدعوى — وكان لا يؤدي إلى الإعتداد بالإجراء الذي تم بشأن هذه الورقة في ١٩٦٠/١/٢٧ واعتباره إعلانا صحيحا متجا لآثاره القانونية مجرد القول بأن إعلانها لم يتم بسبب تواطؤ المشتري والبائع لإخفاء موطن هذا الأخير ، إذ أنه على فرض وقوع مثل هذا التواطؤ بينهما فإنه لا يضمن اعتبارا على ورقة ردت دون إعلانه ، ولم يكن من شأنه أن يحول دون المطعون ضدها الأولى " الشفيع " واتخاذ الإجراء القانوني الذي يؤدي إلى تمام إعلانه خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة إلى النيابة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وامل جبران ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم العراف .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) دعوى ” سقوط الخصومة ” . ” النزول عن التمسك به ” .

سقوط الخصومة مما يتصل بمصلحة الخصم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا .
ليس له أن يعود فيما أسقط حقه فيه . الاتفاق على وقف الدعوى
للصلح . إفادته قيام الخصومة متجة لآثارها . عدم جواز التمسك بسقوط
الخصومة بعد ذلك .

(ب) تقادم . ” تقادم مكسب ” . نقض . ” أسباب الطعن ” . ” مسائل
الواقع ” . ملكية . محكمة الموضوع .

وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع . تقديرها
يستقل به قاضي الموضوع .

(ج) اثبات . ” الاثبات بالبيئة ” . محاماه . ” حقوق المحامي
وواجبات مهته ” .

عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومع ذلك
له أن يؤديها متى طلب منه موكله (م ٢٠٨ مرافعات وم ٣٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧
بالمحاماه أمام المحاكم)

١ — سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل
بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا فاذا بدا من الخصم الذي شرع
السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك به فلا يجوز له بعد ذلك أن

يعود فيما اسقط حقه فيه^(١) . وإذا كان الثابت أن الطاعن قد وافق على وقف الدعوى لمدة ستة شهور للصالح طبقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات وكان ذلك مما يستفاد منه أنه اعتبر الخصومة قائمة ومستمجة لآثارها فلا يحل للطاعن بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة.

٢ — وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع.

٣ — توجب المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات على المحامين والوكلاء والأطباء أو غيرهم أن يؤدوا الشهادة عن الوقائع التي علموا بها من طريق مهنتهم أو صنعتهم متى طلب منهم ذلك من أسرها لهم وإذا تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم بأن على المحامي أن يمتنع عن أداء مثل هذه الشهادة وأنه لا يجوز تكليفه أداءها في نزاع وكل أو استشير فيه فإن مؤدى هاتين المادتين أن المشرع وإن كان قد حظر على الخصوم تكليف المحامي أداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه، إلا أنه لم يمنعه بطريق اللزوم من أدائها فله أن يؤديها متى طلب منه موكله ذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٨٣ سنة ١٩٥٣ مدني كلى اسكندرية على المطعون ضدهم قالت فيها إنها تملك قطعة أرض مساحتها ٤٤٥٦ ذراعا مربعا كائنة برمل الاسكندرية آلت إليها بمقتضى عقد بيع مسجل

(١) راجع بقض ١٩٦٤/٦/٣ مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٧٦٤

في ١٩٢٧/٥/٥ ، وقد تعرض لها المطعون ضدهم بأن وضعوا يدهم على جزء من الأرض المذكورة تبلغ مساحته ١١ و ٦٧٨ ذراعا مربعا وادعوا ملكيتهم له وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها لهذا القدر ومنع التعرض الحاصل منهم والتسليم . دفع المطعون ضدهم بأنهم اكتسبوا ملكية أرض النزاع بالتقادم . وبتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم أنهم وضعوا اليد على الأرض المذكورة المدة المكسبة للملكية ولتنفى الطاعة ذلك وبعد سماع شهود الطرفين اثباتا ونقيا ، قضت المحكمة في ٢٣/١١/١٩٥٣ بنسب خير هندسي لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة ولتحقيق دفاعهما بشأن وضع اليد ومدته . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ٦/٢/١٩٥٦ للطاعة بطلباتها . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٣ سنة ١٣ ق الاسكندرية ، وبجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٥٩ طلب الحاضر عن المستأنفين "المطعون ضدهم" التأجيل للصالح ، وفي ٦ يونيو سنة ١٩٥٩ اتفق الطرفان على وقف الدعوى لمدة ستة شهور للصالح ، ولما لم يتم عاد الطرفان إلى السير في الاستئناف . ودفعت الطاعة "المستأنف ضدها" بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ بسقوط الخصومة في الاستئناف ومحكمة الاستئناف قضت في ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ برفض هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٩ يناير سنة ١٩٦١ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢١ مارس ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها مخالفة القانون ، ذلك أن الطاعة دفعت بسقوط الخصومة في الاستئناف استنادا إلى أن المطعون ضدهم "المستأنفين" أعلنوها بصحيفة الاستئناف في ٥ يونيو سنة ١٩٥٧ ولم يقوموا بعد ذلك بإعادة إعلانها بإيداع مذكرة بدفاعها كما توجب المادة ٤٠٧ مكرر من قانون المرافعات مما ترتب عليه تعطيل الفصل في الاستئناف باهمالهم منذ ذلك التاريخ حتى أخطروا قلم كتاب محكمة الاستئناف بالحضور لجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ وهي مدة تجاوزت السنة مما يترتب عليه سقوط الخصومة

تطبيقا للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أن حضور الطاعنة بجلدة ١٩٥٩/٦/٦ وموافقتها على وقف الدعوى لمدة ستة شهور للصالح مما يفيد تنازلها عن التمسك بالدفع بسقوط الخصومة هذا في حين أن قبولها وقف الدعوى للصالح دون التعرض للموضوع لا يسقط حقها في التمسك بالدفع لأن عدم اتمام الصالح من شأنه أن يعيد كلا من الطرفين إلى المركز الذي كانا عليه قبل وقف الدعوى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفع الدفع بسقوط الخصومة تأسيسا على ما قرره من أن حضور الطاعنة بجلدة ٦ يونيه سنة ١٩٥٩ وسكوتها عن التمسك بالدفع بسقوط الخصومة وموافقتها على وقف الدعوى ستة أشهر للصالح مما يفيد تنازلها عن التمسك بهذا الدفع — وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، فإذا بدا من الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك به فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود فيما أسقط فيه حقه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة وافقت بجلدة ٦ يونيه سنة ١٩٥٩ على وقف الدعوى لمدة ستة شهور للصالح طبقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ، وكان ذلك مما يستفاد منه قطعا أنها اعتبرت الخصومة قائمة ومتجة لآثارها ، فلا يحل للطاعنة بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة في الاستئناف — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور في التسبب ذلك أنه اعتبر وضع يد المطعون ضدهم على أرض النزاع قد توافرت فيه صفات الحيازة القانونية المكسبة للملكية بالتقادم ، بينما الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية أنه لم يجد على الطبيعة ما يفيد أن وضع يد المطعون ضدهم كان هادئا ومستمرًا وأن المنشآت التي أقيمت على أرض النزاع حديثة البناء . وتضيف الطاعنة أن الحكم قد استدل على وضع يد المطعون ضدهم على الأرض المذكورة بمحضر التسليم المؤرخ ٣١ يوليه

سنة ١٩٣٠ والمقدم منهم مع أنها تمسكت في دفاعها بعدم الاعتداد بمحضر التسليم المشار إليه لأنه — على ما جاء بتقرير الخبير — قد ورد على القطعة رقم ١٧ بينما القطعة موضوع النزاع هي رقم ١٥ ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أنه استدل على وضع يد المطعون ضدهم على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية بما استخلصه من أقوال الشهود ومن قيام المطعون ضدهم بوضع علامات مثبتة على أرض النزاع واحاطتها بسور من البوص وتوصيل المياه إليها ، وتعيين خفير عليها ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم هو استخلاص موضوعي سائح من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فانه لا تريب على المحكمة إذ هي لم تعول على رأى الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة لأن رأيه هذا لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع . أما ما أثارته الطاعنة من أن محضر التسليم المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ الذي استدل به الحكم على ثبوت وضع يد المطعون ضدهم على أرض النزاع هو عن قطعة أرض أخرى مجاورة لأرض النزاع — فهو قول مردود ذلك أن الحكم قد أورد في شأنه أنه من الثابت استلام المطعون ضدهم أرض النزاع بموجب محضر رسمي محدد في ١٩٣٠/٣/٣١ ورد به أن القطعة المسالمة هي القطعة رقم ١٥ بحرى بخلاف ما جاء بتقرير الخبير ، وإذا لم تقدم الطاعنة محضر التسليم المشار إليه ، يكون ما قرره الحكم قرينا للصحة ويحمل الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه قد جهل ما شهد به شهود الطرفين تفصيلا بشأن وضع اليد وبدايته ومظاهره وسنده كما قرر الحكم أن شهود المطعون ضدهم أجمعوا القول أنهم وضعوا اليد على أرض النزاع المدة المكسبة للملكية من سنة ١٩٣٠ دون أن يكون لهذا الاجماع أصل ثابت في محضر التحقيق

الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى في ١٩٥٣/٦/٢٧ ذلك أن الثابت من المحضر المذكور أن أحد شهود المطعون ضدهم وهو السيد / ريمون حزان قرر أنه كان يلاحظ وجود السيد / راول أورسيني (المطعون ضده الأول) في أرض النزاع في فترات متباعدة من سنة ١٩٤٠ — وهو ما يتعارض مع ما قرره الحكم من إجماع أقوال الشهود في هذا الخصوص . وأضافت الطاعنة أن الحكم قد أخطأ في الاستدلال أيضا ذلك أنه استخلص من شهادة السيد / نيني استماتيو — أحد شهود الطاعنة — أنها جاءت مؤيدة لأقوال شهود المطعون ضدهم في حين أن كل ما تفيد أقوال هذا الشاهد هو أنه رأى سورا من البوص حول أرض النزاع منذ ثلاث سنوات سابقة على أداء شهادته في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ — وهذا القول لا يستدل منه على اكتساب المطعون ضدهم ملكية أرض النزاع بالتقادم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد أقوال الشهود تفصيلا ، وحسبه في ذلك أن يورد مضمون أقوالهم ، ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أنه أورد مضمون أقوال شهود المطعون ضدهم من أنهم وضعوا اليد على أرض النزاع من سنة ١٩٣٠ وأن حيازتهم لها اتخذت مظهرا ماديا من وضع علامات مثبتة إلى إحاطة أرض النزاع بسور من البوص وتعيين خفير عليها وتوصيل المياه إليها . واستخلص من ذلك أن حيازة المطعون ضدهم صالحة لأن تكسبهم ملكية أرض النزاع بالتقادم وكان هذا الذي استخلصه الحكم غير مناقض لما هو ثابت بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى في ١٩٥٣/٦/٢٧ ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للمحضر المذكور والمودعة بملف الطعن أن المطعون ضدهم أشهدوا أربعة شهود ، قرر أولهم وهو السيد ريمون حزان أنه يملك أرضا مجاورة لأرض النزاع من سنة ١٩٤٠ وأنه كان يلاحظ وجود المطعون ضده الأول من حين لآخر في الأرض المذكورة التي أحاطها بسور من البوص ، وهو قول لا يتعارض مع ما أجمع عليه باقي شهود المطعون ضدهم من أنهم كانوا يضعون اليد من سنة ١٩٣٠ وأنهم باشروا فيها أعمالا مادية أوردها الحكم المطعون فيه في تقاريره كما ثبت من المحضر المذكور أن نيني استماتيو أحد شهود الطاعنة قرر

أنه شاهد أرض النزاع محاطة بسور من البوص منذ ثلاث سنوات سابقة على أداء شهادته . لما كان ذلك — وكان ما حصله الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم هو استخلاص سائح لا يتعارض مع الثابت بمحضر التحقيق المذكور ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب من وجهين (أولهما) أن الطاعنة تمسكت في دفاعها بأنها تضع اليد على أرض النزاع استنادا إلى عقد الملكية الصادر إليها من البائع لها وأن المحكمة الابتدائية نذبت خيرا لتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وتحقيق وضع اليد ، وأن الخبير أثبت في تقريره أن عقد ملكية الطاعنة ينطبق على أرض النزاع وأنه صادر لها من مالك ، ولم يجد الخبير ما يستدل منه على وضع يد المطعون ضدهم على الأرض ، وقد أخذت المحكمة الابتدائية بهذا النظر وقضت للطاعنة بطلباتها ومع ذلك فقد أطرح الحكم المطعون فيه تقرير الخبير ولم يتعرض لسند ملكية الطاعنة كما لم يعن بالرد على أسباب الحكم الابتدائي . وحاصل الوجه الثاني أن الطاعنة طلبت في مذكرتها المقدمة منها لمحكمة الاستئناف استبعاد شهادة الأستاذ بنفينست أحد شهود المطعون ضدهم ، لأنه شقيق زوجة المطعون ضده الأول وكان محاميا عن المطعون ضدهم في دعوى منع التعرض رقم ٣٠١ سنة ١٩٥١ مدني الرمل التي تفرعت عنها الدعوى الحالية فلا يجوز له قانونا أداء الشهادة في هذا النزاع ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه — على ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني — قد أقام قضاءه على أن المطعون ضدهم وضعوا اليد على أرض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فلا حاجة بعد ذلك لأن يتحدث عن عقد ملكية الطاعنة ، وإذا كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس سليم من القانون فلا حاجة به للرد على أسباب الحكم الابتدائي . ومردود في وجهه الثاني بأن القانون لم يجعل قرابة الشاهد لأحد الخصوم مانعة من أداء الشهادة ، وأما ما أثارته الطاعنة في مذكرتها من أن الأستاذ بنفينست

المحامى أحد شهود المطعون ضدهم كان محاميا عنهم فى دعوى منع التعرض التى
 تفرعت عنها الدعوى الحالية فلا يجوز له أداء الشهادة فيها — فردود بأن
 المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب على المحامين والوكلاء والأطباء
 أو غيرهم أن يؤدوا الشهادة عن الوقائع التى علموا بها من طريق مهنتهم أو صنعتهم
 متى طلب منهم ذلك من أمرها لهم ، وإذ تقضى المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٦
 سنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام المحاكم على أن للمحامى أن يمتنع عن أداء مثل هذه
 الشهادة وأنه لا يجوز تكليفه أداءها فى نزاع وكل أو استشير فيه فان مؤدى هاتين
 المادتين أن المشرع وإن كان قد حظر على الخصوم تكليف المحامى أداء الشهادة
 فى نزاع وكل أو استشير فيه إلا أنه لم يمنعه بطريق اللزوم من أدائها —
 فله أن يؤديها متى طلب منه موكله ذلك — ولما كان الثابت من الأوراق
 أن الأستاذ بنفينست المحامى قد أدى الشهادة بناء على تكليف من موكله
 ”المطعون ضدهم“ فان الحكم — إذ استند إلى أقواله — لا يكون قد
 خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 هـ فطحة بدوي ، و ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تعويض . ” تقدير التعويض ” . مسئولية عقدية . مسئولية تقصيرية .
 نقض . ” المصلحة في الطعن ” .

اقتصار التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول . في المسئولية
 التقصيرية يكون التعويض عن أى ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . تقدير
 التعويض على أساس المسئولية العقدية أخف منه على أساس المسئولية التقصيرية . اتباع
 الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسئولية العقدية . النفي على الحكم خطأ
 في تقدير التعويض على أساس المسئولية العقدية دون التقصيرية . لا مصلحة
 في الطعن بذلك .

(ب) تزوير ” دعوى التزوير الأصلية ” . ” الإدعاء بالتزوير ” .

عدم جواز الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد ، الاحتجاج
 بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . في حالة الاحتجاج بالورقة
 يتعين على من أحتج عليه بها أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير كوسيلة دفاع في ذات
 موضوع الدعوى . وجوب إبدائه أمام المحكمة التي تنظر الموضوع . ليس لغيرها أن
 تنظر هذا الإدعاء بالتزوير .

(ج) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى ” . ” وقف الدعوى ” .

وقف الدعوى وفقا للسادة ٢٩٣ مرافعات . أمر جوازي للمحكمة بترك لمطلق
 تقديرها لا محل للطعن على حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة .

١ — إذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو بسبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض ، اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية ، وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك أنه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض عن أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع . وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه به على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النعى — بفرض صحته — يكون غير منتج إذ لا يتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحثة لا تصلح أساسا للطعن .

٢ — نظم المشرع في المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذي يجب اتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ثم أتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم بالحكم بتزويرها ، حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ومفاد ذلك إن الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . أما إذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة أن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون في المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التي تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

٣ — إن المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر في وقف الدعوى جوازا للحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومباثراً أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ١١٧٩ لسنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة وقال فى بيانها إنه بعقد تاريخه ١٩٥١/١/٦ استأجر منه المطعون ضده أطيانا زراعية مساحتها ١٠٣ ف و ١٠ ط و ١٤ س لمدة سنة زراعية تبدأ من ١٩٥١/١/١٥ وتنتهى فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ — واتفق فى العقد على أن تكون الأجرة عينية بواقع قنطارين من القطن لكل فدان أى بمجموع قدره ٢٠٦ قناطر و ٨٨ رطلا تسلم من محصول قطن سنة ١٩٥١ وأردبين ونصف من الفول أى بمجموع قدره ٢٥٨ أردبا و ٨ كيلات تسلم فى ميعاد لا يتجاوز أول أبريل سنة ١٩٥٢ وقد تسلم المطعون ضده الأطيان المؤجرة إليه وقام بزراعتها قنطارا و ٢٠٦ رطل و ١٩٥١/٩/٢ وقع حجز إدارى على زراعة القطن القائمة على تلك الأطيان — وفاء للأموال الأميرية المستحقة على الطاعن ويبلغ الناتج منها ١٣٨ قنطارا و ٩٢ رطلا من القطن وبذلك يكون الباقي للطاعن فى ذمة المستأجر "المطعون ضده" من القسط الأول من الإيجار هو ٦٧ قنطارا و ٩٦ رطلا من القطن ولما كان المستأجر قد تخلف أيضا عن الوفاء بالقسط الثانى وقدره ٢٥٨ أردبا و ٨ كيلات من الفول فقد تقدم الطاعن إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بصفته قاضيا للأمور الوقتية بطلب صدور أمره بتوقيع الحجز التحفظى على الزراعة القائمة على الأطيان المؤجرة وفاء لما مقداره ٦٧ قنطارا و ٩٦ رطلا من القطن قيمته ١٣٥٩ ج و ٢٠٠ م ولما مقداره ٢٥٨ أردبا و ٨ كيلات من الفول قيمته ٢٠٦٩ ج و ٣٣٠ م — باعتبار ثمن قنطار القطن عشرين جنيا و ثمن أردب الفول ثمانية جنيهات — وتحديد جلسة لنظر الموضوع ليسمع المطعون ضده الحكم بالزامه بأن يسلم للطاعن هذه المقادير عينا أو ثمنها مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد

والمصروفات وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذا — وفي ١٩٥١/١/٢٦ أصدر قاضي الأمور الوقفية أمره بتوقيع الحجز وفاء للمطلوب ووقع الحجز فعلا في ١٩٥١/٢/٣ على الزراعة المبينة بمحضر ذلك الحجز — وبجلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ التي كانت محددة لنظر الموضوع — وجه المطعون ضده للطاعن دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٢٤٧٥٦ ج على سبيل التعويض تأسيسا على أن الطاعن قد استولى على محصول القطن كله ومنعه من زراعة الفول كما أقام المطعون ضده على وزيرى الداخلية والمالية والصول توفيق معوض السيد — دعوى ضمان فرعية طلب فيها الحكم بإلزامهم متضامين مع الطاعن بدفع المبلغ الآنف ذكره — استنادا إلى أن نقل محصول القطن قد تم بالتواطؤ بين الطاعن وبين الصول الذى قام بصفته رئيسا لنقطة الشرطة المختصة ومعه قوة من رجالها بنقل محصول القطن قهرا عنه بالاشتراك مع صراف الناحية — ثم منعه بعد ذلك من زراعة الأرض فولا — وبتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٤ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده — بكافة طرق الإثبات القانونية — بما فيها شهادة الشهود مقدار الكمية التى نتجت من زراعة الأطنان المؤجرة ووزنها وما يزعمه من حصول تواطؤ بين الطاعن ورجال الإدارة ومنعه من زراعة الفول على أن يكون للطاعن نفى ذلك بذات الطرق — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قدم المطعون ضده محضرا تاريخه ١٩٥١/١١/٢٥ موقعا عليه من رجال الحفظ بالبلدة ومأمور زراعة الطاعن ومعاون المالية يقول فيه موقعوه إنه بمعاينة قطن المطعون ضده فى مخزن الطاعن تبين أنه معبأ فى ثلاثمائة كيس فقدم الطاعن دحضاً لهذا المحضر صورة من محضر حجز إدارى موقع فى ذات التاريخ الذى يحمله المحضر المقدم من المطعون ضده — ورد به أن كمية القطن التى وجدت بمخزن الطاعن مقدارها ٧٧ كيسا وفى ١٩٥٦/٥/٢٨ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) : برفض دعوى الطاعن الأصلية وإلزامه بمصروفاتها . (ثانيا) برفض دعوى المطعون ضده ضد وزيرى الداخلية والمالية والصول توفيق معوض وألزمته بالمصاريف المناسبة . (ثالثا) وقبل الفصل فى موضوع دعوى المطعون ضده الفرعية قبل الطاعن بندب مكتب خبراء وزارة العدل ليعهد إلى أحد خبراءه الحسابيين لتقدير وزن وثمان القطن الناتج من زراعة المطعون ضده من الأرض التى استأجرها من الطاعن ونقلت إلى بنك التسليف تنفيذاً للحجز الإدارى وسدادا لدينه وللأموال الأميرية —

وبيان ما يمكن أن يكون قد ضاع على المطعون ضده من ريع نتيجة عدم تمكنه من زراعة الفول وتصفية الحساب بين الطرفين على هذا الأساس وقد باشر الخبير مأموريته وأودع تقريره - وبعد أن تداولت القضية بالجلسات عدة مرات طلب الطاعن بجلسته ١٩٥٦/١٢/١٦ وقف السير في الدعوى إلى أن يفصل في دعوى تزوير أصلية أقامها جمعة رضوان أحد الموقعين على المحضر المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٥ السالف الإشارة إليه مدعيا تزوير هذه الورقة فيما تضمنته من بيان لعدد أكياس القطن التي وجدت بمخزن الطاعن - وبتاريخ ١٩٥٨/٢/١٠ قضت المحكمة الابتدائية في موضوع الدعوى الفرعية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٧٠٦ ج ٨٠٩ م والمصاريف المناسبة - استأنف الطاعن هذا الحكم وكذا الحكم الصادر في ١٩٥٦/٥/٢٨ - أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٣٢ سنة ٧٥ ق وطلب إلغاء الحكمين المستأنفين والقضاء في الدعوى الأصلية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٣٤٢٨ ج و٥٣٠ م قيمة الباقي من الإيجار وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد وفي الدعوى الفرعية برفضها وإلزام رافعها بمصاريفها كما رفع المطعون ضده استئنافا عن الحكم الصادر في ١٩٥٨/٢/١٠ قيد برقم ٥٤٤ سنة ٧٥ استئناف القاهرة طلب فيه تعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٤٧٥٦ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد - وأثناء نظر الاستئناف قرر الطاعن أنه رفع على المطعون ضده أمام محكمة القاهرة الابتدائية دعوى تزوير أصلية بطلب رد وبطلان المحضر المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٥ وقدم صورة رسمية من صحيفة هذه الدعوى المقيمة برقم ٥٠٨ سنة ١٩٥١ وطلب وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في تلك الدعوى وفي دعوى التزوير الأصلية المرفوعة من جمعة رضوان - وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢ قضت محكمة الاستئناف : (أولا) في الاستئناف رقم ٥٣٢ سنة ٧٥ قضائية المرفوع من الطاعن برفضه وتأيد الحكمين المستأنفين وألزم الطاعن بالمصاريف. (ثانيا) في الاستئناف رقم ٥٤٤ سنة ٧٥ ق المرفوع من المطعون ضده برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المطعون ضده بالمصاريف وفي ١٩٦٠/٣/٣ طعن الطاعن في الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٣٢ سنة ٧٥ ق القاهرة وكذا في الحكمين الابتدائيين الصادرين في ١٩٥٦/٥/٢٨ و ١٩٥٨/٢/١٠ وطعن بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٣/١١/١٧ وفيها

صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها و انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن — ينعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من كل من السببين الأول والثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه على الرغم من أن الحكم الابتدائي المؤيد استثنافيا لأسبابه قد انتهى في قضائه إلى أن إرادة المتعاقدين قد اتفقت على فسخ عقد الإيجار فإنه سار في تقدير التعويض الذي قضى به للطعون ضده على قواعد المسؤولية العقدية مخالفا بذلك القانون إذ يأنه من المقرر أن الدائن إذا أجيب إلى فسخ العقد وحكم له بالتعويض على المدين — طبقا لنص المادة ١٥٧ من القانون المدني فإن التعويض في هذه الحالة أيبنى على المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية العقدية لأن العقد بعد الفسخ لا يصلح أن يكون أساسا للتعويض وكذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر بوقوع الفسخ ثم بنى التعويض على المسؤولية العقدية يكون مشوبا أيضا بعيب التناقض في التسبيب .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه وهو سبيل تقدير ما يستحقه المطعون ضده من تعويض اتبع المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية وكان تقدير التعويض على هذا الأساس أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية ذلك أنه طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدني يقتصر التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول أما في المسؤولية التقصيرية فيكون التعويض على أى ضرر مباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع — وكان الطاعن لم يبين وجه تضرره من خطأ الحكم في تقدير التعويض الذي ألزمه به على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية فإن هذا النعى على فرض صحته — يكون غير متج إذ لا يتحقق به للطاعن إلا مصلحة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساسا للطعن .

وحيث إن مبنى النعى في الوجه الثاني من كل من السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور ذلك أنه طلب من محكمة الاستئناف وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في دعويي التزوير الأصليتين المرفوعة إحداهما من الطاعن والثانية ممن يدعى جمعة رضوان بطلب رد وبطلان المحضر العرفي المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٥ الذي كان الدعامة الرئيسية للحكم الابتدائي الصادر في ١٩٥٤/٥/٢٨ ووصفه هذا الحكم في أسبابه بأنه فصل الخطاب في الدعوى لكن محكمة الاستئناف رفضت طلب الوقف تأسيسا على ما قالته في حكمها المطعون فيه من أن الادعاء بالتزوير من جانب المستأنف أو من جانب أحد الموقعين على المحضر المؤرخ ١٩٥١/١١/٢٥ غير متج في النزاع إذ أن هذا المحضر لم يكن الدعامة الرئيسية للحكم المستأنف ولم يكن فيه فصل الخطاب — ويرى الطاعن أن هذا الذي ذهبت إليه محكمة الاستئناف مخالف للواقع والقانون ذلك أن محكمة الدرجة الأولى قررت في حكمها الصادر في ١٩٥٦/٥/٢٨ أن هذا المحضر العرفي هو فصل الخطاب في الدعوى والذي يشد من أزر الأدلة — مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن توقف السير في الدعوى حتى يفصل في دعويي التزوير المشار إليهما لأنه مادامت المحكمة قد رأت أن هذه الورقة حاسمة في الدعوى فإنه يكون من غير الممكن الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر تزوير أو صحة هذه الورقة .

وحيث إن هذا النعى غير متج ذلك أن المشرع نظم في المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذي يجب إتباعه عند الادعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ثم أتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل — ومفاد ذلك أن الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء — أما إذا احتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك

طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك سبيل الادعاء بالتزوير فى الورقة المؤرخة ١٩٥١/١١/٢٥ التى قدمها خصمه المطعون ضده واستند عليها فى تأييد دعواه وإنما لجأ بعد الحكم ضده ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأن هذه الورقة وطلب من محكمة الاستئناف أن توقف السير فى الاستئناف المرفوع منه عن ذلك الحكم حتى يفصل فى تلك الدعوى فإن من حق محكمة الاستئناف ألا تعير هذا الطلب التفاتاً وأن تعتبر هذه الورقة صحيحة ما دام لم يدع أمامها بتزويرها بالطريق الذى استلزمه القانون وما دامت هى لم تر فى حالة الورقة وفى ظروف الدعوى ما يشككها فى صحة الورقة وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها فى المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات فى الحكم من تلقاء نفسها بتزويرها — لما كان ما تقدم، فإنه حتى لو صح أن الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى قضائه بصفة أساسية على ورقة ١٩٥١/١١/٢٥ فلا تريب عليه فى ذلك ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت فى الأوراق فيما قرره من أن الحكم الابتدائى لم يجعل من هذه الورقة دعماً أساسية، هذا النعى بفرض صحته غير منتج كما يكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لعدم انتظاره نتيجة الفصل فى دعوى التزوير الأصلية المرفوعة من الطاعن على غير أساس أما عن تحدى الطاعن أمام محكمة الاستئناف بدعوى التزوير الأصلية الأخرى المرفوعة من جملة رضوان ونعيه على الحكم المطعون فيه لرفضه طلبه وقف الاستئناف لهذا السبب فإن ذلك مردود بأنه ليس للطاعن شأن فى إبداء هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف وقد كان طريق الادعاء بالتزوير مفتوحاً أمامه فاذا امتنع عن سلوكه فلا يجوز أن يعيب على محكمة الموضوع فصلها فى الدعوى دون انتظار نتيجة الفصل فى أية دعوى أخرى مرفوعة بشأن تزوير ورقة لم يدع هو أمامها بتزويرها بالطريق القانونى — هذا إلى أن المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات التى استند إليها الطاعن فى طلب وقف السير فى الاستئناف قد جعلت الأمر فى الوقف جوازيًا للمحكمة ومتروكاً لمطلق تقديرها فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثاني — على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع ويقول بيانا لذلك إنه قدم لمحكمة الاستئناف صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى أسوان المؤيد استئنافيا واستند إليهما في التدليل على فساد مزاعم المطعون ضده وذلك على اعتبار أن الحكم المشار إليه سبق أن بحث هذه المزاعم وانتهى إلى عدم صحتها — إلا أن محكمة الاستئناف لم ترد على هذا الدفاع بما يواجهه إذ اكتفت بالقول بأن للطاعن الحق في تنفيذ الحكمين المشار إليهما وبذلك جاء حكمها معيبا بالقصور في هذا الصدد .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٨ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى أسوان المؤيد استئنافيا وإن كان قد قضى للطاعن بالأجرة المستحقه له في ذمة المطعون ضده من أطيان أخرى تخالف أطيان النزاع — استأجرها منه بعقد تاريخه ١٩٥١/٣/٢٢ إلا أن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى في الدعوى الحالية لاختلاف الموضوع في الدعويين كما لا يصح الاستدلال به على أن الطاعن قد قام بتنفيذ التزامه عن أطيان النزاع لأن عدم إخلاله بتنفيذ التزامه في عقد ١٩٥١/٣/٢٢ لا يقتضى بطريق اللزوم أنه نفذ التزامه في العقد الآخر المؤرخ ١٩٥١/١/٦ محل النزاع ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن ما تضمنته باقي أسباب الطعن لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للدليل وفي سلطتها في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه منها وفي استخلاص ما تراه متفقا مع وقائع الدعوى وهذا كله مما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم حسن ملام .

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) عقد . "تنفيذ العقد" . "الدفع بعدم التنفيذ" . "حق الحبس" .
دعوى .

الدفع بعدم التنفيذ وفقاً للمادة ١٦١ من القانون المدنى ليس إلا "الحق فى الحبس"
فى نطاق العقود الملزمة للجانبين . المعنصم بهذا الحق أو الدفع ليس فى حاجة إلى دعوى
يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق . له أن يدفع - فى دعوى قبله -
بحقه فى عدم التنفيذ أو أن يرفع دعوى على المتعاقد الآخر استناداً إلى هذا الحق إذا
ما أنكره عليه أو نازعه فى مدى ما يحق له حبسه من التزاماته .

(ب) إجازة "إلزامات المستأجر" .

عدم التزام المستأجر بأن يزيل على نفقة أعمال التعرض التى يقسم بها المؤجر
فى العين المؤجرة .

(ج) إلزام . "التنفيذ العيني" . حكم "فساد الاستدلال" . "بما يعد ذلك" .
حق "التعسف فى استعمال الحق" .

ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء . إجازة
المادة ٢٠٩ مدنى ذلك دون ترخيص من القضاء فى حالة الاستعجال . رخصة لا يؤخذ
الدائن على عدم استعمالها . اتخاذ الحكم من عدم قيام المستأجر بالتنفيذ العيني بإزالة أعمال
التعرض من المؤجر على نفقة أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلاً على إساءة
المستأجر استعماله الدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة . استدلال فاسد .

(د) إجارة . عقد "فسخ العقد" . حق "التعسف في استعمال الحق" .

تمسك المستأجر بالبقاء في العين المؤجرة تنفيذا لعقد الإيجار ورفضه تحقيق رغبة المؤجر في إخلاء العين المؤجرة حق مشروع له . استدلال الحكم بذلك على إساءة المستأجر استعمال المدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض . استدلال قاسد .

(هـ) إجارة . "إلتزامات المستأجر" . "الإلتزام بالوفاء بالأجرة" . تعويض .

الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة . نقص هذا الانتفاع بفعل المؤجر . نقص الأجرة بقدر نقص الانتفاع ومن وقت حصوله . للمستأجر عند تعرض المؤجر له في انتفاعه بما يخل بهذا الانتفاع بدلا من الفسخ والتفويض العيني ، إنقاص الأجرة بنسبة ما اختل من انتفاعه مع التعويض في الحالين عما نجم من أضرار .

(و) إجارة . "إلتزامات المستأجر" . "طلب نقص الأجرة" .

طلب نقص الأجرة يعتبر مطلوبا ضمنا في طلب إسقاط الأجرة بتمامها .

(ز) تعويض . مسئولية . "مسئولية عقدية ومسئولية تقصيرية" . دعوى .

تعويض المستأجر في حالة تعرض المؤجر بما يخل بانتفاعه أساسه المسئولية التعاقدية التي تنقضي بتعويض الضرر المباشر المتوقع . ارتكاب المؤجر غشا أو خطأ جسيما . تعويض المستأجر في هذه الحالة يشمل جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .

١ - خولت المادة ١٦١ من القانون المدني للتعاقد في العقود الملزمة للجانبين حقا في أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به . وهذا الحق - وهو ما اصطلح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ - إن هو إلا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين . ولئن كان المعتصم بهذا الحق أو الدفع في غير حاجة إلى دعوى يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق بل له أن يتربص حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك المتعاقد الآخر بمطالبته بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من التزاماته فيتمسك فيها حينئذ بحقه في عدم التنفيذ إلا أنه ليس في القانون ما يمنعه من رفع دعوى على المتعاقد الآخر بالاستناد إلى حقه هذا إذا ما أنكره عليه هذا المتعاقد أو نازعه في مدى ما يحق له حبسه من التزاماته .

وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من عواقب ما قد يقع فيه من خطأ في تقدير هذا المدى ذلك أن لكل حق دعوى تحميه عند الاعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه .

٢ — المستأجر غير ملزم قانوناً بأن يزيل على نفقته أعمال التعرض التي يقوم بها المؤجر في العين المؤجرة .

٣ — ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء وما أجازته المادة ٢٠٩ من القانون المدني للدائن في حالة الاستعجال من القيام بهذا التنفيذ على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء إن هي إلا رخصة منحها المشرع للدائن ملحوظاً فيها مصلحته ولا يمكن مؤاخذته على عدم استعمالها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من عدم قيام المستأجر بالتنفيذ العيني — بإزالة أعمال التعرض من المؤجر — على نفقته أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلاً على إساءة المستأجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ — بالامتناع عن الوفاء بالأجرة — فإنه يكون قد آخذ على عدم قيامه بعمل لا يجيزه القانون أو لا يستلزمه ويكون هذا التدليل من الحكم فاسداً ومنطوياً على مخالفة للقانون .

٤ — إذا تمسك المستأجر بالبقاء في العين المؤجرة تنفيذاً لعقد الإيجار ولم يرضخ لإرادة المؤجر في أن يستقل بفسخ العقد فإنه يستعمل حقاً له استعمالاً مشروعاً ومن ثم فلا يمكن أن يتخذ من مسلكه هذا دليلاً على التعسف في استعمال الدفع بعدم التنفيذ . فإن دلت المحكمة المطعون فيه على إساءة المستأجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ (بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض) بأنه لم يستجب لرغبة المؤجر في إخلاء مسكنه وأصر على البقاء وتنفيذ العقد فإن هذا للتدليل يكون فاسداً ومنطوياً على مخالفة للقانون .

٥ — الأجرة مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة الانتفاع المتفق عليه في العقد فإذا نقص هذا الانتفاع بفعل المؤجر فإن الأجرة تنقص بقدر ما نقص منه ومن وقت حصول هذا النقص ومن ثم كان من حق المستأجر عند تعرض المؤجر له في انتفاعه بالعين المؤجرة بما ينحل بهذا الانتفاع ، أن يطلب بدلاً

من الفسخ والتنفيذ العيني إنقاص الأجرة بنسبة ما اختل من انتفاعه كما أن له أيا كان ما اختاره من هذه الجزاءات أن يطلب معه تعويضه عن جميع الأضرار التي أصابته بسبب إخلال المؤجر بالتزامه .

٦ — طلب إنقاص الأجرة يعتبر مطلوباً ضمناً في طلب إسقاط الأجرة بتمامها لأنه يندرج في عموم هذا الطلب .

٧ — لئن كان أساس التعويض الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسؤولية العقدية التي تقضي قواعدھا بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول إلا أنه إذا كان المؤجر قد ارتكب خطأ أو خطأ جسيماً فيعوض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام في ٢ من يناير سنة ١٩٥٧ الدعوى رقم ١٥٣ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة على المطعون ضده . وقال في بيانها إنه يستأجر شقة في منزل آلت ملكيته للمطعون ضده بأجرة شهرية بلغت بعد الزيادة القانونية ٦ ج و ٨٥٥ م وذلك بعقد محرر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٣٦ بينه وبين المالك السابقة — وأنه بعد أن اشترى المطعون ضده ذلك المنزل أقام ضد المستأجرين الدعوى رقم ٢٨٠٩ سنة ١٩٥٦ كلى مصر طلب فيها إخلاء مساكنهم بحجة أنه انتوى هدم المنزل لإعادة بنائه بشكل أوسع وقد قضى في هذه الدعوى بوقفها لعدم حصوله على ترخيص بالهدم وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ غير أن المطعون ضده توصل إلى إجبار الطاعن على الإخلاء بغير الطريق القانوني قام في أوائل أغسطس

سنة ١٩٥٦ بتخريب المنزل فترع نوافذ وأبواب الشقق الأخرى التي أخلاها مستأجروها باتفاقهم معه وأبطل نور السلم بحيث ترك سكن الطاعن وسط خرائب لا يأمن فيها على نفسه أو على ماله وهو ما اضطره لأن يستأجر مسكناً آخر انتقل إليه في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعد ذلك وجه إنذاراً للطعون ضده بسجل عليه فيه ما قام به الأخير من أعمال تعتبر تعرضاً له في انتفاعه بالعين المؤجرة وطالبه أن يعيد المنزل إلى الحال التي كان عليها عند التعاقد حتى يتسنى له الانتفاع به كما كان، وأهقب ذلك برفع الدعوى رقم ٩٣١٤ سنة ١٩٥٦ مستعجل مصر على المطعون ضده طلب فيها إثبات حالة المنزل وعينت المحكمة خبيراً أثبت في تقريره أن من شأن ما أجراه المطعون ضده في المنزل أن يجعله موحشاً لساكنيه وأنه بعد أن انكشفت المناور أصبحت أنايب دورة المياه وسيلة يتيسر بها الصعود إلى مسكن الطاعن عن طريق المنور . كما أصبح الوصول إليه ميسراً أيضاً عن طريق إحدى الشرفات وانتهى الطاعن إلى طلب الحكم (أولاً) بوقف التزاماته المترتبة على عقد الإيجار وبسقوط حق المطعون ضده في الأجرة اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ — تاريخ التعرض (ثانياً) بإلزام المطعون ضده برد مبلغ ٨٩ ج و ١١٥ م قيمة الأجرة التي استولى عليها من الطاعن منذ أول أغسطس سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ رفع الدعوى . وما يستجد مما قد يدفعه له الطاعن من الأجرة بعد ذلك وإلزامه بالكف عن مطالبته بتلك الأجرة اعتباراً من ١/٢/١٩٥٧ وبأن يدفع له تعويضاً قدره خمسمائة جنيه وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٦٩ سنة ٧٥ ق وطلب الحكم له بما رفضته المحكمة الابتدائية من طلباته ثم قدم مذكرة عدل فيها مبلغ التعويض المطالب به إلى ١٠٤٠ ج و ١١٥ م وبتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض دعواه في خصوص طلبه وقف التزاماته المترتبة على عقد الإيجار وسقوط حق المطعون ضده - المؤجر - في مطالبته بالأجرة من تاريخ تعرضه للحصول في أول أغسطس سنة ١٩٥٦ وإلزامه برد ما قبضه من الأجرة بعد هذا التاريخ مما ينعاه الطاعن على هذا القضاء الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتناقض وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أسس طلباته تلك على أن أعمال التخريب التي قام بها المطعون ضده في العين المؤجرة تعتبر تعرضا منه للطاعن في الانتفاع بهذه العين وبالتالي إخلالا منه بالتزاماته كمؤجر ومن ثم يحق للطاعن طبقا للمادة ١٦١ من القانون المدني أن يمتنع عن تنفيذ التزامه بدفع الأجرة حتى يزول هذا التعرض كما يحق له أن يسترد ما دفعه من الأجرة بعد حصول التعرض لأن دفعه كان بغير حق - وقد أسس الحكم الابتدائي قضاءه برفض هذه الطلبات على ما قاله من أن طبيعة الدفع بعدم التنفيذ المنصوص عليه في المادة ١٦١ المشار إليها لا تبيح لمن يريد التمسك به أن يرفع دعوى مستقلة بطلبه بل يتعين أن ترفع عليه دعوى فيتمسك حينئذ بالدفع لأن المصلحة في التمسك به لا تتحقق إلا في هذه الحالة - ويرى الطاعن أن هذا النظر خطأ في القانون لأن هذه المادة قد خولت للتعاقد حقا في أن يمتنع عن تنفيذ التزاماته إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وكل حق يجوز رفع دعوى به ولقد كانت له مصلحة محققة في البدء برفع الدعوى لتقرير حقه في الامتناع عن دفع الأجرة لأن المطعون ضده كان مصرا على استحقاقه لها ويهدده بالطرد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح الوارد في عقد الإيجار ويقول الطاعن إنه إذ كان الحكم المطعون فيه قد أحال في ختام أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي كافة فإن مؤدى ذلك أنه اعتمد نظر الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وبالتالي يكون هو أيضا قد أخطأ في تطبيق القانون . أما ما أورده الحكم المطعون فيه من أسباب من عنده للتدليل على أن الطاعن قد أساء استعمال الدفع بعدم التنفيذ فإن هذه الأسباب مشوبة بفساد الاستدلال والتناقض والخطأ في القانون ذلك أن الحكم دلت على ذلك بثلاثة أمور (الأول) أن الطاعن كان في إمكانه أن يصلح ما خربه المؤجر (المطعون ضده) بمصاريف من عنده ثم يستوفي ما أنفقه خصما من الأجرة (الثاني) أنه كان في إمكانه أيضا أن يخلى العين المؤجرة كما فعل غيره من المستأجرين (الثالث) أنه وقف من المطعون ضده موقف المناوئ في دعويي الطرد اللتين رفعهما

الأخير عليه ويرى الطاعن عن الأمر الأول أنه علاوة على أن القانون لا يلزم المستأجر بإصلاح ما قام به المالك من أعمال التخريب في العين المؤجرة مما يعتبر تعرضا للمستأجر في الانتفاع بهذه العين فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر في موضع آخر منه أنه لا يمكن إلزام المطعون ضده بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه عند بدء الإيجار وبأن يهيء للطاعن الانتفاع الكامل بشقته فإن هذا القول يناقض قوله السابق بإمكان استيفاء الطاعن لما كان سيتفقه في إصلاح ما أفسده المؤجر خصما من الأجرة ذلك أن ما لا يمكن إلزام المؤجر به لا يمكن للمستأجر أن يقوم به على حساب هذا المؤجر — أما عن الأمر الثاني الذي دلل به الحكم على إساءة الطاعن استعمال الدفع بعدم التنفيذ فيرى الطاعن أن هذا الحكم باتخاذ من عدم قيامه بإخلاء العين المؤجرة دليلا على تعسفه قد خالف القانون لأنه بذلك يسلب المستأجر حقه في التمسك بعقد الإيجار ويصرح للمؤجر بأن يكره المستأجر على الرضوخ لإرادته المنفردة في فسخ هذا العقد وهو ما لا يقره القانون كذلك فإن تمسك الطاعن في دعويي الطرد اللتين رفعهما عليه المطعون ضده بحقه في البقاء في العين المؤجرة تنفيذا للعقد ومعارضته في طلب المؤجر إخلاء لها بغير سند قانوني ذلك لا يمكن أن يدل على تعسفه في استعمال الدفع بعدم التنفيذ ثم إن الحكم أخطأ أيضا في القانون وشابه قصور في التسيب فيما قرره من أن الطاعن تلزمه الأجرة مادام استمر يشغل العين المؤجرة ذلك أنه وقد سجل الحكم الابتدائي في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه وهو بصدد تسبيب قضائه بالتعويض أن الأعمال التي قام بها المطعون ضده في العين المؤجرة تشكل تعرضا شديدا للطاعن في الانتفاع بالعين المؤجرة يصل إلى حد الحرمان من هذا الانتفاع وكانت الأجرة مقابل الانتفاع فإذا امتنع الانتفاع أو نقص بسبب تعرض المؤجر سقط التزام المستأجر بدفعها كليا أو جزئيا فإنه كان لزاما على الحكم المطعون فيه إذا هو لم ير إسقاط الأجرة كلها أن يقضى بإتقاصها بنسبة ما يراه نقص من الانتفاع ، وطلب إتقاص الأجرة وإن لم يطلب صراحة فإنه كان مطلوبا ضمنا في طلب إسقاط الأجرة ولا يمكن القول بأن مبلغ المائتي جنيه الذي قضى به الحكم للطاعن على سبيل التعويض يدخل فيه إتقاص الأجرة إذ الحكم نفسه صرح بأن الطاعن ملزم بالأجرة أي بكاملها طوال الفترة التي شغل فيها العين المؤجرة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن لم يصرح في أسبابه بأنه يعتمد نظر الحكم الابتدائي فيما قرره وأقام عليه قضاءه من أن الدفع بعدم التنفيذ لا يقبل إلا في صورة دفع لدعوى يرفعها المتعاقد الآخر على المتمسك بهذا الدفع ولا يجوز رفع دعوى بطله — وإن لم يصرح الحكم المطعون فيه باعتماد هذا النظر وأورد من لدنه أسبابا أخرى للتدليل على أن الطاعن قد أساء استعمال هذا الدفع فيمتنع عليه التمسك به إلا أنه وقد أحال هذا الحكم بعد إيراد هذه الأسباب إلى أسباب الحكم الابتدائي كافة وقرر أنه يأخذ بها فإن مؤدى ذلك أنه اعتمد فيما اعتمد من هذه الأسباب ما تعلق منها بنظر الحكم الابتدائي المتقدم الذكر واتخذ منه دعامة أخرى لقضائه — ولما كانت المادة ١٦١ من القانون المدني قد خولت للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين حقا في أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به — وهذا الحق الذي اصطلاح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ إن هو إلا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين ولئن كان المعتصم بهذا الحق أو الدفع في غير حاجة إلى دعوى يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق بل له أن يتربص حتى ترفع عليه الدعوى من ذلك المتعاقد الآخر بمطالبته بتنفيذ ما توقف عن تنفيذه من التزاماته فيتمسك فيها عند ذلك بحقه في عدم التنفيذ إلا أنه ليس في القانون ما يمنعه من رفع دعوى على المتعاقد الآخر بالإستناد إلى حقه هذا إذا ما أنكره عليه هذا المتعاقد أو نازعه في مدى ما يحق له حبسه من التزاماته وأراد هو من ناحية أخرى أن يؤمن نفسه من هواقب ما قد يقع فيه من خطأ في تقدير هذا المدى ذلك أن لكل حق دعوى تحميه عند الاعتداء عليه وتقرره عند المنازعة فيه — لما كان ذلك، وكان الثابت أن المطعون ضده أنكر على الطاعن حقه في الامتناع عن الوفاء بالأجرة بعد تعرضه له في انتفاعه بالعين المؤجرة وأن عقد الإيجار يحوى شرطا فاسخا صريحا يخول المؤجر اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى حكم أو اتخاذ أى إجراء رسمي آخر وقد أراد الطاعن توقي نتائج أعمال هذا الشرط في حالة توقفه عن دفع الأجرة فرفع دعواه مطالبا بوقف تنفيذ التزامه بدفع الأجرة وسقوط حق المؤجر (المطعون ضده) في المطالبة بها من تاريخ تعرضه له في انتفاعه واسترداد ما قبضه منه بعد هذا التاريخ وذلك كله استنادا إلى حقه في حبس الأجرة عن المؤجر حتى يزول التعرض فإن مصلحة الطاعن في رفع هذه الدعوى تكون متحققة وإذا استند

الحكم المطعون فيه فيما استند إليه في رفضها إلى القول بانعدام هذه المصلحة ارتكنا منه على أن الدفع بعدم التنفيذ لا يقبل إلا في صورة دفع لدعوى يرفعها المتعاقد الآخر على المتمسك بهذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في القانون في هذه الدعامة .

وحيث إنه عن الدعامة الأخرى التي أقام عليها الحكم قضاءه برفض ما رفضه من طلبات الطاعن وهي أن هذا الطاعن أساء استعمال الدفع بعدم التنفيذ فقد دلت الحكم على ذلك بقوله " إن المستأنف (الطاعن) كان في إمكانه الانتفاع الكامل بالسكن استجاره من المستأنف عليه (المطعون ضده) لو قام بدفع مبلغ ثمانين جنيها قيمة الإصلاحات التي أشار إليها خبير دعوى إثبات الحالة في تقريره أو يخصم هذا المبلغ من قيمة الإيجار المستحق خاصة وأن المستأنف عليه سبق أن أعلنه بالإخلاء ورفع عليه الدعوى ٢٠٨٩ سنة ٥٦ كلى إيجارات في ١٩٥٦/٤/٢٤ مع ثلاثة آخرين من سكان العمارة بعد أن تمارس مع سكان الشقق الباقية وخرجوا فعلا . وكان في وسع المستأنف الخروج شأنه شأن سكان الشقق التي أخليت فعلا إلا أنه صمم على البقاء في الشقة سكنه وفي نفس الوقت استأجر شقة أخرى في ١٩٥٦/١١/١ بالعمارة ٩ شارع سبيل الحازندار ووقف من المستأنف عليه موقف المناوئ في الدعوى سالفة الذكر فدفعها بعدم قبولها لعدم حصول المستأنف عليه على إذن من اللجنة المختصة وفقا للقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ وأمرت المحكمة في ١٩٥٦/١١/٣ بوقف الدعوى حتى يفصل في الطلب المقدم من المستأنف عليه إعمالا لنص القانون المذكور ثم عاد المستأنف عليه ورفع الدعوى رقم ٣٧٨٨ سنة ١٩٥٨ ضد المستأنف واثنين آخرين من سكان العمارة طالبا الإخلاء للهدم فدفع المستأنف عليه بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى السابقة وقضت المحكمة برفض هذا الدنع وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الحصول على موافقة اللجنة المنصوص عليها في القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — وكان في مكنة المستأنف أن يترك الشقة وينهي علاقته بالمستأنف عليه إلا أنه أبى إلا أن يقف منه موقفا عدائيا مصمما على تنفيذ العقد فعليه إذن تبعة سداد الأجرة ما دام أنه يحتفظ بالشقة وإذا كان له حق في تنقيصها لنقص الانتفاع الحاصل من جراء نزع أبواب الشقق المجاورة فكان عليه إبداء هذا الدفع عند مطالبته بسداد الأجرة " ثم قال الحكم بعد ذلك " إن المستأنف (الطاعن) وقد اختار الاحتفاظ بالشقة

فعليه أن يرجع إيجارها ولا يمكن إلزام المستأنف عليه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه عند بدء الإيجار إذ أنه وقد حصل على رخصة بالهدم وتفاوض مع معظم السكان على الخروج وأخل ست شقق من عشرة وأحضر مقاولا لإجراء الهدم واتفق معه على شراء الأتقاض مقابل مبلغ ٢٠٠٠ ج قبض منه مبلغ ٧٠٠ ج وبدأ المقاول فعلا في أعمال الهدم في الشقق الخالية - لا يمكن إلزامه أن يهيئ للمستأنف الانتفاع الكامل بشقته لأن ذلك لا يتفق والهدف الذي يسعى إليه من هدم المنزل وكان على المستأنف أن يقوم بذلك على حساب المستأنف عليه لو أراد الانتفاع حقيقة بالمنزل ... أما عن طلب استرداد الأجرة المدفوعة من بدء حصول التعرض في ١/٨/١٩٥٦ حتى ٣١/١٠/١٩٥٦ فلا محل له إذ كان المستأنف يشغل الشقة حينئذ وأما عن المدة التالية من ١/١١/١٩٥٦ حتى ٣١/٨/١٩٥٧ فتلزمه الأجرة من هذه المدة لأنه كان محتفظا بالشقة ولا يريد تسليمها للمستأنف عليه فإذا دفعها بالكامل دون أن ينقص ما يقابل نقص الانتفاع فلا يلوم إلا نفسه وأما عن الأجرة المستحقة من ١/٩/١٩٥٧ حتى ٢٨/٢/١٩٥٩ فهي موضوع دعوى أخرى أمام محكمة الوائلي حدد لنظرها جلسة ١٩/٥/١٩٥٩ " وهذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه برفض ما رفضه من طلبات الطاعن ينطوي على خطأ في القانون وقصور في التسيب ذلك أنه عن الأمر الأول الذي دلل به الحكم على إساءة استعمال الطاعن الدفع بعدم التنفيذ وهذا الأمر هو أنه كان في إمكانه إصلاح ما خربه المطعون ضده في العين المؤجرة على نفقته هو أو بمصاريف يستوفيا من المؤجر خصما من الأجرة فإنه لما كان المستأجر غير ملزم قانونا بأن يزيل على نفقته أعمال التعرض التي يقوم بها المؤجر في العين المؤجرة وكان لا يجوز للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء ، وما أجازته المادة ٢٠٩ من القانون المدني للدائن في حالة الاستعجال من القيام بهذا التنفيذ على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء إن هي إلا رخصة منحها المشرع للدائن ملحوظا فيها مصلحته فلا يمكن مؤاخذته على عدم استعمالها - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من عدم قيام الطاعن بالتنفيذ العيني على نفقته أو على نفقة المطعون ضده بغير ترخيص من القضاء دليلا على إساءته استعمال الدفع بعدم التنفيذ يكون قد آخذ على عدم قيامه بعمل لا يجيزه القانون أو في القليل لا يستلزمه

وبالتالى يكون هذا التدليل من الحكم فاسدا ومتطويا على مخالفة للقانون —
 هذا الى أنه وقد سجل هذا الحكم فى موضع آخر من أسبابه أنه لا يمكن إلزام
 المطعون ضده بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه عند بدء الإيجار وبأن يهيء للطاغن
 الانتفاع الكامل بشقته — أى بالتنفيذ العيى — لما رآه الحكم فى إجراء هذا
 التنفيذ من إرهاب شديد للمطعون ضده فإن هذا الذى قرره الحكم يتناقض مع قوله
 السابق بأنه كان فى إمكان الطاعن القيام بالتنفيذ العيى بمصاريف يستوفىها خصما
 من الأجرة ذلك أن ما لا يمكن إلزام المؤجر القيام به من أعمال لا يجوز للمستأجر
 أن يجريها على نفقة هذا المؤجر — أما عن الأمر الثانى الذى دلل به الحكم
 على إساءة الطاعن استعمال الدفع بعدم التنفيذ وهذا الأمر هو أن الطاعن لم يستجب
 إلى رغبة المطعون ضده فى إخلاء مسكنه وأصر على البقاء فيه وتنفيذ العقد فإن
 هذا التدليل هو الآخر فاسد وينطوى على مخالفة للقانون ذلك أن المستأجر إذا
 تمسك بالبقاء فى العين المؤجرة تنفيذا لعقد الإيجار ولم يرضخ لإرادة المؤجر فى أن
 يستقل بفسخ العقد فانما يستعمل حقا له استعمالا مشروعاً وبالتالى لا يمكن أن
 يتخذ من مسلكه هذا دليلا على التعسف فى استعمال الدفع بعدم التنفيذ — كذلك فإن
 ما استند إليه الحكم المطعون فيه فى التدليل على هذا التعسف من أن الطاعن وقف
 موقف المناوئ للمطعون ضده فى دعوى الطرد اللتين أقامهما الأخير عليه وعلى
 باقى المستأجرين الذين لم يرضخوا لإرادته فى الإخلاء فإن هذا الاستناد هو أيضا
 ينطوى على خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال ، ذلك أن الطاعن إذ وقف
 فى هذين الدعويين موقف المعارض لطلبات المطعون ضده فهما استنادا إلى عقد
 الإيجار وإلى أن طلب الطرد لا يجيزه القانون فانما كان يستعمل حقا مشروعاً له
 فى الدفاع وفى التمسك بالعقد وقد قضت المحكمة فى الدعويين بما يتفق ومصلحته
 فهما ولم تستجب إلى طلب المطعون ضده طرده من العين — لما كان ما تقدم ،
 فإن كل ما ساقه الحكم المطعون فيه من أسباب للتدليل على إساءة الطاعن استعمال الدفع
 بعدم التنفيذ ينطوى على الخطأ فى القانون وليس من شأنه أن يؤدى عقلا إلى النتيجة
 التى انتهى إليها الحكم — أما ما قرره هذا الحكم من أن الطاعن تلزمه الأجرة بكاملها ،
 مادام كان يشغل العين المؤجرة فقول غير صحيح ذلك أن الأجرة هى مقابل انتفاع
 للمستأجر بالعين المؤجرة الانتفاع المتفق عليه فى العقد فاذا نقص هذا الانتفاع

يفعل المؤجر فإن الأجرة تنقص بقدر ما نقص منه ومن وقت حصول هذا النقص — ولما كان من حق المستأجر إذا تعرض له المؤجر في انتفاعه بالعين المؤجرة بما ينحل بهذا الانتفاع — أن يطلب بدلا من الفسخ والتنفيذ العيني إنقاص الأجرة بنسبة ما اختل من انتفاعه كما أن له أيا كان ما اختاره من هذه الجزاءات أن يطلب معه تعويضه عن جميع الأضرار التي أصابته بسبب إخلال المؤجر بالتزامه — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي وهو بصدد تسبب قضائه بالتعويض قد سجل في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه واعتبرها أسبابا له — أن الأعمال التي أتاها المطعون ضده في العين المؤجرة تعتبر بلا شك تعرضا منه للطاعن في انتفاعه بها وتخل بهذا الانتفاع — وكان طلب إنقاص الأجرة وإن لم يطلبه الطاعن صراحة من المحكمة إلا أنه يعتبر مطلوبا ضمنا في طلب إسقاط الأجرة بتمامها لأنه يندرج في عموم هذا الطلب — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بانقاص الأجرة يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه فيما قضى به من رفض طلبات الطاعن الميئنة بهذا السبب من أسباب الطعن — هذا ولا يصح افتراض أن المحكمة أدخلت في التعويض الذي قضت به للطاعن ما يستحقه من نقص في الأجرة وذلك لما صرح به الحكم المطعون فيه نفسه من أن الطاعن تلزمه الأجرة بتمامها ما دام استمر شاغلا للعين المؤجرة .

وحيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه في شقه الخاص بالتعويض الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم رفض أن يدخل في عناصر الضرر الذي يستحق تعويضه عنه ما أصابه من ضرر بسبب اضطراره لاستئجار مسكن آخر بأجرة أعلى من أجرة العين المؤجرة له من المطعون ضده نتيجة تعرض الأخير له في انتفاعه بهذه العين وأسس الحكم رفضه لهذا الطلب على قوله بأن المطعون ضده لا يمكن أن يسأل عن تصرفات الطاعن من ترك الشقة واستئجار شقة أخرى أعلى منها إيجارا لأن تشبثه بالشقة دون ما مبرر وهو يعلم بأن العمارة لا بد من إزالتها ووقوفه في وجه المطعون ضده في دعوى الإخلاء يجعله مسئولا وحده عما تكبده من نفقات وفروق في الأجرة من جراء تركه للشقة موضوع النزاع والاحتفاظ بها في نفس الوقت بغية إكراه المطعون ضده على إعادة

الحالة إلى ما كانت عليه وهو يعلم تمام العلم أن ذلك من المستحيل تنفيذه — ويرى الطاعن أن هذه الأسباب تنطوي على خطأ في القانون وقصور ذلك أن تشبهه بالبقاء في العين المؤجرة لم يكن بغير مبرر وإنما كان تمسكا منه بالعقد وهذا حق قانوني له فلا يمكن أن يحاسب على ممارسته .

وحيث إن هذا النعى صحيح أيضا ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض طلب الطاعن تعويضه عن الضرر الذي أصابه بسبب اضطرابه لاستئجار مسكن آخر أغلى أجرة من العين المؤجرة نتيجة إخلال المطعون ضده بانتفاعه بهذه العين — أسس الحكم قضاءه برفض هذا الطلب على ما نقله عنه الطاعن من أسباب في وجه الطعن — وهي أسباب تنطوي على خطأ في القانون وفساد في الاستدلال ذلك أن تشبث الطاعن بالبقاء في العين المؤجرة ووقوفه في دعوى الإخلاء موقف المعارض للمطعون ضده إنما كان — وعلى ما سلف القول — استعمالا منه مشروعا لحق له وبالتالي كان مسلكه هذا مبررا وإذا اعتبر الحكم هذا المسلك بغير مبرر وتعتا من الطاعن وبني على ذلك قضاءه برفض التعويض عن هذا العنصر من عناصر الضرر فإنه يكون قد آخذ عن استعماله المشروع لحق له مما يجعل الحكم في هذا الخصوص مخالفا للقانون وقاصر التسيب — وإذا كان أساس التعويض الذي يستحقه المستأجر في حالة تعرض المؤجر له بما يخل بانتفاعه بالعين المؤجرة هو المسؤولية العقدية التي تقضي قواعدا بتعويض الضرر المباشر المتوقع الحصول ما لم يكن المؤجر قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما فيعوض المستأجر عندئذ عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول — وكانت محكمة الاستئناف بخطئها السابق قد حجبت نفسها عن بحث ما إذا كان ذلك الضرر مما يجوز تعويضه طبقا لتلك القواعد أو لا يجوز فإنه يتعين نقض حكمها في هذا الخصوص أيضا — هذا وترى المحكمة التنييه إلى أن نقض الحكم في شقه الخاص بالتعويض مقصور على ما قضى به الحكم من رفض التعويض عن عنصر الضرر آنف الذكر ولا يتناول قضاء الحكم بمبلغ مائتي جنيه للطاعن تعويضا له عن باقي عناصر الضرر لأن هذا القضاء لم يكن محل طعن بالنقض . ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف بعد إحالة القضية إليها أن تقصر بحثها بالنسبة للتعويض فيما إذا كان عنصر الضرر المشار إليه في هذا السبب هو مما يجوز تعويضه فتقضي بالتعويض المناسب له أولا يجوز فترفض هذا التعويض .

جاسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برياسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
إبراهيم الجلفي ، عباس حلمي عبد الجواد ، إبراهيم حسن ملام ، سليم راشد أبوزيد .

(١٦٠)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣ القضائية :

أهلية . "عوارض الأهلية" . "تصرف المجنون والمعتوه" . بطلان . حكم .
"قصور . ما يعد كذلك" .

شرط بطلان تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر وفقا للمادة ١١٤ من القانون المدني الجديد أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها . حكم المادة ١١٤ حكم مستحدث . لا يكفي في البطلان مجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدور التصرف كما كان الحال في القانون المدني القديم . اكتفاء الحكم بذلك دون التثبت من أن حالة العته شائعة أو أن المتصرف إليه كان على بينة منها . مخالفة للقانون وقصور في التسيب .

سنت المادة ١١٤ من القانون المدني الجديد حكما جديدا لم يكن مقررا في القانون المدني القديم إذ استلزم بطلان تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها ولم تكتف لبطلان هذه التصرفات بمجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدورهما كما كان الحال في القانون الملغى . فاذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن التصرفين اللذين قضى ببطلانهما قد صدرا قبل تسجيل قرار الحجر عليه فإن الحكم إذ يقتصر في تأسيس قضائه بذلك على مجرد ما قاله من ثبوت قيام حالة العته بالمرث وقت صدورهما منه ودون أن يثبت أن هذه الحالة كانت شائعة أو أن الطاعنة المتصرف إليها كانت على بينة منها فإنه يكون مخالفا للقانون وقاصر التسيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذا الطعن على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم رفعوا على الطاعنة الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٦ مدني كلي كفر الشيخ طلبوا فيها الحكم لهم (أولا) : تثبيت ملكيتهم إلى ١٨ ط من ٢٤ ط مشاعا في ١٧ ف و ٩ ط شائعة في القطعتين الميئتين بصحيفة الدعوى وعو التسجيلات المتوقعة عليها وإبطال العقد الصادر من مورثهم المرحوم رزق بسطوروس عطية للمدعى عليها "الطاعنة" المسمى في ١٩٥٥/٥/٩ (ثانيا) تثبيت ملكيتهم إلى ١٨ ط من ٢٤ ط في المنزل المبين بصحيفة الدعوى والبالغ مساحته ١٢٦,٥٥ مترا مربعا وتسليمها إليهم... وقالوا شرحا لدعواهم إن مورثهم المرحوم رزق بسطوروس عطية توفي بغير عقب بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٢ عن تركة مقدارها ١٧ ف و ٩ ط مبينة بصحيفة الدعوى كما ترك منزلا بناحية دسوق وقد انحصر إرثه فيهم باعتبارهم أولاد شقيقه وفي زوجته المدعى عليها "الطاعنة" وأنهم يستحقون في هذه التركة ١٨ ط من ٢٤ ط إلا أن المدعى عليها كانت قد انتهزت فرصة مرض المورث وعته واستكتبتة عقد بيع بخمسة عشر فدانا وواحد وعشرين قيراطا دون مقابل وقد أشهر هذا العقد بتاريخ ١٩٥٥/٥/٩ ولما علم المطعون ضده الثاني بذلك طلب توقيع الحجر على المورث للعتة وقضى فعلا بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢ بالجرح عليه لهذا السبب بالحكم رقم ٥١٠ سنة ١٩٥٦ كلي أحوال شخصية كفر الشيخ وأقيم المطعون ضده الثاني قيا عليه وكلفه هذا الحكم باتخاذ الإجراءات القانونية لإبطال العقد مالف الذكر ولذلك رفعوا الدعوى وضمنوها طلباتهم السابقة. وقد أقامت الطاعنة بدورها على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٧ مدني كلي كفر الشيخ طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٥/٨/١٨ المتضمن بيع المورث لها نصف المنزل المبين بصحيفة الدعوى - وهو نفس

المتزل الذي طلب المطعون ضدهم بدعواهم السابقة الحكم لهم بملكيتهم لثلاثة أرباعه - وقالت إن زوجها المورث سبق أن باع لها نصف هذا المتزل بعقد أشهرته في ١٩٤٥/٣/٢٦ ثم باع لها النصف الآخر بالعقد الذي رفعت به هذه الدعوى كما باع لها خمسة عشر فدانا وواحد وعشرين قيراطا بعقد أشهرته في ١٩٥٥/٥/٩ ، وقد طعن المطعون ضدهم في هذه العقود الثلاثة بالبطلان تأسيسا على أنها صدرت من المورث وهو في حالة عته - وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين قضت بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٩ بأحالتهم إلى التحقيق " ليثبت المدعون بطرق الإثبات كافة أن مورثهم المرحوم رزق بسطوروس كان مريضا بالعته وكان شائعا عنه ذلك قبل صدور العقود المطعون فيها وكانت المدعى عليها على بينة من ذلك والمدعى عليها النفى بالطرق عينها " وبعد أن نفذ هذا الحكم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٩ في الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٦ المرفوعة من المطعون ضدهم برفضها وفي الدعوى رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ المرفوعة من الطاعنة بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٤٥/٨/١٨ والصادر من المرحوم رزق بسطوروس مورث طرفي الخصومه والمتضمن بيعه إلى المدعية نصف منزل مابين الحدود والمعالم به وبمريضة الدعوى لقاء ثمن قدره ٨٠٠ ج ، استأنف المطعون ضدهم الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٨٧ سنة ٩ ق وطلبوا إلغاء والحكم لهم بطلباتهم فيها - كما استأنفوا أمام نفس المحكمة الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٧ بالاستئناف رقم ١٨٨ سنة ٩ ق وطلبوا إلغاء ورفض دعوى المستأنف عليها "الطاعنة" وقد ضمت المحكمة الاستئنافين وحكمت فيهما بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ (أولا) الاستئناف رقم ١٨٧ سنة ٩ ق (١) بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٧٩ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى كفر الشيخ الابتدائية وتثبيت ملكية المستأنفين أولا إلى ١١ ف ٢١ ط ٢١ س مشاعا في ١٥ ف ٢١ ط ٢١ س المينة الحدود والمعالم بعقد البيع المؤرخ ١٩٥٥/٤/٦ والمسجل في ١٩٥٥/٥/٩ تحت رقم ٢٢٨٨ وصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات المترتبة عليها لصالح المستأنف عليها وتسليم هذا القدر للمستأنفين (٢) تثبيت ملكية المستأنفين إلى حصة قدرها ١٨ ط من ٢٤ ط مشاعا في نصف المتزل البالغ مساحته ٦٢,٥٠ مترا الموضع الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليم هذه الحصة للمستأنفين (ثانيا) في الاستئناف رقم ١٨٨ سنة ٩ ق بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٧ مدني كلي كفر الشيخ ورفض الدعوى... وأسست المحكمة قضاءها بذلك على ما ثبت لديها من أن العقد المتضمن بيع المورث الأتيان للطاعة والمشهد في ١٩٥٥/٥/٩ والعقد المتضمن بيعه لها النصف الثاني من المنزل والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه في دعواها - هذان العقدان قد صدرا من المورث وهو في حالة عته مما يجعلهما باطلين. وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٨ طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ذلك أنه اكتفى في تأسيس قضائه ببطلان تصرفات المورث التي قضى ببطلانها على أن حالة العته المعدم للإرادة كانت قائمة به في فترة صدور هذه التصرفات. وإذا كانت هذه التصرفات قد صدرت من المورث قبل الحجر عليه وكان لا يكفي بحسب المادة ١١٤ من القانون المدني الجديد لإبطال تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر مجرد ثبوت قيام حالة المجنون أو العته بالمتصرف وقت حصول التصرف بل يجب أن يثبت إلى جانب هذا أن هذه الحالة كانت شائعة أو أن الطرف الآخر كان على بينة منها ؛ ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اكتفى بتأسيس قضائه ببطلان هذه التصرفات على مجرد ثبوت قيام حالة عته المورث المتصرف يكون مخالفا للقانون وقاصر التسبيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان تصرف المورث في الأتيان على قوله . "وحيث إنه متى تقرر ذلك وتبين للمحكمة أن التصرف الحاصل من المورث ببيع ١٥ ف و ٢١ ط و ٤ من بتاريخ ١٩٥٥/٤/٦ إلى زوجته المستأنف عليها قد تم خلال فترة العته فيكون هذا التصرف باطلا بطلانا مطلقا لصدوره من شخص معدوم الأهلية" . ولما عرض الحكم لتصرف المورث في نصف المنزل الحاصل بالعقد الذي طلبت الطاعة الحكم بصحته ونفاذه قرر "أن المحكمة ترى أن طعن المستأنفين المطعون ضدهم" في محله وترى من ظروف الدعوى أن هذا العقد قد حرر

خلال فترة عته المورث". و انتهى الحكم إلى قوله . "ولما كان الثابت لدى المحكمة على ما سبق بيانه أن حالة العته أصابت المورث خلال سنة ١٩٥٤ وما بعدها فيكون العقد المطعون فيه قد صدر من المورث في هذه الفترة التي انعدمت فيها أهلية المورث انعداماً كلياً" — ولما كانت المادة ١١٤ من القانون المدني الجديد قد سنت حكماً جديداً لم يكن مقرراً في القانون المدني القديم فاستلزمت لإبطال تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة المجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها ولم تكتف لبطلان هذه التصرفات بمجرد قيام حالة المجنون أو العته بالمتصرف وقت صدورها كما كان الحال في القانون الملغى — لما كان ذلك، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن التصرفين اللذين قضى ببطلانهما قد صدرا قبل تسجيل قرار الحجر عليه فإن هذا الحكم إذ اقتصر في تأسيس قضائه ببطلانهما على مجرد ما قاله من ثبوت قيام حالة العته بالمورث وقت صدورهما منه ودون أن يثبت أن هذه الحالة كانت شائعة أو أن الطاعنة المتصرف إليها كانت على بينة منها فإنه يكون مخالفاً للقانون وقاصر السبب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حلي عبد الجواد ، وسليم
راشد أبو زيد .

(١٦١)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) دعوى . ” إجراءات نظر الدعوى “ . ” اعتبار الدعوى كأن لم تكن
بعد وقفها “ .

جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف وفقاً للسادة ١٠٩/٢
مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . شرط ذلك أن تكون
قد حددت جلسة لنظر الدعوى وأخطر قلم الكتاب الخصوم بها وألا ينفذ
المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضي وقضى بوقف الدعوى جزاء عدم
تنفيذه .

(ب) استئناف . ” الأثر الناقل للاستئناف “ . دعوى . ” الحكم باعتبار
الدعوى كأن لم تكن “ .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها قبل صدور الحكم المستأنف
بالنوبة لما رفع عنه الاستئناف . المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر في الحكم المستأنف
من التاحيتين القانونية والموضوعية . يجب محكمة الاستئناف نفسها عن ممارسة سلطتها
في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن (وفقاً
للسادة ١٠٩ مرافعات) بمقولة إنها لا تلك التعقيب على هذا التقدير . مخالفة
للنانون .

(ج) إعلان . دعوى . ” تعجيل قلم الكتاب الدعوى بعد الوقف “ .

حضور محامى المدعى بالجلسة بعد تعجيل الدعوى بغير إعلان قد يحقق الغرض
المقصود من الاعلان إذا قصد به مجرد علم المدعى بالجلسة أما إذا كان الغرض هو
علمه بالجلسة واتخاذ إجراء معين لا يمكن اتخاذه إلا في الفترة بين وصول الاعلان
أو الاخطار وبين تاريخ هذه الجلسة فلا يكون حضور محامى المدعى دالاً على حصول
الاعلان ومعنيته .

(د) إثبات . "الإثبات . بالقرائن" .

لا مجال للإثبات بالقرائن عند انكار الخصم إعلانه بالجلسة أو طعنه في صحة هذا الاعلان . سبيل ذلك هو أصل ورقة الاعلان وبياناتها .

١ - تشترط المادة ٢/١٠٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لجواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف أن يكون القاضي قد حدد جلسة لنظر الدعوى وقام قلم الكتاب بإخطار الخصوم بها بكتاب موصى عليه وألا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضي وقضى بوقف الدعوى جزاء على عدم تنفيذه .

٢ - لما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن في هذه الحالة جوازياً للمحكمة فإن على المحكمة الاستئنافية إذا ما رفع إليها المحكوم عليه بهذا الجزاء استئنافاً عن هذا الحكم متظلماً منه أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف مما يقتضي من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية . فإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بمقولة إنها لا تملك التعقيب على هذا التقدير فإنها تكون قد خالفت القانون .

٣ - حضور محامي المدعى بالجلسة - التي عجلت إليها الدعوى بعد الوقف الجزائي - بغير إعلان سابق قد يحقق الغرض المقصود من الإخطار والاعلان إذا كان المقصود بهما هو مجرد علم الطاعن (المدعى) بالجلسة أما إذا كان الغرض منهما هو علمه بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى واتخاذ إجراء معين لا يمكن إتخاذها إلا في الفترة ما بين وصول الإخطار والإعلان وبين تاريخ هذه الجلسة فإن الغرض منهما لا يتحقق إلا بحصولهما حتى يكون أمام المدعى فسحة من الوقت تمكنه من اتخاذ الإجراء المطلوب منه قبل الجلسة التي أعلن بها وبالتالي لا يكون حضور المحامي في هذه الحالة دالاً على حصول الإعلان ومغنياعته .

٤ - لا مجال للأثبات بالقرائن إذا أنكر الخصم اعلانه بالجلسة أو طعن في صحة هذا الإعلان لأن سبيل الاثبات الوحيد في هذه الحالة هو أصل ورقة الاعلان إذ بغير الرجوع إلى البيانات الموجودة في أصل الإعلان أو الإخطار لا يمكن التحقق مما اذا كان قد تم صحيحا طبقا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن الطاعن بصفته نائباً عن وزارة المالية أقام الدعوى رقم ١٤٧٢ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بالزامهم بمبلغ ٣٩٩ ج و ٩٢٥ م والفوائد بواقع ٧ ٪ والمصاريف وبجلسة ١٩٥٨/٤/٦ طلب محامى الطاعن التأجيل لإعلان من لم يعلن من المدعى عليهم فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلسة ١٩٥٨/٩/٢١ وكلفت الطاعن بإجراء هذا الإعلان ثم بجلسة ١٩٥٨/١٢/٢٨ لنفس السبب وبهذه الجلسة قررت المحكمة وقف الدعوى لمدة ستة شهور جزاء على عدم تنفيذ الطاعن لقرار المحكمة الخاص بإعلان من لم يعلن من المدعى عليهم وبعد مضي مدة الوقف عجل قلم الكتاب الدعوى بجلسة ١٩٥٩/١١/١٢ وفيها لم يحضر أحد من الخصوم فقررت المحكمة التأجيل بجلسة ١٩٦٠/١/١٤ مع تكليف قلم الكتاب بإعلان الخصوم وفي الجلسة الأخيرة حضر محامى البنك الطاعن كما حضر المدعى عليه الثانى " المطعون ضده الثانى " وطلب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ الطاعن قرار المحكمة الذى أوقفت الدعوى بسبب عدم تنفيذه فقضت المحكمة في نفس الجلسة باعتبار الدعوى كأن لم تكن - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٧ سنة ٣٧ ق وبجلسة ١٩٦٠/١١/٢٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) بأثبات تنازل المستأنف عن خصمة المستأنف عليه

العاشر الأستاذ محمود محمد منصور والحادي عشر السيد / عمر عبد العزيز محمد منصور (ثانيا) رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ۱۹۶۴/۲/۴ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة انظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه في السبب الأول أنه خالف المادة ۱۰۹ من قانون المرافعات وشابه القصور في التسبيب ذلك أن المستفاد من نص المادة المذكورة أنه يجب للحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن أن يكون القاضي قد حدد جلسة لنظر الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف وقام قلم الكتاب باخطار الخصوم بتلك الجلسة بخطاب موصى عليه وألا يكون المدعى قد نفذ ما أمر به القاضي في الفترة ما بين اخطاره بذلك وتاريخ تلك الجلسة وإذا كان البنك الطاعن لم يعلن بتاريخ الجلسة التي حددت بعد وقف الدعوى ولا بالدائرة الجديدة التي كانت تنتظر الدعوى بعد إنشاء نظام القاضي الفرد وتغيير الدوائر وقد حضر محاميه بجلسة ۱۹۶۰/۱/۱۴ بطريق الصدفة إذ كانت للبنك قضية أخرى منظورة أمام المحكمة في تلك الجلسة وفوجيء بالنداء على القضية الحالية فأثبت حضوره فيها دون أن يكون قد تلقى اخطارا من قلم الكتاب بتحديد هذه الجلسة لنظرها وبذلك استحال عليه تنفيذ قرار المحكمة قبل تلك الجلسة وإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن حضوره بالجلسة يفيد اعلانه دون أن تتحقق المحكمة من حصول الإخطار المنصوص عليه في المادة ۱۰۹/۲ من قانون المرافعات ومع خلو أوراق الدعوى مما يفيد حصوله يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن البنك الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يخطر بالجلسة التي حددت بعد مضي مدة الوقف كما لم يعلن بالجلسة الثانية التي أجلت لها الدعوى لإعلانه وعلل حضور محام عنه في هذه الجلسة بما قرره في سبب الطعن وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاعه هذا قوله "وحيث

إنه في خصوص عمل الإعلان للجلسة أى جلسة ١٩٦٠/١/١٤ والقول بأن البنك لم يعلن لتلك الجلسة فهذا غير صحيح وينحالف الثابت في الأوراق إذ أن محامى البنك حضر في الجلسة المذكورة وثبت ذلك في محضر الجلسة فيكون الادعاء بعدم الإعلان أو عدم العلم بالجلسة أو عدم الإخطار غير صحيح " ولما كانت المادة ٢/١٠٩ من قانون المرافعات تشترط لجواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف أن يكون القاضى قد حدد جلسة لنظر الدعوى وقام قلم الكتاب بإخطار الخصوم بها بكتاب موصى عليه والا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضى، وقضى بوقف الدعوى جزاء على عدم تنفيذه - لما كان ذلك ، وكان يستحيل على الطاعن تنفيذ قرار المحكمة بإعلان من لم يعلن من المدعى عليهم إلا بعد إخطاره بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى بعد مضي مدة الوقف إذ لا بد من تضمين ورقة الإعلان تاريخ هذه الجلسة - أما عن حضور محامى الطاعن بجلسة ١٩٦٠/١/١٤ بغير إعلان سابق فانه قد يحقق الغرض المقصود من الإخطار والإعلان إذا كان المقصود بهما هو مجرد علم الطاعن بالجلسة أما إذا كان الغرض منهما هو علمه بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى واتخاذ إجراء معين لا يمكن اتخاذه إلا في الفترة ما بين وصول الإخطار أو الإعلان وبين تاريخ هذه الجلسة كما هو الحال في هذه الدعوى فإن الغرض منهما لا يتحقق إلا بحصولهما حتى تكون أمام الطاعن فسحة من الوقت تمكنه من إتخاذ الاجراء المطلوب منه قبل الجلسة التى أعلن بها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة كلفت قلم الكتاب بإعلان الخصوم بجلسة ١٩٦٠/١/١٤ بعد أن تبين لها عدم إخطارهم بالجلسة الأولى التى حددت بعد مضي مدة الوقف . وكانت المادة ٢/١٠٩ مرافعات قد بينت الطريقة التى يتم بها الإخطار بالجلسة التى تحدد بعد مضي مدة الوقف واستلزم أن يكون هذا الإخطار بخطاب موصى عليه يقوم قلم الكتاب بإرساله إلى الخصوم فانه كان لزاما على محكمة الاستئناف وقد تمسك الطاعن أمامها بعدم وصول هذا الإخطار إليه وبعدم اعلانه بجلسة ١٩٦٠/١/١٤ التى أجلت إليها الدعوى وأنه لذلك قد امتنع عليه معه تنفيذ قرار المحكمة قبل الجلسة كان لزاما عليها أن تتحقق من حصول الإخطار بجلسة ١٩٥٩/١١/١٢ أو الإعلان بجلسة ١٩٦٠/١/١٤ أما وقد أغفلت ذلك واعتبرت حضور محام عن الطاعن

في جلسة ١٩٦٠/١/١٤ دالا على حصول الإعلان ومغنيا عنه مع أن الحضور لا يحقق الغرض من الإعلان على ما سلف القول ومع أن الإثبات بالقرائن غير جائز في حالة ما إذا أنكر الخصم اعلانه بالجلسة أو طعن في صحة هذا الإعلان إذ سبيل الإثبات الوحيد في هذه الحالة هو أصل ورقة الإعلان إذ بغير الرجوع إلى البيانات الموجودة في أصل الإعلان أو الاخطار لا يمكن التحقق مما إذا كان قد تم صحيحا طبقا للقانون—لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في القانون والقصور في التسيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بأن الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء لا يجوز للمحكمة توقيعه إلا على المدعى المهمل وأنه إذ كان الإهمال من جانبه متفيا فلا محل لتوقيع هذا الجزاء عليه لكن محكمة الاستئناف امتنعت عن ممارسة سلطتها في مراجعة محكمة الدرجة الأولى في تقديرها لهذا الجزاء وذلك تأسيسا على ما قالته في حكمها المطعون فيه من أنه لا معقب لها على محكمة الدرجة الأولى في هذا التقدير ما دامت قد طبقت القانون طبقا صحيحا وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة لنص المادتين ٤٠٩ و ٤١٠ من قانون المرافعات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد به في صدد ما يثيره الطاعن في هذا السبب ما نصه ” وحيث إنه وإن كان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن جوازيا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ مرافعات فإن ذلك مرجعه إلى تقدير المحكمة في حدود ما تملكه وإذا ما استعملت ذلك الجواز في حدود ذلك التقدير فلا معقب عليها إذ تكون قد طبقت القانون طبقا صحيحا ولا يعاقب عليها في استعمالها ذلك الحق القانوني“ وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات قد جعلت الأمر في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن في هذه الحالة جوازيا للمحكمة فإن على المحكمة الاستئنافية إذا ما رفع إليها المحكوم عليه بهذا الجزاء استئنافا عن هذا الحكم متظلمًا منه أن تراجع محكمة الدرجة الأولى في تقديرها له إذ أن الاستئناف

ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف مما يقتضى من تلك المحكمة أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية وإذا كانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى بمقولة إنها لا تملك التعقيب على هذا التقدير فإنها تكون قد خالفت القانون بما يستوجب نقض حكمها في هذا الخصوص أيضا دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تعويض . منافسة . ارتفاع . ملكية " قيود الملكية " . " حق إنشاء
المجرى " . دعوى . " أساس الدعوى " . حكم " قصور . ما يعد
كذلك " .

الحق في التعويض مناطه الاخلال بحق أو مصلحة مالية للضرر . اختلاف الحق
في إنشاء مجرى طبقاً للمادة ٣٣ من القانون المدنى والملئ والمادة التاسعة من لائحة الترع
والجسور والمادة ٨٠٩ مدنى والمادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٣ عن حق الارتفاق
من حيث طبيعتها ومصدرها وكيفية كسبها .

إقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس وجود حق ارتفاع بالرى وهدم المسق .
القضاء بالتعويض على أساس حق المدعى في إنشاء مجرى . تغيير لأساس الدعوى لا يجوز
للمحكمة من تلقاء نفسها . قصور ومخالفة للقانون .

(ب) ملكية " قيود الملكية " . " حق إنشاء مجرى " . تعويض .

لا يتقرر حق المجرى بإيجاب القانون وحده على مالك الأرض مرور المياه الكافية
إلى الأرض البعيدة عن مورد الماء . وجوب تقديم صاحب هذه الأرض طلبه إلى
المحكمة أوجهة الادارة المختصة بعد تعذر التراضى مع المالك . تقرير هذا الحكم يكون
مقابل تعويض عادل .

١ - الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هنالك إخلال بحق
أو مصلحة مالية للضرر . فإذا كان الثابت أن المطعون ضده قد أقام دعواه
على أساس وجود حق ارتفاع بالرى لأرضه على أرض الطاعتين وذلك عن طريق
مسقاة تمر في أرضهم لدى أطيانه فقاموا بهدم هذه المسقى مما ترتب عليه تلف زراعته

وهو ما طالب بالتعويض عنه في الدعوى. وكان الطاعنون قد أنكروا على المطعون ضده حق الارتفاق الذي ادعاه. فانه يتعين على محكمة الموضوع التحقق من وجود حق الارتفاق الذي ادعى المطعون ضده الإخلال به حتى يحق له طالب التعويض فاذا أقامت المحكمة قضاءها بالتعويض على ما ذهبت إليه في الحكم المطعون فيه من أن للمطعون ضده الحق في إنشاء مجرى على أرض الطاعنين طبقاً للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور. والمادة ٨٠٩ من القانون المدني والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف وذلك رغم اختلاف هذا الحق عن حق الارتفاق الذي جعله المدعى أساساً لطلب التعويض وذلك من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما فانها بذلك تكون قد غيرت أساس الدعوى من تلقاء نفسها وبذلك صار حكمها مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون.

٢- حق المجرى لا يتقرر وفقاً للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة ٨٠٩ من القانون المدني القائم والمادة التاسعة من لائحة الترع والجسور لمجرد ما أوجبه القانون في هذه المواد على مالك الأرض من السماح بأن تمر في أرضه المياه الكافية لرى الأطنان البعيدة عن مورد الماء بل يجب لذلك أن يتقدم صاحب الأرض الذي يرى أنه يستحيل أو يتعذر عليه رى أرضه رياً كافياً والذي تعذر عليه التراضي مع مالك الأرض التي يمر بها المجرى، بطلب إلى المحكمة أو جهة الإدارة المختصة لتقرير هذا الحق له وبيان الكيفية التي يكون بها إنشاء المجرى وتحديد التعويض الذي يدفعه مقابل تقرير هذا الحق له إذ أن تقرير هذا الحق لا يكون إلا مقابل تعويض عادل.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدولة.

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده رفع على الطاعنين الدعوى رقم ٥٨٢ سنة ١٩٥٧

أمام محكمة قنا الابتدائية طالبا الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ألفين وخمسمائة جنيه والمصاريف قائلا في تبيان دعواه إنه يملك أطيانا زراعية مساحتها ستة أفدنة وستة قراريط وثمانية عشر سهما وقد اعتاد رباها منذ زمن طويل من آلة للرى قريبة منها ومملوكة للسيدة جتيفاف بولس حنا وبطرس موسى وذلك عن طريق مسقاة تسمر بأرض الطاعنين إلا أن الأخيرين اعتادا على سلطانهم قاموا بهدم هذه المسقاة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ مما ترتب عليه تلف زراعته وحرمان أرضه من الرى — فرغ الدعوى رقم ٦٩١ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة الأقصر الجزئية لإثبات تلك الحالة ونذب في هذه الدعوى خير انتهى في تقريره إلى أن للطعون ضده حق ارتفاق بالرى إذ أن المسقاة المذكورة معدة من قديم الزمان لرى أطيانه — وأن الطاعنين قاموا بهدمها فادى ذلك إلى منع وصول المياه إلى أرضه وتلف زراعته وقدر الخبير التلف الحاصل في سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية بمبلغ مائتين وتسعة عشر جنيها واستطرد المطعون ضده قائلا إنه لما كانت تلك الأطيان تزرع أكثر من مرة في السنة فانه يقدر الضرر الذى أصابه بمبلغ خمسمائة جنيه عن كل سنة ابتداء من سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية حتى سنة ١٩٥٧ فيكون جملة التعويض المستحق له عن تلك السنوات هو مبلغ ألفين وخمسمائة جنيه وهو ما طلب الحكم له به في هذه الدعوى — دفع الطاعنون الدعوى بانكارهم أن للطعون ضده حق ارتفاق قانونى أو اتفاقى على الأرض التى تمر فيها المسقاة — ومحكمة قنا الابتدائية قضت في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ بالزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا للطعون ضده مبلغ ألف وخمسة وتسعين جنيها مؤسسة قضاءها على أن للطعون ضده حق مجرى مقرر بنص القانون فى المادة ٣٣ من القانون المدنى الملقى والمادة التاسعة فى اللائحة المعروفة بلائحة الترع والجسور والمادة ٨٠٩ من القانون المدنى القائم والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف وأن هذا الحق يجبر الطاعنين على إمرار المياه الكافية لرى أطيان المطعون ضده البعيدة عن مورد المياه كما استندت المحكمة إلى ما ثبت من تقرير الخبير المتدب فى دعوى إثبات الحالة من أن الطاعنين هدموا المسقاة التى اعتاد المطعون ضده رى أطيانه منها فترتب على ذلك ضرر به يستحق التعويض — رفع الطاعنون استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٤٦ سنة ٣٤ ق ومحكمة استئناف أسيوط قضت فى ٢٥/١٢/١٩٦٠ بتأييد

الحكم المستأنف — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده أقام دعواه على أساس وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين منذ زمن طويل — وأنهم اذ أنكروا عليه هذا الحق — فانه كان يتعين على المحكمة لكي تقضى عليهم بالتعويض — أن تتحقق من وجود ذلك الحق لكنها اعرضت عن ذلك واسامت فهم المسألة المتنازع عليها وأجابت عليها بما لا يواجهها وأقامت قضاءها على أساس آخر هو أن للمطعون ضده طبقا للمواد ٣٣ من القانون المدني المألغى والمادة التاسعة من اللائحة المعروفة بلائحة الترع والجسور والمادة ٨٠٩ من القانون المدني القائم والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف الحق في إنشاء مجرى للرى على أرض الطاعنين مع أن هذا الحق الذى تشير إليه هذه المواد لا يتقرر إلا بحكم من السلطة القضائية أو قرار من جهة الإدارة ينظمه ويبين طريقة استعماله مقابل تعويض يدفع مقدما وبذلك يكون الحكم قد غير سبب الدعوى مما يجعله مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومن أقوال المطعون ضده أمام الخبير الذى اعتمد ذلك الحكم تقريره أن المطعون ضده أقام دعواه على أساس وجود حق ارتفاق بالرى لأرضه على أرض الطاعنين وذلك عن طريق مسقاة تمر في أرض الطاعنين لرى أطيانه وإن الطاعنين قاموا بهدم هذه المسقاة مما ترتب عليه تلف زراعته وهو ما طالب بالتعويض عنه في هذه الدعوى — ولما كان الثابت أيضا من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أنكروا على المطعون ضده حق الارتفاق الذى ادعاه وكان الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هنالك اخلال بحق أو مصلحة مالية للضرور فإنه كان يتعين على المحكمة التحقق من وجود حق الارتفاق الذى ادعى المطعون ضده الاخلال به حتى يحق له

طلب التعويض لكن المحكمة صدفت عن ذلك وأسست قضاءها له بالتعويض على ما ذهبت إليه في حكمها المطعون فيه من أن للمطعون ضده الحق في إنشاء مجرى على أرض الطاعنين طبقاً للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة التاسعة من اللائحة المعروفة بلائحة الترع والجسور والمادة ٨٠٩ من القانون المدني والمادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف — وذلك رغم اختلاف هذين الحقيين من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما ومع أن حق المجرى الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا يتقرر لمجرد ما أوجبه القانون في المادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة ٨٠٩ من القانون المدني القائم والمادة التاسعة من اللائحة المعروفة بلائحة الترع والجسور على مالك الأرض من السماح بأن تمر في أرضه المياه الكافية لري الأطنان البعيدة عن مورد المياه بل يجب لذلك أن يتقدم صاحب الأرض الذي يرى أنه يستحيل أو يتعذر عليه ري أرضه رياً كافياً والذي تعذر عليه التراضي مع مالك الأرض التي يمر بها المجرى بطلب إلى المحكمة أو جهة الإدارة المختصة لتقرير هذا الحق له وبيان الكيفية التي يكون بها إنشاء المجرى وتحديد التعويض الذي يدفعه مقابل تقرير هذا الحق له إذ أن تقرير هذا الحق لا يكون إلا مقابل تعويض عادل — ولما كان ذلك، وكانت المحكمة لم تحقق وجود حق الارتفاق الذي جعله المطعون ضده أساساً لطلب التعويض وأقامت قضاءها بهذا التعويض على ذلك الأساس الذي ابتدعته فإنها بذلك تكون قد غيرت أساس الدعوى من تلقاء نفسها وبذلك جاء حكمها مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون لتجاوزها سلطتها على الدعوى المطروحة أمامها وإهدارها حقوق الطاعنين — ولا يؤثر في ذلك ما قرره الحكم من أن المطعون ضده اعتاد ري أطنانه من مسقاه تمر بأرض الطاعنين إذ يجب أن يرقى هذا الاعتياد إلى مرتبة الحق في الري حتى يكون الاخلال به عملاً غير مشروع يستوجب تعويض الأضرار الناشئة عنه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم
حسن علام .

(١٦٣)

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣١ القضائية

عقد . ” عقود إدارية “ . ” معيار التمييز بين العقد الإدارى والعقد
المدنى “ .

الفصل فى التمييز بين العقد الادارى والعقد المدنى ليس بتسميته أو عدم تسميته فى القانون
المدنى . فى العقد الادارى يجب توافر شروط ثلاثة : أن يكون أحد أطرافه من أشخاص
القانون العام — وأن يكون العقد متصلا بمرفق عام — وأن يتضمن شروطا غير مألوفة
فى القانون الخاص : من ذلك تخويل الشخص العام سلطة توقيع غرامه على تأخير الطرف الآخر
فى تنفيذ التزامه ، وسلطة التنفيذ المباشر دون أى اجراء ، وحق الشخص العام فى استيفاء ما يستحقه
من غرامة أو زيادة فى التكاليف الناتجة من القيام بالتنفيذ المباشر ومن مصاريف إدارية عن طريق
خصمه مباشرة مما يكون مستحقا للطرف الآخر . مثال .

متى كان العقد المبرم بين جامعة عين شمس وبين المطعون ضده بشأن إقامة
خيام للجان الامتحان وتوريد مقاعد لها — قد تضمن تخويل الجامعة سلطة
توقيع الغرامة على المطعون ضده عند تأخيره فى تنفيذ التزامه وسلطة التنفيذ المباشر
وذلك بغير حاجة إلى تكليف رسمى أو اتخاذ أى اجراء آخر وتخويلها أيضا
الحق فى استيفاء ما يستحق لها من غرامة ومن زيادة فى التكاليف الناتجة عن
قيامها بالتنفيذ المباشر ومن مصاريف إدارية عن طريق خصمه مباشرة من أى
مبلغ . مستحق للمطعون ضده لديها أو لدى أية مصلحة أخرى ثم حرمان الأخير من
الحق فى الاعتراض على تقدير الجامعة لما تستحقه من ذلك كله — فإن هذه
الامتيازات التى يمنحها العقد للجامعة امتيازات غريبة على القانون الخاص وتخرج

عن المألوف فيه وتكشف عن نية المتعاقدين في اختيار وسائل القانون العام ، وإذ كانت الجامعة وهي من أشخاص القانون العام طرفا في العقد ، وكان العقد متصلا بمرفق عام ويحقق غرضا من أغراضه فإن هذا العقد يعتبر لذلك عقدا إداريا . ولا يقدح في ذلك ما استند إليه الحكم المطعون فيه في اعتبار العقد مدنيا من أنه عقد اجارة مسمى في القانون المدني وله أحكامه الخاصة في هذا القانون ذلك أن الفاصل في التمييز بين العقد الإداري والعقد المدني ليس بتسميته أو عدم تسميته في القانون المدني بل باستيفائه أو عدم استيفائه للشروط الثلاثة المتقدمة الذكر . وهي أن يكون أحد أطراف العقد من أشخاص القانون العام وأن يكون العقد متصلا بمرفق عام وأن يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار نائب رئيس المحكمة المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة طلب فيها إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٨٥ ج — وقال في بيان دعواه إن جامعة عين شمس (الطاعنة) أعلنت بمناسبة عقد امتحان الفصل الدراسي الثاني بكلياتها لعام ١٩٥٨ عن ممارسة لاقامة الخيام وتوريد المقاعد اللازمة للجان هذا الامتحان في المدة من ٢٤ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٨ وأنه في ١٠ من الشهر المذكور أخطرت الجامعة بقبول عطائه وفقا للشروط والمواصفات الموقع عليها منه فقام بدفع التأمين المطلوب وقدره خمسة وثلاثون جنيها بواقع عشرة في المائة من قيمة العطاء وأقام الخيمة المطلوبة وقام بتسليمها إلى اللجنة المختصة بحضور تسليم في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٨ — وفي ٢٧ من هذا الشهر شب حريق نتيجة إهمال وقع من موظفي وعمال كلية الآداب امتد إلى أخشاب الخيمة وقماشها والتمها بأكلها ومضى المطعون ضده قائلا إنه لما كان يستحق طبقا للعقد المبرم

(م - ٦ - م)

بينه وبين الجامعة أجرة هذه الخيمة وقدرها ٣٥٠ جنيها واسترداد التأمين المدفوع منه ومقداره ٣٥ جنيها فقد رفع هذه الدعوى مطالبا بمجموع هذين المبلغين — دفعت الجامعة الطاعنة بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى تأسيسا على أن العقد المبرم بينها وبين المطعون ضده هو عقد إدارى ومن ثم يختص القضاء الإدارى دون غيره بنظر النزاع القائم فى شأنه وذلك عملا بالمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — وبتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض هذا الدفع وباختصاصها بنظر الدعوى وبالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٨٥ جنيها والمصاريف. استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٧٧ لسنة ٧٧ ق وتمسكت بالدفع السابق ناعية على الحكم الإبتدائى خطأ فى اعتبار العقد مدنيا — وبتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى وبخروجها عن ولاية القضاء الإدارى (ثانيا) بالزام المستأنف بصفته (الطاعنة) بأن يدفع للمستأنف عليه (المطعون ضده) مبلغ ١٨٠ ج و ٤٨٠ م قيمة أجرة الخيمة عن الأيام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٨ السابقة على الحريق مع التأمين المدفوع من المستأنف ضده. (ثالثا) بوقف الدعوى عن أجرة الخيمة فى الأيام من ٢٧ حتى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٨ حتى يفصل نهائيا فى موضوع الدعوى رقم ٣٧٢٥ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة — المرفوعة من المطعون ضده بطلب تعويضه عن الضرر الذى أصابه بسبب الحريق والدعوى رقم ٩٥٨ سنة ١٨ ق قضاء إدارى — المرفوعة من الجامعة بطلب تعويضها عما حرق من منقولاتها التى كانت بداخل الخيمة — طعنت الجامعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بجلية ٦ يونيه سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فيما قضى من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية

بنظر الدعوى ذلك أنه أسس قضاءه برفض هذا الدفع على ما قاله من أن العقد المبرم بين الطرفين لا يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص وإلّا الشروط التي يحتويها من جنس الشروط التي توجد عادة في عقود ذلك القانون ومن ثم يعتبر عقدا مدنيا خاصة وأنه عقد اجارة مسمى في القانون المدني - وله نظام معروف وترى الطاعنة أن هذا الذي ذهب إليه الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع خطأ في القانون ذلك أن العقد المبرم بينها وبين المطعون ضده يحوى هديدا من الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقود القانون الخاص ففي بنوده ما يخولها الحق في مصادرة التأمين المؤقت المدفوع إذا لم يدفع التأمين النهائي في ميعاده والحق في تعديل الكميات التي يوردها المتعهد بالزيادة أو النقص دون جواز الرجوع عليها بالتعويض كما يخولها العقد الحق في توقيع غرامة على المطعون ضده وفي التنفيذ المباشر إذا أخل بالتزامه وفي خصم ما تقدره من غرامة وتكاليف تنشأ عن التنفيذ المباشر من أى مبلغ يستحقه لدى الجامعة أو أية مصلحة أخرى دون أن يكون له الحق في الاعتراض على المبالغ التي تطالبه بها وإلى جانب ذلك كله فقد أحال البند الرابع عشر من العقد إلى كافة الشروط الواردة في لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء وهذه اللائحة زاهرة بالشروط الاستثنائية التي تنم عن مظاهر السلطة العامة وأنه إذ كان العقد محل النزاع قد تضمن هذه الشروط غير المألوفة في القانون الخاص وكانت الجامعة وهي أحد أشخاص القانون العام طرفا فيه وأبرم العقد في شأن يتصل بتسيير مرفق عام لأن أداء الامتحان لطلبة الجامعة جزء رئيسي من رسالتها التعليمية فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا العقد مدنيا وقضى على هذا الأساس باختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى يكون قد أخطأ في القانون وخالف المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ۱۶۵ لسنة ۱۹۵۵ ولا يغير من ذلك قول الحكم بأن الإجارة عقد مسمى في القانون المدني ذلك أن العقد لا يعتبر مدنيا أو إداريا بحسب تسميته بل تبعا لما يحتويه من شروط تدل على طبيعته المدنية أو الإدارية وتعلقه أو عدم تعلقه بمرفق عام .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على قوله " وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحاكم فإن محكمة الدرجة الأولى قد أصابت وجه الحق في رفضه ذلك أن العقد المبرم بين

طرفي الخصومة هو عقد اجارة يخضع لأحكام القانون الخاص وفقا لقضاء مجلس الدولة الفرنسي والفقهاء في القانون الإداري في مصر ، فالأصل في هذه العقود إذا كانت الإدارة هي المستأجرة — حتى ولو تعلقت بتسيير مرفق عام ، أنها تعتبر من عقود القانون الخاص مالم تتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة ، والعقد موضوع الدعوى لا يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص وإنما الشروط التي يحتوي عليها من جنس الشروط التي توجد عادة في عقود القانون الخاص ومن ثم يعتبر ذلك العقد مدنيا وخاصة أنه عقد اجارة مسمى في القانون الخاص وله نظام معروف “ ولما كان يبين من مطالعة العقد المبرم بين الطرفين والذي سبق عرضه على محكمة الموضوع أنه نص في البند العاشر منه على ما يأتي ”إذا تأخر المتعهد عن اقامة الخيام كلها أو بعضها أو عن اتمامها حسب الشروط والمواصفات في الميعاد المحدد للجامعة الحق في اقامة أو تكملة ما تأخر فيه المتعهد بأى قيمة كانت على نفقته بالطريقة التي تراها بغير حاجة إلى تكليف رسمى أو اتخاذ اجراءات قانونية ، كما توقع عليه غرامة نظير التأخير بواقع عشرة جنيهات يوميا وما ينتج من زيادة في الإيجار والتكاليف مضافا اليه ١٠٪ مصاريف إدارية وما يستحق من غرامة يصير خصمه من التأمين المودع منه عن هذا العقد أو من أى مبلغ آخر مستحق له لدى الجامعة أو أى مصلحة أخرى ولا يكون للمتعهد الحق في الاعتراض على المبلغ الذى تطالب به الجامعة “ . ونص في البند الرابع عشر من العقد على ما يأتي ”تراعى كافة الشروط والبند الواردة في لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء “ وكان ما تضمنه البند العاشر المشار اليه من تحويل الجامعة سلطة توقيع الغرامة عند التأخير في تنفيذ الالتزام وسلطة التنفيذ المباشر بالطريقة التي تراها وذلك بغير حاجة إلى تكليف رسمى أو اتخاذ أى اجراء آخر وتحويلها أيضا الحق في استيفاء ما يستحق لها من غرامة ومن زيادة في التكاليف الناتجة عن قيامها بالتنفيذ المباشر ومن مصاريف إدارية عن طريق خصمه مباشرة من أى مبلغ مستحق للطعون ضده لديها أو لدى أية مصلحة أخرى ثم حرمان الأخير من الحق في الاعتراض على تقدير الجامعة لما تستحقه من ذلك كله — ما تضمنه هذا البند من منح هذه الامتيازات للجامعة وهى امتيازات غريبة على القانون الخاص — وما تضمنه من حرمان الأخير من بعض الحقوق التي ينحولها له ذلك القانون — كل ذلك يخرج هذا الشرط عن المألوف

في القانون الخاص ويكشف عن نية المتعاقدين في اختيار وسائل القانون العام لما كان ذلك، وكانت الجامعة وهي من أشخاص القانون العام طرفا في العقد وكان هذا العقد متصلا بمرفق عام ويحقق غرضا من أغراضه فانه يكون عقدا إداريا — وإذ كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقضى باختصاص القضاء الإداري دون غيره في المنازعات الخاصة بأي عقد إداري فان الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر هذه الدعوى واعتبرت تلك المحاكم مختصة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ولا يقدح في ذلك ما استند اليه هذا الحكم في اعتبار العقد مدنيا من أنه عقد اجارة مسمى في القانون المدني وله أحكامه الخاصة في هذا القانون ذلك أن الفیصل في التمييز بين العقود الإدارية والعقود المدنية ليس بتسمية العقد وعدم تسميته في القانون المدني بل باستيفائه أو عدم استيفائه للشروط الثلاثة المتقدمة الذكر .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محب بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حسن علام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٦٤)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى . " عدم سماع الدعوى " . قانون . " الأثر الفوري لقوانين المرافعات " .
أحكام عرفية .

عدم سماع أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن على ما أمرت به أو تولته السلطة
القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبوها أمام أية جهة قضائية سواء كان الطعن مباشرا بطلب
إبطاله أو غير مباشر بطلب التعويض عما تم (م ٣ من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦) .
مصادرة كتاب استنادا إلى السلطة المخولة للحاكم العسكرى فى قانون إعلان الأحكام العرفية والأمر
العسكرى يفرض الرقابة على المطبوعات . عدم جواز الطعن فى أمر المصادرة المذكور . قضاء الحكم
بالتعويض عن أمر المصادرة بالرغم من صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الذى منع سماع الدعوى
فى هذه الحالة — قبل الفصل فيها مخالفة للقانون .

مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
رفع الأحكام العرفية — على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون — أنه
لا تسمع أمام أية جهة قضائية أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن على
أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية — أو مندوبوها
سواء كان هذا الطعن مباشرا عن طريق المطالبة بإبطاله على أى صورة أو غير
مباشر عن طريق المطالبة بتعويض عما تم . فإذا كان أمر الحاكم العسكرى
بمصادرة الكتاب موضوع النزاع قد صدر عملا بالسلطة المخولة له بالمرسوم الصادر
فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد واستنادا
إلى المادتين الأولى والثالثة من الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ بفرض
الرقابة العامة على الكتابات والمطبوعات التى ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى

الخارج أو تتداول داخل البلاد وبتحويل الرقيب العام ومن يندبه من الموظفين التابعين له سلطة فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل وأن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو يحرقها أو يصادرها أو يتصرف فيها على أى وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة، إذا كان ذلك، فإن الأمر بالمصادرة سالف الذكر يكون بمنجاة من أى طعن مباشر أو غير مباشر فإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى بالرغم من صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — قبل الفصل فيها فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم المرحوم عبد الرحمن العيسوى أقام على الطاعنين بصفتهم الدعوى رقم ٥٥٢٨ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وطلب فيها إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات وقال فى بيان دعواه إنه ألف كتابا سماه "أضواء على السودان" وقبل أن يقوم بطبعه عرضه على الرقابة فأجازت طبعه ونشره غير أنه بعد أن انتهى طبع الكتاب فى إحدى دور الطباعة فوجئ بصدور أمر عسكرى فى ١٢/٥/١٩٥٣ بمصادرة الكتاب وهو بعد فى دار الطباعة لم يخرج إلى السوق — ولما كان هذا الأمر قد صدر مجافيا للحق والقانون وقد ألحق به ضررا ماديا وأدبيا جسيما فقد رفع دعواه مطالبا بتعويض هذا الضرر . دفع الطاعنون من بين ما دفعوا به الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم جواز سماع الدعوى طبقا للمادتين ١ و ٩ من الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ وبجلسة ٢٥/٤/١٩٥٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض هذا الدفع وقبل الفصل فى الموضوع بنذب خير فى الدعوى لحصر ما كان قد تم طبعه من كتاب "أضواء على السودان" عند مصادرته وتحقيق ما لحق

المدعى من خسائر مادية وأدبية بسبب المصادرة وتقدير التعويض المناسب —
وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة في ٢٩/٤/١٩٥٧ بالزام المدعى عليهم
(الطاعنين) متضامنين وبصفتهم بأن يدفعوا للمدعى (مورث المطعون ضدهم)
مبلغ ٨٦٨ جنيها و ٥٠ مليا على سبيل التعويض . استأنف الطاعنون هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٥٧٧ سنة ٧٤ ق وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم
جواز سماع الدعوى واستندوا في ذلك في مذكرتهم المقدمة لتلك المحكمة
إلى أحكام القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ — كما استأنف المطعون ضدهم بالاستئناف
رقم ٨١٨ سنة ٧٤ ق طالبين زيادة التعويض المقضى لهم به ابتدائيا —
وفي ٣١/١٢/١٩٦٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئنافين شكلا
وبرفضهما موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن
على دائرة فحص الطعون فقرررت في ١١/٤/١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة
وفي الجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه
أيد الحكم الابتدائي الذى قضى بتعويض لمورث المطعون ضدهم عما أصابه
من ضرر نتيجة أمر الحاكم العسكرى الصادر في ١٢/٤/١٩٥٣ بمصادرة كتابه
”أضواء على السودان“ في حين أن أمر المصادرة السالف الإشارة إليه قد
صدر استنادا إلى المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٥٢ والتي
تجيز للرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطنى
والأمن العام مصادرة أى كتاب إذا كان من شأنه الإضرار بسلامة الدولة —
وقد صدر القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ في ٢٠/٦/١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية
أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ونص بالمادة الثالثة منه على عدم سماع
أى دعوى من إجراء أو أمر اتخذته السلطة القائمة على الأحكام العرفية سواء أكان
بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض ومن ثم فقد كان
من المتعين على محكمة الموضوع إعمال هذا القانون وأن تقضى من تلقاء نفسها
بعدم جواز سماع الدعوى عملا بالقانون المشار إليه لأنه من النظام العام أما
وقد أغفل الحكم المطعون فيه ذلك وقضى في موضوع الدعوى بالتعويض لمورث
المطعون ضدهم فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ — قبل الفصل في الدعوى — بشأن رفع الأحكام العرفية قد نصت على أنه ” لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار أو بوجه عام أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية والاقتصاد أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض ... “ وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أن الشارع رأى أن الصالح العام واستقرار الأوضاع يقضى حماية ما تم من إجراءات وقعت تنفيذا للقرارات والأوامر الصادرة في ظل قانون الأحكام العرفية فنص في تلك المادة على منع جميع الجهات القضائية من سماع أى دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن على أى عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبوها سواء كان هذا الطعن مباشراً عن طريق المطالبة بإبطاله على أى صورة أو غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض عما تم سلباً كان ذلك، وكان أمر الحاكم العسكري بمصادرة الكتاب موضوع النزاع قد صدر عملاً بالسلطة المخولة له بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد واستناداً إلى المادتين الأولى والثالثة من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٢ وتنص أولاهما على أنه ” تفرض من الآن وإلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة على جميع أنحاء البلاد ومياهاها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو تتداول داخل البلاد “ وجاء بالمادة الثالثة أنه ” يتولى الرقيب العام ومن يندبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطنى والأمن العام فحص

ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التي تسرى عليها أحكام الرقابة مما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو يحرقها أو يصادرها أو يتصرف فيها على أى وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة... " لما كان ما تقدم، فإن أمر المصادرة السالف الإشارة إليه يكون بمنجاة من أى طعن مباشر أو غير مباشر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز سماع الدعوى .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، و اميل جبران ، و أمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٦٥)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٠ القضائية :

تموين . استيلاء . ” الاستيلاء الناقل للملكية ” . ملكية . ضريبة .
” فرضها بالطريق القانوني ” .

الاستيلاء الناقل للملكية لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . يشترط أن يكون الاستيلاء فعليا مقترنا بالتسليم للواد المستولى عليها بمجرد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل . عدم توافر هذه الشروط . اعتبار قرار الاستيلاء لإجراء تنظيميا قصده العدالة في التوزيع ومنع المضاربة في السلعة لا تنتقل به الملكية ولا الحيازة إلى الحكومة . تحصيل الحكومة حصيلة من ثمن السلعة . اعتباره نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني والتي لا يصح الاتفاق عليها .

الاستيلاء الذى تنتقل بموجبه ملكية الشيء المستولى عليه إلى الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها ويكون ذلك بمجرد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل فإذا لم تتوافر هذه الشروط فإن قرار الاستيلاء لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصده به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في السلعة وتحديد الكميات الواجب صرفها منها وليس من شأن مثل هذا القرار نقل ملكية السلعة أو نقل حيازتها إلى الحكومة ولا تملك الحكومة بموجبه وبمجرد صدوره اقتضاء حصيلة من ثمن السلعة فإن فعلت عدت الحصيلة التى تستولى عليها نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني .

ولا يصح الاتفاق على فرض هذه الحصيلة لمخالفة ذلك للنظام العام إذ الضريبة لا تفرض بالاتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٩٨٧ لسنة ١٩٤٦ كلى القاهرة طالبة الحكم بإلزام المطعون عليهم متضامين أن يدفعوا لها مبلغ ٥٦٩٨٢ ج و ٩٦٤ م مع الفوائد القانونية والمصروفات ، وقالت شرحا لها إن وزارة التموين أصدرت ثلاثة قرارات بالاستيلاء على جميع الأخشاب التى استوردتها من الخارج — أو يستوردها — مستقبلا — الشركة الطاعنة وتجار آخرون ، وبعد صدور هذه القرارات جرت محادثات شفوية بين الطاعنة ووزارة التموين وتبودلت بينهما المكاتبات وانتهى الأمر إلى بقاء الأخشاب فى حيازة الطاعنة ، تبيعها للجمهور بثمن قدره ٥٢ ج للتر المكعب من خشب السويد و ٢٨ ج و ٢٥٠ م للتر المكعب من الخشب الفاليرى ، وتأخذ لنفسها ٣٥ ج من ثمن كل متر من النوع الأول و ٢٠ ج من ثمن كل متر من النوع الثانى ، وتدفع الباقي للوزارة — وتقول الطاعنة إنها بسبب هذه الإجراءات التى اتخذتها معها وزارة التموين ، اضطرت إلى أن تدفع لحسابها فى البنك المبلغ الذى من أجله أقامت هذه الدعوى بطلب استرداده — وتبنى الطاعنة دعواها على أن قرارات الاستيلاء ليست صحيحة قانونا وأن المبالغ التى دفعتها للبنك لحساب وزارة التموين ليست فى حقيقتها إلا ضريبة قصد بها مقاسمة التجار أرباحهم بغير سند من القانون — دفع المطعون عليهم الدعوى

بعدة دفع ، وطلبوا الحكم برفضها موضوعا ، وأقاموا من جانبهم دعوى فرعية بالمبلغ الباقي على الطاعنة — وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٧ حكمت المحكمة برفض الدفع ورفض دعوى الطاعنة ، ونذبت في الدعوى الفرعية خيرا لإجراء الحساب — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالنسبة لقضائه برفض دعواها وقيد استئنافها برقم ٧٤ لسنة ٧٦ ق القاهرة ، وكذلك استأنفه المطعون عليهم بالنسبة لقضائه برفض الدفع وقيد استئنافهم برقم ٧١٥ لسنة ٧٧ ق ٠ وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٩ حكمت المحكمة برفض الاستئنافين وبتأييد الحكم المستأنف — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها متضمنة طلب نقض الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢ قررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وفي الجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاسناد والقصور في الأسباب — وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وللا أسباب الأخرى التي أضافها قائم في موضوع الدعوى على أن قرارات الاستيلاء ينبنى عليها نقل ملكية الأخشاب إلى الحكومة وبذلك تكون هي صاحبة الحق في بيعها وفي توزيعها على الجمهور بالثمن الذي تراه مناسبا — هذا في حين أن الاستيلاء الذي صدرت به هذه القرارات هو — على خلاف ما ذكره الحكم المطعون فيه — استيلاء عام مجرد ليس من شأنه أن ينقل الملكية ولا الحيازة إلى الحكومة ، وقد بقيت الأخشاب حيث هي ، تتبعها الطاعنة ، وتدفع من ثمن البيع — في البنك وحساب وزارة التموين — الحصة التي فرضتها عليها ، مع أن حصة هذه الحصة ليست إلّا ضريبة مفروضة بغير الطريق القانوني — أما الاتفاقات التي فرضت على الطاعنة عقب صدور قرار الاستيلاء وكان من مقتضاها دفع الطاعنة لحساب الحكومة — المبالغ المستقطعة من الثمن ، فهي اتفاقات عديمة الأثر قانونا ، إذ الضريبة لا تقرر اتفاقا بين الفرد والحكومة — وما دام الأساس الوحيد لهذه الاتفاقات هو قرار الاستيلاء فانها تسقط بسقوطه ، وما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الأخشاب المستولى عليها قد حددت تحديدا دقيقا بموجب

قرارات الاستيلاء الثلاثة هو قول غير صحيح ، إذ لم يرد في القرار الأول أى تحديد لكمية الأخشاب ولا أى تحديد لنوعها — والقراراتان الثانية والثالثة لم يجيئا إلا تأكيدا لهذا القرار — هذا إلى أنه يتعين لصحة قرار الاستيلاء عمل جرد وصفى للبضاعة المستولى عليها ، ولم يبين الحكم المطعون فيه ما إذا كان هذا الشرط قد توافر أم لا ، وما قرره من أن الأخشاب سعرت بالطريق القانونى تسعيرا جبريا تلتزم به الطاعنة لا سند له من الأوراق إذ لم يصدر قرار بتسعير الأخشاب ولم يكن قيام الطاعنة بدفع حصة من ثمن بيع الخشب لحساب الحكومة ، سببه صدور قرار بالتسعير — وتقول الطاعنة أيضا أنه لا صحة لما قرره الحكم المطعون فيه من أنه يفرض أن قرارات الاستيلاء تنطوى على ضريبة فرضت بغير الطريق القانونى فليست الطاعنة هى التى تطالب باستردادها لأن دافع الزيادة فى السعر هو المستهلك ، وهو بهذه الصفة صاحب الحق فى طلب استردادها — لا صحة لهذا القول لأن الحكومة معترفة فى المذكرات المقدمة منها إلى محكمة الموضوع؛ بأن الطاعنة كانت تباع الخشب من قبل صدور قرارات الاستيلاء بنفس السعر الذى حددته وزارة التموين بعدها ، وقدره ٥٢ جنيها للتر من خشب السويد و ٣٠ جنيها للتر من خشب الفاليري ، وهو ما يدل على أن المستهلك لم تلحقه أية خسارة ولم تفرض عليه أية زيادة فى الثمن — ولو أن قرارات الاستيلاء لم تصدر لاستمرت الطاعنة فى قبض الثمن كاملا بالأسعار التى كانت تباع بها من قبل — أما وقد حرمت من المبالغ التى استقطعت من الثمن لحساب الحكومة ، نتيجة صدور قرارات الاستيلاء الباطلة ، فإنها تكون صاحبة الحق فى طلب استرداد هذه المبالغ — وأخيرا تقول الطاعنة أنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وقدمت أدلتها على صحته ، لكن المحكمة أغفلته ولم ترد عليه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه يستفاد من الاطلاع على أسباب الحكم الابتدائى المؤيد استئنافيا وعلى الأسباب الأخرى التى أضافها الحكم المطعون فيه ، أنه قضى برفض دعوى الطاعنة تأسيسا على أن قرارات الاستيلاء صحيحة ، ينبى عليها نقل ملكية الأخشاب إلى الحكومة وبذلك تكون هى صاحبة الحق فى بيعها وفى توزيعها على الجمهور بالثمن الذى تراه مناسبا ويحق لها أن تتفق على

هذا الثمن فيما بينها وبين الطائفة ، صاحبة الخشب أصلا - وبين من الاطلاع على قرارات الاستيلاء أنه بتاريخ ١٩/٩/١٩٤٥ أصدر وزير التموين قرار الاستيلاء رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة الأولى منه على أنه (يستولى على جميع الأخشاب الواردة من السويد برسم دائرة أسعد باسيلي وعلى الأخشاب التي وردت أو سترد مستقبلا برسم اتحاد مستوردي الأخشاب أو برسم أى مستورد آخر سواء كانت في الدوائر الجمركية أو بأى مكان تكون هذه الأخشاب قد نقلت إليه بجميع أنحاء المملكة المصرية) وبتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٥ أصدر وزير التموين قرار الاستيلاء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ ونص في مادته الأولى على أنه (يستمر الاستيلاء استيلاء عاما على المواد الآتية : ... جميع الأخشاب التي وردت أو سترد مستقبلا برسم اتحاد مستوردي الأخشاب أو برسم أى مستورد آخر سواء كانت بالدوائر الجمركية أو بأى مكان تكون هذه الأخشاب قد نقلت إليه بجميع أنحاء المملكة المصرية) وأصدر وزير التموين بتاريخ ٩/١٠/١٩٤٥ قرار الاستيلاء رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٤٥ ، وقد نص فيه على أنه (بعد الاطلاع على القرارين سالفى الذكر ، وحيث إنه صدر القرار رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٤٥ بالاستيلاء على رسالة خشب السويد الواردة باسم دائرة أسعد باسيلي وقدرها ٥٠٠٠ متر مكعب وصدر القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار الاستيلاء على هذه الرسالة . وحيث إن دائرة أسعد باسيلي أبدت وقت صدور القرار الأول ولدى الشروع فى تنفيذه أنه متبق لديها كمية قدرها ٢٢٩١ مترا مكعبا من الرسالة المذكورة . وحيث إنه قد اتضح أن هناك كمية أخرى قدرها ٢٥٠٠ متر مكعب من خشب السويد لا تزال باقية من الرسالة المذكورة بالدائرة علاوة على كمية الـ ٢٢٩١ مترا مكعبا التى تنفذ عليها الاستيلاء - قررنا : مادة (١) يستمر الاستيلاء على ٢٥٠٠ متر من رسالة الخشب الواردة من السويد برسم دائرة أسعد باسيلي وهى المتبقية لدى الدائرة علاوة على كمية الـ ٢٢٩١ مترا مكعبا من خشب السويد التى سبق تنفيذ قرار الاستيلاء عليها من الرسالة سواء كانت هذه الكمية موجودة بدائرة أسعد باسيلي أو بأى مكان تكون قد نقلت إليه) ولما كان الاستيلاء الذى تنتقل بموجبه ملكية الشئ المستولى عليه إلى الحكومة لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء فى ذاته ، وإنما يشترط - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الاستيلاء الفعلى المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها ، ويكون ذلك بمجرد جردا وصفيا فى حضور ذوى الشأن

أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل ، فإن لم تتوافر هذه الشروط فإن قرار الاستيلاء لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في السلعة وتحديد الكميات الواجب صرفها منها ، وليس من شأن هذا القرار ، نقل ملكية السلعة ، أو نقل حيازتها ، إلى الحكومة ، ولا تملك الحكومة بموجبه وبمجرد صدوره اقتضاء حصيلة من ثمن السلعة ، فإن فعلت تعد الحصيلة التي تستولى عليها نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني — كما أنه لا يصح الاتفاق على فرض هذه الحصيلة لمخالفة ذلك للنظام العام ، إذ الضريبة لا تفرض بالاتفاق — لما كان ذلك ، وكانت عبارة قرار الاستيلاء الأول — على ما سبق بيانه — جاءت عامة شاملة لما ورد من الأخشاب ، ولما سيرد منها في المستقبل لحساب الطاعنة أو لحساب غيرها ممن لم يعينهم القرار بالإسم ، ولم يرد بها أى تحديد للكميات ولا لنوع الأخشاب ، ولم يصدر القراران الثانى والثالث إلا توكيدا للقرار الأول — وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن من شأن قرارات الاستيلاء ، هذه ، نقل ملكية الأخشاب إلى الحكومة وقرر " أن الأخشاب المستولى عليها قد حددت تحديدا دقيقا " دون أن يستظهر تحقق شرط جرد الأخشاب جردا وصفيا ، مع أن توافر هذا الإجراء — على ما سبق بيانه وما تقضى به المادتان ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — لازم حتى يكون الاستيلاء ناقلا للملكية — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه بفرض أن قرارات الاستيلاء تنطوى على ضريبة فرضت بغير الطريق القانوني فليست الشركة الطاعنة هي التي تطالب باستردادها لأنها لم تتحمل عبثها ، فلا حق لها في التعهد عنها وأن دافع هذه الضريبة — وهو المستهلك — هو صاحب الحق في طلب استردادها — هذا في حين أنه يبدو مما سلف ، أن الطاعنة هي التي كانت تقوم بدفع هذه الضريبة من ثمن الأخشاب المملوكة لها — وقد تمسكت بهذا الدفاع في المذكرة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف ، بـ جلسة ١٩/٥/١٩٦٥ ، والمودعة صورة لها

بـمـلـف هـذا الطـعن — كـما تـمـسـكت أـيـضـا فـي هـذه المـذكـرة بـأن وـزارـة التـمـويـن قـد أـقـرت بـأن المـسـتـهـلك كـان يـشـترى الخـشـب قـبـل صـدور قـرارـات الـاسـتـيـلاء بـنـفس السـعر الـذـي حـددتـه الـوزـارة بـعد صـدور هـذه القـرارـات — ولم يـتناول الحـكم هـذا الدـفاع الجـوهري بـالـرد — إذ كـان مـا تـقـدم ، فـان الحـكم المـطـعون فـيـه يـكون قـد خـالف القـانـون ، وـجـاء مـشـوبـا بـالـخـطـأ فـي الإـسـناد والقـصـور فـي التـسـبـيـب ، بـما يـسـتـوجـب نـقـضـه بـغـير حـاجة لـبـحـث بـاقـي أـسـباب الطـعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، واميلى جبران ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٦٦)

الظعن رقم ٢٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) نقض . ” الخصومة فى الظعن “ .

اختصاص من كان خصما فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . وجوب
أن تكون له مصاحبة فى الدفع عن الحكم حين صدوره .

(ب) استئناف . ” طريقة رفع الاستئناف “ . سند إذنى . ” دعاوى
السندات الإذنية “ .

الأصل رفع الاستئناف بعريضة مقدمة إلى قلم الكتاب . يستثنى من ذلك الدعاوى
المنصوص عليها بالمادة ١١٨ مرافعات ومنها دعاوى السندات الإذنية . وجوب
رفعها بتكليف بالحضور . دعاوى السندات الإذنية هى التى تقوم على أساس المطالبة
بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذنى . ليس منها دعوى الرجوع على البنك
لا بوصفه ملزما فى السندات الإذنية بل باعتباره وكىلا فى تحصيل قيمتها .

(ج) دعوى . ” انقطاع سير الخصومة “ . تأميم . ” تأميم بنك مصر “ .
مؤسسات عامة . أشخاص اعتبارية . أهلية . ” أهلية التقاضى “ .

تأميم بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة مع بقائه كبنك
تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقدده
— بالتأميم — أهليته القانونية فى مباشرة الخصومة المرفوعة من قبل . لا انقطاع
سير الخصومة .

(د) حكم . ” بيانات الحكم “ .

تحديد المادة ٣٤٩ مرافعات البيانات الواجب اشتمال الحكم عليها على سبيل الحصر .
ليس منها رقم الدعوى التى صدر فيها الحكم . الخطأ فى هذا البيان لا يؤثر على سلامة
الحكم ولا يجهل به .

١ - لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اختصم لمورث المطعون ضدهم عدا الأول أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهته وأن المورث المذكور وورثته من بعده قد وقفوا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يبدوا دفاعا فيها ولم يحكم بشيء ضدهم وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول ومن ثم فيكون اختصاصهم في الطعن غير مقبول .

٢ - تقضى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بأن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره واستثنت من ذلك دعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ومن بينها دعاوى السندات الإذنية فأوجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى . وإذا كان المقصود بدعاوى السندات الإذنية الدعوى التي تقوم أساسا على المطالبة بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذني وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه على البنك الطاعن لا بوصفه ملتزما في السندات الإذنية بل باعتباره وكيلا عنه في تحصيل قيمتها أخل بالمهمة المعهودة إليه بأن أهمل إعلان المدين بirtستو هدم الدفع وحبس السندات لديه وطلب المطعون ضده الحكم له بتعويض أدخل في تقديره قيمة السندات فإن هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية وإذا كان المطعون ضده قد أقام استئنافه بعريضة قدمت لقلم كتاب المحكمة وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - ينقطع سير الخصومة - بقوة القانون - بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزاول صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، وإذا كان القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة قد نص في مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ونص في مادته السادسة على أن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التي كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون وكان مفاد هذين النصين أن البنك قد ظل محتفظا بشخصيته المعنوية واستمر يباشر نشاطه كما كان

الحال قبل القانون المذكور فإن مقتضى ذلك أنه لم تزل عن البنك (الطاعن) أهليته القانونية في مباشرة الخصومة المرفوعة قبله ومن ثم يكون النعى ببطلان الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره أثناء ابتقطاع سير الخصومة على غير أساس .

٤ — إذ أوردت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات الواجب أن يشتمل عليها الحكم على سبيل الحصر ولم يرد من بينها رقم الدعوى التي صدر فيها فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل بالحكم ويكون النعى ببطلانه لهذا السبب على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٩ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى اسكندرية على الطاعن والسيد / خليل ختن بطلب الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ٦١٠٠ ج، وقال بيانا لدعواه إنه يداين السيد / خليل ختن في مبلغ ٧٦٠٠ ج بمقتضى سندات إذنية ظهرها إلى بنك مصر فرع الاسكندرية الذي يمثله الطاعن لتحصيل قيمتها لحسابه من المدين المذكور ، أو عمل بروتستونها عند عدم الدفع في الميعاد القانوني ، إلا أن البنك لم يف بالتزاماته وحبس السندات المذكورة عنه وتواطأ مع المدين بأن ارتهن أملاكه تأمينا لديون في ذمته للبنك مما زاد في إفساره ، وانتهى المطعون ضده الأول إلى طلب الحكم له بالمبلغ السالف الذكر ، منه مبلغ ٢٠٠٠ ج تعويض ومبلغ ٤١٠٠ ج الباقي له من قيمة السندات الإذنية بعد خصم الديون المستحقة عليه ، دفع الطاعن الدعوى بأن بعض السندات الإذنية التي ظهرها له المطعون ضده الأول كانت تأمينا لعقد فتح الاعتماد المبرم بينهما في ١٩٥٥/٩/٢٢ ولا يلزم بعمل أى بروتستونها طبقا لشرط الاعتماد ، وأن باقى السندات التي قدمت للتحصيل أجرى "البنك" عنها بروتستو عدم الدفع أعلن للمدين في الميعاد

القانوني . وأدخل الطاعن مورث المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين المرحوم شلي أحمد شلي خصما في الدعوى باعتباره ضامنا للمطعون ضده الأول في عقد فتح الاعتماد المذكور ليصدر الحكم في مواجهته . ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٥٨/١/٢٦ بنذب خير حسابي لفحص مستندات الطرفين وتحقيق سبب تحرير السندات الإذنية المذكورة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره تنازل المطعون ضده الأول عن محاصمة المدين السيد / خليل ختن لصدور حكم بأشهار إفلاسه وقصر طلباته قبل الطاعن — وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٢ سنة ١٥ ق الاسكندرية وقضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٠/١٠/٢٦ في الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٥٠٠٠ ج طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ٢٤ يونيه سنة ١٩٦٠ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وبعد إعلان الطعن أودع المطعون ضدهم الثلاثة الآخرون مذكرة دفعوا فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم لانتفاء مصلحتهم فيه وأيدتهم النيابة في مذكرتها التكميلية في هذا الدفع ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت رأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضدهم الثلاثة الآخرين يبنون دفعهم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم على أنه لم توجه أى طلبات ضد مورثهم أمام محكمة الموضوع ، ولانتفاء المصلحة في إدخالهم في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اختصم مورث المطعون ضدهم الثانية والثالثة والرابع أمام محكمة الموضوع ليصدر الحكم في مواجهته وأن المورث المذكور وورثته من بعده قد وقفوا من الخصومة موقفا سليا ولم يبدوا أى دفاع فيها ، ولم يحكم بشئ ضدهم ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أسس طعنه على أسباب لاتعلق

لها إلا بالمطعون ضده الأول فلا يقبل من الطاعن اختصاصهم في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهم المذكورين .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بقضائه بقبول الاستئناف شكلا ، ذلك أن المطعون ضده أقام دعواه تأسيسا على سندات إذنية طالبا الحكم بالزام الطاعن متضامنا مع المدين بدفع قيمة هذه السندات مع التعويض ، وبني مسئولية الطاعن فيها على إخلاله بالتزامه كظهر إليه في تحصيل قيمة السندات المذكورة وإعلان المدين بروتستو عدم الدفع وهذه الدعوى تعتبر من دعاوى السندات الإذنية لأن الخصومة قد انعقدت بين الدائن والمدين والمظهر إليه وهم أطراف السند الإذني مما كان يتعين معه رفع الاستئناف فيها بورقة تكليف بالحضور طبقا للمادتين ١١٨ ، ٤٠٥ من قانون المرافعات وإلا اعتبر باطلا وإذا أقام المطعون ضده استئنافه بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة الاستئناف وقضى الحكم المطعون فيه بقبول هذا الاستئناف شكلا فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ تقضى بأنه يجب أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره واستثنت من ذلك الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ، ومن بينها دعاوى السندات الإذنية فأوجب رفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور بالأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى — ولما كان المقصود بدعاوى السندات الإذنية الدعاوى التي تقوم أساسا على المطالبة بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذني وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه على الطاعن لا بوصفه ملتزما في السندات الإذنية — بل باعتباره وكلا عنه في تحصيل قيمتها أخل بالمهمة المعهودة إليه بأن أهمل إعلان المدين بروتستو عدم الدفع وحبس السندات لديه وطلب المطعون ضده الحكم له بتعويض أدخل في تقديره قيمة السندات ، فإن هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى السندات الإذنية التي أوجب المشرع رفع الاستئناف عنها بورقة تكليف بالحضور ،

وإذ أقام المطعون ضده استئنافه بعريضة قدمت لقلم كتاب المحكمة وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى وقوع بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن بأن المطعون ضده أقام دعواه على بنك مصر وقت أن كان شركة مساهمة ، غير أنه أثناء سير الخصومة أمام محكمة الاستئناف صدر القرار الجمهورى رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ فى ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ باعتبار البنك مؤسسة عامة ونقل ملكيته إلى الدولة مما يترتب عليه انقضاء الشركة المساهمة وزوال صفتها فى التقاضى ويستتبع ذلك انقطاع سير الخصومة بحكم القانون طبقا للمادة ٢٩٤ مرافعات ، ومع ذلك فقد واصل المطعون ضده السير فى استئنافه ضد الشركة المساهمة المنقضية ولم يدخل المؤسسة العامة التى حلت محلها بمقتضى القرار الجمهورى المذكور فصدر بذلك الحكم المطعون فيه أثناء انقطاع الخصومة وهو مما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الخصومة ينقطع سيرها بقوة القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه ، ولما كان القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة قد نص فى مادته الأولى على أن يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته إلى الدولة ، ونص فى مادته السادسة على أن يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون — وكان مفاد هذين النصين أن البنك قد ظل محتفظا بشخصيته المعنوية واستمر يباشر نشاطه كما كان الحال قبل القانون المذكور ، فإن مقتضى ذلك أنه لم تزل عن البنك أهليته القانونية فى مباشرة الخصومة ، ومن ثم يكون النعى ببطلان الحكم لصدوره أثناء انقطاع الخصومة على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث وقوع بطلان فى الحكم للخطأ فى إحدى بياناته ، ذلك أنه ذكر فى ديباجة الحكم أن الاستئناف المرفوع هو عن الدعوى رقم ١١٧ سنة ١٩٥٦ تجارى اسكندرية فى حين أن الرقم الصحيح لهذه الدعوى هو ٧٩ سنة ١٩٥٧ كلى اسكندرية — وإذ كان هذا البيان من البيانات الواجب

أن يشمل عليها الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات فإنه بذلك يكون الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد أوردت البيانات الواجب أن يشمل عليها الحكم على سبيل الحصر، ولم يرد من بينها رقم الدعوى فإن مقتضى ذلك أن الخطأ الوارد في الحكم المطعون فيه في خصوص هذا البيان لا يؤثر على سلامته ولا يجهل بالحكم ومن ثم يكون النعى ببطلان الحكم لهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعى على الحكم بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق ذلك أنه أقام قضاءه بمسائلة الطاعن على أنه لم يعلن المدين باحتجاجات عدم الدفع عن السندات التي سلمت إليه للحصول بينها الثابت من الأوراق أن السندات التي قدمت للحصول عليها سبعة ومجموع قيمتها ٤٠٠٠ جنيه تحمل الأرقام الآتية ٥٨٦٧ ، ٥٨٦٨ ، ٦١٢٩ ، ٦١٣٠ ، ٦١٣١ ، ٦١٣٢ ، ٦١٣٣ وقد استبعد منها المطعون ضده السدين الأول والثاني وقيمتها ١٥٠٠ ج مقابل دين في ذمته لمدينه السيد / خليل ختن أما السندات الباقية وهي الخمس سندات الأخيرة فقد قام الطاعن بإعلان المدين بروتستو عدم الدفع عنها في الميعاد القانوني وأودعت أصول هذه البروتستات بملف الدعوى وأشار إليها الحكم الابتدائي ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمسائلة الطاعن لعدم قيامه بإعلان المدين باحتجاجات عدم الدفع ، فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الخصوص ما يأتي :
 ”وحيث إن الثابت من تقرير الخبير أن المستأنف ”المطعون ضده“ سلم بنك مصر فرع الاسكندرية ثلاث عشرة كبيالة قيمتها ٧٦٠٠ ج منها ست كبيالات وقيمتها ٣٠٠٠ ج قدمها المستأنف إلى البنك فرع الاسكندرية اثمانا لعقد فتح الاعتماد الخاص به بمبلغ ٢٠٠٠ ج المحرر لصالحه بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣٠ .
 أما السبع كبيالات الأخرى وقيمتها ٤٦٠٠ ج فهي لا علاقة لها بعقد فتح الاعتماد المشار إليه بل قدمها المستأنف ”المطعون ضده“ إلى بنك مصر فرع الاسكندرية برسم التحصيل وأن البنك قام بعمل البروتستو عن الست كبيالات

الأولى فقط أما السبع كميالات الأخرى فلم يقدم البنك ما يفيد عمل بروتستو عنها أو أنه قام بتحصيلها لحساب المستأنف الدائن، "المطعون ضده" وهذا الذى قرره الحكم من أن السندات التى قدمها المطعون ضده للتحصيل لم يعمل عنها بروتستولا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق ذلك أن الثابت من أصول البروتستات المودعة من الطاعن بملف الطعن أنها عن سندات تحمل الأرقام الآتية : ٥٠٧٦ ، ٤٥٦٢ ، ٥٣٥٠ ، ٥٦٤٠ ، ٧٥٨٠ ، ٣٩١٥ ، ٣٥٦٨ ، ٤٤٤٧ بينما السندات التى قدمت للتحصيل — كما قرر الطاعن فى مذكراته أمام محكمة الموضوع — تحمل الأرقام الآتية ٥٨٦٧ ، ٥٨٦٨ ، ٦١٢٩ ، ٦١٣٠ ، ٦١٣١ ، ٦١٣٢ ، ٦١٣٣ وهذه السندات لم يقدم عنها الطاعن ما يدل على أنه قام بتحصيلها من المدين أو عمل بروتستو عنها . ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور فى التسبب ذلك أنه أقام قضاءه بالتعويض على عدم قيام الطاعن بإعلان المدين بروتستو عدم الدفع وامتناعه عن تسليم السندات الإذنية إلى المطعون ضده ، فى حين أن جميع السندات الإذنية التى قدمها المطعون ضده سواء للتأمين أو للتحصيل تعتبر — طبقا لشروط عقد فتح الاعتماد ضامنة لحقوق البنك تأمينيا فلا يحق للمطعون ضده استلامها . ثم قرر الطاعن أن عدم تسليم المستندات للمطعون ضده لم يمنعه من مطالبة المدين بقيمة تلك السندات ، فقد أقام الدعوى الحالية ضد كل من الطاعن والسيد / خليل ختغن المدين بطلب الحكم بالزامهما متضامنين بقيمة هذه السندات ثم تنازل عن مخاصمة هذا الأخير أيام محكمة الدرجة الأولى لصدور حكم بإفلاسه مع أن حكم الإفلاس لم يكن ليحول دون مواصلة السير فى الخصومة ضد وكيل الدائنين الذى يمثل المدين المذكور .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسائلة الطاعن على ما قرره من أنه "كان عليه بوصفه وكيلًا عن المطعون ضده فى تحصيل قيمة السندات الإذنية التى ظهرت إليه أن يقوم بما توجبه عليه مقتضيات هذه الوكالة من المطالبة بقيمة السندات المذكورة واتخاذ كافة الإجراءات التحفظية

لصيانة حقوق العميل عند امتناع المدين عن الدفع كعمل البروتستو وإذا أهمل الطاعن في مطالبة المدين بقيمة السندات المذكورة وعمل بروتستو عدم الدفع عنها في الميعاد القانوني وترتب على هذا الإهمال ضرر للمطعون ضده ، إذ لم يعد في إمكانه مطالبة مدينه بقيمة تلك السندات بسبب الحكم بإفلاسه كان مسئولاً قبل المطعون ضده " هذا فضلاً عما قرره الحكم من "أن الطاعن احتجز السندات المذكورة ولم يسلمها إلى المطعون ضده رغم إنذاره في ١٩٥٧/٢/٧ وقبل الحكم بإفلاس المدين ، بل وقبل توقفه عن الدفع بتسليمه تلك السندات لاتخاذ الإجراءات ضد مدينه " ولما كان هذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائغ ولا مخالفة فيه للقانون ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس . ولا يغير من هذه النتيجة قول الطاعن إن السندات المذكورة ضامنة لحقوقه تأمينياً وأنه لا يحق للمطعون ضده امتلاكها طالما أنه ملتزم قانوناً كوكيل عن المظهر في التحصيل بالمحافظة على حقوق موكله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٦٧)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية " مسئولية تقصيرية " . ضرر . بطلان . تعويض .

بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في
المسئولية التقصيرية . توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات لا يكفي لمغايرته
لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض .

بطلان الإجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه لمن
وقعت المخالفة في حقه ضرر بالمعنى المفهوم في المسئولية التقصيرية ومن ثم لا يكفي
توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات الذي يتمخض في ثبوت
تخلف الغاية من الإجراء الجوهرى الذى نص عليه المشرع إذ أن الضرر بهذا المعنى
شرط لترتيب بطلان الإجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٦٨٣ سنة ١٩٥٥ تجارى
كلى الاسكندرية ضد محمد عبد الرحمن نصير شخصيا وبصفته مديرا لبنك الأمة

العربية وآخرين هم المطعون عليهم يطلبان الحكم بالزام الأولين في مواجهة الأخير بأن يدفع لهما متضامين مبلغ ٢٥٨٨٤ جنيها . وقالوا شرحا لدعواهما إنهما يملكان مع شقيقتهما المطعون عليه الثالث مصنعا لتقشير وتجهيز وتعبئة الفول السوداني وقد رهنوا . مقومات محالهم التجاري بما يحويه من سيارات مقابل ٩٥٠٠ جنيه تأمينا للحساب الجاري المفتوح لدى بنك الأمة العربية المطعون عليه الأول . وفي ١٩٥٣/٢/٢٦ استصدر البنك أمرا من قاضي الأمور المستعجلة ببيع مقومات المحل التجاري والسيارات الموجودة به بالمزاد العلني وتعيين المطعون عليه الثاني حارسا عليها مع تكليفه ببيعها ، ثم أوقفت إجراءات البيع إثر تقديم المدينين طلبا بالصلح الواقي من الإفلاس ، وأقام البنك الدعوى رقم ٦١٣ سنة ١٩٥٣ مستعجل الاسكندرية ضد مدينه طلب فيها إثبات حالة السيارات المرهونة وتعيين حارس عليها لبيعها وقضى في ١٩٥٣/٣/١٠ بتدب المطعون عليه الثاني لأداء هذه المهمة ، وبعد أن قضى برفض دعوى الصلح استصدر المطعون عليه الثاني أمرا من قاضي الأمور المستعجلة بتحديد يوم ١٩٥٣/٨/٢٧ لإجراء البيع فأقام الطاعنان والمطعون عليه الثالث إشكالا قيد برقم ٢٦٠٤ سنة ١٩٥٣ مستعجل الاسكندرية طلبوا فيه وقف البيع كما استصدروا بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٦ أمرا من قاضي الأمور الوقتية بوقف البيع حتى يتم الفصل في الإشكال وأعلنوا المطعون عليهما الأولين بهذا الأمر في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٥٣/٨/٢٧ المحدد للبيع ولكن المطعون عليهما حورا محضرا برسو المزاد على من يدعى محمد نصر لقاء ثمن قدره ٥٨٥٠ ج ثم أوقفا تنفيذ البيع لصدر الأمر الوقتي بوقف إجراءاته وبعد أن قضى برفض دعوى الإشكال في ١٩٥٣/١٢/٨ قام المطعون عليه الثاني بالنشر عن الاستمرار في إجراءات البيع وحدد للزيادة يوم ١٩٥٣/١٢/١٤ واتباع ذلك بمزايدة رسا فيها البيع على من كان قد رسا عليه المزاد بجلسة البيع الأولى ، مما حدا بالطاعنين إلى استصدار حكم في الدعوى رقم ٢٦٢٢ سنة ١٩٥٤ مستعجل الاسكندرية بعدم الاعتداد بالبيع وقد صار هذا الحكم نهائيا ، وأضاف الطاعنان أن هذا البيع باطل لمخالفته أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ولأنه تم نتيجة تواطؤ من المطعون عليهما الأولين وقد لحقهما من ذلك ضرر يقدر بمبلغ ٢٥٨٨٤ ج منه مبلغ ١٨٨٨٤ ج جملة ثمن السيارات حسب مشتراها بعد استئزال مقابل استهلاكها ومبلغ ٢٠٠٠ ج ثمن موجودات

بالجراج ومبلغ ٥٠٠٠ ج قيمة ما لحقهما من ضرر . وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٤ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى واستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٦٥ سنة ١٢ ق ، وأثناء نظره توفي محمد عبد الرحمن نصير المستأنف عليه الأول وقضى بانقطاع سير الخصومة لوفاته ولما عجلت الدعوى تنازل الطاعنان عن مخاصمة ورثته . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٤ بإثبات تنازل الطاعنين عن مخاصمة ورثة محمد عبد الرحمن نصير ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩٦١/١/١٤ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/٦/١٦ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها متضمنا طلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع والوجه الثاني من السبب الخامس مخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم استند في نفي الضرر عنهما إلى أنهما والمطعون عليه الثالث لم يحركوا ساكنا بعد أن تسلموا الإنذار الذي أرسله إليهم الرامى عليه المزاد في ١٩٥٣/١٢/١٥ بإبلاغهم بأنه قد رسا عليه مزاد شراء سياراتهم بمبلغ ٥٨٥٠ ج واستعداده للتخلي عنها لهم مقابل دفعهم هذا الثمن ، في حين أن الطاعنين والمطعون عليه الثالث ردوا على هذا الإنذار وقدموا إلى المحكمة دليل اعتراضهم وهو إنذار أعلنوه إلى المطعون عليهما الأولين في ١٩٥٣/١٢/١٧ يتضمن أن البيع الذي جرى يوم ١٩٥٣/٨/٢٧ بيع باطل وغير متج لأى أثر ، وإذا قرر الحكم أن المطعون عليهم اتخذوا موقفا سلبيا والتفتوا عن إنذارهم فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وجاء مشوبا بالقصور . كما اعتمد الحكم في نفي وقوع ضرر مادي لحق الطاعنين على تقرير قدمه المطعون عليه الثاني في دعوى إثبات الحالة يتضمن أن السيارات وجدت بحالة سيئة مع أن ذلك يخالف الثابت من محاضر تسليم السيارات إلى المطعون عليه الثاني كما يخالف ما قرره هذا الأخير في القضية رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٣ جنح محرم بك من أن حالة السيارات جيدة . فضلا عن أن الحكم قد استند إلى التقرير

المقدم من المطعون عليه الثاني بتقدير قيمة السيارات بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وأطرح ما جاء بتقرير الرقيب في دعوى الصلح الواقع من الإفلاس الذي قدر السيارات بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أقام قضاءه في نفي الضرر عن الطاعنين على ما قرره من أن "الثابت من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة أنه وجد بالمحل المرهون - الجراج - خمس سيارات أثبت أنها في حالة سيئة وأقرب إلى التلف منها إلى الإصلاح ثم عشر على خمس وأخرى كانت بالطريق ... على حالة من السوء تجعلها في حاجة لإصلاح كبير وأن هذه الحالة مردها سوء الاستعمال وكثرته وعدم الصيانة . وقد قدم هذا التقرير في دعوى بين الطرفين ولم يعترض المدعيان - الطاعنان - أو المدعى عليه الثالث - المطعون عليه الثالث - على شيء مما فيه مع أن الظاهر منه أن ثمن السيارات ثلاثة آلاف جنيه فلاحل للتباكي بعد ذلك على قيمة السيارات إزاء رسو المزاد بمبلغ ستة آلاف جنيه وعدم الاعتراض على التقرير في حينه أو عدم حضور المزاد ومما يؤيد هذا الرأي أن المدعى عليه الثاني - المطعون عليه الثاني - قد اشترط على الراسي عليه المزاد ضرورة إخطار المدعى عليه الثالث - المطعون عليه الثالث - مدير الشركة الرهنة على حقه في استرداد السيارات إذا دفع في موعد حدده له الثمن الذي رسا به المزاد عليه وقد أعلن هذا الإنذار لشخصه فلم يحرك ساكنا ولو كان في قرارة نفسه يعتقد أن هذا الثمن بخس بالنسبة لحقيقة ثمن السيارات لما وقف هذا الموقف السلبي إما بدفع هذا الثمن واسترداد السيارات أو الاعتراض عليه في حينه " . ولا يقدح في صحة هذا الثمن التقرير المقدم في طلب الصلح الواقع المقدم من المدعى عليه الثالث بأن قيمة هذه السيارات اثنا عشر ألفا من الجنيهات فإن هذه القيمة دفترية بمعنى أنها نظرية أساسها احتساب الثمن مخصوصا منه ٢٠ ٪ كل سنة نظير الاستهلاك ولكن هذا التقدير النظري غالبا ما يكون بعيدا عن الواقع . . وإذا كان تقدير الرقيب أساسه نظري بحيث فإن تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة الذي لم يعترض عليه أحد من الخصوم والذي تم على أساس المعاينة الفعلية الواقعية يجعل المحكمة تطمئن إليه وتأخذ به " ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه أقام قضاءه في نفي الضرر على عدم بخس الثمن الذي

رسا به المزداد واستند إلى تقرير المطعون عليه بوصفه خيرا متدبا في دعوى إثبات الحالة ولم يعول على تقرير الرقيب في طلب الصلح الواقى وأورد الأسباب التى اعتمد عليها في ذلك وهى تؤدي إلى النتيجة التى استخلصها منها ، ولما كان تقدير الدليل في الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع فان النعى على الحكم بالقصور إذ أخذ بتقرير الخبير دون تقرير الرقيب يكون في غير محله . أما ما نعاه الطاعنان على الحكم من مخالفة الثابت في الأوراق حين قرر أنهما لم يحركا ساكنا إزاء الإنذار الذى وجهه اليهما الراسى عليه المزداد فمردود بأن المستفاد من الحكم على ما سلف بيانه أنه لم يعول على هذا الإنذار إذ اعتبره غير متضمن ما يواجه الرد على ما عرضه الراسى عليه المزداد في إنذاره لأنهما لم يدفعا الثمن الذى رسا به المزداد لاسترداد السيارات واتخذ الحكم من ذلك بماله من السلطة في تقدير الأدلة قرينة على اعتقاد الطاعنين بعدم بنحس هذا الثمن بالإضافة إلى القرائن الأخرى التى أوردها في هذا الخصوص . وما يقوله الطاعنان من أن ما جاء بتقرير الخبير عن سوء حالة السيارات يخالف الثابت من محاضر التسليم إلى المطعون عليه الثانى هو نعى عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنان هذه المحاضر . كذلك النعى بتناقض التقرير فيما أثبتته من سوء حالة السيارات على ما شهد به المطعون عليه الثانى في القضية رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٣ جنح محرم بك من أن حالة السيارات جيدة فهو مردود بما هو واضح من تقارير الحكم في هذا الخصوص من أن شهادة الخبير كانت بصدد نفي تهمة الاتلاف والتبديد المنسوبتين للمطعون عليه الثالث ولم تكن بصدد تقدير ثمنها وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه استند في نفي ثبوت قصد المطعون عليهما الأولين الإضرار بالطاعنين والمطعون عليه الثالث إلى أن المطعون عليه الثانى شهد لصالح المطعون عليه الثالث في القضية رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٣ جنح محرم بك وكان متهما فيها بالتبديد ، ولا يقوم هذا الاستدلال حجة على نفي قصد الإضرار إذ لو شهد المطعون عليه الثانى بغير الحق لعد مرتكباً لجرمة شهادة الزور ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أقام قضاءه في نفي ادعاء الطاعنين والمطعون عليه

الثالث بتواطؤ المطعون عليهما الأولين على الاضرار بهم - على أنهم لم يقدموا أى دليل على ذلك وأن المطعون عليه الثانى شهد فى القضية رقم ١٦١١ سنة ١٩٥٣ جنح محرم بك لصالح المطعون عليه الثالث وكان متهما فيها بتبديد واتلاف محتويات المحل التجارى المرهون للمطعون عليه الأول وقضى ببراءته ، وأضاف المحكم المطعون فيه أن الرامى عليه المزاد اشترى السيارات بأكثر من الثمن الذى قدره الخبير فى تقريره كما أنه أخطر الطاعنين والمطعون عليه الثالث برغبته فى تسليم السيارات إليهم إذا ما دفعوا له ثمنها الرامى به المزاد مما ينفى قصد الاضرار ، ولما كان من شأن هذه الأدلة التى ساقها المحكمة أن تؤدى إلى النتيجة التى استخلصتها منها وكانت محكمة الموضوع هى صاحبة السلطة فى تقدير الدليل واستخلاص النتيجة التى تستقيم لها منه ، فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأولى والوجه الأول من السبب الخامس أن المحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من وجوه (أولها) أقام المحكم قضاءه برفض الدعوى على أن البيع المحدد له يوم ١٩٥٣/٨/٢٧ قد وقع صحيحاً ولم يعترض عليه أحد ، بينما الثابت أن الطاعنين والمطعون عليه الثالث استشكلوا فى تنفيذ أمر البيع بالدعوى رقم ٢٦٠٤ سنة ١٩٥٣ مستعجل الاسكندرية ومن شأنها وقف تنفيذ البيع ، كما استصدروا أمراً من قاضى الأمور الوقفية بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٦ بإيقاف تنفيذ إجراءات البيع حتى يفصل فى الاشكال وأعلن هذا الأمر إلى المطعون عليه الثانى فى الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٥٣/٨/٢٧ أى قبل البيع الذى حدد لإجرائه الساعة الحادية عشرة صباحاً من هذا اليوم ، فىكون البيع الذى جرى رغم ذلك باطلاً وغير منتج لأى أثر (ثانيها) اعتبر المحكم أن البيع الثانى الواقع فى ١٩٥٣/١٢/١٤ امتداداً للبيع الأول ومكملاً له بعد أن قضى برفض الإشكال والاستمرار فى التنفيذ بينما هو بيع باطل لأنه بنى على البيع الأول وهو إجراء باطل سابق عليه (ثالثها) انتهى المحكم إلى عدم حجية الحكم المستعجل رقم ٢٦٢٢ سنة ١٩٥٤ الاسكندرية بعدم الاعتداد بالبيع أمام محكمة الموضوع مع أن هذا الحكم له حجية بين أطراف الدعوى مادامت مراكمهم الواقعية أو القانونية لم تتغير (رابعها) أنه على فرض استقلال

الإجراءات التي اتخذت بعد البيع الأول الباطل فقد لحقها بطلان جوهري لمخالفتها أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ بشأن بيع المحال التجارية ورهنها ، إلا أن الحكم انتهى إلى أن هذا القانون لم ينص صراحة على البطلان وأنه يتحتم لتقرره أن يترتب على مخالفة الإجراءات الجوهري ضرر للمصم عملاً بنص المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات الأمر الذي لم يتوفر في الدعوى ، في حين أن المقصود بالضرر في حكم هذه المادة هو عدم تحقق الغرض الذي قصده القانون من الإجراء وبحيث تفوت على المصم المصلحة التي أراد الشارع حمايتها بقطع النظر عن توفر الضرر المادي ، وقد تحقق الضرر في الدعوى بخلاف الغاية من عدم اتباع المواجد والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ .

وحيث إن هذا النعي في جملته غير متج ذلك أن بطلان الإجراء لا يستتبع حتماً المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه لمن وقعت المخالفة في حقه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية . ولا يكفي توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات والذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الإجراء الجوهري الذي نص عليه المشرع ، إذ أن الضرر بهذا المعنى شرط لترتيب بطلان الإجراء وعدم الاعتداد به وليس للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد أسس قضاءه في رفض دعوى الطاعنين بالتعويض على أنه لم يلحقهما من بيع مياراتهما ضرر يوجب مساءلة المطعون عليهما الأولين ، وفي ذلك ما يكفي لحمل الحكم فانه لا يقدح في سلامته ما يكون قد ورد فيه من أسباب خاطئة لا تمس جوهر قضائه مما كان محلاً لنعي الطاعنين في الأسباب الثلاثة الأولى والوجه الأول من السبب الخامس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم
الصراف .

(١٦٨)

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) مسئولية . ” مسئولية جهة الإدارة عن إدارة المرافق العامة “ .
” مسئولية تقصيرية “ . مرافق عامة .

حرية جهة الادارة في إدارة المرافق العامة لا تمنع القضاء من تقرير مسئوليتها
عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة اهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق
العام والإشراف عليه .

(ب) مسئولية . ” ما يدفع المسئولية “ . ” سبب أجنبي “ .

ثبوت حصول الضرر نتيجة خطأ تابع الوزارة رغم الجهالة به . استخلاص
الحكم بأسباب سائئة أن هذا القائل ليس أجنبيا عن طرفي المناجزة التي
نثبت بين عمال مصلحة السكة الحديد ومستخدميها العاملين بالقطار وعدم
تطبيقه حكم المادة ١٦٥ مدني . لا خطأ .

١ — وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها
والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم — على ما جرى به قضاء محكمة
النقض — من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب
الغير متى كان ذلك راجعا إلى اهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام
أو الإشراف عليه .

٢ - متى كان مفاد ما قرره الحكم أن اصابة المطعون ضدها جاءت نتيجة لخطأ تابعى الطاعة (وزارة المواصلات) من مستخدمي وعمال وأنه رغم الجهالة بالفاعل الذى ألقى بالحجر الذى اصاب المطعون عليها فافقدها ابصار أحد عينيها فقد قطع الحكم فى نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة بأن هذا الفاعل ليس أجنبيا عن طرفي المشاجرة التى نشبت بين عمال مصلحة السكك الحديدية ومستخدميها العاملين بالقطار فان النعى على الحكم خطاه فى تطبيق المادة ١٦٥ من القانون المدنى يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليها أقامت أصلا الدعوى رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٥٣ أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية ضد الطاعة وقالت شرعا لدعواها إنه بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٣ كانت تركب القطار المتجه من القاهرة إلى ميت غمر ، وكان به بعض الركاب من عمال مصلحة السكة الحديد يركبون بغير تذاكر ، وقد حرر كمسارى القطار لبعضهم المحاضر وسلمهم بمحطتين متعاقبتين ، ولما وصل القطار إلى محطة سند نهور واراد الكمسارى تحرير المحاضر للباقيين وتسليمهم بالمحطة قاوموه وحدثت مشاجرة بينهم وبين مستخدمي القطار وأخذت مقاومتهم مظهر قذف القطار بالحجارة فاصابها حجر فى عينيها اليسرى اصابة افقدتها الابصار وقيدت الواقعة برقم ١١٢٣ سنة ١٩٥١ جنایات بنها ضد مجهول ، وطلبت المطعون عليها الحكم بالزام الطاعة - وزارة المواصلات - بأن تدفع لها مبلغ ٥٠٠٠ ج تعويضا لها عما لحقها من ضرر ، وقضت المحكمة بالزام الطاعة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ١٠٠٠ ج ، فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية التى قضت بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الدرب الأحمر بنظر

الدعوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بمجلد لها برقم ٣١٥٤ سنة ١٩٥٣ كلى مصر وصحمت المطعون عليها أمامها على طلباتها، وفي ١٩٥٩/٥/٣١ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليها مبلغ ١٠٠٠ ج ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٤ سنة ٧٦ ق القاهرة طالبة أصليا الحكم بسقوط الدعوى بالتقادم واحتياطيا برفضها ، كما استأنفته المطعون عليها بالاستئناف رقم ١٤٥٣ سنة ٧٧ ق فرعى القاهرة وطلبت تعديل الحكم إلى مبلغ ٥٠٠٠ ج ، وفي ١٩٦٠/١٢/٢٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير فى ١٩٦١/١/٢٣ ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/٥/٣٠ وفيها صحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيا السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب ثلاثة ، حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لتناقض أسبابه ومخالفته الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب من ثلاثة أوجه (الأول) أن الحكم عند تحصيله الوقائع نفى حصول اشتباك بين موظفى القطار والعمال الذين كانوا يركبونه بدون تذاكر عندما قرر أنه لما أراد موظفو القطار امساك العمال نزل هؤلاء عند أول محطة وأخذوا يقذفون القطار بالحجارة ، وأن اصابة المطعون عليها نتجت عن رد الفعل الذى قام لدى هؤلاء العمال عند محاولة موظفى المصلحة الامساك بهم — إلا أن الحكم عاد فارجع سبب الاصابة إلى وقوع اشتباك بين رجال القوة الضئيلة المرافقة للقطار عندما أرادت مطاردة العدد الكبير من العمال الذين كانوا يركبونه بالمخالفة للوائح . وفى نفى الحكم حصول تشابك ثم استناده فى قضائه إلى حصوله تناقض يفسده (والثانى) أن الحكم إذ قرر بوقوع اشتباك بين موظفى القطار والعمال بسبب مطالبتهم بالأجرة قد خالف الثابت بالأوراق ذلك أن الثابت بها أن العمال قد نزلوا من القطار بعد مطالبتهم فى أول محطة وقف بها وأخذوا يقذفونه بالحجارة وذلك لحقدتهم على موظفى المصلحة مما يجعل الاعتداء مثبت الصلة من المطالبة بالأجرة وينفى علاقة السببية بين المشاجرة والاصابة (والثالث) أن الحكم

لم يرد على دفاع الطاعنة الذي أبدته أمام محكمة الاستئناف في خصوص إسناد الخطأ إلى المطعون عليها لأنها أطلت من نافذة القطار فعرضت نفسها للخطر وفي ذلك قصور يفسد الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه إذ جاء في تقريراته الواقعية "أن الثابت من أوراق تحقيقات الجناية ١٤٤٣ سنة ١٩٥١ مركز بنها المتضمن أن بعضا من عمال السكة الحديد كانوا يركبون القطار بدون تذاكر خلافا للأنظمة واللوائح وعند ما جرت مطالبتهم وأراد موظفوا القطار والقوة المرافقة الإمساك بالعمال لتحرير محاضر مخالقاتهم انتهزوا فرصة وقوف القطار عند أول محطة ونزلوا بالرصيف وأخذوا يقذفون القطار وموظفيه بالحجارة فأصابت إحداها عين المستأنف ضدها - المطعون عليها - مما نجم عنه فقد ابصارها" ثم قرر الحكم بعد ذلك "إن الحادث حصل نتيجة اشتباك وقع بين رجال القوة الضئيلة المرافقة للقطار والمؤلفة من خمسة أفراد عند ما أرادت مطاردة ذلك العدد الكبير من عمال ذات المصلحة المتمردين عليها" فإنه لا يكون قد تناقض في أسبابه ذلك أن التقرير الثاني يعتبر تحصيلًا من الحكم مكملًا للأول ومستخلصًا منه ، فكل من التقريرين يتضمن واقعة عدم امتثال العمال لموظفي القطار عند ما أرادوا تحرير محاضر مخالقات لهم وتسليمهم بالمحطة بسبب ركوبهم بدون تذاكر ، وما ترتب على ذلك من مطاردة موظفي القطار للعمال للإمساك بهم ومقاومة هؤلاء لهم بقذف القطار بالحجارة ، ومردود في وجهه الثاني بأن ما حصله الحكم من أن الحادث وقع بسبب أن بعضا من العمال كانوا يركبون القطار بدون تذاكر لمطالبتهم بقيمتها - هو تحصيل منه لوقائع الدعوى الثابتة من أوراق التحقيقات كلها وإذ لم تقدم الطاعنة إلا صورة رسمية من تحقيقات النيابة دون محضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة رجال الشرطة فإن النعي في هذا الخصوص يكون عار عن الدليل ، ومردود في وجهه الثالث بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه على أن الحادث وقع نتيجة شجار بين رجال القوة المرافقة للقطار والعمال وأن علاقة السببية متوافرة بين حادث الشجار وإصابة المطعون عليها ، ومسئولية الإدارة قائمة في عدم اتخاذ الحيلة الكافية وتسرعها في مطاردة العمال دون تفكير بالتأثير التي قد يتطور إليها الحادث يكون قد أقام قضاءه على أسباب كافية لحمله فلا عليه بعد ذلك إن هو لم يتعقب جميع أوجه دفاع الخصوم والرد على كل منها استقلالاً .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أقام قضاءه في مساءلة الطاعنة على أن القوة التي كانت بالقطار ضئيلة ، وأن الإدارة لم تتخذ الحيلة الكافية لدرء ما عسى أن يقع من العدد الكبير من العمال المخالفين لأنظمتها ذلك أن تنظيم المرافق العامة منوط بالسلطة التنفيذية وحدها وليس للمحاكم مراجعتها فيه وإلا تكون قد خرجت عن اختصاصها وخالفت مبدأ فصل السلطات هذا بجانب ما ثبت من أن عدد موظفي القطار كان كافيا لأداء المهمة المنوط بهم أداؤها ، وأنهم قاموا بها فعلا وأنزلوا الركاب المخالفين في محطى شبرا وقلوب ولم يقع الحادث إلا بسبب حقد العمال الذين أنزلوا من القطار بمحطة سندنهور وتجهزهم خارجة وقذفه بالحجارة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان بلحمة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها والإشراف عليها ، إلا أن ذلك لا يمنع المحاكم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه ، وإذ أقام الحكم قضاءه بمساءلة الطاعنة تأسيسا على ما استظهره من تحقق الخطأ في جانبها بقوله ” إن الحادث حصل نتيجة اشتباك وقع بين رجال القوة الضئيلة المرافقة للقطار والمؤلفة من خمسة أفراد عندما أرادت مطاردة ذلك العدد الكبير من عمال ذات المصلحة المتوردين عليها ، وعليه تكون علاقة السببية بين حادث الشجار والإصابة التي أفقدت إبصار عين المستأنف عليها واضح لا لبس فيه ، ومسئولية الإدارة قائمة في عدم اتخاذ الحيلة الكافية مقابل ذلك العدد الكبير من العمال المخالفين لأنظمتها ، وأن عدم تقدير تلك القوة الضئيلة المرافقة للقطار لحقيقة الموقف وتسرعها في مطاردة العمال دون تفكير بالتأثير التي قد تتطور إليه هو وجه مساءلة الإدارة عن الحادث ... ” وكان هذا الذي قرره الحكم قد استخلصه في حدود سلطته التقديرية من وقائع الدعوى وأوراقها ، وهو استخلاص سائق يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من مساءلة الطاعنة عن الحادث ، لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون على النحو الذي تثيره الطاعنة يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ونقول الطاعة في بيان ذلك أنه يشترط طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني أن يكون الفعل الذى سبب الضرر للغير فعلا خاطئا ، وإذ لم يقع من الطاعة أو أحد موظفيها أى خطأ في حق المطعون عليها على النحو الوارد بالسبب الثانى من أسباب الطعن ، وانتفى ركن الخطأ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ١٦٣ السالفة الذكر إذ حصل علاقة سببية بين الخطأ والضرر مكتفيا في إقامة مسئولية الطاعة على مجرد وقوع ضرر من فعل لا يعتبر خطأ ، كما أخطأ الحكم في تطبيق المادة ١٦٥ مدنى عندما نفى عن عمال السكة الحديد الذين نزلوا من القطار واعتدوا عليه وصف الغير في حكم هذه المادة ، ولم يعتد بأن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد للطاعة فيه وبأن الاشتباك الذى حدث بين مستخدمى وعمال المصلحة لا يعتبر سببا مباشرا لوقوع الحادث بعدمطالبة العمال بالأجرة ونزولهم فعلا من القطار .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ذلك أن الطاعة اتخذت قواما له انتفاء ركن الخطأ استنادا إلى ما أورده بالسبب الثانى من أسباب الطعن ، وإذ تبين على ما جاء بالرد على هذا السبب أن الخطأ قائم في جانب الطاعة ، فإن النعى في هذا الشق يكون على غير أساس — والنعى مردود في باقى ماورد بهذا السبب بما سبق الرد به على الوجهين الثانى والثالث من السبب الأول من أسباب الطعن وبما جاء بالحكم المطعون فيه مما أقام عليه قضاءه بمسائلة الطاعة عن الضرر الذى أصاب المطعون عليها إذ قال ” إن فحوى التحقيق الذى اشتملت عليه القضية الجنائية ١٤٤٣ سنة ١٩٥١ الدرب الأحمر قاطع في أن النزاع حصل بين عمال السكة الحديد الذين كانوا يربون على المائتين من جهة وبين موظفى السكة القائمين على قطع التذاكر وقوة المراقبة المرافقة للقطار ، وليس من المنطق فى شىء أن تسند هذه الإصابة إلى تدخل شخص غريب لا علاقة له بالخلاف الحاصل بين عمال الإدارة وموظفى القطار والتابعين لهذه الإدارة . وأن عدم الاهتمام إلى شخص الفاعل الذى صدرت عنه المجرة الجنائية التى أصابت عين المستأنف ضدها والقول بجهالة الفاعل لا يعنى أن الحادث صدر من شخص غريب عن نطاق فئتي الشجار الذى نشب آنئذ بين عمال السكة وموظفيها فلا مجال إذن لإعمال

المادة ١٦٥ من القانون المدني توصلنا لرفع المسؤولية عن الإدارة المستأنفة “ ومفاد هذا الذي قرره الحكم أن إصابة المطعون ضدها جاءت نتيجة لخطأ تابعي الطاعنة من مستخدمي وعمال ، وأنه رغم الجهالة بالفاعل الذي ألقى بالحجر الذي أصاب المطعون عليها فأفقدتها ابصار أحد عينيها فقد قطع الحكم في نطاق سلطته الموضوعية وبأسباب سائغة بأن هذا الفاعل ليس أجنبيا عن طرف المشاجرة التي نشبت بين عمال مصلحة السكة الحديد ومستخدميها من العاملين بالقطار ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برياعة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأميل جبران ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٦٩)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) رسوم . "رسوم جمركية" . "استحقاقها" . مسئولية . "مسئولية
تقصيرية" .

عدم سقوط الرسم الجمركي لعدم تحصيله قبل الإفراج عن البضاعة المستوردة . خطأ
موظفي مصلحة الجمارك في ذلك لا يعد خطأ في حق المستورد يتذرع به لإقامة مسئولية
تقصيرية على عاتق مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا قانونا وقت
دخول البضاعة المستوردة ولم يسقط الحق فيه بالتقادم .

(ب) قانون . "عدم الاعتداد بالجهل بالقانون" .

مبدأ عدم الاعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها . عدم قبول الاحتجاج
بهذا الدفع من المستورد للبضاعة المدين بالرسم الجمركي في مواجهة مصلحة الجمارك .

١ — حق مصلحة الجمارك في الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط
لمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها فالحقوق لا تسقط بغير نص — وليس
في القانون العام ولا في القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك
من تدارك خطأ أو سهو وقع فيه أحد موظفيها بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل
الإفراج عن البضاعة . وإذا جاز اعتبار تصرف موظفي مصلحة الجمارك على هذا
النحو خطأ في حق المصلحة ذاتها قد يؤدي إلى الإضرار بالخزانة العامة ، إلا أنه
لا يعتبر خطأ في حق المستورد فليس له أن يتذرع به لإقامة المسئولية التقصيرية
على عاتق مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا عليه قانونا
وقت دخول البضاعة المستوردة وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به .

٢ — مبدأ عدم الاعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها ومنهم — بالنسبة لقوانين الرسوم الجمركية — المستورد للبضاعة المدين بالرسم ، مما يحول دون قبول الاحتجاج منه بهذا الدفع في مواجهة مصلحة الجمارك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت ضد مصلحة الجمارك — الطاعنة — الدعوى رقم ١٤٢١ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى القاهرة تطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٠٠ جنيه و ٨٤٠ مليا وفوائده — وقالت بيانا لدعواها إنها استوردت فى ٩ و ٣١ يناير سنة ١٩٥٦ ست "هراسات" لرصف الطرق وحصل الجمرك الرسوم المستحقة عليها وأمر بالإفراج عنها — ثم باعت الشركة الهراسات بموجب فاتورتين مؤرختين ١٩٥٦/١/٢٠ و ١٩٥٦/٢/٦ إلا أنها أبلغت من جمرك الإسكندرية فى ١٩٥٦/١١/٣ بأنه يستحق عليها رسم تكميل مقداره ٧٠٠ جنيه و ٨٤٥ مليا هو رسم استيراد بنسبة ٧٪ من قيمة البضاعة يجرى تحصيله بالقرار الوزارى رقم ٩٩ الذى صدر تنفيذا للقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ فعارضت فى هذه المطالبة — ولكنها اضطرت إلى دفع المبلغ بسبب توقيع الججز الإدارى على أموالها — ومضت الشركة المطعون عليها تقول إن المصلحة الطاعنة اعتقدت خطأ أن الهراسات لا يستحق عليها رسم استيراد وأفرجت عنها بناء على هذا الاعتقاد وإذا كانت الشركة قد باعت هذه الهراسات دون أن تدخل فى حسابها عند تقدير الثمن الرسم التكميل الذى حصلته المصلحة مما ألحق بها ضررا أقامت بسببه هذه الدعوى — ومحكمة أول درجة قضت فى ١٩٥٩/٤/٢٧ بنذب مكتب الخبراء لبيان ما لحق الشركة المطعون عليها من خسارة وما فاتها من ربح نتيجة لتراخي المصلحة الطاعنة فى تحصيل الرسوم الجمركية كاملة عند استلام الشركة للبضاعة من الجمرك — وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة

فـي ١٣/٦/١٩٦٠ لـلشـركـة المـطـعون عـليـها بـطـلبـاتـها — اسـتـأنـفت المـصـلـحـة الطـاعـنة هـذا الحـكـم بـالـاسـتـئـاف رـقـم ١٢٥٠ سـنة ٧٧ قـ القـاهـرة — ومـحـكـمة الاسـتـئـاف قـضـت فـي ٢١/١/١٩٦١ بـتـأيـيد الحـكـم المـسـتـأنـف — طـعنـت المـصـلـحـة فـي هـذا الحـكـم بـطـريـق النـقـض — وعـرض الطـعن عـلى دـائـرة فـحص الطـعون بـجـلـسـة ٢٤/١٠/١٩٦٤ وفـيـها صـمـمـت النـيـابـة عـلى رـأيـها فـي مـذـكـرتـها المتـضـمـنة طـلب نـقـض الحـكـم — وقررت دـائـرة الفـحص إحـالـة الطـعن إـلى هـذه الدـائـرة — وبعـد اسـتـيفـاء الإـجـراءـات التـالـية لـقـرار الإـحـالـة وبـالجـلـسـة المـحـددة لنـظـره أـمام هـذه الدـائـرة التـزمت النـيـابـة رـأيـها السـابـق .

وحيث إن المصلحة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من ثلاثة أوجه (الأول) أنه أسند إليها الخطأ بتجاوز تطبيق أحكام القانون بسبب إفراجها عن المهراسات موضوع هذه الدعوى دون أن تحصل كامل الرسم عليها — في حين أن هذا الرسم مصدره القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ — وهو لم يدخل المهراسات في نطاق الإعفاء المنصوص عليه فيه — فإذا لم تفتن المصلحة إلى المطالبة قبل الإفراج عنها فإن لها أن تتدارك الأمر بعد الإفراج — طالما أن الحق في الرسم لم يسقط بالتقادم (والثاني) أن قاعدة عدم الاعتداد بالجهل بالقانون التي أقام الحكم قضاء عليها بأن تعلل بها في مواجهة المصلحة لتراخيها في تحصيل الرسم — هذه القاعدة لا تنهض سببا يتحقق بموجبه الخطأ في جانبها ، إذ أن علم الكافة بقوانين الرسوم الجمركية باعتبارها من قوانين النظام العام يحول دون احتجاج الشركة المطعون عليها بهذه القاعدة (والثالث) أن ما حصله الحكم من أن الضرر قد لحق بالشركة المطعون عليها ببيعها المهراسات دون أن تدخل في حسابها عند تقدير ثمنها قيمة الرسوم التكميلية التي سددتها بعد الإفراج عنها — هذا الضرر على فرض وقوعه إنما كان نتيجة طبيعية لتخلف المطعون عليها عن أداء التزامها القانوني بسداد رسم الاستيراد المستحق عليها وهو السبب المباشر للضرر الذي لحق بها .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية مصلحة الجمارك مسئولية تقصيرية على ما جاء به وبالحكم الابتدائي مما يحصل في أن المصلحة المذكورة قد تجاوزت تطبيق أحكام القانون إذ أفرجت

عن المهراسات موضوع الدعوى دون أن يسدد إليها كامل الرسم المستحق عليها — وأنه ليس لها — وهى التى تقوم بتطبيق الرسوم الجمركية — أن تدفع الخطأ الذى وقع منها بالجهل بالقانون لترتب على ذلك تنصلها من الضرر الذى لحق بالشركة المطعون عليها نتيجة لبيعها المهراسات دون أن تدخل فى تقدير ثمنها الرسوم التكميلية التى حصلت بها بعد الإفراج عنها — وهذا من الحكم قضاء مخالف للقانون — إذ أن حق مصلحة الجمارك فى الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط بمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها — فالحقوق لا تسقط بغير نص — وليس فى القانون العام ولا فى القوانين الخاصة بالمسائل الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقع فيه أحد موظفيها بعدم اقتضاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة — وأنه وإن جاز اعتبار تصرف موظفى مصلحة الجمارك على هذا النحو خطأ فى حق المصلحة ذاتها — وقد يؤدى إلى الإضرار بالخزانة العامة — إلا أنه لا يعتبر خطأ فى حق المستورد — فليس له أن يتذرع به لإقامة المسؤولية التقصيرية على عاتق مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا عليه قانونا وقت دخول البضاعة المستوردة ، وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به — كما لا يقبل من المستورد مواجهته مصلحة الجمارك بالدفع بعدم الاعتداد بالجهل بالقوانين — ذلك أن هذا المبدأ يفترض علم الكافة بالقوانين — ومنهم — بالنسبة لقوانين الرسوم الجمركية — المستورد للبضاعة المدين بالرسم مما يحول دون قبول الاحتجاج منه بهذا الدفع فى مواجهة مصلحة الجمارك — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن ” المهراسات ” موضوع الدعوى الحالية قد استوردتها الشركة المطعون عليها فى يناير سنة ١٩٥٦ ، وكان الرسم التكميل الذى طالبت به مصلحة الجمارك فى ١٩٥٦/١١/٣ واقتضته من الشركة المطعون عليها هو رسم استيراد مصدره القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ النافذ المفعول فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ — فلا على مصلحة الجمارك إن هى وجهت المطالبة بهذا الرسم بعد الإفراج عن المهراسات ، ذلك أن استحقاقها له قائم

بموجب هذا القانون — وعلى الشركة المطعون عليها — سواء تمت مطالبتها بالرسم ودفعته وقت الإفراج عن "الهراصات" المستوردة أو بعد الإفراج عنها — أن تدخل هذا الرسم في حسابها عند تقدير المصروفات التي تحملتها — وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر — وقضى بالتعويض للمسئولية التقصيرية على مصلحة الجمارك رغم انتفاء الخطأ في جانبها فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هنتى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هريس .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ”دعوى الضرائب“ . دعوى ”المسائل التي تعترض سير الخصومة“
”سقوط الخصومة“ .

وقف الدعوى لصالح . الدفع بسقوط الخصومة . لا يمنع منه طلب المأمورية الملف الفردى
للمول لإعادة النظر في أسس التقدير ومطالبة الممول بتقديم اقتراحاته على أسس التصالح لا يعتبر
تنازلا ضمينا عن الدفع ولا يسقط الحق في التمسك به بعد التعجيل .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة
في الدعوى على أن ”الدفع بسقوط الخصومة في أول جلسة بعد التعجيل والتمسك
به في الجلسات التالية لا يتأتى معه القول بتنازل صاحبه عنه وينبنى على ذلك أن
مصلحة الضرائب بعد أن تعلق حقها بالدفع بالسقوط قد صدر منها من التصرفات
ما يعتبر بحق تعرضا لموضوع النزاع وتنازلا ضمينا عن هذا الدفع ذلك أن مراقبة
الضرائب طلبت من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الملف الفردى للطاعن
لإعادة النظر في أسس تقديرات اللجنة وإنهاء النزاع صلحا كما طلبت من المحاسب
الوكيل عن الطاعن ”تقديم اقتراحاته على أسس التصالح وذلك دون تحفظ من
المصلحة لأن إعادة النظر بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض هو إعادة لتحديد
وعاء الضريبة على أساس جديد يرتضيه الطرفان والغرض منه إنهاء النزاع المعروض
صلحا“ فان هذه القرارات الموضوعية من الحكم تكون غير سائغة إذ مع تمسك
مصلحة الضرائب بالدفع بسقوط الخصومة في أول جلسة بعد التعجيل وفي الجلسات
التالية لا يتأتى القول بأنها تنازلت ضمنا عنه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى المنصورة ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩ فيما انتهى إليه من تقدير أرباحه فى السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ واعتماد الأرباح طبقا لإقراراته وبجلسة ١٩٥٢/١٠/٢٩ قررت المحكمة استبعادها من جدول القضايا لعدم سداد الرسوم المستحقة ، وبصحيفة أعلنت فى ١٩٥٥/١٠/٢٥ عجل المطعون عليه الدعوى أمام محكمة دمياط الابتدائية التى أحيلت إليها للاختصاص وقيدت بجدولها برقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى دمياط وتحدد لنظرها جلسة ١٩٥٥/١١/٨ وفيها دفعت مصلحة الضرائب بسقوط الخصومة طبقا لنص المادتين ٣٠١ و ٣٠٣ من قانون المرافعات . وبجلسة ١٩٥٥/١١/٢٢ طلب المطعون عليه وقف الدعوى لمدة ستة أشهر للصلح ووافق الحاضر عن مصلحة الضرائب على هذا الطلب مع الاحتفاظ بالدفع وقررت المحكمة وقف الدعوى . ولما لم يتم الصلح عجلها المطعون عليه وتمسكت مصلحة الضرائب بالدفع . وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١٣ حكمت المحكمة برفض طلب سقوط الخصومة وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب الخبراء لتحقيق الأرباح ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٥٩/٢/١٧ فقضت فى الموضوع بتعديل الأرباح طبقا لما جاء فى تقرير الخبير . واستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكمين لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءهما والحكم — أصليا بسقوط الخصومة ومن باب الاحتياط تأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤ سنة ١٦ تجارى قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل الاتعاب . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا

الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة مستندا في ذلك إلى أن الحاضر عن مصلحة الضرائب وإن أصر على التمسك به في جميع الجلسات التي نظرت فيها الدعوى إلا أنه صدر منها من التصرفات ما يعتبر تعرضا لموضوع النزاع وتنازلا ضمينا عن الدفع هي الاخطار المرسل إلى محكمة أول درجة بموافاتها بالملف الفردي والاطار المرسل إلى وكيل المطعون عليه بتقديم اقتراحاته عن أسس الصلح ، وهذا من الحكم استخلاص غير سائغ وفساد في الاستدلال وتخاذل يعيبه ويبطله ، إذ الثابت في الدعوى أن مصلحة الضرائب تمسكت بالدفع في جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وهي أول جلسة عجلت إليها الدعوى بعد الاستبعاد وظلت متمسكة به في جميع الجلسات التالية قبل وقف الدعوى للصلح وعند الاتفاق على وقفها وبعد تعجيلها من الوقف ومن غير المقبول عقلا اعتبار مصلحة الضرائب متنازلة عن الدفع مع تمسكها به .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الخصومة في الدعوى على أن " مصلحة الضرائب بعد أن تعلق حقها بالدفع بالسقوط قد صدر منها من التصرفات ما يعتبر بحق تعرضا لموضوع النزاع وتنازلا ضمينا عن هذا الدفع ، ذلك لأن مراقبة الضرائب بعثت بخطاب مؤرخ ١٧/١١/١٩٥٥ إلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى تطلب الملف الفردي للطاعن لإعادة النظر في أسس تقديرات اللجنة وإنهاء النزاع صلحا . وكذلك بعثت بخطاب مؤرخ ١٤/٣/١٩٥٦ إلى المحاسب الوكيل عن المستأنف عليه لمطالبته بتقديم اقتراحاته على أسس التصالح وذلك دون تحفظ

من المصلحة لأن إعادة النظر بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض هو إعادة لتحديد وعاء الضريبة على أساس جديد يرتضيه الطرفان والغرض منه إنهاء النزاع المعروض صلحا " وهي تقارير موضوعية غير سائغة ، إذ مع تمسك مصلحة الضرائب بالدفع بسقوط الخصومة في أول جلسة بعد التعجيل وفي الجلسات التالية لايتأتى القول بأنها تنازلت ضمنا منه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الحكم بسقوط الخصومة في الدعوى .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٧١)

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . " عناصر عقد العمل " . " علاقة التبعية والأجر " . " الأجر " .
 " تحديده " .

اتفاق رب العمل مع عماله على اختصاصه بجزء من الوهبة مقابل زيادة أجورهم
 الثابتة وبمراعاة الحد الأدنى لها . احتجازه جزءا منها لما يقوم العمال بالتلافه من أدوات .
 لا مخالفة للقانون .

ليس في نصوص القانون ما يمنع رب العمل من أن يتفق مع عماله
 على أن يختص بجزء من الوهبة مقابل زيادة أجورهم الثابتة وبمراعاة الحد
 الأدنى لها ، فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد الأجر — وينبنى على ذلك
 أنه متى كان القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن مناط صرف الوهبة
 " يرجع إلى ما قد ينشأ من اتفاق بين صاحب العمل وعماله بشأنها وطالما
 أن صاحب العمل قد حدد نصيب مساعدي الجرسون من هذه الوهبة
 بـ ٢٪ على ما هو ثابت في عقود عملهم كما احتجز ٢٪ منها لما يقوم العمال
 بالتلافه وجرى العمل بذلك منذ التعاقد الشاكين بالعمل فلا جناح عليه في ذلك " ،
 فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن نقابة عمال ومستخدمى المحلات العمومية بالقاهرة وضواحيها تقدمت إلى مكتب عمل شمال القاهرة بطلب أحقية عمال مطعم وبار الباريزيانا إلى ٢٪ من الوهبة ، وإذ لم يتمكن مكتب العمل من التوفيق فقد أحال النزاع إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها برقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ القاهرة ، وقالت النقابة شرحا لهذا الطلب إن إدارة المطعم جرت على توزيع حصيلة الـ ١٠٪ بواقع ٦٪ منها "للجرسون" و ٢٪ "للسفرجية" والـ ٢٪ الباقية تحتجزها تحت يدها مقابل كسر وتلف الأدوات بينما جرى العرف على توزيع الـ ١٠٪ كلها لعمال المحل المتصلين بالعملاء وإن فى حجز الـ ٢٪ منها مقابل الكسر مخالفة لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦١ قررت الهيئة رفض الطلب . وطعنت النقابة فى هذا القرار بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة أو المطعون عليه وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن النقابة طلبت أن يصرف للعمال السفرجية الـ ٢٪ باقى عمولة الخدمة الذى احتجزته إدارة المطعم مقابل الكسر وقضى القرار المطعون فيه برفض هذا الطلب استنادا إلى أن العبرة فى توزيع حصيلة الوهبة — وفقا للمادة ٦٨٤ من القانون المدنى — هى بما يحصل بشأنها من اتفاقات فى عقود العمل وقد اتفق فى العقود المبرمة مع مساعدى الجرسون على تخصيصهم بنسبة قدرها ٢٪ من هذه الوهبة واحتجزت إدارة المطعم ٢٪

لما يقوم العمال بإتلافه ، وهذا من القرار خطأ ومخالفة للقانون من وجهين — أولهما — أن الأصل في عمولة الخدمة أنها كانت تبرعا من جانب العميل إلى عامل بذاته أو العمال الذين كانوا على اتصال به لا إلى رب العمل أو العمال الذين لم تسمح طبيعة عملهم بالمساهمة في خدمته ثم أصبحت التزاما محددًا بنسبة معينة من ثمن المبيعات بمقتضى الاشتراط الذى يعقده رب العمل مع العميل لمصلحة العمال المتصلين به وليس رب العمل سوى وكيل عنهم في قبضها وتوزيعها عليهم ، والنص في عقد العمل على استقطاع جزء منها مقابل كسر الأواني إهدار لقصد المتعهد ومخالفة لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير — وثانيهما : أن عمولة الخدمة جزء من الأجر ولا يجوز انتقاصه بغير سبب قانونى ، ولا وجه للتحدى بأن حجز جزء من العمولة هو مقابل كسر الأواني إذ أن المادة ٥٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تشترط أن يقع الكسر بخطأ من العامل وأن يتم تحديد نطاقه بالتراضى أو التقاضى والاتفاق في عقد العمل على خصم نسبة معينة من الوهبة مقابل الكسر مخالفة لحكم القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يمنع رب العمل من أن يتفق مع عماله على أن يختص بجزء من الوهبة مقابل زيادة أجورهم الثابتة وبمراعاة الحد الأدنى لها ، فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد الأجر ، وإذا كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن مناط صرف الوهبة ” يرجع إلى ما قد ينشأ من اتفاق بين صاحب العمل وعماله بشأنها وطالما أن صاحب العمل في هذه الشكوى قد حدد نصيب مساعدي الجرسون من هذه الوهبة بـ ٢٪ على هو ما هو ثابت في عقود عملهم كما احتجز ٢٪ منها لما يقوم العمال بإتلافه وجرى العمل بذلك منذ التحاق الشاكين بالعمل فلا جناح عليه في ذلك “ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هدى ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٧٢)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل “ .

طبيعة التعامل . صلاحيتها لتخصيص مدة العقد . اعتبار الحكم وظيفة الطبيب المقيم في المستشفيات
 وظيفة موقوتة محددة المدة بانتهاء فترة تدريبه التي لا تقل عن سنتين . لا مخالفة للقانون .

طبيعة التعامل ومايجرى عليه العمل عند تعيين الأطباء المبتدئين في المستشفيات
 تصلح مخصصا لمدة العقد . وإذ رتب الحكم على كون وظيفة الطبيب المقيم بالمستشفى
 وظيفة موقوتة بانتهاء فترة تدريبه أو تعيينه طبيبا اخصائيا أنها تعتبر على هذا
 الوصف محددة المدة وإن لم ينص عليها صراحة في العقد (١) وأن إنهاء خدمة
 الطبيب المقيم بالمستشفى بعد قضاء فترة تدريب بها لا تقل عن سنتين لا يكون بغير
 مبرر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تحصل في أن الدكتور مجدى غبريال أقام الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ عمال

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر في الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق بذات الجلسة .

كلية الاسكندرية ضد المستشفى اليوناني بالاسكندرية ويمثله رئيس الجمعية اليونانية بطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وقال مشرعا لدعواه إنه بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٧/٦/١٥ والغير محدد المدة التحق بخدمة المستشفى مقابل أجر شهري شامل قدره ٥٧ جنيها واستمر إلى أن فوجيء بفصله في ١٩٦٠/٢/٢٨ وإذ كان هذا الفصل تعسفيا وبغير مبرر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وجرى النزاع فيها - من بين ما جرى - حول طبيعة عمل " الطبيب المقيم " بالمستشفى ومدته . وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستشفى أن الطبيب المدعى كان يعمل بها طبيبا مقيما ولمدة محددة - كما جرى العرف وسارت عليه اللوائح التنظيمية - قدرها سنتان وأنها انتهت خدمته طبقا لهذا العرف وتلك اللوائح وان ما كان يتقاضاه منها إنما هو منحة على سبيل المساعدة وليس بأجر وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك شهادة الشهود ولينفى المدعى ذلك بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود عادت وبتاريخ ١٩٦١/٤/٢٣ حكمت " حضوريا بإلزام المستشفى المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض عن فصلها المدعى وألزمته المصاريف المناسبة ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المدعى من باقى المصاريف وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما زاد على ذلك من الطلبات " . واستأنفت الجمعية اليونانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦٤ سنة ١٧ قضائية . وبتاريخ ١٩٦١/١١/١٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وأعفت المستأنف عليه من المصروفات . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعن وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وقد جرى في قضائه على أن عمل " الطبيب المقيم " بالمستشفى موقوف بستتين ورتب على ذلك

أن العقد بين الطاعن والمطعون عليها محدد المدة يكون قد انحراف عن عبارة العقد الظاهرة — وهو غير محدد المدة — وخالف أحكام المادة ١٥٠ من القانون المدني ، كما خالف أحكام المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩ من القانون المدني والمادة ٧١ من قانون عقد العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومقتضاها أنه متى كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه إلى ما بعد انتهاء مدته فإنه يتجدد لمدة غير محددة وإذا امتطال تنفيذ العقد من ١٩٥٧/٦/١٥ إلى ١٩٦٠/٢/١٦ ولأكثر من سنتين فإنه يكون قد تجدد لمدة غير محددة ، وهذا الخطأ في تكييف العقد انتهى بالحكم إلى الخطأ في تطبيق القانون على الواقع في الدعوى حيث اعتبر العقد محدد المدة وطبق عليه أحكامه في حين أنه لو اعتبره غير محدد المدة لتغير وجه الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه ” بمراجعة أوراق الدعوى والمستندات المقدمة بها والتحقيق الإداري المرفق والذي أجرى بمعرفة مندوب وزارة الصحة بناء على شكوى من المستأنف عليه وآخرين إلى الوزارة خاص بأن المستأنفة تعتم فصل الأطباء المصريين المقيمين بالمستشفى — ترى — المحكمة أن النظام المتبع بالنسبة للأطباء أنه بعد قضاء فترة تمرينهم لمدة عام كامل كأطباء امتياز، إما أن يعينوا في المستشفيات الحكومية كنواب بعقود محددة المدة بسنتين أو يعملوا في المستشفيات غير الحكومية كأطباء مقيمين لمدة قد تحددها اللوائح التنظيمية للمستشفى أو عقود العمل . على أنه في حالة عدم تحديد هذه المدة فإنه من المتفق عليه أن مدة عمل الطبيب المقيم مدة موقوتة بانتهاء فترة تدريبه أو حصوله على دبلومات تخصص تسمح له بالعمل كطبيب أخصائي وبذلك ينتهي وصفه كطبيب مقيم أي أن صفته كطبيب مقيم يجب أن تنتهي على أي حال ولا يمكن القول بأن مثل هذا الطبيب يظل طبيباً مقيماً فترة غير محددة “ وهي اعتبارات استظهرها الحكم من ” طبيعة التعامل “ وما يجري عليه العمل عند تعيين الأطباء المبتدئين في المستشفيات لم تكن محل جدل من الطاعن ، وتصلح مخصصاً لمدة العقد ، وإذا رتب الحكم على أن وظيفة الطبيب المقيم وظيفة موقوتة بانتهاء فترة تدريبه أو تعيينه طبيباً أخصائياً أنها ” تعتبر

على هذا الوصف وظيفة محددة المدة ولو لم ينص عليها في العقد صراحة " وأن " المستأنفة على حق فيما اعتبرت العقد محدد المدة وأنذرت المستأنف عليه بانتهاء خدمته بعد انتهاء فترة تدريبه بالمستشفى بعد قضاء فترة تدريب بها لا تقل عن سنتين وذلك أسوة بما هو متبع في المستشفيات الحكومية بالنسبة للنواب . ولا محل بعد ذلك للقول بأن عملها هذا يعتبر فصلاً للمستأنف عليه لا مبرر له " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وجاء مشوباً بالقصور ، إذ قرر أن أوراق الدعوى ومستنداتها تكشف عن أن العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليها هو عقد موقوت بينما أوراق الدعوى ومستنداتها لا توصل إلى هذه النتيجة والثابت فيها أن إدارة المستشفى بررت فصل الطاعن في خطابها المؤرخ ١٩٦٠/٢/١٦ بأنها وضعت لائحة جديدة تقضي في أحد بنودها بأن الأطباء المقيمين لا يمكن أن تزيد مدة عملهم بالمستشفى عن سنتين وهذه اللائحة لا يمكن الاحتجاج بها على الطاعن لأنها استحدثت بعد تعيينه وأجمع الشهود على أنها لم تكن معلقة في مكان ظاهر بالمستشفى ولم يطلعوا عليها كما أجمعوا على أن عمل الطبيب المقيم غير محدد المدة ، وإذ عدل الحكم المطعون فيه عن الحكم الابتدائي دون أن يبين أسباب هذا العدول .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بما سبق الرد به على السبب الأول من أن وظيفة الطبيب المقيم موقوتة بطبيعتها ومردود في الشق الثاني بأن محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على ما ورد بالحكم الابتدائي وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب تكفي لجملة — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجفاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(١٧٣)

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ القضائية:

(١) تزوير . " الادعاء بالتزوير " . دعوى . " نظر الدعوى أمام
المحكمة " .

عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا . يجب أن يكون القضاء بالتزوير
سابقا على الحكم في موضوع الدعوى .

(ب) تزوير " أثر الحكم بالرد والبطالان " . بيع .

رد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير لا يبنى بطلان الاتفاق ذاته
ولأنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات الاتفاق بدليل آخر
مقبول قانونا .

(ج) خبرة . محكمة الموضوع .

مناقشة الخير المتدب في الدعوى . تعيين خير آخر أو ثلاثة خبراء
لحلاً أو نقص في عمل الخير الأول أو في بجه . أمر متروك لمطلق تقدير
محكمة الموضوع .

١ - تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه " إذا قضت المحكمة
بصحّة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحتها أخذت في نظر
موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة " ومفاد ذلك أنه
لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير

سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة .

٢ - الحكم برد وبطلان عقد البيع - المطعون فيه بالتزوير - لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحول دون إثبات حصول هذا الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانوناً .

٣ - ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذي عينته في الدعوى بل إن الأمر في إجراء هذه المناقشة جوازى لها متروك لمطلق تقديرها والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين إذا تبين للحكمة وجود خطأ أو نقص في عمل الخبير الأول أو في بحثه ومن ثم فلا يعاب على المحكمة إن هي لم تراستعمال هذه الرخصة التي منحها المشرع لها . ذلك أن تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي باعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأى الخبير ولو كان في مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة في ذلك برأى خبير آخر ما دامت هي لم ترلزو ما لاتخاذ هذا الإجراء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الستة الأول الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ الصادر لها من مورثهم المرحوم يوسف يوسف المهدي عن المنزل المبين بصحيفة الدعوى بثمان قدره ٢٠٠٠ ج - أنكر المطعون

ضدّهم من الثّاني للسّادسة توقيع مورثهم على العقد المذكور وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بتوجيه اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني إليهم وبعد أن حلفوها قضت بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ بإحالة الدّعى إلى التحقيق لتثبت الطّاعة بكافة طرق الإثبات أن المورث قد وقع بامضائه على عقد البيع المطعون فيه بالجهالة ولينفى المطعون ضدّهم ذلك، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ للطّاعة بطلباتها — استأنف المطعون ضدّهم من الثّاني للسّادسة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٨ سنة ١٣ ق وطلبوا تعيين خبير لمضاهاة توقيع المورث على عقد البيع على توقيعاته الصحيحة، ثم أدخلوا المطعون ضدّهما الآخرين ليقدا عقدين عليهما توقيع للمورث أحدهما عقد إنشاء شركة تضامن محرر في أول يناير سنة ١٩٤٢ وثانيهما عقد تعديل الشركة المذكورة محرر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ وذلك للاستعانة بهما في عملية المضاهاة التي طلبوا اجراءها فقدمهما المطعون ضدّه السابع وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة ” بنـدب قـسم التـزييف والتـزوير بمـصلحة الطـب الشرعي خـيرا في الدّعى تكون مهمته مضاهاة الامضاء المنسوبة للمرحوم يوسف يوسف المهدي المثبتة على عقد البيع المطعون عليه المحرر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ على امضائى المورث المذكور المثبتين على العقدين الرسميين المحررين في أول يناير سنة ١٩٤٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ وبيان ما إذا كانت الامضاء المطعون عليها تتحد مع الامضاءين المشار إليهما أم لا“ وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ المنسوب صدوره من مورث المستأنفين المرحوم يوسف يوسف المهدي والمتضمن بيعه للمستأنف عليها المنزل المبين الحدود والمعالم بعقد البيع ورفض دّعى المستأنف عليها (الطّاعة) وبتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٦١ طعنت الطّاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها بنقض الحكم في خصوص السبب الأول وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى هذه الدائرة وحدد لنظره ٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتناول السببان الثالث والرابع منها قضاء الحكم برد وبطلان العقد المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ بينما يتناول السببان الأولان قضاءه في موضوع الدعوى ومن ثم ترى هذه المحكمة أن حسن الترتيب يقتضى تقديم السببين الثالث والرابع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة بأنها وإن كانت قد قبلت اجراء المضاهاة إلا أنها قيدت قبولها هذا بأن تجرى هذه المضاهاة على أوراق رسمية وإذا اعتقدت أن عقد الشركة المحرر في أول يناير سنة ١٩٤٢ وعقد تعديلها المحرر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ هما عقدان رسميان فقد وافقت على اجراء المضاهاة عليهما . وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٨ أصدرت محكمة الاستئناف حكما بنبذ قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لاجراء المضاهاة على ذينك العقدين اللذين وصفهما هذا الحكم بأنهما رسميان وبذلك يكون الحكم قد قطع بوجوب اجراءات المضاهاة على عقود رسمية ، ولما كان قد تبين بعد تقديم الخبير تقريره أن العقدين آنفى الذكر اللذين جرت المضاهاة عليهما لا تتوافر فيهما شروط الرسمية لأنه لم يحورهما موظف عام ولم يحصل التوقيع عليهما أمامه فانهما لا يكونان صالحين للمضاهاة طبقا لما قضى به الحكم التمهيدى آنف الذكر ولا يؤثر فى ذلك كون الطاعنة قد وافقت على اجراء المضاهاة عليهما لأن موافقتها كانت مشروطة بأن يكونا رسميين ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتمد نتيجة المضاهاة التى أجريت على هاتين الورقتين العرفيتين قد خالف قضاء الحكم التمهيدى السابق كما خالف القانون بإجازته اجراء المضاهاة على أوراق عرفية غير معترف بها — وتضيف الطاعنة أن الحكم قد خالف القانون أيضا باعتماده نتيجة المضاهاة التى أجريت على ورقة عرفية ثالثة عبارة عن صورة من عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ وذلك على الرغم من اعتراض الطاعنة على جواز اجراء المضاهاة على تلك الورقة وطلبها استبعادها .

وحيث إن هذا النعى فى شقه الأول مردود بأن الطاعنة لم تقدم إلى محكمة النقض ما يفيد تمسكها لدى محكمة الموضوع بعدم جواز اجراء المضاهاة على الورقتين الأوليتين المؤرختين أول يناير سنة ١٩٤٢ و ١٥ يناير سنة ١٩٥٣

لعدم توافر شروط الرسمية فيهما بل الثابت من الصورة الرسمية للذكر المقدمة منها لمحكمة الاستئناف — وهذه الصورة مقدمة من الطاعة نفسها بملف الطعن أنها أقرت في الصحيفة الثالثة من هذه المذكرة المقدمة بعد تقديم تقرير الخبير — بتوافر شروط الرسمية في هاتين الورقتين إذ ورد في هذه المذكرة ما نصه " أن شروط الرسمية متوافرة في الورقتين الرسميتين المقدمتين وفقا لقرار ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ لأنهما حررتا بمحكمة طنطا وكفر الشيخ وبمعرفة موظف الشركات المختص وحصل التوقيع أمامه على ذات العقد وتعديله " ومن ثم يكون قول الطاعة في سبب الطعن بعدم توافر الرسمية في هاتين الورقتين هو قول فضلا عن أنه حار عن الدليل فانه لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع وبالتالي لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون ما رتبته الطاعة على هذا القول من مخالفه الحكم المطعون فيه للحكم القاضي بنسب قسم البحوث التزييف والتزوير ومخالفته للقانون لاعتماده نتيجة المضاهاة التي أجريت على الورقتين المذكورتين كل هذا يكون منهار الأساس — على أنه مادامت الطاعة قد اعترفت أمام محكمة الموضوع بصحة توقيع المورث على الورقتين المشار إليهما فانهما تكونان صالحتين لأجراء المضاهاة عليهما ولو كانتا عرفيتين وذلك طبقا للمادة ٢٦٩ من قانون المرافعات. أما عن الورقة الثالثة التي تعيب الطاعة على الحكم المطعون فيه اعتماده نتيجة المضاهاة التي جرت عليها فان هذا الحكم قد ذكر في أسبابه أنه مع استبعاد هذه الورقة فان رأيه في تقرير الخبير لا يتغير وذلك لما ظهر للحكمة من وجود اختلاف ظاهر بين امضاء المورث على عقد البيع المطعون فيه وإمضائه الموقع به على الورقتين الأخيرتين المعترف بهما من الطاعة — ومادام الحكم قد استبعد تلك الورقة التي اعترضت عليها الطاعة فليس لها أن تدعى بعد ذلك أنه عول عليها في قضائه .

وحيث إن الطاعة تنعى في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق المادتين ٢٤٣ و ٢٤٤ من قانون المرافعات وفي بيان ذلك تقول إن مفهوم المادة الأولى يدل على أن مناقشة الخبير واجبة كما أن تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء واجب أيضا طبقا للمادة ٢٤٤ كلما رأت المحكمة وجود نقص أو خطأ في تقرير الخبير الأول الذي سبق ندبه وقد امتنعت محكمة الاستئناف عن مناقشة

الخبير الذى ندبته كما امتنعت عن تعيين خبر آخر لتدارك ما وقع فيه ذلك الخبير من نقص فى عمله وبحثه ومن تضارب فى النتائج التى وصل إليها فى تقريره كما أن المحكمة استشهدت فى حكمها بفقرات من تقرير الخبير مع أن هذه مسائل فنية لا يمكن للمحكمة اللسان بها لعدم خبرتها بفن مضاهاة الخطوط كما أن المحكمة قد اعتمدت تقرير الخبير على الرغم مما شابه من عيوب ومما أبدته الطاعنة من مطاعن وملاحظات فنية تهدم هذا التقرير وبذلك جاء الحكم المطعون فيه فاقدا لمقومات الاطمئنان إليه ومشوبا بالقصور .

مـوحيـث إن هـذا النـعـى فى شـقـه الأول مـردود بـأنه لـيس فى نـص المـادـة ٢٤٣ مـن قـانـون المـرافـعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذى عينته فى الدعوى بل أن الأمر فى إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها فان رأت فى تقرير الخبير ما يبنى عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها الذى لا معقب عليه فيه — والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبر آخر أو ثلاثة خبراء آخرين إذا تبين للمحكمة وجود خطأ أو نقص فى عمل الخبير الأول أو فى بحثه — فتلك رخصة أخرى منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ما طلبته الطاعنة من تعيين خبر آخر لإجراء المضاهاة بقوله ” إن الثابت من تقرير الخبير أن عملية المضاهاة تمت على هذه الأسس الفنية على وجه تطمئن معه المحكمة كل الاطمئنان إلى سلامة النتيجة التى انتهى إليها . . . والاختلاف على ما جاء بتقرير الخبير ظاهرين الامضاء المطعون عليها وبين الامضاء على العقدين المقدمين والمعترف بهما من المستأنف عليها ” الطاعنة “ ولذلك كله كان طلب ندب خبر آخر من الجدول لاعادة إجراء المضاهاة على ما تقدمه المستأنف عليها من أوراق أخرى لا محل له “ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يتضمن الرد الكافى على طلب الطاعنة تعيين خبر آخر وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ولم تر لزوما لتعيين خبر آخر فهذا أيضا حقها الذى لا رقيب عليها فيه . والنعى مردود فى شقه الثانى بأن الحكم المطعون فيه قد رد على كل ما أبدته الطاعنة من اعتراضات وملاحظات على تقرير الخبير وكان رده على ذلك وافيا

ولا قصور فيه وتقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي باعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأي الخبير ولو كان في مسألة فنية دون حاجة للاستعانة في ذلك برأي خبير آخر ما دامت هي لم تر لزوما لاتخاذ هذا الاجراء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على قضاء الحكم المطعون فيه برد وبطلان العقد المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعة تنع في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي بيان ذلك نقول إن هذا الحكم إذا انتهى إلى تزوير العقد المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ الذي قدمته لإثبات حصول التعاقد الذي طلبت الحكم بصحته ونفاذه لم يقتصر في قضائه على الحكم برد وبطلان الورقة وإنما قضى في نفس الوقت في موضوع الدعوى برفضها دون أن يتيح للطاعة فرصة لاستكمال دفاعها في هذا الموضوع أو يرد على ما كانت قد قدمته من دفاع فيه وبذلك خالف حكم نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات التي تقضى بأن يكون الحكم برد وبطلان الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى . وإذا كان من حق الطاعة بعد أن اخفقت في الدليل الكتابي الذي قضى برده وبطلانه أن تثبت حصول التعاقد الذي ادعته بأي دليل كتابي آخر أو بمبدأ ثبوت بالكتابة تكمله البيئة والقرائن أو بتوجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم فإن الحكم المطعون فيه إذ حرماها من حقها في هذا الإثبات بقضائه برد وبطلان الورقة المؤرخة ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ وفي الموضوع في وقت واحد فإنه يكون أيضا قد أخل بحقها في الدفاع .

وحيث إن المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات تنص على أنه "إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحتها أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة" ومفاد ذلك أنه لا يجوز

الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة — لما كان ذلك، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برد وبطلان العقد المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٤ لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحول دون اثبات حصول هذا الاتفاق بأي دليل آخر مقبول قانونا — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه في موضوع الدعوى يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) رسوم . ” رسوم التسجيل والحفظ “ . ” أوامر تقدير الرسوم التكميلية “ . تنفيذ . شهر عقارى .

الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية . عدم جواز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفضها من ذى الشأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفضت . وجوب اتباع القواعد التى وضعها الشارع لتنفيذ الأحكام فى شأن تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة .

(ب) أوامر تقدير الرسوم . ” المعارضة فى أوامر التقدير “ . اختصاص . رسوم . تنفيذ عقارى . ” الاعتراض على قائمة شروط البيع “ .

رفع الطعن إلى المحكمة المختصة . اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فيه وتقرير قبوله أو عدم جوازه . إقامة حائز العقار المنفذ عليه معارضة أمام المحكمة المختصة فى أمر التقدير المنفذ به . عدم الفصل فى هذه المعارضة عند نظر محكمة التنفيذ للاعتراض على قائمة شروط البيع . ليس لمحكمة التنفيذ فى هذه الحالة أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فى قبول المعارضة شكلا وجوازا أم لا . وجوب وقف التنفيذ حتى يفصل فى أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة .

(ج) رسوم . ” أمر تقدير الرسوم التكميلية “ . شهر عقارى . نفاذ معجل .

أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من الشهر العقارى . ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل .

(م - ٨ - م)

١ — مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ أن الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت وإذا أجاز المشرع تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يتبع فى شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التى وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام .

٢ — القاعدة هى أن الطعن فى الحكم متى رفع إلى المحكمة المختصة فإن هذه المحكمة دون غيرها هى التى تملك الفصل فيه وتقرير ما إذا كان مقبولا وجائزا أم لا فإذا كان الثابت أن المطعون ضده وهو ذو شأن باعتباره حائزا للعقار المنفذ عليه قد رفع معارضة أمام المحكمة المختصة فى أمر التقدير المنفذ به . ولم يكن قد فصل فيها من هذه المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة التنفيذ — عند نظر الاعتراض على قائمة شروط البيع — أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فيما إذا كانت تلك المعارضة فى أمر التقدير مقبولة شكلا وجائزة أم لا بل عليها أن توقف التنفيذ حتى يفصل فى أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة لأن الأمر المنفذ به لا يكون نهائيا إلا بعد هذا الفصل .

٣ — أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين الشهر العقارى ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل حتى يصح التنفيذ به قبل صيرورته نهائيا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن السيدتين فيكتورين بتياس وعيشة الشهيرة بميلة صموئيل كرادى

كانتا قد باعنا إلى السيدة جراسيا الشهيرة بجريس سالدنجر وآخر العقار رقم ٣ بشارع عاشور قسم محرم بك بالاسكندرية وذلك بموجب عقد بيع تم شهره في ١٩٥٣/١٠/٢٠ ثم باع المشتريان بدورهما هذا العقار إلى المطعون ضده بعقد أشهر في ١٩٥٦/٥/٢٩ وقد امتحنت على المحرر الأول رسوم تكميلية مقدارها ٢٨٤ ج ٩٠٠ م صدر بها ضد البائعين للمطعون ضده أمر تقدير من أمين مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ . ثم اتخذت مصلحة الشهر العقارى " الطاعة " إجراءات لنزع ملكية البائعين المذكورين من هذا العقار وقامت باعلان تنبيه نزع الملكية إليهما في ١٩٥٩/٥/٢٥ وسجلت هذا التنبيه في أول يونيه سنة ١٩٥٦ — كما أذرت المطعون ضده بتاريخ ١٩٥٩/٦/١٤ بوصفه حائزا للعقار وسجلت هذا الإنذار بتاريخ ٢٨ من الشهر المذكور ثم أودعت في ١٩٥٩/١٢/١٩ قائمة شروط البيع وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٠ قرر الحائز " المطعون ضده " في قلم الكتاب بالاعتراض على هذه القائمة وكان من بين أوجه اعتراضه أنه اشترى العقار المحجوز من مديني مصلحة الشهر العقارى بموجب عقد بيع تم شهره في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٦ وأنه أوفاهما بكامل الثمن وإذا أعلنته تلك المصلحة بأمر التقدير الصادر ضد مدينيها " البائعين له " فقد عارض في هذا الأمر أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية وحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٦٠/٢/٢١ ولما يفصل فيها وأنه لما كان لا يجوز التنفيذ بأمر التقدير قبل أن يصبح نهائيا فقد طلب الحكم بوقف إجراءات التنفيذ على العقار حتى يفصل نهائيا في هذه المعارضة — وقد نظرت محكمة الاسكندرية الابتدائية هذا الاعتراض في الدعوى رقم ٢٢٦ سنة ١٩٦٠ كلى الاسكندرية وقضت بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦ بقبول التقرير بالاعتراضات شكلا وبرفضه موضوعا والاستمرار في إجراءات التنفيذ فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٤٤٩ سنة ١٦ ق وبتاريخ ١٩٦١/١/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الاعتراض الثانى من تقرير الاعتراض وبوقف إجراءات التنفيذ حتى يصبح الأمر المنفذ به نهائيا بالفصل في المعارضة المرفوعة عنه من المطعون ضده وذلك لما ثبت للمحكمة من المستندات المقدمة لها من المطعون ضده من أن الأمر المنفذ به لما يصبح نهائيا لحصول المعارضة فيه وأن هذه المعارضة لم يفصل

فيها بعد وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦١ طعنت مصلحة الشهر العقاري في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣/١٠/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة حدد لنظره جلسة ١٤/١١/١٩٦٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بوقف إجراءات التنفيذ على العقار استنادا على ما قاله من أن الأمر المنفذ به لما يصبح نهائيا — قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن الأمر المذكور قد صدر لصالح المصلحة الطاعنة ضد البائعين للطعون ضده بتقدير رسوم تكميلية استحققت عن عقد البيع الذي تم شهره بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٣ والذي بموجبه انتقلت إليهما ملكية العقار المحجوز الذي باعاه بعد ذلك للطعون ضده وأن هذا الأمر قد أعلن إليهما فلم يعارضا فيه وبذلك أصبح نهائيا بالنسبة لهما مما يحيز لمصلحة الشهر العقاري طبقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ اتخاذ إجراءات التنفيذ به على العقار موضوع المحرر المستحق عليه الرسوم ، أما عن المعارضة التي رفعها المطعون ضده في أمر التقدير فانها لا تؤثر في نهائيته لأن رافعها لم يكن طرفا في هذا الأمر وقد أخطأ الحكم في استناده في القضاء بوقف التنفيذ إلى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات لأن هذه المادة خاصة بالشروع في التنفيذ على عقار بمقتضى حكم معجل النفاذ في حين أن الأمر المنفذ به صار نهائيا بعدم المعارضة فيه من الصادر ضده هذا الأمر في الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه "تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية ، فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يلي " إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر المختص ويعلن هذا الأمر

إلى ذوى الشأن بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ويجوز المعارضة فى أمر التقدير فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح نهائيا — ويكون تنفيذه بالطريق الإدارى وفقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٠/٣/٢٥ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٨٨٥/١١/٤ كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها مكتب الشهر العقارى الصادر منه أمر التقدير وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة ويكون حكمها فى ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف — ولما كان مفاد هذا النص أن الأوامر الصادرة من أمين الشهر بتقدير الرسوم التكبيلية لا يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت — هذا إلى أن المشرع — إذ أجاز تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يتبع فى شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التى وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام وإذا كانت المادة ٤٦٥ من قانون المرافعات تقضى بأنه لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا مادام الطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف جائزا إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوبا عليه فى القانون أو مأمورا به فى الحكم — لما كان ذلك، وكانت القاعدة هى أن الطعن فى الحكم متى رفع إلى المحكمة المختصة فإن هذه المحكمة دون غيرها هى التى تملك الفصل فيه وتقرير ما إذا كان مقبولا وجائزا أم لا — وكان الثابت على ما سبق بيانه — أن المطعون ضده وهو ذو شأن باعتباره حائزا للعقار المنفذ عليه قد رفع معارضة أمام المحكمة المختصة فى أمر التقدير المنفذ به — ولم يكن قد فصل فيها من هذه المحكمة وقت نظر الاعتراض أمام محكمة التنفيذ فإنه لا يكون لمحكمة التنفيذ هذه أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث فيما إذا كانت تلك المعارضة مقبولة شكلا وجائزة أم لا بل إن عليها أن توقف التنفيذ حتى يفصل فى أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة لأن الأمر المنفذ به لا يكون نهائيا إلا بعد هذا الفصل — كما أن هذا الأمر ليس مما ينص القانون على

شموله بالنفاذ المعجل حتى كان يصبح التنفيذ به قبل صيرورته نهائيا - وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى وقف إجراءات التنفيذ حتى يصبح الأمر المنفذ به نهائيا فإنه لا يكون مخالفا للقانون ولا يؤثر في صحته أن يكون قد استند خطأ إلى المادة ٦٦٠ من قانون المرافعات التي لا تنطبق على واقعة الدعوى ما دام أن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق ذلك أنه متى كان منطوق الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون فإنه لا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب من غير أن تنقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

بزياسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس حلمي عبد الجواد ، و سليم راجد أبو زيد .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إجارة. "منازعات قانون إيجار الأماكن". حكم. "الطعن في الأحكام".
 "الأحكام الجائز الطعن فيها".

المنازعات الإيجارية التي لا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر فيها طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . تناول المحكمة الابتدائية في حكمها بالاخلاء الفصل في منازعات تخرج عن نطاق هذا القانون وطبقت فيها أحكام القانون المدني : من ذلك الفصل فيمن له الصفة في المطالبة بالأجرة وحق المستأجر في حبسها . حكمها في ذلك يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن ولو عدت تلك المنازعات من المسائل الأولية التي يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه .

(ب) دفع . "الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة" .

الدفع بعدم قبول دعوى الاخلاء لرفعها من غير ذي صفة المؤسس على إنكار وجود العلاقة الإيجارية هو في حقيقته دفاع في موضوع الدعوى وارد على أصل الحق المطالب به .

١ - المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والتي يكون الحكم فيها غير قابل لأي طعن إنما هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت بطلب إخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة وذلك استناداً إلى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فدفع المستأجر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة على أساس أنه لا توجد علاقة

إيجارية بينه وبين المدعى طالب الإخلاء وأن الأخير إنما هو مجرد دائن متنازل له من الأجرة فقط وتنازل بدوره عنها إلى البنك مما يجعل الأخير صاحب الصفة في المطالبة بالأجرة كما تمسك المستأجر بأن له طبقاً لأحكام القانون المدني حق حبس الأجرة حتى تستوفي المبالغ التي أنفقها في إصلاح العين المؤجرة وانتهت المحكمة في قضائها بالإخلاء إلى أن التنازل الصادر لطالب الإخلاء غير مقصور على التنازل عن الأجرة بل هو تنازل عن الإيجار كله وأن التنازل الصادر إلى البنك كان مقصوراً على الأجرة وأن البنك في قبضه الأجرة من المدعى عليه يعتبر مجرد وكيل مفوض في ذلك لا تنتقل إليه حقوق أخرى يرتبها عقد الإيجار كما ردت المحكمة على دفاع المدعى عليه المتضمن حقه في الحبس طبقاً لأحكام القانون المدني ونفت أحقيته في إجراء الإصلاحات التي ادعى بلإجرائها في العين المؤجرة فإن المحكمة الابتدائية تكون قد تناولت في حكمها القاضي بالإخلاء الفصل في منازعات تخرج عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطبقت فيها أحكام القانون المدني ومن ثم يخضع حكمها في هذا الخصوص للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٥ سالفه الذكر لأن تلك المنازعات وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق ذلك القانون أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بالمعنى الذي تتطلبه المادة الخامسة عشرة منه .

٢ — الدفع بعدم قبول دعوى الإخلاء لرفعها من غير ذي صفة متى أقيم على إنكار وجود العلاقة الإيجارية يعتبر في حقيقته دفاعاً في موضوع الدعوى وارداً على أصل الحق المطالب به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن، تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٨ سنة ١٩٦٠ كلى إيجارات

القاهرة ضد الشركة الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها باخلاء دار سينما بيجال وقال في بيان دغواه إنه استأجر مبنى مسرح ماجستك "دار سينما بيجال حاليا" من مالكه وأجره من باطنه إلى المطعون ضده الثانى الذى أجره بدوره للشركة الطاعنة ثم تنازل له المطعون ضده المذكور عن هذه الإجارة فقامت العلاقة الإيجارية بينه وبين الشركة الطاعنة بمقتضى ذلك التنازل وأن الشركة الطاعنة تأخرت فى الوفاء بأجرة قدرها ١٢٧٤ ج و ٥٤ م فنبه عليها بسدادها فى ٢٦/١١/١٩٥٩ و ٢/١٢/١٩٥٩ بخطابين مسجلين مصححين بعلم وصول ولما لم تقم بالوفاء رفع عليها الدعوى بطلباته السابقة استنادا إلى أحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأدخل فيها المطعون ضده الثانى ليكون الحكم بإلزام الطاعنة بالإخلاء فى مواجهته وطلب احتياطيا الحكم بإخلاء المطعون ضده المذكور والشركة الطاعنة للمعين المؤجرة. وقد أدخلت الشركة الطاعنة المطعون ضده الثالث باعتباره متنازلا له من المطعون ضده الأول عن الأجرة ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أنه لا علاقة إيجارية بينها وبين المطعون ضده الأول تخوله حق طلب الإخلاء إذ أنه مجرد دائن للمطعون ضده الثانى الذى تنازل له عن الأجرة لا عن عقد الإيجار كما أنه أى المطعون ضده الأول. قد تنازل بدوره عن حقه فى الأجرة إلى المطعون ضده الثالث بما يجعل الأخير صاحب الصفة الوحيدة فى مطالبتها بهذه الأجرة - وفى ١٦/١٠/١٩٦٠ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها وبإخلاء الطاعنة للمعين المؤجرة - واستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥١٠ و ١٥٦٥ و ١٦١٥ سنة ٧٧ قضائية وطلبت فى أولها وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل فى الموضوع ورفعت الاستئنافيين الآخرين عن الموضوع أولهما بتكليف بالحضور والآخر بعريضة وطلبت فيهما إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقالت فى أسباب الاستئناف إن الحكم الابتدائى فصل فى مسائل تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ مما يجعله قابلا للاستئناف وفى ٢٠/١/١٩٦١ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم جواز الاستئنافات الثلاثة وألزمت الطاعنة بالمصروفات. وفى أول مارس سنة ١٩٦١ قررت الشركة الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٩/٥/١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لانتفاء العلاقة الإيجارية بينها وبين المطعون ضده الأول واستندت في ذلك إلى أن عقد الإيجار مبرم بينها وبين المطعون ضده الثاني وأن الأخير حين تنازل للمطعون ضده الأول كان تنازله مقصورا على الأجرة ولم يتنازل له عن عقد الإيجار وأن المطعون ضده الأول قد تنازل بدوره عن الأجرة إلى البنك المطعون ضده الثالث — كما دفعت بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٧٣ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وتمسكت بحقها في حبس الأجرة حتى تستوفي ما أنفقته من مصاريف على صيانة العين المؤجرة وأن المحكمة الابتدائية فصلت في هذه المسائل كلها وانتهت إلى رفض الدفع والقضاء بالزام الشركة الطاعنة بالإخلاء وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم على أساس أنه وقد فصل في تلك المسائل الخارجة عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فإنه يكون قابلا للاستئناف طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من ذلك القانون لكن محكمة الاستئناف قضت بعدم جواز الاستئناف مؤسسة قضاها بذلك على أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة والدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها هما دفاعان شكليان يسرى عليهما ما يسرى على الأصل من حيث جواز الطعن وعدمه وأنه إذ كان الأصل غير قابل للطعن فيكون الفرع غير قابل للطعن كذلك وأن البحث فيما تمسكت به الطاعنة من قيام حقها في حبس الأجرة هو بحث في طلبات ثانوية أبدت في نزاع تختص المحكمة بالفصل فيه انتهايا — وترى الطاعنة أن هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم جواز الاستئناف خطأ في القانون ذلك أن الدفع الذي أبدته بعدم قبول الدعوى وهو يقوم على إنكار العلاقة الإيجارية بينها وبين المطعون ضده الأول طالب الإخلاء ليس دفعا شكليا بل هو دفع موضوعي كذلك الحال بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وإذا كان القانون يحيز لدائرة الإيجارات الفصل في مثل هذه الدفوع فإنها تفصل فيها بوصفها محكمة عادية لا محكمة استئنائية وبالتالي يخضع فصلها في ذلك للقواعد العامة من حيث جواز الطعن وعدمه وأنه لما كان فصل المحكمة الابتدائية في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وفصلها فيما تمسكت به الطاعنة من قيام حقها في حبس الأجرة قد اقتضى

تطبيق أحكام القانون المدني فإن الحكم الابتدائي يكون قابلاً للاستئناف وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . فإنه يكون مخالفاً للقانون — وتضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه إذا تعرض في أسبابه لموضوع الاستئناف وقرر أن الحكم الابتدائي محمول على أسباب سائغة وذلك على الرغم من تقريره بأن الاستئناف غير جائز قد شابته التناقض لأنه متى كان الاستئناف غير جائز فإنه يمتنع على محكمة الاستئناف أن تنظر في موضوعه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن المطعون ضده الأول وإن كان قد أقام دعواه بطلب الإخلاء استناداً للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ إلا أن الشركة الطاعنة دفعت أمام المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على أساس أنه لا توجد علاقة إيجارية بينها وبين المطعون ضده الأول طالب الإخلاء وأن الأخير هو مجرد دائن متنازل له عن الأجرة فقط وقد تنازل بدوره عنها للبنك المطعون عليه الثالث بما يجعل هذا البنك صاحب الشأن في المطالبة بالأجرة وأنه لذلك لا يكون للمطعون ضده الأول صفة في طلب الإخلاء كما تمسكت الطاعنة بأن لها طبقاً لأحكام القانون المدني حق حبس الأجرة حتى تستوفي المبالغ التي أنفقتها في إصلاح العين المؤجرة وقد بحثت المحكمة الابتدائية التنازل الصادر من المطعون ضده الثاني إلى الأول والتنازل الصادر من الأخير إلى البنك المطعون ضده الثالث وانهت إلى أن التنازل الأول غير مقصور على التنازل عن الأجرة بل هو تنازل عن الإيجار كله وأن التنازل الصادر إلى البنك كان مقصوراً على الأجرة وحدها وأن هذا البنك يعتبر في قبضه الأجرة من الطاعنة مجرد وكيل مفوض في هذا العمل ولم تنتقل إليه حقوق أخرى يرتبها عقد الإيجار ورد الحكم الابتدائي على ما تمسكت به الطاعنة من ثبوت حقها في حبس الأجرة طبقاً لأحكام القانون المدني رد على ذلك بقوله "وحيث" إنه بالنسبة لما أبدته الشركة المدعى عليها من حقها في حبس الأجرة والمنازعة فيها وطلبها ضم الدعاوى التي أشارت إليها في مذكرتها فكل ذلك مردود بأنه وإن كان هناك خلاف بين طرفي الخصومة فيما يتعلق بما تخلف عن حريق ينسب سنة ١٩٥٢ وما إذا كانت المدعى عليها ملزمة أو غير ملزمة بدفع أجرة المدة التي تقول إنها لم تنتفع فيها بالعين المؤجرة فإنها قد قبلت باختياؤها بعد ثبوت تلك

المنازعة أن تؤدي الأجرة المتفق عليها بما يفيد أن المنازعة التي أرادت المدعى عليها إثارتها خارجة عن نطاق المنازعة الحالية ولم يكن لها تأثير على المدة التالية لفترة الخلاف ذلك لأن المدعى يطالبها بمتأخر أجرة استحققت عليها عن فترة معينة تالية لفترة الخلاف ولا يحق لها أن تراجع عما التزمت بأدائه للمدعى خاصة وأنه لم يصدر بعد حكم لصالحها بأحققتها لشيء مما تدعيه هذا فضلا عن أن استمسكها بحقها في حبس الأجرة لا يكون إلا إذا تأخر المؤجر بعد إعداره في القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة بالمادة ٥٦٧ مدني فيجوز للمستأجر في هذه الحالة أن يحصل على ترخيص من القضاء بإجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصما من الأجرة كما يجوز له دون حاجة إلى ترخيص من القضاء أن يقوم بإجراء الترميمات المستعجلة أو البسيطة مما يلتزم به المؤجر سواء كان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع أو طرأ بعد ذلك إذا لم يقم المؤجر بعد إعداره بتنفيذ هذا الالتزام في ميعاد مناسب — فمن ذلك يتضح ضرورة إعدار المؤجر أولا أما قول المدعى عليها إن الأمر لم يكن خافيا على المدعى بتدخله في المطالبة أمام لجنة التعويضات ومن وجود المنازعات القضائية بينهما في هذا الشأن فلا يغني عن أعمال مانصت عليه المادة ٥٦٨ مدني من ضرورة الإعدار، ولما كان يبين مما تقدم أن المحكمة الابتدائية قد تناولت في حكمها القاضي بالإخلاء الفصل في منازعات تخرج عن نطاق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وطبقت فيها أحكام القانون المدني فإن حكمها في هذا الخصوص يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه عملا بالفقرة الأخيرة للمادة ١٥ من القانون المشار إليه لأن تلك المنازعات وإن كانت تعتبر مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق ذلك القانون أو عدم تطبيقه إلا أنها لا تعتبر منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بالمعنى الذي تتطلبه المادة الخامسة عشرة منه إذ المقصود بالمنازعات التي تشير إليها المادة المذكورة والتي يكون الحكم الصادر فيها غير قابل لأي طعن إنما هي المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون، هذا وغير صحيح ما قرره ذلك الحكم من أن الدفع الذي أبدته الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة هو دفع متعلق بشكل الدعوى ذلك

أن هذا الدفع وقد أقيم على إنكار وجود علاقة إيجارية بين الطاعنة وبين المطعون ضده طالب الإخلاء فإنه في حقيقته دفاع في موضوع الدعوى وارد على أصل الحق المطالب به .

وحيث إنه وقد قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف فيكون ما تضمنته أسبابه خاصا باعتماد ما قرره محكمة الدرجة الأولى في شأن الدفع بعدم القبول ودفاع الطاعنة المتضمن حقها في حبس الأجرة ، هذا الذي تضمنته أسباب الحكم المطعون فيه ، يعتبر أسبابا زائدة لا تتصل بالمنطوق ولا يقوم هو عليها بل إنها تتعارض معه ومن ثم فإن هذه الأسباب تكون عديمة الأثر ولا تحوز قوة الأمر المقضى .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد عبد اللطيف ، وامييل جبران ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف .

(١٧٦)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) عقد " عقود إدارية " . " ماهيتها " . أشخاص اعتبارية . " أشخاص القانون العام " . قانون .

عقد توريد سلعة لازمة لتسيير مرفق عام . احتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا تحكمه أصول القانون العام دون أحكام القانون المدني .

(ب) عقد " عقود إدارية " . شرط جزائي

اختلاف طبيعة التأمين في العقد الإداري عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . جواز الاتفاق على حق جهة الإدارة في مصادرة التأمين حال إخلال المتعاقد معها بالتزامه . حقها في المصادرة من تلقاء نفسها ودون توقف على ثبوت وقوع ضرر لها من جراء ذلك الإخلال .

١ — متى كان العقد قد أبرم بين المطعون عليه ووزارة الدفاع — وهي من أشخاص القانون العام — بشأن توريد سلعة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فإنه يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون العام دون أحكام القانون المدني .

٢ — التأمين — في العقد الإداري — يختلف في طبيعته عن الشرط الجزائي الذي ينص عليه في العقود المدنية ، إذ التأمين مقصود به ضمان وفاء المتعهد بالتزامه طبقا للعقد وفي المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام واطراد وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة مصادرته من تلقاء

نفسها ولا يتوقف استحقاق جهة الإدارة على إثبات وقوع ضرر لها من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه كما لا تجوز المنازعة في استحقاقها له أو لجزء منه بحجة انتفاء الضرر فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار المطعون عليه مخالفاً لشروط العقد الإداري المبرم بينه وبين وزارة الدفاع بتأخيره في توريد الأحذية المتفق عليها في الميعاد وكان العقد صريحاً في إقامة الحق للوزارة الطاعنة في مصادرة التأمين حال وقوع هذه المخالفة فإن الحكم إذ لم يقيم الحق للطاعنة في مصادرة التأمين وقضى للمطعون عليه بقيمته تأسيساً على انتفاء الضرر يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مورث المطعون عليهم المرحوم كامل محمد — أقام الدعوى رقم ٤٦٢٠ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة ضد وزارة الحربية يطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٩٠٧١ ج و ٧٥٠ م وقال شرحاً لدعواه إنه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٢ رست عليه مناقصة توريد ٤٠٣٠٢ زوجاً من الأحذية مقابل مبلغ ٣١١٧٩ ج و ٥٢٠ م دفع منه عند تقديم عطائه مبلغ ٦٢٩ ج و ٢٤٥ م من التأمين وفي ١١ يونيه سنة ١٩٥٢ أخطرت الطاعنة بقبول عطائه وطلبت منه أن يسدد في ظرف عشرة أيام مبلغ ٢٤٨٨ ج و ٧٠٧ م تكمة التأمين ، وإذ كان له في ذمة الطاعنة مبلغ خمسة عشر ألف جنيه باقية من صفقات سابقة فقد سعى للتوصل لحصم باقي التأمين من هذا المبلغ واستمرت المراسلات بينهما في هذا الشأن ولكنها انتهت برفض الطاعنة لهذا الطلب . وفي ٩/١٠/١٩٥٢ أنذرت

(١) راجع يقض ١٩٦٤/٤/٣٠ بمجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٦١٩ ونقض

١٩٦٣/١١/٢١ بمجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ١٠٨١ .

الطاعنة بوجوب تنفيذ التزامه في ظرف أسبوع على اعتبار أن أجل التوريد ينتهى في ١١/١٠/١٩٥٢ ، فورد لها ١١٨٥٠ زوجا من الأحذية في أيام ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ واستمر في التوريد إلى أن جاوز نصف الكمية المطلوبة ، إلا أن الطاعنة تأخرت في دفع قيمة ما ورد لها استنادا إلى أنها غيرت من طريقة التسليم بأن اشترطت (التحليل) ولم تكتف بالتسليم بالمناظرة وقد ترتب على ذلك تكس الأحذية بمخازن المطعون عليه — الذى ما كان يستطيع تسليمها لمخازن الطاعنة لعدم توافر شروط الحفظ والتهوية بها وبلغ عدد المهيأ منها للتسليم ٨١٨٨ زوجا من الأحذية تمها ٧٦٢١ ج و ٩٢٠ م وأضاف المطعون ضده أنه فوجئ بخطاب من الطاعنة مؤرخ ١١/٢/١٩٥٣ ضمنته طلب إيقاف التوريد للتغيير في المواصفات ، وفي ٢٧/٤/١٩٥٤ أخطرته بفسخ العقد بالنسبة إلى ١٢٨٠٠ زوج أحذية بيادة و ٤٤١٠ قماش أبيض و ١٧٦ قماش بنى و ٧٤٨ جلد أسود ومصادرة التأمين النسبي عنها لتفصيله بعدم التوريد في الميعاد وبخطاب في ١٧ يولييه سنة ١٩٥٤ حددت الطاعنة التأمين الذى صادرت به بمبلغ ١٤٤٩ ج و ٨٣٠ م ، وأنه لما كان التأخير في التسليم مرده امتناع الطاعنة عن خصم باقى التأمين مما كان مستحقا له قبلها من صفقة سابقة وتغيير الطاعنة للمواصفات المتفق عليها — وهو ما لا يسأل عنه — فانه يكون مستحقا لباقى مبلغ التأمين الذى صادرت به الطاعنة وقدره ١١٤٩ ج و ٨٣٠ م فضلا عن مبلغ ٧٦٢١ ج و ٩٢٠ م قيمة الأحذية التى طلبت الطاعنة وقف توريدها بعد إتمام صنعها ، ومجموع المبلغين هو المطالب به بهذه الدعوى ، دفعت الطاعنة بأن المطعون ضده هو الذى قصر في التوريد وأنه من حقها مصادرة التأمين طبقا لشروط العقد ، وبتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٣ حكمت المحكمة بنسب خبير لتحقيق مدى تأخر المطعون عليه في التوريد وسببه وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٦/١/١٩٦٠ بالزام الطاعنة أن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٤٤٩ ج و ٨٣٠ م وهو ما يمثل قيمة التأمين الذى كانت الطاعنة قد صادرت به ورفضت ما عدا ذلك — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٤ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبة إلغاءه ، وبتاريخ ١٢/١/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في ١١/٢/١٩٦١ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض

الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره عدلت النيابة عن رأيها السابق وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، خطأه في تطبيق القانون ذلك أنه استند في إلزامها برد ما صادرته من التأمين إلى أنه لم يلحقها ضرر من عدم توريد الأحمية — في حين أن مجرد عدم قيام المتعهد بالتزامه نحو مرفق الدفاع الوطنى وهو من أهم المرافق العامة القومية يؤدي حتماً وعلى وجه اللزوم إلى الإضرار بحسن سير المرفق بانتظام واطراد مما يوجب الحكم بمصادرة التأمين وقد تضمنت أحكام البند ٥٣ من لائحة المخازن والمشتريات والفقرتين ٢ و ٣ من البند الحادى عشر من شروط المناقصة التى تحكم واقعة النزاع باعتبارها الأحكام الواجبة التطبيق دون أحكام القانون المدنى ما ينحول جهة الإدارة إلغاء العقد إذا عجز المتعهد عن توريد أكثر من رسالة فى الميعاد المتفق عليه ويكون الإلغاء بكتاب موصى عليه دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه أو إنذار أو حكم يصدر بذلك من القضاء وبمجرد إلغاء العقد يصادر التأمين المودع من المتعهد .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من أسباب الحكم الابتدائى التى أحال إليها الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الوزارة الطاعنة برد ما صادرته من تأمين على قوله ” وحيث إنه فى خصوص استرداد الجزء المصادر من التأمين فإن البادى من شروط التعاقد أن الطرفين اتفقا على أن تقصير المدعى فى التوريد كله أو بعضه يستتبع إلغاء العقد ومصادرة التأمين وهذا الذى تراضى عليه الطرفان بخصوص التأمين هو من قبيل الاتفاق على الشرط الجرائى الذى يحدد به مقدار التعويض الذى يستحقه الدائن إذا تأخر المدين فى تنفيذ التزامه أو قصر فى التنفيذ، ومن المعلوم فى هذا المقام أن القانون المدنى يشترط لاستحقاق الشرط الجزائى وقوع الضرر إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ أن التعويض الاتفاقى لا يكون مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه ضرر أى أنه افترض وقوع الضرر وألقى دليلاً عاتق المدين عبء إثبات أن الدائن لم يلحقه ضرر ولما كان المستفاد من كتاب سلاح الأسلحة والمهمات المؤرخ ١٩٥٤/١/٣٠ أن إلغاء العقد لم يترتب عليه أى ضرر للسلاح إذ الأحمية المتعاقد عليها قد أُلغيت استعمالها فى الجيش فإن المدعى عليها — وهى الدائنة — تكون

قد رفعت عن كاهل المدعى عبء الإثبات المنوط به قانوناً ومتى كان الضرر قد ثبت انتفاؤه على ما سبق بيانه فلا محل للتعويض الممثل في مصادرة جزء التأمين المشار إليه لأن التعويض خطأ وضرر وعلاقة تربط بينهما برباط السببية "وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح فى القانون إذك أنه يبين من العقد أساس الدعوى أنه مبرم بين وزارة الدفاع وبين المطعون عليه وقد تعهد الأخير بمقتضاه أن يورد عدداً من الأحذية والنعال المبينة به فى بحر أربعة شهور تنتهى فى ١١/١٠/١٩٥٢ ، وتم التعاقد بينه وبين الوزارة عن طريق مناقصة رست عليه احتوت ضمن ما احتوته من شروط على حق الوزارة فى إلغاء العقد (١) إذا ارتكب المتعهد أو من ينوب عنه أى شىء من قبيل الرشوة أو السلب أو أى محاولة من هذا القبيل لدى أى موظف أو عامل . (ب) إذا أشهر المتعهد إفلاسه . (ج) إذا طبق حق الرفض فى أكثر من رسالة واحدة أو إذا عجز المتعهد عن توريد أكثر من رسالة فى المدة المحددة وأن الإلغاء يكون بموجب كتاب موصى عليه من الوزارة بدون حاجة إلى إخطار أو تنبيه أو إنذار أو التبعاء إلى القضاء وأنه بمجرد إلغاء العقد لأى سبب من الأسباب يصادر التأمين وذلك بدون إخلال بحق الوزارة فى استرداد أى تعويض نظير الأضرار التى تحدث من عجز المتعهد فى تنفيذ العقد، ولما كان هذا العقد قد أبرم بين المطعون عليه ووزارة الدفاع — وهى من أشخاص القانون العام — بشأن توريد سلعة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على النحر المتقدم ذكره على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص فإنه يعتبر عقداً إدارياً تحكمه أصول القانون العام دون أحكام القانون المدنى ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الأصول تقضى بأن التأمين يختلف فى طبيعته عن الشرط الجزائى الذى ينص عليه فى العقود المدنية ، إذ التأمين مقصود به ضمان وفاء المتعهد بالتزامه طبقاً للعقد وفى المواعيد المتفق عليها حرصاً على سير المرفق العام بانتظام واطراد ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للادارة مصادرته من تلقاء نفسها ولا يتوقف استحقاق جهة الإدارة له على إثبات وقوع ضرر لها من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه ، كما لا تجوز المنازعة فى استحقاقها له أو لجزء منه بحجة انتفاء الضرر، لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار

المطعون عليه قد خالف شروط التعاقد بتأخيره في توريد الأحذية المتفق عليها في الميعاد وكان العقد صريحا في إقامة الحق للطاعة في مصادرة التأمين في حالة وقوع هذه المخالفة — وهي التأخير في التوريد — وإذا لم يقم الحكم المطعون فيه الحق للطاعة في مصادرة التأمين وقضى للمطعون عليه بقيمة تأسيسا على انتفاء الضرر ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى المطعون عليه فيما يتعلق بالمبلغ المحكوم به .

جاسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٠ القضائية:

ضرائب . ” الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية “ . ” الضريبة
الخاصة على الأرباح الاستثنائية “ . ” تحديد رقم رأس المال المستثمر “ .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . توزيع للربح لا تكليف عليه . شركة
مساهمة . تخصيص مبلغ في الميزانية للوفاء بالضريبة . اضراره ديناً في ذمتها من تاريخ التخصيص .
عدم دخوله ضمن عناصر رأس المال الحقيقي المستثمر .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي توزيع للربح لا تكليف عليه
وما تقتطعه شركات المساهمة من هذه الضريبة وتخصمه في ميزانيتها — من بعد
مراجعة حساب الأرباح والخسائر — للوفاء بالتزام الضريبة يعتبر من تاريخ
هذا التخصيص ديناً في ذمتها للخزانة العامة ، ومن ثم فإن مخصصات الضريبة
في الميزانية لا تدخل في نطاق رأس المال الحقيقي المستثمر ولا تعتبر من العناصر
الخاصة بها إليه وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
لفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية وينبني على ذلك أنه متى كان النزاع
في الدعوى يدور حول ما خصمته الشركة في ميزانيتها للوفاء بدين الضريبة
على أرباحها التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٩/٤٨ بعد رده إلى سنة كاملة
وطلبت إضافته إلى رأس مالها الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٥٠/٤٩
على أساس أنه كان مستثمراً من أول مارس سنة ١٩٤٩ (وهو اليوم التالي
لتاريخ قفل الميزانية) إلى ١٩٤٩/٩/٢٤ (وهو تاريخ دفعه) وجرى الحكم

المطعون فيه على اعتباره جزءا من رأس مال الشركة المستثمر في الفترة من أول مارس سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ دفع الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٦٣٨ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى الاسكندرية ضد شركة روبرت هيوز بطلب تعديل قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٩ فيما قضى به من تحديد رأس مالها الحقيقى المستثمر في سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ بمبلغ ٧٠٣٤١ ج و ٢٢٥ م واعتباره ٦٥٦٠٥ ج و ٨٢٠ م مع إلزامها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية الضرائب المختصة حددت رأس مال الشركة الحقيقى المستثمر في سنة النزاع بمبلغ ٦٥٦٠٥ ج و ٨٢٠ م ورأت لجنة الطعن أن تضم إليه قيمة الضرائب التى سددتها الشركة بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٤ عن سنة ١٩٤٩/٤٨ ومقدارها ٨٣٥٦ ج و ٦٠٠ م بعد ردها إلى سنة كاملة وتحديد بها بمبلغ ٤٧٣٥ ج و ٤٠٥ م وذلك على أساس أن الشركة استثمرت هذا المبلغ في المدة من أول مارس سنة ١٩٤٩ (وهو اليوم التالى لتاريخ قفل الميزانية) إلى ١٩٤٩/٩/٢٤ (وهو تاريخ دفعه) . وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من تحديد رأس مال الشركة في سنة ١٩٥٠/٤٩ بمبلغ ٧٠٣٤١ ج و ٢٢٥ م واعتبار رأس المال الحقيقى المستثمر في السنة المذكورة بمبلغ ٦٥٦٠٥ ج و ٨٢٠ م مؤسسة قضاءها هذا على أن دين الضريبة ينشأ من اليوم التالى لانقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار ومن هذا التاريخ تخرج قيمة الضريبة من رأس المال الحقيقى لتصبح دينا

في ذمة الشركة ولا عبرة بتاريخ الوفاء الفعلي به . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٢٠٦ سنة ١٥ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن وتحديد رأس مال الشركة الحقيقي المستثمر في سنة ١٩٥٠/٤٩ بمبلغ ٧٠٣٤١ ج و ٢٢٥ م مع إلزام مصلحة الضرائب المصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وأقامت قضاءها هذا على أن قيمة الضريبة المستحقة على الشركة في سنة ١٩٥٠/٤٩ لا تعتبر ديناً فعلياً على المنشأة إلا من تاريخ ربط الضريبة لا من تاريخ انتهاء السنة المالية ، وبذلك يكون قرار لجنة الطعن — فيما قضى به من اعتبار مبلغ ٤٧٣٥ ج و ٣٠٥ م جزءاً من رأس مال الشركة المستثمر في الفترة من أول مارس سنة ١٩٤٩ (وهو اليوم التالي لقفل ميزانيتها في سنة ١٩٤٩/٤٨) إلى ١٩٤٩/٩/٢٤ (وهو الميعاد القانوني لدفع الضريبة) في محله . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الذي ضمنته تقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث طلبت الطاعة نقض الحكم المطعون فيه ، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعاً ، وصحمت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أضاف دين الضريبة المستحق على الشركة في سنة ١٩٤٩/٤٨ إلى رأس مالها الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٥٠/٤٩ استناداً إلى أن تاريخ استحقاقه لا يبدأ إلا بعد انقضاء المهلة الممنوحة للمول لتقديم إقراره وإجراء الربط عليه وهذا منه خطأ ومخالفة للقانون إذ أن الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي تحقق الربح في نهاية السنة الضريبية للمنشأة طبقاً للمادتين ٣٠ و ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ودين الضريبة ينشأ بمجرد توفر الواقعة المنشئة له ويستحيل أن يكون مبلغ الضريبة ديناً في ذمتها وجزءاً من رأس مالها الحقيقي المستثمر ولا يغير من طبيعة هذا الدين وجوب تصديق الجمعية العمومية على الميزانية أو تقديم الإقرار في ميعاد معين بعد انتهاء السنة المالية أو قبض الأرباح فعلاً وتوزيعها أو ميعاد سداد وطريقة تحصيله .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي توزيع للربح لا تكليف عليه وما تقتطعه شركات المساهمة من هذه الأرباح وتخصصه في ميزانيتها — من بعد مراجعة حساب الأرباح والخسائر — للوفاء بالتزام الضريبة يعتبر دينا في ذمتها للخزانة العامة من تاريخ هذا التخصيص ، ومن ثم فإن مخصصات الضريبة في الميزانية لا تدخل في نطاق رأس المال الحقيقي المستثمر ولا تعتبر من عناصره الجائز ضمها إليه وفقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية — وإذ كان ذلك، وكان النزاع في الدعوى يدور حول مبلغ ٨٣٥٦ ج و ٦٠٠ م خصصته الشركة في ميزانيتها للوفاء بدين الضريبة على أرباحها التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٩/٤٨ بعد رده إلى سنة كاملة وتحديدده بمبلغ ٤٧٣٥ ج و ٣٠٥ م طلبت إضافته إلى رأس مالها الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٥٠/٤٩ على أساس أنه — المبلغ المخصص — كان مستثمرا من أول مارس سنة ١٩٤٩ (وهو اليوم التالي لتاريخ قفل الميزانية) إلى ١٩٤٩/٩/٢٤ (وهو تاريخ دفعه) وجرى الحكم المطعون فيه على اعتباره ”جزءا من رأس مال الشركة المستثمر في الفترة من أول مارس سنة ١٩٤٩ (وهو اليوم التالي لتاريخ قفل ميزانيتها في سنة ١٩٤٩/٤٨) حتى يوم ١٩٤٩/٩/٢٤ (وهو الميعاد القانوني لدفع الضريبة) “ — فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد المجيد يوسف الغايش ، ومحمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندي ، وصبري أحمد فرحات .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" :

وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " . " النظر على الوقف " .

وقف غير المسلم . النظر عليه . جواز تعيين وزارة الأوقاف متى كان من بين مصارفه
جهة إسلامية .

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف على ما جاء في كتاب الوقف من أنه " في حالة عدم وجود من تتوافر فيه الشروط اللازمة لإقامته ناظرا يرجع الأمر إلى القاضي " وأن مصرف هذا الوقف على فقراء الأقباط وغيرهم من أي جهة وأي ملة كانت ودفن الذين يتوفون ببندر المنصورة مطلقا " وأن تلك العبارات تؤكد أنها قصدت في برها أن يعم الفقراء من كل الأديان وأنه مما لا شك فيه أن المسلمين هم أصحاب دين وملة ويكون ما ذهبت إليه وزارة الأوقاف من أن الوقف انسحب إلى فقراء المسلمين قول ينطبق على شروط الواقفة وعلى أن المحكمة بما لها من ولاية شرعية وولاية تستمدّها من كتاب الوقف ترى أن تعيين وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف ولا يقدح في هذا ولا يمنع من توليها شئون الوقف أن الواقفة قبطية وأن بعض مصرفه على الفقراء الأقباط ما دام للمسلمين نصيب في هذا الوقف إذ أن وزارة الأوقاف ملزمة بتنفيذ ما جاء بكتاب الواقفة من صرف ملة الوقف على المسيحيين والمسلمين على السواء في الحدود التي رسمتها الواقفة في كتاب وقفها " فإن ما أورده الحكم يدل على أن من بين مصارف الوقف جهة إسلامية قصدت الواقفة أن تشملها خيرات الوقف ليس ثمة ما يمنع من إقامة وزارة الأوقاف في النظر عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن حلمى بطرس ابراهيم تقدم إلى محكمة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب إقامته فى النظر على وقف الست منجدة ابراهيم يوسف وهبه المعين بالجهة الصادرة من محكمة المنصورة الشرعية بتاريخ ١٤/٨/١٨٩٨ لخلوه من النظر بوفاة ناظره السابق وهبه ابراهيم وهبه وقيد هذا الطلب برقم ١٣ سنة ١٩٥٩ — كما تقدم إليها كل من نيافة الأنبا تيموتاوس مطران الدقهلية ونسيم ابراهيم جادو وعوض الله بانوب ابراهيم خليل الشهير بعوض بطلب إقامته فى النظر عليه وقيدت طلباتهم برقم ١٤ و ١٥ و ١٨ سنة ١٩٥٩ تصرفات، وقررت المحكمة ضم هذه المواد إلى المادة رقم ٣ سنة ١٩٥٩ ليصدر فيها حكم واحد وأثناء نظرها قررت المحكمة ادخال وزارة الأوقاف التى طلبت إقامتها فى النظر على الوقف إعمالا للقانون رقم ٣٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ ودفع الأنبا تيموتاوس بعدم اختصاص المحكمة بدعوى اثبات النظر. وبتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة حضوريا (١) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها (٢) برفض طلب كل من حلمى بطرس ابراهيم ونسيم ابراهيم وعوض الله ياقوت والأنبا تيموتاوس وألزمتهم المصروفات (٣) وبتعيين وزارة الأوقاف ناظرة على وقف منجدة ابراهيم لتدير شئونه طبق شرط الواقفة . واستأنف الأنبا تيموتاوس هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا إلغاء وإقامته فى النظر على الوقف وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ١٩٦٢ ، كما استأنفه حلمى بطرس ابراهيم ونسيم ابراهيم خليل طالبين إلغاء وتعيينهما فى النظر وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ١٩٦٢ ،

وقررت المحكمة ضمهما . وبتاريخ ١٩٦٣/١/٨ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب الطاعن إقامته في النظر على الوقف لما جاء فيه وفي الحكم الابتدائي من أسباب مؤداها أن نيافته عين حارضا على الوقف بمقتضى الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في أبريل سنة ١٩٥٥ وقد قضى هذا الحكم بتحديد المأمورية التي وكل إليه القيام بها وهي استلام أعيان الوقف وإدارتها واستغلالها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة مشفوعة بكشف حساب على ذمة المستحقين والدائنين لهذا الوقف وأن نيافته لم يقيم بهذه الإدارة بنفسه لمكانته الدينية الجليلة ولأنه يكاد يقيم إقامة دائمة في حلوان فوكل أمر إدارة الوقف إلى غيره وأن الشابت من الأوراق المقدمة من وكيله أن كشف الحساب لم يقدم إلى المحكمة كما لم يودع في خزانتها أي مبلغ للمستحقين ، وهذا الذي ذهب إليه الحكمان قصور وفساد في الاستدلال ومخالفة للثابت في الأوراق ، إذ الثابت فيها أن الطاعن عين حارضا على الوقف بناء على طلب دائنيه من بعد أربعة حراس تداولوا الحراسة عليه فأكلوا غلة الوقف وقدر خامسهم لنفسه أتعابا قدرها ٤٠٠ ج وقد عارض فيها الطاعن وخفضتها المحكمة إلى ٣٠٠ ج وأن الحراسة فرضت لصالح الدائنين ويتعين أن تسدد ديونهم من غلة الوقف وهذه الديون قدرها ١٢٣٤٣ ج أصبحت بعد التسويات التي تمت بمساعي الطاعن ٤٠٠٠ ج أو أزيد قليلا ، كما أن الطاعن تسلم الوقف وبعض أطيانه مؤجرة بنسبة ١٧ ج للفدان فاستطاع أن يرفع الأيجار إلى ٣٣ ج ، أما مكانة الطاعن الدينية فلا تمنع من إقامته في النظر على هذا الوقف الخيري الذي مصرفه فقراء الأقباط وهو أعرف بهم من غيره وإقامته في حلوان ليست دائمة وهي لا تمنع من إدارة شئون الوقف المؤجرة أعيانه بموجب عقود امتدت طبقا لقانون الإصلاح الزراعي .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أنه قضى برفض طلب الطاعن إقامته في النظر على الوقف استنادا إلى "أن نيافته حين حارسا على الوقف بمقتضى الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في أبريل سنة ١٩٥٥ وقد قضى هذا الحكم بتحديد المأمورية التي وكل إلى نيافته القيام بها فيما تختص بهذا الوقف وهي استلام أعيانه وإدارتها واستغلالها استغلالا حسنا وإيداع صافي ريعها خزانة محكمة المنصورة مشفوعة بكشف حساب على ذمة المستحقين والدائنين لهذا الوقف وبديهي أن نيافته لم يقيم بنفسه بهذه الإدارة لمكانته الدينية ولأنه كما هو ثابت من الأوراق يكاد يقيم إقامة دائمة في حلوان فوكل أمر إدارة هذا الوقف إلى غيره وأن الثابت من المستندات المقدمة من وكيل نيافته أن كشف حساب واحد لم يقدم إلى المحكمة كما لم يودع خزانتها أى مبلغ لصالح المستحقين ويردد دفاعا عن ذلك أن نيافته قد اتفق مع الدائنين وسدد لهم بعض ما لهم من دين وهذا التصرف رغم ما فيه من مخالفة لصريح حكم إقامته حارسا فانه كان مشار مطاعن المستحقين ملأت أوراق الدعوى "وأحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي في أسبابه وأضاف إليها "أن المستأنفين لم يأتوا بأوجه دفاع جديدة تزيد على ما طرحوه أمام محكمة أول درجة" وهذا الذى أورده الحكمان فيه الرد الكافي على دفاع الطاعن ولا ينطوى على قصور ولا فساد في الاستدلال .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين فسر عبارة "فقراء الأقباط وغيرهم من أى جهة أو أى ملة" الواردة في كتاب الوقف بأنها تنصرف إلى الفقراء مطلقا مسلمين وأقباط مع أن سياق كتاب الوقف يدل على أنه وقف خيرى على الأقباط "وعبارة من أى ملة" إنما تنصرف إلى المسيحيين الأرثوذكس أو الكاثوليك أو البروستانت لا المسلمين لأن الإسلام دين وليس ملة يؤيد ذلك أن بعض أطياف الوقف موقوفة على فقراء الأقباط دون غيرهم وإذ رتب الحكم على ذلك أن الوقف على جهة إسلامية وأقام وزارة الأوقاف في النظر عليه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف شرط الواقفة بتعيين القسيس الكبير بمدينة المنصورة ناظرا على الوقف وهو وصف ينطبق على الطاعن .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما جاء في كتاب الوقف من أنه "في حالة عدم وجود من تتوافر فيه الشروط اللازمة لإقامته ناظرا رجع الأمر إلى القاضي" وأنه "بالرجوع إلى كتاب الوقف نجد الواقعة تشترط في ختام ص ٤٧ وفي مستهل ص ٤٨ أن مصرف هذا الوقف على فقراء الأقباط وغيرهم المقيمين ببندر المنصورة والمترددین على بندر المنصورة المذكور من أى جهة وأى ملة كانت ودفن الذين يتوفون ببندر المنصورة مطلقا" "وأن الواضح من هذه العبارات الثلاث "فقراء الأقباط وغيرهم" "والفقراء من أى جهة وأى ملة" "ودفن الفقراء مطلقا" التي ترادفت أنها تؤكد أن الواقعة قصدت في برها أن يعم الفقراء من كل الأديان ومما لا شك فيه أن المسلمين هم أصحاب دين وملة وبذلك يكون ما ذهبت إليه وزارة الأوقاف من أن الوقف انسحب إلى فقراء المسلمين قول ينطبق على شرط الواقعة "وأن" المحكمة بما لها من ولاية شرعية وولاية تستمدّها من كتاب الوقف ترى تعيين وزارة الأوقاف ناظرة على وقف منجدة إبراهيم الخيري ولا يقدح في هذا ولا يمنع من توليها شئون الوقف أن الواقعة قبضية وأن بعض مصرفه على فقراء الأقباط ما دام للمسلمين نصيب في هذا الوقف إذ أن وزارة الأوقاف ملزمة بتنفيذ ما جاء بكتاب الواقعة من صرف غلة الوقف على المسيحيين والمسلمين على السواء وفي الحدود التي رسمتها الواقعة في كتاب وقفها" وهذا الذي أورده الحكم يدل على أن من بين مصارف الوقف جهة إسلامية قصدت الواقعة أن تشملها خيرات الوقف فليس ثمة ما يمنع من إقامة وزارة الأوقاف في النظر عليه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٧٩)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . ” انتهاء عقد العمل “ . ” مكافأة نهاية الخدمة “ . إثبات . قوة
 الأمر المقضى . حكم . حجية الحكم .
 انتهاء علاقة العمل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة .
 حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .

متى كان يبين من الحكم الصادر في استئناف قضية اللجنة أن النزاع فيه كان
 يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وهل هو القانون رقم ٣١٧
 لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز
 الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في هذه
 المسألة عرضت المحكمة إلى القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة — وهي
 الامتناع من دفع المكافأة وإعطاء شهادة خلو طرف — وانتهت في قضائها إلى
 أنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — مستندة
 إلى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة في ١٩٥٨/٨/٤
 وفي ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، وكان تعيين القانون الواجب التطبيق
 يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل — بين الطاعن والمطعون عليهما —
 وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على
 الواقعة وتجريمها ، فإن قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة الشيء المحكوم فيه
 أمام المحاكم المدنية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن صليب مينا توماس أقام الدعوى ٢٥٦ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى بنى سويف ضد كل من أمين فرج الله سعد الله وكامل فرج الله سعد الله بطلب إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له ٧٧٠ جنيها مكافأة مدة الخدمة والمصروفات والأتعاب مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إنه كان يعمل كاتباً بمطبخ غلال للمدعى عليهما بناحية طرشوب منذ سنة ١٩٢١ وفى سنة ١٩٣٣ أنشأ المدعى عليهما مطبخاً آخر بناحية شربان وعهدا إليه بإدارته كما كان يدير أطبائهما المملوكة والمستأجرة مقابل أجر شهرى قدره ١٣,٥ جنيها ، وأنه استمر يقوم بهذه الأعمال إلى آخر ما يوسنة ١٩٥٩ حيث فكر فى الاستقالة ورفض المدعى عليهما إخلاء طرفه ودفع المكافأة المستحقة له ، وإذ عرض النزاع على مكتب العمل ولم يتمكن من تسويته فقد انتهى إلى طلب الحكم له بها . ودفع المدعى عليهما بسقوط حق المدعى فى المطالبة عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون المدنى . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١١ حكمت المحكمة بحضورها بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى أن المدعى كان يعمل لدى المدعى عليهما ونوع هذا العمل ومدته وقيمة الأجر الذى كان يتقاضاه . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود عادت وبتاريخ ١٩٦١/٢/٨ فحكمت بحضورها بإلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٣٦٠ جنيها والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه والحكم (أولاً) بوقف النفاذ المشمول به الحكم المستأنف . (ثانياً) بسقوط حق المستأنف عليه فى المطالبة عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون

المدنى ومن باب الاحتياط رفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليه بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٧٨ قضائية .
وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق المستأنف عليه فى الدعوى المستأنف حكمها مع إعفائه من مصاريفها وإلزامه بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بالمكافأة مستندا فى ذلك إلى أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٥/١٣ من محكمة جنح بنى سويف فى قضية النيابة العامة رقم ٤٥٣ سنة ١٩٦١ جنح مستأنفة " فصل بين طرفى الخصومة فى ميعاد استقالة المستأنف عليه — الطاعن — من عمله فى ١٩٥٨/٨/٤ " وأن لهذا الحكم قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية وإذ رفع الطاعن دعواه بالمكافأة فى ١٩٥٩/١٢/٦ فانها تكون قد رفعت بعد مضي أكثر من سنة على تاريخ انتهاء العقد وبعد سقوط الحق فيها عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، لأن الحكم الجنائى لا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية إلا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها والقاضى المدنى لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً أو الوقائع المرتبطة بوجود الجريمة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بحيث تعتبر ركناً من أركانها ، وميعاد استقالة الطاعن لم يكن ضرورياً للفصل فى وقوع الجريمة ولا فى وصفها القانونى أو نسبتها إلى فاعلها ، ومن جهة أخرى فإن الطاعن لم يكن مدعياً بالحق المدنى فى قضية اللجنة والمطعون عليه الثانى لم يكن متهماً فيها فهو لم يفصل بين طرفى الخصومة فى شئ .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأنه بالرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة بنى سويف في قضية اللجنة يبين أن النزاع في الاستئناف كان يدور حول القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، وهل هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أم القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما كان يتوقف عليه جواز الاستئناف أو عدم جوازه للخطأ في تطبيق القانون ، وفي صدد الفصل في جواز الاستئناف أو عدم جوازه عرضت المحكمة إلى القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة — وهي الامتناع عن دفع المكافأة وإعطاء شهادة خلو طرف — وانتهت في قضائها إلى أنه هو القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ مستندة إلى أن العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما انتهت بالاستقالة بنى ١٩٥٨/٨/٤ وفى ظل القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وذلك بقولها ” إن الشاكي قدم استقالته في تاريخ ١٩٥٨/٨/٤ أى في ظل القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وليس في الأوراق ما يدل على أنه ظل في عمله حتى يونيو ١٩٥٩ وعلى ذلك فتكون محكمة أول درجة قد أخطأت في تطبيق القانون عندما عاقبت المتهم طبقا لأحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مما يتعين معه قبول الاستئناف شكلا عملا بالمادة ١٣/٤٠٢ ج“ وإذ كان ذلك، وكان تعيين القانون الواجب التطبيق يتوقف على تحقيق واقعة انتهاء علاقة العمل — بين الطاعن والمطعون عليهما — وقد عرض لها الحكم وحققها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتجريمها ، فإن قضاءه في هذا الخصوص يحوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، ومردود (ثانيا) بأن الحكم الجنائي حجة على الكافة ومنهم أطراف الخصومة في الدعوى المدنية . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، و هاشم حلي عبد الجواد ، و ابراهيم
حسن ملام .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٣١ القضائية

(١) ملكية . " ملكية شائعة " . " حق الشريك على الشيوع " .

رفع الدعوى بطلب ريع حصة شائعة . اعتبار الدعوى منصبة على حصة في مجموع
العقار الشائع أثناء قيام حالة الشيوع في حق كل من يثبت انتفاعه بهذه الحصة و بنسبة
هذا الانتفاع .

(ب) دعوى . " سبب الدعوى " " تغييره " .

تغيير سبب الدعوى الذي أقيمت عليه لامتلاك محكمة الموضوع . عليها أن تلتزمه وتقتصر
بحسبها عليه .

(ج) ملكية . " ملكية شائعة " . قسمة . " أثر القسمة على الثمار وعلى الملكية " .
" الأثر الرجعي للقسمة " .

إجراء القسمة لا يجعل لتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من
وقت حصول القسمة . الثمار الناتجة حال الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة
كل منهم . نص المادة ٨٤٣ من القانون المدني على اعتبار المتقاسم مالكا للحصة
التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع حماية لتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل
القسمة . فصر إعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق .

١ - متى كان المطعون عليهم قد رفعوا الدعوى بطلب ريع ثلاثة أفدنة شائعة
في اثني عشر فدانا فان مفاد ذلك أن مطالبتهم انصبت على ريع حصتهم في مجموع
(٢ - ٩ - ٢)

العقار الشائع وذلك أثناء قيام حالة الشيوع وفي حق كل من يثبت أنه كان متفعما بهذه الحصة ونسبة هذا الانتفاع .

٢ — لا تملك محكمة الموضوع تغيير السبب الذي أقيمت عليه الدعوى بل عليها أن تلتزمه وتقتصر بحثها عليه .

٣ — الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم وإجراء القسمة بعد ذلك لا يجعل للتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من وقت حصول القسمة . ولا يقدر في ذلك ما قضت به المادة ٨٤٣ من القانون المدني من اعتبار المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجعي للقسمة هو حماية المتقاسم من الحقوق التي يربها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المقرز الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويجب قصر أعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقا بحماية المتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ الدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٥٤، كلى أسوان ضد الطاعن وآخرين وطلبوا فيها الحكم بالزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٤٦ جنيها وقالوا شرحا لدعواهم إن الطاعن وسائر من اختصموهم كانوا قد نازعوا مورثهم المرحوم عثمان محمود في ملكية عشرة أفدنة فأقام هذا المورث ضدهم الدعوى رقم ٦٠ لسنة ١٩٢٦

كلى قنا وحكم له فيها بتثبيت ملكيته لهذا القدر وقد رفع الطاعن وآخر استئنافا عن هذا الحكم قضى في ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وذكر المطعون ضدهم أن مورثهم تمكن من استلام سبعة أفدنة من القدر المحكوم بملكته له أما الثلاثة أفدنة الباقية فإنه لم يتمكن من وضع يده عليها بسبب شيوعها في اثني عشر فدانا بحوض الخبرة النوقانية رقم ٩ قطعة ٣٧ فاضطر المورث لرفع دعوى القسمة رقم ١١٠٨ سنة ١٩٤١ مدنى كوم امبو على الطاعن وباقي الشركاء على الشيوع في هذه القطعة وطلب فرز الثلاثة الأفدنة الباقية وتسليمها إليه وقضى له بذلك في ٢١ مارس سنة ١٩٥١ ونام المطعون ضدهم بعد وفاة مورثهم بتنفيذ هذا الحكم وتسلموا هذا القدر بموجب محضر تسليم رسمى في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ وأنهم إذ كانوا قد حرموا من الانتفاع بهذا القدر في المدة السابقة على هذا التاريخ فإن الطاعن وباقي الشركاء المختصمين يلتزمون جميعا بالمبلغ المطالب به باعتبار ربيع الثلاثة الأفدنة المذكورة منذ كانت في الشيوع وعن المدة من سنة ١٩٢٦ تاريخ منازعتهم لمورث المطعون ضدهم في الملكية حتى ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ تاريخ التسليم - وفي ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب خبراء أسوان الزراعيين للانتقال إلى العين موضوع النزاع وبيان من الواضع اليد على الثلاثة أفدنة موضوع الدعوى من سنة ١٩٢٦ إلى ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ وسببه ومدته وتقدير ريعها في هذه المدة سنة فسنة وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن الطاعن كان يضع يده على ٢ ف و ٨ ط من الثلاثة الأفدنة التي اختص بها المطعون ضدهم في حكم القسمة وأن الستة عشر قيراطا الباقية كانت في وضع يد آخرين حينهم الخبير في تقريره وفي ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة المذكورة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٥٤٠ ج و ٢٩٠ م باعتبار أنه ربيع الفدانين والثمانية قواريط التي كان يضع يده عليها من الثلاثة أفدنة التي اختص بها مورث المطعون ضدهم بموجب حكم القسمة وذلك عن المدة من ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ حتى تاريخ تسليم هذا القدر في ٣ أبريل سنة ١٩٥٢ . وبسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بالريع عن المدة السابقة على ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاق هذا الريع قبل رفع الدعوى ، استأنف الطاعن ذلك الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط وقيد استئنافه برقم ٣٢٩ سنة ٣١ ق . وطلب

إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدهم وقد أدخل هؤلاء في الاستئناف باقي الشركاء المشتاعين الذين كانوا قد اختصموهم أمام المحكمة الابتدائية . وطلبوا إلزام هؤلاء الشركاء متضامين مع الطاعن بأن يدفعوا لهم المبلغ المقضى لهم به ابتدائياً . وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول طلب المطعون ضدهم قبل من أدخلوا في الاستئناف — وبتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدهم طالبوا في صحيفة افتتاح دعواهم بريع ثلاثة أفدنة شائعة في الإثنى عشر فدانا التي بينوا حدودها في تلك الصحيفة وذلك عن المدة من سنة ١٩٢٦ حتى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ لا بريع الثلاثة أفدنة التي خصصت لهم في حكم القسمة الصادر في سنة ١٩٥١ وعلى هذا الأساس وجهوا دعوهم إلى جميع الشركاء المشتاعين في الإثنى عشر فدانا ومن بينهم الطاعن ولقد كان الفصل في هذه الدعوى يقتضى من المحكمة التحقق من واضعى اليد على الإثنى عشر فدانا جميعها في المدة المذكورة ومقدار وضع يد كل منهم وبيان ما إذا كان وضع يده يجاوز ما يملك أم لا لكن محكمة أول درجة قد أخطأت في تحديد مأمورية الخبير وطلبت منه تقدير الريع عن الثلاثة أفدنة التي اختص بها مورث المطعون ضدهم في القسمة مخالفة بذلك طلبات رافعى الدعوى أنفسهم والأساس الذى بنوا عليه دعواهم وكان من نتيجة هذا الخطأ أن حقق الخبير وضع اليد بالنسبة للثلاثة أفدنة المخصصة للمطعون ضدهم بحكم القسمة دون الإثنى عشر فدانا التي حددوها في صحيفة دعواهم . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وكان هذا الحكم الأخير قد اعتمد تقرير الخبير فقد سرى الخطأ الذى في هذا التقرير إلى نتيجة الحكم المطعون فيه كما شابه الخطأ في تطبيق القانون إذ ألزم الطاعن بريع فدانين وثمانية قرار يربط من ضمن ما خصص للمطعون ضدهم في حكم القسمة عن مدة

سابقة على ذلك الحكم مع أن حقهم في الاستغلال والريع إنما ينصرف قبل القسمة إلى حصة شائعة في العقار المشترك ولا حق لهم في المطالبة بريع القدر المفوز الذي خصص لهم في القسمة إلا من تاريخ حصولها ولقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن مورثه اشترى بعقود مسجلة أربعة أفدنة مفرزة في الإثني عشر فدانا من بائعين لم يجاوزوا في بيعهم له ما يملكون في هذه القطعة وأنه لما تدخل في دعوى الملكية التي رفعها مورث المطعون ضدهم طلب استبعاد الأربعة أفدنة المبيعة لمورثه من الشيوع وأن الحكم الصادر في تلك الدعوى وإن رفض إجابته لهذا الطلب إلا أنه لم يقض بإبطال عقود تملك مورثه . الأمر الذي كان يقتضى عدم مساءلته عن ريع الجزء المفوز الذي كان يضع يده عليه من المال الشائع قبل القسمة . إلا في حدود ما يجاوز حصته في هذا المال . وقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وأحال إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لم تتضمن أى رد عليه مما يشوب الحكم المطعون فيه بالقصور علاوة على خطئه في القانون على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية المقدمة بملف الطعن لصحيفة الدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٥٤ كلى أسوان المرفوعة من المطعون ضدهم أنهم اختصموا فيها الطاعن وباقي الشركاء على الشيوع في الإثني عشر فدانا التي أوضحوا حدودها ومعالمها في تلك الصحيفة وذكر المطعون ضدهم أنهم يمتلكون ثلاثة أفدنة على المشاع في هذه الإثني عشر فدانا وأنهم إذ كانوا قد حرموا من الانتفاع بحصتهم هذه منذ حكم بملكية مورثهم لها في سنة ١٩٢٦ حتى تساموها في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ فقد طلبوا إلزام الطاعن وباقي الشركاء المختصمين متضامنين بريع تلك الحصة في المدة المذكورة - كما يبين من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بتعيين الخبير أنه كلف هذا الخبير ببيان واضع اليد على الثلاثة أفدنة موضوع الدعوى من سنة ١٩٢٦ إلى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ وتقدير ريعها في هذه المدة، وقد فهم الخبير أن المقصود بالعين موضوع الدعوى هو الثلاثة الأفدنة التي خصصت للمطعون ضدهم في حكم القسمة فحقق وضع اليد عليها في المدة السابقة على القسمة وقدر ريعها وانتهى إلى أن الطاعن ومورثه من قبله كانا

يضعان اليد على فدانين وثمانية قراريط من هذه الثلاثة الأفدنة . وقد أخذ الحكم الابتدائي بهذا التقرير وعلى أساسه قضى بالزام الطاعن بما قدره الخبير ريعا لذلك القدر ولما استأنف الطاعن هذا الحكم نبه محكمة الاستئناف إلى أن الحكم الابتدائي قد خالف طلبات المدعين والأساس الذي بنوا عليه دعواهم كما عاب على ذلك الحكم خطأه في القانون قائلا إنه باعتباره شريكا على الشيوع كان من حقه أن يضع يده على جزء مفرز من العقار الشائع يوازي حصته فيه . وأنه مادام وضع يده لم يجاوز هذه الحصة فإنه لا يكون مسئولا عن الريع المطالب به لكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع وأيد الحكم الابتدائي لأسبابه مكتفيا بالقول بأن هذا الحكم قد ناقش في أسبابه مستندات المستأنف (الطاعن) واعتراضاته بالتفصيل وانتهى إلى عدم الأخذ بها لأسباب سائغة تأخذ بها المحكمة "أي محكمة الاستئناف" هذا في حين أن الحكم الابتدائي لم يتضمن أى رد على الدفاع السابق — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه علاوة على ما شابه من قصور في الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه بقضائه للمطعون ضدهم ريع الثلاثة الأفدنة التي اختصوا بها في القسمة يكون قد غير سبب الدعوى إذ المطعون ضدهم واقعوها إنما طلبوا فيها ريع ثلاثة أفدنة شائعة في الإثنى عشر فدانا التي بينها في صحيفة الدعوى مما مفاده أن مطالبتهم انصبت على ريع حصتهم في مجموع العقار الشائع وذلك أثناء قيام الشيوع . وفي حق كل من يثبت أنه كان متفعلا بهذه الحصة وبنسبة هذا الانتفاع . ولما كانت محكمة الموضوع لا تملك تغيير السبب الذي أقيمت عليه الدعوى بل يجب عليها أن تلتزم هذا السبب وتقتصر بحثها عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفا للقانون في هذا الخصوص . هذا إلى أنه لما كانت الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم فيه فإن إجراء القسمة بعد ذلك لا يجعل للتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من وقت حصول هذه القسمة . ولا يقدح في ذلك أن المادة ٨٤٣ من القانون المدني تقضى باعتبار المتقاسم مالكا للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع . ذلك أن علة تقرير هذا الأثر الرجعى للقسمة هو حماية المتقاسم من الحقوق التي يربتها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المفرز الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويجب قصر أعمال الأثر الرجعى

للقسمة في هذا النطاق واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الأمر فيها متعلقا بحماية المتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجعل للمطعون ضدهم حقا في الاستئثار بربع الثلاثة الأفدنة التي خصصت لهم في القسمة منذ تملكهم في الشيوع يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص أيضا ويتعين لكل ذلك نقضه .

وحيث إن هذه المحكمة ترى في سبيل تمهيد الطريق لمحكمة الموضوع بعد عودة القضية إليها أن تشير إلى أنه لما كان الحال في هذه الدعوى أن المطعون ضدهم يمتلكون ثلاثة أفدنة شائعة في إثني عشر فدانا وذلك منذ أن حكم انتهائيا في سنة ١٩٣٣ لمورثهم بالملكية وأنهم لم يضعوا اليد على حصتهم هذه ولم يحصلوا على شيء من ثمارها طوال المدة السابقة على القسمة وذلك مع أحقيتهم في الاستيلاء على تلك الثمار طبقا للمادة ١/٨٢٦ من القانون المدني فإن لازم ذلك إن لم يكن هناك أجنبي عن الشركاء كان مقتضيا لهذا القدر إن واحدا أو أكثر من الشركاء في الإثني عشر فدانا كان يضع اليد على ما يتجاوز حصته في هذه الأطيان الشائعة وبما يوازي هذه الثلاثة أفدنة ويكون هذا الشريك أو الشركاء هم الملزمون قبل المطعون ضدهم بربع ما كانوا يضعون اليد عليه زيادة على حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة . وذلك بطبيعة الحال بالنسبة لما لم يسقط الحق في المطالبة به من هذا الربع — إذ لا يجوز قانونا للشريك في الشيوع أن يحصل على أكثر مما يعادل ما ينحصر حصته في مجموع ثمرات المال الشائع — هذا ويكون تقدير الربع المستحق للمطعون ضدهم بتقدير ربع مجموع الأطيان الشائعة أي الإثني عشر فدانا واعتبار ما يستحقه المطعون ضدهم في هذا الربع هو $\frac{3}{12}$ أي الربع .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام طبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، وأحمد حسن هيكل ، والسيد عبد المنعم العراف ، وعثمان زكريا .

(١٨١)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) تنفيذ . ” إعلان السند التنفيذي ” .

وجوب إعلان الأحكام قبل تنفيذها للشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي .
يستثنى من هذه القاعدة العامة ما نصت عليه المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديمة
من جواز إعلان الأحكام إلى المحل المعين في مدة المرافعة . استثناء مشروط بأن يحصل
الشرع في التنفيذ خلال السنة أشهر التالية لصدور الحكم .

(ب) تقادم . ” قطع التقادم ” . محكمة الموضوع .

اعتبار الحكم تقديم الدين طلب تسوية الدين إلى لجنة التسوية العقارية لإقراره
بالمديونية بقطع التقادم . تقدير ذلك لمحكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض .
لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ج) تقادم . ” التمسك بالتقادم ” . استئناف . فوائد . تنفيذ .

تمسك الطاعن في الاعتراض على قائمة شروط البيع بتقادم الدين . يدخل في ذلك
الفوائد باضباؤها من ملحقات الدين . انتقال النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة
الاستئناف .

(د) فوائد . ” زيادة الفوائد على رأس المال ” . نظام عام . تنفيذ .
استئناف .

عدم جواز التنفيذ بفوائد تزيد على رأس المال . قاعدة منطوقة بالنظام العام .
جواز التمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف لأول مرة .

١ — تقضى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم بأن "إعلانات الأحكام الحاصلة إلى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك". وهذا النص قد ورد استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٨٤ من هذا القانون من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، إلا أن أعمال هذا الاستثناء مشروط بأن يحصل الشروع في التنفيذ خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي تستقل بها بلا رقابة عليها من محكمة النقض إلى أن تقديم الطاعن طلب تسوية دينه إلى لجنة التسوية العقارية يعتبر إقراراً منه بالمديونية يقطع التقادم وهو ما يكفي وحده دعامة لحمل الحكم في قضائه برفض دفع الطاعن المؤسس على سقوط الأحكام المنفذ بها بالتقادم ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٣ — متى تمسك الطاعن — في اعتراضه على قائمة شروط البيع — أمام المحكمة الابتدائية بسقوط الدين بالتقادم فإن ذلك مما يدخل الفوائد في عموم اعتراضه باعتبارها من ملحقات الدين وبالتالي ينتقل النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة الاستئناف .

٤ — اعتراض المدين بعدم جواز التنفيذ ضده لفوائد تزيد على رأس المال اعتراض مؤسس على مخالفة قاعدة من النظام العام ومن ثم يجوز له — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (١) .

(١) راجع ققض ١٩٦٣/٦/٢٧ بحسومة المكتب الفني من ١٤ ص ٩٣٦ وققض

١٩٦٤/٣/٥ من ١٥ ص ٢٨٠ وققض ١٩٦٢/٦/٧ من ١٣ ص ٧٧٤ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه يداين الطاعن بموجب ثلاثة أحكام صادرة فى الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ كلى أسبوط الأول بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٥ ويقضى بإلزامه هو وأخرى بأن يؤدى إلى المطعون عليه مبلغ ٣٦٩ ج و ٦٩٠ م والمصروفات المناسبة ، والثانى بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٦ ويقضى بإلزامهما بأن يؤدى إليه مبلغ ٥٩ ج و ١٠٠ م والفوائد المستحقة على مبلغ ٣٢٢ ج و ٧٠٢ م ابتداء من ٢٤/١٠/١٩٣٤ حتى تمام السداد بواقع ٩ ٪ سنويا والمصروفات ومبلغ ١٥٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة ، والثالث بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٣٤ بتغريمه مبلغ ٢٠٠ قرش واتخذ المطعون عليه إجراءات التنفيذ على عقار للطاعن فأعلنه بتنبيه نزع الملكية بتاريخ ٢٨/٤/١٩٥٧ وأودع قائمة شروط البيع فاعتراض عليها الطاعن بالدعوى رقم ١٧ سنة ١٩٥٧ بيوع كلى سوهاج طالبا قبول اعتراضه ووقف إجراءات البيع وبطلان كافة الإجراءات التى ترتبت على التنبيه واعتبارها كأن لم تكن ، وأقام الطاعن إعتراضه على أربعة أوجه (أولا) أن تنبيه نزع الملكية وقع باطلا لأنه لم يعلن إليه فى شخصه أو موطنه الأصل عملا بالمادة ٦١٠ مرافعات بل أعلن فى سوهاج وليس بها موطنه . (وثانيها) أن حكم الدين الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٣٥ لم يعلن إليه إعلانا صحيحا إذ أعلن فى محل قيل إنه محله المختار وهو مكتب أحد المحامين مع أن موطنه معلوم للدائن مباشر الإجراءات . (وثالثها) إن أحكام الدين المنفذ بها قد سقطت بالتقادم . (ورابعها) أنه يعترض على الثمن الأساسى الثابت بالقائمة . وبتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٨ حكمت محكمة أول درجة بقبول الاعتراض شكلا ورفضه موضوعا فى جميع أوجهه . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط

بالاستئناف رقم ٢٨٤ سنة ٢٣ ق وتمسك بأوجه اعتراضه التي أبدتها أمام محكمة أول درجة وأضاف إليها أوجه أخرى من بينها أن المطعون عليه ينفذ ضده بفوائد بلغت أكثر من ثلاثة أمثال الدين الأصلي وهو ما لا يجوز قانوناً ، وأنه لا يستحق فوائد إلا عن الخمس سنوات الأخيرة السابقة على تنبيه نزع الملكية . ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفي ١٩٦٠/١/٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٣/٦/١١ ، وفيها صممت النيابة العامة على رأيها الذي ضمته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق . وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه قرر أن إعلان تنبيه نزع الملكية إلى الطاعن في موطنه بسوهاج قد تم طبقاً للقانون حتى ولو صح ما قال به الطاعن من أنه يقيم في القاهرة لجواز أن يكون للشخص أكثر من موطن ، هذا في حين أن مناط صحة الإعلان عند تعدد الموطن بالنسبة للشخص الواحد هو أن يثبت أن له موطناً في المكان الذي أعلن به ، وقد استند الحكم فيما قرره من أن للطاعن موطناً بسوهاج إلى ما جاء في الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ كلى أسيوط من أنه يقيم بها ، دون أن يفتن إلى ما ورد في الأوراق من أن الإعلان الموجه من المطعون عليه إلى الطاعن في ١٩٣٥/١١/٢٨ عن حكم الدين الصادر في ١٩٣٥/١١/١٦ ثابت فيه أنه لا يقيم في سوهاج ، ومن أن الطاعن قد تمسك في مذكرته بالاستئناف بأن حافظة المستندات المقدمة من المطعون عليه عند إيداع قائمة شروط البيع قد ورد بها أنه — أي الطاعن — غير مقيم بسوهاج .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه أورد في خصوص إعلان تنبيه نزع الملكية ما يلي "أن الثابت من الاطلاع على تنبيه نزع الملكية أنه أعلن للمعترض — الطاعن — بمقره بسوهاج بشارع النيل وتسلم الاعلان تابعه فؤاد اسكندر الذي يقيم معه ومن ثم يكون قد تم صحيحاً ووفقاً للأوضاع التي رسمها القانون حتى لو صح ما ذهب إليه المعترض — الطاعن — من أنه يقيم بالقاهرة لأنه يصح أن يكون

للشخص أكثر من موطن ولأن المشرع عندما أوجب الاعلان في الموطن لم تنصرف إرادته إلى المسكن لأنه لو أراد ذلك لأوجب أن يتم الاعلان في محل سكن الشخص المراد إعلانه بل انصرفت إلى المحل المنسوب للشخص والذي يفترض أنه عالم بما يجري فيه ولا شك أن هذا المعنى يتوافر في إعلان تنبيه نزع الملكية مادام قد ثبت أن المعارض - الطاعن - له مسكن بمدينة سوهاج وبه من يمثله ولا أدل على ذلك مما هو ثابت في الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ مدنى كلى أسبوط والتي صدر فيها الحكم الذى قضى بالزامه بأن يؤدي للمعارض ضده - المطعون عليه - المبلغ الذى ينفذ بموجبه من أن مدينة سوهاج هى موطنه " وبين من ذلك أن الحكم استدلل على صحة إعلان تنبيه نزع الملكية للطاعن وعلى وجود موطن له بسوهاج بما ثبت لديه من أن التنبيه قد أعلن إلى الطاعن بمنزله فى سوهاج فى شخص من يمثله وهو تابعه الذى يقيم معه وتسلم الإعلان نيابة عنه، وبما قرره من أنه ثابت فى الدعوى رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ كلى أسبوط من أنه يقيم فى سوهاج ، وكان هذا الذى أورده الحكم فى شأن صحة هذا الاعلان لا مخالفة فيه للقانون ويكفى لحمله ويتضمن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى مخالفة القانون والقصور فى التسبيب ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم رفض الاعتراض على قائمة شروط البيع المؤسس على بطلان إعلان حكم ١٩٣٥/١١/١٦ الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه استنادا إلى أن هذا الحكم أعلن بتاريخ ١٩٣٥/١/١٦ بمكتب الأستاذ زكى مرقس أبو غالى المحامى باصتباره وكيلًا عن الطاعن وإلى أن هذا الاعلان قد تم خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم ورتب الحكم على ذلك اعتباره إعلانا صحيحا طبقا لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم ، دون أن يبين أنه قد شرع فى التنفيذ خلال الستة شهور التالية لصدور الحكم وهو شرط صحة الإعلان فى المحل المختار طبقا لهذه المادة وبغير أن يتحقق من صحة واقعة تعيين الطاعن لمكتب هذا المحامى محلا مختارا ليعلم فيه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم تقضى بأن اعلانات الأحكام الحاصلة إلى المحل المعين فى مدة المرافعة

تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم مالم ينص القانون على غير ذلك ولما كان هذا النص قد ورد استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٨٤ من هذا القانون من ضرورة اعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي وكان إعمال هذا الاستثناء مشروطاً بأن يحصل الشروع في التنفيذ خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد رد على اعتراض الطاعن ببطلان اعلانه بالحكم الصادر في ١٩٣٥/١١/١٦ بأن هذا الحكم قد أعلن إليه في مكتب الأستاذ ذكي مرقص أبوغالي المحامي بأسبوط بوصفه محله المختار في ظرف الستة أشهر التالية لصدور الحكم ولم يبين ما إذا كان الشروع في التنفيذ قد حصل خلال هذه المدة وهو شرط صحة اعلان الحكم في المحل المختار قبل تنفيذه كما لم يتحقق من أن الطاعن قد عين مكتب هذا المحامي ليتم اعلانه فيه بوصفه محلاً مختاراً له ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض اعتراض الطاعن بسقوط الأحكام المنفذ بها بالتقادم تأسيساً على أن التقادم قد انقطع لأن الدائن سبق أن باشر التنفيذ بموجب هذه الأحكام ورفع دعوى نزاع الملكية رقم ٢٩ سنة ١٩٣٩ كلى سوهاج واستمرت إجراءات التنفيذ سائرة إلى أن حكم في تلك الدعوى بانقطاع سير الخصومة في ١٩٥٦/٤/٢٤ ولم تنقض مدة التقادم حتى أعلن بتنبية نزاع الملكية الجديد في ١٩٥٧/٤/٢٨ ، كما أن التقادم قطع بإقرار المدين بالدين في دعوى نزاع الملكية ، وهذا من الحكم خطأ في القانون من شقين (الأول) تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن دعوى نزاع الملكية انقطع سير الخصومة فيها ولم تعجل فتكون الخصومة قد سقطت وفقاً للمادة ٣٠١ من رفعات وتعود العلاقة بين الخصوم إلى ما كانت عليه قبل رفع الدعوى مما يترتب عليه أن يكون السبب الذي أدى إلى انقطاع التقادم قد زال بأثر رجعي ولكن المحكمة اعتبرت هذا الدفاع مما يثار عند نظر الدعوى بعد تعجيلها إذا توافرت شروطه . (والثاني) نعى الحكم بأن التقادم قطع بإقرار الطاعن بالدين إذ طلب إيقاف

الدعوى رقم ٢٩ سنة ١٩٣٩ كلى سوهاج إلى أن يفصل في طلبه المقدم إلى لجنة التسوية العقارية وهذا من الحكم خطأ في الإسناد لأن الطلب المقدم إلى لجنة التسوية يشمل جميع ديون المدين ولو كانت محل نزاع ولا يمكن أن يستفاد منه الاعتراف بالمديونية كما فهم ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الثانى ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه حصل أن الطاعن تقدم إلى لجنة التسويات بطلب تسوية دينه وطلب من المحكمة فى ١١/١/١٩٤٣ وقف إجراءات البيع حتى يفصل فى طلب التسوية وأن المحكمة أجابته إلى هذا الطلب وظلت القضية موقوفة حتى ٢٢/٥/١٩٥١ ، وخلص الحكم من ذلك — وفى نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى تستقل بها بلا رقابة عليها من محكمة النقض — إلى أن تقديم هذا الطلب من الطاعن إلى لجنة التسوية العقارية يعتبر إقراراً منه بالمديونية يقطع التقادم ، وهو ما يكفى وحده دعامة لحمل الحكم فى خصوص اعتراض الطاعن المؤسس على سقوط الأحكام المنفذ بها بالتقادم وبالتالى يكون النعى فى شقه الأول غير متج .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه رفض الاعتراض الخاص بسقوط الفوائد بالتقادم وبعدم جواز المطالبة بما زاد منها على قيمة رأس المال تأسيساً على أن الطاعن لم يثر هذا الاعتراض أمام محكمة أول درجة وهذا من الحكم خطأ فى تطبيق القانون لأن الطاعن تمسك فى تقرير اعتراضه بسقوط الدين بالتقادم وهى منازعة فى أصل المديونية تنطوى على سقوط الفوائد بالتقادم أما الدفع بعدم جواز اقتضاء فوائد ربوية فهو دفع من النظام العام يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن الطاعن وقد تمسك أمام المحكمة الابتدائية بسقوط الدين بالتقادم فإن ذلك مما يدخل الفوائد فى عموم اعتراضه باعتبارها من ملحقات الدين وينقل النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة الاستئناف . أما اعتراض الطاعن بأن المطعون عليه ينفذ ضده بفوائد تزيد على رأس المال ، فإنه وإن كان الطاعن لم يتمسك به أمام محكمة أول درجة إلا أنه

مؤسس على مخالفة قاعدة من النظام العام ويجوز لذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر عدم قبول اعتراض الطاعن بشقيه فإنه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه لهذا السبب أيضا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السببين الثاني والرابع .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
عبد عبد الطيف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(١٨٢)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٠ القضائية :

نقل " مسئولية أمين النقل " . مسئولية . " مسئولية تعاقدية ومسئولية
تقصيرية " . تقادم . " مدة التقادم " .

خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على تخلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة من عقد النقل
لتقادم مدته ١٨٠ يوما "م ١٠٤ تجارى" . فى حالة الغش أو الخيانة تكون الدعوى مستندة
إلى المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية العقدية وتتقادم وفقا لقواعد تقادم المسؤولية التقصيرية (م ١٧٢
مدنى) .

إن مفاد نص المادة ١٠٤ من القانون التجارى خضوع دعوى المسؤولية
المترتبة على تخلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة من عقد النقل للتقادم
المبين بها (١٨٠ يوما) . أما إذا صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإن
الدعوى تستند فى هذه الحالة إلى الفعل الضار ويكون أساسها المسؤولية التقصيرية
وتتقادم وفقا للقواعد الواردة بشأن هذه المسؤولية . فإذا كان الحكم المطعون فيه
قد انتهى إلى أن بالآت القطن — محل عقد النقل — قد سُرقت أو بددت
من أحد تابعى الطاعن — الناقل — فإن مسؤولية هذا الأخير — على ما جرى به
قضاء محكمة النقض — ليست مسؤولية تعاقدية — بل مسؤولية تقصيرية قوامها
الخطأ المدعى عليه به ومن ثم تخضع فى تقادمها إلى حكم المادة ١٧٢ من القانون
المدنى التى تقضى بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع باقتضاء
ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص

المستول عنه. وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم تأسيسا على أن مدة سقوط الحق في رفع الدعوى هي خمس عشرة سنة يكون قد خالف القانون (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها — شركة مصر لحليج الأقطان — أقامت الدعوى رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٧ تجارى كلى المنصورة ضد الطاعن بصحيفة أعلنت إليه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧ طلبت فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٩٩٤ ج و ٧٦٢ م وقالت شرحا لدعواها إنها صهدت إلى الطاعن في ١٩٤٩/١/٢٣ بنقل حشر بالات من القطن ملك أحد عملائها من المنصورة إلى الاسكندرية ولكن الشحنة لم تصل إلى المرسل إليه فأبلغت الشركة عن الواقعة وباشرت النيابة بتحقيقها وقيدتها برقم ٨٠ لسنة ١٩٤٩ جنح بندر المنصورة سرقة أقطان — ضد سائق السيارة وآخرين وادعت المطعون عليها مدنيا أمام محكمة الجنح ضد المتهمين بمبلغ ١٩٧٥ ج و ٧٥٢ م وهو ما يمثل قيمة القطن المسروقة البالغ مقداره ٩٢ قنطارا و ٢٢ رطلا بواقع ٩٣,٢٢ ربالا للقنطار وقضت المحكمة ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام الشركة المطعون عليها بمصروفاتها ومضت الشركة المطعون ضدها تقول إنها ترجع على الطاعن باعتباره أمينا للنقل وملزما بثمن الأقطان البالغ ١٩٧٥ ج و ٧٥٢ م وبالمصروفات التي تكبدتها بالادعاء مدنيا ومقدارها ١٩ ج و ١٠ م فيكون المجموع ١٩٩٤ ج و ٧٦٢ م وهو المبلغ المطالب به في الدعوى الحالية . دفع الطاعن الدعوى بسقوطها لمضى أكثر من ١٨٠ يوما على علم الشركة بفقد البضاعة دون أن تقيم عليه دعوى المسؤولية بصفته أمينا للنقل كما دفع بالسقوط

(١) راجع نقض ١٢/١٢/١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفنى من ٩٤ ص ١١٥١ .

لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع اللجنة عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني واحتياطياً طلب رفض الدعوى لافتقارها إلى الدليل الذى يؤيدها وفى ١٠/١١/١٩٥٩ قضت المحكمة برفض الدعوى إستأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ سنة ١٢ ق إستئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وتمسك الطاعن بدفوعه وطلباته التى أبدأها أمام محكمة أول درجة. ومحكمة الاستئناف قضت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت الطاعن بأن يدفع للشركة المطعون عليها مبلغ ١٩٧٥ ج و ٧٥٢ م طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨/٤/١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التى طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبعة أسباب حاصل السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور فى التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدها فى رفع الدعوى بمضى مائة وثمانين يوماً على أن ما هو منسوب إلى الطاعن يعتبر غشاً لاستفيد معه من أحكام المادة ١٠٤ من القانون التجارى وهو خطأ فى القانون ذلك أن الغش هو إخفاء للحقيقة على الناقل فلا يندرج تحته ضياع البضاعة بطريق السرقة أو التبيد كما أن الحكم لم يبين أركان الغش المدعى به ومن ارتكبه ووجه تبعية هذا الأخير للطاعن مما يجعل الحكم مشوياً بالقصور .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل تحصيلاً واقعياً أن الطاعن قد تعاقد مع الشركة المطعون عليها على أن ينقل لها عشر بالات من القطن من المنصورة إلى الاسكندرية وأنه اعتمد السائق والسيارة ونقد هذا الأخير ما يكفى لتزويد السيارة من الوقود وأن الطاعن أقر بتحقيقات اللجنة رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٩ المنصورة أن مركزه إزاء الشركة المطعون عليها كان مركز أمين نقل وخلص من ذلك إلى أن الطاعن مسئول عن فقد العشر بالات التى قبل نقلها وسرقت أو بددت ورد على الدفع بسقوط الحق فى مطالبة المطعون عليها للطاعن بالتعويض بمضى ١٨٠ يوماً طبقاً للمادة ١٠٤ من قانون التجارة بقوله " إن هذا التقادم

الجزائري لا يعمل به في حالة الغش وذلك ليس فقط عملا بالمبدأ القانوني الأول التقليدي الذي يقول إن الغش يبطل كل التصرفات بل لأن هذا الاستثناء قد نصت عليه المادة ١٠٤ نصا صريحا حاسما وليس هناك غش أكثر ظهورا من ضياع البضاعة بطريق السرقة أو التبيد سواء حصل ذلك من أمين النقل نفسه أو اتباعه الذين عينهم بدله للقيام بهذا التعهد، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه باستبعاد مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ صحيح ذلك أن هذه المادة إذ نصت على أن "كل دعوى على أمين النقل لسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو اتلافها تسقط بمضي مائة وثمانين يوما... وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة فإن مفاد هذا النعي خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على التخلف عن تنفيذ الالتزامات المتولدة من عقد النقل للتقادم المبين بها أما إذا صدر من الناقل أو تابعيه غش أو خيانة فإن الدعوى تستند في هذه الحالة إلى الفعل الضار ويكون أساسها المسؤولية التقصيرية فتتقدم وفقا للقواعد الواردة بشأن هذه المسؤولية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله في هذا الخصوص فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شاب القصور.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه إن صح قضاؤه برفض الدفع بسقوط حق الشركة المطعون ضدها في رفع الدعوى لمضي مائة وثمانين يوما على علمها بفقد البضاعة دون أن تقيم دعوى المسؤولية عليه بوصفه أمينا للنقل وتفرض قيام الغش الذي تنسبه إليه أو إلى أحد أتباعه أو مستخدميها مما يحرمه من الافادة من حكم التقادم السالف الذكر المنصوص عليه بالمادة ١٠٤ من قانون التجارة فإن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ رفض أيضا الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى بمضي ثلاث سنوات على وقوع اللجنة عملا بالمادة ١٧٢ من القانون المدني واعتبر مدة التقادم الواجبة التطبيق هي المدة الطويلة هذا في حين أن مسؤولية أمين النقل في هذه الحالة ليست مسؤولية عقدية وإنما هي مسؤولية تقصيرية تطبق في شأنها المادة ١٧٢ السالفة الذكر وإذا كانت باللات القطن العشر قد سلمت لنقلها في ١٩٤٩/١/٢٣ وأقيمت الدعوى في ١٩٥٧/٩/١٤ فإنه مع افتراض قيام غش أو خيانة من جانب الطاعن

أو أحد مستخدمييه فإن الدعوى قد انقضت بمضى ثلاث سنوات ولا يطبق في شأن سقوطها كما ذهب الحكم المطعون فيه التقادم الطويل .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن بالات القطن قد سرقت أو بيعت من أحد تابعي الطاعن على ما سلف بيانه فإن مسؤولية هذا الأخير في هذه الحالة . على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست مسؤولية تعاقدية بل مسؤولية تقصيرية قوامها الخطأ المدعى عليه به ومن ثم تخضع في تقادمها إلى المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تقضى بتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع تأسيسا على سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث الباقي من الأسباب .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبدالسلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
أميل جبران ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا .

(١٨٣)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إيجار "آثار العقد" . خلف . "خلف خاص" . بيع . تسجيل .

انصراف أثر الإيجار إلى الخلف الخاص للوَجَر بحكم القانون . لا يكون مشتري العقار المؤجر خلفا خاصا في هذا الشأن إلا إذا انتقلت الملكية فعلا بالتسجيل . قبل التسجيل لا يعدو أن يكون دائنا عاديا للبائع . حق المشتري في ثمار الميع ونمائه بمجرد البيع في ذاته حق شخصي في ذمة البائع . علاقة البائع بالمشتري علاقة شخصية مستقلة عن علاقته بالمستأجر .

(ب) حوالة . "نفاذ الحوالة" . "حوالة عقد الإيجار" . "إيجار" .

نفاذ الحوالة في حق المستأجر وإلزامه بدفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر منوط بعلمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتر سجل عقد شرائه .

١ — مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ من القانون المدني أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية العين المؤجرة هو وما يترتب عليه من آثار ، وإن كان يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني إلا أنه وفقا للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة — في المواد الثلاث الأخرى سالفه الذكر وبالشروط الميينة بها — لا يكون المتصرف إليه خلفا خاصا في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا . وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنتقل إليه

الملكية بموجبه، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائنا عاديا للبائع - مؤجر العقار. وحق المشتري في تسليم العقار المبيع وفي ثماره ونمائه المقرر له قانونا من مجرد البيع في ذاته إنما هو حق شخصي يترتب له في ذمة البائع إليه كما أن علاقته بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذي لم يسجل والمستأجر لهذا العقار ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر^(١).

٢ - علم المستأجر المعول عليه في نفاذ حوالة عقد الإيجار والتزامه بدفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر (المحال إليه)، هو علمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتري سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية. فإذا توافر هذا العلم لدى المستأجر فإن ذمته لا تبرأ من الأجرة إلا بالوفاء بها إلى المشتري.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٥/٧/١٩٥٨ استصدر الطاعن أمرا قضى بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي له مبلغ ٢٨٧ ج و ٥٠٠ م قيمة أجرة ١٥ ف و ١٨ ط و ٢ س أطيانا زراعية، عن سنة ١٩٥٨ مضافا إليها ضريبة الدفاع، واستند في استصدار هذا الأمر إلى عقد إيجار مؤرخ في ٢٥/٩/١٩٥٥ عن سنة ١٩٥٦ امتدت مدته طبقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي، وقال إن هذا العقد محول إليه من المؤجر الأصلي كرم محمد زيدان وأنه حل محله بشرائه الأطيان وأصبح خلفا له في حقوقه قبل المطعون عليه - عارض المطعون عليه في هذا

(١) راجع قضا ١١/٦/١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ٨١٩.

الأمر بالمعارضة رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٨ كلى سوهاج وأسس معارضته على أنه ليست هناك أية علاقة قانونية مباشرة بينه وبين الطاعن وأن حوالة عقد الإيجار إلى الطاعن ليست نافذة في حقه لأنه لم يقبلها ولم يعلن بها ، وقد أوقعت مصلحة الضرائب تحت يده حجرا تنفيذيا وقاء لمبلغ ٤٣٠٢٤ ج و ٨٨١ م مستحق لها قبل ورثة المؤجر الأصلي ، وأنه بسبب هذا المحرز أودع خزانة المحكمة لحساب مصلحة الضرائب مبلغ ٢٠٤ ج و ٦٧٨ م قيمة صافي الأجرة عن سنة ١٩٥٨ بخلاف المصروفات المحكوم بها ، وأن الطاعن لم يحل محل المؤجر بالشراء لأنه لم يسجل عقده بعد حتى تنتقل ملكية الأطنان إليه — وبتاريخ ١٩٦٠/١/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء أمر الأداء المعارض فيه ورفض دعوى الطاعن قبل المطعون عليه — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٣ سنة ٣٥ ق أسيوط ، واستند في استئنافه إلى أنه اشترى الأطنان المؤجرة بعقد عرفي رفع عنه دعوى بصحته ونفاذه سجلت صحيفتها في ١٩٥٨/١/٢٧ برقم ٥٤٦٦ . وقد حول له عقد الإيجار على أساس أنه هو المالك للأطنان ومن حقه المطالبة بأجرتها ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٦١/١/٩ بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/٦/٢ وفيها صحت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن ، الخطأ في تطبيق القانون ، وذلك من أربعة أوجه : حاصل الوجه الأول أن الحكم قرر أنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٦٠٤ مدنى يجوز لمن اشترى العين المؤجرة أن يتمسك بعقد الإيجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه ليخلف بذلك المؤجر الأصلي في حقوقه قبل المستأجر ويلزم بالتزاماته ، غير أن هذه المخالفة القانونية لا تتحقق إلا إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة إلى المشتري وهي لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع أو الحكم القاضى بصحته ونفاذه ، أما قبل ذلك فإن العلاقة بين المشتري والبائع فيما يتعلق بنقل حقوق هذا الأخير قبل

المستأجر ، إلى المشتري ، لاتعدو أن تكون حوالة حق ، للمستأجر أن يتجاهلها إذ هي لاتنفذ في حقه إلا إذا قبلها أو أعلن بها هذا في حين أن الصحيح هو أن المشتري يحل محل البائع في حقوقه قبل المستأجر — ومنها حقه في قبض الأجرة حلولا قانونيا لاي توقف على تسجيل عقد البيع وإنما يكفي فيه مجرد انعقاد هذا العقد — ويحصل الوجهان الثاني والثالث فيما يقوله الطاعن من أن قضاء الحكم المطعون فيه جاء مخالفا للقواعد التي نصت عليها المواد ١٤٦ و ٤٣١ و ٤٣٥ و ٤٥٨ و ٩٥٢ من القانون المدني ، ذلك أن عقد الإيجار ينشئ حقا شخصيا للتأجير قبل المستأجر ، فإذا ما بيعت العين المؤجرة كان هذا الحق مكلا لها ومقيدا للمالك في الانتفاع بها فينتقل من أجل ذلك إلى المشتري ويحل فيه قانونا محل البائع دون توقف على قبول من المستأجر أو على انذاره — هذا إلى أن التزام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري ، ينشأ بمجرد انعقاد البيع ولا يترانى إلى وقت انتقال الملكية ، ويتم التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به ولولم يستلمه استلاما ماديا ويعد تسليم الطاعن لعقد الإيجار من البائع ، تسليما للعين يربط له الحق في مطالبة المستأجر بإيجارها من غير حاجة إلى اتباع قواعد الحوالة وإجراءاتها — كما أن للمشتري من وقت انعقاد البيع ودون توقف على التسجيل ونقل الملكية الحق في ثمار المبيع ، سواء كانت طبيعية أو صناعية أو مدنية ، ومن الثمار المدنية أجور المباني والأراضي الزراعية — ويحصل الوجه الرابع في أنه لما استصدر الطاعن أمر الأداء ونفذه ، استشكل المطعون عليه في التنفيذ بالاشكال رقم ٦٨٦ سنة ١٩٥٩ مستعجل مركز سوهاج . وقضت المحكمة برفض الاشكال وأقامت قضاءها على أن الطاعن يخلف البائع في حقوقه قبل المطعون عليه — المستأجر — خلافة قانونية تم بمجرد نشوء عقد البيع دون حاجة إلى تسجيله — ويقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بحجية هذا الحكم في تقريره العلاقة القانونية بينه وبين المطعون عليه ، لكن المحكمة اغفلت دفاعه في هذا الخصوص مما يعيب حكمها بخالفة حكم سابق حاز قوة الشيء المقضى فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجوهه الثلاثة الاولى ، ذلك أن المادة ١٤٦ من القانون المدني نصت على أنه ” إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية

تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء ، إذا كانت من مستلزماته “ ونصت المادة ٦٠٤ من ذلك القانون على أنه ١- إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة . . إلى شخص آخر ، فلا يكون الإيجار نافذا في حق هذا الشخص إذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي تقل الملكية ٢ - ومع ذلك يجوز لمن انتقلت إليه الملكية . أن يتمسك بعقد الإيجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه) ونص في المادة ٦٠٥ من القانون ذاته على أنه : ١ - لا يجوز لمن انتقلت إليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الإيجار نافذا في حقه أن يجبر المستأجر على الإخلاء إلا بعد . . . (٢) فإذا نبه على المستأجر بالإخلاء قبل انقضاء الإيجار ، فإن المؤجر يلتزم بأن يدفع للمستأجر تعويضا . . ولا يجبر المستأجر على الإخلاء إلا بعد أن يتقاضى التعويض من المؤجر أو ممن انتقلت إليه الملكية . .) - ثم نص في المادة ٦٠٦ من ذات القانون على أنه (لا يجوز للمستأجر أن يتمسك بما عجله من الأجرة قبل من انتقلت إليه الملكية إذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية . . فإذا عجز من انتقلت إليه الملكية عن الإثبات . .) ومفاد هذه النصوص أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون ، فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذي يتلقى من سلفه ملكية العين المؤجرة ، هو وما يترتب عليه من آثار ، وإن كان يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني ، إلا أنه وفقا للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاثة الأخرى المتقدمة الذكر على النحو وبالشروط المبينة بها ، لا يكون المتصرف إليه خلفا خاصا في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا - وعلى ذلك فإنه يتعين على المشتري العقار حتى يستطيع أن يحتج بعقد شرائه على المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنتقل إليه الملكية بموجبه ، أما قبل التسجيل ، فهو ليس إلا دائنا عاديا للبائع - مؤجر العقار - شأنه في ذلك شأن المستأجر تماما في علاقته مع هذا الأخير وحق المشتري في تسلم العقار المبيع وفي ثمار هذا العقار ونمائه - المقرر له قانونا من مجرد البيع في ذاته - إنما هو حق شخصي مترتب له

في ذمة البائع — وهاتان العلاقتان : أى العلاقة بين البائع للعقار والمشتري الذى لم يسجل ، من ناحية — والعلاقة بين هذا البائع بوصفه مؤجرا للعقار وبين المستأجر ، من ناحية أخرى ، هما علاقتان شخصيتان مستقلتان كل منهما عن الأخرى ، فلا يترتب عليهما قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذى لم يسجل والمستأجر لهذا العقار وليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء ما بطريق مباشر — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعن قبل المطعون عليه تأسيسا على أنه لا توجد بينهما أية رابطة قانونية لأن حوالة عقد الإيجار إلى الطاعن غير نافذة في حق المطعون عليه ما دام لم يقبلها ولم يعلن بها ولأن حلول الطاعن محل المؤجر الأصلي بحكم القانون لشرائه منه الأطنان المؤجرة إلى المطعون عليه — هذا الحل لا يتم ولا تترتب عليه آثاره القانونية ، إلا بانتقال ملكية الأطنان المؤجرة إلى الطاعن وهى لم تنتقل إليه لأنه لم يسجل عقد البيع ولا الحكم القاضى بصحته ونفاذه . فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب مستوجب الرفض في وجوهه الثلاثة المذكورة — كما أن هذا النعى مردود في وجهه الرابع ذلك أن الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مركز سوهاج والقاضى برفض الاشكال في تنفيذ أمر الأداء هو حكم وقفي لا يحوز حجية الأمر المقضى في أصل موضوع النزاع — وإذا كان الحكم المطعون فيه على ما سبق بيانه ، قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة تكفى لحمله ، فأيا كانت تقارير الحكم الصادر في الاشكال ، فإن المحكمة لا عليها إن هى لم ترد على دفاع الطاعن الذى يتمسك فيه بحجية هذا الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، بالسبب الثانى ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن حكم محكمة أول درجة ، الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه — استلزم إعلان المطعون عليه بحوالة عقد الإيجار إلى الطاعن ، وذلك حتى تكون هذه الحوالة نافذة في حقه — وفات الحكم أن المطعون عليه وهو المستأجر — مجرد علمه بالبيع علما بسيطا يلتزم بدفع الأجرة للطاعن الذى هو المالك الجديد للعين المؤجرة ، فاذا وفاها ، على الرغم من ذلك إلى غيره كان الوفاء غير مبرئ للذمة — ويرتب الطاعن على ذلك قوله إن

الإيداع الذي قام به المطعون عليه لا يبرئ ذمته من الأجرة قبله ، لحصوله بتاريخ ١٩٥٩/٩/١ بعد المنجز الذي أوقعته مصلحة الضرائب تحت يد المطعون عليه في ١٩٥٩/٢/٢ وفاء للمستحق لها قبل ورثة المؤجر الأصلي . في حين أن المطعون عليه ، كان قد علم قبل ذلك بحصول البيع إلى الطاعن ، وبحلوله محل البائع وذلك من الخطاب المسجل المرسل إليه في ١٩٥٨/٣/١٥ ومن إعلان أمر الأداء إليه في ١٩٥٨/٧/٢٢ .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن علم المستأجر الممول عليه في هذا المقام والذي يلتزم بموجبه بدفع الأجرة إلى المشتري هو علمه بأن العقار المؤجر إليه ، بيع إلى مشتر سجل عقد شرائه وانتقلت إليه الملكية — فإذا توافر هذا العلم لدى المستأجر فإن ذمته لا تبرأ من أجرة العين المؤجرة إلا بالوفاء بها إلى هذا المشتري — وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن — على ما سبق بيانه — لم يسجل عقد شرائه ولا الحكم القاضي بصحته ونفاذه و بالتالي لم تنتقل إليه ملكية الأتيان المؤجرة ، فلا يجديده تمسكه بعلم المطعون عليه ، بحصول البيع ، على النحو الذي يذكره في سبب النعي ، ويكون تعيب الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

رئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وإبراهيم حسن حلام ، وسليم راشد أبو زيد .

(١٨٤)

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) غير . خلف . شهر عقارى . قسمة . "شهر سند القسمة" .

الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقا حينما على العقار
الشائع على أساس أنه مازال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق قبل شهر سند القسمة .

(ب) قسمة " أثر القسمة غير المسجلة على المشتري بعقد مسجل قبل القسمة " .

(١) التصرف في قدر شائع : اعتبار المشتري من الغير ولا يحتاج عليه بهذه القسمة سواء
كان الشراء سابقا على إجراء القسمة أم لاحقا لها .

(٢) التصرف في مفرز قبل القسمة : عدم اعتبار المشتري شريكا ولا يلزم تمثله في القسمة .
اعتبار القسمة بين الشركاء حجة عليه - ولو لم يكن طرفا فيها - ويحدد بها مصير
التصرف الصادر إليه (م ٨٢٦ ملق) .

(٣) التصرف في مفرز بعد القسمة : إذا تصرف الشريك في نصيبه المخصص له في عقد
القسمة كانت القسمة حجة على المشتري . عدم اعتباره من الغير في حكم المادة ١٠
من قانون الشهر العقارى . أما إذا وقع التصرف على غير ما خصص للشريك البائع
فانه يكون قد اشترى على أساس أن الشيوع لازال قائما . اعتباره إذا سجل
عقده قبل القسمة من الغير ولا تكون القسمة حجة عليه .

(ج) قسمة " قسمة ما صار ملكا بعد إلغاء الوقف " .

إلغاء الوقف على غير الخيرات . قسمة الأطنان الشائعة قبل أيلولة ملكية ما انتهى فيه
الوقف إلى المتقاسمين . عدم الاعتداد بها .

(د) بيع " الحكم بصحة ونفاذ البيع " قسمة " نفاذ القسمة " .

عدم جواز الحكم بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز إذا كان المبيع شائعا مالم يثبت
حصول قسمة نافذة ووقوع المبيع في نصيب البائع .

١ - الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ هو من تلقى حقا عينيا على العقار الشائع على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق وفقا للقانون قبل شهر منذ القسمة.

٢ - أثر القسمة غير المسجلة على المشتري للعقار من أحد الشركاء فيه بعقد مسجل قبل القسمة .

(١) التصرف في قدر شائع : إذا اشترى من أحد الشركاء نصيبه أو بعضه شائعا وسجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة أعتبر المشتري من الغير وبالتالي لا يحتاج عليه بهذه القسمة يستوى في ذلك أن يكون شراؤه سابقا على إجراء القسمة أم لاحقا لها ويصبح في الحالين شريكا في العقار الشائع بقدر الحصة التي اشتراها ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن في القسمة التي تجرى بخصوص هذا العقار قضاء أو اتفاقا بل له أن يطلب إجراء قسمة جديدة إذا لم يرتض القسمة التي تمت دون أن يكون طرفا فيها .

(ب) التصرف في المفرز قبل القسمة : إذا كان البيع منصبا على جزء مفرز من العقار الشائع وكان سابقا على إجراء القسمة بين الشركاء فإن المشتري في هذه الحالة لا يعتبر بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة - شريكا في العقار الشائع ولا يكون له أي حق من حقوق الشركاء وبالتالي لا يلزم تمثيله في القسمة . ومتى تمت هذه القسمة بين الشركاء فإنها تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفا فيها ويترتب عليه في حقه ما يترتب عليها في حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه ويتحدد بهذه القسمة مصير التصرف الصادر إليه فإذا وقع القدر المبيع المفرز في نصيب الشريك البائع خلس له هذا القدر وإن لم يقع انتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى البائع بطريق القسمة .

(ج) التصرف في المفروز بعد القسمة : إذا كان التصرف في الجزء المفروز لاحقا لإجراء قسمة لم تسجل فإن الأمر لا يخرج عن أحد فرضين : (الأول) أن يكون الشريك البائع قد تصرف في نصيبه الذي خصص له في القسمة وفي هذه الحالة تكون القسمة حجة على المشتري ولا يجوز له أن يتحلل منها بحجة عدم تسجيلها إما على أساس أنه لا يعتبر من الغير في حكم المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لأنه قد يكفي حقه على أساس القسمة التي تمت لا على أساس أن الشيوع ما زال قائما وإما على أساس أنه بشرائه الجزء المفروز الذي اختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة يكون قد ارتضاها^(١) (الثاني) أن يقع التصرف على جزء مفروز غير الجزء الذي اختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة — في هذه الحالة لا يتلقى المشتري حقه على أساس القسمة إذ هو قد أنكرها بشرائه ما لم تخصصه للبائع له وإنما على أساس أن الشيوع ما زال قائما رغم إجراء القسمة ومن ثم فإن المشتري إذ سجل عقده قبل تسجيل القسمة يعتبر في هذا الفرض من الغير ولا يحتاج عليه بالقسمة التي تمت ويكون له إذا لم يرتض هذه القسمة أن يطلب إجراء قسمة جديدة .

٣ — متى كان محضر الصلح الذي اعتمدت عليه محكمة الاستئناف في القول بحصول القسمة ، سابقا على صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وجعل ما ينتهي فيه الوقف ملكا للمستحقين فلا يصح اعتبار ما تضمنه هذا الصلح قسمة ملك للاطيان الشائعة لأن هذه القسمة جرت قبل أن تؤول الملكية إلى المتقاسمين ومن ثم لا يعتد بها .

٤ — لا يجوز الحكم للمشتري بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفروز إذا كان المبيع شائعا ما لم يثبت حصول قسمة نافذة ووقوع القدر المبيع في نصيب البائع له بمقتضى هذه القسمة ذلك أن البائع له لم يكن يملك وضع يده مفروزا على حصته قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعا ولا يمكن أن يكون للمشتري حقوق أكثر مما كان لسلفه ولأن القضاء بالتسليم في هذه الحالة يترتب على افراز جزء من المسال الشائع بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(١) قض ١٥ يناير سنة ١٩٥٩ بمجموعة المكتب الفني من ١٠ ص (الطن ٣٠٢ لسنة ٢٤ ق)

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٤١ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى دمنهور على المرحوم السيد مرسى ربحان مورث باقى المطعون ضدهم بصحيفة معلنة فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ وشهرت فى ١٨ من مايو سنة ١٩٥٤ طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ الصادر له من المورث المذكور والمتضمن بيعه له خمسة أفدنة مفرزة مبينة الحدود والمعالم بالعقد نظير ثمن قدره ٢٩٥٥ ج وتسليمها له وقد رصدت بيانات الأطيان المبيعة عند مراجعة الصحيفة بمصلحة الشهر العقارى على أنها ضمن القطعة رقم ١٠ بحوض جلالك ١/ قسم رابع - دفع المورث البائع الدعوى بصورية هذا البيع وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى طلب الطاعنون قبول تدخلهم فيها منضمين الى المدعى عليه فى طلب برفضها على أساس أنهم تملكوا أرض النزاع بعقد مسجل فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤ وأن البائع المطعون ضده الأول سبق أن تصرف فى جميع ما يملك وأن ملكيته فى الأصل شائعة ولا يحق له أن يبيع مفرزا للطعون ضده الأول . وفى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بقبول تدخلهم وبندب خبير لفحص أصل الملكية وبيان استحقاق البائع للطعون ضده الأول وما تصرف فيه وما بقى على ملكه مع تحقيق وضع اليد وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه الى أن أصل ملكية هذا البائع وقف وقفه المرحوم فاضل باشا الدرمللى على عتقائه مساحته الحقيقية ٢٨٥ فداناً ثم مات من مات من العتقاء وذريتهم حتى انتهى استحقاق ورثة مرسى ربحان السودانى الى ١١٧ ف و ١٥ ط و ٢١ س وأن ميراثه انحصر فى أولاده الستة ومن بينهم السيد مرسى ربحان مورث المطعون ضدهم عدا الأول وخصه فى هذه الأطيان ١٩ ف و ٢٠ ط و $\frac{٥}{٦}$ س وأنه باع منها ١٤ ف الى أخيه عبد السلام ١ ف و ١١ ط و ٣ س الى نفيسه يوسف

الشريونى ، بعقدين مسجلين قبل تسجيل صحيفة الدعوى وبقي له ٤ ف و ٨ ط
 ر ٢٢ من ثم باع ٤ ف و ٢ ط ٩ س بعقد أشهر في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٤
 أى فى تاريخ لاحق لتسجيل صحيفة الدعوى وفى ١٦ من مارس سنة ١٩٥٨
 قضت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للطعون ضده الأول بالنسبة الى
 ٤ ف و ٨ ط و ٢٢ س من العين المبعة مع التسليم وألزمته مورث المطعون
 عليهم هذا الأول ، والطاعنين بالمصاريف — فاستأنف الطاعنون
 هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠ سنة ١٤ ق لدى محكمة استئناف اسكندرية
 طالبين إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا برفض الدعوى واحتياطيا برفضها
 بالنسبة لما يقع من الأطنان المبعة فى الخمسة أفدنة المملوكة لهم بالعقد المسجل
 فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤ وبالتالى فيما زاد عن نصيب البائع المرحوم
 السيد مرسى ربحان وقدره فدان شائع فى أرض النزاع مع رفض طلب التسليم
 وأقاموا استئنافهم على (أولا) أن ورثة مرسى ربحان وشركاءهم اقتسموا ما آل
 إليهم من الأطنان الموقوفة فاخص هؤلاء الورثة من بين ما اخصوا به بستة
 أفدنة وقيراطين واحد عشر منهما بحوض جلالك رقم ١ فى القطعتين ١٠ و ٨ شائعة
 فى ٧٨ فداناً و ١١ قيراطاً وأسهم وأنهم أى الطاعنين اشتروا من أربعة من الورثة
 خمسة أفدنة من هذا النصيب وذلك بعقد مسجل فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٤
 قبل رفع الدعوى وقد اقترن شراؤهم بوضع اليد وبذلك لم يبق لورثة مرسى ربحان
 فى القطعتين ١٠ و ٨ بحوض جلالك سوى فدان ٢ ط و ١١ س وهو ما كان
 يجوز للمرحوم السيد مرسى ربحان التصرف فيه على ألا يؤثر تصرفه على ما اشتروه
 من باقى الورثة (وثانياً) أن الحكم أخطأ إذ قضى بالتسليم لأن التسليم يؤدى
 إلى انتزاع القدر الذى اشتروه من يدهم بعد أن أصبحوا مالكيين له ووضعوا اليد
 عليه بسند صحيح وطلب المطعون ضده الأول — رفض الاستئناف تأسيساً على
 أن الملكية ما زالت شائعة بين البائع له وشركائه وأن هذا البائع خصه ١٩ ف
 و ٢٠ ط و ١ س شيوعاً فى مجموع أطنان الوقف وقد تصرف فى ١٥ ف
 و ١١ ط و ٣ س وبقي له بعد ذلك ٤ أفدنة و ٨ قيراط و ٢٢ سهماً وأنه
 لذلك يكون البيع الصادر إليه صحيحاً فى حدود هذا القدر وأن للشريك على الشيوع
 أن يبيع نصيبه مفرزاً طبقاً للمادة ٨٢٦ مدنى وفى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩
 قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف

وفي ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والتناقض وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن هذا الحكم سجل في أسبابه أن الأطيان المبيعة للطعون ضده الأول وإن وصفت في عقد البيع الصادر له من المطعون ضده الثاني والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه بأنها مفرزة إلا أنه عند تحديد هذه الأطيان في صحيفة الدعوى وفي العقد لم تذكر حدود الخمسة أفدنة المبيعة وإنما ذكرت حدود القطعة رقم ١٠ بحوض جلالك رقم ١ قسم رابع التي يقع فيها هذا القدر ويرى الطاعنون أن تحديد المبيع على هذا النحو من شأنه أن يجعله شائعا في تلك القطعة وليس مفرزا وأنه إذ كان مجموع أطيان الوقف التي آلت ملكيتها إلى عتقاء الواقف في حوض جلالك رقم ١ هو ٧٨ فدانا و ١١ قيراطا و ٩ أسهم تمت قسمتها بينهم فأختص ورثة ريحان السوداني وعددهم ستة من بينهم المطعون ضده الثاني بمقدار ستة أفدنة وكسور اشترى منها الطاعنون أربعة أفدنة ونصف ضمن خمسة أفدنة باعها لهم أربعة من هؤلاء الورثة بعقد مسجل في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ (صفحة ٢٨ مارس سنة ١٩٥٤) أى قبل تسجيل صحيفة دعوى المطعون ضده الأول الحاصل في ١٨ مايو سنة ١٩٥٤ كما اشترت زوجة المطعون ضده الأول من عبد السلام مرسى ريحان أحد الورثة فدانا و ١١ قيراطا و ٣ أسهم بعقد سجل أيضا قبل تسجيل تلك الصحيفة فإنه بذلك لم يبق للطعون ضده الثاني شيء في حوض جلالك يبيعه للطعون ضده الأول وأنه بفرض أن شراء المطعون ضده الأول كان مفرزا ووقع صحيحا فليس له أن يطلب التسليم لأن القضاء له به يؤدي إلى نزع يد الطاعنين من عقار انتقلت ملكيته إليهم ويضعون اليد عليه بسند قانوني. أما ما قاله الحكم من أن من حق المطعون ضده الثاني ولو كان مالكا على الشيوع أن يبيع نصيبه مفرزا ويكون بيعه متوقفا على نتيجة القسمة وأنه لا محل للمفاضلة بين عقد شراء الطاعنين وعقد شراء المطعون ضده الأول لاختلاف المبيع في كل من التصرفين ولأن شراء الطاعنين شائع وشراء المطعون ضده

الأول مقرز لمحدد مما تلتقى منه مظنة التراجع — هذا القول من الحكم مصادرة على المطلوب وينطوي على تناقض في التسبيب ذلك أن الحكم على ما بلف استظهر أن البيع الصادر للمطعون ضده الأول شائع وإن وصف في العقد بأنه مقرز محدد ولما كان هذا البيع مسبقا بالبيع الصادر للطاعين وقد قاموا بتسجيل عقدهم قبل أن يسجل المطعون ضده الأول صحيفة دعواه فانه لا يكون التصرف الصادر للاخير حجة عليهم طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ ولو فرض وكان البيع الصادر للمطعون ضده الأول مقرزا موقوفا على نتيجة القسمة فقد تمت هذه القسمة بمحض الصلح المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٥١ الذي تأيد بالاقرار المحرر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ والموقع عليه من المطعون ضده الثاني ولم يقع المبيع فيما اختص به هذا البائع بموجب هذه القسمة وبذلك يكون قد باع ما لا يملك وبالتالي فيعه باطل — لكن الحكم المطعون فيه أعمل التقيضين بفعل البيع مقرزا وحدده في القطعتين ٨ و ١٠ من حوض جلالك رقم ١ ثم جعله شائعا بالحدود الواردة بالعقد كما أنه تارة ينكر القسمة وتارة يؤيد حصولها مما يجعله مشوبا بالتناقض وينتهي الطاعنون إلى القول بأنه مادامت قد تمت قسمة بين الشركاء في الشيوع فانه كان يجب حل الحكم الاعتداد بها ولو كانت هذه القسمة قسمة مهاياة (كذا) واعتبارها حجة على المطعون ضده الأول وبالتالي اعتبار البيع صادرا له باطلا لانعدام محله وإذا سلب الحكم القسمة هذه الحجة فانه يكون مخالفا للقانون على أنه إذا كان الحكم قد رأى أن لا وزن للقسمة التي تمت بمحض الصلح المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٥١ وتأيدت بالاقرار المؤرخ في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ فان ذلك يستتبع بقاء الشيوع عاما في جميع الأطنان التي آلت ملكيتها لعتقاء الواقف وقدرها ٢٨٥ ف ويكون البيع الصادر للمطعون ضده الأول قد وقع شائعا في مجموع هذه الأطنان وليس في حوض جلالك بالذات ولا في حدود التسعة عشر قدانا وكسور التي قال الخبير بأنها آلت إلى المطعون ضده الثاني ومن ثم فلا كان يجوز قانونا القضاء للمطعون ضده الأول بالتسليم لأن مقتضى القضاء به قسمة المال الشائع بين الشركاء وبغير الطريق القانوني.

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه محجل في صدر أسبابه ما يأتي "ومما تجب الإشارة إليه أن الأطنان المبيعة وصفت في عقد البيع

محددة مفروزة (يقصد عقد المطعون ضده الأول) ولما روجعت صحيفة افتتاح الدعوى بمصلحة الشهر العقاري وصلت بيانات العقار المبيع على أنه خمسة أفدنة بزمَام ناحية قابيل مركز دنهور ضمن القطعة رقم ١٠ بحوض جلالك / ١ قسم رابع الحد البحرى جسر جنابية سمالى والحد القبلى مصرف فاصل بين ذلك وأطيان المشتري والحد الشرقى ملك المشتري بباقي القطعة والحد الغربى باقى القطعة " وقد اكتفى الحكم بتسجيل هذه الملاحظة وسار فى قضائه على اعتبار المبيع مفروزا دون أن يوضح دلالة تلك الملاحظة أو يبين ما إذا كان تحديد المبيع على النحو الذى ذكره يؤثر فى اعتباره مفروزا أو لا يؤثر ولما عرض للرد على ما تمسك به الطاعنون من سبق حصول قسمة بين الشركاء المشتاعين بموجب محضر الصلح المؤرخ ٨ من مارس سنة ١٩٥١ قال " وحيث إن هذه القسمة التى تمت بمحضر صلح صرفى والتى جاء فى اعقابها الاقرار العرفى المؤيد لها المؤرخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٣ لا يمكن الاعتماد بها لعدم شهرها لأن المادة ١٠ القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ تقضى بأنه يترتب على عدم تسجيل القسمة ألا تكون حجة على الغير ومن ثم لا تكون القسمة سابقة الذكر حجة على الغير ومن بينهم المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) " ثم عرض الحكم لأثر تسجيل انهاء الوقف وخلص إلى أنه لا يقوم مقام شهر القسمة وانتهى إلى القول " وحيث إنه متى تقرر ما تقدم فإن نصيب المستأنف عليه الثانى (المطعون ضده الثانى) وقدره ١٩ ف و ٢٠ ط ١-٩ س يكون قد انتهت إليه ملكيته شائعا فى الأطيان التى كانت وقفا وانهى وقفها ومسطحها ٢٨٥ ف وله أن يبيع نصيبه شائعا كما أن له أن يبيعه مفروزا وفى هذه الحالة يكون التصرف معلقا على نتيجة القسمة حسبما تقضى المادة ١/٨٢٦ من القانون المدنى " .

وحيث إن الفصل فى هذا الطعن يستدعى ابتداء بيان المقصود بالغير فى معنى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ وترى هذه المحكمة إزاء ما ثار من جدل حول بيان أثر القسمة غير المسجلة على المشتري لعقار من أحد الشركاء بعقد مسجل قبل تاريخ القسمة أن تعرض بشئ من التفصيل للصور الغالبة التى قد يثور فيها هذا الجدل وتبين مدى حجية هذه القسمة على المشتري فى كل صورة منها " .

وحيث إن الغير في حكم المادة العاشرة سالفة الذكر هو من تلقى حقا عينيا على العقار الشائع على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق وفقا للقانون قبل شهر سند القسمة وعلى ذلك فإن من اشترى من أحد الشركاء نصيبه أو بعضه شائعا وسجل عقده قبل تسجيل القسمة فإنه يعتبر غيرا وبالتالي فلا يحتاج عليه بهذه القسمة يستوى في ذلك أن يكون شراؤه سابقا على إجراء القسمة أو لاحقا لها ما دامت هذه القسمة لم تسجل قبل تسجيل عقده ويصبح في الحالين بمقتضى عقد شرائه شريكا في العقار الشائع بقدر الحصة التي اشتراها ويضحى هو دون الشريك البائع له صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذا العقار اتفاقا أو قضاء فإذا تجاهله شركاؤه وأجروا القسمة مع الشريك الذي باع له نصيبه فلا يجوز الاحتجاج عليه بهذه القسمة كما أن له حتى ولو كان قد اشترى بعد قسمة أجراها الشركاء فيما بينهم أن يطلب إجراء قسمة جديدة إذا لم يرتض القسمة التي تمت — أما إذا كان البيع منصبا على جزء مفرز من العقار الشائع فإنه إذا كان هذا البيع سابقا على إجراء القسمة بين الشركاء فإن المشتري في هذه الحالة لا يعتبر حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة شريكا في العقار الشائع ولا يكون له أى حق من حقوق الشركاء وبالتالي لا يكون تمثيله في القسمة لازما ومتى تمت هذه القسمة بين الشركاء فإنها تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفا فيها ويترتب عليها في حقه ما يترتب عليها في حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالك للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه ويتحدد بهذه القسمة مصير التصرف الصادر إليه فإذا وقع القدر المفرز المبيع له في نصيب الشريك البائع خلص له هذا القدر وإن لم يقع انتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى البائع بطريق القسمة . وكل ما تقدم تطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني إذ هي بنصها على أن حق المتصرف إليه بجزء مفرز ينتقل "إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة" قد دلت بما لا يدع مجالا للشك على أن الشريك المتصرف وليس المتصرف إليه هو الذي يكون طرفا في القسمة وأن بهذه القسمة يتحدد مصير التصرف . أما إذا كان التصرف في الجزء المفرز لاحقا لإجراء قسمة لم تسجل فإن الأمر لا يخرج عن أحد فرضين، الأول أن يكون الشريك البائع قد تصرف في نصيبه الذي خصص له في هذه القسمة وفي هذه الحالة تكون القسمة حجة على المشتري ولا يجوز له أن يتحلل منها

بمجة عدم تسجيلها وهذه النتيجة وإن كان لا خلاف على ترتيبها إلا أن تعليلها هو الذي محل خلاف فرأى يرجعها إلى أن المشتري لا يعتبر في هذه الحالة غيرا في حكم المادة العاشرة من القانون رقم ۱۱۴ سنة ۱۹۴۶ لأنه قد تلقى حقه على أساس القسمة التي تمت لا على أساس أن الشيوع ما زال قائما وهذا الرأي يتمشى مع تعريف المقصود بالغير في حكم تلك المادة على ما تقدم إيرادها بينا يذهب الرأي الآخر في تعليل النتيجة السابقة إلى أن المشتري وإن كان يعتبر من الغير في هذا الفرض إلا أنه إذ كان لإيجاب تسجيل القسمة قد شرع لمصلحة الغير وصونا لحقه فإن المشتري بشرائه الجزء المفضل الذي اختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة يكون قد ارتضى هذه القسمة ويعتبر بذلك متنازلا عن هذا الحق الذي شرع لفائده . وهذا الرأي هو ما قضت به هذه المحكمة في حكمها الصادر في ۱۵ يناير سنة ۱۹۵۹ في الطعن رقم ۳۰۲ سنة ۲۴ ق — على أنه سواء صح هذا التعليل أو ذاك فإن النتيجة الحتمية هي أن القسمة غير المسجلة تكون حجة على المشتري في هذا الفرض — والفرض الثاني أن يقع التصرف على جزء مفضل غير الجزء الذي اختص به الشريك البائع بمقتضى القسمة غير المسجلة وفي هذه الحالة لا يكون المشتري قد تلقى حقه على أساس القسمة ولا هو قد ارتضاها بل إنه أنكرها وخالفها بشرائه ما لم تخصصه القسمة للبائع له وقد جاء شراؤه على هذا النحو دالا على أنه يعتبر الشيوع ما زال قائما رغم إجراء القسمة وأنه على هذا الأساس يحق للبائع له أن يبيعه نصيبه شائعا أو مفضرا ومن ثم فإن المشتري إذا سجل عقده قبل تسجيل القسمة يعتبر في هذا الفرض من الغير ولا يحتاج عليه بالقسمة التي تمت ويكون له إذا لم يرتض هذه القسمة أن يطلب إجراء قسمة جديدة .

وحيث إن تطبيق القواعد المتقدمة على الدعوى التي فصل فيها الحكم المطعون فيه يقتضى أنه لو صح ما سار عليه ذلك الحكم من اعتبار البيع الصادر إلى المطعون ضده الأول قد وقع على جزء مفضل فانه لو ثبت حصول قسمة بين الشركاء بعد صدور هذا البيع فإن هذه القسمة ولو لم تسجل تكون حجة على المطعون ضده الأول ويترتب عليها إذا لم يقع الجزء المبيع له في النصيب الذي اختص به البائع له انتقل حقه إلى الجزء الذي آل إلى هذا البائع وبالتالي فلا يكون لهذا

المطعون ضده أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع بالنسبة إلى الجزء المفروز المعقود عليه والذي لم يقع في القسمة في نصيب البائع له ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ هذا البيع على أساس أن القسمة التي ادعى الطاعنون بحصولها لا تعتبر حجة على المطعون ضده الأول لعدم شهرها قد خالف القانون بما يستوجب نقضه ، وقد كان من الممكن أن يكون الموضوع صالحا للحكم فيه بعد نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب لولا ما لاحظته هذه المحكمة من أن محضر الصلح المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٥١ الذي اعتمدت عليه محكمة الاستئناف في القول بحصول القسمة ، هذا العقد سابق على صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وجعل ما ينتهي فيه الوقف ملكا للمستحقين ومن ثم فلا يجوز اعتبار ما تضمنه هذا العقد قسمة ملك للأطيان الشائعة لأن هذه القسمة جرت قبل أن تؤول الملكية إلى المتقاسمين ومن ثم فلا يعتد بها وباستبعاد عقد الصلح هذا لا يبقى ما يمكن أن يفيد حصول قسمة بين الشركاء سوى الإقرار الكتابي المحرر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٣ وهذا الإقرار لم تبحثه محكمة الموضوع على حدة لتبين ما إذا كان يصلح بذاته في القانون لاعتباره قسمة نهائية بين الشركاء في الشيوع أو لا يصلح ولقد صرفها عن إجراء هذا البحث انساقها وراء فكرة أن القسمة بفرض حصولها لا تعتبر حجة على المطعون ضده الأول وهو ما تبين خطأها فيه على ما سلف بيانه . هذا إلى أن محكمة الموضوع على ما تقدم ذكره بصدر هذه الأسباب وإن أوردت ما يفيد أن التحديد الوارد في صحيفة الدعوى كما تبين للشهر العقاري يجعل هذه العين المبيعة شائعة في مجموع القطعة رقم ١٠ بحوض جلالك رقم ١ إلا أنها لم تبين ما إذا كان هذا التحديد هو بذاته الوارد في عقد البيع أولا ، وإذا كان هو التحديد الوارد في العقد فما أثره على اعتبار المبيع مفروزا — إن إغفال محكمة الاستئناف بيان ذلك كله وعدم تقديم عقد البيع محل النزاع إلى هذه المحكمة يجعل الموضوع غير صالح للحكم فيه — وترى هذه المحكمة أن تنبه محكمة الموضوع إلى أنه ما لم يثبت حصول قسمة نافذة

ووقوع القدر المبيع للطعون ضده الأول في نصيب البائع له بمقتضى هذه القسمة فإنه لا يجوز الحكم للطعون ضده المذكور بالتسليم إذا حكم له بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز لأن البائع له لم يكن يملك وضع يده مفرزا على حصته قبل حصول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء جميعا ولا يمكن أن يكون للمشتري حقوق أكثر مما كان لسلفه هذا إلى ما يترتب على القضاء بالتسليم في هذه الحالة من إفراز الجزء من المال الشائع بغير الطريق الذى رسمه القانون .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

بقيادة السيد المستشار/محمود توفيق أنماهيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وهباص حلي عبد الجواد .

(١٨٥)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) اثبات . " إجراءات الإثبات " . " استجواب الخصم " .
" شهادة الشهود " .

عدم جواز استجواب من ليس خصما في الدعوى . لا يجوز سماع من ليس
خصما إلا باعتباره شاهدا بعد أدائه اليمين وصدور حكم بأحالة الدعوى إلى
التحقيق . ولا يجوز للخصم المقرر باستجوابه أن ينبذ غيره عنه في الإجابة
على الاستجواب . في حالة التخلف عن الحضور بغير عذر أو الامتناع عن
الإجابة بلا مبرر للحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن .

(ب) اثبات . " الإثبات بالكتابة " . " الدفع بالجهالة " . " الإنكار " .
" قوة الورقة العرفية في الإثبات " .

للوارث الاكتفاء بنفي طه بآن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة
على الورقة العرفية لمورثه دون الدفع بالإنكار . الدفع بالجهالة من الوارث وحلفه
اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني . زوال قوة الورقة
في الإثبات مؤقنا . وجوب إقامة الدليل على صحته من جانب المتمسك بها .
لا حاجة لاتباع طريق الطعن بالتزوير .

١ - لا يجوز قانونا استجواب من ليس خصما في الدعوى كما لا يجوز للخصم
المقرر استجوابه أن ينبذ عنه في الإجابة على الاستجواب شخصا آخر . وقد
رسم قانون المرافعات للحكمة ما يجب عليها اتباعه في حالة تخلف الخصم
المطلوب استجوابه عن الحضور بنفسه وأجاز لها في حالة تخلفه عن الحضور

بغير عذر مقبول أو امتناعه عن الإجابة بغير مبرر قانوني أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . أما من لم يكن خصما في الدعوى فإنه لا يجوز للحكمة أن تسمع أقواله إلا باعتباره شاهدا بعد أدائه اليمين وبعد صدور حكم منها بالتحقيق على النحوم المبين في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات .

٢ - أباح القانون في المادة ٣٩٤ من القانون المدني للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الانكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الامضاء الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقتا قوتها في الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لاسقاط حجية هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذا الطعن حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون ضده الأول رفع على ورثة أخيه المرحوم سليمان بدوى وهم الطاعنات والمطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع وعلى المطعون ضدهما الأخيرين الدعوى رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٥٤ كلى القاهرة وانهى فيها إلى طلب الحكم أصليا بالزام هؤلاء الورثة بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٧٩٦٩ ج و ٥٦٥ م وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء واحتياطيا الزام المطعون ضدهما الأخيرين متضامنين بأن يدفعوا له المبلغ المذكور وقال شرحا لدعواه إن المطعون ضدهما الأخيرين اشتريا منه ٧٥٧ ر ٥٧ قنطارا من القطن

من محصول سنة ١٩٤٩ تحت القطع وأنه فوض أخاه المرحوم سليمان علي بدوي بقطع سعر هذا القطن وقبض ثمنه وقد تسلم أخوه هذا الثمن وقدره ٧٩٦٩ ج و ٥٦٥ م وبقي في ذمته حتى توفي ولما طالب ورثته به امتنعوا عن الوفاء مما اضطره لرفع هذه الدعوى عليهم وقد اختصم فيها المطعون ضدتهما المشتريين حتى إذا ما تبين للمحكمة انهما لم يؤديا لأخيه الثمن الزمتهما به ، وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧٧ لسنة ٧٤ ق وطلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته السابقة وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع باستجواب المستأنف (المطعون ضده الأول) والمستأنف عليهما السابع والثامن (المطعون ضدتهما السابع والثامن) شخصيا في بعض نقط الدعوى المشار إليها في هذا الحكم . وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام ورثة المرحوم سليمان بدوي بأن يدفعوا من تركة مورثهم للمطعون ضده الأول مبلغ ٧٩٦٩ جنيها و ٥٦٥ مليا وفوائده القانونية بواقع ٤ / سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء ... وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ طعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه أنه أولا خالف القانون ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ باستجواب المطعون ضدتهما الأخيرين روير وأدمون خوري شخصيا في بعض نقط الدعوى المشار إليها في أسباب ذلك الحكم لكنها بدلا من أن تستجوب الخصمين المقرر استجوابهما استجوبت ضيف الله صطا الله الذي قرر أنه يشتغل كاتباً لديهما وعولت في حكمها المطعون فيه على الأقوال التي أدلى بها هذا الشخص في محضر الاستجواب وإذا كان الاستجواب لا يوجه إلا لمن يكون خصما في القضية ولا يجوز سماع أقوال من ليس خصما إلا باعتباره شاهدا وبعد تحليفه اليمين فإن

الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه على أقوال ضيف الله عطا الله في محضر الاستجواب دون أن يحلف بمينا يكون قد خالف القانون . ثانيا إن الحكم المطعون فيه خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعنات قد تمسكن في مذكراتهن المقدمة لمحكمة الاستئناف بأنهن يجهلن توقيع مورثهن المرحوم سليمان بدوى على الفاتورة المؤرخة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٠ وذكر أنها حرت بعد وفاة هذا المورث خدمة من عمال محلج خورى للطعون ضده الأول وأنها لذلك لا تعتبر حجة عليهم ومع ذلك فقد اعتمد الحكم المطعون فيه على هذه الفاتورة واعتبرها دليلا كتابيا كاملا على ملكية المطعون ضده الأول بكية القطن محل النزاع مقررًا على خلاف الثابت في الأوراق أنه مسلم من الخصوم جميعا بصحة توقيع مورث الطاعنات عليها وأنه لا سبيل لمن إلى الطعن فيما تضمنته إلا بالإدعاء بالتزوير فيها وهن لم يطلبنه ولم يلجأن إليه وبذلك أخطأ الحكم في القانون إذ أن الطاعنات ورثة ويكفى الوارث أن يدفع بجهله توقيع مورثه ليصبح على خصمه عبء اثبات أن التوقيع صادر من المورث وذلك دون حاجة إلى طعن بالتزوير .

وحيث إن هذا النعى صحيح في شقيه ذلك أنه يبين من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن محكمة الاستئناف قضت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ باستجواب المطعون ضده الأول والمطعون ضدهما الأخيرين شخصيا في بعض نقط الدعوى المشار إليها في أسباب ذلك الحكم لكنها بدلا من أن تستجوب المطعون ضدهما الأخيرين شخصيا كما أمرت فإنها استجوبت شخصا آخر يدعى ضيف الله عطا الله لم يكن مختصا في الدعوى قال إنه مدير محلج خورى وقد اعتمد الحكم المطعون فيه في إثبات صحة دعوى المطعون ضده الأول على الأقوال التي أدلى بها هذا الشخص في محضر الاستجواب وقال في تبرير استجوابه بدلا من المطعون ضدهما المقرر استجوابهما ما يلي " وحيث إن المحكمة نفاذا لحكم الإستجواب قد سمعت أقوال السيد / ضيف الله عطا الله مدير محلج المستأنف عليهما الأخيرين (المطعون ضدهما الأخيرين) اللذين أناباه عنهما في الادلاء بأقوالهما باعتباره بحكم عمله هو الملم بكل ما يحصل بهذا النزاع " ولما كان لا يجوز قانونا استجواب من ليس خصما في الدعوى كما أنه لا يجوز لتخصم المقرر استجوابه أن ينبهه في الإجابة

على الاستجواب شخصا آخر وقد رسم قانون المرافعات للمحكمة ما يجب عليها اتباعه في حالة تخلف الخصم المطلوب استجوابه عن الحضور بنفسه وأجاز لها في حالة تخلفه عن الحضور بغير غدر مقبول أو امتناعه عن الإجابة بغير مبرر قانوني أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك — أما من لم يكن خصما في الدعوى فإنه لا يجوز للمحكمة أن تسمع أقواله إلا باعتباره شاهدا بعد أدائه اليمين وبعد صدور حكم منها بالتحقيق على النحو المبين في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات، لما كان ما تقدم، فإن محكمة الاستئناف إذ سمعت أقوال ضيف الله عطا الله بغير الطريق الذي رسمه القانون وعولت في قضائها على تلك الأقوال فإنها تكون قد خالفت القانون ولا يصح تبرير مسلكها هذا بأن المادة ١٧٤ من قانون المرافعات قد أجازت في حالة ما إذا كان الخصم شخصا معنويا توجيه الاستجواب إلى من يمثله قانونا وأن المطعون ضدهما الآخرين قد اختصا في الدعوى بوصفهما ممثلين لشركة خوري مما تعتبر معه هذه الشركة هي الخصم الحقيقي ذلك أن ضيف الله عطا الله الذي استجوبته المحكمة لا يمثل قانونا هذه الشركة وإنما يمثلها باقرار المطعون ضده الأول المطعون ضدهما الآخرين روبر وأدمون خوري إذ قد اختصهما في الدعوى بهذه الصفة .

وحيث إن النعي في شقه الثاني صحيح أيضا ذلك أن يبين من الصور الرسمية المقدمة بملف الطعن للذكرات المقدمة من الطاعنات الثلاثة الأوليات إلى محكمة الاستئناف أنهم تمسكن في مذكرتيهما المقدمتين بجلسته ٨ يناير سنة ١٩٥٩ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ بأن مورثين المرحوم سليمان بدوي لم يوقع على الفاتورة المؤرخة في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ وذكرن في موضع آخر أن هذه الفاتورة "لا يعلمها الورثة إطلاقا ولا حجية لها من جهة الإثبات إطلاقا" ثم قلن إن هذه الورقة كتبت لخدمة المستأنف المطعون ضده الأول بعد وفاة المورث — ولما كان القانون قد أباح في المادة ٣٩٤ من القانون المدني للوارث الاكتفاء بنفي علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني زالت عن هذه الورقة مؤقتا قوتها في الإثبات وتعين على المتمسك بها

أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لإسقاط حجية هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير — لما كان ذلك، وكانت الطاعنات الثلاثة الأوليات على ما تقدم ذكره قد نفين أمام محكمة الاستئناف علمهن بأن التوقيع المنسوب لمورثهن على الفاتورة سألقة الذكر صادر منه بل وزدن على ذلك بأن أنكرن صدور هذا التوقيع منه فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد في أسبابه أنه مسلم من الخصوم جميعا بصحة هذا التوقيع يكون قد خالف الثابت في الأوراق كما أنه إذ اعتمد على هذه الورقة العرفية في قضائه واعتبرها حجة على الطاعنات ودليلا كتابيا كاملا على ملكية المطعون ضده الأول لكمة القطن محل النزاع وعلى أن الأخير قد وكل أخاه مورث الطاعنات في قطع سعر هذا القطن وقبض ثمنه وذلك على الرغم من طعنهن فيها بالإنكار أو في القليل بالجهالة وإذا قرر الحكم أن لا سبيل للطاعنات إلى الطعن في هذه الفاتورة إلا سلوك طريق الادعاء بالتزوير فانه يكون قد أخطأ في القانون علاوة على مخالفة الثابت في الأوراق على النحو السالف بيانه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجفاني ، وجاويش علي عبد الجواد ، و ابراهيم
حسن علام .

(١٨٦)

الظعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) اصلاح زراعى ” نزع ملكية الأقطيان المتصرف فيها لصغار
الزراع “ . تنفيذ . ” تنفيذ عقارى “ . ” رسو المزار “ .

نزع الدائن ملكية الأقطيان المتصرف فيها إلى صغار الزراع بسبب عجزهم عن الوفاء بباقي
التمن . وجوب إيقاع البيع فى هذه الحالة على الحكومة دون غيرها . عدم جواز
رسو المزار على الدائن سواء كانت ملكيته تزيد بعد رسو المزار على الحد الأقصى
للكبة أو لا تزيد .

(ب) قانون . ” تفسير القانون “ . ” علة الحكم وحكمته “ .

دوران حكم القانون مع علة لا مع حكمته . لا محل للاستهداء بحكمة التشريع
إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه . النص الواضح قطعى الدلالة فى المراد منه
لا يجوز الخروج عليه أو تأويله .

١ — مؤدى صريح نص الفقرة الثانية من البند ” و “ من المادة الثانية
من قانون الاصلاح الزراعى المضافة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ أنه إذا
قام الدائن بنزع ملكية الأقطيان التى كان قد تصرف فيها إلى صغار الزراع
بسبب عجزهم عن الوفاء بباقي التمن فانه يجب إيقاع البيع على الحكومة دون
غيرها بالتتمن المحدد بتملك الفقرة . ولما كانت كلمة ” الدائن “ قد وردت
بصيغة عامة بحيث تشمل من تزيد ملكيته بعد رسو المزار عليه على الحد الأقصى
للكبة ومن لا تزيد على ذلك فان تخصيص هذا اللفظ بقصر التملك على
الدائن الذى تزيد ملكيته من الأرض بعد رسو المزار عليه على النصاب القانونى
يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص .

٢ - متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواخيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع غلتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز اهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده الأول كان ممن انطبق عليهم قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - وعملاً بما يجيزه له هذا القانون احتفظ لنفسه ولأولاده بمقدار ٣٠٠ فدان من هذه الأقطان وتصرف في القدر الزائد إلى صغار المزارعين وفقاً لحكم المادة الرابعة فقرة ب من القانون المشار إليه - وكان من بين من تصرف إليهم في هذا القدر المطعون ضده الثاني إذ باع له ٤ ف و ٢٣ ط و ١ س بموجب عقد تم التوقيع عليه بمكتب توثيق القاهرة بمصلحة الشهر العقاري في أول يناير سنة ١٩٥٦ برقم ٣٨ سنة ١٩٥٦ - ولما عجز عن الوفاء بباقي الثمن وقدره ٧٥٧ ج و ٥٢٥ م اتخذ المطعون عليه الأول ضده إجراءات التنفيذ العقاري على الأقطان المبيعة وفاء لهذا المبلغ وذلك في دعوى البيوع رقم ٩٥ سنة ١٩٥٨ كلى المنصورة - وبجلسة ١١ من مايو سنة ١٩٦٠ تدخلت الطاعنة (وزارة الإصلاح الزراعي في الدعوى طالبة إيقاع البيع على الحكومة - في حالة رسو المزاد - وذلك بالثمن الذي يرسو به المزاد أو بعشرة أمثال القيمة التجارية أي ما أقل طبقاً لما تقضى به المادة الثانية فقرة " و " من قانون الإصلاح الزراعي - وانضم إليها المطعون ضده الثاني في هذا الطلب إلا أن المطعون ضده الأول اعترض على ذلك استناداً إلى القول بأنه لم يدين ببيع

لقانون الاصلاح الزراعى لأنه تصرف بعد صدور هذا القانون فى جميع ما يملك فلا يتمتع بإيقاع البيع عليه وبتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة الابتدائية بإيقاع البيع على المطعون ضده الأول مباشر الاجراءات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٢٢ سنة ٦٢ قضائية — وبجلسة ٦ مارس سنة ١٩٦١ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعنة بالمصروفات — وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٦١ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وانتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده الثانى دفع بعدم قبول الطعن تأسيسا على أن الطاعنة لم تعد لها مصلحة فيه إذ أن الراسى عليه المزاد "المطعون ضده الأول" قد تنازل له عن حكم مرمى المزاد المطعون فيه بعد صدوره وبذلك عادت إليه أرضه — وقد أقر الاصلاح الزراعى هذا التنازل واعتد به .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الطاعنة وقد كانت طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وقضى هذا الحكم ضدها بإيقاع البيع على المطعون ضده الأول وبالزامها بالمصروفات فقد كانت لها مصلحة فى الطعن فى هذا الحكم ولا ينفى قيام هذه المصلحة حصول التنازل المدعى به — إذ علاوة على أن الحاضر عن الطاعنة أمام هذه المحكمة قد أنكر بجلسة المرافعة اعتداد الاصلاح الزراعى بهذا التنازل فانه يكفى لتوافر المصلحة فى الطعن قيامها وقت الطعن فى الحكم ولا يحول دون قبول الطعن زوال هذه المصلحة بعد ذلك — بفرض زوالها — هذا الى أنه حتى لو صح حصول هذا التنازل واعتداد الاصلاح الزراعى به فلا زالت للطاعنة مصلحة محققة فى الطعن فى الحكم لقضائه بالزامها بمصروفات الدعوى .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في تفسيره للفقرة الأخيرة من البند "و" من المادة ۲ من قانون الاصلاح الزراعي الى أن حكمها قاصر على الدائن مباشر الاجراءات الذي يملك أكثر من مائتي فدان قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله لما في هذا التخصيص من مخالفة لعموم النص وصراحته فضلا عن مخالفته كذلك لحكم المادة الرابعة مكررة من قانون الاصلاح الزراعي التي تمنع المزارع الصغير من أن يتصرف في الأطيان التي آلت اليه بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الرابعة المذكورة الى المالك الأصلي أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة — وهذا الحظر يسرى على التصرف بعقد أو عن طريق القضاء لأنه من المقرر قانونا أن المدين المتروعة ملكيته هو البائع للعقار المراد بيعه وأن صفة الدائن المباشر للاجراءات لا تتعدى صفة النائب عنه في البيع القضائي وأن الرامى عليه المزاد يتلقى الملكية من المدين لا من دائنه ويضيف الطاعن أن المشرع وقد أوجب رسو هذه الأطيان على الحكومة بالثمن الذي يرسوبه المزاد أو بعشرة أمثال القيمة التجارية أيهما أقل فانه قصد من ذلك الى عدم عودة الأرض الى المالك الأصلي حتى تقوم الحكومة بتوزيعها بما يحقق اهداف التشريع من توزيع الثروة العقارية الزراعية على فئات معينة من الناس تتوافر فيهم شروط خاصة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض حكم المادتين الأولى والثانية من قانون الاصلاح الزراعي رقم ۱۷۸ لسنة ۱۹۵۲ قال "وظاهر بجلاء أن الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من البند "و" من المادة الثانية وارد على الأصل وهو حالة الدائن مباشر الاجراءات المنوه عنه في الفقرة الأولى من البند "و" وهو بطبيعة الحال الذي يجوز له أن يمتلك أكثر من مائتي فدان إن كان سبب الزيادة هو نزع ملكية مدينه ورسو المزاد عليه طبقا للمادة ۶۶۴ من قانون المرافعات فليس نص هذه الفقرة الاخيرة من البند "و" عاما بالنسبة للدائن الذي سبق له التصرف في الاطيان المتخذ عليها وفقا لحكم البند ب من المادة الرابعة من نفس القانون ولو لم يمتلك مائتي فدان لأن حكمة النص في هذه الحالة أن يحدد الزائد على القدر المسموح بامتلاكه فاذا ما كان ايقاع البيع على الدائن الأخير المذكور لا يملكه

أكثر من مائتي فدان إنعدمت حكمة النص وانعدم تطبيق القانون المشار إليه برمته. وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح في القانون ذلك أن الفقرة الأخيرة من البند "و" من المادة الثانية من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ إذ نصت على أنه "عند نزع الدائن ملكية الأطنان التي سبق له التصرف فيها وفقا لحكم البند "ب" من المادة الرابعة من هذا القانون — فإن مزاد شرائها يرسو على الحكومة بثن رسو المزاد أو بعشرة أمثال القيمة الإيجارية أيهما أقل" فقد دلت بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض على أنه إذا قام الدائن بترع ملكية الأطنان التي كان قد تصرف فيها إلى صغار الزراع بسبب عجزهم عن الوفاء بباقي الثمن فإنه يجب إيقاع البيع على الحكومة دون غيرها وذلك بالثمن المحدد في تلك الفقرة — ولما كانت كلمة الدائن قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل من تزيد ملكيته بعد رسو المزاد عليه على الحد الأقصى للملكية ومن لا تزيد على ذلك فإن تخصيص هذا اللفظ بقصر حظر التملك على الدائن الذي تزيد ملكيته من الأرض بعد رسو المزاد عليه على النصاب القانوني يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص ومتى كان النص واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصي الغرض الذي رعى إليه والقصد الذي أملاه إذ أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح وسليم لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى في الدعوى على أساس أن حظر إيقاع البيع على الدائن مقصور على من يصبح بعد رسو المزاد عليه مالكا لأكثر من الحد الأقصى للملكية يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلج ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور
السادة المستشارين : محمد عبد الطيف ، وإميل جبران ، وأحمد حسن ميكل ، وأمين
فتح الله .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) دعوى . " سقوط الخصومة " . استئناف .

مدة سقوط الخصومة تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة من يوم اعلان
من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى . زوال الصفة في مباشرة الاستئناف
بعد الحكم بإحالة القضية من محكمة التقض . مدة السقوط في هذه الحالة لا تبدأ من تاريخ
حكم التقض بالإحالة ولكن من اليوم الذي يتم اعلان من آلت إليه الصفة في مباشرة
الاستئناف بوجوده .

(ب) استئناف . " نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف " . تقض .
" الحكم في الطعن " . حكم . " الطعن في الأحكام " .

أحكام محكمة التقض لا تقبل الطعن بأي مطن . لا يجوز تعييدها أمام محكمة
الإحالة بأي وجه من الوجوه .

١ - مدة سقوط الخصومة - وفقا للسادة ٣٠٢ من أرقام ٣٠٢ لا تبدأ
في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة إلا من اليوم الذي يقوم فيه من يطلب
الحكم بسقوط الخصومة بإعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى
بينه وبين خصمه الأصلي . فإذا كان الاستئناف قد رفع أصلا من وال
المطعون عليهم بصلغته وليا عليهم ثم زالت عنه هذه الولاية ببلوغهم سن الرشد
فإنه أقرب على أن زوال صفته في مباشرة الاستئناف والسير فيه أو انتقال هذه

الصفة إليهم أن مدة سقوط الخصومة في هذه الحالة لا تبدأ من اليوم الذي صدر فيه حكم محكمة النقض بإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف وإنما من اليوم الذي يتم فيه إعلان المطعون عليهم (المستأنفين) بوجود الاستئناف .

٢ - متى كان دفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف ينطوي على تعيب حكم محكمة النقض - بنقض الحكم الاستئنافي والإحالة - ومن شأن ذلك أن تعرض محكمة الموضوع لقضاء تلك المحكمة وكانت أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأي مطعن ولا يجوز تعييبها أمام محكمة الإحالة بأي وجه من الوجوه ، فإن هذا الدفاع يكون مما لا يصح طرحه أمام محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن - تحصل في أن أيوب يوسف إبراهيم بصفته وليا على أولاده المطعون عليهم الأربعة الأولين وقت أن كانوا قسرا مشمولين بولايته ، أقام الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٠ كلى المنيا ، ضد الطاعن الأول وآخرين ، طالبا الحكم بتثبيت ملكيته بصفته المذكورة ، إلى الفدانين المبيينين بالصحيفة ، وأسس دعواه على أنه اشترى هذين الفدانين لأولاده المذكورين من المرحوم فهم اخنوخ عبد الملك . وورث الطاعنين الثاني والثالثة والمطعون عليهم الباقيين ، عدا العاشر ، بموجب عقد بيع تاريخه ١٩٤٠/١٠/٢٣ رفع بشأنه دعوى صحة تعاقد سجلت صحيفتها بتاريخ ١٩٤١/٨/٢٧ برقم ٧٥٧ وحكم فيها بتاريخ ١٩٤٢/٥/٢٠ وسجل ذلك الحكم في ١٩٤٢/٦/٦ . دفع الطاعن الأول الدعوى بأن السيدة / نزهة اخنوخ عبد الملك - المطعون عليها الأخيرة - باعت الفدانين المتنازع عليهما مع فدانين آخرين بموجب عقد بيع تاريخه ١٩٤٨/٩/٣٠ سجل في ١٩٤٨/١٢/٨ وقال في بيان مصدر ملكية البائنة للأفدنة الأربعة المذكورة ، إنها ضمن

٦ ف و ١٨ ط و ١٦ س كان المرحوم فهم اخنوخ عبد الملك قد باعها إلى المدعو بطرس شحاته عبد الملك الذي أقام بدوره دعوى صحة تعاقد سجلت صحيفتها في ١٩٤١/٨/٢٧ برقم ٧٥٨ وسجل الحكم الصادر فيها لصالحه في ١٩٤١/١١/١٦ ، وأن السيدة / نزهة رفعت عن هذا البيع دعوى شفعة حكم فيها استئنافا لصالحها بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣ في القضية رقم ١٩٤٩ لسنة ٦٠ ق استئناف القاهرة وادخل الطاعن الأول السيدة المذكورة خصما في الدعوى ليحكم عليها بما عسى أن يحكم به ضده - وبتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى وقررت في حكمها أن النزاع من أساسه يدور حول المفاضلة بين عقد شراء أيوب يوسف إبراهيم بصفته وعقد شراء بطرس شحاته عبد الله ولتعذر إجراء هذه المفاضلة على أساس تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد المقامة من كل منهما لأن الصحيفتين مسجلتان في تاريخ واحد وفي ساعة واحدة ، فقد فضلت المحكمة البيع الصادر إلى بطرس شحاته لأن حكم صحة التعاقد الذي استصدره عن هذا البيع مسجل قبل تسجيل حكم صحة التعاقد الذي استصدره أيوب يوسف إبراهيم - استأنف هذا الأخير بصفته ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٥١٣ لسنة ٦٩ ق القاهرة ، وبني استئنافه على أن العبرة في المفاضلة بأسبقية تسجيل صحيفة الدعوى لا الحكم الذي يصدر فيها - ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٥٤/١/١٩ بتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاءها على نفس النظر الذي التزمت به محكمة أول درجة - طعن أيوب يوسف إبراهيم بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقيد هذا الطعن برقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق وبتاريخ ١٩٥٨/٥/١٥ قضت المحكمة بنقض الحكم وبإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة تأسيسا على أن الأسبقية في التعاقد تحدد بأسبقية رقم التسجيل - عجل أيوب يوسف إبراهيم بصفته الاستئناف واختصم فيه وروثة البائع فهم اخنوخ عبد الملك نظرا لوفاته ، ثم باشره المطعون عليهم الأربعة الأولون بأنفسهم لبلوغهم سن الرشد، وفي ١٩٦٠/١٢/٣١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المطعون عليهم المذكورين إلى الفدانين محل النزاع ، متبعة في إجراء المفاضلة بين عقد بطرس شحاته عبد الله والعقد الصادر إلى أيوب يوسف إبراهيم بصفته ما قضت به محكمة النقض في هذا الخصوص - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ١٧/١٠/١٩٦٤ وفيها صحت النيابة العامة

على رأيها الذي أبدته بمذكرتها المتضمنة طلب رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي الجلسة التي حددت لنظره التزمت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب ، حاصل أولها ، خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون بقضائه برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنه بعد صدور الحكم من محكمة النقض ، عجل والد المطعون عليهم الأربعة الأولين الاستئناف بصفته وليا عليهم ، وإذا كانت ولايته قد زالت لبلوغهم سن الرشد فقد دفع الطاعن الأول بعدم قبول التعجيل لحصوله من غير ذي صفة غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع تأسيسا على أنه خذا في غير محله لأن المطعون عليهم الأربعة الأولين صححوا شكل طلبهم بأن أجروا تعجيلا آخر للاستئناف بمعرفتهم — هذا في حين أن التعجيل الذي قام به المطعون عليهم بأنفسهم قد حصل في ٢٦ و ٣٠ أبريل وفي ٤ مايو سنة ١٩٦٠ ، أي بعد انقضاء أكثر من سنة من تاريخ حكم النقض الصادر في ١٥/٥/١٩٥٨ — ولو تنبه الحكم المطعون فيه إلى ذلك لتبين أن طلب سقوط الخصومة الذي تقدم به الطاعن الثاني كان صحيحا ، وأنه كان يتعين إجابته إليه — وحاصل السبب الثاني ، خطأ الحكم في تطبيق القانون بقضائه برفض طلب سقوط الخصومة الذي أبدى أمام محكمة الاستئناف ذلك أن الطاعن الثاني تقدم بهذا الطلب وبناء على أنه لم يعلن بتعجيل الاستئناف إلا في ٤/٥/١٩٦٠ أي بعد مضي أكثر من سنة على صدور حكم النقض في ١٥/٥/١٩٥٨ — غير أن الحكم المطعون فيه ، قضى برفض هذا الطلب واستند إلى أن تعجيل الاستئناف الذي قام به والد المطعون عليهم الأربعة الأولين ، أعلن إلى باقي ورثة المرحوم فهم أخنوخ عبد الملك قبل مضي سنة من تاريخ صدور حكم النقض — هذا في حين أن سقوط الخصومة بالنسبة للطاعن الثاني المذكور ، كان يترتب عليه سقوطها بالنسبة لهؤلاء الورثة لأن الموضوع غير قابل للتجزئة .

وحيث إن النعي على الحكم بهذين السببين مردود ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الاستئناف كان مقاما أصلا من والد المطعون عليهم الأربعة الأولين بصفته وليا عليهم ، ولما زالت عنه هذه الولاية ببلوغهم سن الرشد

أجروا تعجيلا للاستئناف بمعرفةهم وساروا فيه بأنفسهم — ولما كانت مدة سقوط الحصومة — على ما تقضى به المادة ٣٠٢ مرافعات — لا تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة إلا من اليوم الذي يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الحصومة بإعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي — وكان طلب سقوط الحصومة الذي تقدم به الطاعن الثاني إلى محكمة الاستئناف يستند إلى مضي أكثر من سنة بين تاريخ صدور حكم محكمة النقض وتاريخ تعجيل الاستئناف بمعرفة المطعون عليهم الأربعة الأولين ، دون اعتبار لما يترتب قانونا على زوال صفة والد المطعون عليهم الأربعة المذكورين ، في مباشرة الاستئناف والسير فيه وانتقال هذه الصفة إليهم ، من أن مدة السقوط لا تبدأ في هذه الحالة من اليوم الذي صدر فيه حكم محكمة النقض وإنما من اليوم الذي يتم فيه إعلان هؤلاء بوجود الاستئناف — لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يثبتوا أنهم قدموا إلى محكمة الموضوع ما يدل على أن المطعون عليهم المذكورين — بعد أن زالت صفة وليهم الشرعي ببلوغهم سن الرشد — أعلنوا بوجود الاستئناف — فإن الحكم المطعون فيه بقضائه برفض طلب سقوط الحصومة يكون قد انتهى صحيحا — ومن ثم يكون النعي عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه ، بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعنين الثاني والثالثة دفعا أمام محكمة الاستئناف بأن حكم محكمة النقض السابق لا يحتاج به عليهما وتمسكا ببطلان ذلك الحكم واستندا في هذا الخصوص إلى أن مورثهما ، المرحوم فهم اخنوخ عبد الملك ، لم يعلن بذلك الطعن إعلانا صحيحا ، وأنه توفي بتاريخ ١٩٥٧/٧/٨ أثناء سير الإجراءات أمام محكمة النقض وقبل أن تقضى في الطعن ولم يختصم ورثته — ومع ذلك فقد قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع بالرغم من أن انقطاع سير الحصومة بوفاة أحد الخصوم يحصل بقوة القانون ويترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع .

وحيث إن النعي على الحكم بهذا السبب مردود ، ذلك أن الطاعنين يشيرون في سبب النعي أن محكمة الاستئناف قضت برفض دفاعهم الذي تمسكوا به أمامها ،

والمبنى على أن محكمة النقض ، سارت في الطعن السابق المحكوم فيه بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨ مع أن مورثهم لم يكن قد أعلن بهذا الطعن إعلانا صحيحا ، وقد توفي أثناء سير الإجراءات أمام المحكمة ولم يختصم ورثته رغم أن الوفاة يترتب عليها انقطاع سير الخصومة - ولما كان هذا الوجه من دفاع الطاعنين ينطوي على تعيب حكم محكمة النقض ومن شأنه أن تتعرض محكمة الموضوع لقضاء تلك المحكمة - وكانت أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأي مطن ولا يجوز تعييبها أمام محكمة الإحالة بأي وجه من الوجوه فإن هذا الدفاع يكون مما لا يصح طرحه أمام محكمة الموضوع - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ بتعرضه لهذا الدفاع ، إلا أنه وقد انتهى إلى رفضه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن حاصل سببي الطعن الرابع والخامس خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، بقضائه برفض دفاع الطاعن الأول المؤسس على تملكه الأطنان محل النزاع بالتقادم القصير - وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن قرارات الحكم تفيد أنه أسس قضاءه في موضوع النزاع على المفاضلة بين البيع الصادر إلى بطرس شحاته - وهو التصرف الذي قام عليه أصلا البيع الصادر للطاعن الأول - وبين البيع الصادر لوالد المطعون عليهم الأربعة الأولين بصفته وليا عليهم ، ولم يستند الحكم في نفي حسن النية عن الطاعن الأول في وضع يده على الأطنان محل النزاع إلى أنه كان يعلم فعلا أن البائعة إليه ليست مالكة ، وإنما استند في هذا الشأن إلى أنه كان يتعين على الطاعن المذكور أن يعلم ذلك من تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي أقامها بطرس شحاته عبد الملك وتلك التي أقامها أيوب يوسف إبراهيم - أما المفاضلة التي أجراها الحكم بين البيع الصادر إلى بطرس شحاته والبيع الصادر إلى المطعون عليهم الأربعة الأولين ، فيقول الطاعنون إنها مفاضلة في غير موضعها لأن الأطنان محل كل من هذين البيعين ، شائعة في أطنان أخرى تتسع للقدرين المتصرف فيهما ، ومن أجل ذلك فلا محل للتزاحم والمفاضلة بين هذين البيعين ، وكان دلي محكمة الاستئناف بعد أن أحيلت إليها القضية من محكمة النقض بمقتضى الحكم السابق أن تقوم بتحقيق هذا الواقع لا أن تقضي في النزاع على أساس

المفاضلة التي أجرتها — وهي إذ لم تفعل ذلك فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما تمسك به الطاعن الأول من أنه تملك الأطيان محل النزاع بوضع يده عليها المدة القصيرة ، وخلص من ذلك إلى قوله (.. كل ذلك إنما يدل بوضوح على أن تلك الملكية لم تكن وقت التنازل له — أي للطاعن الأول — مستقرة للمشتري المشفوع منه ولا للشفيع المحكوم لها بالشفعة تبعا لذلك ومن ثم فإن شرط حسن النية يكون متفيا ، ويبيت هذا الدفاع في غير محله ويتعين بالتالي أطراحه جانبا) وقد استورد الحكم بعد ذلك إلى القول (ومن حيث إنه بعد جميع ما سلف يبقى النزاع منحصرا بين طرفي الخصومة في مسألة واحدة وهي ملكية الأطيان البالغ مساحتها فدانين... التي يطالب بها المستأنفون — المطعون عليهم الأربعة الأولون — وما دام بائعها شخصا واحدا هو المأسوف عليه "فهيم أخنوخ عبد الملك" وقد تصرف فيها بعقدين مختلفين أحدهما للمستأنفين والآخر ضمن أطيان أخرى إلى المشتري "بطرس شحاته عبد الله" وقد أقام كل منهما دعوى بصحة تعاقدته وسجل صحيفة دعواه ثم سجل الحكم الذي صدر فيها فإن المفاضلة بينهما تكون بمن هو أسبق تسجيلا لصحيفة دعوى صحة التعاقد) وبعد أن قرر الحكم ما تبينه من أن الصحيفتين قد سجلتا في تاريخ واحد وساعة واحدة وما يترتب على ذلك من أن المفاضلة بينهما تكون برقم التابع الذي يدل على ترتيب تقديم الصحيفة وقيدتها في دفتر العرائض قال (ولما كان رقم التابع الذي قيدت به صحيفة دعوى صحة التعاقد المقامة من المستأنفين أسبق من الرقم الذي قيدت به صحيفة دعوى "بطرس شحاته عبد الملك" وقد سجل الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المستأنفين طبقا للقانون فإن الحكم الصادر لهم يكون بآثره الرجعي أسبق من الحكم الصادر "لبطرس شحاته عبد الملك" في دعواه وعلى هذا تكون الأفضلية بينهما معقودة للمستأنفين... وتغدو في محلها مطالبتهم بثبوت ملكيتهم إلى هذه الأطيان المبيعة لهم بذلك العقد المحكوم بصحته وفقا لما سلف البيان) ولما كان المستفاد من قرارات الحكم هذه أن الفدانين محل النزاع مبيعان إلى المطعون عليهم الأربعة الأولين بالعقد الذي استصدره والدهم بصفته وليا عليهم، من المرحوم فهيم أخنوخ عبد الملك ، وأن هذين الفدانين هما بذاتهما

من الأتيان التي باعها هذا الأخير إلى المدعو بطرس شحاته عبد الله ، والأتيان التي قضى للسيدة نزهة أخنوخ عبد الملك بأحققتها في أخذها بالشفعة وبالتالي من الأتيان التي باعها إلى الطاعن الأول ، وكان ما يشيره الطاعنون بسبب النعي من أنه لا محل للمفاضلة التي أجراها الحكم المطعون فيه لأن الأتيان محل التصرفين شائعة في أتيان أخرى تتسع للعقدين المتصرف بهما — هو منازعة ، موضوعة لم يقدم الطاعن ما يدل على سبق إثارتها أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل منه التحدي بها لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان بين مما سلف أن الفدانين محل النزاع عين واحدة باعها مالكها لشخصين مختلفين ، فإن المفاضلة بين هذين البيعين تكون على مقتضى الأسبقية الميمنة قواعدها في قانون التسجيل والقرارات الوزارية المنفذة له — وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأجرى المفاضلة التي استند إليها على صحيح حكم القانون فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب كافية لحمله ، ويكون النعي عليه بالقصور في التسييب ومخالفة القانون على غير أساس — أما تقارير الحكم عن تمسك الطاعن الأول في دفاعه بأنه تملك الأتيان محل النزاع بالتقدم القصير — وإطراحه هذا الدفاع استنادا إلى عدم توافر حسن النية لدى الطاعن المذكور ، فهو تزيد من الحكم ، لم يكن له محل في النزاع المعروض ، الذي يدور في أساسه ، حول ملكية عين بذاتها تصرف فيها مالكها مرتين على النحو سالف الذكر — وإذا كان الحكم على ما سبق بيانه — يقوم بدون هذا التزيد ، فإنه لا يعيبه وجوده به ، أيا كان وجه خطئه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق امين / نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و محمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن علام .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ القضائية:

حكم . "عيوب التدليل" . "فساد الاستدلال" . "أموال عامة" .
"جبانات" .

الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن . خروجها عما هو
مخصص للدفن مع بقائها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة . استدلال الحكم على انتهاء
تخصيصها للنفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها بكبانة مع أنها ليست مخصصة للدفن
ولم يكن العمران طارئا ولا نتيجة لانتهاء التخصيص للنفعة العامة . استدلال فاسد .

مفاد نصوص المادتين ١ و ٢ من المرسوم الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٢٤
والمادة السادسة من لائحة جبانات المسلمين المؤرخة ٤ مارس سنة ١٩٢٦
أن المشرع قد أخرج الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة
بمجموعات مساكن مما هو مخصص للدفن وإن كان قد أبقاها في نطاق الجبانات
المعتبرة من الأموال العامة وذلك نوصلا لإمهال أصحاب تلك المباني ريثما تتلاشى
مع الزمن بعد أن حرم تجديدها وترميمها فتخلو منها منطقة الجبانات التي لا يجوز
سحيا أن تكتنفها مساكن الأحياء . وإذا استدل الحكم المطعون فيه على انتهاء
تخصيصها للنفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها وآثارها بكبانة
وانتشار العمران فيها مع أنها لم تكن مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارئا
ولا نتيجة لانتهاء تخصيصها للنفعة العامة فإن هذا الاستدلال يكون فاسدا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٤٤٣ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة على الطاعن بصفته رئيسا لمجلس بلدى مدينة القاهرة التابعة له لجنة الجبانات وعلى المطعون ضدهما الثانية والثالثة قائلا إنه بموجب عقد بيع ابتدائى تاريخه ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ اشترى من المطعون ضدهما المذكورتين كامل أرض وبناء المنزل رقم ١١ بحارة مبروك قسم الخليفة بثمان قدره ثلاثمائة وتسعون جنيها وأن البائعتين قعدتا عن التوقيع على عقد البيع النهائى كما أنه عندما طلب البيانات المساحية الخاصة بالمنزل المبيع تمهيدا لتحرير هذا العقد وشهره ورد بهذه البيانات أن أرض المنزل تدخل ضمن منطقة الجبانات المعتبرة من المنافع العامة مع أنها خارجة عن هذه المنطقة لذلك فقد أقام هذه الدعوى وانتهى فيها إلى طلب الحكم على المدعى عليهم جميعا بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه — وقد أقرت البائعتان بصحة البيع ولم تعترضا على الحكم للمطعون ضده بطلباته . أما الطاعن فقد دفع الدعوى بأن الأرض المقام عليها المنزل المبيع تدخل فى منطقة الجبانات وتعتبر من الأملاك العامة التى لا يجوز أن يرد عليها أى تعامل وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية قبل الفصل فى الموضوع بنسب مكتب الخبراء لمعاينة الأرض المقام عليها المنزل موضوع الدعوى وبيان ما إذا كانت تقع ضمن أرض الجبانات من عدمه وقد قدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أنه تبين له من الاطلاع على الخرائط المساحية أن أرض النزاع تقع ضمن ما يسمى فى الخرائط بمسكن الإمام الشافعى وأن هذا المسكن مجموعه يقع ضمن نطاق الحدود المقررة للجبانات وأن هذه المنطقة وضمنها أرض النزاع فقدت صفة الجبانة من مدة طويلة وأصبحت آهلة بالسكان والمنازل السكنية وقد اعترض الطاعن على ما ورد بهذا التقرير قائلا إن المرسوم

الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٤ بتجديد منطقة جبانات الأمامين الشافعي والليثي قد أخرج بمقتضى المادة الثانية منه من التخصيص للدفن الأراضى المشغولة بمجموعات سكنية محتفظا للحكومة بجميع حقوقها على هذه الأراضى مما يؤكد بقاء صفة المال العام لها وأن مؤدى هذا النص ونصوص لأئحة الجبانات الصادرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٢٦ أنه ليس لأصحاب المباني المقامة داخل حدود الجبانات قبل تاريخ صدور المرسوم المشار إليه إلا حق الانتفاع بها وأن الأرض المقام عليها المباني من المال العام وليست من الأماكن المخصصة للدفن - وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ أصدرت المحكمة حكما آخر قبل الفصل في الموضوع انتهت في أسبابه إلى أن وضع اليد على أرض الجبانات يكسب الملكية متى وقع بعد زوال تخصيص الجبانة للدفن واندثار معالمها وآثارها وأن الثابت من تقرير الخبير أن الأرض المقام عليها المنزل محل النزاع فقدت صفة الجبانة منذ مدة طويلة وقضت المحكمة في منطوق هذا الحكم بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون ضده الأول) أنه وسلفه وضعوا اليد على العقار موضوع الدعوى وضع اليد المكسب للملكية بشرائطه القانونية وذلك بعد زوال صفة الملك العام وأجازت للطاعن النفى وبعد أن سمعت شهود المدعى حكمت في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٩ للمطعون ضده الأول بطلباته فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٣٠٧ سنة ٧٦ قضائية وتمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاعه أمام محكمة أول درجة وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦١ حكمت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على دائرة خصص الطعون قررت بجلسته ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ حدد جبانات المسلمين وفقا للقوائم ونحرائط المساحة المرافقة له ونص في المادة الثانية منه على أن يخرج من التخصيص للدفن الأراضى المشغولة بمجموعات مساكن

واقعة تحول مسجد الامام الشافعي والامام الليثي مع حفظ لجميع حقوق الحكومة على هذه الاراضي ثم صدرت بعد ذلك بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ لائحة جبايات المسلمين بمدينة القاهرة ونصت في المادة السادسة منها على أن جميع المباني الموجودة داخل حدود الجبايات لا يصرح بتجديدها ولا بترميمها عند الحيشان والمدافن وبذلك يكون المشرع قد أخرج تلك الاراضي المشغولة بمجموعات سكنية من التخصيص للدفن إعمالاً لأصحابها ريثما تتلاشى مع الزمن دون أن يخرجها من الأملاك العامة — ولما كان الثابت أن أرض المنزل محل النزاع تدخل في حدود جباية الامام الشافعي على ما قرره الخبير وسلم به الحكم المطعون فيه وكان عقد البيع أساس الدعوى قد شمل كامل أرض وبناء هذا المنزل فإن ذلك الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ هذا العقد استناداً إلى ما قرره الخبير من أن المنطقة الواقعة فيها هذا المنزل أصبحت آهلة بالسكان وتمتع بالمظاهر العمرانية والحيوية وأنها بذلك قد فقدت صفة المال العام يكون قد خالف القانون وشابه فساد في الاستدلال إذ علاوه على ما تقدم ذكره من أن صفة المال العام لم تزل للأراضي التي حددها المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ فإن الاستدلال على زوال هذه الصفة عنها يتمتع الحي الذي تقع فيه بمظاهر العمران والحيوية هو استدلال فاسد ذلك أن تمتع تلك المنطقة بهذه المظاهر لم يكن أمراً طارئاً ووليداً لزوال صفة الملك العام بل إن هذه المظاهر كانت موجودة بالفعل عند صدور المرسوم سالف الذكر بدليل أنه أخرجها من التخصيص للدفن كما كانت هذه المظاهر موجودة أيضاً عند صدور لائحة الجبايات التي منعت من تجديد المساكن وترميمها ومتى كانت هذه المظاهر موجودة بالفعل عند تخصيص هذه المنطقة للنفقة العامة فإنه لا يجوز الاستدلال بتلك المظاهر على زوال صفة المال العام عنها .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه أنهما وإن سلما بأن المنطقة التي يقع فيها المنزل المبني للطعون ضده الأول تدخل في حدود الأراضي المخصصة للجبايات والمعتبرة من الأموال العامة إلا أن الحكيم قرراً زوال صفة المال العام عن هذه المنطقة وذلك بانتهاء تخصيصها للنفقة العامة واستناداً في ذلك إلى ما ورد بتقرير الخبير

الذى نلته المحكة الابتدائية من أن الأرض المقام عليها المنزل موضوع الدعوى قد فقدت صفة الجبانة منذ مدة طويلة. وأنشئت فيها مجموعات سكنية وشقت فيها طرقات وأقيمت فيها المدارس الحكومية حتى أصبح المنزل وسط منطقة كثيفة السكان وانتهى الحكم المطعون فيه إلى القول بأن انتشار مظاهر العمران والحياة في تلك المنطقة على النحو المبين بتقرير الخبير مما يبعد بها كثيرا عن أن تكون أرضا مخصصة للانتفاع بها بقبانة من جبانات المسلمين ورتب الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه على ذلك قوله إن وضع اليد على أرض الجبانات يكسب الملكية متى وقع بعد زوال تخصيص الجبانة للدفن واندثار معالمها وآثارها وأنه مادامت أرض النزاع قد فقدت صفة الجبانة منذ مدة طويلة فإنه يجوز تملكها بالتقادم المكسب وعلى هذا الأساس أجازت محكمة أول درجة للمطعون ضده الأول أن يثبت بشهادة الشهود أنه وسلفه وضع اليد على العقار محل النزاع بشرائطه القانونية المدة الطويلة المكسبة للملكية وإذا اعتبرت أن المطعون ضده المذكور قد نجح في إثبات ذلك فقد قضت له بصحة ونفاذ عقده — ولما كان المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ بتحديد جبانات المسلمين الواقعة شرق مدينة القاهرة وجنوبها بسفح جبل المقطم قد بين في المادة الأولى منه الجبانات المخصصة للدفن موتى المسلمين الواقعة في هذه المنطقة وأحال فيما يتعلق بمواقعها وحدودها إلى القوائم ونرائط المساحة المرافقة له ثم نص في المادة الثانية منه على أن "يخرج من التخصيص للدفن بمقتضى البيانات والحدود الموضحة بالقوائم والنرائط المرفقة بهذا المرسوم (١) المواقع المقام عليها مساجد وقرى قولات أو مبان أخرى مخصصة لمنفعة عامة وكذا الأراضي المستعملة كطرق عامة أو مسكك حديدية (٢) الأراضي المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامام الشافعى والامام الليثى مع حفظ حقوق الحكومة على هذه الأراضي (٣) المناطق الاثرية ... ولما صدرت لأئمة جبانات المسلمين في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ نصت في المادة السادسة منها على أن جميع المباني الموجودة داخل حدود الجبانات لا يصرح بتجديدها ولا بتزيمتها هذا الحيثان والمدافن — ومفاد ذلك أن المشرع قد أخرج الأراضي التى تقع حول مسجد الامام الشافعى والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن مما هو مخصص للدفن وإن كان قد أبهاها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة

وذلك توصلنا لأمهال أصحاب تلك المباني ريثما تتلاشى مع الزمن بعد أن حرم تجديدها وترميمها فتخلو منها منطقة الجبانة التي لا يجوز فيها أن تكتنفها مساكن الأحياء ، وإذ كان يبين مما تقدم أن الأراضي الواقعة حول مسجد الإمام الشافعي ومن بينها الأرض المقام عليها المنزل محل النزاع في هذه الدعوى على ما جاء بتقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه — وإن كانت داخلة في حدود منطقة الجبانة إلا أنها لم تكن مخصصة للدفن بل كانت منطقة مشغولة بالمساكن وتمتع بمظاهر العمران من قبل صدور مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ وأن هذا المرسوم قد أبقى عليها مؤقتا كمنطقة سكنية وأخرجها من التخصيص للدفن لما كان ذلك ، فإن استدلال الحكم المطعون فيه على انتهاء تخصيصها للنفعة العامة بزوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها وآثارها بجبانة وانتشار العمران فيها مع أن هذا العمران لم يكن طارئا ولا نتيجة لانتهاء تخصيصها للنفعة العامة هذا الاستدلال يكون فاسدا إذ الاستدلال بذلك إنما يكون له محل لو كانت الأرض مخصصة أصلا لدفن الموتى ثم زال تخصيصها لهذا الغرض بعدم الدفن فيها واندثار معالمها وآثارها بجبانة أما تلك الأراضي التي يقع فيها المنزل محل النزاع لم تكن مخصصة أصلا لدفن الموتى بل كانت خارجة عما هو مخصص له وذلك بمقتضى مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ فإن هذا الاستدلال يكون في غير محله وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم ولما ثبت من أن الأرض المقام عليها المنزل المبيع للمطعون ضده الأول من الأموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها أو تملكها بالتقادم ولأن ما قرره الخبير من انتشار العمران في المنطقة التي تقع فيها هذه الأرض على النحو الذي بينه في تقريره وبناء مساكن ومدارس حكومية فيها ليس من شأنه أن يؤدي إلى انتهاء تخصيصها للنفعة العامة ما دامت هذه المنطقة كانت آهلة بالسكان عند تخصيصها لهذا الغرض وكانت خارجة عما هو مخصص للدفن لهذا كله يكون الحكم المستأنف إذ قضى بصحة ونفاذ عقد المطعون ضده الأول المتضمن بيع الأرض المقام عليها المنزل بما عليها مخالفا للقانون بما يتعين معه

إلغاؤه ورفض الدعوى ولا صبرة بما قرره الحاضر عن المطعون ضده الأول أمام هذه المحكمة وفي مذكرته من أن الحكومة صرحت ببيع الأراضى الواقعة فى تلك المنطقة للأفراد وأنه صدر فى سنة ١٩٦١ قرار من محافظة القاهرة يجعل منطقة الإمام الشافعى منطقة سكنية ويرفع سلطة لجنة الجبانات عنها — لا صبرة بهذا القول لأنه فضلا عن تجرده عن الدليل فإنه حتى بفرض صدور قرار من المحافظة بهذا المعنى فى سنة ١٩٦١ فإنه لا ينطبق على النزاع الحالى ولا يؤثر فى النتيجة التى انتهت إليها هذه المحكمة .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود. توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وعباس حلي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم
راشد أبو زيد .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) و (ب) رسم . تقادم . ” تقادم مسقط “ .

رسم التسجيل . استحقاقه بمجرد التسجيل ولو تعذر تحديده ابتداء
بصفة نهائية . تقادم هذا الرسم من اليوم الذي يصبح فيه مستحق الأداء .
بتمام مقابله وهو شهر المحرم .

(ج) تقادم ” تقادم مسقط “ . ” مدة التقادم “ . ضرائب ” رسوم “ .
قانون .

القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم
المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث . اكتمال التقادم
قبل العمل به . لا تأثير للقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عليه .

(د) تقادم ” قطع التقادم “ . خبرة . رسوم

نذب الخبير لتقدير الرسم . لا يعتبر لإجراء قاطعا للتقادم وكذلك رفع
المعارضة في تقدير الرسم . اعتبارها موقفة لسريان التقادم .

١ - الرسم بصفة عامة هو مبلغ من النقود تجب عليه الدولة جبرا من شخص معين
مقابل خدمة تؤديها له السلطة العامة وإذا كان هذا التعريف يصدق على رسم
التسجيل باعتبار أنه مقابل خدمة خاصة هي شهر المحرمات المطلوب تسجيلها
فإن هذا الرسم يصبح مستحق الأداء للدولة بمجرد القيام بتلك الخدمة وتستطيع
الدولة حينئذ أن تطالب به ولا يقدح في ذلك أن يكون الرسم المستحق
غير ممكن تحديده ابتداء بصفة نهائية إذ لا تعارض بين ذلك وبين استحقاقه .

٢ - إذ كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني تنص على أن تتقدم بثلاث سنوات الرسوم المستحقة للدولة وكانت المادة ٣٨١ من القانون المذكور تنص على أنه لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء وإذا لم يرد بشأن رسوم التسجيل نص خاص يقضى ببدء سريانها من تاريخ آخر غير تاريخ استحقاقها فإن سريان التقادم بالنسبة لهذه الرسوم يبدأ من اليوم الذي تصبح فيه مستحقة الأداء وفقا للقاعدة الواردة في المادة ٣٨١ من القانون المدني . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن عقد التخارج المطلوب الرسم التكميلي عنه قد أشهر فإن رسم التسجيل المستحق عنه قد أصبح مستحق الأداء بتمام مقابله وهو شهر العقد ومنه يبدأ تقادم ذلك الدين (الرسم) .

٣ - متى كانت مدة التقادم قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث فإن هذا القانون لا ينطبق ولا يؤثر في اكتمال التقادم بمضى ثلاث سنوات .

٤ - لا يعتبر نذب مصلحة الشهر العقاري خيرا لتقدير الرسوم اجراء قاطعا للتقادم لأنه ليس موجها إلى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما أنه لا يعدو أن يكون اجراء من اجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لا يعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدني . كما أن رفع المعارضة في تقدير الخبير لا يعتبر اجراء قاطعا للتقادم . إذ فضلا عن أنها ليست من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ من القانون المدني فإنها اجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدني لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين إلا إذا كان ما يهو صادر منه يعتبر اقرارا صريحا أو ضميا بحق الدائن . ولما كانت هذه المعارضة تتضمن انكارا لحق الدائن لا اقرارا به فإنها لا تقطع التقادم وإنما تعتبر موقفه لسريان التقادم عند حساب مدته باعتبارها مانعا يعمدو معه على الدائن أن يطالب بحقه حسبما تقضى المادة ٣٨٢ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — كما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أنه بتاريخ ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ وبمكتب توثيق القاهرة وثق عقد تخارج رسمى بين الكونتيس ايفا نوبار وبين الطاعنة الأولى وأركيل نوبار ووهرام نوبار مورثى باقى الطاعنات يفيد تخارج الكونتيس ايفا نوبار بلا عوض عن حصتها البالغ قدرها السبع فى مائتين وواحد وسبعين فدانا واحدى عشر قيراطا وستة أمهم ونصف أطيانا زراعية وسبعة وستين مترا مربعا وخمسين سنتيمترا أرضا فضاء بناحية شبرا الخيمة وثمانية وخمسين فدانا وأربعة قراريط وسبعة عشر سهما ونصف أطيانا زراعية بناحية دمنهور شبرا وقد قدرت هذه الحصة فى عقد التخارج بمبلغ ثلاثة آلاف ومائتين وخمسين جنيها منها ثلاثة آلاف ومائتان وخمسة وأربعون جنيها للأطيان الزراعية وخمسة جنيها للارض الفضاء وبتاريخ ٣١ من يونيو سنة ١٩٤٨ قدم هذا العقد لمكتب الشهر العقارى بقلوب لشهره فقدر المكتب رسم الشهر على أساس القيمة الواردة بالعقد ثم سدد الرسم وأشهر العقد فى ٥ من يوليو سنة ١٩٤٨ برقم ٢٧٢٨ إلا أن مصلحة الشهر العقارى عملا بالحق المخول لها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ نذبت فى ٤ من مارس سنة ١٩٥١ مكتب الخبراء لتقدير القيمة الحقيقية للعقارات موضوع التخارج للتحقق من حقيقة الرسم المستحق عن عقد التخارج المذكور — وقد باشر مكتب الخبراء مأمورياته وقدم تقريره مظهرا فيه أحقية مصلحة الشهر العقارى فى اقتضاء رسوم تكميلية بسبب زيادة قيمة العقارات موضوع التخارج عن القيمة المقدرة فى العقد وقد أخطر الطاعنات بايداع هذا التقرير فى ١٩٥١/٦/٢ فعارضت الطاعنة الأولى ومورث باقى الطاعنات فيه بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٨ أمام محكمة بنها الابتدائية وقيست المعارضة برقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ كلى بنها — وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١

قضى في هذه المعارضة بسقوطها لعدم رفعها في الميعاد القانونى وكانت الطاعنة الأولى ومورث باقى الطاعنات قد رفعوا الدعوى الحالية برقم ٩٣ لسنة ١٩٥١ كلى بنها فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ على المطعون ضدها (مصلحة - الشهر العقارى) طالبين الحكم ببراءة ذمتهم من الرسم التكميل عن عقد التخرج فدفعت مصلحة الشهر العقارى الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى المعارضة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ كلى بنها وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٦ لسنة ٧٠ قضائية ومحكمة الاستئناف قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مؤسسة قضاءها على أن موضوع هذه الدعوى وهو عدم ملزومية الطاعنات برسم تكميل يختلف عن موضوع المعارضة فى تقدير الخبير وهى المعارضة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليها وإذا توفى أراكيل نوبار ووهرام نوبار فقد طلب ورثتهما وزارة نوبار وهم الطاعنات فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ من محكمة الاستئناف الحكم مجدداً بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمتهم من أى رسم تكميل عن العقد المشهر برقم ٢٧٢٨ ودفعوا بسقوط الحق فى المطالبة بهذا الرسم بالتقادم وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥١ وبرفض الدفع وبقبول الدعوى وبرفضها موضوعاً - طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالحلقة المحددة لنظره سمحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنات ينعين بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك يقطن إنهن دفعن أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المصلحة فى اقتضاء أى رسم تكميل بالتقادم استناداً إلى نص المادة ٣٧٧ من القانون المدنى التى تنص على تقادم الضرائب والرسوم المستحقة

للدولة بثلاث سنوات لاتقطع إلا بالأسباب الواردة في المادة ٣٨٣ من القانون المدني وإذا كان العقد المشهور والمستحق عنه الرسم التكميلي قد حرر في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٨ وأشهر في ٥ من يوليو سنة ١٩٤٨ فإن حق المصلحة في المطالبة بالرسم التكميلي يكون قد سقط في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ أو في ٥ من يوليو سنة ١٩٥١ على الأكثر إذ أن المصلحة لم تقم بأى إجراء قاطع للتقادم إلا في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حيث أعلنت الطاعنات بأمر تقدير الرسوم التكميلية - وإذا نذبت المصلحة خيرا لتقدير قيمة العقارات موضوع العقد المشهور فإن ذلك النذب لا يعتبر إجراء قاطعا للتقادم بل إجراء قصد به تقدير قيمة العقارات توطئة لتقدير الرسوم التكميلية - ولكن الحكم المطعون فيه مع اعتباره نذب الخبير إجراء غير قاطع للتقادم فإنه اعتبر المعارضة في تقدير الخبير قاطعة للتقادم بحيث لا تبدأ مدته إلا من تاريخ الفصل في تلك المعارضة إذ من هذا التاريخ يعتبر تقدير الخبير نهائيا وتستطيع المصلحة حينئذ استعمال حقها في المطالبة بالرسم وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أن المعارضة التي اعتبرها الحكم قاطعة للتقادم ليست إجراء صادرا من الدائن حتى تقطع التقادم لمصلحته لكنها إجراء صادر من المدين فلا تقطع التقادم لمصلحة الدائن وإن صح أن تلك المعارضة منعت المصلحة من استعمال حقها في المطالبة بالرسم فإنها تعتبر إجراء يوقف التقادم ولا يقطعه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الرسم بصفة عامة هو مبلغ من النقود تجبیه الدولة جبرا من شخص معين مقابل خدمة خاصة تؤديها له السلطة العامة وإذا كان هذا التعريف يصدق على رسم التسجيل باعتبار أنه مقابل خدمة خاصة هي شهر المحررات المطلوب تسجيلها فإن هذا الرسم يصبح مستحق الأداء للدولة بمجرد القيام بتلك الخدمة وتستطيع الدولة حينئذ أن تطالب به ولا يقدح في ذلك أن يكون الرسم المستحق غير ممكن تحديده ابتداء بصفة نهائية إذ لا تعارض بين ذلك وبين استحقاقه ولما كانت المادة ٣٧٧ من القانون المدني التي تحكم التقادم في هذا النزاع تنص على أن تقادم بثلاث سنوات الرسوم المستحقة للدولة وكانت المادة ٣٨١ من القانون المذكور تنص على أنه لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين

مستحق الأداء و إذ لم يرد بشأن رسوم التسجيل نص خاص يقضى ببدء سريانها من تاريخ آخر غير تاريخ استحقاقها فان سريان التقادم بالنسبة لهذه الرسوم يبدأ من اليوم الذي تصبح فيه مستحقة الأداء وفقا للقاعدة الواردة في المادة ٣٨١ من القانون المدني — و إذ كان الثابت من الوقائع المتقدمة أن عقد التخارج المطلوب الرسم التكميلي عنه قد أشهر في يوليو سنة ١٩٤٨ فان رسم التسجيل المستحق عنه قد أصبح مستحق الأداء بتمام مقابله وهو شهر العقد في ذلك التاريخ ، ومنه يبدأ تقادم ذلك الدين وينتهي في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ إذ أن المدة بين رفع المعارضة في تقدير الخبير في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥١ وبين القضاء في تلك المعارضة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لا تحسب في مدة التقادم لأن التقادم يقف أثناء نظر تلك المعارضة باعتبارها مانعا يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه حسبما تقضى المادة ٣٨٢ من القانون المدني ومتى كانت مدة التقادم قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث فإن هذا القانون لا ينطبق ولا يؤثر في اكتمال التقادم بمضى ثلاث سنوات — لما كان ذلك ، وكانت مدة تقادم الرسوم موضوع هذه الدعوى لم يرد عليها سبب من الأسباب القاطعة للتقادم مما ورد ذكره في المادة ٣٨٣ من القانون المدني سوى اعلان الطاعنات بأمر تقدير تلك الرسوم مع التنبية عليهن بالوفاء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أي بعد أن اكتملت مدة التقادم فان هذا الاجراء لا يكون ذا أثر في اكتمال مدة تقادم الرسوم محل النزاع . ولا يمكن اعتبار نذب الخبير لتقدير تلك الرسوم اجراء قاطعا للتقادم لأنه ليس موجها إلى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما أنه لا يعدو أن يكون اجراء من اجراءات تقدير الرسوم وهو بعد لا يعتبر من أسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر في المادتين ٣٨٣ ، ٣٨٤ من القانون المدني — كما أنه خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يعتبر رفع المعارضة من الطاعنات في تقدير الخبير اجراء قاطعا للتقادم ذلك أنه علاوة على أن هذه المعارضة لا تعتبر من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ من القانون المدني فانها اجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقا لنص المادة ٣٨٤ من القانون المدني لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين إلا إذا كان ما صدر منه يعتبر اقارارا صريحا

أو ضمناً بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على المعارضة المرفوعة من الطاعنات إذ هي تتضمن انكاراً لحق الدائن لا اقراراً به والصحيح أن هذه المعارضة تعتبر موقفية لسريان التقادم على ما تقدم ذكره عند حساب مدة التقادم لا قاطعة له .

وحيث إنه لذلك يكون التزام الطاعنات بدين الرسم قد انقضى بالتقادم ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بسقوط حق مصلحة الشهر العقاري المطعون ضدها في المطالبة بهذا الدين بالتقادم تأسيساً على ما قاله من أن رفع المعارضة من الطاعنات يقطع التقادم لأن مصلحة الشهر العقاري لا تستطيع المطالبة بالرسم التكميلي الذي أظهره الخبير إلا بعد الفصل في هذه المعارضة وأن الرسم لم يكن مستحق الأداء قبل تاريخ الفصل في تلك المعارضة يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سبق بيانه يتعين القضاء ببراءة ذمة الطاعنات من الرسم التكميلي عن عقد التخارج المشهر في ٥ يوليو سنة ١٩٤٨ برقم ٢٧٢٨ .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، عباس حلمي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن علام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣١ القضائية :

رسوم . "رسوم التسجيل والحفظ" "الرسوم التكبيلية" شهر عقارى .

اتخاذ قيم العقارات الموضحة بالمحركات أساسا لتقدير رسوم التسجيل . إن لم توضح هذه القيم
أو كانت لا تمثل الحقيقة تتبع الأسس التى نص عليها المشرع فى المادة ١/٩ من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٤٤ . قيام هذه الأسس على تقديرات حكومية . يجوز لمصلحة الشهر العقارى فى كل الأحوال
أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خير تنبئه ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على
تلك الأسس مادام حق المصلحة فى اقتضاء الرسوم مازال قائما .

الأصل فى تقدير الرسوم النسبية — وفقا لنص المادة ١/٩ من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٤٤ فى شأن رسوم التسجيل والحفظ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ —
أن تتخذ قيم العقارات الموضحة بالمحركات أساسا لذلك التقدير فإن لم توضح تلك
القيم — أو رأى الموظف المختص أنها لا تمثل القيمة الحقيقية فقد نص المشرع على
أنه يجب بالنسبة للأراضى الزراعية — ألا تقل الرسوم عن الضريبة السنوية
مضروبة فى ستين وبالنسبة للأماكن المبنية ألا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية
المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة فى مائة وخمسين . أما بالنسبة للأراضى
المعدة للبناء والأراضى الزراعية فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد
فإن الرسم يحصل على أساس القيمة الحقيقية التى تسفر عنها التحريات . وإذا
رأى المشرع أن القيمة التى تسفر عنها تلك الأسس قد لا تمثل القيمة الحقيقية
للعقارات الواجب تحصيل رسوم التسجيل على أساسها وذلك على اعتبار أن تلك
الأسس تقوم على تقديرات حكومية فقد أجاز لمصلحة الشهر العقارى — بنص

الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة الذكر وفي كل الأحوال الميينة بالفقرة الأولى منها — أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تنديه مما يدل على أن التقدير بناء على الأساس المبين بالفقرة الأولى ليس تقديرا نهائيا بل يجوز الرجوع فيه ومعاودة التقدير بمعرفة خبير ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على تلك الأسس مادام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم مازال قائما .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أنه بموجب عقد هبة رسمى وهب أراكيل نوبار مورث الطاعنات ابن اخته الكونت فيليب الكس حصة شائعة مقدارها الثلث فى مساحة قدرها مائتان وواحد وسبعون فدانا وقيراطا وتسعة عشر مهن ونصف أطيانا زراعية وستة وسبعون مترا مربعا وخمسون سنتيمترا أرضا فضاء بناحتى شبرا الخيمة ودمهور شبرا وقد قدرت قيمة الأطيان والأرض الفضاء فى العقد بمبلغ تسعة آلاف وخمسين جنيا حسب الأموال الأميرية المربوطة عليها وإذ قدم هذا العقد للتوثيق والشهر أخذ مكتب الشهر العقارى بهذا التقدير وقدر رسم الشهر على أساسه بمبلغ ثلاثمائة وستة عشر جنيا وثلاثمائة وخمسين مليا وسدد هذا الرسم فى أول أغسطس سنة ١٩٤٩ ثم أشهر العقد فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ برقم ٣١٣٥ إلا أن مصلحة الشهر العقارى عملا بالحق المخول لها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ نذبت بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥١ مكتب الخبراء لتقدير القيمة الحقيقية للعقارات موضوع عقد الهبة لمعرفة حقيقة الرسم المستحق على هذا العقد وقد باشر مكتب الخبراء مهمته وقدم تقريره مظهرا أحقية المصلحة فى اقتضاء رسوم تكميلية بسبب زيادة قيمة العقارات الموهوبة عن القيمة المقدرة فى العقد ولما أخطر طرفا العقد بإيداع هذا التقرير عارض فيه الكونت فيليب

الكس أمام محكمة بنها الابتدائية وقيلت المعارضة برقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ مدنى كلى بنها وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضى فى المعارضة بسقوطها لعدم رفعها فى الميعاد القانونى — رفع طرفا العقد الدعوى الحالية أمام محكمة بنها الكلية طالبين الحكم ببراءة ذمتها من أى رسم إضافى أو تكيلى عن عقد الهبة المذكور فدفعت مصلحة الشهر العقارى الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى المعارضة رقم ١٩٤٢ لسنة ١٩٥١ وبتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٧ سنة ٧٠ قضائية وإذا توفى أراكيل نوبار فقد قضت محكمة الاستئناف باقطاع سير الخصومة ثم عجل الطاعنات وهن ورثة المتوفى الاستئناف وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الورثة فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة مؤسسة قضاءها على أن موضوع هذه الدعوى وهو طلب عدم ملزومية الطاعنات بالرسم التكيلى يختلف عن موضوع المعارضة فى تقدير الخير وهى المعارضة رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ وبتاريخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ طلبت الطاعنات من محكمة استئناف القاهرة الحكم مجددا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمتهم من أى رسم تكيلى عن العقد المشهر برقم ٣١٣٥ لسنة ١٩٤٩ وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ١٤٢ سنة ١٩٥١ وبرفض الدفع وبقبول الدعوى وبرفضها موضوعا طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك تقول الطاعنات إنهن تمسكن أمام محكمة الاستئناف بأن حق مصلحة الشهر العقارى فى نذب خير لتقدير العقار الوارد بالتصرف المطلوب الرسم التكيلى عنه لا يكون إلا عند التوثيق لابعده

يدل على ذلك نص المادة الثالثة من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والتي تنص على أنه "لا يقوم الموثق بتوثيق محرر إلا إذا دفع الرسم المستحق عنه" كذلك نص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ والتي بينت أسس تقدير الرسوم النسبية في مواد التسجيل فنصت على أن التقدير يكون على أساس قيم العقارات فإذا لم توضح هذه القيم أو وضحت وكانت أقل من قيمتها الحقيقية قدرت وفق الأسس الأخرى المبينة بتلك المادة وترى الطاعنات أنه نزولا على أحكام هذين النصين لا يكون لمصلحة الشهر العقاري الحق في نذب خبير لتقدير قيمة العقار إلا قبل التوثيق أما بعده، فإن النصين المذكورين لا يسمحان بذلك ومتى حصلت المصلحة الرسم فلأنه يتمتع عليها الإلتجاء إلى أية وسيلة أخرى للتقدير إذ يكون قد تم بينها وبين أطراف العقد ما يشبه الاتفاق أو التعاقد وخاصة أن الرسم عنصر هام من عناصر الاتفاق قد يحجم مع فداحته أطراف العقد عن المضي في توثيقه وشهره يضاف إلى ذلك أن المشرع إذ حدد للتخير خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بالمأمورية لإيداع تقريره مخافة ضياع الوقت بسبب إجراءات التقدير قد دل بذلك على أن تقدير الرسم يكون في الفترة السابقة على التوثيق لا بعده لكن الحكم المطعون فيه خالف أحكام النصين السابقين وبذلك يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن نص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ قد جرى بعد تعديله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ على النحو الآتي "تطبق في مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتي : (أولا) يكون أساس تقدير الرسوم النسبية قيم العقارات الموضحة بالمحررات فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحته ورأى مكتب الشهر العقاري أو المأمورية أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقا للأسس الآتية : ١- ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة في ستين . ٢- ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة في مائة وخمسين .

٣ - تحصل عن الأراضى المعدة للبناء والأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التى يوضحها الطالب إذا اقتنع بها الموظف المختص وإلا حصل الرسم على أساس القيمة الحقيقية التى تسفر عنها التحريات . (ثانيا) يجوز لمكتب الشهر العقارى ومأمورياته فى كل الأحوال بعد موافقة المكتب الرئيسى لمصلحة الشهر أن يطلب التقدير بمعرفة خبير يندبه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى من بين خبراء الجداول أو مكتب الخبراء بوزارة العدل . (ثالثا) إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر العقارى المختص ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب مصحوب بعلم وصول وتجوز المعارضة فى أمر التقدير فى خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح نهائيا . وبين من إيراد نص المادة التاسعة على النحو السابق أن المشرع قد نص فى الفقرة الأولى منها على أسس لتقدير الرسوم النسبية بفعل الأصل أن تتخذ قيم العقارات الموضحة بالمحركات أساسا لذلك التقدير فإن لم توضع تلك القيم بالمحركات أو رأى الموظف المختص أن تلك القيم الموضحة لا تمثل القيمة الحقيقية للعقارات فقد نص المشرع على أنه بالنسبة للأراضى الزراعية يجب ألا تقل الرسوم عن الضريبة السنوية مضروبة فى مئتين وبالنسبة للأماكن المبنية يجب ألا تقل عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة فى مائة ونحسين أما بالنسبة للأراضى المعدة للبناء والأراضى الزراعية فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد رسوم فقد نص المشرع على أن يحصل الرسم على أساس القيمة الحقيقية التى تسفر عنها التحريات - وإذ رأى المشرع أن القيمة التى تسفر عنها تلك الأسس قد لا تمثل القيمة الحقيقية للعقارات الواجب تحصيل رسوم التسجيل على أساسها وذلك على اعتبار أن تلك الأسس تقوم على تقديرات حكيمية فقد خول مصلحة الشهر العقارى وسيلة أخرى من وسائل التقدير تكون أكثر انضباطا لبيان القيمة الحقيقية للعقارات فأجاز لها بنص الفقرة "ثانيا" من تلك المادة وفى كل الأحوال أى الأحوال المبينة فى الفقرة الأولى أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تندبه وبذلك دل المشرع على أن التقدير بناء على الأسس المبينة فى الفقرة الأولى من تلك المادة لا يكون تقديرا نهائيا بل يجوز الرجوع فيه

ومعاودة التقدير بمعرفة خيرين بذلك ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على أسس التقدير المبينة في الفقرة الأولى مادام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم مازال قائماً — يؤكد ذلك أن المشرع قد نص في الفقرة "ثالثاً" من هذه المادة على أنه إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر العقاري المختص إذ أن نعت الرسوم بالتكميلية إنما يشير إلى تلك الرسوم التي تكل الرسوم التي قدرت ابتداء بناء على الأسس المبينة في الفقرة الأولى والتي ظهر استحقاقها بناء على التقدير بمعرفة الخبير وذلك بعد اقتضاء الرسوم الأولى — وليس بصحيح ما جاء بسبب الطعن من أنه إذا تم تقدير الرسوم وفقاً للأسس المبينة بالفقرة الأولى من المادة التاسعة المشار إليها وحصلت المصلحة الرسوم بناء على ذلك يكون قد تم بينها وبين أطراف العقد ما يشبه الاتفاق أو التعاقد مما يحول بينها وبين معاودة التقدير إذ أن مصدر إلزام الأفراد بأداء الرسم ليس هو التعاقد أو الاتفاق بينهم وبين المصلحة بل إن الرسوم تفرض وتحدد بقرار يصدر من السلطة العامة وحدها دون اتفاق بينها وبين الأفراد الذين يدفعونها ويلتزمون بأدائها متى طلبوا الخدمة التي يقابلها الرسم — كما أنه لا أساس لما جاء بسبب الطعن من أن تحديد المشرع للتعبير خمسة عشر يوماً لإيداع تقريره يدل على أن تقدير الرسوم يكون في الفترة السابقة على التوثيق والشهر لابعدها إذ علاوة على ما سبق بيانه من جواز الالتجاء إلى تقدير الرسوم بمعرفة خير بعد اتمام إجراءات الشهر فإن هذا النص إنما هو نص تنظيمي قصد به حث الخبير على سرعة إنجاز مهمته ولا دلالة فيه على المعنى الذي ذهبت إليه الطاعنات — وإذا لم يلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفاً للقانون وبالتالي يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/ محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
حافظ محمد بدوي ، و ابراهيم الجاني ، و عباس علي عبد الجواد ، و ابراهيم حسن ملام .

(١٩١)

الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . صورية . ” إثبات الصورية ” .

الدائن الشخصي للتصرف . اعتباره من الغير في الصورية سواء كان حقه سابقا على التصرف
أو لاحقا له . جواز إثباته الصورية بطرق الإثبات كافة .

الدائن الشخصي للتصرف يعتبر من الغير في الصورية ويجوز له إثباتها بطرق
الإثبات كافة ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الدائن أن يكون حقه سابقا
على التصرف الصوري بل يصح أن يكون حقه تاليا لهذا التصرف إذ أن التصرف
الصوري الصادر من المدين يبقى صوريا حتى بالنسبة إلى الدائنين الذين استجدوا
بعد هذا التصرف ويظل الشيء محل التصرف داخلا في الضمان العام للدائنين
جميعا سواء منهم من كان حقه سابقا على التصرف الصوري أو لاحقا له وسواء
كان هذا الحق مستحق الأداء أو غير مستحق الأداء مادام خاليا من النزاع ذلك
أنه متى كان التصرف صوريا فإنه لا يكون له وجود قانونا ولا يشترط لقبول الطعن
بالصورية من الدائن أن يكون هو المقصود بإضراره بالتصرف الصوري إذ من مصلحة
أي دائن للتصرف أن يثبت صورية هذا التصرف حتى يظل الشيء محل التصرف
في الضمان العام للدائنين فيستطيع أن ينفذ عليه بدينه . فإذا كان الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بالصورية الذي أبداه الطاعن على أن دينه لاحق
للتصرف المدعى بصوريته وعلى اقطاع صلته بالدائن الذي قصد بهذا التصرف
التهرب من دينه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالثة الدعوى رقم ٢٣٨ سنة ١٩٥٩ كلى شبين الكوم طلبت فيها الحكم بثبوت ملكيتها لفدانين وثلاثة قراريط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومحو وشطب كافة التسجيلات والإجراءات التى ترتبت على هذا القدر بناء على طلب الطاعن . وقالت فى بيان دعواها إن الطاعن يداين مورثها ومورث المطعون ضدهما الثانية والثالثة المرحوم محمود سليم زهران فى مبلغ ٤٦٠ ج بموجب قرار صادر من مجلس نقابة المحامين بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بتقدير أتعابه من قضية باشرها لهذا المورث وقد عارض المورث فى هذا القرار بالتظلم رقم ٢٩١ سنة ١٩٥٧ — ورفضت معارضته بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٧ واتخذ الطاعن إجراءات التنفيذ العقارى اقتضاء لدينه على ثلاثة أفدنة وثلاثة قراريط موضحة الحدود والمعالم بتبنيه نزع الملكية المعلن فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمرفق بالقضية رقم ٨ سنة ١٩٥٩ بيوع كلى شبين الكوم وذلك على اعتبار أنها مملوكة لمدينة المورث وإذ كانت المطعون ضدها الأولى تملك من هذا القدر فدانين وثلاثة قراريط بالتحديد الوارد بصحيفة الدعوى وذلك بعقد بيع مسجل فى أول نوفمبر سنة ١٩٥١ صادر لها من والدها المرحوم محمود سليم زهران فقد رفعت دعواها بطلباتها السابقة — وقد دفع الطاعن فيما دفع به الدعوى بصورية ذلك العقد — وبتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة الابتدائية للمطعون ضدها الأولى بطلباتها فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٧ ق وطلب الحكم أصليا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدها الأولى واحتياطيا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية عقد البيع الذى تستند إليه المطعون ضدها

وأن المورث البائع لها ظل واضعاً يده على العين المبيعة حتى وفاته—ولم تجب محكمة الاستئناف الطاعن إلى هذا الطلب الأخير وقضت في ١٦ من فبراير سنة ١٩٦١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦١ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول إن ذلك الحكم قد استند في حرمانه من التدليل على صورية عقد المطعون ضدها الأولى على أن دينه لم ينشأ إلا بعد مضي خمس سنوات على التصرف المطعون عليه بالصورية مما تنفى معه مظنة أن يكون المورث قد قصد من هذا التصرف التهرب من هذا الدين وأنه ليس للطاعن أن يتمسك بأن الباعث على الصورية كان التهرب من دين دائن آخر ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم وأقام عليه قضاءه برفض دفعه بالصورية خطأ في القانون ذلك أنه متى كان التصرف صورياً فإنه يكون كذلك لا بالنسبة إلى الدائن الذي قصد من التصرف التهرب من دينه فحسب بل بالنسبة إلى جميع دائني المتصرف على ما جرى به نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني ومن المقرر قانوناً أنه يجوز لدائن المتصرف ولولم يكن هو المعنى بالتصرف الصوري الطعن في هذا التصرف بالصورية سواء كان حقه مستحق الأداء أو غير مستحق الأداء سابقاً على التصرف أو تالياً له .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بصورية العقد الصادر من المورث إلى ابنته المطعون ضدها الأولى على قوله "وحيث إن ما جاء بأسباب الاستئناف يدور كله حول فكرة واحدة هي الطعن على التصرف بالصورية تخلصاً من حكم التعويض المقضى به من محكمة جنح بليس في سنة ١٩٤٧/— لمصلحة دائن آخر وحيث إنه لا نزاع في أن دين المستأنف (الطاعن)— لم ينشأ في ذمة المتصرف إلا في سنة ١٩٥٦ أي بعد التصرف بخمس سنوات تقريباً ولم يكن يدور بخلد المتصرف وقت التصرف

أن دينا سينشأ في ذمته للغير فيسعى للتخلص منه ، كما أن القول بأن المقصود بالتصرف الهرب من الحكم بالتعويض مردود بأن لا مصلحة للمستأنف في إثارة هذا الدفع لانقطاع صلته بالدعوى المدنية والحكم فيها بالتعويض ذلك الحكم الذي أُلغى فيما بعد في سنة ١٩٥٥ وانتهت آثاره “ وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بالصورية غير صحيح في القانون ذلك أن الدائن الشخصي للتصرف يعتبر من الغير في الصورية ويجوز له إثباتها بطرق الإثبات كافة ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الدائن أن يكون حقه سابقا على التصرف الصوري بل يصح أن يكون حقه تاليا لهذا التصرف إذ أن التصرف الصوري الصادر من المدين يبقى صوريا حتى بالنسبة إلى الدائنين الذي استجدوا بعد هذا التصرف ويظل الشيء محل التصرف داخلا في الضمان العام للدائنين جميعا سواء منهم من كان حقه سابقا على التصرف الصوري أو لاحقا له وسواء كان هذا الحق مستحق الأداء أو غير مستحق الأداء مادام خاليا من النزاع ذلك أنه متى كان التصرف صوريا فإنه لا يكون له وجود قانونا ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الدائن أن يكون هو المقصود بإضراره بالتصرف الصوري إذ من مصلحة أي دائن للتصرف أن يثبت صورية هذا التصرف حتى يظل الشيء محل التصرف في الضمان العام للدائنين فيستطيع أن ينفذ عليه دينه — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بالصورية الذي أبداه الطاعن على أن دينه لاحق للتصرف المدعى بصوريته وعلى انقطاع صلته بالدائن الذي قصد بهذا التصرف الهرب من دينه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، ومحمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حسن علام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إجارة . " إيجار الأماكن " . استئناف . " الأحكام الجائز
استئنافها " .

الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورها في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون .
عدم توافر هذا الشرط . خضوع الحكم للقواعد العامة للطعن في الأحكام .
العبء في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ من عدمه ، بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم .

(ب) استئناف . " الأثر الناقل للاستئناف " .

نقل الاستئناف للدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما كان قد قدمه الخصوم إلى محكمة
أول درجة من دفع وأرجه دفاع وأدلة . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها
ما لم يحصل تنازل عنها .

(ج) استئناف . " رفع الاستئناف " . " طريقة رفع الاستئناف " .
" ميعاد الاستئناف " .

وصف الاستعجال الوارد في المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكامه . استئناف الحكم المؤسس على
أحكام القانون المدني يكون بمرحلة تودع قلم الكتاب . ميعاد الاستئناف أربعون
يوما لا عشرة أيام .

١ — يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادراً في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقاً لأحكامه فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات والعبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم فإذا أطرحت المحكمة أحكام ذلك القانون الاستثنائي وقضت في الدعوى وفقاً لأحكام القانون المدني فإن حكمها يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة .

٢ — من شأن الاستئناف أن ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما كان قد قدمه الخصوم إلى محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وأدلة وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يحصل تنازل عنها .

٣ — وصف الاستعجال الوارد في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون المذكور ومن ثم فإن استئناف الحكم المؤسس على أحكام القانون المدني يكون بالطريق العادي أي بعريضة تودع قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور وميعاد استئنافه يكون أربعين يوماً لاثني عشر أيام^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٣٧٠ سنة ١٩٥٩

(١) عدلت المادة ٤٠٢ مرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فأضحت المادة

ستين يوماً .

إيجارات كلى القاهرة بطلب قدماء لقلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية قالوا فيه إنه بعقد تاريخه ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٧ أبر مورثهما لمورث الطاعنين محلا لاستغلاله في تجارة الأحذية وأن الطاعنين قاموا بعد وفاة مورثهم بتأجير ذلك المحل من الباطن للغير بدون إذن كتابي منهما مخالفين الشرط المانع من ذلك في عقد الإيجار . و انتهى المطعونان ضد هما إلى طلب الحكم على الطاعنين باخلاء المحل المشار إليه وتسليمه خاليا ، مستندي في هذا الطلب إلى المادة ٢ فقرة ب من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقد أقر الطاعنون بتأجيرهم المحل من الباطن غير أنهم قالوا إنهم وقد أبروه بموجوداته وباسم التجارى فلا يحق للمطعونان ضد هما اللذين لم يصيبهما ضرر من هذا التأجير طلب الاخلاء وذلك قياسا على حالة بيع الجدة المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ من القانون المدنى . و بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف المطعونان ضد هما ذلك الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بعريضة أودعها قلم كتاب تلك المحكمة وقيد الاستئناف برقم ٣٠٦ سنة ٧٧ ق ودفع الطاعنون بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن الحكم المستأنف انتهائى ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١/١٩٤٧ كما دفعوا بىطلان الاستئناف على أساس أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور وعدم قبوله لانتفاء مصلحة رافعه فيه و بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف برفض هذه الدفوع الثلاثة وبجواز الاستئناف وبقبوله شكلا وحددت جلسة لنظر الموضوع قائلة إن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها فيه ثم حكمت بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦١ بإلغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعنين من المحل المؤجر لمورثهم طعن الطاعنون في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضهما ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكمين المطعون فيهما خالفا للقانون وشاهبا التناقض ذلك أن المطعونان ضد هما أقاما دعواهما

أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية بالطريق الذي رسمه القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وطلب فيها الإخلاء استنادا إلى الفقرة ب من المادة ٢ من هذا القانون ومن ثم فإن الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يكون قابلا لأي طعن طبقا للمادة ١٥ من القانون المشار إليه وبالتالي فإن محكمة الاستئناف برفضها الدفع بعدم جواز الاستئناف الذي رفعه المطعون ضدهما عن هذا الحكم وبقضائها في موضوع الدعوى بالإخلاء تكون قد خالفت القانون، أما ما قالته في تبرير جواز الاستئناف من أن محكمة أول درجة طبقت على النزاع حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني الخاص ببيع الجردك ولم تطبق أحكام القانون الاستثنائي وأن هذا من شأنه أن يجعل الحكم صادرا في منازعة مدنية عادية وبالتالي يكون قابلا للاستئناف طبقا للقواعد العامة . هذا القول يخالف الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى على ما سلف بيانه . هذا إلى أن محكمة الاستئناف عندما حكمت في الموضوع طبقت أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ بما يعتبر تسليما منها بأن المنازعة تخضع لأحكام هذا القانون وبذلك تكون قد ناقضت نفسها إذ في الوقت الذي تقول فيه بأن النزاع مدني لا ينطبق عليه القانون المذكور تعود وتقر الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى وتقضي فيها بالتطبيق لأحكامه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه يبين من أوراق الطعن أن المطعون ضدهما وإن كانا قد رفعوا الدعوى على الطاعنين بطلب الإخلاء استنادا إلى الفقرة ب من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وذلك على اعتبار أن الطاعنين أجروا من الباطن العين المؤجرة بغير إذن كتابي منهما وبالمخالفة للشرط الوارد في عقد الإيجار والمانع من هذا التأجير، واتبع المطعون ضدهما في رفع الدعوى الطريق الذي رسمه ذلك القانون الاستثنائي إلا أن المحكمة الابتدائية - دائرة الإيجارات - لم تقم قضاءها برفض الدعوى على أحكام القانون المذكور وإنما أقامته على أسباب توجب فيما يلي (أولا) أن المحكمة من النص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني في شأن بيع الجردك متوافرة في حالة تأجير الطاعنين المحل المؤجر بموجوداته . (ثانيا) أن نظرية التعسف في استعمال الحق المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المدني لا تجيز القضاء بالإخلاء في حالة الطاعنين . (ثالثا) أن إنهاء عقد الإيجار

يلحق بالطاعنين أبلغ الأضرار لأنه يعوقهم عن سداد الديون التي تركها مورثهم وعن المرور من الضائقة التي ترتبت على وفاته . (رابعا) أن المطعون ضدهما طالبي الإخلاء لم يقدموا ما يدل على أن ضررا أصابهما من التأجير من الباطن . (خامسا) أنه ليس لهما مصلحة ظاهرة في طلب الإخلاء إلا أن يؤجرا العين بأكثر من إيجارها المحدد قانونا وهو ما لا يجوز . (سادسا) أن نية الأضرار بالطاعنين متوافرة لدى طالبي الإخلاء — وانتهت المحكمة بعد سرد هذه الأسباب إلى القول ” وترى المحكمة لذلك وتطبيقا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون المدني القضاء برفض الدعوى ” وبين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ الذي قضى برفض الدفع أنه استند في قضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف إلى أن محكمة أول درجة أسست قضاءها برفض الدعوى على قواعد القانون العام وليس على أحكام القانون الاستثنائي وأنه لذلك يكون حكمها قابلا للطعن وفقا لأحكام قانون المرافعات — وهذا الذي أقامت عليه محكمة الاستئناف قضاءها بجواز الاستئناف صحيح في القانون ذلك أنه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقا لأحكامه فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . لما كان ذلك، وكانت العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غير ناشئة عن تطبيقه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم فإذا أطرحت المحكمة أحكام ذلك القانون الاستثنائي وقضت في الدعوى وفقا لأحكام القانون المدني فإن حكمها يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة . لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي على ما سلف بيانه قد انصرف عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وطبق أحكام القانون المسدني وحدها فإنه يكون قابلا للاستئناف وبالتالي فإن محكمة الاستئناف إذ رفضت الدفع بعدم جواز الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون وإذا كان من شأن الاستئناف أن ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما كان قد قدمه الخصوم إلى محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وأدلة وتعتبر هذه وتلك منظروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف

وعلى المحكمة أن تفصل فيها ما لم يحصل تنازل عنها فإن محكمة الاستئناف إذ قضت في موضوع الدعوى بالاخلاء تطبيقا لنص الفقرة ب من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ التي استند إليها المطعون ضدّهما في دعواهما وذلك لما رأته بحق من توافر شروط هذا النص فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو ناقضت نفسها كما يدعى الطاعنون إذ هي لم تجز الاستئناف على أساس أن أحكام ذلك القانون غير منطبقة على الدعوى وإنما على أساس أن محكمة أول درجة لم تطبق تلك الأحكام وطبقت أحكام القانون المدني وحدها .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم الأول المطعون فيه الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أخطأ في القانون بقضائه برفض الدفع ببطلان الاستئناف ذلك أن الطاعنين أسسوا هذا الدفع على أن الحكم الابتدائي وقد صدر من دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية وفي مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه الاستعجال فقد كان لزاما أن يرفع الاستئناف بتكليف بالحضور في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم المستأنف وإذا تنكب المطعون ضدّهما هذا الطريق ورفعوا الاستئناف بعريضة أودعها قلم الكتاب ولم يعلنوا الاستئناف إلى الطاعنين إلا في ٣ من مارس سنة ١٩٦٠ مع أنهما أعلنوا بالحكم الابتدائي في ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٠ فإن هذا الاستئناف يكون باطلا ومرفوعا بعد الميعاد لكن محكمة الاستئناف قضت برفض هذا الدفع تأسيسا على خطئها السابق في اعتبار المنازعة مدنية لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وبذلك خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعي في شقه الخاص ببطلان الاستئناف لرفعه بعريضة بدلا من تكليف بالحضور مردود بأن محكمة الاستئناف وقد انتهت بحق على ما تقدم ذكره إلى أن المنازعة التي فصل فيها الحكم المستأنف لا تعتبر بحسب ما قضى به ذلك الحكم ناشئة عن تطبيق أحكام القانون الاستثنائي رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بالمعنى الذي تعنيه المادة الخامسة عشرة من هذا القانون وكان وصف الاستعجال الوارد في الفقرة الرابعة من تلك المادة لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون المذكور فإن استئناف هذا الحكم يكون بالطريق العادي أي بعريضة تودع قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور وميعاد استئنافه يكون أربعين يوما

لا عشرة أيام وبالتالي يكون الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما بطريق الإيداع صحيحا ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلانه لرفعه بغير الطريق القانوني لم يخالف القانون — أما ما يثيره الطاعنون بهذا السبب خاصا برفع الاستئناف بعد الميعاد فانه غير صحيح ذلك أنه يبين من اعلان الحكم الابتدائي المقدم بحافظة الطاعنين لهذه المحكمة أن المطعون ضدهما أعلن بهذا الحكم في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ لا في ٢٠ من هذا الشهر كما يزعم الطاعنون في سبب الطعن وإذا رفع الاستئناف وأعلن إلى الطاعنين بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٦٠ فإن الاستئناف يكون قد رفع في الميعاد القانوني باعتبار هذا الميعاد هو أربعون يوما طبقا للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكيم المطعون فيهما أخطأ في تطبيق القانون بقضائهما برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وعدم قبول الدعوى لإنتفاء مصلحة المطعون ضدهما فيها . ذلك أن الطاعنين بنوا هذا الدفع على أنهم سيدات وقصر وقد اضطروا لتأجير المحل من الباطن لأنه لا يمكنهم منزاولة تجارة الأحذية التي كان يزاولها مورثهم . وأنه لم يلحق المطعون ضدهما ضرر من هذا التأجير وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقضت على أساسه برفض الدعوى واعتبرت أنه لا يوجد تأجير من الباطن طبقا لما نص عليه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في الفقرة ب من المادة الثانية إلا أن محكمة الاستئناف ألغت هذا الحكم وقضت بالاخلاء على أساس أن الطاعنين قد خالفوا نص تلك الفقرة وبذلك أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكيم المطعون فيهما ردا على الدفع بانتفاء مصلحة المطعون ضدهما في رفع الدعوى وفي رفع الاستئناف بأنه دفع غير سليم إذ أن المستأنفين (المطعون ضدهما) مصلحة ظاهرة في رفع الاستئناف وهي إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهما بطلباتهما وأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد أجاز في مادته الثانية فقرة ب لئلا يكون يطلب الاخلاء لوقوع التأجير من الباطن دون إذن كتابي من المالك ولم يشترط هذا القانون أن يكون قد لحق المؤجر ضرر من وراء هذه المخالفة لأن حكم تلك الفقرة ورد مطلقا فلا يجدي إذن الادعاء بأن المؤجر لم يضره من التأجير من الباطن أو أنه يعتبر متعسفا في استعمال

حقه حين يطلب الاخلاء لهذا السبب وأن حكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني الخاص ببيع الجردك هو نص استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه ومد حكمه إلى حالة تأجير الجردك . وهذا الذي قررره الحـكـمـان لا مخالفة فيه للقانون وفيه الرد الكافي على الدفع بانتفاء المصلحة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الأخير أن الحكين المطعون فيهما قد شابهما البطلان لا بتناهما على إجراءات باطلة . ذلك أن المعامون ضدهما رافعى الدعوى قد اختصا فيها الطاعنات فاطمة وناهد ونبيلة فى شخص والدتهن باعتبارها وصية عليهن بوصفهن قصر مع أنهن بالغات .

وحيث إن هذا النعى فضلا عن أنه عار عن الدليل فإنه لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم جبر الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم
حسن علام .

(١٩٣)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) استئناف ” الحكم فى الاستئناف ” . حكم ” ارتباط الأسباب بمنطوق
الحكم ” قوة الأمر المقضى .

أسباب الحكم مكملة لمنطوقه متى كانت مرتبطة به ارتباط السبب بالسبب وتكون معه
وحدة لا تجزأ ونحو ذلك قوة الأمر المقضى . تأييد الحكم الاستئنافى فى أسبابه للحكم
الابتدائى فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير ثم القضاء فى المنطوق بالقضاء بالحكم
المستأنف ورفض الدعوى . عدم انصراف هذا الالتقاء إلى الشق الخاص بالادعاء
بالتزوير وإنما ينصرف إلى ما عداه .

(ب) خلف ” خلف عام ” ” حجية إقرارات المورث ” إثبات .
وصية .

حجية إقرارات المورث قبل الورثة حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . مجرد الطعن
فيها بأن حقيقتها وصية لا يكفي لإهدار هذه الحجية . وجوب إثبات من يضار من الورثة
بها عدم صحة هذه الإقرارات بكافة طرق الإثبات .

(ج) إثبات ” الإثبات بالقرائن ” صورية ” إثبات الصورية ” . وصية .

إقامة الحكم باعتبار عقد البيع سوريا سائر الوصية ، على جملة قرائن مجمعة ومتسادة
بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة . تعيب الحكم
فى ثلاث قرائن منها ، وجوب قضاة .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى أسبابه بأن حكم محكمة أول
درجة قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير ، فهذا القضاء
يكون قاطعاً بتأييد الحكم الابتدائى فى هذا الشق فإذا نص المنطوق بعد ذلك

على إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فإن هذا الإلغاء لا ينصرف إلى هذا الشق من الحكم الابتدائي وإنما ينصرف إلى ما عداه مما اشتمل عليه ذلك الحكم ، إذ أن أسباب الحكم المطعون فيه تعتبر مكملة لمنطوقه في هذا الخصوص لارتباطها به ارتباط السبب بالنتيجة وتكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضى .

٢ - الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابي في حالة ما إذا طعنوا في التصرف بأنه في حقيقته وصية وأنه قصد به الاحتيال على أحكام الارث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيه يكفي لإهدار حجية هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم .

٣ - إذا كان الحكم باعتبار عقد البيع ساترا لوصية قد أقيم على جملة قرائن مجتمعة ومتساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة ثم تبين أن استناده إلى ثلاث قرائن منها كان معيبا . فإن ذلك يقتضى نقضه إذ لا يعرف ماذا يكون قضاؤه مع إسقاط هذه القرائن من التقدير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٥٧ كلى سوهاج على المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية على القاصر عبد الحميد سعد الدين (المطعون ضده الثانى) وعلى المطعون ضدها الثالثة بصفتها وصية على القاصر

محمد عبده سعد الدين وطلبت الطاعة الحكم بصحة التعاقد الحاصل بعقد البيع العرفي المؤرخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٥ والمتضمن بيع المرحومة عائشة زيدان عبد الله مورثة القاصرين المذكورين لها الفدانين الميينين بالصحيفة وبالعقد بثمان قدره خمسمائة جنيه — طعنت المدعى عليهما بصفتها في هذا العقد بالتزوير ولسلكها في ذلك طريق الادعاء بالتزوير وقامت باعلان شواهد . وبتاريخ ١٩ من ابريل سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة الابتدائية بقبول الادعاء بالتزوير شكلا وقبل الفصل في موضوعه باحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مدعيتا التزوير أن ختم المرحومة عائشة زيدان (البائعة) كان في حوزة همام مصطفى حسن (زوج الطاعة) وفي متناول يده وأن الطاعة اصطنعت العقد المطعون فيه بالتزوير ووقعت بختم المورثة عليه دون علمها وبغير إرادتها وصرحت المحكمة للطاعة بالنفي وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٠ (أولا) في موضوع الادعاء بالتزوير برفضه وبصحة العقد المطعون فيه بالتزوير مع إلزام كل من مدعيتي التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيا للخرانة (ثانيا) بصحة التعاقد الحاصل بعقد البيع العرفي آنف الذكر . فاستأنفت المطعون ضد هما الأولى والثالثة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافهما برقم ٢٣٥ سنة ٢٥ قضائية وطلبتا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره وبرفض دعوى الطاعة ولدى نظر الاستئناف طلب عبد الحميد سعد الدين قبول تدخله فيه مقررًا أنه بلغ سن الرشد ورفعت عنه الوصاية قبل تاريخ رفع الدعوى الابتدائية ومن ثم فلم يكن للمطعون ضدها الأولى صفة في تمثيله أمام محكمة أول درجة ويكون الاستئناف المرفوع منها بصفتها وصية عليه غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة وانضم إلى المطعون ضدها الثالثة في طلب رد وبطلان العقد ورفض الدعوى كما طعن هو والمطعون ضدها المذكورة في مذكرتهما الختامية على العقد بأنه يفرض صدوره من المورثة فقد قصد به الوصية لا البيع المنجز لحرمانه هو والقاصر محمد عبده سعد الدين من حقهما في الميراث وبالتالي فلا ينفذ التصرف إلا في ثلث تركة المورثة وبتاريخ ٤ من ابريل سنة ١٩٦١ حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول استئناف المطعون ضدها الأولى و بقبول استئناف المطعون ضدها الثالثة بصفتها وقبول تدخل عبد الحميد سعد الدين زيدان خصما منضيا لهذه الأخيرة وفي موضوع

الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وبنت المحكمة قضاءها برفض الدعوى على أن العقد يستر وصية لا تنفذ في حق قاصر المطعون ضدها الثالثة والمتدخل بالنسبة لتصيبهما الميراثي إلا إذا أجازاها وفقا للقانون وذكرت المحكمة في أسباب هذا الحكم أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير — طعنت الطاعنة في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث فقط ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وقدم المطعون ضدهما الثاني والثالثة مذكرة بدفاعهما وافقا فيها على تقضى الحكم في خصوص هذا السبب وطلبا من محكمة النقض أن تقضى في موضوع الدعوى بنفاذ العقد في حدود ثلث تركة المتصرفة المرحومة عائشة زيدان وأن ترفض الطعن فيما عدا ذلك وبالجلسة المحددة لنظره أمام هذه الدائرة صمم الخصوم والنيابة على ما ورد بمذكراتهم .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل ثانيهما في أن منطوق الحكم المطعون فيه جاء متناقضا مع أسبابه بصدد الفصل في موضوع الادعاء بتزوير العقد ذلك أنه على الرغم من أنه قد ورد بهذه الأسباب أن الحكم الابتدائي قد أصاب الحق في شقه الخاص برفض الادعاء بالتزوير فإن المنطوق قضى بإلغاء ذلك الحكم ورفض الدعوى وإذا كان الحكم الابتدائي قد اشتمل على شقين أولهما خاص برفض الادعاء بالتزوير وبصححة العقد والثاني خاص بصحة التعاقد الحاصل بموجب هذا العقد فإن قضاء الحكم المطعون فيه في منطوقه بإلغاء الحكم الابتدائي دون تخصيص ينصرف إلى هذين الشقين وهذا يتناقض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه في أسبابه من تأييد قضاء الحكم الابتدائي في الشق الأول الخاص برفض الإدعاء بالتزوير — وإذا كان المطعون ضدهم لم يطعنوا بالنقض في هذا القضاء الوارد في أسباب الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد حاز قوة الأمر المقضى مما يقتضى من محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في منطوقه من إلغاء الحكم الابتدائي في خصوص هذا الشق من قضائه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بحث في أسبابه الادعاء بالتروير ورد عليه انتهى إلى القول : " ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة في شقه الخاص برفض الادعاء بالتروير قد أصاب الحق فيما قضى به " . ولما كان هذا قضاء قاطعا من الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي في ذلك الشق فإن المنطوق إذا نص بعد ذلك على إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فإن هذا الإلغاء لا ينصرف إلى هذا الشق من الحكم الابتدائي وإنما ينصرف إلى ما عداه مما اشتمل عليه ذلك الحكم إذ أن أسباب الحكم المطعون فيه تعتبر مكملة لمنطوقه في هذا الخصوص لارتباطها به ارتباط السبب بالنتيجة وتكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضى ومتى فهم منطوق الحكم المطعون فيه على هذا النحو الصحيح فإن النعى بهذا السبب لا يصادف محلا .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره في تسبيب قضائه بأن العقد يستتر تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضائه بذلك على أن المورثة المتصرفة لم تكن في حاجة إلى البيع لأنها كانت قد قاربت السبعين من عمرها وأن دخلها من الأطيان المبيعة كان يكفي لسد حاجتها وأن التصرف الحاصل بهذا العقد وبالعقد الآخر الصادر منها إلى زوج الطاعنة وأخيه في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٦ يشمل كل ما كانت تملكه وأنه عند جرد تركتها لم يعثر على نقود وأنه ليس ثمة ما يدل على أن الطاعنة وضعت يدها على الأطيان المبيعة بعد تحرير العقد وأنها اتخذت في حياة المورثة المتصرفة أى إجراء لتسجيل هذا العقد — وترى الطاعنة أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن التصرف الحاصل بهذا العقد والعقد الآخر الصادر إلى زوج الطاعنة وأخيه يستغرق كل ما تملكه المورثة وأنه عند جرد تركتها لم يعثر فيها على نقود مما استفادت منه المحكمة أن التصرف كان تبرعا — هاتان الواقعتان اللتان استند إليهما الحكم المطعون فيه ليس لهما أصل في الأوراق يساندهما يؤكد ذلك أن المطعون ضدهما الثانى والثالثة طلبا في مذكرتيها الختامية أمام محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتا بشهادة الشهود واقعة أن التصرف الحاصل بالعقدين المشار إليهما يستغرق كل ما تملكه

المورثة لكن المحكمة لم تحقق ما طلبا تحقيقه واعتبرت هذه الواقعة وواقعة عدم العثور على قهود لدى المورثة عند وفاتها ثابتين مع خلو أوراق الدعوى من البيئة عليهما ودون أن يكون لهما أصل ثابت في هذه الأوراق إذ لم تقدم للمحكمة كشوف رسمية بتكليف البائعة ولا أية مستندات تبين ما هو مملوك وما تصرف فيه كما لم يقدم محضر حصر تركتها أو ما يدل على عدم العثور على قهود لديها عند وفاتها كما لم يرد على لسان الشهود الذين سمعهم محكمة الدرجة الأولى شيء يفيد في إثبات هاتين الواقعتين ، كذلك فقد أخطأ الحكم فيما استند إليه من عدم قيام الدليل على وضع يد الطاعة على الأطيان المبيعة ذلك أنه وقد أقرت المورثة في عقد البيع بأن الطاعة وضعت اليد على هذه الأطيان من تاريخ العقد وطبها دفع الضرائب ولم يقيم الورثة الذين طعنوا في التصرف بإثبات عكس هذا الذي ورد بعقد البيع فانه لم يكن للحكم بعد ذلك أن يهدر ما هو ثابت بالعقد وكان على المحكمة إن رأت أن لواقعة وضع اليد وزنا في تكليف حقيقة العقد أن تحقق هذه الواقعة وهي واقعة مادية تقبل الإثبات بجميع الطرق أما ما استندت إليه من انعدام حاجة المتصرفة إلى البيع وتوكيلها زوج الطاعة في إدارة أموالها وعدم قيام الطاعة بتسجيل العقد في حياة المتصرفة فانه ليس من شأن ذلك أن يؤدي عقلا إلى ما رتبته عليه المحكمة من أن العقد يستر وصية وبذلك يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور .

ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أنه بفرض التسليم جدلا بصحة ما ذهب إليه من اعتبار العقد ساترا لوصية فان ذلك كان يقتضي نفاذ التصرف في حدود ثلث تركة المتصرفة لأن الوصية سواء كانت لوارث أو للغير تنفذ في ثلث التركة بغير إجازة الورثة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعة حتى بالنسبة لنفاذ عقدها في حدود هذا الثلث يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى في أسبابه إلى تأييد قضاء الحكم الابتدائي في خصوص رفض الادعاء بالتزوير قال ، وحيث إنه بالنسبة لما أثارته المستأنفة بصفتها (المطعون ضدها الثالثة) وطالب التدخل

(المطعون ضده الثاني) في مذكرتهما الأخيرة من أنه حتى على فرض التسليم الجدل بأن العقد المطعون فيه ليس مزورا فإنه عقد صوري يخفى وصية المستأنف عليها (الطاعة) فإنه تبين للحكمة أنه وإن كان قد ثبت لها أن هذا العقد قد صدر من المتوفاة بيد أنه وإن كان في ظاهره عقد بيع منجز إلا أنه في حقيقته يستتر بها مضافا إلى ما بعد الموت ويقصد به التحايل على أحكام الإرث المقررة شرعا لحرمان ولدى أخ المتوفاة مما كان يؤول إليهما بطريق الميراث يؤيد ذلك أن المتوفاة لم تكن في حاجة إلى مثل هذا البيع لأن عمرها كان قد بلغ قرابة السبعين عاما ودخلها من الأقطان المبيعة كان يكفي لسد حاجتها خاصة وأنه ليس لها من تعوله وأن هذا العقد والعقد الآخر الصادر منها إلى زوج المستأنف عليها (الطاعة) وأخيه يشملان كل ما تملكه المتوفاة فضلا عن أنه عند جرد التركة لم يعثر فيها على نقود مع أن الوفاة حدثت عقب البيع بفترة وجيزة وإذا أضيف إلى ما تقدم أن ليس ثمت ما يدل على أن المستأنف عليها قد وضعت يدها على الأقطان بعد تحرير العقد وأنها لم تسجل عقدها أو تشرع في ذلك حال حياة المتصرفة أو أنها أقامت دعواها هذه بصحة ونفاذ العقد قبل وفاتها فكل هذه الأدلة والقرائن فضلا عن الظروف التي تحيط بالدعوى من أن المتوفاة كانت تقيم مع المستأنف عليها وأنها كلفت زوج الأخيرة لإدارة أقطانها بتوكيل رسمي ثم تصرفت له ببساقى ما تملك تؤدي إلى أن نية الطرفين قد انصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ومن ثم فالعقد وصية لا تنفذ في حق المستأنفة بصفتها والمندخل بالنسبة لنصيبهما في الميراث إلا إذا أجازاها وفقا للقانون وبالتالي يكون طلب نفاذ هذا العقد على غير أساس. ولما كان الحكم لم يفصح عن المصدر الذي استقى منه ما قرره من أن التصرف الحاصل بالعقد محل النزاع وبالعقد الآخر الصادر لزوج الطاعة وأخيه يشمل كل ما كانت تملكه المورثة المتصرفة ولا ما قرره من عدم العثور على نقود لديها عند وفاتها وكان الثابت من الأوراق المقدمة بملف الطعن أن المطعون ضدهما الثاني والثالثة اللذين طعنا على العقد بأنه يستتر وصية قد طلبا من محكمة الاستئناف في مذكرتهما الختامية التي أبديا فيها هذا الطعن لأول مرة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتا بشهادة الشهود أن التصرف الحاصل بالعقدين يشمل كل ما كانت تملكه المورثة الأمر الذي يفيد خلو أوراق

الدعوى في نظرهما من الدليل على صحة هذه الواقعة . وكان يبين من جهة أخرى من الصورة الرسمية لمضطر التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى بصدد الادعاء بالتزوير أنه لا شىء فى هذا التحقيق يمكن أن تستخلص منه المحكمة الواقعتين السابقتين اللتين اتخدت منهما قرينتين على أن العقد يستر وصية — لما كان ذلك، فإن استدلال الحكم المطعون فيه بهاتين القرينتين دون الافصاح عن أصلهما فى الأوراق يجعله معيباً بالقصور، كذلك فإنه لما كان يبين من عقد البيع المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٥ محل النزاع أن المورثة البائعة قد أقرت فيه بأن الطاعنة المشترية وضعت يدها على العقار المبيع من تاريخ تحرير هذا العقد فإن هذا الإقرار يظل حجة على وارثيها المطعون ضدهما الثانى والثالثة بصفتها إلى أن يثبتا عدم صحته بكافة طرق الاثبات ذلك أن الأصل فى إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها — وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابى فى حالة ما إذا طعنوا فى التصرف بأنه فى حقيقته وصية وأنه قصد به الاحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيه يكفى لإهدار حجة هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الاثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيتها عليهم — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه باستدلاله على اعتبار العقد ساتراً لوصية بخلو الدعوى من الدليل على وضع يد الطاعنة على العقار المبيع لما من المورثة يكون قد أهدر ما أقرت به هذه المورثة فى عقد البيع دون أن يقدم له المطعون ضدهما الدليل على عدم صحة هذا الإقرار مما يجعل استدلال الحكم بهذه القرينة معيباً لانطوائه على خطأ فى القانون — لما كان ما تقدم، وكان يبين من هذا الحكم أنه أقيم على جملة قرائن مجتمعة ومتساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة فى تكوين عقيدة المحكمة فإنه وقد ثبت أن استناده إلى ثلاث قرائن منها كان معيباً فإن ذلك يقتضى نقضه إذ لا يعرف ماذا كان قضاؤه يكون مع إسقاط هذه القرائن من التقدير .

وحيث إنه وإن كان قبول هذه المحكمة لهذا السبب من أسباب الطعن لا يدع محلاً للتعرض للسبب الثالث الذي ساقته الطاعنة احتياطاً لما عسى أن تقبه إليه المحكمة من رفض السبب السابق إلا أنه مع ذلك ترى هذه المحكمة أن تشير إلى أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن الوصية لا تنفذ في حق الوارث إلا إذا أجازها — خطأ في القانون ذلك أنه طبقاً للمادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اصماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجلفي ، محمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن ملام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(١٩٤)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) إجارة . "إمتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية" . إصلاح زراعى .

القانونان ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ . امتداد عقود إيجار الأراضى
الزراعية بحكم القانون . ليس للتزجر الاستيلاء على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر .

(ب) تعويض . "عناصر التعويض" . "تقدير التعويض" . مسئولية .

الحكم بتعويض إجمالى عن جميع الأضرار . جوازه . شرطه . بيان عناصر الضرر
كل على حدة ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

١ — امتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية الذى قرره القانونان ٤١١ لسنة ١٩٥٥
و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ يتم بحكم القانون ودون حاجة لإعلان المستأجر رغبته فى البقاء
فى الأرض المؤجرة إليه ولا يكون للتزجر فى هذه الحالة أن يستولى على تلك الأرض
إلا برضاء المستأجر وبعد تخليه عنها باختياره .

٢ — وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضى بتعويض إجمالى عن جميع
الأضرار التى حاقّت بالمضروب إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذى
قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه
أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٣ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى سواهج على الطاعنين طالبا الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠ ج والمصاريف وقال في بيانها إنه كان يستأجر من الطاعنين أطيانا زراعية مساحتها ٨٥ ف منذ سنة ١٩٤٤ بالأجرة التي يحددونها وإذا صدر قانون الإصلاح الزراعى محمدا الأجرة بما لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة فقد عمل الطاعنون على الاستيلاء على الأطيان رغم قيامه بتنفيذ التراماته فوشوا به حتى صدر قرار فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ من وزير الداخلية باعتقاله وانهزوا هذه الفرصة وأجروا الأرض لآخرين استولوا عليها صوة من تحت يد ابنه الذى كان يتولى شئونه فى فترة اعتقاله مما دعا ابنه إلى إبلاغ الشرطة بالأمر وعمل عن ذلك تحقيق فى الشكوى رقم ٢٦٧١ سنة ١٩٥٥ إدارى أبو طشت . وأنه إذ كان من حقه بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له أن ينتفع بالأطيان المؤجرة بعد انتهاء عقده فى آخر أغسطس سنة ١٩٥٥ ولمدة أربع سنوات تنتهى فى سنة ١٩٥٨ فقد رفع الدعوى بطلب تعويضه عن حرمانه من الانتفاع بتلك الأطيان فى هذه السنوات الأربع وقدر التعويض من كل سنة بمبلغ ١٢٧٥ ج على أساس أن الفدان الواحد كان يدر عليه ربحا سنويا قدره ١٥ ج وقد طلب المطعون ضدهم رفض الدعوى استنادا إلى أن المطعون ضده كان يستأجر منهم ثمانية وسبعين فدانا فى سنة ١٩٥٤-١٩٥٥ الزراعية وأنه اعتقل فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وظل بالمعتقل حتى ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٦ وأنه ترتب على الاعتقال استحالة انتفاعه بالعين المؤجرة وبالتالي عدم الترامه بأجرتها وأن العقد بذلك قد انفسخ بقوة القانون وبغير حاجة إلى حكم عملا بالمواد ١٥٩ و ٢١٥ و ٣٧٣ و ٦٠٨ و ٦١٥ من القانون المدنى وأن المطعون ضده لا يستفيد من قانون الإصلاح الزراعى ولا من القوانين التى

نصت على امتداد عقود الإيجار لأن هذه القوانين لا يفيد منها إلا من يزرع الأرض بنفسه وقد حال اعتقال المطعون ضده دون زراعته الأرض بنفسه — وفي ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهم — الطاعنين — متضامنين — بأن يدفعوا للمدعى — المطعون ضده — مبلغ ٧٥٠ ج والمصاريف وأقامت قضاها على أن اعتقال المطعون ضده لا يؤثر على أهليته للاستئجار ولا ينهى عقد الإيجار المبرم بينه وبين الطاعنين وأن العقد قد امتد حتى سنة ١٩٥٨ — ١٩٥٩ الزراعية وأن قيام الطاعنين بتأجير الأرض للغير واستيلاءهم على الأطيان المؤجرة عنوة يرتب مسئوليتهم عن تعويض المطعون ضده عما فاته من كسب وما أصابه من خسارة — استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط بالاستئناف رقم ٤٢٦ سنة ٣٥ ق طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف — وفي ٤ من مايو سنة ١٩٦١ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السبب الأول منها الخطأ في القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا في مذكرتهم الختامية أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضده تخلى عن الأطيان المؤجرة ولم يطلب امتداد العقد مما يقطع باتتهائه وقد رد الحكم على الشق الأول من هذا الدفاع بأن المطعون ضده استمر في زراعة الأطيان وهو رد قاصر لأن الحكم لم يورد دليلاً عليه خصوصاً وأن المطعون ضده لم يخطر الطاعنين بمحصول التعرض ولم يطلب إعادة وضع يده بإجراء قانوني في مواجهتهم كما أن الحكم خالف القانون في رده على الشق الثاني إذ قرر بأن طلب امتداد العقد غير لازم . ذلك أن عقد الإيجار ينتهي بانتهاء مدته ما دام المستأجر قد ترك العين المؤجرة ولم يطلب من المؤجر في ميعاد مناسب إعادتها إليه ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بقضائه للمطعون ضده بالتعويض ذلك أن المطعون ضده لم يتخذ أى إجراء قضائي في مواجهة المؤجرين (الطاعنين)

والمعرضين يطلب به إعادة وضع يده أو تفضيله على غيره من المستأجرين مما يدل على تخليه باختياره عن الانتفاع بالعين المؤجرة وبالتالي فلا يكون له حق في طلب التعويض .

وحيث إن النعى على الحكم بهذين السببين مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أنه بعد أن انتهى إلى أن اعتقال المطعون ضده لا يترتب عليه فقد أهليته للاستئجار أو انتهاء عقدي الإيجار المبرمين بينه وبين الطاعنين . قرر الحكم " أنه كان من حق المطعون ضده الاستمرار في الانتفاع بالعين المؤجرة لغاية سنة ١٩٥٨ عملاً بأحكام القانون المدني وبالمادة ٣٩ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٤١١ سنة ١٩٥٥ و ٣١٥ سنة ١٩٥٦ وأن المدعى عليهم - الطاعنين - أقدموا في غيبتهم ودون رضائهم ومنتهزين فرصة اعتقاله على فسخ عقده وقاموا بتنفيذ ما أقدموا عليه فاستلموا الأرض عنوة وقاموا بتأجيرها للغير الذي تمكن من وضع يده عليها . وهذا الذي أقدم عليه المدعى عليهم فيه اعتداء على حقوق المدعى ، تلك الحقوق التي شرعها ويحميها القانون وبالتالي فإنهم يسألون عن تعويض المدعى عن الأضرار التي أصابته من جراء ما وقع منهم " وهذا الذي قرره الحكم يتضمن الرد على دفاع الطاعنين المؤسس على تخلي المطعون ضده باختياره عن العين المؤجرة وعدم طلبه امتداد العقد أو إعادة وضع يده على هذه العين - كذلك فإن قول الحكم بأن عقدي الإيجار لم ينتهيا بانتهاء مدتهما بل امتدا لنهاية سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية صحيح في القانون ذلك أنه وقد ثبت من قرارات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن عقدي الإيجار المبرمين بين الطاعنين والمطعون ضده في أول و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قد عقدا لمدة سنة زراعية تنتهي في آخر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن هذين العقدين قد امتدا لمدة سنة زراعية أخرى أي لسنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية وذلك بالتطبيق للقانون رقم ٤١١ سنة ١٩٥٥ الذي عمل به من تاريخ نشره في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ثم امتدا مرة أخرى طبقاً للقانون رقم ٣١٥ سنة ١٩٥٦ لنهاية سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية وكان هذا الامتداد بالنسبة لجميع المساحة المؤجرة ما دام الطاعنون المؤجرون لم يستعملوا حقهم في تجنب نصف المساحة للمؤجرة طبقاً لما كان ينحوله لم القانونان المشار إليهما وما دام

المطعون ضده — المستأجر — كان قائماً بالوفاء بجميع التزاماته . وهو الأمر الذي لم ينكره الطاعنون والذي ثبت من المستندات المقدمة من المطعون ضده لمحكمة الموضوع — والامتداد الذي قرره هذان القانونان يتم بحكم القانون ودون حاجة لإعلان المستأجر رغبته في البقاء في الأرض المؤجرة ولا يكون للتأجير في هذه الحالة أن يستولى على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر وبعد تخليه عنها باختياره وهو ما لم يحصل في النزاع الحالي إذ أن الحكم المطعون فيه قد نفى بأسباب مائفة ما ادعاه الطاعنون من تخلي المطعون ضده عن الأطنان المؤجرة ولا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيما تقرر من ذلك لتعلقه بأمر موضوعي .

وحيث إن الطاعنون ينعون على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث القصور في التسيب إذ لم يبين عناصر الضرر والأدلة على توافرها فضلاً عن أنه قدر التعويض جملة دون تحديد أو تفصيل لعناصره .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن كل ما ورد بهما خاصاً بتقدير التعويض هو ما قرره الحكم الابتدائي ونصه "وحيث إن المحكمة تقدر التعويض الذي يستحقه المدعى بمبلغ ٧٥٠ ج مستهدية في ذلك بظروف الواقعة وطرفيها ومساحة الأرض التي كان المدعى يضع اليد عليها ومدة إشغاله لها" ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه لم يبيناً عناصر الضرر الذي قضيا من أجله بالتعويض فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً ذلك أنه وإن كان يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضي بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضروب إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته وإذا أغفل الحكم المطعون فيه بيان ذلك كله فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وحده .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبدالسلام بلبح نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : اميل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، والسيد عبد المنعم
الصراف .

(١٩٥)

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) قتل . "سندات الشحن" . إثبات .

جواز إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة في العلاقة بين
الناقل والشاحن . عدم جواز ذلك قبل من عداها كالمرسل إليه . لسند الشحن
حجية مطلقة في الإثبات لصالح المرسل إليه . تقرير معاهدة بروكسل لسندات الشحن
قيمة احتمالية تسع بتماره .

(ب) فوائد . "مبدأ مريان الفوائد" . تعويض . قانون . "مريان
القانون من حيث الزمان" . إلترام .

مريان الفوائد بالنسبة لمبلغ التعويض المطالب به عن فقد بضاعة —
في ظل القانون المدني القديم . من تاريخ المطالبة الرسمية . نص المادة ٢٢٦
من القانون المدني الحالي تشريع مستحدث ليس له أثر رجعي متى كان عدم تسليمه
البضاعة قد حصل قبل العمل بالقانون المدني القائم .

١ — مؤدى نص المادة ٣ / ٤ و ٥ من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد
القواعد المتعلقة بسندات الشحن والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨
لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ١٩٤٤/١/٣١ أنه وإن كان
إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة جائزا في العلاقة بين
الناقل والشاحن إلا أنه لا يجوز إزاء من عداها كالمرسل إليه ، إذ لسند الشحن
حجية مطلقة في الإثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات فليس للناقل أن يثبت
قبله عكس ما تضمنته . وهذا الذي قرره نصوص المعاهدة يتفق وما استهدفته

من تزويد سند الشحن بقيمة اثمانية تسمح بتداوله والحصول على الاثمان بمقتضاه في يسر وسهولة كما يتفق وما فرضته المعاهدة على الناقل بالفقرة الثالثة من المادة الثالثة من ضرورة التحقق من البيانات التي يقدمها الشاحن فإذا لم يتم الناقل بالتحقق من صحة هذه البيانات أو أقرها دون أي تحفظ منه فلا يقبل منه أي إثبات عكسي في مواجهة المرسل إليه الذي اعتمد على هذه البيانات .

٢ - متى كان محل الالتزام المطالب به في الدعوى مبلغا من النقود هو مقابل تعويض الضرر الذي لحق المطعون ضدها نتيجة فقد بعض أجولة البضاعة التي تعهدت الشركة الطاعنة بمسوجب سند الشحن بنقلها - وكانت المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم هي المنطبقة على واقعة الدعوى على أساس أن عدم تسليم البضاعة قد حصل قبل العمل بالقانون المدني الحالي وأن المادة ٢٢٦ منه تشريع مستحدث وليس له أثر رجعي - فانه ليس من شأن المنازعة في استحقاق المبلغ المطالب به كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب ، وقد حسم الحكم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة الشركة الطاعنة مشغولة به منذ مطالبتها رسميا - لأن الأحكام مقرررة للحقوق وليست منشئة لها وإذا قضى الحكم المطعون فيه بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية فانه يكون قد تونى صحيح حكم القانون المدني القديم الذي تحكم المادة ١٢٤ منه واقعة النزاع ولا يعيبه استناده في أسبابه إلى نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الحالي ما دام ذلك لا يؤثر في سلامة منطوقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن شركة الملح والصدودا (المطعون ضدها الأولى) أقامت الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى اسكندرية ضد الشركة الطاعنة والشركات الثلاث المطعون ضدها من الثانية إلى الرابعة طالبة الحكم بصفة أصلية بالزام

شركة الملاحة الطاعنة وشركة التأمين المطعون ضدها الثانية بأن يدفعها لها متضامتين مبلغ ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا سويسريا والفوائد القانونية ابتداء من ١٩٤٨/٩/١ حتى السداد واحتياطيا إلزام الشركتين المطعون ضدهما الثالثة والرابعة بأن يدفعها لها متضامتين ذات المبلغ والفوائد — وقالت الشركة المطعون ضدها الأولى شرحا لدعواها إنها اشترت من الشركة المطعون ضدها الرابعة ١٥٦٢ طن كوبرا (جوز هند مبشور) بسعر ٩٧,٥ فرنكا سويسريا للطن . وقد شحنت هذه البضاعة من ميناء لوزدن بالفيليبين على الباخرة Flying Arrow التابعة لشركة الملاحة الطاعنة بمقتضى سند شحن نص فيه على أن عدداً كياس البضاعة المشحونة هو ٣٠١٦٣ كيسا ، إلا أنه تبين عندما وصلت البضاعة ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٤٨ أنه لم يفرغ منها سوى ٢٤٨٠٣ كيسا بعجز قدره ٥٣٦٠ كيسا زنة ٢٨١٨٣٠ كج بقدر ثمنها بالعملة السويسرية بمبلغ ٣٠٢٤٤٧,٦ فرنكا وأنه لما كانت شركة الملاحة الطاعنة هي الناقلة للبضاعة فهي المسئولة عن العجز ، وإذا كانت البضاعة مؤمنا عليها لدى شركة التأمين المطعون ضدها الثانية مقابل ١٧٠٢٠٠٠ فرنكا سويسريا فإن هذه الشركة تعتبر مسئولة عن التعويض المترتب على العجز ، ولما كان البيع "سيف" تسليم ميناء الوصول بالاسكندرية فإن الشركة البائعة (المطعون ضدها الرابعة) تعتبر مسئولة أيضا عن العجز لأنها لم تقيم بتسليم البضاعة كاملة ، كما تعتبر شركة المراقبة العامة (المطعون ضدها الثالثة) مسئولة كذلك لأنه قد عهد إليها الإشراف على وزن البضاعة وشحنها — وطلبت الشركة الطاعنة رفض الدعوى وقدمت طلبا عارضا ضد الشركتين المطعون ضدهما الثالثة والرابعة بإلزامهما متضامتين بما عسى أن يحكم به عليها لصالح المطعون ضدها الأولى — وقالت شرحا لذلك إن الشركة المطعون ضدها الرابعة البائعة عهدت إلى الشركة المطعون ضدها الثالثة القيام بشحن البضاعة في ميناء الشحن فتولت هذه الأخيرة مباشرة العملية بوزن الرسالة وشحنها وتسييفها في السفينة ، وأنه بناء على الشهادة الصادرة من وكلاء هذه الشركة بميناء الشحن أصدر وكلاء السفينة سند الشحن مبينا به أن كمية قدرها ١٥٦١ طنا من جوز الهند المبشور شحنت على تلك السفينة طبقا للبيانات المقدمة من الشاحن ، إلا أنه عند وصول البضاعة ميناء الاسكندرية قرر وكلاء الشركة المطعون ضدها الثالثة التي تولت عملية التفريغ أيضا أن بالبضاعة عجزا قدره ٢٨١٨٣٠ كج ، وأن مؤدى ذلك أن الشحن

قد حصل ناقصا من الأصل وأن جزء من البضاعة لم يشحن فعلا مما يجعل الشركتين المطعون ضدّهما الثالثة والرابعة مسئولتين عن العجز المطالب بقيمته ، هذا فضلا عن أن حجم السفينة بحسب غاطسها لا يتسع لاستيعاب كامل الكمية الواردة بسند الشحن ومقدارها ١٥٦١ طنا وذلك وفق ما جاء بتقرير الخبير الاستشاري المقدم منها — وأنه لذلك كله تنفى مسئوليتها عن العجز المدعى به . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة في الدعوى الأصلية بالزام شركة ايسبرانتدس لايتز للملاحة (الطاعنة) أن تدفع لشركة الملح والصودا (المطعون ضدّها الأولى) ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا مقوما بالعملة المصرية والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد ورفض ما عدا ذلك من الطلبات الموجهة إلى شركة الملاحة (الطاعنة) والشركتين المطعون ضدّهما الثالثة والرابعة وبعدم قبول الدعوى الموجهة لشركة التأمين (المطعون ضدّها الثانية) وقضت في الدعوى العارضة برفض الطلبات الموجهة من شركة الملاحة (الطاعنة) إلى الشركتين المطعون ضدّهما الثالثة والرابعة — استأنفت شركة الملح والصودا (المطعون ضدّها الأولى) هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الحكم لها بكامل طلباتها التي أبدتها أمام محكمة أول درجة وقيد استئنافها برقم ٨٧ سنة ١٣ ق ، كما استأنفت شركة الملاحة الطاعنة هذا الحكم أمام ذات المحكمة وقيد استئنافها برقم ١١٠ سنة ١٣ ق . ومحكمة الاستئناف قضت في هذين الاستئنافين بتاريخ ١٩٦٠/٤/٤ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام شركة الملاحة (الطاعنة) وشركة اليينيا للتأمين (المطعون ضدّها الثانية) بأن تدفعا بطريق التضامن لشركة الملح والصودا (المطعون ضدّها الأولى) مبلغ ٢٧٤٧٨٤,٢ فرنكا سويسريا بقيمة العملة المصرية والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٨/١١/٩ بواقع ٦ ٪ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٥ ٪ ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى السداد وبالزام شركة اليينيا للتأمين أن تدفع وحدها لشركة الملح والصودا مبلغ ٢٧٤٧٨,٤ فرنكا سويسريا بقيمة العملة المصرية مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٨/١١/٩ بواقع ٦ ٪ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٥ ٪ ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى السداد وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك — طعنت شركة ايزيرندس لايتز للملاحة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت

فـيـها تـقـض الحـكـم المـطـعـون فـيـه قـضـا جـزئـيا فـي خـصـوص تـحـدـيـد بـدء مـيـعـاد مـرـيـان الفـوائـد وـهـو مـا انـصـرف إلـيـه السـبـب الثـانـي للـطـعن ، وـعـرض الطـعن عـلى دـائـرة فـحص الطـعـون فـصـمـت النـيـابـة عـلى رـأيـهـا ، وقررت دـائـرة الفـحص بـتـارـيـخ ١٩٦٣/١١/١٠ إحـالـة الطـعن إلـى هـذه الدـائـرة وـبـالـجـلسـة المـحـددة لنـظـره عـدلت النـيـابـة عـن رـأيـهـا السـابـق الـذـى أوردته بـمـذكـرتـيـها الأوـلى والتـكـيـلـيـة وطلبت رـفـض الطـعن .

وحيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ أخطأ في تفسير وتطبيق المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن ، ذلك أنه اعتبر لما يثبت من بيانات في سند الشحن حجية مطلقة لصالح الشركة المرسل إليها (المطعون عليها الأولى) على وجه لا يقوم معه حق للشركة الناقلة (الطاعنة) في إثبات عكس هذه البيانات قبل المرسل إليها ، ورتب الحكم على ذلك مساءلة الشركة الطاعنة عن تعويض العجز في عدد أجرة البضاعة الثابت بسند الشحن ، هذا في حين أن مناط الاعتداد بما يثبته الناقل من بيانات في سند الشحن الذي يصدره أن يكون هو الذي قام بعملية الشحن والعمليات التالية لها والتي تسبق الرحلة البحرية ، الأمر الذي لم يلتفت إليه الحكم المطعون فيه رغم ما قدمته الطاعنة من أدلة تفيد أنها لم تقم بالعمليات التي استقرت بها البضاعة في عنابر السفينة قبل بدء الرحلة وإنما قامت بها المطعون عليها الثالثة ، وأن القدر الوارد بسند الشحن مما يتعذر شحنه بالسفينة لعدم وجود فراغ بها يمكن أن يستوعبه بأكمله ، كما أن نص الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة المذكورة وإن كان يقيم حجية لسند الشحن — في الحالات التي يقوم فيها الناقل بعملية الشحن ذاتها — إلا أن هذه الحجية ليست مطلقة فللناقل أن يثبت أن البضاعة الواردة بسند الشحن لم تشحن بأكملها بالسفينة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه باستقراء نصوص المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ١٩٢٤/٨/٢٥ والتي وافقت عليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ وأصدرت بها مرسوما بقانون في ١٩٤٤/١/٣١ يبين أنه بعد أن نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من المعاهدة على أن "سند الشحن يعتبر قرينة على أن ناقل البضاعة تسلمها

بالكيفية الموصوفة بها ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك " وبعد أن قررت
الفقرة الخامسة من ذات المادة " أن الشاحن ضامن ومسئول قبل الناقل عن
صحة البيانات التي قدمها " أضافت هذه الفقرة ما يأتي " وحق الناقل في هذه
التضمينات لا يؤثر بحال على مسئولياته وتعهداته الناشئة عن عقد النقل لصالح
أى شخص آخر غير الشاحن " — ومؤدى هذه النصوص أنه وإن كان لإثبات
عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة جائزاً في العلاقة بين الناقل والشاحن
إلا أنه لا يجوز إزاء من عداهما كالمرسل إليه ، إذ لسند الشحن حجية مطلقة
في الإثبات لصالحه فيما يتعلق بهذه البيانات ، فليس للناقل أن يثبت قبله
عكس ما تضمنته — وهذا الذى قورته نصوص المعاهدة يتفق وما استهدفته
من تزويد سند الشحن بقيمة ائتمانية تسمح بتداوله والحصول على الائتمان
بمقتضاه في يسر وسهولة ، كما يتفق وما فرضته المعاهدة على الناقل بالفقرة
الثالثة من المادة الثالثة من ضرورة التحقق من البيانات التى يقدمها الشاحن ،
فاذا لم يقيم الناقل بالتحقق من صحة هذه البيانات أو أقرها دون أى تحفظ منه
فلا يقبل منه أى إثبات عكسى فى مواجهة المرسل إليه الذى اعتمد على هذه
البيانات — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمسائلة
شركة الملاحة الناقلة (الطاعنة) عن تعويض الضرر الذى لحق الشركة المطعون
ضدها الأولى — المرسل إليها — نتيجة العجز فى عدد أكياس البضاعة المرسله
لها ، قد التزم هذا النظر بأن اعتبر البيان الوارد بسند الشحن فى خصوص ذلك
والموقع عليه من ربان السفينة دون أى تحفظ منه — بياناً له حجية مطلقة
فى الإثبات لصالح الشركة المرسل إليها لا يجوز معها لشركة الملاحة الناقلة
إثبات ما يخالفه ، ولم يعول — أخذاً بذلك — على ما تمسكت به هذه
الشركة (الطاعنة) من أنها لم تقم بنفسها بالعمليات التى استقرت بها البضاعة
فى صابر السفينة أو أن هذه العنابر لم تكن تتسع لاستيعاب كامل البضاعة
الواردة بسند الشحن — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون
قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون ، ذلك أنه قضى للمطعون ضدها الأولى بفوائد عن المبلغ المحكوم به

من تاريخ المطالبة الرسمية استنادا إلى أنها قد حددت التعويض بمبلغ من النقود وأنه بذلك قد صار التزاما معلوم المقدار عند الطلب ، في حين أنه يشترط لاستحقاق الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وإذ لم يكن محل الالتزام في الدعوى كذلك بل كان التزاما بنقل بضاعة فإن الفوائد لا تكون مستحقة إلا من تاريخ الحكم - ويضيف الطاعن أنه من المقرر في ظل القانون المدني الحالي إن القضاء بالفوائد عن التعويض يكون من تاريخ الحكم به وأنه وقد صدر الحكم المطعون فيه في ظل أحكام هذا القانون فقد كان يتعين ألا يجعل بدء سريان الفوائد من تاريخ المطالبة بها بل من تاريخ صدور الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود - ذلك أن محل الالتزام المطالب به في الدعوى هو مبلغ من النقود مقابل تعويض الضرر الذي لحق المطعون ضدها نتيجة فقد بعض أجولة البضاعة التي تعهدت الشركة الطاعنة بموجب سند الشحن بنقلها - ولما كانت المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم هي المنطبقة على واقعة الدعوى لأن عدم تسليم الطاعنة البضاعة المينة بسند الشحن إلى الشركة المطعون عليها الأولى قد حصل في ١٩٤٨/١/٢ أي قبل العمل بالقانون المدني الحالي ولأن المادة ٢٢٦ منه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تشريعا مستحدثا وليس له أثر رجعي ، وكان المطالب به كتعويض هو مبلغ من النقود مستحق في ذمة الشركة الطاعنة وليس من شأن المنازعة في استحقاقه كله أو بعضه ما يصح معه القول بأنه غير معلوم المقدار وقت الطلب ، وقد حسم الحكم الخلاف في شأنه بتقدير مبلغ معين تعتبر ذمة الشركة الطاعنة مشغولة به منذ مطالبتها رسميا لأن الأحكام مقرررة للحقوق وليست منشئة لها - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية يكون - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد تونى صحيح حكم القانون المدني القديم الذي تحكم المادة ١٢٤ منه واقعة التزاع - ولا يعيب الحكم استناده في أسبابه إلى نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الحالي ما دام ذلك لم يؤثر في سلامة منطوقه . لما كان ما تقدم ، فإن السبب الثاني للطعن يكون على غير أساس .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٩٦)

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . ” وقف السير في الدعوى ” .

وقف السير في الدعوى وفقا للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ . تنابر أحكام
الوقف المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ مرافعات . لا تلازم بينهما .

(ب) دعوى . ” وقف السير في الدعوى ” .

القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . مريان أحكامه على الدعاوى الموقوف
السير فيها طبقا للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ . وجوب إخطار مصلحة الضرائب
فلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بكتاب موصى عليه بعلم وصول بعرض
التزاع على لجان الصلح .

١ — وقف السير في الدعوى في القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ يغير أحكام
الوقف المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ مرافعات في شروطه وأوضاعه
ولا تلازم بينهما .

٢ — أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إنما تلحق الدعاوى التي تقرر
وقف السير فيها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وبالتزام
الأوضاع التي نص عليها من وجوب إخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم الوصول لقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بعرض
التزاع على لجان الصلح ، وإذا كان الثابت أن دعوى الشركة لم توقف بالتطبيق
لأحكام هذا القانون وعن طريقه ولم يتم الطاعن بتعجيلها في الثمانية أيام التالية
لنهاية أجل الوقف وقضى الحكم المطعون فيه باعتبار الطاعن تاركا دعواه فإنه
لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيد / رودلف نريستوفارى لابورتا بصفته ممثلا لشركة ج . بلانتا وشركاه أقام الدعوى رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم باعتبار أرباحها عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ مبلغ ٨٣٤٥٢ جنيها و ٩٥٧ م مع إلزام المصلحة بالمصروفات والأنعاب وشمول الحكم بالتفاد ، وبجلسة ١٩٥٧/٢/٦ قررت المحكمة وقف السير فى الدعوى باتفاق الطرفين لمدة ستة شهور للصلح طبقا للمادة ١/٢٩٢ مرافعات ، وبصحيفة أطلت للمصلحة فى ١٩٥٧/٩/٢٨ عجل المدعى الدعوى ودفعت المصلحة باعتباره تاركا لها بعدم تعجيلها فى ثمانية الأيام التالية لنهاية أجل الوقف وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع باعتبار المدعى تاركا لدعواه وألزمته بمصروفاتها وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها مع إلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ١٥ تجارى قى . وفى ١٩٥٩/٤/١٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقدير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المادة ٣٤٧ مرافعات توجب تسبيب الأحكام وإلا كانت باطلة ، ومقتضى هذا الوجوب أن يبين قاضى الدعوى

في حكمة طلبات الخصوم وسند كل منهم فيما ادعاه أو دفع به وأن يذكر ما استخلص ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت لأن يكتفى بما يورده من أسباب مجملة أو غامضة أو أسباب يخلط فيها بين ما يستقل هو بتحقيقه وما تراقبه فيه محكمة النقض، والحكم المطعون فيه لم يلتزم هذه الأوضاع إذ لم يبين رد المصلحة على دفاع الشركة في صحيفة الاستئناف ولم يستند بجميع وسائله لتحقيق هذا الدفاع بأن يطالبها بتقديم الدليل على وجود صلح عرضته على المصالحة طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو يطالب المصلحة بتقديم ملف التصالح الموجود لديها ولو فعل لقدمت له الشركة صورة طلب التصالح المودعة ملف الطعن ولما انتهى إلى أن دفاع الشركة في هذا الخصوص خال من الدليل كما أنه يحقق ما أوضحت الشركة في صحيفة الاستئناف من أن طعن المصلحة رقم ١٨٥٥ سنة ١٩٥٣ أوقف بجلسته ١٤/١١/١٩٥٨ طبقا للقانونين رقمي ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ و ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ وما يحكم طعن المصلحة بحكم طعن الشركة لأن وقف هذا الطعن لم يكن ليم لو لم تتقدم الشركة بطلب تصالح إلى لجنة إعادة النظر، وعدم رجوع الحكم إلى ملف طعن المصلحة المقابل وخلوه من الإجابة على هذه الواقعة وعدم تحقيقه دفاع الشركة في هذا الخصوص قصور يعيبه إذ هو دفاع موضوعي هام يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بأنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر دفاع الشركة بخصوص وقف الدعوى للصلح طبقا لأحكام القانونين رقمي ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ وانتهى إلى أن هذا الوقف " لا يتم تلقائيا وبقوة القانون " بل يشترط فيه تقديم طلب من الممول إلى مأمورية الضرائب المختصة برغبته في إعادة النظر في النزاع وأن تخطر المصلحة قلم كتاب المحكمة بوقف الدعوى لعرض الموضوع على لجنة إعادة النظر ، ولم تقدم الشركة ما يفيد أنها قدمت طلبا برغبتها في عرض النزاع على اللجنة أو أن قلم الكتاب تلقى اخطارا من المصلحة بوقف الدعوى لهذا السبب ، بل الثابت أن الدعوى أوقفت طبقا للسادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ، والقول بأن المحكمة لم تطالب الشركة بتقديم الدليل على طلبها عرض النزاع على اللجنة أو تطالب المصلحة بتقديم ملف التصالح لا محل له إذ ليس على محكمة الموضوع

أن تلفت الحصوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته ومردود في الوجه (الثاني) بأنه يبين من الأوراق أن دعوى الشركة رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٥٣ تقرر وقف السير فيها بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ وفقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات لا عن طريق لجنة إعادة النظر وبالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ الذي لم يكن قد صدر بعد ، وإلى تاريخ الحكم فيها بجلسة ١٩٥٨/٣/٢٥ باعتبار الشركة تاركة لها لم تكن دعوى مصلحة الضرائب رقم ١٨٥٥ سنة ١٩٥٣ قد تقرر وقف السير فيها — هي الأخرى — وفقا لأحكام القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٥٤ ، وأحكام الوقف هنا وشروطه وأوضاعه ، تغاير أحكام الوقف هناك ولا تلازم بينهما .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار الشركة تاركة دعواها استنادا إلى أنها أوقفت طبقا للمادة ٢٩٢ مرافعات ولم تثبت أن قلم الكتاب تلقى من مصلحة الضرائب اخطارا بوقفها لعرض الموضوع على لجنة إعادة النظر ، وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) مخالفة أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ ومقتضاها أن الدعاوى المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ — وهي الدعاوى المقيمة أمام المحاكم عدا محكمة النقض حتى ١٩٥٤/١٢/٣١ — والتي أوقفت ، تستمر موقوفة أو تعود إلى الوقف حتى آخر يوليو سنة ١٩٥٩ وإن لم تكن قد عجلت طبقا للمادة ٢٩٢ مرافعات ، وظاهر من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه وضع لمعالجة الحالات التي طلب فيها التصالح ولم توقفها المحاكم لمدة سنة طبقا لحكم القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ ولكن أوقفها لمدة ستة شهور طبقا لحكم المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات وفات أصحابها تعجيلها ، وما كان يجوز تطبيق المادة ٢٩٢ على الواقعة النزاع بدلا من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ لمجرد أن مصلحة الضرائب لم تخطر قلم الكتاب بالصلح الذي عرضته الشركة طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وأد الدعوى أوقفت وفقا للمادة ٢٩٢ (وثانيهما) أنه جرى في قضائه على أن وفاة محامي الشركة خلال مدة الوقف لا تعتبر قوة قاهرة تحول دون اتخاذ الإجراءات خلال الأجل المحدد لمباشرتها وتوجب وقف المواعيد ، مع أن الموت حادث مفاجئ وموت المحامي بالذات

من شأنه أن يجعل موكله إزاء استعالة مادية وأدبية تمنعه من متابعة الاجراءات واتخاذ ما يتعين اتخاذه للسير في دعواه .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأن أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ إنما تلحق الدعاوى التي تقرر وقف السير فيها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وبالتزام الأوضاع التي نص عليها من وجوب " اخطار مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لقلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بعرض النزاع على لجان الصلح " والثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن دعوى الشركة لم توقف بالتطبيق لأحكام هذا القانون وعن طريقه ، ومردود في الوجه (الثانى) بما أورده الحكم المطعون فيه من أن " وفاة المحامى لا تعتبر من قبيل القوة القاهرة التي تحول دون تمكين الخصم من اتخاذ الاجراء لأن المفروض فى الموكل أن يكون على اتصال بوكيله وعلى علم بما يجرى فى دعواه حتى يصدر حكم فيها فضلا عن ذلك فإنه لا يتصور أن تكون هذه الوفاة قد خفى أمرها على الشركة المستأنفة لأن مقرها الاسكندرية وهى نفس المدينة التى كان يباشر فيها المحامى المتوفى عمله ، يضاف إلى ذلك أن هذه الوفاة قد حصلت فى ١٩٥٧/٦/٢٠ أى قبل انقضاء مدة الوقف بأكثر من شهر لأنها كانت قد انتهت فى ١٩٥٧/٨/٥ ومن ثم فلا عذر للمستأنفة لأنه كان أمامها فسحة من الوقت تستطيع خلالها أن توكل عنها محاميا آخر ليعجل الدعوى فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٩٢ مرافعات " وهى تقارير سائغة — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز ، وأبراهيم عمر همدى ، وصبرى أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٩٧)

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " مبدأ إقليمية الضريبة " .

الضريبة على أرباح المنشآت المشتغلة في مصر . مناطه . قيام المنشأة في مصر أو أن يكون لها بها ممثلون خاضعون لأوامرها . مزاولتها أعمالاً تجارية على وجه الاعتماد .

إذ نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر فإنها بذلك — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تستلزم قيام المنشأة في مصر أو أن يكون لها ممثلون فيها خاضعون لأوامرها ومزاولتها — في مصر — أعمالاً تجارية تنتم بصفة الاعتماد^(١) وإذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عملية بيع القطن محل النزاع هي عملية منفردة لا يخضع الربح الناتج منها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على الأرباح الاستثنائية في مصر ، وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن " الشركة المستأنفة تزاول التجارة وأن العملية التي قامت بها في مصر هي جزء من نشاطها التجاري وأن الربح الذي حققته من هذه الصفقة إنما هو نتيجة هذا النشاط ومن ثم فهو يخضع لضريبة الأرباح التجارية " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(١) قض ١١/٣/١٩٦٤ . الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٩ ق . السنة ١٥ ص ٢٢٥ . وقض ٢٢/٤/١٩٥٤ . الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٢ ق . السنة ٥ ص ٨١٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المكتب الرئيسى لتموين المنتجات - شركة بولونية مركزها الرئيسى بمدينة لودج ببولونيا - أقام الدعوى رقم ٤١٤ سنة ١٩٥٠ تجارى الإسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب وشركة فرغلى للأقطان والأعمال المالية وآخرين يطلب الحكم بعدم إخضاع الربح الناتج من بيعه ٥٧٠ بالة من القطن المصرى للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على الأرباح الاستثنائية وبالزام شركة فرغلى فى مواجهة باقى المدعى عليهم بأن تسلم لمكتب مراقبة عمليات النقد الأجنبى بالبنك الأهلى ما يعادل ٢٤٢٨١ ج استرلىنى وه شلنات من النقود المصرية ، وهو المبلغ الذى استولت عليه الشركة المذكورة لحساب المكتب ، وقال شرحا لها إنه فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ويناير سنة ١٩٤٨ أصدر أمرين للسيد / إميلجان بويكوز الوكيل عن شركة فرغلى بمدينة لودج بأن يشتري لحسابه ٨١٠ بالة من القطن المصرى وقامت الشركة بشراء هذه الكمية بثمن إجمالى قدره ٨١٦٠٣ ج استرلىنى و ٤ شلنات أرسلت له منها ٢٤٠ بالة ثمنها ٢٠٤٤٠ ج استرلىنى و ٤ شلنات وبقى لحسابه ٥٧٠ بالة ولاارتفاع أسعار القطن طلب المكتب من وكيل الشركة إعادة بيع الكمية الباقية ونتج من ذلك ربح قدره ٢٤٢٨١ ج استرلىنى وه شلنات طلب تحويله إليه عن طريق مراقبة النقد الأجنبى بالبنك الأهلى إلا أن مكتب النقد بوزارة المالية اعترض على تحويل المبلغ بأكمله استنادا إلى أنه يستحق عليه مبلغ ٢٩٨٦ ج استرلىنى و ١٢ شلنا ضريبة أرباح تجارية ٩٧١٦ ج استرلىنى و ١٢ شلنا و ٨ بنسات ضريبة أرباح استثنائية ، وإذا كان الربح الذى تحقق نتج من عملية تجارية واحدة ولا يخضع للضريبة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٥٢/١١/٨ حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعى وإلزامه بالمصروفات ومبلغ ألف قرش

مقابل أتعاب المحاماة للدعى عليها الثانية . واستأنف المكتب هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٢٥ سنة ٨ تجارى قضائية . وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٢ حكمت المحكمة حضور يا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد فى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخضع عملية البيع التى قام بها المكتب للضريبة تأسيسا على أنه يباشر نشاطا تجاريا وأن صفة القطن التى عقدها فى مصر هى جزء من هذا النشاط فىخضع الربح الناتج منها للضريبة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ يشترط لاعتبار عمل المكتب استغلالا تجاريا أن يباشر عمليات البيع والشراء على وجه الاعتياد والاستمرار وهو ما لا يتحقق بالعملية المفردة التى قام بها ولا يوجد نص فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يقضى بخضوع هذه العملية للضريبة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أخضع الربح الناتج منها للضريبة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن "تستحق الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة فى مصر" فإنها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تستلزم قيام المنشأة فى مصر ، أو أن يكون لها ممثلون فيها خاضعون لأوامرها ، ومزاوتها — فى مصر — أعمالا تجارية تتسم بصفة الاعتياد ، وإذ كان الثابت فى الدعوى

أن عملية بيع القطن محل النزاع هي عملية منفردة لا يخضع الربح الناتج منها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على الأرباح الاستثنائية في مصر ، وخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” الشركة المستأنفة تراول التجارة وأن العملية التي قامت بها في مصر هي جزء من نشاطها التجاري وأن الربح الذي حققته من هذه الصفقة إنما هو نتيجة هذا النشاط ومن ثم فهو يخضع لضريبة الأرباح التجارية “ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة على المهن غير التجارية ” . ” وعاء الضريبة ” ” تقدير
وعاء الضريبة ”

الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية . وماؤها الأرباح الصافية التي قبضها
الممول أودعت تحت تصرفه عن عمليات بائرها خلال السنة أو في سنوات سابقة لا الأرباح التي
استحققت ولم يتم قبضها بعد . م ٧٢ و ٧٣ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وفقا للسنتين ٧٢ و ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ تفرض ضريبة سنوية
على ” أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممولون
بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل ” وتحدد هذه الضريبة ” على
أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح
على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرها الممول ” وهي ضريبة
متميزة يتحدد وماؤها بالأرباح التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات
باشرها خلال السنة أو في سنوات سابقة لا الأرباح التي استحققت ولم يتم قبضها
بعد (١) فتمى كان الثابت أن المبلغ المتنازع عليه هو ربح قبضته المطعمون عليها
في سنة ١٩٥١ عن نشاط باشرته وتم خلال سنة ١٩٥٠ وجرى الحكم
المطعون فيه على عدم خضوعه للضريبة ، فلأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

(١) هذا المبدأ تضمنه الحكم الصادر بذات الجلسة في الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٥ ق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة / أم كلثوم إبراهيم أقامت الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥٨ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٥/٣١ فيما قضى به من تحديد أرباحها الخاضعة للضريبة على المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية فى سنة ١٩٥١ بمبلغ ١٠٢٢٥ ج ٤٢٩ م طالبة تعديله واستبعاد مبلغ ٢٥٢ ج و ٧٣٤ م من وعاء الضريبة وقالت مراحا لدعواها إنها وإن كانت قد قبضت لهذا المبلغ من شركة كايرون لتسجيل الاسطوانات فى سنة ١٩٥١ إلا أنه جزء من أجر استحق لها فى ذمة الشركة مقابل تسجيل بعض أغانيها بموجب الاتفاق المحرر بينهما فى ١٧/٤/١٩٥٠ وقد فرغت من هذا التسجيل وأتمته فى نفس السنة وسددت الضريبة المستحقة عنها، ومن غير الجائز إدخال حصيلة نشاط سابق تم واستنفد أراضيه سنة ١٩٥٠ — وقبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — فى وعاء الضريبة عن سنة ١٩٥١. وبتاريخ ١٩٥٩/٥/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه . واستأنفت السيدة أم كلثوم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١٦ سنة ٧٦ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما قضى به من تحديد ربح المستأنفة عن سنة ١٩٥١ الخاضع لضريبة المهن غير التجارية بمبلغ ١٠٢٢٥ ج ٤٢٩ م وباستبعاد مبلغ ٥٢٠٢ ج و ٧٣٤ م من الربح المذكور وألزمت المستأنف ضدها مصاريف الدعوى عن الدرجتين وعشرة جنهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما . وطعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص

الطعون وقررت إحالته على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب تقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد مبلغ ٥٢٠٢ ج و ٧٣٤ م المتنازع عليه من وعاء الضريبة ، مستندا في ذلك إلى أن الضريبة على المهن غير التجارية كانت وإلى ما قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تفرض على ممارسة المهنة لأعلى إيرادها ، وأن ما جاء به هذا القانون من تعديل بشأن تحديد الضريبة على أساس الأرباح المقبوضة خلال السنة لا يسرى إلا على أرباح العمليات التي باشرها الممول وتمت ابتداء من تاريخ العمل به في أول يناير سنة ١٩٥١ لأعلى أرباح عمليات باشرها وتمت في تاريخ سابق وتعتبر حقا خالصا له سواء قبضها كلها أو بعضها ولا يتعلق بها حق التخزئة ، ورتب الحكم على ذلك أنه وقد سددت المطعون عليها الضريبة من مزاوله المهنة في سنة ١٩٥٠ لا يكون هناك محصل لفرض ضريبة على المبلغ الذي قبضته في سنة ١٩٥١ نتيجة نشاط زاولته في سنة سابقة وهي سنة لم تكن الضريبة فيها تستحق على إيراد المهنة بل على المهنة ذاتها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن ضريبة المهن غير التجارية كانت ومنذ صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مقرر على أرباح المهنة لا على المهنة ذاتها وما أجراه القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من تعديل في هذا الخصوص اقتصر على تغيير وسيلة تحديد وعاء الضريبة بأن جعله الإيراد الفعلي بدلا من القيمة الإيجارية ومن تاريخ العمل بهذا القانون أصبحت الضريبة تسرى على الأرباح التي قبضها الممول بغض النظر عن استحقاقها .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أنه وفقا للسنتين ٧٢ و ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — تفرض ضريبة سنوية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ على "أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل " وتحدد هذه الضريبة "على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الأرباح على أساس نتيجة العمليات

على اختلاف أنواعها التي باشرها الممول " . وهي ضريبة متميزة ، يتحدد وعاؤها بالأرباح التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات باشرها خلال السنة أو في سنوات سابقة لا الأرباح التي استحققت ولم يتم قبضها بعد ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المبلغ المتنازع عليه هو ربح قبضته المطعون عليه في سنة ١٩٥١ عن نشاط باشرته وتم خلال سنة ١٩٥٠ وجرى الحكم المطعون فيه على عدم خضوعه للضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين موسى ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٠ القضائية :

ضرائب . "الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية" . "وعاء الضريبة" .
 "التقدير الحكيم" .

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساساً لربط
 الضريبة في السنوات التالية وإن كانت حسابات الممول بها منتظمة .

متى كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٧ قد ربطت
 بطريقة التقدير تعين — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — اتخاذ هذه
 الأرباح أساساً لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وإن كانت
 حسابات الممول فيها منتظمة^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن — الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
 تحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٥٤

(١) قض ١٩٦٤/٢/١٩ الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٩ ق. السنة ١٥ ص ٢٣٦ .

وقض ١٩٦٢/٢/٢٧ الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق. السنة ١٢ ص ١٧٨ .

الاسكندرية الابتدائية ضد بنى مافروماتيس بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٨ طالبة إلغاء والحكم بصحة الربط الذى أجرته مراقبة الضرائب باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباحه في سنة ١٩٤٧ بطريق التقدير بمبلغ ٢٤٥٠ ج واتخذت هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وإذا عترض على هذا الربط بحجة أن حساباته في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ منتظمة ولا يجوز اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليها ، وعرض الخلاف على لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بإلغائه مستندة في ذلك إلى أنه يشترط لتطبيق أحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أن تكون حسابات الممول في سنة القياس وفي السنوات المقيسة منتظمة ولم تفحص المأمورية حسابات الممول في سنى النزاع لمعرفة ما إذا كانت منتظمة أو غير منتظمة ، فقد انتهت إلى طلب إلغاء هذا القرار والحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه — واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧٨ سنة ١٥ ق تجارى . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف إشكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٨ ورفض الطعن الصادر فيه ذلك القرار وتأييد تقدير مأمورية الضرائب لأرباح المستأنف عليه في السنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ واتخاذها الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليه في هذه السنين إعمالا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وألزم المستأنف عليه المصروفات عن درجتى التقاضى ونحو مائة قرش أتعابا للمحاماة عنهما لمصاحبة الضرائب . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في الدعوى على ما استخلصه من مذكرة الطاعن المودعة ملف الاستئناف رقم ٢٩٦ سنة ١٩٤٠ ق ، من أنه استبعد سنة ١٩٥١ وقصر دفاعه على سقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ فلا يقبل منه الإدعاء بأن حساباته في أي سنة منها منتظمة ورتب على ذلك وجوب تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح الطاعن في سنوات النزاع ، وهو قصور وخطأ في الإسناد ومخالفة للثابت في المذكرة ، إذ الثابت فيها أن الطاعن دفع بالتقادم بالنسبة لسنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وهو حقه ، واعترض على عدم اعتماد دفاتره رغم نظاميتها وتمسك بوجوب إجراء المحاسبة على أساسها لا على أساس أرباح سنة ١٩٤٧ ، وطلب نذب خبير لتحقيق دفاعه ولخص دفاتره وهو دفاع لو تحقق لكان له أثره في مصير الدعوى وعدم تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباحه في سنوات النزاع ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع واقتصر على النتيجة التي استخلصها من المذكرة خلافا للثابت بها بجاء معيبا فضلا على مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه متى كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٤٧ قد ربطت بطريق التقدير تعين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة اتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وإن كانت حسابات الممول فيها منتظمة ، وإذا كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالقصور والخطأ في الإسناد فيما عول عليه من اعتبار حسابات الطاعن في سنوات النزاع غير منتظمة يكون غير منتج ولا جدوى فيه . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ذكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٠ القضائية :

خضرائب . "رسم الأيلولة على التركات" . إصلاح زراعى . " تصرف المالك
إلى أولاده " .

المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده بعوض
أو بغير عوض وخصه نذب إليها الشارع . مثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتجمل على أحكام
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم مريان المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
على هذا التصرف .

النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعى بعد تعديله بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٠٨
لسنة ١٩٥٣ على أنه يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا
القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على ما تتي فدان
إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده
على المائة فدان فإذا توفى قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده
أو يظهر نية عدم التصرف إليهم افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده
المتوفين قبله في الحدود السابقة—يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده في هذا
النطاق هو رخصة واستعجاب نذب إليه الشارع وافترضه رعاية منه للمالك ذوى
الأولاد وتميزاً لهم عن غيرهم يستوى في ذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض .
ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتجمل على أحكام القانون التى
قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وافترضها
في شأن الهبات وحدها دون سائر التصرفات ، طالما أن القانون هو الذى رخص

فيه وندب إليه واقترضه وهو مما لا يتجه إليه خطاب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور التي نصت على أنه "إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه" بحيث يقال إنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر إلى القضاء لإقامة الدليل على دفعه المقابل لكي يرد إليه الرسم إذا كان التصرف بعوض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المرحوم محمد السيد أبو حسين — مورث المطعون عليه — توفي
في ١٩٥٥/٢/٥ وقدرت مأمورية ضرائب شبين الكوم صافي أصول تركته بمبلغ
٩٤٨٦٨ جنيها و ١٢٧ م وأخطرتهم بهذا التقدير فاعترض عليه وأحيل الخلاف
إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٥/٩/٢١ بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بتخفيض تقدير المأمورية إلى مبلغ ٩١١٣٨ جنيها و ٧٦ م ، وأقام
الورثة الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٥٥ تجاري شبين الكوم الابتدائية بالطعن
في هذا القرار وطلب الحكم أصليا بعدم اختصاص مأمورية ضرائب شبين الكوم
ولجنة طعن ضرائب طنطا بمناقشة شئون التركة ، ومن باب الاحتياط تحديد
صافي أصول التركة بمبلغ ٧٠٥٣٥ جنيها و ٤٨١ م ، مع إلزام المصاحبة بالمصروفات ومقابل
أنعاب الحمامة . وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا
(أولا) برفض الدفع المقدم من الطاعنات بعدم اختصاص مأمورية ضرائب
شبين الكوم بمناقشة وتصفية التركة وباختصاصها (ثانيا) باستبعاد الخمسين
فدانا موضوع عقد الهبة رقم ١٣ سنة ١٩٥٤ الصادر إلى كريمة المورث
السيدة /دولت محمد السيد أبو حسين والمسجل في ١٩٥٤/٦/٢٠ برقم ٣٧١٢ من وعاء
الضريبة (ثالثا) باستبعاد ال ٥٦ ف و ٤ من المينة بمحضر الاستيلاء المؤرخ
(٢ - ١٢ - ٢)

١٦/١٠/١٩٥٥ من وعاء الضريبة على أن تحل محلها سندات الإصلاح الزراعي المسماة تعويضا عنها (رابعا) وقبل الفصل في باقي الطلبات بنذب الخبير المختص بشئون الضرائب بمكتب خبراء وزارة العدل بشيين الكوم للاطلاع على ملف الدعوى وما يقدمه الطرفان من مستندات لبيان ما يأتي (١) تقدير قيمة المائة فدان التي بقيت للمورث بعد الهبة وبعد ما تم الاستيلاء عليه طبقا لقانون الإصلاح الزراعي مراعى في ذلك المعيار الذي نصت عليه المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ (٢) تقدير قيمة سندات الإصلاح الزراعي التي سلمت تعويضا عن ال ٥٦ ف و ٤ س التي استولت عليها الحكومة طبقا للمادة ٣٦ من القانون (٣) تقدير قيمة المنقولات والآلات الزراعية المخلفة عن المورث وقت الوفاة بعد استبعاد قيمة المنقولات الخاصة بدار السكن المعفاة من الضريبة (٤) تقدير قيمة الثلاث جاموسات المخلفة عن المورث وبيان ما إذا كانت تساوى مبلغ ١٦٠ جنيها كما جاء في قرار لجنة الطعن أم تقل عنه . (٥) تقدير قيمة ايجار المائة فدان التي بقيت للمورث بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي وإيجار ال ٥٦ ف و ٤ س من ربيع السنة السابقة على وفاة المورث طبقا للمادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعي (٦) تقدير صافي أصول التركة المخلفة عن المورث بعد استبعاد ما قضت المحكمة باستبعاده من الخضوع للضريبة ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية عادت وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٨ فحكت بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه والصادر بجلسته ٢١/٩/١٩٥٥ والمعلن إلى الطاعنات في ٢٩/٩/١٩٥٥ وتحديد صافي قيمة التركة المخلفة عن مورثن المرحوم محمد السيد أبو حسين إلى مبلغ ٧١٩٩٦ ج و ٧٤٠ م وحساب الضريبة على هذا الأساس وألزمت الطاعنات المصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذين الحكين لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغائها والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٦ سنة ٩ تجارى وكذلك استأنفته السيدة/دولت محمد السيد أبو حسين استئنافا فرعيا طالبة تعديله وتقدير صافي التركة بمبلغ ٦٢٣٧٨ ج . وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعى شكلا وفي موضوعهما بتعديل الحكم المستأنف الصادر من محكمة الدرجة الأولى بجلسته ١٧/١٢/١٩٥٨ وتعديل قرار اللجنة المطعون فيه والصادر

بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢١ وتحديد صافي قيمة التركة المخلفة عن المورث المرحوم محمد السيد أبو حسين مورث المستأنف عليهن في الاستئناف الأصلي بمبلغ ٧١٢٨٧ ج و ٥٤٤ م وحساب الضريبة على هذا الأساس مع إلزام المستأنف عليهن بالمصروفات المناسبة لمبلغ ٧٥٢ ج و ٦٣ م عن الدرجتين وإلزام مصلحة الضرائب بباقي المصروفات عن الدرجتين وبمبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهن وصممت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد الخمسين فدانا موضوع عقد الهبة الصادر من المورث إلى كريمته السيدة / دولت استنادا إلى أن المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ أجازت لـالك أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يتجاوز خمسين للولد الواحد ومائة فدان لأولاده جميعا واقرضت أنه تصرف في هذا القدر ما لم يظهر نية عدم التصرف إليهم قبل وفاته وبالتطبيق لحكم هذه المادة في حدود الرخصة التي خولها القانون للمورث استصدار القيم عليه إذنا من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام عقد الهبة ، وانتهى إلى أنه لا يعتبر من قبيل التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي يفترض فيها سوء النية وقصد التهرب من ضريبة التركات ، وما جرى عليه الحكم من ذلك خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات صريحة في أنه يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا بسبب من أسباب الإرث كان متوفرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة وسواء صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة

وهي من العموم والاطلاق بحيث تشمل كافة التصرفات التي يجريها المورث أيا كان سببها وعلتها ومصدرها ونوعها ، وبحيث يكفي لإعمال حكمها حصول التصرف خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة ، والثابت في الدعوى أن الهبة تمت في ١٩٥٤/٦/٢٠ وتوفي المورث في ١٩٥٥/٢/٥ وبذلك تكون قد تمت خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة وبالتالي تخضع لرسم الأيلولة ولا يمنع من خضوعها ما تعلل به الحكم من أن القصد من الهبة لم يكن التهرب من أداء الرسم أو أنها لا تعتبر من قبيل التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إذ هو تصرف ناقل للملك وهو من التبرعات التي اعتبرها الشارع قرينة لا تقبل إثبات العكس على التهرب من أداء الرسم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي بعد تعديله بالقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ على أنه يجوز للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي فدان إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان فإذا توفي قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم ، افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فروع أولاده المتوفين قبله في الحدود السابقة ، يدل على أن تصرف المالك إلى أولاده على هذا الوجه وفي هذا النطاق هو رخصة واستعجاب ندب إليه الشارع واقتضاه رعاية منه للملاك ذوى الأولاد وتمييزاً لهم عن غيرهم يستوى في ذلك أن يكون بعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحيل على أحكام القانون التي قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ واقتضاه في شأن الهبات وحدها دون سائر التصرفات طالما أن القانون هو الذي رخص فيه وندب إليه واقتضاه

وهو مما لا يتجه اليه خطاب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون التي نصت على أنه "إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد اليه رسم الأيلولة المحصل منه" بحيث يقال إنه يتعين على صاحب الشأن من الأولاد رفع الأمر للقضاء لإقامة الدليل على دفعه المقابل لكي يرد اليه الرسم إذا كان التصرف بعوض ، ومن ثم فهو لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو خطأ في تطبيقه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلمى عبد الجواد ، وسليم راشد
أبو زيد .

(٢٠١)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٠ القضائية :

(ا) حكم ” بيانات الحكم “ . ” بيان اسم كاتب الجلسة “ . بطلان .

بيان اسم كاتب الجلسة فى الحكم أمر غير جوهري . إغفاله لا يترتب عليه البطلان .
البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا
الحكم واسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية .

(ب) إثبات ” إقرار “ . ” التنازل عن الحق “ . دعوى .

الإقرار الصريح والقاطع فى الدلالة على التنازل عن الأجرة المطالب بها فى الدعوى ،
لا على السير فى الدعوى لحسب . مقتضاه سقوط حق المقرنها فى المطالبة بتلك الأجرة
فى أى دعوى أخرى .

(ج) عقد . ” عيوب الرضا “ . ” غلط “ . محكمة الموضوع . نقض ” مسائل
الواقع “ .

فى الحكم عن التنازل عن الأجرة وجود الغلط الجوهري المدعى به بما استخلصه
من علم مدعى الغلط بحقيقة ما وقع فيه . توافر هذا العلم وعدم توافره من مسائل الواقع
تستقل بها محكمة الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليها فى ذلك .

(د) هبة ” الرجوع فى الهبة “ . إلترام ” عدم القابلية للانقسام “ . وارث .
” دين المورث “ .

الرجوع فى الهبة فى حالة عدم قبول الموهوب له . شرطه أن يستند هذا الرجوع
إلى عذر يقبله القاضى . دين الأجرة على المورث دين قابل للانقسام — بعد وفاته — على
الورثة كل بقدر حصته الميراثية .

١ - عدلت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات البيانات التي يجب اشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذين البيانين ولم يتطلب المشرع فيما يتطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيها اسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان اسم هذا الكاتب ليس أمراً جوهرياً في نظر المشرع . وإذا كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات قد نصت على أن "يوقع رئيس الجلسة وكانها على نسخة الحكم الأصلية ..." إلا أنها لم ترتب البطلان على إغفال هذا الإجراء - وإن كان البطلان يترتب حتماً على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لأن هذه النسخة - باعتبارها ورقة رسمية - لا تكتمل لها صفة الرسمية إلا بتوقيع القاضي الذي أصدر الحكم بغير حاجة لتوقيع الكاتب عليها ، على أساس أن الحكم من عمل القاضي وأن عمل الكاتب لا يعدو نقل مادونه القاضي - ومن ثم فإن إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة .

٢ - متى كانت عبارات الإقرار صريحة وقاطعة في الدلالة على أن التنازل الذي تضمنه هو تنازل نهائي عن الأجرة المطالب بها في الدعوى وليس مقصوراً على الحق في السير فيها فإن مقتضى هذا التنازل سقوط حق المقر نهائياً في المطالبة بتلك الأجرة بأي طريق وبالتالي فكل دعوى يرفعها بالمطالبة بهذه الأجرة تكون خالية بالرفض إذ لا يجوز له أن يعود فيما أسقط حقه فيه .

٣ - إذا كانت محكمة الموضوع قد نفت عن الإقرار (بالتنازل عن الأجرة) وجود الغلط الجوهرى المدعى به بما استخلصته من الوقائع التي أوردتها ولها أصلها في الأوراق من أن الطاعن (المؤجر) كان يعلم وقت صدور الإقرار منه بحقيقة التلف الذى أصاب زراعة المطعون ضدهما (المستأجرين) والذي يدعى الطاعن أنه وقع في غلط في شأنه معتقداً أنه يرجع إلى ظروف غير متوقعة ومستحيلة الدفع ، فإنه لا سبيل لمحكمة التقض عليها في ذلك لأن استخلاص توافر هذا العلم أو عدم توافره من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .

٤ — تشترط المادة ٥٠٠ من القانون المدني للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي . فإذا كان ما تعلل به الطاعن لتبرير حقه في الرجوع من تنازله عن الأجرة من وقوعه في غلط قد ثبت فسادُه كما أن ما يدعيه من أن دين الأجرة غير قابل للانقسام غير صحيح في القانون لأن دين الأجرة وإن كان أصلاً للمورث إلا أنه مادام بطبيعته قابلاً للانقسام فهو ينقسم بعد وفاته على الورثة كل بقدر حصته الميراثية ، إذا كان ذلك ، فإن العذر الذي استند إليه الطاعن لتبرير حقه في الرجوع في إقراره بالتنازل يكون متفياً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تخلص في أن المرحوم السيد عبد الحافظ عمرو مورث الطاعنين تقدم في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى قاضي الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية طالباً بإصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظي على ما يوجد من زراعة بالأرض التي يستأجرها منه المطعون ضدهما وفاء للأجرة التي استحققت عليهما عن سنة ١٩٥١ الزراعية وتحديد جلسة للحكم بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يسلماه $\frac{٧٩٣}{٣}$ قنطار قطن و ٩٢١ أردب قمح و ١٧٧,٧٥ ضريبة أرز بالأوصاف والأوزان المبينة بعقد الإيجار وبالطلب وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً — وقال مورث الطاعنين في طلبه إن المطعون ضدهما استأجرا منه أطيافاً زراعية مساحتها ٦٩٥ ف و ١٢ ط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ ونص في عقد الإيجار المؤرخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن المساحة التي تزرع قطناً يكون إيجار الفدان منها قنطارين وثلاث قنطار والمساحة الباقية يكون إيجار الفدان منها أردبين وثلاث قمحا ونصف [ضريبة من الأرز على أن يكون تسليم القطن للوَجَر في ١٥ من سبتمبر من كل سنة —

إلا أن المستأجرين لم يقوموا بالوفاء بشيء من أجرة سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية مما دعا المؤجر لتقديم طلبه السابق — صدر الأمر في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بتوقيع الحجز التحفظي ونفذ في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقيدت دعوى الموضوع برقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة — ثم أقام مورث الطاعنين دعواه رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة بطلب آخر تقدم به في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ لقاضى الأمور الوقتية لاستصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظي على الزراعة التى بالعين المؤجرة وفاء لذات الأجرة السابقة والتي كانت مطلوبة عينا فى الدعوى الأولى وطلب الحكم بالزام المطعون ضدهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٣٨١ ج و ٦٢٥ م من المحاصيل المستحقة له وفوائد هذا المبلغ وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذا وقد صدر الأمر بتوقيع الحجز المطلوب ونفذ في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وتظلم المطعون عليهما من ذلك الأمر بدعواهما رقم ٤٧٥٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وقضى فى هذا التظلم بتاريخ ١٩٥٣/١/٣١ بتعديل الأمر المتظلم منه وجعله قاصرا على توقيع الحجز وفاء لمبلغ ٥٠٠٠ ج و ٧٠٠ م واعتباره أمرا تكليلا للأمر الصادر في ١٧/٩/١٩٥١ والحجز الموقع في ٣٠/٩/١٩٥١ وعند نظر الدعوى الأولى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة بجلسته ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عدل المؤجر طلباته فيها فاستغنى عن طلب الأجرة عينا وطلب إلزام المطعون ضدهما بالمبلغ المطالب به فى الدعوى الثانية رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة على أساس أنه قيمة المحاصيل المستحقة له مقابل الأجرة — توفى المؤجر بعد ذلك وحل محله ورثته وهم أولاده ممدوح ورياض وحسن وممتاز وزينب وأنعام وبرلتي وفتحية وقدم الأستاذ ممدوح عبد الحافظ عمرو توكيلا عن أخواته زينب وأنعام وبرلتي كما أن الأستاذ ممتاز عبد الحافظ عمرو مثل فى الدعوى بصفته الشخصية وبصفته قيا على شقيقته فتحية عبد الحافظ عمرو — وبجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٥٥ قررت المحكمة الابتدائية ضم الدعويين رقمي ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة و ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة معا ليصدر فيهما حكم واحد — وكان من بين دفاع المطعون ضدهما أمام محكمة أول درجة أن الأستاذ ممدوح عمرو عن نفسه وبصفته ويلا عن أخواته زينب وأنعام وبرلتي قد تنازل عن جميع حقوقه وحقوق موكلاته المرفوعة بها الدعوى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة إذ تنازل هن حقه فى المطالبة بإيجار سنة ١٩٥١ الزراعية المنتهية فى أكتوبر

سنة ١٩٥١ وذلك بمقتضى إقرار كتابي ثابت التاريخ في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ كما أن الأستاذ ممتاز عبد الحافظ عمرو قد تنازل أيضا عن جميع حقوقه المرفوعة بها تلك الدعوى بمقتضى إقرار كتابي صادر منه ثابت التاريخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وطلب المطعون ضد هما إثبات هذا التنازل إلا أن الأستاذ ممتاز عبد الحافظ عمرو نازع في ذلك قائلا إن الإقرار بالتنازل الصادر منه يعتبر باطلا لوقوعه في غلط عند إصداره كما اعترضت أيضا السيدتان أنعام وبرلتي على نفاذ الإقرار الصادر من وكيلهما الأستاذ ممدوح عمرو في حقهما وذلك تأسيسا على أنه يتضمن تبرعا لا يجوز للوكيل إجراؤه إلا بتوكيل خاص محدد . وفي ١١ مايو سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية (أولا) بإثبات تنازل كل من المدعين الأستاذ ممدوح عبد الحافظ عمرو والسيدات زينب وأنعام وبرلتي كريمات المرحوم السيد عبد الحافظ عمرو عن الدعوى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ والدعوى رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة (ثانيا) بإثبات تنازل المدعى الأستاذ ممتاز عبد الحافظ إبراهيم عمرو عن الدعوى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة ورفض دعواه رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى القاهرة (ثالثا) إعادة الدعوى للمرافعة لمناقشة خبير دعوى إثبات الحالة رقم ٣٥٩٤ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر . وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٥٩ حكمت تلك المحكمة بالنسبة لباقي الورثة المدعين وهم رياض عبد الحافظ عمرو وحسن عبد الحافظ عمرو وممتاز عبد الحافظ عمرو بصفته فيما على شقيقته فتحية (أولا) بعدم قبول الدعوى رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة (ثانيا) بتدب خبير حسابي من مكتب خبراء القاهرة للاطلاع على أوراق الدعوى وما يقدمه له الطرفان من مستندات وتصفية الحساب بين الطرفين عن أجرة سنة ١٩٥١ الزراعية على الأسس الواردة بأسباب الحكم وهي أن المساحة المزروعة قطنا في تلك السنة هي ٢٣٧ ف و ١٠ ط وأن أجرة الفدان منها قنطاران وثلث قنطار وأن يحسب سعر القنطار وفقا لأسعار يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم الذى اتفق فى عقد الإيجار على تسليم القطن فيه للتو جرسويا . استأنف ممدوح عبد الحافظ عمرو وأنعام عبد الحافظ عمرو وبرلتي عبد الحافظ عمرو الحكم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٥٧ بالاستئناف رقم ٩٩١ سنة ٧٤ ق أمام محكمة استئناف القاهرة كما استأنفه ممتاز عبد الحافظ عمرو بالاستئناف رقم ١٠٩٧ سنة ٧٤ ق . وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين معا ليصدر

فيهما حكم واحد وقضت في ١٩٦٠/٦/٢٨ برفض الاستئنافين وتأيد الحكم المستأنف . كما استأنف رياض عبد الحافظ عمرو وحسن عبد الحافظ عمرو وممتاز عبد الحافظ عمرو بصفته قيا على شقيقته فتحية الحكم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٩ بالاستئناف رقم ٩٤٦ سنة ٧٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وفي ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . فطعن السيد / ممتاز عبد الحافظ عمرو بالطعن المائل في هذا الحكم بطريق النقض وذلك فيما قضى به من رفض استئنافه رقم ١٠٩٧ سنة ٧٤ قضائية وتأيد الحكم المستأنف وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الطعن ولما عرض على دائرة فحص الطعون قررت إحالة إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن هذا الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا لتأييده حكما معدوما هو الحكم الابتدائي الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٧ باثبات تنازل الطاعن عن الدعوى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ ورفض دعواه رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ — ذلك أن هذا الحكم الابتدائي لم يوقع على نسخته الأصلية من كاتب الجلسة مما يجعله والعدم سواء . ويقول الطاعن إن عدم تمسكه بهذا السبب أمام محكمة الاستئناف لا يسقط حقه في إبدائه أمام محكمة النقض وذلك لتعلقه بالنظام العام ولأنه لم يعلم بخلو الحكم من توقيع كاتب الجلسة . إلا عند ما استخرج صورة رسمية منه لإيداعها ملف الطعن .

وحيث إن المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد عدت البيانات التي يجب اشتمال الحكم عليها ومن بينها أسماء القضاة الذين أصدروه واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ورتبت المادة البطلان على خلو الحكم من هذين البيانيين ولم يتطلب المشرع فيما تطلبه من بيانات في الحكم أن يذكر فيه اسم كاتب الجلسة الأمر الذي يفيد أن بيان اسم هذا الكاتب ليس أمرا جوهريا في نظر المشرع ، وإذا كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات قد نصت على أن "يوقع رئيس الجلسة وكاتبها على نسخة الحكم الأصلية المشتملة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق" إلا أنها لم ترتب البطلان على اغفال هذا الإجراء كما

فعلت المادة التي تسبقها مباشرة ولئن كان البطلان يترتب حتماً على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الأصلية فإن ذلك يرجع إلى أن هذه النسخة باعتبارها ورقة رسمية لا تكتمل لها صفة رسمية إلا بتوقيع القاضي الذي أصدر الحكم - أما بالنسبة لتوقيع كاتب الجلسة على هذه النسخة فالأمر مختلف إذ أن عدم اشتراط المشرع بيان اسمه في الحكم يفيد أنه اعتبر أن بيان اسم القاضي في الحكم وتوقيعه على نسخته الأصلية يكفي لإستكمال هذه الورقة صفة الرسمية بغير حاجة لتوقيع الكاتب عليها وذلك على اعتبار أن الحكم من عمل القاضي وأن عمل الكاتب فيه لا يعدو تقل ما دونه القاضي ولو كان توقيع الكاتب لازماً لإكمال صفة الرسمية لنسخة الحكم الأصلية لأوجب المشرع بيان اسمه في الحكم كما فعل عندما استلزم توقيع المحضر على ورقة الإعلان لإكتسابها صفة الرسمية فنص في المادة العاشرة من قانون المرافعات على وجوب بيان اسمه وتوقيعه على ورقة الإعلان ومن ثم فإن إغفال توقيع كاتب الجلسة على نسخة الحكم الأصلية لا يترتب عليه بطلان ما دام عليها توقيع رئيس الجلسة ، ولما كان هذا النظر هو ما أخذت به الدائرة الجنائية بهذه المحكمة واستقر عليه قضاءها وكان هذا الرأي له وجاهته وسنده في القانون فإنه مهما يكن من معارضة غالبية الفقه له فالأحرى بهذه المحكمة أن تقره وتتبعه استقاراً للأحكام ويتعين لذلك رفض هذا السبب من أسباب الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين يقول في بيان أولهما إن هذا الحكم أيد الحكم الابتدائي الصادر في ١١ من مايو سنة ١٩٥٧ والذي قضى بإثبات تنازله عن الدعوى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ وذلك على الرغم من معارضته في إثبات هذا التنازل وإذ كان القانون لم يجز إثبات ما اتفق عليه الخصوم إلا في حدود ما بينه في المادة ١٢٤ من قانون المرافعات التي تشترط لجواز إثبات هذه الاتفاقات أن يقرها طرفا الخصومة بالجلسة ويطلبان إثباتها فإذا اعترض أحدهما عليها امتنع على المحكمة إثباتها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بقضائه بتأييد الحكم الابتدائي الذي أثبت تنازل الطاعن عن الدعوى رقم ٣٩٤٠ سنة ١٩٥١ على الرغم من اعتراضه أمام المحكمة الابتدائية على إثبات هذا التنازل ويقول الطاعن بيانا

للووجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أيضا بتأييده ذلك الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعوى الطاعن رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ ذلك أن المطعون ضدهما الخصوم في هذه الدعوى لم يطلبوا من المحكمة رفضها وإنما اقتصر على طلب إثبات تنازل الطاعن عنها وبذلك تكون محكمة الموضوع قد حورت طلبات الخصوم في الدعوى وهو ما لا تملكه وقضت برفضها على خلاف ما طلب الخصوم فيها .

ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون بتأويله الإقرار الكتابي الصادر من الطاعن بما يخالف الثابت فيه . ذلك أن التنازل الوارد بهذا الإقرار إنما ينصب على الحق في رفع الدعوى ولا يتناول الحق الموضوعي المطلوب الحكم به في هذه الدعوى وهو الحق في طلب الأجرة المتأخرة ولقد خلط الحكم المطعون فيه بين الحقين واعتبر التنازل شاملا للحق في طلب الأجرة وعلى هذا الأساس قضى برفض دعوى الطاعن رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ وإذا كان التنازل عن الدعوى لا يستفاد منه التنازل عن الحق المطالب به فيها وكان التنازل عن هذا الحق لا يفترض فإن الحكم المطعون فيه إذ استنتج من إقرار الطاعن أنه يتناول التنازل عن الحق في المطالبة بالأجرة يكون مخالفا للقانون إذ لو كان الطاعن يقصد التنازل عن ذلك الحق لكان قد تنازل أيضا عن دعواه الثانية رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ ولم يقصر تنازله على دعواه الأولى رقم ٣٩٤٥ لسنة ١٩٥١ التي تنازل عنها ولو فرض وكان هناك شك في عبارات التنازل فإن هذا الشك يجب أن يفسر في مصلحة الطاعن وأن يعتبر تنازله مقصورا على الدعوى دون الحق المطالب به فيها .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير صحيح ذلك أنه يبين من الاطلاع على الإقرار الكتابي المؤرخ في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الموقع عليه من الطاعن أن نصه هو ما يأتي " أنا ممتاز عبد الحافظ عمرو أقرر بتنازلي تنازلا نهائيا وبدون قيد ولا شرط عن جميع حقوق في القضية المرفوعة من مورثي المرحوم السيد عبد الحافظ عمرو أمام محكمة مصر الابتدائية ضد الأستاذ عبد المنعم محمد أبو زيد المحامي والأستاذ أحمد محمد أبو زيد وهي القضية رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥٨ كلى مصر وموضوعها المطالبة بإيجار سنة ١٩٥١ الزراعية وهي السنة

التي تنتهى فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وذلك نظرا للكارثة التى لحقت
بمحصول القطن فى ذلك العام والتى أودت بكل المحصول تقريبا بسبب ظروف
طرات على الزراعة لم يكن أحد يتوقعها ولا قبل للاستأجرين على دفعها كما هو
ظاهر من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل فى القضية المذكورة — وقد لمست
ذلك بنفسى حيث إن زراعتى تقع بجوار الأطنان محل النزاع وقد هلك محصولها
كذلك بسبب هذه الظروف الجوية الشاذة وبناء على هذا التنازل ليس لى أن أطالب
الأستاذ عبد المنعم أبوزيد أو الأستاذ أحمد أبوزيد بشىء بالمرّة وتصبح الجوز التحفظية
المتوقعة ضدهما كأن لم تكن وليس لها أى مبرر — ويعتبر هذا الإقرار نهائيا ولا يحق
لى الرجوع فيه أو تعديله بأى حال من الأحوال مهما كانت الظروف وأتعهد
بالحضور لتقرير كل ما هو مدون فى هذا الإقرار أمام المحكمة فى أى وقت أطلب
فيه وللمحكمة أن تحكم فوراً بصحة هذا الإقرار عند تخلفى عن الحضور حتى
لا تتعطل مصلحة الأستاذين عبد المنعم أبوزيد وأحمد أبوزيد من التأخير
فى الفصل فى هذه القضية . وقد تحرر هذا الإقرار للعمل بموجبه عند اللزوم
ولما كانت عبارات هذا الإقرار صريحة وقاطعة فى الدلالة على أن التنازل
الذى تضمنه هو تنازل نهائى عن الحق فى المطالبة بأجرة سنة ١٩٥١ الزراعية
بتمامها وهو الحق المطالب به فى الدعويين رقمى ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ و ٥٠٧٤
سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة وليس مقصوراً على الحق فى السير فى هاتين الدعويين
أو عن الأولى منهما كما يزعم الطاعن — لما كان ذلك، وكان مقتضى هذا التنازل
هو سقوط حق الطاعن نهائيا فى المطالبة بتلك الأجرة بأى طريق وبالتالى فكل
دعوى يرفعها بالمطالبة بهذه الأجرة تكون خليفة بالرفض — إذ لا يجوز له
أن يعود فيما أسقط حقه فيه فإن أعمال هذا الإقرار على الوجه الصحيح كان
يقتضى من محكمة الدرجة الأولى أن ترفض الدعويين المشار إليهما ما دام
المطعون ضدهما قد قدما إليها هذا الإقرار وطلبا منها إعماله ومن ثم يكون
قضاؤها برفض الدعوى الثانية رقم ٥٠٧٤ سنة ١٩٥٢ صحيحا وإذ أيد الحكم
المطعون فيه هذا القضاء فإنه لا يكون مخالفا للقانون أما عن قضاء المحكمة
الابتدائية فى الدعوى الأولى رقم ٣٩٤٥ سنة ١٩٥١ بإثبات تنازل الطاعن عنها
فانه لما كان إعمال الإقرار على الوجه الصحيح كان يقتضى من المحكمة
على ما سلف بيانه لا تقتصر على إثبات التنازل عن هذه الدعوى بل ترفضها

فان قضاءها باثبات التنازل عنها يكون في مصلحة الطاعن وبالتالي فنعينه على هذا القضاء بمخالفة المادة ١٢٤ مرافعات يكون غير منتج لانتفاء مصلحته فيه ومن ثم يكون النعى بالسببين السابقين على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ رفض ما طلبه الطاعن من ابطال تنازله آنف الذكر لما شابه من غلط جوهرى — ذلك أن الطاعن قد بين الغلط الذى وقع فيه بقوله إن الدافع له على التنازل هو ما أعتقده من أن زراعة المطعون ضدهما قد أصيبت بكارثة أودت بكل المحصول وأن هذه الكارثة ترجع إلى ظروف غير متوقعة ومستحيلة الدفع ولكن اتضح فيما بعد أن هذا الدافع يخالف الحقيقة والواقع إذ أن محكمة الموضوع نفسها بدرجتها قضت لباقي الورثة الذين لم يصدر منهم تنازل بحكم في أجرة سنة ١٩٥١ وبنت قضاءها بذلك على أن التلف الذى زعمه المطعون ضدهما ليس حقيقيا وان التلف الذى حصل فعلا لا يتجاوز نصف قنطار فى الفدان الواحد وأن إدعاء هذين المطعون ضدهما باصابة زراعتهما بمرض فسيولوجى غير صحيح أيضا وبذلك يكون قد ثبت أن الدافع للطاعن على التنازل مخالف للواقع وبالتالي يكون قد وقع فى غلط يبطل تنازله لأنه غلط جوهرى وقد كان المطعون ضدهما على علم بهذا الغلط لأنهما كانا يعلمان الحقيقة أو على الأقل كان من السهل عليهما أن يتبيناه — كما استند الطاعن فى طلب ابطال إقراره بالتنازل للغلط على واقعة أخرى كان يجهلها وقت هذا الإقرار ولو أنه عرفها لما أقر بهذا التنازل وهذه الواقعة هى أن مصلحة الضرائب لم توافق على إقرار مورثه عن إيراداته عن سنة ١٩٥١ وهى سنة النزاع وأجرت فى هذا الإقرار تصحيحات ترتب عليها مطالبتها للورثة ومن بينهم الطاعن بمبالغ كبيرة عن تلك السنة ولم يعلم الطاعن بهذا التصحيح إلا عندما أخطرتة مصلحة الضرائب فى سنة ١٩٥٥ ويقول الطاعن إنه على الرغم من تدليله على الغلط بكل ما سلف فان الحكم المطعون فيه اكتفى فى تسبيب قضائه برفض ابطال الإقرار لهذا السبب بنفى الصفة الجوهرية عن الغلط المدعى به ولم يناقش الحجج التى ساقها الطاعن لتأييد دفاعه فى هذا الشأن مما يجعل ذلك الحكم مخالفا للقانون ومشوبا بالقصور .

وحيث إنه ورد بأسباب الحكم الابتدائي الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٧ والتي أخذ بها الحكم المطعون فيه في صدد ما يثيره الطاعن بهذا السبب ما يلي :

” ولا يجوز له (للطاعن) التحلل من هذا الإقرار بل يجب أخذه بآثاره لأن من سعى في نقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه ولا يدحض هذا النظر ما يدعيه المدعى المذكور (الطاعن) من وقوعه في غلط لاعتقاده أن زراعة القطن قد أصيبت بحوادث استثنائية أودت بمحصوله بينما الأمر على خلاف ذلك لما هو ثابت من مرافعة خصوم الدعوى ومن ذات الإقرار المشار إليه من أن له زراعة تقع بجوار الأطنان المطالب بإيجارها موضوع التداعى وأن زراعته قد أصيبت نتيجة حوادث استثنائية بإقراره ومن أجل هذا يكون هذا الدفاع غير سديد “ وأضاف الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قوله ” إنه يشترط لإبطال العقد أن يكون هناك غلط جوهري وأن يقع فيه المتعاقد الآخر أو يكون على علم به أو من السهل عليه أن يتبينه كما تقضى بذلك المادة ١٢٠ من القانون المدني ولم يقم في الأمر أى غلط إذ أن إصابة محصول القطن كانت معلومة للطرفين ورفعت بشأنها الدعوى رقم ٣٥٩٤ سنة ١٩٥١ مستعجل مصر ونوقش الخبير بجلسة ١٩٥٧/٦/٨ فأوضح أسباب تلك الإصابة يضاف إلى ذلك أن المستأنف (الطاعن) ذكر في إقراره (المؤرخ ١٩٥٣/٩/٢٨) أنه يعلم بالإصابة من تقرير الخبير وقد لمسها بنفسه في زراعته المجاورة للأطنان محل النزاع “ ولما كانت محكمة الموضوع قد نفت عن إقرار وجود الغلط المدعى به بما استخلصته من الوقائع التي أوردتها والتي لها أصلها في الأوراق من أن الطاعن كان يعلم وقت صدور هذا الإقرار منه بحقيقة التلف الذي أصاب زراعة المطعون ضدهما فإنه لا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك لأن استخلاص توفر العلم بحقيقة التلف أو عدم توفره هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا يقدح في انتفاء الغلط المدعى به القضاء لباقي الورثة الذين لم يصدر منهم تنازل بحقهم في أجرة سنة ١٩٥١ محل النزاع ذلك لأنه من جهة فإن هذا القضاء لا ينفي ما قرره الحكم من علم الطاعن وقت الإقرار بحقيقة التلف الذي أصاب زراعة المطعون ضدهما وبخاصة وقد ذكر في إقراره أنه لمس هذه الحقيقة بنفسه إذ أن زراعته تقع بجوار الأطنان المؤجرة لهذين المطعون ضدهما وقد هلك محصولها كذلك — ومن جهة أخرى فإن هذا القضاء

لم يبين على عدم وقوع تلف بزراعة المطعون ضدهما بل إن المحكمة قد سلمت في أسباب حكمها السابق في ١٩٥٩/٥/٣٠ بوقوع هذا التلف وإنما قالت إن تلف الزراعة المؤجرة كان مرده أو على الأقل كان أهم أسبابه أصابتها بالآفات الزراعية وهو حادث عادي ومتوقع الحصول وليس حادثا استثنائيا ورتبت على ذلك عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من القانون المدني الخاصة بنظرية الظروف الطارئة التي استند إليها المطعون ضدهما في طلب تخفيض الأجرة كما رفضت طلبهما تخفيض الأجرة بالاستناد إلى المادة ٦١٦ من ذلك القانون تأسيسا على ما تقدم وعلى أنه اتفق في البند السابع من عقد الإيجار على إعفاء المؤجر من مسئولية هلاك الزرع كما بررت المحكمة أيضا قضاءها برفض تخفيض الأجرة بأن المطعون ضدهما وإن كان قد أصابتهما خسارة في سنة النزاع وهي سنة ١٩٥١ الزراعية فقد عوضا هذه الخسارة بما ربحاه في سنتي الإيجار الآخرين وهما سنتا ١٩٥٠ و ١٩٥٢ وقالت إن الربح الذي حققاه في هاتين السنتين من شأنه أن يقيم التوازن الاقتصادي الذي قد يكون قد تزعزع بسبب ما أصاب القطن في سنة النزاع أو على الأقل يرد الارهاق الذي أصاب المطعون ضدهما إلى الحد المعقول وهو نطاق الخسارة المحتملة المألوفة " أما ما يشيره الطاعن خاصا بإجراء مصلحة الضرائب تصحيحات في الاقرار الذي قدمه المورث عن إيراداته في سنة ١٩٥١ فانه غير منتج في إثبات الغلط المدعى به هذا إلى أنه لا يعتد بالغلط في تقدير النتائج المترتبة على الاقرار ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون برفضه طلب الطاعن الترخيص له في أن يرجع في اقراره . ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن هذا الاقرار كان بغير مقابل فيعتبر لذلك هبة ويكون له حق الرجوع فيه طبقا للمادة ٥٠٠ من القانون المدني لكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع واكتفى في الرد عليه بقوله إنه لا يوجد ما يبرر إجابة هذا الطلب مع أن المبرر قائم وهو وقوع الطاعن في غلط وأحقته في أن يطلب الحكم له بما حكم به لباقي الورثة الذين لم يتنازوا إذ أنهم جميعا دائنون بدين غير قابل للانقسام مما يترتب عليه أن ما يحكم به لبعضهم يستفيد منه الآخرون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن المتضمن طلب الرجوع في إقراره بقوله ” وبما أن هذا السبب مردود بأنه طبقا لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني لا بد للترخيص في الرجوع في الهبة من وجود عذر مقبول وهذا العذر غير متوفر في الدعوى “ ولما كانت المادة ٥٠٠ من القانون المدني تشترط للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي وكان ما تعلل به الطاعن لتبرير حقه في الرجوع في إقراره من وقوعه في غلط قد ثبت فسادُه على ما تقدم ذكره عند الرد على السبب السابق كما أن ما يدعيه من أن دين الأجرة غير قابل للانقسام وما يرتبه على ذلك غير صحيح في القانون لأن دين الأجرة وإن كان أصلا للورث إلا أنه ما دام بطبيعته قابلا للانقسام فإنه ينقسم بعد وفاته على الورثة كل بقدر حصته الميراثية . لما كان ذلك ، فإن العذر الذي استند إليه الطاعن لتبرير حقه في الرجوع في الإقرار يكون متفيا وإذ رد الحكم على دفاعه في هذا الخصوص بعدم توفر العذر المبرر للرجوع في الهبة وذلك بعد أن نفى عن الإقرار الغلط المدعى به فإن هذا الحكم لا يكون مخالفا للقانون أو قاصرا في التسيب .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، وإبراهيم الجاني ، وعباس حلي عبد الجواد ، وسليم
راشد أبو زيد .

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ القضائية :

(١) بيع . ”الوعد بالبيع“ . ”انعقاده“ . عقد . محكمة الموضوع . إيجارة .

شرط انعقاد الوعد بالبيع مطابقة لإرادة الموعود له بإرادة الواعد مطابقة تامة
في كل المسائل الجوهرية . اقتران إرادة الموعود له بما يعدل في الوعد .
اعتبارها إيجاباً جديداً لا ينعقد به العقد دون قبول الطرف الآخر . استخلاص
محكمة الموضوع بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية عدم توافر هذا
التطابق بشأن ركن جوهرى هو الثمن . عدم انعقاد العقد وبقاء عقد الإيجار
المبرم من قبل بين الطرفين سارياً كما كان قبل اظهار المستأجر رغبته في الشراء .

(ب) نقض . ” تقرير الطعن “ . ” أسباب الطعن “ .

وجوب بيان أوجه الدفاع التي يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره
في الرد عليها تحديداً للطعن . اغفال ذلك البيان . عدم قبول النعى بهذا السبب .

١ - يشترط قانوننا لانعقاد عقد بيع إذا ما أبدى الموعود له رغبته في التعاقد ،
مطابقة لإرادته لإرادة الواعد التي عبر عنها في وعده مطابقة تامة في كل المسائل
الجوهرية التي تناولها التعاقد فإذا اقترنت هذه الرغبة بما يعدل في الوعد فلا
ينعقد العقد ما لم يقبل الواعد هذا التعديل إذ تعتبر هذه الرغبة بمثابة إيجاب
جديد فلا ينعقد به العقد إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر . فإذا كانت
محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية
أن إرادة طرفي العقد لم تتطابق بشأن ركن الثمن فإن الحكم إذ انتهى إلى أن البيع
لم ينعقد لفقده ركناً جوهرياً من أركان انعقاده وهو الثمن ورتب على ذلك بقاء
عقد الإيجار المبرم بينهما من قبل سارياً كما كان قبل اظهار المستأجر رغبته
في الشراء لا يكون قد خالف القانون .

٢ - متى كان الطاعن لم يبين في تقرير طعنه أوجه الدفاع التي يعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التي ذكرها الطاعن في عريضة استئنافه دون بيان لها في تقرير الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجوهه منذ ابتداء الخصومة - متى كان ذلك، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ١٢٤٧ سنة ١٩٥٦ كلى أمام محكمة اسكندرية الابتدائية - وقالت في عريضتها إنه بموجب عقد مؤرخ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ استأجرت من المطعون ضده قطعة أرض فضاء مبينة بالعقد لتقيم عليها مصانعها ومخازنها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٠ لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ على أن يكون للمستأجر حق تجديدها لمدين متعاقبتين كل منها خمس سنوات واتفق على أن تكون الأجرة السنوية مبلغ ١٧٥٠ ج تدفع على قسطين متساويين - الأول في أول يناير والثاني في أول يولي من كل سنة وقد حددت الأجرة على أساس أن ثمن بيع صندوق اليبسى كولا هو ٢٤ قرشا لكل صندوق يحتوي على ٢٤ زجاجة ونص في العقد على أن تزيد الأجرة السنوية بنسبة ما يطرأ من زيادة على سعر بيع اليبسى كولا وأنه لا يجوز تخفيضها في حالة تخفيض هذا السعر إلى أقل من ٢٤ قرشا للصندوق - وتضمن العقد وعدا من المؤجرة بأن يبيع للشركة المستأجرة أو لمن تتنازل إليه - الأرض المؤجرة - خلال العشر سنوات الأولى من مدة الإيجار بثمن قدره عشرون ضعفا للأجرة السنوية السارية وقت إظهار الرغبة في الشراء على أن تكون هذه الرغبة مصحوبة بدفع

مبلغ عشرة آلاف جنيه وأن يدفع باقى الثمن عند التوقيع على العقد النهائى —
 وحدث بعد ذلك أن رفعت الشركة الطاعنة سعر بيع صندوق اليبسى كولا
 من أربعة وعشرين قرشا إلى ستة وعشرين قرشا ونفذت ما يقضى به العقد
 من زيادة الأجرة بنسبة الزيادة فى هذا السعر فرفعت الأجرة السنوية من ١٧٥٠ ج
 إلى ١٨٩٥ ج و ٨٣٣ م ودفعتها للمطعون ضده على هذا الأساس ابتداء
 من سنة ١٩٥٢ واستمرت تدفعها كذلك حتى أبدت الشركة رغبتها فى الشراء
 بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وشفعت ذلك بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه
 للمطعون ضده من أصل الثمن وقامت بأعداد عقد البيع النهائى على أساس أن ثمن
 الشراء مبلغ ٣٥٠٠٠ ج وهو ما يوازى عشرين ضعفا للأجرة السنوية باعتبارها
 ١٧٥٠ ج أى قبل الزيادة — غير أن المطعون ضده رفض البيع بهذا الثمن —
 تأسيسا على أن الثمن بحسب العقد يجب أن يكون ٣٧٩١٦ ج و ٦٦٠ م وهو
 ما يوازى عشرين ضعفا للأجرة السنوية السارية وقت إبداء الرغبة فى الشراء —
 وقد أصرت الشركة على موقفها وردت على المطعون ضده بكتاب ذكرت فيه
 أنها وإن كانت قد رفعت فعلا سعر بيع الصندوق من أربعة وعشرين إلى ستة
 وعشرين قرشا إلا أن هذه الزيادة اقتضاها رفع الحكومة لسعر السكر إلى الضعف
 ولم ينتج عنها زيادة فى أرباح الشركة وبالتالي فلا يترتب عليها زيادة ثمن الأرض
 وإزاء إصرار المطعون ضده على موقفه أقامت عليه الشركة هذا الدعوى وطلبت فيها
 ابتداء الحكم بصحة ونفاذ بيع قطعة الأرض الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة
 تلك الدعوى المبيعة منه إلى الشركة الطاعنة وفقا للشروط المتفق عليها بعقد
 ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بثمن قدره ٣٥٠٠٠ ج — واتبعت ذلك برفع الدعوى
 رقم ١٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الاسكندرية التى طلبت فيها الحكم بالزام
 المطعون ضده بأن يرد لها مبلغ ٥٩٣ ج و ٣٢٠ م قيمة المدفوع له منها بغير وجه
 حق وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصروفات
 وقالت بيانا لذلك إنها دفعت هذا المبلغ خطأ إلى المطعون ضده زيادة على الأجرة
 المتفق عليها وذلك فى المدة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٥ إذ أنها أدت الأجرة
 خلال تلك المدة بواقع ١٨٩٥ ج و ٨٣٣ م سنويا فى حين أن الأجرة الواجبة الأداء هى
 الأجرة المتفق عليها بالعقد ومقدارها ١٧٥٠ ج سنويا ويجب ألا تزيد هذه
 الأجرة نتيجة لارتفاع ثمن صندوق اليبسى كولا من أربعة وعشرين إلى

سنة وعشرين قرشا لأن هذه الزيادة فضلا عن أنها لم تحقق للشركة ربحا — كما سبق القول — فان الاتفاق عليها قد قصد منه المطعون ضده إلى الاحتياط ازاء احتمال انخفاض سعر النقود مما يجعله باطلا لأنه صورة من صور الدفع بالذهب — كما أقام المطعون ضده — في ذات الوقت — الدعوى رقم ١١٤٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى اسكندرية ضد الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٥٦٨٧ ج و ٤٩٩ م قيمة متأخر الأيجار عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى آخر سنة ١٩٥٨ مع فوائده القانونية بواقع الإيجار السنوى بعد الزيادة مبلغ ١٨٩٥ ج و ٨٣٣ م — وقررت المحكمة ضم الدعويين الأخيرتين إلى الدعوى الأولى للارتباط — وبعد أن تداولت الدعوى الثلاث بالجلسات أضافت الشركة الطاعنة إلى طلباتها طلب اعتبارها مالكة للأرض بطريق الشراء والزام المطعون ضده بأن يدفع لها مبلغ ٥٩٣ ج و ٣٢٠ م قيمة الأجرة المسددة منها خطأ — واحتياطيا التصريح لها بإثبات أن البندين السادس والثامن من عقد الأيجار المتضمنين الاتفاق على زيادة ثمن الأرض تبعا لزيادة سعر بيع صندوق البيبسى كولا وضعا في صورتها الحالية لمواجهة تقلبات سعر الجنيه المصرى — وبتاريخ ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعويين المقامتين من الشركة الطاعنة (الدعوى رقم ١٢٤٧ سنة ١٩٥٦ والدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى اسكندرية) وفى الدعوى رقم ١٤٠٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من المطعون ضده بالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٥٦٨٧ ج و ٤٩٩ م قيمة الأجرة المستحقة عن المدة من أول سنة ١٩٥٦ إلى نهاية سنة ١٩٥٨ مع فوائده بواقع ٤٪ فى السنة ابتداء من ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ وأسست المحكمة قضاءها على أن عقد البيع لم يتم انعقاده لفقده ركنا جوهريا وهو ركن الثمن ورتبت على ذلك الحق للمطعون ضده فى المطالبة بالأجرة المتأخرة — استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٢٧ سنة ١٥ قضائية وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٦١ قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ١١ من ابريل سنة ١٩٦١ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ — وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم فى خصوص الوجهين الثانى والأخير من السبب

الأول — وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظره جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم انتهى إلى أن البيع لم ينعقد بين طرفيه لتخلف ركن من أركانه الجوهرية وهو ركن الثمن تأسيسا على أن الطاعنة لم تقم بالوفاء بالثمن الذي كان يجب أن يتم التعاقد على أساسه وبناء على ذلك رفض الحكم دعوى صحة التعاقد عن هذا البيع والزمها بدفع الأجرة عن السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ — حالة أن العقد المبرم بين الطرفين وإن كان عقد إيجار إلا أنه تضمن وعدا بالبيع ملزما للطعون ضده المؤجر طوال الفترة المحددة بالتعاقد بحيث إذا اظهرت الطاعنة "المستأجرة" رغبتها في الشراء انتهى عقد الإيجار وتم عقد بيع مكتمل الأركان من وقت ابداء الرغبة وزال التزام الطاعنة بدفع أقساط الأجرة وحل محله التزامها بدفع الثمن المتفق عليه — ولما كانت الشركة الطاعنة قد أبدت رغبتها في الشراء بكتابها المرسل إلى المطعون ضده في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ودفعت مبلغ العشرة آلاف جنيه المتفق عليه من أصل الثمن ورد المطعون ضده بكتابته المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ بما يفيد استلام كتاب الشركة الطاعنة والمبلغ المشار إليه فإن عقد البيع يكون قد انعقد انعقادا صحيحا متجا لآثاره القانونية فيما بين المتعاقدين وأصبح المؤجر بائعا والمستأجرة مشتريه منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ وانتهى عقد الإيجار وزالت آثاره منذ ذلك التاريخ ومن ثم يكون قضاء الحكم بإلزام الشركة بالأجرة بعد أول يناير سنة ١٩٥٦ تأسيسا على عدم انعقاد عقد البيع مخالفا للقانون — ولا يغير من ذلك قول الحكم أن المشتري لم تقم بالوفاء بكامل الثمن إذ أن عدم الوفاء لا يؤدي إلى عدم انعقاد العقد لتخلف ركن من أركانه بل كل ما يترتب عليه هو حق البائع في المطالبة بتنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض وهو ما لم يطلبه المطعون ضده وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خلط بين الاتفاق على تحديد الثمن أو قابليته للتحديد طبقا لنص المادة ٢٣٣/١ من التقنين المدني وهو يوجب من أركان البيع وبين الوفاء بكامل الثمن كشرط من شروط

قبول دعوى صحة ونفاذ العقد بخالف بذلك القانون — وإذا فرض جدلا أن الشركة الطاعنة لم تقم بوفاء كامل الثمن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون بقضائه برفض الدعوى إذ كان يتعين عليه أن يقضى بعدم قبولها لا برفضها حتى لا يحرم الطاعنة من الحق في رفع دعوى جديدة إذا ما قامت بوفاء المتبقى عليها من الثمن ومع ذلك فإن الشركة الطاعنة لم تتخلف عن الوفاء بكامل الثمن لأن المبلغ الذي عرضته وقدره ٣٥٠٠٠ ج يمثل حقيقة باقى الثمن إذ الفرق بين هذا المبلغ وبين المبلغ الذى اعتبره الحكم باقى الثمن وقدره ٣٧٩١٦ ج و ٦٦٠ م ناتج عن تطبيق شرط مخالف للنظام العام ورد فى عقد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ألا وهو زيادة القيمة الإيجارية تبعا لزيادة سعر بيع صندوق البيسى كولا لأن المطعون ضده اشترط هذا الشرط خوفا من هبوط سعر النقد المصرى فى الفترة ما بين مدة الإيجار وإبداء الرغبة فى الشراء مما يترتب عليه بطلان هذا الشرط مع بقاء الالتزام صحيحا — وفضلا عن ذلك فإن هذا الشرط بفرض مشروعيته لم يتحقق حتى يجوز للبائع أن يتمسك به إذا لم يحدث فى تلك الفترة أى هبوط فى سعر النقد المصرى وأن الزيادة التى تقررت فى رفع سعر بيع صندوق البيسى كولا من أربعة وعشرين إلى ستة وعشرين قرشا كان مرجعها إلى ارتفاع سعر السكر ارتفاعا مرهقا ولم ينتج عنها زيادة فى أرباح الشركة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ سجل على الشركة الطاعنة تخلفها عن الوفاء بباقى الثمن المتفق عليه قد أخطأ أيضا فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه انتهى إلى أن البيع لم ينعقد بين طرفيه لفقده ركنا جوهريا من أركان انعقاده وهو ركن الثمن وبني الحكم على ذلك أحقية المطعون ضده فى مطالبة الشركة بالأجرة لبقاء العلاقة الإيجارية بينهما كما كانت مادام أن إظهار الرغبة فى الشراء من جانب الشركة لم يؤد إلى انعقاد البيع — لما كان ذلك، وكان يشترط قانونا لا انعقاد العقد — فى حالة إذا ما أبدى الموعود له رغبته فى التعاقد — مطابقة لإرادته لإرادة الواعد التى عبر عنها فى وعده مطابقة تامة فى كل المسائل الجوهرية التى تناولها التعاقد — فإذا اقترنت هذه الرغبة بما يعدل فى الوعد فلا ينعقد العقد ما لم يقبل الواعد هذا التعديل إذ تعتبر هذه الرغبة بمثابة إيجاب جديد فلا ينعقد

العقد به إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر — وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية أن إرادة طرفي العقد لم تتطابق بشأن ركن الثمن لأن الشركة أظهرت رغبتها في الشراء بثمن يقل عن الثمن المتفق عليه في العقد والذي صدر الوعد من المطعون ضده على أساسه ولم يقبل هذا الواعد البيع بالثمن المعدل الذي طالبت الشركة الشراء به — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن البيع لم ينعقد بين طرفيه لفقده ركنًا جوهريًا من أركان انعقاده وهو ركن الثمن ورتب على ذلك بقاء عقد الإيجار المبرم بين الطرفين ساريًا كما كان قبل إظهار الشركة المستأجرة رغبتها في الشراء وبالتالي إلزامها بدفع الأجرة بوصفها مستأجرة ورفض دعواها بطلب صحة ونفاذ البيع واعتبارها مالكة فإنه لا يكون مخالفًا للقانون أما ما تنعاه الطاعنة على الحكم لا اعتداده بالشرط الوارد في عقد الإيجار والمتضمن الاتفاق على زيادة ثمن شراء الأرض تبعًا لزيادة سعر بيع صندوق اليبسى كولا على الرغم من بطلان هذا الشرط فإن الحكم الابتدائي قد رد على دفاعها في هذا الخصوص بقوله "وحيث إن ما تنعاه الشركة على النص الخاص بتحديد الإيجار من أنه مخالف للنظام العام بحجة أن سبب الزيادة المنصوص عليها فيه هو الخوف من تقلب سعر النقد المصري فإنه فضلًا من أن نصوص العقد وأوراق الدعوى قد خلت من وجود ما يؤيد هذا الزعم فإن النص يقطع بأحقية المدعى عليه "المطعون ضده" في زيادة الإيجار تبعًا لزيادة سعر بيع اليبسى كولا لأي سبب من الأسباب وظاهر أن الدافع لهذا الشرط هو ما قرره المدعى عليه "المطعون ضده" للشركة من حق الخيار في الشراء طوال عشر سنوات لا يستطيع خلالها التحلل من وعده وأريد بذلك إعطاء الفرصة للمدعى عليه في الحصول على زيادة في الثمن كلما طال أمد الخيار ولا يؤثر في صحة هذا الشرط النص على عدم تخفيض الإيجار السنوي عن ١٧٥٠ ج حتى ولو انخفض سعر الصندوق عن ٢٤ قرشا ذلك أنه ليس من المعقول أن يترك المدعى عليه "المطعون ضده" أمر تحديد إيجار أرضه وثمن بيعها للشركة كي تتحكم فيه ومن ثم فلا تريب عليه إذا ما نص في العقد على حد أدنى لذلك — وحيث إن ما تحتج به الشركة على النص المتقدم من أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى زيادة الإيجار بمجرد رفع السعر وإنما قصد أن يكون ذلك في حالة تحقيق الشركة لربح أكبر وهي لم تنازع في زيادة السعر وإنما تدعى أنها لم تحقق ربحًا

وقد جاء نتيجة ارتفاع في أسعار السكر أدى إلى زيادة في تكاليف الإنتاج مردود بأنه وإن كان تفسير العقد يجب أن يكون من طريق تفسير نية الطرفين كما يتضح من النص الحرفي للتعاقد وأنه حيث يكون، النص قاصراً يذبح البحث عن نية الطرفين إلا أنه لا مجال للبحث عن هذه النية إذا كان النص صريحاً وواضحاً بحيث لا يحتمل تأويلاً - وغنى عن البيان أن النص المعارض عليه من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل لأى تأويل أو تفسير إذ رتب زيادة الإيجار نتيجة لزيادة سعر بيع البيبسى كولا لأى سبب من الأسباب ولم تقتصر هذه الزيادة على حالة تحقيق الربح من زيادة السعر ولا معدى من احترام نصوص العقد مادام قد أبرم في ظل إرادة حرة إذ أن العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز قطعه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقرها القانون طبقاً لما تقتضى به المادة ١/١٤٧ مدنى " ولما استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم وتمسكت فى أسباب استئنافها بدفاعها السابق أقوت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائى على ما انتهى إليه آخذة بأسبابه وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويتضمن الرد الكافى على كل ماثيره الطاعنة فى شأن بطلان الشرط الوارد فى البندين السادس والثامن من عقد الإيجار وفى شأن عدم جواز زيادة الإيجار وبالتالى ثمن شراء الأرض تبعاً للزيادة التى زادتها فى سعر بيع صندوق البيبسى كولا.

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك تقول إنها ضمننت عريضة استئنافها أوجه دفاع جديدة. ولكن الحكم المطعون فيه أغفل التعرض لتلك الأوجه والرد عليها وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التى أقيم عليها - هذا فى حين أن هذه الأوجه قد أبدتها لأول مرة فى الاستئناف ولم تعرض على المحكمة الابتدائية حتى تكفى محكمة الاستئناف بأسباب الحكم الابتدائى فى الرد عليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت الطاعة لم تبين في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تعيب على الحكم المطعون فيه قصوره في الرد عليها وكان لا يكفي في ذلك مجرد القول بأن الحكم لم يرد على أوجه الدفاع التي ذكرتها الطاعة في عريضة استئنافها دون بيان لها في تقرير الطعن مع أن ذلك مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ ابتداء الخصومة - لما كان ذلك، فلإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد اللطيف ، واميلى جبران ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣١ القضائية :
تزوير . " أوراق المضاهاة " . أمر أداء .

الأوراق التى تصلح للمضاهاة عليها فى التزوير هى الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التى تم استكتابها أمام القاضى . صدور أمر الأداء لا يضمن على السند الصادر بموجبه الأمر صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند .

مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم استكتابها أمام القاضى . ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند إذنى لا يضمن على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (المدين) قد تمسكاً أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالتفتت المحكمة عن هذا الدفاع فأنها تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية

بطلب لإستصدار أمر بالزام السيدة / فتحية أحمد عبد الباقي - مورثة الطاعن - بأن تدفع له مبلغ ألف من الجنيهات ، وأسس طلبه على سند إذني مؤرخ ١٩٥٦/٢/١٠ ومستحق الأداء في ١٩٥٧/٨/٨ ، ورفض السيد رئيس المحكمة إصدار أمر أداء وحدد جلسة لنظر الدعوى ، وطعنت مورثة الطاعن بتزوير السند وأمسست طعنها على أنها لم توقع عليه بخطمها أو ببصمة إبهامها ولم تسلم مبلغ الدين المدعى به ، وبجلسة ١٩٥٨/١/٢٧ قضت المحكمة بنذب خبير لمضاهاة البصمة الموقع بها على السند على بصمة أصبع مورثة الطاعن وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن البصمة التي على السند لا تصلح لإجراء المضاهاة فأصدرت المحكمة حكماً آخر في ١٩٥٨/٦/١٧ بنذب مكتب أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة الختم الموقع به على السند المطعون فيه على الختم الموقع به على السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣ الصادر به أمر الأداء رقم ٢٩٠ سنة ١٩٥٧ وعلى ما يقدم له من الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها . وأودع الخبير تقريراً أورد به أن بصمة الختم المنسوبة إلى مورثة الطاعن قد أخذت من نفس قالب الختم المأخوذ منه بصمة المضاهاة الموقع بها على السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣ ثم قضت المحكمة بعد ذلك بجلسة ١٩٦٠/١/١١ بأحالة الدعوى إلى التحقيق لثبتت مورثة الطاعن أن بصمة ختمها على سند الدعوى مزور عليها ، وبعد تنفيذ هذا الحكم قضت في ١٩٦٠/٤/٢٥ برفض الطعن بالتزوير وبالزام مورثة الطاعن بالمبلغ المطالب به - استأنفت مورثة الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦٧ سنة ٧٧ ق استئناف القاهرة - وأثناء سير الدعوى قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورثة الطاعن ، فعجلها المطعون عليه في مواجهة الطاعن شخصياً وبصفته ، وفي ١٩٦١/٢/٢٣ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩٦١/٣/٢٢ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٦٤/١١/١٧ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ،
 وفي بيان ذلك يقول إن مورثته اعترضت أمام محكمة أول درجة على إجراء المضاهاة
 على السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣ والصادر بمقتضاه أمر أداء ضدها لصالح
 المطعون عليه إذ أنه لا يعدو أن يكون ورقة عرفية ، وطلبت إجراء المضاهاة
 على بصمة ختمها في عقد البيع المقدم صورة رسمية منه الصادر في أول يولييه
 سنة ١٩٤٤ والمصدق عليه بقلم كآب محكمة السيدة زينب بمحضر التصديق رقم ٢١٣٠
 سنة ١٩٤٤ وصحمت على ذلك في صحيفة استئنافها ، كما صمم الطاعن من بعدها
 في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف في ١٩٦٠/١٢/٢٨ على عدم جواز إجراء
 للمضاهاة على السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣ إذ أن صدور أمر أداء بمقتضاه لا يفيد
 في ذاته الاعتراف من جانب مورثة الطاعن بالختم الموقع به عليه ، إلا أن الحكم
 الابتدائي قبل هذا السند كورقة للمضاهاة وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه
 مقياً قضاءه على أنه لا يعول على اعتراض مورثة الطاعن على هذا السند بعد
 صدور الحكم بمديونيتها بقيمته وعدم طعنها فيه ، وهذا من الحكم خطأ
 في القانون إذ أن الخطوط والتوقيعات على أوراق عرفية لا تصلح للمضاهاة
 إلا إذا اعترف بها الخصم المنسوب صدورها منه ولو ثبتت صحتها في دعوى
 أخرى .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات
 إذ تنص على أنه " لا يقبل في المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم
 إلا (١) الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الإصبع الموضوع على أوراق
 رسمية . (٢) الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة المفتضى تحقيقها
 (٣) خطه أو امضاؤه أو بصمة أصبعه الذي يكتبه أمام القاضي " فإن مفاد هذا
 النص أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير
 لأوراقا رسمية أو عرفية معترفا بها أو تم استكتابها أمام القاضي ، ولما كان
 صدور أمر الأداء رقم ٢٩٠ سنة ١٩٥٧ بموجب السند الاذني المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣
 لا يضمن على هذا السند صفة الرسمية ، ولا يعد عدم الطعن على أمر الأداء
 الصادر بموجبه اعترافا من مورثة الطاعن بصحة التوقيع عليه ، وكان الثابت
 أن الطاعن ومن قبله مورثته قد تمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء

المضاهاة على السند الصادر به أمر الأداء ، وإذ رد الحكم على هذا الدفاع بقوله "إن المحكمة لا تعول على ما قرره المستأنفة وورثتها من بعدها من أن السند المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٣ لا يصلح للمضاهاة لعدم اعترافها به بعد أن صدر حكم بمديونيتها بقيمة هذا السند ولم تقم بالطعن على هذا الحكم مفررة أنه فاتها ذلك" واعتمد الحكم تقرير الخبير الذي أجرى المضاهاة على السند السالف الذكر واتخذ أساسا لقضائه ، فإن ما قرره الحكم وانتهى إليه على هذا النحو يكون غير صحيح في القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : اميل جبران ، وأحمد حسن ميكل ، والسيد عبد المنعم الصراف ،
وعثمان زكريا .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ القضائية :

(ا) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” استجواب الخصم ” .

استناد المحكمة إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها بما يغني عن اتخاذ أى إجراء
آخر من إجراءات الإثبات . بيان ضمنى بسبب عدولها عن تنفيذ استجواب
أمرت به .

(ب) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان .

بيان مراحل الدعوى في الحكم . مناط اعتباره جوهرية يترتب على إغفاله
البطلان . أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى .

(ج) حكم . ” حجية الأمر المقضى ” .

الدفع بحجوة الأمر المقضى . مناطه . أن يكون الحكم صادراً في ذات
الخصومة موضوع النزاع . لا على المحكمة إن هي أغفلت الرد عليه .

(د) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” القرائن ” . ” تساند الأدلة ” .

استناد الحكم إلى عدة قرائن متساندة يكمل بعضها بعضاً . مناقشة كل قرينة
على حدة لإثبات عدم كفايته . لا يجوز .

(هـ) حكم . ” تسبيب الحكم ” . ” تسبب كاف ” . استثناء .

إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . إقامة حكمها
على أسباب كافية لملءه . لا ضرورة لتفنيد أسباب ذلك الحكم أو الأحكام
السابقة عليه .

١ - متى كانت المحكمة قد رأت في الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها ما يغني عن اتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات الإثبات مما يعد بيانا ضمنيا بسبب صدورها عن تنفيذ الاستجواب الذي أمرت به إذ هو يدل على أنها رأت ألا جدوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه ، فإن النعي على الحكم بخالفه المادة ١٦٥ من قانون المرافعات يكون على غير أساس .

٢ - لئن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها "مراحل الدعوى" إلا أنه يتعين لاعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه .

٣ - لا محل للنعي على الحكم بخالفته حكما سابقا حائزا لقوة الأمر المقضي إذا تبين أن الحكم المذكور ليس صادرا في ذات الخصومة موضوع الطعن - ولا يجوز حجية في النزاع المعروض ومن ثم يكون الدفع به غير مؤثرا ولا على المحكمة إن هي سكنت عن الرد على الدفاع بشأنه .

٤ - متى كان الثابت أن الحكم فوق استناده إلى أقوال الشهود التي اطمأن إليها أقام قضاؤه أيضا على عدة قرائن متساندة يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٥ - متى ألفت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بمبحث أو تنفيذ أسباب هذا الحكم أو الأحكام السابقة عليه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب كافية لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعنة استصدرت بتاريخ ۱۹۵۶/۷/۹ أمر أداء من محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدها قضى بالزامها بأن تؤدى لها مبلغ ۲۰۰۰ ج قيمة السند المؤرخ ۲۳ سبتمبر سنة ۱۹۵۲ ، عارضت المطعون ضدها فى هذا الأمر وقيدت معارضتها برقم ۲۸۲۸ سنة ۱۹۵۶ كلى مصر وطعن على السند بالانكار مقررة أنها لاتعلم عنه شيئا وأنها والطاعنة تملكنا بطريق الشراء من السيدة عزيزة وفائى ۲۰ ف و ۱۴ ط و ۱۰ س ومنزلا بمنيل الروضة مناصفة بينهما دون أن تدفعا ثمننا ، ولكن الطاعنة انتوت حرمانها من نصيبها فى هذه الأملاك فزورت عليها عقدا ببيع ما يخصها فى الأطيان واصطنعت السند الذى صدر بموجبه أمر الأداء وتمثل قيمته نصف ثمن المنزل المذكور — وبتاريخ ۱۹۵۷/۱/۸ قضت محكمة أول درجة برفض الطعن بالانكار وتأييد أمر الأداء مؤسسة قضاءها على أنه ليس للمطعون ضدها أن تطعن على السند بالانكار بعد أن اعترفت بأن البصمة الموقع بها عليه هى بصمة ختمها ، وأنها ما دامت لم تطعن بالتزوير فيكون السند صحيحا . امتأنت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۱۶ سنة ۷۴ ق القاهرة وطعن على السند بالتزوير مقررة أنها لم توقع بنفسها ببصمة ختمها عليه ، وأن ختمها كان فى حيازة الطاعنة لما بينهما من صلة ولاحتياج الأخيرة اليه فى اشهار التصرفات الصادرة لها من المرحومة السيدة عزيزة وفائى ، لكن الطاعنة استعملت الختم ووقعت به على جملة أوراق منها السند موضوع الادعاء بالتزوير وبتاريخ ۱۹۵۸/۲/۲۷ قضت محكمة الاستئناف بقبول الشاهد الأول من شواهد التزوير وباحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها بكافة الطرق القانونية أن السند المؤرخ ۲۲ سبتمبر ۱۹۵۲ مزور

عليها وأنها لم توقع عليه بختمها وأن هذا الختم كان في حيازة الطاعنة، وصرحت للأخيرة بنفى ذلك — وقد سمعت المحكمة الشهود إثباتا ونفيا، وقضت بتاريخ ١٩٥٩/٦/١١ باستجواب طرفي الخصومة في ظروف انشاء الدين المتنازع عليه وتحرير سنده، وبعد أن نفذ الاستجواب في ١٩٥٩/١٢/١٧ قضت المحكمة في ١٩٦٠/٦/٢٣ للمرة الثانية باستجوابهما، ثم أجلت الدعوى أكثر من مرة إلى أن قضى فيها بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٣ بالغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان السند المطعون عليه بالتزوير المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ورفض دعوى الطاعنة — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصممت النيابة على رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على أسباب خمسة حاصل أولها بطلان في الاجراءات أثر في الحكم بما يبطله لمخالفتها للسادة ١٦٥ من قانون المرافعات — ذلك أن المحكمة قضت بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ ومن تلقاء نفسها باستجواب طرفي الخصومة فيما هو موضح بذلك الحكم، ومع ذلك فقد قررت بجلسته ١٩٦١/١/١٨ حجز القضية لإصدار الحكم فيها دون أن تنفذ الحكم الصادر منها بالاستجواب أو تصدر حكما أو قرارا بالعدول عنه، وبغير أن تبين أسباب هذا العدول في محضر الجلسة أو في الحكم الذي أصدرته في موضوع الاستئناف .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/٦/٢٣ باستجواب طرفي الخصومة في ماهية الاتفاق الذي كان قد تم بينهما وبين السيدة عزيزة وفائي على أن تحصل الأخيرة على ريع المنزل المبيع منها لهما وأنه بجلسته ١٩٦١/١/١٥ وقبل أن ينفذ هذا الاستجواب قرر الطرفان أن ليس ليهما جديد يقولانه فحجزت المحكمة الدعوى لإصدار الحكم فيها، وقد حصل الحكم المطعون فيه أقوال شهود الطرفين إثباتا ونفيا واستعرض ما قرره الطرفان عند استجوابهما الحاصل في ١٩٥٩/١٢/١٧ تنفيذا للحكم الصادر في ١٩٥٩/٦/١١، ثم أورد بعد ذلك تقريراته التي أتمس عليها قضاءه فقال ” ان مقطع النزاع في الدعوى ينحصر

أولاً فيما إذا كانت المستأنفة (المطعون ضدها) قد اشتمت المستأنف عليها (الطاعة) على ختمها ، وثانياً ما إذا كانت هذه الأخيرة قد استغلت هذه الثقة لمصلحتها ووقعت على غير علم أو موافقة من المستأنفة (المطعون ضدها) على سند الدين موضوع الدعوى الحالية الذي يتضمن مديونية المستأنفة للمستأنف عليها (الطاعة) في مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مستحق السداد تحت الطلب — وأن المحكمة تستخلص من تحقيق القضية إثباتاً ونفياً أن المستأنفة (المطعون ضدها) كانت على الأقل تتخلى عن ختمها لمن يحضر إليها من طرف المرحومة عزيزة وفائى لطلبه فيما كان يزعم إجراؤه من تصرفات اقتضتها مناسبة حل الوقف في عام ١٩٥٢ ، وكان للمرحومة عزيزة وفائى... أوقاف في أطيان ومنازل مشار إليها تفصيلاً في أوراق الدعوى ، ولا نزاع بين الطرفين في أنها كانت إلى ما قبل حل الوقف هي المستحقة لها جميعاً وحدها — وأنه يبين للمحكمة من مطالعة إشهاد التصرف الخاص بالمنزل رقم ٣٤ بمنيل الروضة أنه قد تضمن أن السيدة عزيزة وفائى كانت عند وقفه قد جعلت الاستحقاق لنفسها حال حياتها وأن يكون الاستحقاق من بعدها فيه لطرفي الدعوى الحالية مناصفة بينهما ، ثم تصرفت لهما فيه بعوض قدره ٤٠٠٠ ج جعلته مناصفة بينهما كما تبين من الاطلاع على صورة الشكوى رقم ٦٣٦٦ سنة ١٩٥٤ أحوال المنيل المقدمة تحت رقم ٣٣ ملف الاستئناف أن السيدة عزيزة وفائى الشاكية قد وضعت يدها على المنزل المذكور وحصلت على ريعه لنفسها وذلك برضاء كل من المستأنفة والمستأنف عليها (المطعون ضدها والطاعة) وكما تبين للمحكمة أيضاً من الاطلاع على القضية رقم ٤٣٣٢ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى مصر المنضمة أن المستأنف عليها (الطاعة) أقامت هذه الدعوى ضد عزيزة وفائى تطالبها بمبلغ ٥٠٠ جنيه بسند مؤرخ سنة ١٩٤٨ طعنت عليه عزيزة بالتزوير وتوفيت في ١٩٥٥/٥/٢١ قبل بدء التحقيق الذي حكمت به المحكمة في تلك القضية بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣٠ وكانت المستأنف عليها (الطاعة) قد أوقعت حجراً تحفظياً تحت يد مستأجرى المنزل رقم ٣٤ بمنيل الروضة وقد طلبت المستأنفة (المطعون ضدها) تدخلها خصماً ثالثاً في الدعوى وعندئذ قررت المستأنف عليها (الطاعة) بتنازلها عن الججز الموقع تحت يد المستأجرين بالنسبة للأجرة المستحقة غداة وفاة عزيزة حتى الآن فانسحبت طالبة التدخل وصدر الحكم في تلك الدعوى

بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ بالزام وريث عزيزة بالمبلغ المذكور وتثبيت الحجز إلى تاريخ وفاة المذكورة — وأنه قد وضح من الاطلاع على الشكوى المنضمة السالفة الذكر ما يفيد الاتفاق على أن تحصل عزيزة على ريع المنزل بعد إشهار التصرف فيه وقد تأيد ذلك بموقف المستأنف عليها (الطاعنة) في القضية رقم ٤٣٣٢ المنضمة مما تستشف منه المحكمة أن مبلغ ال ٤٠٠٠ جنيه الذي ذكر في الاشهاد لم يدفع للسيد عزيزة وفائى بالمره وأنه لم يكن هناك أى عوض ما دفع من المستأنفة أو المستأنف عليها (المطعون ضدها والطاعنة) وبالتالي يكون السند المطعون عليه بالتزوير والمؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أى قبل عمل الاشهاد بيومين لا وجود له وإنما اصطنع بعد ذلك بمعرفة المستأنف عليها (الطاعنة) كما قرر شهود الاثبات الذين أدلوا بشهادة تطمئن لها المحكمة وتقول عليها بل وترجىها على شهادة شهادات النفى — ومفاد هذا الذى قرره الحكم ان محكمة الاستئناف قد حصرت مقطع النزاع ورأت فى الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي عدتها بحكمها على النحو سالف الذكر ما يفى عن اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات الاثبات ، وفى هذا ما يعتبر بياناً ضمناً لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ الاستجواب الذى أمرت به فى ١٩٦٠/٦/٢٣ ، إذ هو يدل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنها رأت ألا جلوى من اتخاذ هذا الإجراء وأن فى أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه — لما كان ذلك — فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بما يستوجب بطلانه ، ذلك أن هذه المادة توجب على المحكمة أن تبين ما قدمه الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والجمع القانونية ومراحل الدعوى — لكن محكمة الاستئناف أسقطت مرحلة هامة من مراحل الدعوى ولم تشر إليها وهى المرحلة التى تقع بين انتهاء التحقيق وصدور الحكم المطعون فيه ، رغم أنها كانت قد أصدرت فيها حكماً بتاريخ ١٩٥٩/٦/١١ باستجواب طرفى الخصومة وتم تنفيذه ثم أصدرت حكماً آخر فى ١٩٦٠/٦/٢٣ باستجوابهما تلاه قرار فى ١٩٦٠/١٢/٢٨

بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لامتناع نظرها على عضو اليسار ولتنفيذ القرار السابق أى حضور الطرفين لإتمام الاستجواب .

وحيث إن هذا النعى مرذود ، ذلك أنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها بيان "مراحل الدعوى" ، إلا أنه يتعين لا اعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضروريا للفصل فى الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتبار حلقه من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه — ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مالم يرد ذكره من بيانات مراحل الدعوى هو حكم الاستجواب الثانى الصادر فى ١٩٦٠/٦/٢٣ وقرار إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لامتناع نظرها على أحد الأعضاء ، وكانت المحكمة قد عدلت ضمنا عن تنفيذ حكم الاستجواب الثانى على ما سلف ذكره فى الرد على السبب الأول ، ولم يكن تنفيذ هذا الحكم محل نزاع بين الطرفين إذ الثابت أن المطعون ضدها قررت بجلسته ١٩٦١/١/١٥ بتنازلهما عن التمسك بتنفيذه ولم تعترض الطاعنة على ذلك بل طلبت حجز الدعوى للحكم فيها بحالتها ، كما لم يكن قرار الإحالة إلى دائرة أخرى محل اعتراض من أيهما — فلا على المحكمة إن هى لم تضمن حكمها هذين البيانين بعد ما انتهى النزاع بشأنهما وغدا ذكرهما غير ضرورى للفصل فى الدعوى — ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض والقصور من أوجه ثلاثة (أولها) إن ما قدره الحكم من أن الختم كان فى حيازة الطاعنة تحتفظ به تحت يدها يتناقض مع ما ورد به فى موضع آخر من أنه كان فى حيازة المطعون ضدها وأنها كانت تتخلى عنه لمن يحضر لطلبه من قبل السيدة عزيزة وفائى (وثانيها) أن الحكم استند فى القول بأن المطعون ضدها كانت تتخلى عن ختمها لمن يحضر لها من قبل السيدة عزيزة وفائى إلى أن المحكمة استخلصت ذلك من تحقيق القضية إثباتا ونقيا دون أن تحدد مصدر هذا الاستخلاص مما يجعله مشوبا بالقصور (وثالثها) أنه على فرض أن المطعون ضدها كانت تتخلى عن ختمها لمن يحضر لها من قبل السيدة عزيزة وفائى فإن هذا لا يؤدى حتما إلى القول بأن الطاعنة قد تحصلت عليه ، وإذ لم تبين المحكمة الصلة بين تخلى المطعون

ضدها عن ختمها للسيدة عزيزة وفائي وبين وصول هذا الختم للطاعة فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود في جميع أوجهه — ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استعرض أقوال شهود الطرفين إثباتا ونقيا وما أدلت به الطاعة عند استجوابها واستخلص من ذلك ومن الشكوى رقم ٦٣٦٦ سنة ١٩٥٤ أحوال المنيل والقضية رقم ٤٣٣٢ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى مصر المنضمتين أن المطعون ضدها كانت تتخلى عن ختمها للطاعة التي كانت تقوم وقتذاك بإجراءات الشهر التي اقتضاها حل الوقف عام ١٩٥٢ لئتملك طرفا الخصومة الأموال التي آلت إليهما من السيدة عزيزة وفائي ، وليس فيما أورده الحكم على هذا النحو تناقض ذلك أنه وإن استخلص من أقوال الشهود عامة تتخلى المطعون ضدها عن ختمها للسيدة عزيزة وفائي ، إلا أن ذلك لا يتعارض مع ما حصله في النهاية من أقوال شهود الإثبات من أنها كانت تتخلى عن ذات الختم للطاعة وإذا أقامت المحكمة قضاءها على أقوال شهود الإثبات التي رجحتها وعلى ما استخلصته من الأدلة الأخرى التي قدمت لها وجاء حكمها محمولا على أسباب مائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإن النعى عليه بالتناقض أو بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفته حكما سابقا حائزا قوة الأمر المقضى وإغفاله الرد عليه وعلى مستندات أخرى قدمتها — ونقول بينا لذلك إنها قدمت لمحكمة الاستئناف حكما صادرا من محكمة طنطا الابتدائية تأيد استئنافيا بالحكم رقم ١٨ سنة ٨ ق طنطا قطع في خصومة أخرى مماثلة بين الطرفين بأن المطعون ضدها تحتفظ بختمها وانتهى إلى رفض إدعائها تزوير عقد بيع صادر منها إلى الطاعة ، وأنها قد استندت أمام محكمة الاستئناف على ذلك الحكم تأييدا لدفاعها بأن ختم المطعون ضدها لم يخرج من حيازتها ولم تتخل عنه للطاعة، ولكن المحكمة لم تشر إلى هذا الحكم وأغفلت بحث ما بني عليه من أسباب مستجة في الوقوف على حقيقة الخلاف بصدد احتفاظ المطعون ضدها بختمها وما إذا كانت قد تخلت عنه للطاعة — وتضيف الطاعة أنها كانت قد قدمت مستندات أخرى لمحكمة الاستئناف منها : (١) التوكيل الرسمي

الصادر لها من المطعون ضدها لتستدل منه على أنه لم يكن هناك ثمة ما يدعو لإصداره إذا كانت الطاعة تحتفظ حقا بختم المطعون ضدها ... (٢) عقد إشهار وقف اسماعيل حقي بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢ الذي يحمل بصمة ختم وإبهام المطعون ضدها استدلت منه على أنها كانت تحتفظ بختمها . (٣) جملة خطابات متبادلة بينها وبين شاهد الإثبات مصطفى البرعى للدلالة على الخصومة القائمة بينهما — غير أن الحكم أغفل هذه المستندات ولم يناقشها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته حكما سابقا حائزا قوة الأمر المقضى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم المذكور أنه ليس صادرا في ذات الخصومة موضوع الطعن . ومن ثم فانه لا يحوز حجية في النزاع المعروض وبالتالي يكون الدفع به غير مؤثر ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم تعتد به ، هذا إلى أنه متى كان الثابت على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة — أن محكمة الاستئناف قد أسست حكمها على ما استخلصته استخلاصا مائعا من أوراق الدعوى وعلى الأدلة التي أخذت بها في حدود سلطتها التقديرية والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في ثبوت التزوير ، فلا يعيب حكمها سكوته عن الرد على ما استدلت به الطاعة من الحكم المذكور أو من المستندات الأخرى المشار إليها بسبب النعى . ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال من عدة أوجه أولها : أن الحكم قرر أن الطاعة لم تطالب بالسند إلا بعد موت جميع الشهود الموقعين عليه وأردف ذلك بقوله ” ولعلها استعملت الأختام التي كانت تحت يدها للشهود في غير وجودهم “ ولو أن المحكمة اطلعت على السند وعلى الشكوى رقم ٦٣٦٦ سنة ١٩٥٤ لبان لها أن من الموقعين عليه القائم مقام يحيى المبلغ وهو رجل مثقف يوقع بإمضائه وأن السيدة عزيزة وفائي وهي من شهود السند قد وقعت على أقوالها وثانيها : أن الحكم استدلت على تزوير السند بتنازل الطاعة عن الججز الموقع منها على الأجرة تحت يد مستأجرى المنزل رقم ٣٤ بمنيل الروضة وهو المنزل المبيع

من السيدة عزيزة وفائى للطاعنة والمطعون ضدها وبتنازل الطاعنة أيضا عن نصيبها في ريعه للبائنة ، وأن هذا الذى استدل به الحكم إن صلح أن يكون قرينة في الادعاء بصورية عقد البيع فانه لا يؤدى للقول بتزوير السند وثالثها : أن الحكم لم يلق بالاضطراب المطعون ضدها في بيان كيفية وصول ختمها إلى حيازة الطاعنة ، ورغم أن الحكم الابتدائى قد فطن لذلك وسجله في أسبابه إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض له ولم يبحثه رغم ماله من أهمية .

وحيث إنه عن النعى في وجهه الأول فردود بأن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذكرت المحكمة الأسباب التى استندت إليها واطمأنت معها إلى ثبوت تزوير السند — على ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة — أضافت عبارة في نهاية الحكم هي ” ولعلها (أى الطاعنة) استعملت الأختام التى كانت تحت يدها للشهود في غير وجودهم “ وهذه العبارة لا تعدو أن تكون تزييدا لا يعيب الحكم ما دام قد أقيم على أسباب أخرى كافية لحمله ومؤدية في ذاتها للنتيجة التى انتهى إليها — والنعى في وجهه الثانى مردود ذلك بأنه متى كان الثابت — على ما سلف بيانه من تدوينات الحكم أنه فوق ما استند إليه من أقوال الشهود التى أطمأن إليها ، أقام قضاؤه أيضا على عدة قرائن متساندة يكمل بعضها بعضا وتؤدى في مجموعها إلى النتيجة التى انتهى إليها فانه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها — والنعى في وجهه الثالث مردود بأن محكمة الاستئناف وقد ألغت الحكم الابتدائى الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة بمبحث أو تفنيد أسباب هذا الحكم أو الأحكام السابقة عليه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب كافية لحمله .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين حويس .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٠ القضائية :

نقض "الخصوم في الطعن" . استئناف . "الخصوم في الاستئناف" .

الطعن بالنقض ، قبوله ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه . لا يعد طرفا في الحكم من لم يختصم أمام المحكمة الاستئنافية . اختصاصه أمام محكمة أول درجة . لا يهم . اعتباره خارجا عن الخصومة في الاستئناف .

الطعن بالنقض لا يكون مقبولا إلا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ولا يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف بل يعد رغم ذلك خارجا عن الخصومة له أن يسلك من السبل القانونية ما شرعه القانون لتفادي آثار الأحكام إذا ما أريد الاحتجاج بها قبله أو تنفيذها عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومضائق أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت أرباح "منشأة عبد الباقي سليمان علام وشركاه شركة توصية بسيطة" في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ٢٨٢٠ ج توزع على الشركاء طبقا لعقد الشركة ، ولم يقبلوا هذا التقدير وأحيل الخلاف على لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٤/١٢/٢١ بتخفيض صافي أرباح المنشأة إلى ٨٨٦ ج حصة الشريك المتضامن منها ٢٩٥ ج وحصة التوصية

٢٢١ ج و ٦٢٥ م والسيدة جلشان ٢٢١ ج و ٦٢١ م والسيدة زينب ابراهيم
 ٢٤٧ ج و ٧٥٠ م واتخاذ هذا التقدير أساسا لربط الضريبة على الشركاء في السنوات
 من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠
 لسنة ١٩٥٢ وتأييد تقدير المأمورية لرأس مال الشريك المتضامن عبد الباقي
 سليمان علام في أوائل سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ بمبلغ ١٥٠٠ ج فأقام "عبد الباقي سليمان
 علام وشركاه - شركة توصية بسيطة - أصحاب مصنع نسيج ميكانيكي" الدعوى
 رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا
 القرار وطلب إلغاء واعتماد التقديرات الواردة باقرار المنشأة مع إلزام المصلحة
 بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وفي ١٩٥٦/٢/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا
 بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنبذ مكتب الخبراء الحكومى للاطلاع
 على دفاتر المنشأة والمستندات المقدمة لبيان ما إذا كانت نظامية وأمينه ودالة على حقيقة
 أرباح المنشأة أم لا وفي حالة الأخذ بها عليه بعد فحص أسس تقدير اللجنة تقدير
 أرباح المنشأة في سنوات التراجع ... ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته عادت
 وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٥ حكمت حضوريا في موضوع الطعن وبالنسبة لتقدير
 الربح بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار نشاط المنشأة قد أسفر عن خسائر
 قدرها ٤٠ ج و ٤١١ م في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ واتخاذ هذا الرقم أساسا للتقدير
 حكما في السنوات من ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى ١٩٥٠/١٩٥١ وألزم مصلحة الضرائب
 بالمصروفات. واستأنفت المصلحة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
 واختصمت في الاستئناف السيد "عبد الباقي سليمان علام صاحب مصنع نهضة
 عين شمس للنسيج" طالبة اعتبار قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢١ نهائيا
 بالنسبة لحصة التوصية وباقي الشركاء فيما عدا المستأنف ضده وتأييد القرار المذكور
 بالنسبة له مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وقيد هذا
 الاستئناف برقم ٧٥ سنة ٧٦ ق وجرى التراجع فيه - من بين ما جرى - على
 مدى حق المدير الشريك في شركة التوصية البسيطة في تمثيل باقي الشركاء المتضامنين
 وحصة التوصية ، وبتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤ حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بقبول
 الاستئناف شكلا (ثانيا) باعتبار قرار اللجنة الصادر في ١٩٥٤/١٢/٢١ نهائيا
 بالنسبة لحصة التوصية وباقي الشركاء فيما عدا المستأنف ضده (ثالثا) وقبل الفصل
 في موضوع الطعن بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية

المبينة بالحكم . وطعن كل من (١) عبد الباقي سليمان علام بصفته مديرا لشركة عبد الباقي سليمان علام وشركاه شركة توصية بسيطة أصحاب مصنع نسيج عين شمس (٢) زينب علام (٣) جلشان المرسى (٤) عبد القادر سليمان علام في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث لم يحضر الطاعنون وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن وطلبت في الموضوع نقض الحكم .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن استنادا إلى أن الطعن بالنقض لا يجوز إلا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ولم يكن أى من الطاعنين طرفا فيه إذ أن عبد الباقي سليمان علام الطاعن الأول أقام الدعوى أصلا بصفته مديرا لشركة "عبد الباقي سليمان علام وشركاه" وصدر الحكم فيها على هذا الأساس وفي الاستئناف اختصته مصلحة الضرائب بصفته الشخصية وقصرت الخصومة عليه وحده ولم يقض الحكم المطعون فيه بالزامه بشيء والطاعنين الثانية والثالثة والرابع لم يكونوا خصوما في الاستئناف وقضى الحكم بأن عبد الباقي علام لم يكن يمثلهم في الخصومة .

وحيث إن الطعن بالنقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون إلا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ولا يكفي لاعتبار الشخص طرفا في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف بل يعد رغما عن ذلك خارجا عن الخصومة له أن يسلك من السبل القانونية ما شرعه القانون لتفادى آثار الحكم إذا ما أريد الاحتجاج به قبله أو تنفيذه عليه ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنين الثانية والثالثة والرابع لم يكونوا أطرافا في الاستئناف وأن الخصومة فيه إنما انعقدت بين مصلحة الضرائب وبين عبد الباقي سليمان علام باعتباره صاحب مصنع نهضة عين شمس للنسيج ونفى الحكم المطعون فيه صفته في تمثيل الشركة ، وطعن فيه مع ذلك بصفته مديرا لها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون في محله .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وأبراهيم عمر هندی ، وصبري فرحات ، ومحمد نور الدين عويس .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة التركات " . " رسم الأيلولة على التركات . " .
" وعاء الضريبة " .

الأراضي الزراعية . تقدير قيمتها . معياره . القيمة الإيجارية المتخذة أساسا
لربط الضريبة . المادة ٣٦/١ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(ب) ضرائب . " ضريبة التركات " . " رسم الأيلولة على التركات " .
" وعاء الضريبة " .

مباني المزرع وآلات الري التي تقام على الأراضي الزراعية وتخصص لخدمتها
تعتبر من ملحقاتها وتوابعها لا عناصر مستقلة في التركة . استبعادها من عناصر التركة .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن " تقدر قيمة الأقطان
الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة " .
يدل - وعلى ما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون - على أن الشارع أراد
أن يجعل من " القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة " معيارا حكما
لتقدير " قيمة الأراضي الزراعية " الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر
عن طريقة استغلالها الزراعي ، يستوى في ذلك ما يستغل منها في زراعة المحصولات
العادية وما يستغل منها في زراعة الفواكه - والقول بغير ذلك وبأن هذا المعيار
الحكمي يقتصر على الأراضي التي تستغل استغلالا زراعيا خالصا أو عاديا
ويخرج من نطاقه الحداثي ، هو استثناء لا يكون إلا بنص ، يؤيد هذا النظر
أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اتخذ ذات المعيار أساسا

لتقدير التعويض عن جميع الأراضي الزراعية التي يقع الاستيلاء عليها وعند ما أراد أن يخرج من بعض تطبيقاته - في أحوال تصرف المالك فيما لم يستول عليه من أطيانه وتوزيع ما استولى عليه منها وتقدير التعويض اللازم عنها وتحديد إيجارها - الأراضي المغروسة حدائق وأراضي المشاتل والزهور نص صراحة على ذلك وهو ما لم ينص عليه قانون رسم الأيلولة على التركات .

٢ - مباني العزب وآلات الري التي تقام على الأراضي الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر من ملحقاتها وتوابعها لا عنصرا مستقلا في التركة - وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن " قيمة الحدائق وقيمة مباني العزبة وثمر ما كينة الري يجب استبعادها من عناصر التركة "، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت تركة المرحوم زكي مرقس حنا مورث المطعون عليهم بمبلغ ٢٠٨٣٧٦ ج و ٤٤٠ م وإذا عترض الورثة على هذا التقدير ورفع الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٤ أصدرت اللجنة قرارها بتخفيض تقدير المأمورية لصافي التركة إلى مبلغ ١٧٩٨١٤ ج و ٩٢٨ م ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٨ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى المنا طالبين تعديله وتحديد صافي التركة بمبلغ ٣٢٠٣٥ ج و ٥٥٥ م على أن تحتسب ثمن الأطيان المبيعة من المورث إلى ابنه محسن في وعاء الضريبة المستحقة عليه وحده مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وجرى النزاع فيها - من بين ما جرى - حول مبلغ ٨٨١٠ ج ثمن أشجار الحدائق ومباني العزبة وما كينة رى طلبوا استبعاده من أصول التركة . وبتاريخ ١٩٥٩/١/١٩ حكمت المحكمة باعتبار صافي تركة المورث مبلغ ١٠٤١٥٧ ج مع إضافة مبلغ ٥٠٠٩ ج

إلى نصيب الوارث محسن زكى والزمّت مصلحة الضرائب بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة — واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تعديله واعتبار صافى التركة مبلغ ٧٧٠٦٧ ج و ٥٤٤ م مع إضافة مبلغ ٥٠٠٩ جنيهات من هذا الصافى إلى نصيب الوارث محسن زكى وقيد استئنافهم برقم ٤٠٤ سنة ٧٦ ق، وكذلك استأنفته مصلحة الضرائب طالبة إلغائه وتأييد قرار اللجنة وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٣ سنة ٧٦ ق .

وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٦٥ حكمت بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمّت كل مستأنف بمصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وطعنّت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الذى ضمنته تقرير الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته الى هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل مسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد أشجار الحدائق ومباني العزبة وما كينة الرى من أصول التركة استنادا إلى أن الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ — التى نصت على أن تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية التى اعتبرت أساسا لربط الضريبة — لم تفرق بين ما يزرع منها زراعة عادية وما يزرع حدائق ، وإلى أن المباني وآلات الرى غير معدة لاستغلال مستقل وما يساعد على تهيئة الأرض للزراعة فتعتبر من ملحقاتها ، وهذا الذى أسس الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن الأطنان التى تقدر قيمتها بعشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٦ هى تلك التى تستغل استغلالا زراعيّا خالصا ومن ثم فإنه يخرج من مدلولها الحدائق ، يؤيد هذا النظر أن الشارع استعمل عبارة ” الأطنان الزراعية ” ولم يكتف بكلمة ” الأطنان ” كما فعل فى الأوامر العالية والقوانين والتعليقات الخاصة بضريبة الأطنان ، يضاف إلى ذلك أن الأصل هو تقدير أوعية الضرائب بحسب قيمتها الفعلية وما عداه استثناء لا يتوسع فيه وهو ما نصت عليه

المادة ٣٧ من القانون بقولها أن التقدير يجري حسب القيمة الحقيقية في غير ما اشتملت عليه المادة ٣٦ ، ومن جهة أخرى فقضاء الحكم بعدم احتساب قيمة مباني العزبة وآلات الري ضمن عناصر التركة غير سديد إذ أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ وكذلك قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢٢ / ٥ / ١٩٣٥ و ٣٠ / ٧ / ١٩٤٦ ، ١٦ / ٦ / ١٩٥٦ تفيد أن المنشآت وآلات الري الملحقة بالأطيان الزراعية لا تراعى قيمتها عند ربط الضريبة العقارية وهو ما يتعين معه اعتبار مباني العزب وآلات الري الملحقة بأطيان مورث المطعون عليهم عناصر مستقلة في تركته وتدخل ضمن أصولها .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه (الأول) منه بأن النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "تقدر قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة" يدل — وعلى ما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون — على أن الشارع أراد أن يجعل من "القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة معيارا حكيا لتقدير قيمة الأراضي الزراعية" الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عن طريقة استغلالها الزراعي ، يستوى في ذلك ما يستغل منها في زراعة المحصولات العادية وما يستغل منها في زراعة الفواكه — والقول بغير ذلك وبأن هذا المعيار الحكى يقتصر على الأراضي التي تستغل استغلالا زراعيا خالصا أو عاديا ويخرج من نطاقه الحداثق ، هو استثناء لا يكون إلا بنص ، يؤيد هذا النظر أن قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اتخذ ذات المعيار أساسا لتقدير التعويض عن جميع الأراضي الزراعية التي يقع الاستيلاء عليها وعند ما أراد أن يخرج من بعض تطبيقاته — في أحوال تصرف المالك فيما لم يستول عليه من أطيانه وتوزيع ما استولى عليه منها وتقدير التعويض اللازم عنها وتحديد إيجارها — الأراضي المغروسة حدائق وأراضي المشاتل والزهور نص صراحة على ذلك وهو ما لم ينص عليه قانون التركات . ومردود في الوجه (الثاني) بأن مباني العزب وآلات الري التي تقام على الأراضي الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر من ملحقاتها وتوابعها لا عنصرا مستقلا في التركة — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى

في قضائه على أن "قيمة الحقائق وقيمة مباني العزبة وثمان ما كينة الري يجب استبعادها من عناصر التركة ذلك لأنه بالنسبة للحدائق فقد جاء نص المادة ٣٦ في الفقرة الأولى بأنه تقدر قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية السنوية التي اعتبرت أساسا لربط الضريبة وهو نص عام لم يفرق بين الأرض التي تزرع زراعة عادية وبين التي تزرع حدائق ومن القواعد العامة في التفسير أن العام يؤخذ على عمومته ولا تقييد بغير قيد ولا تخصيص بغير تخصيص كما أنه لا ضريبة بغير نص فضلا عن أن القول بغير ذلك فيه تقاضى للرسم مرتين مرة على الأرض ومرة على الزراعة كما أن الأشجار ملحقة بالأرض ولا يمكن فصلها عنها أما المباني وما كينة الري فلأنها حكما مما يساعد على تهيئة الأرض للاستغلال وهي بهذا تعتبر من ملحقات الأرض الزراعية وتدخل ضمن ثمن الأطيان لأنها كانت عنصرا جوهريا من عناصر تقدير القيمة الإيجارية لتلك الأرض وبالتالي فإن رسم الأيلولة الذي يفرض على الأرض الزراعية يعتبر شاملا لرسم الأيلولة المستحق على المنشآت الملحقة بها خاصة وأن هذه المنشآت الثابتة بالأرض الزراعية غير معدة لاستغلال مستقل خارج عن الزراعة المنشأة لخدمتها..." فان النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢٠٧)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

(أ،ب) عمل . "انتهاء عقد العمل" . "الأسباب الخاصة بفسخ العقد" .

غياب العامل . وجوب إخطار صاحب العمل بسبب غيابه . تخلفه عن ذلك . فصله .
مراعاة الأوضاع المقررة في القانون . وجوب أن يسبق الفصل إنذار كتابي من
صاحب العمل للعامل .

قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص
عليها في القانون . جوازه .

١ - النص في الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
على أن لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض "إذا تغيب العامل
دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر
من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل
بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية"
ينبىء عن وجوب أن يخطر العامل صاحب العمل بسبب غيابه وإلا وسع هذا
الأخير فسخ عقد العمل بمراعاة الأوضاع المقررة في القانون ، إذ العبرة فيما إذا
كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي - وعلى
ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به
وقت الفسخ لا بعده ، ومتى كان الثابت أن الطاعة لم تخطر المطعون عليها
بسبب غيابه إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام وبعد أن كانت هذه الأخيرة
قد أخطرتها بفسخ العقد وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى
على أن الطاعة "سكتت بجهالة سبب انقطاعها ولم تفصح عن هذا السبب سواء

كان صحيحاً أو غير صحيح إلا بعد أن استعملت المطعون عليها حقها الذى منحه القانون لها " ورتب على ذلك وعلى غياب الطاعة أن من حق المطعون عليها فسخ عقد العمل فانه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها فى القانون (١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الآنسة زاهية عبده فوض أقامت الدعوى رقم ٢٢٧ سنة ١٩٦٠ عمال القاهرة الابتدائية ضد السيدة إيفون ماضى بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١١٧٧ ج و ٧٣٠ م قيمة ما تستحقه من مكافأة عن مدة الخدمة وبطلب الإنذار ومقابل الاجازة السنوية وتعويض عن فصلها بغير مبرر . وبتاريخ ١٩٦١/٢/٢٦ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعى عليها أن تغيب المدعية لم يكن بسبب مرضها وإنما كان بعد تكليفها بالحضور للتحقيق مع العمال بسبب ما ظهر من قصص أدوات المشغل وأن الشهادة الطبية المقدمة منها غير صحيحة وأن المدعية استغلت وظيفتها وقامت بتفصيل ملابس لزيائتها بأجر بنحو وكلفت عمالها بالعمل فى هذه الاشغال فى أوقات عملهم بمحلها ولثبتت المدعية أن أجرها الشهرى ٣٠ جنيها وليس ٢٨ جنيها وأنها تستحق بذمة المدعى عليها مبلغ الادخار المطالب به وقدره ٦٠ جنيها على أن يكون لكل منهما النصف . وبعد أن سمعت أقوال شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٦١ حكمت بحضورها بالزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ ٤٧٧ ج و ٧٣٠ م والمصروفات المناسبة

(١٠) قض ١٩٦٥/٣/٣١ الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢١ لسنة ١٦ ص ٤٢٩ .

وببلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة وأعفت المدعية من باقى المصروفات واستأنفت الأئسة زاهية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله والحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٦١ سنة ٧٨ ق ، كما استأنفته السيدة ايفون طالبة الغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٦٤ سنة ٧٨ ق . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٥ حكمت حضوريا بقبولهما شكلا وفي موضوعهما (أولا) وفي الاستئناف رقم ١٣٦٤ سنة ٧٨ ق بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنفة ” ايفون ماضى “ بأن تدفع للمستأنف عليها زاهية عبده عوض مبلغ ٤٩ ج و ٧٣٠ م والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة (ثانيا) وفي الاستئناف رقم ١٣٦١ سنة ٧٨ ق برفضه وأعفت المستأنفة من مصروفاته . وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أنه وإن كان غياب العامل أكثر من ٢٠ يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية ينحول صاحب العمل الحق فى فسخ عقد العمل وفصل العامل مع حرمانه من المكافأة والتعويض إلا أن حقه هذا مقيد بشرط أن يسبق الفصل إنذار كتابى يوجهه إلى العامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام فى الحالة الثانية وأن يكون الغياب بغير سبب مشروع وظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تغيبت عن العمل لمرضها وهو سبب مشروع وعلى ذلك فإن فصل الطاعنة مع حرمانها من المكافأة والتعويض وبدل الإنذار مع ثبوت المرض يكون غير سائغ ومخالفة للقانون والقول من الحكم بأنه كان يسع الطاعنة بعد أن تسلمت الإنذار الموجه إليها أن تخطر المطعون عليها بسبب الغياب مخالفة أخرى إذ أن المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تفرض على العامل الرد على الإنذار ، يضاف إلى ذلك أن الفصل عقوبة لا يجوز توقيعها — طبقا للمادة من القرار الوزارى

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ — إلا بعد إبلاغ العامل كتابة بما هو منسوب إليه والتحقيق معه وسماع دفاعه وتدوين ذلك كله في محضر يودع ملف العامل وقد أغفلت المطعون عليها تلك الإجراءات .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجهين (الأول والثاني) منه بأن النص في الفقرة الخامسة من المادة ٧٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أن لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض "إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية ينبيء عن وجوب أن يخطر العامل صاحب العمل بسبب غيابه وإلا وسع هذا الأخير فسخ عقد العمل بمراعاة الأوضاع المقررة في القانون ، إذ العبرة فيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالظروف والملابسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لابعده . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة لم تخطر المطعون عليها بسبب غيابها إلا بعد مضي أكثر من عشرة أيام وبعد أن كانت هذه الأخيرة قد أخطرتها بفسخ العقد وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعنة "سكتت بجهالة سبب إقضاها ولم تفصح عن هذا السبب سواء كان صحيحا أو غير صحيح إلا بعد أن استعملت المستأنفة — المطعون عليها — حقها الذي منحه القانون لها فلا يجوز لها وهي المقصرة في حق نفسها أن تثبت بالينة أن غيابها كان بسبب مشروع وأن تستفيد من تقصيرها في حين أن المستأنفة استعملت حقا قانونيا مشروعا" ورتب على ذلك وعلى غياب الطاعنة من ١٩٥٩/٧/٤ إلى ١٩٥٩/٨/٣ تاريخ إرسال خطاب الفصل أن من حق المطعون عليها فسخ عقد العمل فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ومردود في الوجه (الثالث) بأن عدم مراعاة قواعد التأديب المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

رئاسة السيد المستشار / محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، محمد صادق الرشيدي ، و ابراهيم غلام ، وسليم راغد أبو زيد .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣١ القضائية :

إجارة . " أركان عقد الإيجار " . " تحديد الأجرة " .

وجوب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على الأجرة . عدم جواز تحديدها بإرادة المؤجر
المفردة . تقدير لجنة وزارة الأوقاف لأجرة الأرض المؤجرة لا يكون ملزماً للمستأجر إلا بقبوله .

تعد اتفاق الطرفين على تحديد الأجرة مؤداه بطلان العقد لانعدام ركن من أركانه والالتزام
المستأجر بالتعويض في حالة الانتفاع .

تحديد الأجرة بأجر المثل في حالة سكوت الطرفين من تحديدها بالعقد أو اتفاقهما على الأجرة
وتعذر إثبات هذا الاتفاق .

تقدير اللجنة المختصة بوزارة الأوقاف — لأجرة الأرض المؤجرة
لا يكون ملزماً إلا إذا قبله المستأجر صراحة أو صدر حكم قضائي باعتماد هذا
التقدير إذ لا يجوز للمؤجر أن يحدد الأجرة بإرادته المفردة بل يجب الاتفاق
عليها بينه وبين المستأجر . وحكم القانون المدني الملغى أو القائم أنه إذا تعذر
عند التعاقد الاتفاق على الأجرة بأن حاول المتعاقدان الاتفاق عليها ولم يستطيعا
فإن الإيجار يكون باطلاً لانعدام ركن من أركانه فإذا انتفع المستأجر في هذه
الحالة بالعين المؤجرة مدة من الزمن إلترم بدفع التعويض عن هذا الانتفاع
أما إذا أغفل المتعاقدان الاتفاق على الأجرة فسكتا عن تحديدها في العقد
وعن بيان كيفية تقديرها أو إذا اتفقا عليها ولكن تعذر على أي منهما إثبات ما تم
الاتفاق عليه فإن القانون يقضي بأن تكون الأجرة في هذين الفرضين هي أجرة
المثل وقت تمام العقد وفي مكان الشيء المؤجر إن كان عقاراً على أنه إذا كان

عقد الإيجار — يحكمه التقنين المدني الملغى — وكان العقد قد بدئ في تنفيذه فانه ما لم يوجد بيد المستأجر سند مخالصة بالأجرة أو يوجد لدى أحد المتعاقدين دليل كتابي آخر فإن الأجرة المدعى بمحصول الاتفاق عليها لا تثبت في حالة عدم إقرار المدعى عليه بمقدارها إلا بتقدير أهل الخبرة لها على أساس أجر المثل للعين المؤجرة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٣٢ هـ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة على وزارة الأوقاف المطعون ضدها طالبين الحكم بالزامها بأن تقدم لهم حسابا عن ريع أعيان وقف المرحوم حسين أبو إصبع ابتداء من شهر فبراير سنة ١٩٤١ حتى الآن على أساس الاتفاق الحاصل فى ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ (ثانيا) وفى حالة امتناع الوزارة عن تقديم الحساب يحكم بنسب خبير لعمل هذا الحساب (ثالثا) ببراءة ذمتهم من أجرة الحكر المفضى بها وما استجد منها لغاية الآن ومن مصاريف الدعوى رقم ١٨١٩ سنة ١٩٣٠ مدنى كلى مصر وكذلك مصاريف الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٧ الجيزة الجزئية (رابعا) بعدم أحقية الوزارة (المطعون ضدها) فى تنفيذ حكم فسخ التحكير لإزالة المباني (خامسا) بالزام الوزارة بأن تسلم الطاعنين عقارات الوقف الميئنة بصحيفة الدعوى . وقال الطاعنون شرحا للدعوى إن وقف المرحوم حسين باشا أبو إصبع وحرمة ، الذى كان مشمولا بنظر الطاعن الأول ، يملك مباني العقار رقم ٣٣٤ بشارع الخليج المصرى المقام على أرض محكرة من وقفى الحنفى والخلدنى المشمولين بنظر الوزارة المطعون ضدها وقد أقامت هذه الوزارة الدعوى رقم ١٨١٩ سنة ١٩٣٠ كلى مصر ضد ناظر وقف حسين باشا أبو إصبع المحكر طالبة إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٢٣ ج و ١٨٠ م قيمة الحكر المتأخر من سنة ١٩٢٥

إلى سنة ١٩٢٩ وما يستجد ابتداء من سنة ١٩٣٠ بواقع ٢٨ ج و ٩٢٥ م سنويا وفي ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٣٠ قضى للوزارة بهذه الطلبات كما أقامت الدعوى رقم ١٠٤٧ سنة ١٩٣٧ أمام محكمة الجيزة الجزئية ضد ناظر الوقف المذكور طالبة الحكم بفسخ التحكير وإزالة المباني القائمة على الأرض المحكرة وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٧ قضى غيابيا بفسخ عقد التحكير وإزالة ما على الأرض المحكرة من المباني في ظرف خمسة عشر يوما وعارض ناظر وقف أبو إصبع في هذا الحكم وفي ٨ من فبراير سنة ١٩٣٨ قضى برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه . وبورقة مؤرخة ٥ فبراير سنة ١٩٤١ أقر ناظر وقف أبو إصبع بأن قيمة الحكر المستحق للوزارة حتى سنة ١٩٤٠ والمصرفات هي مبلغ ٣٤٧ ج و ٨٠٥ م وفوض الوزارة في أن تقوم بتحصيل إيجار أعيان الوقف من المستأجرين خصما مما هو مستحق لها على ألا تنفذ الوزارة حكم الفسخ والإزالة — وقال الطاعنون إنه لما كان حكم الفسخ قد زال أثره بالاتفاق على عدم تنفيذه ومضى أكثر من خمس عشرة سنة على صدوره وكان ما حصلته الوزارة من مستأجري أعيان الوقف يزيد على أجرة الحكر المستحقة لها فقد رفعوا هذه الدعوى بطلباتهم السابقة بعد صيرورة أعيان الوقف ملكا لهم بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات . وبجلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بنسب خير حسابي لتصفية الحساب اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٤١ حتى تاريخ تقديم التقرير وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن اجمالى القيمة التجارية للدرسة والورشة التابعين للوقف حتى آخر يناير سنة ١٩٥٦ هو مبلغ ٢٣١١ ج و ٦٢٥ م وأن ما حصلته الوزارة فعلا من تلك الأجرة هو مبلغ ٧٦٨ ج و ٩٨٨ م وأنها مسئولة عن تحصيل الباقي وقدره ١٥٤٢ ج و ٦٣٧ م كما أن جملة المستحق للوزارة قبل الوقف من أجرة الحكر حتى نهاية سنة ١٩٥٦ هو مبلغ ٨١١ ج و ٥٦٥ م على أساس أن الأجرة السنوية ٢٨ ج و ٩٢٥ م فيكون للطاعنين في ذمة الوزارة مبلغ ١٥٠٠ ج و ٦٠ م مع حق الأخيرة في خصم العوائد التى تكون قد سددت منها أو من المستأجرين وعلى أثر تقديم هذا التقرير طلب الطاعنون الحكم بالزام الوزارة المطعون ضدها بمبلغ ١٢٢١ ج و ٦٠ م بالإضافة إلى طلباتهم الأصلية . وقد تمسكت الوزارة بأن الحكم رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٧ مدنى جزئى الجيزة القاضى بفسخ عقد التحكير قد نفذ اختيارا ولم يسقط كما يدعى الطاعنون وأنه بعد صدور

هذا الحكم أصبحت العلاقة بينها وبين الطاعنين علاقة مؤجر بمستأجر وقد قبل ناظر الوقف هذا الوضع باقراره المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ وأن الاتفاق على وقف تنفيذ الازالة لم يمنع من تنفيذ حكم فسخ الحكر وأن لجنة التقدير بالوزارة قدرت أجرة الأرض بمبلغ ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا وهو ما يعادل أجرة المثل وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بالزام المطعون ضده بصفته بأن يدفع للطاعنين مبلغ ١٢٢١ ج و ٦٠ م وبسقوط حكم فسخ الحكر والازالة الصادر في الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٧ مدنى الجيزة الجزئية لعدم تنفيذه في المدة المقررة قانونا وبتسليم المدعين (الطاعنين) الأعيان الموضحة بصحيفة الدعوى . استأنفت وزارة الأوقاف (المطعون ضدها) هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٣٢ سنة ٧٦ ق طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى استنادا إلى دفاعها الذى أبدته أمام محكمة أول درجة وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم (الطاعنين) فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ إحالة إلى هذه الدائرة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه أسس قضاءه باعتبار الحكم القاضى بفسخ عقد التحكير قائما ولم يسقط بمضى المدة على ما أقرب به الطاعن الأول بصفته ناظرا للوقف فى كتابه المؤرخ ٢١ من مايو سنة ١٩٣٩ والموجه إلى الوزارة من استعداده للاتفاق معها على حقوقها الناشئة عن ذلك الحكم وما أقرب به فى اقراره المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ من موافقته على مبدأ استجاره من الوزارة الأرض المحكرة للوقف مع أنه من المقرر قانونا أن اعتراف الناظر على الوقف بما يضره لا يسرى عليه ، وإذ كان ما أقرب به الطاعن الأول بصفته ناظرا للوقف فى الورقتين المشار إليهما لا يفيد الوقف فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إليهما فى قضائه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الثابت من الأوراق أنه حكم على الوقف نهائيا في ٨ من فبراير سنة ١٩٣٨ في الدعوى رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٧ الجيزة بفسخ عقد التحكيم وإزالة ما على الأرض المحكرة من المباني التي أقامها الوقف فإن ناظر هذا الوقف إذ أبدى في كتابه المؤرخ ٢١ من مايو سنة ١٩٣٩ استعداده للاتفاق مع الوزارة على حقوقها الناشئة عن ذلك الحكم وتقسيط أجرة الحكر المتأخرة على الوقف والمقضى بها أيضا نهائيا للوزارة وذلك مقابل قبولها وقف تنفيذ الحكم بإزالة المباني القائمة على الأرض المحكرة وإذ وافق في كتابه المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ على استئجار الوقف للأرض المحكرة بعد أن أصبحت ملكيتها حرة للوزارة بموجب حكم قضائي نهائي فإن ما أقرببه الناظر في كتابه السابقين ليس فيه ما يضر الوقف إذ الناظر لم يقر للوزارة بمحقوق على الوقف غير التي حكم بها نهائيا لها بل إن فيما أقرببه في هذين الكتابين منفعة للوقف إذ ترتب على هذا الإقرار تفادي تنفيذ الحكم القاضي بإزالة مباني الوقف المقامة على الأرض المحكرة وتقسيط أجرة الحكر المتأخرة عليه ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لاستناده إلى ما أقرببه الناظر في الورقتين المذكورتين على غير أساس .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تقوم على تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا في المذكرتين المقدمتين منهم إلى محكمة الاستئناف بأن ناظر الوقف عندما علم بأن الوزارة قدرت للأرض أجرة قدرها ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا تظلم من هذا التقدير بكتابه المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ وأن الوزارة قبلت تظلمه بدليل أنها استمرت بعد وصول هذا الخطاب إليها بتقيد الأجرة في دفاترها بواقع ٢٨ ج و ٩٢٥ م سنويا في المدة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٥ كما بأن التعبير الذي عينته المحكمة عند اطلاعه على تلك الدفاتر وأثبتته في محاضر أعماله كما تمسكوا في دفاعهم بأن قرار قوميون الوزارة بتقدير الأجرة بواقع ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا لا يكفي وحده لتعديل الأجرة السارية بل يجب لسريان الأجرة المعدلة في حق الوقف أن يقبل الناظر هذا التقدير أو يصدر حكم به على الوقف — لكن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع . فلم يعرض له أصلا ولم يرد عليه وبذلك جاء مشوبا بالقصور كما أنه

إذ اعتمد تقدير الوزارة للأجرة بواقع ٨ ج ٧٠٠ م شهريا على الرغم من تسليمه بأن ناظر الوقف لم يقبل هذا التقدير وتظلم منه و إذ اعتبر قرار قومسيون الوزارة بتقدير الأجرة بهذا المبلغ ملزما للوقف يكون مخالفا للقانون إذ أن تحديد المؤجر للأجرة بإرادته المنفردة لا يكون ملزما للمستأجر ما لم يقبله أو يصدر حكم بالزامه به .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الصورتين الرسميتين للذكرتين المقدمتين من الطاعنين إلى محكمة الاستئناف أنهم تمسكوا في الأولى منهما بأن ناظر الوقف تظلم للوزارة بكتابه المؤرخ ٥ من فبراير سنة ١٩٤١ من تقديرها الأجرة بمبلغ ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا ودلوا على قبول الوزارة لهذا التظلم بما ظهر للخبير الذي عينته المحكمة عند اطلاعه على دفاتر الوزارة من أنها استمرت تقيد الأجرة المستحقة على الوقف على اعتبار أنها ٢٨ ج و ٩٢٥ م سنويا وهي نفس الأجرة التي كانت مقدرة للحكر وقال الطاعنون في مذكرتهم الثانية إن قرار قومسيون الوزارة بتعديل هذه الأجرة وزيادتها إلى ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا لا يعتبر ملزما للوقف لأنه لم يقبله — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع وأسس قضاءه باعتماد الأجرة التي حددتها اللجنة المختصة " القومسيون " بالوزارة على قوله " وبما أنه وقد أصبحت العلاقة بين المستأنف عليه (الطاعن الأول بصفته) والوزارة هي علاقة مستأجر بمؤجر وقد حددت الوزارة أجرة للأرض قدرها ٨ ج و ٧٠٠ م شهريا فتظلم المستأجر من هذا التقدير باقواره المؤرخ ١٩٤١/٢/٥ إلا أن الوزارة لم تعر تظلمه التفاتا وظل التقدير سالف الذكر على ما هو عليه حتى تاريخ رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٥٣ الأمر الذي يتعين معه احتساب الأجرة حسبما انتهى إليه تقدير الوزارة وبالتالي يكون جملة الإيجار المطلوب للوزارة اعتبارا من ١٩٤١/١/١ حتى ١٩٥٧/٢/١ حيث انتهى الخبير وحدد المستأنف عليه طلباته الختامية هو مبلغ ١٦٧٩ ج و ١٠٠ م " ومفاد ذلك أن الحكم اعتبر تقدير الوزارة للأجرة ملزما للطاعنين على الرغم من عدم قبول ناظر الوقف لهذا التقدير وتظلمه منه ، وهذا غير صحيح في القانون ذلك أن تقدير اللجنة المختصة بتقدير الإيجارات في الوزارة لأجرة الأرض المؤجرة للطاعن الأول بصفته لا يكون ملزما له إلا إذا قبله صراحة أو ضمنا أو صدر حكم قضائي

باعتماد هذا التقدير إذ لا يجوز للتوَّجر أن يحدد الأجرة بإرادته المنفردة بل يجب الاتفاق عليها بينه وبين المستأجر ، وحكم القانون سواء في التقنين المدني المُلغى أو القائم أنه إذا تعذر عند التعاقد الاتفاق على الأجرة بأن حاول المتعاقدان الاتفاق عليها ولم يستطيعا فإن الإيجار يكون باطلا لانعدام ركن من أركانه فإذا انتفع المستأجر في هذه الحالة بالعين المؤجرة مدة من الزمن إلترم بدفع تعويض عن هذا الانتفاع ، أما إذا أغفل المتعاقدان الاتفاق على الأجرة فسكتا عن تحديدها في العقد وعن بيان كيفية تقديرها أو إذا اتفقا عليها ولكن تعذر على أى منهما إثبات ما تم الاتفاق عليه فإن القانون يقضى بأن تكون الأجرة في هذين الفرضين هي أجرة المثل وقت تمام العقد وفي مكان الشيء المؤجر إن كان مقارا . مع ملاحظة أن عقد الإيجار محل النزاع وقد عقد في ظل التقنين المُلغى ولانزع بين الطرفين على أنه بدئى في تنفيذه فلأنه ما لم يوجد بيد المستأجر سند مخالصة بالأجرة أو يوجد لدى أحد المتعاقدين دليل كتابى آخر فإن الأجرة المدعى بحصول اتفاق عليها لا تثبت في حالة عدم إقرار المدعى عليه بمقدارها إلا بتقدير أهل الخبرة لها على أساس أجر المثل للعين المؤجرة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد غفل من تطبيق هذه القواعد واعتبر تقدير الوزارة للأجرة ملزما للطاعنين على الرغم من تسليم الحكم بأن ناظر الوقف لم يرتض هذا التقدير وتظلم منه عندما علم به فلأنه يكون مخالفا للقانون كما أنه إذ أغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص يكون معيبا بالقصور ومن ثم يتعين نقضه . ولا عبرة بما جاء بدفاع الوزارة المطعون ضدها أمام هذه المحكمة من أن الأجرة التى قدرتها والتي اعتمدها الحكم المطعون فيه هي أجرة المثل إذ علاوة على عدم قيام الدليل على ذلك فإنه مادام ناظر الوقف قد نازع في هذا التقدير من بادئ الأمر ولم يقبله فإنه لو ثبت انعقاد الإيجار صحيحا طبقا للقواعد المتقدمة وأن الأمر اقتصر على إثبات ما اتفق عليه الطرفان بشأن مقدار الأجرة فإن القانون المدني المُلغى الذى يحكم العقد قد جعل في هذه الحالة القول لأهل الخبرة في تحديد أجر المثل ما لم يوجد دليل كتابى على مقدارها أما ما تقوله الوزارة من قبول الطاعنين لتقديرها قبولا ضمنيا فإنه مادام الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه إلى حصول مثل هذا القبول فإن محكمة النقض لا تستطيع بحث هذا الدفاع لتعلقه بأمر موضوعى .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اممايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس حلى عبد الجواد وسليم راشد أبو زيد .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) اختصاص "اختصاص اللجنة القضائية" . إصلاح زراعي .

اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات
سواء بين جهة الإصلاح الزراعي والمستولي لديهم أو بينها وبين الغير ممن يدعى ملكية
الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو تكون عرضة للاستيلاء .

(ب) إصلاح زراعي "إختصاص اللجنة القضائية" إختصاص .

طرح المنازعة حول الاستيلاء على المحاكم قبل صدور قرار الاستيلاء على الأرض
المتنازع عليها لا يحول دون اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بنظرها ما دام
باب المرافعة في الدعوى لم يقفل . وجوب إحالتها إلى اللجنة القضائية .

(ج) اختصاص "اختصاص ولائي" "اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي" .

اختصاص اللجنة القضائية بمنازعات الاستيلاء . إختصاص وظيفي . اللجنة القضائية
جهة قضائية مستقلة .

١ - مفاد نص المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن
الإصلاح الزراعي وماورد في اللائحة التنفيذية لهذا القانون وفي المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ أن اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي
يتناول الفصل في كل ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة
الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات
المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أرضهم أو كانت
المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر

الإستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في التعويض طبقا لما تقضى به هذه الأحكام .

٢ — نصت المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن "تحال فورا جميع القضايا المنظورة حاليا أمام جهات القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها" — إلى اللجنة القضائية المذكورة مما يفيد أن طرح المنازعة على المحاكم قبل صدور الاستيلاء على الأرض المتنازع عليها لا يحول دون اختصاص هذه اللجنة بنظرها ما دام باب المرافعة لم يقفل في الدعوى وأن على المحكمة في هذه الحالة أن تنفض يدها من المنازعة وتحيلها إلى اللجنة .

٣ — إذ خص المشرع اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بالفصل دون سواها في منازعات معينة مما كان يدخل في اختصاص المحاكم العادية فإن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي إذ تعتبر هذه الجهة القضائية المستحدثة جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الثاني أقام على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٩٨ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة الدلائجات الجزئية وطلب الحكم بثبوت ملكيته إلى فدانين شيوعا في ٢٩٧ ف و ١٧ ط و ٢ س مينة الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى استنادا إلى أنه يمتلك هذه الأقطان بطريق الشراء من مصلحة الأملاك الأميرية بموجب عقد مسجل في ٣ يناير سنة ١٩٤٦ وقد وضع يده عليها من ذلك التاريخ إلى أن اقتصبها منه المطعون ضده الأول في أول مارس سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير للانتقال

إلى أرض النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها لبيان في أى منها تدخل — وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريراً انتهى فيه إلى أن المطعون ضده الأول يضع اليد بطريق الغصب — على جزء من أطيان المطعون ضده الثانى على شكل مثلث مساحته ١ ف ١٠ س منذ اثني عشر عاماً تقريباً — فقصر الأخير طلباته على هذا القدر — غير أن المطعون ضده الأول دفع بتملكه له بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وتحقيقاً لهذا الدفاع قضت المحكمة في ٦ يناير سنة ١٩٥٧ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده الأول بكافه طرق الإثبات القانونية أنه حاز ١ ف ١٠ س الموضحة بتقرير الخبير حيازة هادئة مستوفية شروط التملك بوضع اليد المدة الطويلة على أن يكون للمطعون ضده الثانى النفي بذات الطرق — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت في ١٧ مارس سنة ١٩٥٧ بثبوت ملكية المطعون ضده الثانى للقدان والعشرة أسهم الميينة بتقرير الخبير مع تسليمها إليه — فرفع المطعون ضده الأول عن هذا الحكم الاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٧ لدى محكمة دمنهور الابتدائية وطلب القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده الثانى — وأثناء نظر الاستئناف قرر هذا الأخير أن أطيان النزاع قد استولى عليها الإصلاح الزراعى ضمن ما استولى عليه من أطيانه تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعى فأدخل المطعون ضده الأول مصلحة الأملاك الأميرية وهيئة الإصلاح الزراعى "الطاعنين" لسماعهما الحكم فى مواجهتهما بطلباته السابق ذكرها — دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى إعمالاً لحكم المادة ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وقبل الفصل فى الموضوع بإعادة المأمورية إلى مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم وإذ كان قد صدر فى ٩ مايو سنة ١٩٦٠ قرار إدارى من مدير عام الإصلاح الزراعى بطرد المطعون ضده الأول من أرض النزاع بالتطبيق للقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ ونفذ هذا القرار فعلاً وطعن عليه المطعون ضده الأول أمام اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى — فقد أثار الطاعنان للمرة الثانية الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أنها ممنوعة من التعرض لذلك القرار الإدارى بالتأويل أو التفسير أو وقف التنفيذ عملاً بالمادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — وبتاريخ ١٦ إبريل سنة ١٩٦١ — قضت محكمة دمنهور

الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده الأول "المطعون ضده الثاني" وإلزامه بالمصروفات عن الدرجتين - وفي ١٤ مايو سنة ١٩٦١ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون - ذلك أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى بقوله إن استيلاء الإصلاحي الزراعي على الأرض لا يسلب المحاكم اختصاصها بنظر دعاوى الملكية المرفوعة أو التي ترفع عن الأرض المستولى عليها وأن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المشكلة وفقا لما نص عليه في المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يلجأ إليها إلا فيما ينشأ عن عملية الإستيلاء من منازعات، والمنازعة القائمة ليست من هذا القبيل ويقول الطاعنان إن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح ذلك أن المادة ١٣ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي لم تقصر اختصاص اللجنة القضائية على ما يقوم من نزاع بشأن عملية الإستيلاء ولكنها بسطت اختصاصها على جميع المنازعات المتعلقة بملكية الأقطان المستولى عليها والتي تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة - ومن ثم فإن أية منازعة متعلقة بملكية هذه الأقطان كما هو الحال في هذه الدعوى - يتمتع على المحاكم النظر فيها فكان لذلك يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضي بقبول الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى أو في القليل أن تحكم بأحالتها إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي السالف ذكرها وإذا تنكب الحكم المطعون فيه هذا التطبيق الصحيح للقانون فإنه يكون مخالفا له - هذا إلى أن القضاء برفض هذا الدفع ينطوي على قضاء ضمني بإلغاء قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء على أرض النزاع وهو ما يخرج عن اختصاص المحاكم العادية .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه رد على الدفع المبدي من الطاعنين بقوله "ومن حيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص القضاء بنظر النزاع

فان هذا الدفع لا يقوم على أساس من القانون ذلك أن إستيلاء الاصلاح الزراعى على الأرض لا يسلب المحاكم اختصاصها في نظردعاوى الملكية المرفوعة أو التي ترفع من الأرض المستولى عليها وأن ما أشارت اليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إنما هو بشأن ما ينشأ عن عملية الاستيلاء من منازعات وهو أمر يغاير النزاع موضوع الدعوى وبعيد عنه كل البعد ومن ثم فقد تعين رفض هذا الدفع“ وهذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن المادة ١٣ مكررة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة أصلا بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ سنة ١٩٥٣ قد حددت اختصاص اللجنة القضائية بأن تكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون . ثم أضاف القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ اختصاصا آخر للجنة وهو الفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها — ومفاد نص المادة ١٣ مكررة المذكورة وما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وفي اللائحة التنفيذية لقانون الإصلااح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٢ أن اختصاص اللجنة القضائية يتناول الفصل في كل ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلااح الزراعى وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلااح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الإصلااح الزراعى — وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعين أصحاب الحق في التعويض طبقا لما تقضى به هذه الأحكام — ولما كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أن المنازعة في الدعوى كانت تدور بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المطعون ضده الأول على ملكية بعض الأطيان التي تقرر الاستيلاء عليها لدى المطعون ضده الثانى بالتطبيق لأحكام قانون الإصلااح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إذ ادعى المطعون ضده الأول ملكيته للقدر المتنازع عليه بينما تنكر عليه جهة الاصلاح الزراعى والمطعون ضده الثانى هذه الملكية — فان المنازعة في هذا الخصوص

(م-١٥-م)

تكون مما تختص به اللجنة المشار إليها في المادة ١٣ مكررة من ذلك القانون ولا وجه لما يشيره المطعون ضده الأول من أن الدعوى قد رفعت قبل الاستيلاء فعلا على أرض النزاع ذلك أن هذا لو صح ليس من شأنه أن يسلب اللجنة اختصاصها بنظر النزاع إذ أن المادة ١٣ مكررة الآنف ذكرها قد نصت على أن "تحال فورا جميع القضايا المنظورة حاليا أمام جهات القضاء ما دام باب المرافعة لم يقفل فيها — إلى اللجنة القضائية المذكورة — مما يفيد أن طرح المنازعة على المحاكم قبل صدور قرار الاستيلاء على الأرض المتنازع عليها لا يحول دون اختصاص اللجنة بنظرها ما دام باب المرافعة لم يقفل في الدعوى وأن على المحكمة في هذه الحالة أن تنفض يدها من المنازعة وتحيلها إلى اللجنة — كذلك فإنه ليس صحيحا ما يقوله المطعون ضده الأول من أن اللجنة قضت في الاعتراض رقم ٩٩ سنة ١٩٦٠ — المرفوع منه بعدم اختصاصها بالنظر في النزاع على ملكية الأطنان المستولى عليها إذ يبين من مطالعة هذا القرار أن اللجنة إنما قضت بعدم اختصاصها بالغاء قرار الطرد الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٦٠ وصرحت في أسبابها بأن اختصاصها مقصور على المنازعة في ملكية الأطنان المستولى عليها — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحاكم بنظر الدعوى فإنه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الوظيفي ذلك أن المشرع إذ خص تلك اللجنة بالفصل دون سواها في منازعات معينة مما كان يدخل في اختصاص المحاكم العادية فإن ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفي إذ تعتبر هذه الجهة القضائية المستحدثة جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات — ومن ثم فإن الطعن على الحكم المطعون فيه يكون جائزا عملاً بالمادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه متى كان الطعن جائزا وقد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يتعين نقض الحكم في خصوص ما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص الوظيفي — والقضاء بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد عبد الطوف ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله ، وعثمان زكريا .

(٢١٠)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ القضائية :

(اوب) حكم . ” تفسير الحكم ” . ” نطاق دعوى التفسير ” .

طلب تفسير الحكم . مناطه . وقوع غموض أو إبهام في منطوقه .
الزام الحكم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون تعديل أو تبديل . النعي عليه بمسوخ
الحكم المفسر على غير أساس .

١ - مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ مرافعات . أن يكون الطلب بتفسير
ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة
التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة غير محدد بموعد يسقط بانقضائه
الحق في تقديمه . أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا إبهام
فانه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة
للرجوع عنه والمساس بمجيبته ، وإنما يكون السبيل إلى ذلك الطعن فيه خلال
الميعاد المحدد بأحدى طروق الطعن القابل لها .

٢ - متى كان الحكم قد التزم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون أن يمسّه
بالتعديل أو التبديل فان النعي عليه بمسوخ الحكم المفسر وبإهدار مجيبته يكون
على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٠٤ حرر عقد شركة بين شحاته حموى — مورث الطاعنين — فريق أول — وبين ولدى أخيه جورج حموى المطعون عليه الأول ويوسف حموى — فريق ثان — ونص فى العقد على أن رأس مال الشركة ٢٦٧٢٨ ج و ٦٠ م ينخص شحاته حموى النصف وينخص كل من جورج ويوسف حموى الربع كما نص بالعقد على أن توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء بنسبة ١٤ قيراطا لشحاته حموى نظير رأسماله وإدارته للشركة خارج الاسكندرية — وسبعة قراريط لجورج حموى نظير رأسماله وإدارة الشركة فى الاسكندرية والبحيرة — وثلاثة قراريط ليوسف حموى نظير رأسماله — وحددت مدة الشركة بثلاث سنوات استمرت بعدها برضاء الشركاء واتفاقهم — وفى ١٩١٢/٣/٣ حرر بين الفريقين عقد آخر بامتداد الشركة — ونص فيه على أن رأس مال الشركة يتكون من موجودات الشركة القديمة وما أثمرته من الأرباح المتنوعة المضافة سنويا إليه وجملة ذلك وفقا لميزانية أول سبتمبر سنة ١٩١١ المصدق عليها من الشركاء مبلغ ٥٣١٩٧ ج و ٦٨٠ م ينخص شحاته حموى ٢٨٤٥٣ ج و ٥٥ م وجورج حموى ١٤٤٢٠ ج و ٣٩٨ م ويوسف حموى ١٠٣٢٤ ج و ٢٢٧ م — وعلى أن توزع الأرباح والخسائر على كل شريك بالنسبة السابق بيانها فى العقد الأول أما الأملاك فيوزع صافى إيراداتها بنسبة النصف للشريك الأول والربع لكل من الشريكين الآخرين — وعلى إضافة أرباح الزمائم وإيراد الأملاك لكل من الشركاء على حصته فى رأس ماله سنويا — وعلى أنه فى حالة وفاة أحد الشركاء تتحل الشركة ويجب اعتماد آخر ميزانية موقع ومصدق عليها من الجميع — ثم حدث أن توفى شحاته حموى فى نوفمبر سنة ١٩١٧ عن قصر — وصرح المجلس الملى باستثمار أموال ورثته فى الشركة

المنحلة على أن يكون عنوانها "شركة جورج ويوسف حموى وورثة شحاته حموى" ولم يحرر عقد بهذه الشركة واكتفى بإصدار توكيل من الوصية لولدها البالغ الذي وكل جورج حموى بالإدارة فقام هذا الأخير باعتباره وكيلًا عن الجميع بأعمال الشركة — وقدّم محضر جرد بأموالها للبطريركخانه مطابقا لما هو مدرج في دفاترها فاعتمدته في ١٩١٧/١٢/٥ — وقد ورد به أن رأسمال ورثة شحاته حموى ٣٧٠١٧ ج ورأسمال جورج حموى ١٥٤٢٣ ج و ٧٩٠ م ورأسمال يوسف حموى ٨٧٨٠ ج و ٨١٠ م . وفي ١٩٣٠/٣/٧ طلب الطاعن الأول من جورج حموى تقديم حساب عن شركة والده من وقت الوفاة ، فأرسل إليه صوراً لثلاثة كشوف ثابتة التاريخ عن حساب المدة من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٨ فرفضها . وأقام الطاعنون الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية ضد المطعون عليهما الأول والثاني وأخرى بطلب تعيين الطاعن الأول مصفياً لأعمال الشركة — ومحكمة أول درجة قضت في ١٩٣٢/٩/٢٤ باعتبار الشركة التي أنشئت بالعقد المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٠٤ منحلة من تاريخ وفاة المرحوم شحاته حموى وتعيين كل من جورج حموى وحافظ حموى مصفيتين لأعمالها — استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق مصر — وأقام المطعون عليه الأول استئنافاً فرعياً قيد برقم ٥٧٦ لسنة ٥٠ ق — ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٣٣/٦/١٤ بتعديل الحكم المستأنف واعتبار الشركة قائمة إلى تاريخ رفع الدعوى والحساب مقطوعاً إلى آخر سنة ١٩٢٨ وتعيين السيد محمد الطاهر لتصفية الشركة — طعن الطاعنون في الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت في ١٩٣٤/٦/١٤ بنقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة استئناف مصر — وهذه المحكمة قضت في ١٩٣٧/١١/٣٠ — بقيام شركة فعلية بين يوسف حموى وجورج حموى وورثة شحاته حموى للأعمال والشروط المبينة بالأسباب من تاريخ ١٩١٧/١١/٢ لحين رفع الدعوى وبتعيين السيد محمد الطاهر لفحص حسابات الشركة من تاريخ قيامها حتى تصفيتها لبيان حقيقة ومقدار نصيب كل من الطاعنين — وبتصفية الشركة ابتداء من ١٩٣١/٣/٢ وتعيين السيد محمد الطاهر لإجراء التصفية — وقد توفي المصنف وحل محله الأستاذ أحمد محمود شتا بالحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٩٤٨/٥/٨ — وقدّم هذا الأخير إلى هذه المحكمة تقريراً عرض فيه اختلاف الطرفين على طريقة توزيع

الأرباح وطلب الفصل فيه ، ثم قدم ملحقاً لتقريره يبين فيه رأسمال كل شريك حسب دفتر الشركة الموقع عليه من الشركاء سنة ١٩١٧ ومحضر الجرد الذى قامت به البطريركخانه . وأقام الطاعنون الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٥ ق تجارى أمام محكمة استئناف الاسكندرية بطلب تفسير الحكم الصادر فى ١٩٣٧/١١/٣٠ فى القضية رقم ٢١١ لسنة ٥٢ ق القاهرة بأن يجرى المصطفى توزيع أرباح الشركة الفعلية المشار إليها بنسبة رأس مال كل شريك فيها سنة فسنة بحسب ما يبين من مراجعة الحساب التى يقوم بها المصطفى مع جعل أساس بدء المحاسبة آخر ميزانية للشركة المنقضية فى ١٩١٧/٩/٣٠ على أساس أن رأسمال كل شريك يضاف إليه تلقائياً كل سنة نصيبه الذى لم يسحبه من الأرباح والإيراد — ورد المطعون عليهم بأن الحكم المطلوب تفسيره حسم الخلاف فى توزيع الأرباح مناصفة طبقاً لعقد تأسيس الشركة على ألا يدخل فى حسابها ما أضيف منها إلى رأس المال ولم يسحبه الشركاء — ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦٠/٦/١٦ برفض الدعوى — طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/١/١١ وفيها صممت النيابة على رأيها فى مذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن — وبعد استيفاء الإجراءات التالية لصدور قرار الإحالة وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة التزمت النيابة رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها أنه مسخ الحكم المطلوب تفسيره فى ثلاثة أوجه : الأول أنه أسند إلى الحكم المطلوب تفسيره أنه اعتبر أن الشركة الفعلية والشركة المنحلة شركة واحدة برأس مال واحد ، هذا فى حين أنه قضى بانحلال الشركة القديمة بوفاة شحاته حموى ، وبقيام شركة فعلية على انقاضها وباستبعاد الثلاثة كشوف المقدمة من جورج حموى عن حساب المدة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٩ ، وبعدم التعويل على جرد البطريركخانه ، وبتكليف الخبير بفحص الحساب كله من آخر ميزانية وقعها المورث فى سنة ١٩١٧ (الثانى) اسند إلى الحكم المطلوب تفسيره أن لورثة شحاته حموى النصف فى رأس المال مع أنه لا يتصور القضاء بنصيب محدد فى الشركة قبل معرفة مقدار رأسمالها وحصص كل

شريك فيها ودون أن يطلب ذلك أحد من أطراف الدعوى — ومع أن الأرقام الواردة بالجرد وكشوف الحساب ودفتر اليومية المقدمة من المطعون عليه الأول تبين أن نصيب الورثة يزيد عن ضعف نصيبه في رأس المال — ولم تكن العبارة الواردة بالحكم المطلوب تفسيره من أن للورثة نصف رأس المال قضاء منه بتمليك المطعون عليه الأول نصف الشركة الفعلية مقدما قبل خص الخبير — وإنما أوردتها الحكم للاستدلال على أن المورث كان يتقاضى قيراطين من الأرباح مقابل الإدارة ليجرى توزيع الأرباح — بعد حذف هذا المقابل — بنسبة رأس المال فقط ، فضلا عن أن هذه العبارة تخرج عن موضع النزاع بين الخصوم — فلا تكتسب حجية الأحكام (الثالث) أنه أسند إلى الحكم المطلوب تفسيره أنه أوجب تقسيم الأرباح بين الطرفين بنسبة رأس المال أى اثني عشر قيراطا لكل منهما ، في حين أنه استبعد مقابل الإدارة في توزيع الأرباح طبقا لشروط عقدى الشركة المنقضية ووضع قاعدة التوزيع بنسبة رأس المال ليطبقها الخبير على الفريقين وفق ما يتبين له من الفحص الشامل — ولم يقصد القضاء بتمليك المطعون عليه الأول نصف أرباح الشركة بصفة مطلقة . ويتحصل النعى بالسبب الثانى فى ان الحكم المطعون فيه اخل بحجية الحكم المطلوب تفسيره إذ قضى بتوزيع الأرباح مناصفة فى حين أن الحكم المفسر قضى بتوزيع الأرباح بنسبة رأس المال — وباستبعاد شرط عقدى الشركة القديمة المنحلة فى كيفية توزيع الأرباح وتطبيق باقى شروط العقدى على الشركة الجديدة مما يؤدى إلى اضافة الأرباح التى لا تستجد سنة فسنة إلى حصة صاحبها فى رأس المال وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا القضاء فإنه يكون قد أهدر حجته .

وحيث إنه يبين من الحكم الذى طلب تفسيره أنه بعد أن خلص إلى قيام شركة فعلية عقب وفاة شحاته حموى حل فيها ورثته محله مع باقى الشركاء تعرض للخلاف على شروطها وأورد فى خصوصه — ” وحيث إنه عن شروط الشركة فإن الظاهر مما تقدم ومن عدم تحرير عقد جديد لها وعدم تعديل شروط الشركة القديمة وعلى الأخص قرار البطرانخانة السالف الذكر الثابت به تفويض الوصية والمشرف على القصر فى متابعة شغل المرحوم شحاته حموى فى الشركة التى يجب أن

تدعى بعنوان جورج ويوسف حموى وورثة شحاته حموى — الظاهر من كل ذلك أن قيام الشركة الفعلية المذكورة إنما كان طبقا لشروط عقدى الشركة الحاصلين في سنة ١٩٠٤ و ١٩١٢ — غير أنه فيما يختص بنصيب ورثة شحاته حموى فإنه ثابت من محضر جرد البطازنخانة أن لورثة شحاته حموى نصف رأس المال بكافة أنواعه وهذا يتفق أيضا مع ما هو ثابت من عقد تأسيس الشركة — أما ما ذكر بعقد التأسيس من أن لشحاته حموى ١٤ قيراطا من ٢٤ قيراطا في الأرباح فقد نص في العقد أن القيراطين الزائدين في الأرباح إنما كانا في نظير قيام شحاته حموى بأعمال الشركة في الأرياف ، أما وقد توفى شحاته المذكور في سنة ١٩١٧ فلا محل إذا لما يدعيه عيسى حموى ومن معه من وجوب احتساب أرباحهم على أساس ١٤ قيراطا بل يجب أن توزع الأرباح بنسبة رأس المال "ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد هذه الأسباب أقام قضاءه برفض دعوى التفسير المرفوع من الطاعنين على ما قرره من أن مؤدى الأسباب المشار إليها "أن الحكم المطلوب تفسيره بحسب صريح لفظه وواضح مدلوله يقرر أن لورثة شحاته حموى نصف رأس المال وأن هذا يتفق مع ما هو وارد في عقد تأسيس الشركة ولما كان هذا العقد ينص فيما يختص بالأرباح على أنها توزع بين الشركاء بنسبة أربعة عشر قيراطا لشحاته حموى نظير رأسماله ونظير توليته إدارة الشركة وأعمالها خارج الاسكندرية فقد رأى الحكم المذكور أنه لا مبرر بعد وفاته في سنة ١٩١٧ لاحتساب أرباح ورثته على أساس أربعة عشر قيراطا أيضا وقطع في أن هذه الأرباح يجب أن توزع بنسبة رأس المال أى مناصفة " . وهذا الذى قرره الحكم تفسير صحيح لقضاء الحكم الاستثنائى المفسر — ذلك أن قضاء هذا الحكم صريح في قيام شركة فعلية عقب وفاة شحاته حموى حل فيها ورثته محله مع باقى الشركاء يوسف حموى وجورج حموى المطعون عليه الأول ، وأنها استمرت فى أعمال الشركة السابقة من تاريخ ١٩١٧/١١/٢ لحين رفع الدعوى فى ١٩٣١/٣/٢ طبقا لشروط عقدى الشركة الحاصلين فى سنة ١٩٠٤ و ١٩١٢ وأنه على أساس هذه الشروط توزع الأرباح على الورثة بنسبة رأسمالهم فى الشركة إذ لا مبرر بعد وفاة مورثهم لاحتساب أرباح نظير قيام المورث بأعمال الشركة فى الأرياف وهو ما اتفق عليه فى عقد التأسيس بمقدار قيراطين زائدين على نسبة رأسماله فى الشركة بواقع النصف . لما كان ذلك، وكان هذا

القضاء يفيد بجلاء أن الشركة الفعلية تخضع لشروط عقدى الشركة القديمة —
والتي كان متفقاً فيها على توزيع الأرباح بين الشركاء بنسبة ثابتة محددة لا تتغير
بما يطرأ على نصيب كل شريك في رأس المال بسبب إضافة ما لم يسحبه
من أرباحه كل سنة تلقائياً بحسب شروط العقد — وقد رتب الحكم على ذلك
توزيع الأرباح على وريثة شحاته حموى بذات النسبة المحددة لمورثهم في عقدى
الشركة بمقدار اثني عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً نظير رأس المال
حتى تظل الشركة خاضعة للنسبة المحددة بالاتفاق بعد انحلالها وتغيير شكلها
القانونى — لما كان ما تقدم، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من توزيع
الأرباح مناصفة إنما هو بيان للنسبة بلا نقص أو زيادة، وكان الحكم
المطعون فيه قد إلتزم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون أن يمسّه بالتبديل
أو التعديل — فإن النعى عليه بمسح الحكم المفسر وبإهدار حججه يكون على غير
أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بخالفته
أصول التفسير — ذلك أنه قضى بتوزيع الأرباح مناصفة دون سند لهذا المعنى
من عبارة الحكم المطلوب تفسيره وفي حين أن طلبات الخصوم ودفاعهم أمام المحكمة
التي أصدرت الحكم المفسر تستبعد هذا المعنى فلم يطلب المطعون عليه الأول
نصف رأس المال ولم تأخذ المحكمة بدفاعه القائم على كشف الحساب ومحضر
الجرد وهو لم يدع في أية مرحلة بنصيب في الأرباح زائداً على رأسماله — وتفيد
نصوص عقد الشركة إضافة الأرباح التي لا يسحبها الشريك إلى حصته في رأس المال
سنوياً — وقد وزع المطعون عليه الأول الأرباح على الورثة بنسبة ١٤ قيراطاً
من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٢٦ وقيد في دفاتره أن رأس المال بهذه النسبة ثم وزع
الأرباح بنسبة النصف بعد شراء حصة أخيه يوسف وحصة أحد الورثة
في سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ثم بنسبة رأس المال من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ — ولكن
الحكم المطعون فيه فسر عبارة الحكم منفصلة عن هذه الطلبات — وأوجب
أن تجرى التصفية بنسبة اثني عشر قيراطاً بخلاف ذلك قواعد التفسير .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ٣٦٦ مرافعات إذ نصت على أنه "يجوز للتصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام - ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى" - فإن الاستفادة من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة غير محدد بموعد يسقط باقضاءه الحق في تقديمه - أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا ابهام فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته ، وإنما يكون السبيل إلى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بأحدى طرق الطعن القابل لها - ولما كان قضاء الحكم المفسر في توزيع أرباح الشركة الفعلية طبقاً لعقدى الشركة بنسبة رأس المال واضحاً في تحديد نسبة ثابتة بواقع اثني عشر قيراطاً - وهي النصف على ما سبق بيانه في الرد على السببين الأول والثاني - وكان ما يشبه الطاعنون على هذا التفسير من اغفال النظر في طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم السابقة على صدور الحكم المفسر - إنما هو في الحقيقة - محاولة لإعادة النظر في قضائه لتعديله لا لتفسيره مما لا يتسع له نطاق دعوى التفسير - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم النطاق الصحيح للدعوى فإن النعى عليه بخالفة قواعد التفسير يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك ما قرره المطعون عليهم من خطأ الحكم في زيادة نسبة الأرباح إلى أربعة عشر قيراطاً لورثة شحاته حموى من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٢٦ لأنه تعديل لصالح الطاعنين يخرج عن نطاق طعنهم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد اللطيف ، وامل جبران ، وأحمد حسن هيكل ، وأمين فتح الله .

(٢١١)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تأمين . "التأمين من الحريق" . "أسباب الحريق" . "عيب الشيء"
المؤمن عليه" . بطلان .

التأمين من الحريق . ضمان المؤمن تعويض الأضرار ولو نشأ الحريق عن عيب
في الشيء سواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . بطلان كل اتفاق يخالف
أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الشرط
الوارد في وثيقة التأمين على عدم ضمان الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء
المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، شرط باطل .

(ب) تأمين . "هلاك الشيء المرهون" .

هلاك الشيء المرهون . أثره . انتقال حق الدائن المرتهن إلى ماحل محله من حقوق
لهستوفى دينه منها . لا محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن . إجراء المحاسبة
بينهما على أساس عقد القرض المضنون بالرهن .

١ - تقضى المادة ٧٦٧ من القانون المدني بأن " يضمن المؤمن تعويض
الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه" .
وإذ كان هذا النص مطلقا يتناول - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل
عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء
أو كان عرضيا (١) وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحا في بطلان كل
اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة
المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا أن الشرط الوارد في وثيقة التأمين

(١) قض ١٨/٢/١٩٦٠ الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٥ ق . السنة ١١ ص ١٧٤ .

والذى ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة أو الأضرار التى تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتى إلا بنص صريح فى الوثيقة ، يكون قد وقع باطلا .

٢ - من المقرر طبقا للمادتين ١٠٤٩ ، ٢/١١٠٢ من القانون المدنى أن هلاك الشئ المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله من حقوق ليستوفى دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن فى مبلغ التأمين المستحق وكان مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه أن تجرى المحاسبة بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن وإذا قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بمسئولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن بنك الجمهورية - الطاعن - أقام الدعوى رقم ٨٢٣ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى الاسكندرية ضد شركة النيل للتأمين - المطعون عليها الأولى - وفى مواجهة شركة مصر لعلف الحيوان - المطعون عليها الثانية - يطلب الحكم بالزام المطعون عليها (الأولى) بأن تدفع له مبلغ ٤٨٩٦ ج و ٣٥٠ م والفوائد وقال شرحا لدعواه إنه بمقتضى عقد محرر فى ١٩٥٧/٣/٤ تعاقدت الشركة المطعون عليها الثانية مع البنك على فتح اعتماد بالحساب الجارى بضمان بضائع لتمويل العمليات التجارية التى تقوم بها الشركة ، وتنفيذا لهذا العقد أبرت للبنك مخزنا أودعت به بضائع من بينها ردة القمح باعتبارها مرهونة له رهنا حيازيا ، وقام البنك بالتأمين على هذه البضائع ضد الحريق لدى الشركة المطعون

عليها الأولى وحررت وثيقة التأمين في ٢٩/١٠/١٩٥٧ لصالح البنك وباسم المطعون عليها الثانية . وفي يومى ١٥ و ٢٥/٢/١٩٥٨ شب حريق في ردة القمح المؤمن عليها ورفعت شركة التأمين المطعون عليها الأولى الدعوى رقم ٦٠٢ سنة ١٩٥٨ مدنى مستعجل الاسكندرية لاثبات حالة البضائع وحكم بنسب خبرين لهذا الغرض وظهر من تقريرهما ان سبب الحريق هو سقوط الأمطار على جوانات الردة وتشبعها بالمياه لعدم وجود فتحات تهوية مما أدى إلى زيادة ضغط الرصات العليا على السفلى وارتفاع درجة الحرارة بالرصات السفلى واحتراقها تلقائيا مع مرور الزمن . ولما كانت شركة التأمين مسئولة عن تعويض الاضرار الناشئة عن هذا الحريق ولم تدفع الى البنك قيمة البضاعة والأجولة المحترقة والمصاريف التى تكبدها ومجموع ذلك مبلغ ٤٨٩٦ ج و ٣٥٠ م فقد أقام هذه الدعوى للحكم له به . وأقامت الشركة المطعون عليها الثانية دعوى فرعية ضد البنك - الطاعن - تطلب الحكم بالزامه بأن يؤدي لها نفس المبلغ المطلوب من شركة التأمين تأسيسا على أن العلاقة بين المطعون عليها الثانية والبنك تخضع لأحكام الرهن الحيازى التى يسأل بمقتضاها البنك وهو الدائن المرتهن عن هلاك الشئ المرهون مالم يثبت أنه يرجع إلى سبب أجنبى لا يدل له فيه . ودفع البنك الدعوى الفرعية بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان ولانعدام المصلحة تأسيسا على أن المطعون عليها الثانية مدينة للبنك وأنه إذا حكم له بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى خصم من دين الشركة المطعون عليها الثانية ، وطلب البنك فى الموضوع رفض الدعوى . وبتاريخ ١٩/١/١٩٦٠ حكمت محكمة أول درجة فى الدعوى الأصلية بالزام شركة النيل للتأمين - المطعون عليها الأولى - بأن تدفع لبنك الجمهورية - الطاعن - مبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م ، وفى الدعوى الفرعية برفض الدفع بعدم قبولها وفى الموضوع بالزام البنك بأن يدفع لشركة مصر لعلف الحيوان - المطعون عليها الثانية - مبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م واستأنفت شركة التأمين - المطعون عليها الأولى - هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٠ ق تجارى طالبة إلغاء ورفض دعوى البنك - الطاعن - كما استأنفه البنك بالاستئناف رقم ٦٦ سنة ١٩٦٠ ق و ١٠٥ سنة ١٩٦٠ ق تجارى طالبا فى أولهما إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى الفرعية والحكم برفضها ، وطلب فى الاستئناف

الثاني الحكم بإلزام شركة التأمين — المطعون عليها الأولى — بأن تدفع له مبلغ ١٨٢ ج و ٦٠٠ م زيادة على ما حكم به . وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقمي ١٠٥ و ١٢٧ سنة ١٦ ق إلى الاستئناف رقم ٦٦ سنة ١٦ ق تجاري ، وحكمت بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٩ في الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٦ ق تجاري بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام شركة التأمين بدفع مبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م ورفض دعوى بنك الجمهورية قبلها وفي الاستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٦ ق تجاري برفضه ، وفي الاستئناف رقم ٦٦ سنة ١٦ ق تجاري برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام البنك بأن يدفع لشركة مصر لعلف الحيوان مبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م . وفي ١٩٦١/١/٢٦ طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦٤/٦/٢٠ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي صمته مذكرتها بطلب نقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه في قضائه برفض دعواه قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند على أن ردة القمح احترقت ذاتيا داخل الجوالات نتيجة تسرب مياه الأمطار إليها من ثقب المشمع المغطاة به وهو أمر لا يشمل عقد التأمين طبقا للاستثناء الوارد بالفقرة "ز" من المادة السادسة منه ، كما قضى الحكم تبعا لذلك برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن ضد شركة التأمين عن مبلغ ١٨٢ ج و ٦٠٠ م الذي رفضته محكمة أول درجة ، هذا في حين أن التأمين على الحريق يضمن الأضرار الناجمة عنه أيا كان سببه ، وإذ سلم الحكم بأن الحريق نشأ نتيجة تسرب مياه الأمطار وهي مؤثر خارجي فكان عليه أن يقيم مسئولية شركة التأمين المطعون عليها الأولى عن هذه الأضرار دون نظر للاستثناء الخاص بالاحتراق الذاتي .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٧٦٧ مدني نصت على أنه "يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه" ، ولما كان هذا النص مطلقا يتناول — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو عرضيا — وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني

صريحاً في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فانه يتأدى من هذا أن الشرط الوارد بالفقرة "ز" من المادة السادسة من وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة — يكون قد وقع باطلا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم هذا الشرط وقضى في الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٦ ق تجارى برفض دعوى الطاعن قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى ، وقضى تبعا لذلك برفض الاستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٦ ق تجارى المرفوع من الطاعن ضد شركة التأمين عن مبلغ ١٨٢ ج و ٦٠٠ م الذي رفضته محكمة أول درجة — يكون هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في قضائه ضده في الدعوى الفرعية بطلبات الشركة المطعون عليها الثانية أنه استند إلى أن الطاعن باعتباره دائئا مرتهنا مسئول عن المحافظة على البضائع المرهونة طبقا للمادة ١١٠٣ مدنى رغم تمسكه في دفاعه بأن حيازة هذه البضائع لم تخرج من يد الشركة الراهنة — المطعون عليها الثانية — وأنها هي التي قامت بتشوينها وصيانتها وحراستها دون تدخل البنك — الطاعن — وأن عقد الإيجار المبرم بينها وبين البنك تضمن التزامها بصيانة العين المؤجرة والأشياء الموجودة بها ، وأن خطأ المضرور يعفى من المسئولية عملا بالمادة ١٦٥ مدنى ، وإذ قرر الحكم رغم ذلك أن البنك مسئول عن هلاك البضائع المرهونة ولم يرد على دفاعه مع أنه دفاع جوهري فإنه يكون قد خالف القانون وجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إنه لما كان من المقرر طبقا للمادتين ١٠٤٩ ، ١١٠٢ / ٢ مدنى أن هلاك الشيء المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله من حقوق ليستوفى دينه منها ، وكانت البضاعة المرهونة من شركة مصر لعلف الحيوان والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق البنك الطاعن وهو الدائن المرتهن في مبلغ التأمين المستحق — وذلك على ما سلف بيانه في الرد على أسباب الطعن المتعلقة بدعواه قبل شركة التأمين — وكان مقتضى ذلك على ما تقدم حلول مبلغ التأمين

محل البضاعة المرهونة ، لما كان ذلك ، وكان أعمال هذا الأثر القانوني وإزالة حكمه في خصوص هذا النزاع من شأنه إن لم يعد هناك محل لرجوع شركة مصر لعلف الحيوان على البنك وحسبها أن تجري المحاسبة بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى مع ذلك بمسئولية الطاعن عن هلاك البضاعة المرهونة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص أيضا .

وحيث إن الموضوع في الاستئناف رقمى ١٢٧ و ٦٦ سنة ١٦ ق تجارى صالح للفصل فيه

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الاستئناف رقم ١٢٧ سنة ١٦ ق تجارى وتأيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من الزام شركة التأمين بمبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م للبنك الطاعن ، وفي الاستئناف رقم ٦٦ سنة ١٦ ق تجارى بالغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من الزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٤٧١٣ ج و ٤٥٠ م للشركة المطعون عليها الثانية و برفض دعواها قبله .

وحيث إنه بالنسبة للاستئناف رقم ١٠٥ سنة ١٦ ق تجارى فنظرا لأن الفصل فيه يحتاج لاستجلاء عناصر موضوعية في شأن المبلغ المطالب به وقدره ١٨٢ ج و ٦٠ م موضوع هذا الإستئناف فانه يتعين إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف في هذا الخصوص .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد نور الدين حويس .

(٢١٢)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣ . القضائية :

(١) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . "الربط الحكى" .

ضريبة . الربط الحكى . شرطه . توافر وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات
 المقيسة . المقصود بوحدة النشاط . نوعه لا كونه .

(ب) ضرائب . "الالتزام بالضريبة" . أساسه .

الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر . تحددها القوانين
 التي تفرضها . ليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي
 يقع فيها . للتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق . وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق
 زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

١ - يشترط لسريان قاعدة الربط الحكى - وعلى ما جاء في المذكرة
 التفسيرية للرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - توافر وحدة النشاط في سنة
 القياس والسنوات المقيسة . والمقصود بوحدة النشاط - وعلى ما جرى به قضاء
 محكمة النقض - نوع النشاط لا كونه بحيث إذا كان الممول يزاوّل نوعاً معيناً
 من النشاط في سنة القياس واستمر على مزاوّلته في السنوات المقيسة فإن قاعدة
 الربط الحكى تجري عليه ولا يعتد بما عساه أن يطرأ على كمية هذا النشاط
 أو مقداره من تغير .

٢ - لا ترتكن الضريبة على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر وإنما
 تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول

دون تدارك الخطأ الذى يقع فيها فالتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أنه بتاريخ ١٩/٩/١٩٥١ قدرت مأمورية ضرائب اللبان أرباح الممول عبد الرحيم محمد على عن نشاطه فى استغلال محلين لتجارة العلف بشارعى المزدلفة والميرغنى بالاسكندرية فى السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ بالمبالغ الآتية :
٣١٠ ج و ٣٢٥ ج و ٣٢٤ ج و ٢١٨ ج و ٢١٨ ج و بتاريخ ٢٥/٣/١٩٥٣ قدرت أرباحه فى سنة ١٩٥١ بمبلغ ٢١٨ ج وذلك على أساس أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٤٩ وأنه تنازل عن محل تجارته الكائن بشارع الميرغنى للغير ، وإذا عادت وفى ١٣/٢/١٩٥٦ فقدرت أرباحه عن هذه السنة بمبلغ ٣٢٥ ج على أساس أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٤٧ كما قدرت أرباحه فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٣٢٥ ج وذلك على أساس أرباحه المقدرة فى سنة ١٩٤٧ واعترض على تقديرات المصلحة لأرباحه عن السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ لسابقة ربط الضريبة عليه عن سنة ١٩٥١ وصيرورة هذا الربط نهائيا فضلا عن أن أرباح سنة ١٩٤٧ خاصة بمحليين فى حين أنه أصبح منذ سنة ١٩٤٨ لا يمتلك سوى محل واحد ويتعين اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٩ أساسا للربط فى باقى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، وعرض الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٦ أصدرت اللجنة قرارها برفضه ، فقد أقام الدعوى رقم ٩٩٤ سنة ١٩٥٩ تجارى كلى الاسكندرية بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم ببطلانه فيما قضى به من اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة فى سنوات النزاع وجعل سنة الأساس هى سنة ١٩٤٩ واتخاذ أرباحها المقدرة بمبلغ ٢١٨ ج أساسا للربط مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات والأنعاب

وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا وفي مادة تجارية بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه في كل من السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٢١٨ ج وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة مؤسسة قضاءها في ذلك على أن إعادة ربط الضريبة عن سنة ١٩٥١ بمبلغ ٣٢٥ ج تم في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويتعين اعتماد الربط الأول الذي تم من هذه السنة وأصبح نهائيا بمبلغ ٢١٨ ج وهي ذات الأرباح التي قدرت في سنة ١٩٤٩ واتخاذ هذه الأرباح أساسا للربط في كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ إذ أن الممول كان يمتلك محلين للعلافة في سنة ١٩٤٧ وتنازل عن أحدهما لأخيه في آخر سنة ١٩٤٨ ولا يجوز اتخاذ الأرباح المقدرة عنهما في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنوات النزاع . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد استئنافها برقم ٢٧٤ لسنة ١٤ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات وبخمسة مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث طلبت الطاعنة نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه — والحكم الابتدائي معه — قضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٩ أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ مستندا في ذلك إلى أن الممول كان يمتلك محلين لتجارة العلف وتنازل عن أحدهما لأخيه في آخر سنة ١٩٤٨ وهذا التنازل يمنع من اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ عن المحلين أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥١ عن محل واحد وأن المصلحة كانت قد اتخذت أرباح سنة ١٩٤٩ — لسنة ١٩٤٧ — أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥١ وأصبح الربط نهائيا بما لا يجوز معه تصحيح هذا الخطأ الذي شاب الربط واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط

الضريبة في سنة ١٩٥١ ، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أن قاعدة الربط الحكى طبقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ و ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ تفرض وحدة النشاط في سنة القياس وفي السنوات المقيسة والمقصود بوحدة النشاط الوحدة النوعية لا الوحدة الكمية وهو ما يبنى عليه أن الممول وإن كان يمتلك محلين لبيع العلف في سنة ١٩٤٧ ثم تنازل عن أحدهما لأخيه في سنة ١٩٤٨ إلا أن ذلك لا يمنع من اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٤٩ وفي السنوات التالية إلى سنة ١٩٥٤ (وثانيهما) أن قوانين الربط الحكى لا تحول دون تدارك الخطأ الذي يشوب ربط الضريبة بحيث يجوز للمصلحة العدول عن هذا الربط الذي يتم مخالفا للقانون طالما أن حقها في المطالبة بالضريبة لم يتقادم بعد وإذ أخطرت المصلحة الممول في ١٩٥٣/٣/٢٠ باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٩ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٥١ وهو خطأ في القانون فإنه يكون لها تصحيح هذا الخطأ وإعادة الربط في تلك السنة على أساس الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يشترط لسريان قاعدة الربط الحكى — وعلى ما جاء في المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — توافر وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة، والمقصود بوحدة النشاط وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نوع النشاط لا كميته بحيث إذا كان الممول يزاول نوعا معينا من النشاط في سنة القياس واستمر على مزاولته في السنوات المقيسة فإن قاعدة الربط الحكى تجرى عليه ولا يعتد بما عساه أن يطرأ على كمية هذا النشاط أو مقداراه من تغيير ، ومن جهة أخرى فإن الضريبة لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك

الخطأ الذي يقع فيها فللتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع — ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم — وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يتخذ الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار/أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هتدي ، وصبري أحمد فرحات ، ومحمد شبل عبد المقصود .

(٢١٣)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٠ القضائية :

وقف . ” الاستحقاق في الوقف ” . ” مناطه ” .

وقف . حق الانتفاع . مريان أحكام الشريعة الإسلامية عليه . مناط الاستحقاق في الوقف .
 طلوع الغلة . معناه . الوقت الذي ينقصد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة .

متى كان العقد المترتب عليه حق الانتفاع هو عقد وقف فإن أحكام الشريعة الإسلامية هي التي تجري في شأنه وتطبق عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين فيه وما يكون لهم من التصرف في أعيانه وما لا يكون . ومقتضى الشريعة الإسلامية أن الاستحقاق في الوقف منوط بطلوع الغلة وهو الوقت الذي ينقصد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
 تتحصل في أن عثمان اسماعيل فاضل بصفته قيا على شقيقه المحجور عليه جميل اسماعيل
 فاضل أقام الدعوى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٢ مدنى القاهرة الابتدائية ضد السيدة
 فاطمة مرتضى - وآخرين - بطلب إلزامها بأن تدفع له ١٦٦١ ج و ٥٩٨ م

وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وهذا المبلغ هو قيمة ما يخصه في تركة مورثته المرحومة خديجة فاضل رستم من ثمن قطن ونقود مودعة بنك مصر وديون ومواشى وآلات زراعية وأثناء نظرها توفيت المدعى عليها وأدخل المدعى ورثتها السيدة حياة مرتضى ومجد الغزالي الشندى خصوما فيها وعدل طلباته إلى طلب الحكم بإلزامهما بأن يدفع له مبلغ ٤٩٨٥ ج قيمة ما يخصه ويخص شقيقه في التركة ثم انضم إليهما أخوهما أحمد اسماعيل فاضل طالبا الحكم بنصيبه مع إلزام التركة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وقالوا شرحا لها إن المرحومة خديجة فاضل رستم توفيت في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ عن ابنتها فاطمة مرتضى وأولاد أخويها عمر واسماعيل "والدهم" وترك ٤٩٣ قنطارا من القطن محصول ١٢٠ فدانا من أطيان الوقف الكائنة بناحية أورين مركز شبراخيت التي كانت هي المستحقة الوحيدة فيه وقد باعها السيدة فاطمة بثمن قدره ١٢٣٢٥ ج استولت عليه باعتباره استحقاقا لها لا تركة عن المورثة ويخص المدعين ثلاثة أعشاره ، كما تركت مواشى وآلات زراعية قيمتها ٣٣٦٦ ج ونقودا مودعة بنك مصر ودينا لها سدده المدين بعد وفاتها ، وجرى النزاع فيها - من بين ما جرى - حول محصول القطن وهل هو استحقاق المورثة فيدخل ضمن تركتها أم استحقاق ابنتها الموقوف عليها من بعدها فلا يدخل ، والمواشى والآلات الزراعية وقيمتهما - وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٦ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليهما بأن يدفع من تركة مورثة مورثتهما المرحومة خديجة مرتضى مبلغ ١٠٢ ج و ٣٠٠ م مع المصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات مع المقاصة في أتعاب المحاماة وأسست قضاءها على أن محصول القطن والمواشى والآلات الزراعية لا تدخل ضمن عناصر التركة واستأنف المدعون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تعديله والحكم بالزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفع لهما من تركة مورثة مورثتهم المرحومة خديجة رستم مبلغ ٤٩١٥ ج و ٤٧٢ م والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية والمصروفات المناسبة والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٣٩ سنة ٧٥ ق . وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢١ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما بأن يدفع من تركة مورثتهما المرحومة خديجة

هانم رستم مبلغ ٧٤٧ ج و ٩٠٠ م والفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٢/٢/٦ لغاية السداد مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين لما قضى به وألزم المستأنفين بباقي المصروفات وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، وأسست قضاءها على أن المواشي والآلات الزراعية تعتبر تركة . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السببين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار محصول القطن استحقاقا للمرحومة فاطمة مرتضى لا تركة عن مورثها مستندا في ذلك إلى أن القانون الواجب التطبيق هو الشريعة الإسلامية لا القانون المدني وأن زراعة القطن كان يتفق عليها من مال الوقف ، الذي كانت المرحومة خديجة رستم هي المستحقة الوحيدة فيه ، لامن مالهما الخاص ، وهو خطأ ومخالفة للقانون وقصور يعيبه ويبطله من وجهين (أولهما) أنه طبق على واقعة النزاع في الدعوى أحكام الشريعة الإسلامية في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون المدني ، وفي حين أن أحكام الشريعة — وعلى ما جاء في الفتوى المودعة ملف الطعن — لا تخالف أحكام القانون المدني ، في هذا الخصوص لأن أطيان الوقف كانت مزرعة على الذمة ومصاريف زراعة القطن لم تكن من مال الوقف ولكن من مال المرحومة خديجة رستم المستحقة الوحيدة فيه (وثانيهما) أنه مع تمسك الطاعنين بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وبأن نفقات زراعة القطن صرفت من مال المورثة لا من مال الوقف فقد أغفل الحكم الرد عليه وكان واجبا أن يقول كلمته فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بأنه متى كان العقد المترتب عليه حق الانتفاع هو عقد وقف فإن أحكام الشريعة الإسلامية هي التي تجرى في شأنه وتطبق عليه من جهة تعيين مدى حقوق المستحقين فيه وما يكون لهم من التصرف في أعيانه وما لا يكون ، ومقتضى هذه الأحكام أن الاستحقاق

في الوقف منوط بطلوع الغلة وهو الوقت الذي ينعقد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ومردود في الوجه (الثاني) بما أورده الحكم المطعون فيه من أن ”الحكم المستأنف في محله للأسباب التي أوردها“ ومنها أنه ”لم يثبت أن زراعة القطن قد صرفت عليها المرحومة خديجة رستم من مالها الخاص“ وفي ذلك ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن محكمة الاستئناف رفضت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مقدار وقيمة المواشي والآلات الزراعية التي استولت عليها المرحومة فاطمة مرتضى واكتفت باقرار المطعون عليهما بحجة أن التحقيق أصبح غير منتج لوفاتها منذ عشر سنين ، وهو خطأ في القانون لا يحتاج إلى بيان .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن ”المحكمة لا ترى محلاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ثمن هذه المواشي والآلات الزراعية لمرور أكثر من عشر سنوات على وفاة السيدة خديجة رستم مما يجعل طريق الإثبات بالبينة غير منتج وترى المحكمة الإكتفاء بما هو ثابت بمحضر تسليم الحراسة المؤرخ ٢ يونيو سنة ١٩٥٢“ وهي تقارير سائغة وليس في سبب الطعن ما يكشف عن وجه الخطأ فيما جرى وعول عليه الحكم من ذلك .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد زكي محمد نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد ممتاز نصار ، وإبراهيم عمر هندی ، ومجد نور الدين عويس ، ومجد شبل عبد المقصود .

(٢١٤)

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف "الوقف المرتب الطبقات" . "الترتيب الأفرادى والترتيب
الجملى" .

اعتبار الشارع الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً أفرادياً
إذا لم ينص الواقف على الترتيب الجملى . المادتان ٣٢ و ٥٨ من قانون
الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(ب) وقف . "إلغاء الوقف على غير الخيرات" . "الوقف المرتب
الطبقات" . ملكية .

ملكية ما انتهى الوقف فيه . أبلولتها إلى الواقف إن كان حياً وكان له
حق الرجوع . فإن لم يكن حياً أو لم يكن له حق الرجوع آلت إلى المستحقين
الحاليين . فى الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين
وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق فى طبقته كل بقدر حصته
أورصة أصله .

١ - تنص المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه "إذا
كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يجب أصل فرع غيره ومن مات
صرف ما يستحقه أو كان يستحقه إلى فرعه" ، كما تنص المادة ٥٨ من هذا القانون
على عدم تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٥ إذا كان فى كتاب الوقف نص
يخالفها . هذا التلازم بين النصين يدل على أن الشارع أراد أن يجعل الترتيب
بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً أفرادياً ما لم ينص الواقف على أنه
قد رتب بينها ترتيباً جملياً . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن الواقف نص فى كتاب

وقفه على أنه لا يستحق بطن أنزل مع وجود واحد من البطن العليا بل تحجب الطبقة الأولى منهم الطبقة السفلى ومن مات منهم بغير نسل تكون حصته للطبقة العليا ، وهو ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الترتيب بين الطبقات الموقوف عليهم ترتيبا جمليا لا يمتثل ، فانه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢ من قانون الوقف .

٢ — النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن ” يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكا للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق “ يدل على أن الشارع أراد أن يجعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع يستوى في ذلك أن يكون قد احتفظ لنفسه بغلة الوقف أو جعل الاستحقاق لغيره حال حياته ، فإن لم يكن الواقف حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته ، وفي الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله ، وهم ذرية من دخل في الوقف وتناول استحقاقا فيه وكان من أهل الطبقة التي انحلت عليها ثم توفي بعد الدخول وانتقل استحقاقه بحكم الترتيب الجملى — إلى الباقيين من أهل طبقته لاذرية من توفي قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التي انحلت عليها الوقف ولا من ذوى الاستحقاق ، أو صاحب حصة ونصيب فيه ، وهى أوصاف وقيود قصد إليها الشارع وعناها بقوله ” وآلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقة كل بقدر حصته أو حصة أصله “ ولا تصدق في حق من توفي أصله قبل الدخول في الوقف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن أحمد بدوى أحمد عمر عزت ومصطفى كمال أحمد عمر عزت ونزيهة أحمد عمر عزت أقاموا الدعوى رقم ٦١١ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف يطلبون الحكم باستحقاقهم لحصة قدرها ستة قراريط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ربع وقف المرحوم محمد خسرو باشا المبين بحجة الوقف الصادرة من محكمة بنى سويف الشرعية فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٢٨٦ لكل واحد منهم قيراطان مع أمر وزارة الأوقاف بعدم التعرض لهم فيها وتسليمها ، وقالوا مشرحا لها إن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على المذكورين من عتقائه ومن بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم وقد توفى الواقف وتوفى كل من عتقائه عقيما فيما عدا : (١) يوسف صديق (٢) عمر عزت (٣) مصطفى مهري (٤) عمر نغرى (٥) محبوب أغا (٦) آدم أغا ، وبوفاة كل من أولاد مصطفى مهري وآدم أغا عقيما انحصر الاستحقاق فى أولاد الباقيين منهم وهم (١) منيرة بنت يوسف صديق (٢) أحمد بن عمر عزت (٣) زينب بنت عمر نغرى (٤) محمد بن محبوب أغا مرابطة بينهم فيخص كل فريق منهم ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ربع الوقف ، وإذا أقيمت وزارة الأوقاف فى النظر على الوقف وأنكرت على المدعين استحقاقهم الذى آل اليهم عن والدهم أحمد عمر عزت مخالفة بذلك المادتين ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ و ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم به - كما أقامت السيدة فاطمة أحمد مصطفى مهري الشهير بمصطفى ماهر الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد وزارة الأوقاف تطلب الحكم باستحقاقها لحصة قدرها أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين

قيراطا ينقسم إليها ريع الوقف، وقالت شرحا لها إن الواقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على عتقائه ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم طبقة بعد طبقة الطبقة الأولى منهم تحجب الطبقة السفلى حجبا مطلقا بحيث لا يستحق أحد من الطبقة السفلى شيئا مع وجود الطبقة التي هي أعلى منها ومن يموت من أى طبقة ينتقل نصيبه إلى الموجودين من طبقته ، وقد توفى الواقف وانتقل الاستحقاق من بعده إلى عتقائه ومن بعدهم إلى أولاد من مات منهم عن ذرية وهم (١) محمد بن محبوب أغا (٢) زينب عمر نخري (٣) منيرة بنت يوسف صديق (٤) عزت بن آدم أغا (٥) محمود وأحمد وجميلة أولاد مصطفى مهري ، وبوفاة جميلة عقيما انحصر الاستحقاق في الباقيين فيخص كل منهم أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ريع الوقف وإذا أنكرت عليها الوزارة استحقاقها الذي انتقل إليها عن والدها أحمد مصطفى مهري طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ومنعتها من الاستيلاء عليه فقد طلبت الحكم لها به — كذلك أقامت السيدة عصمت محمود مصطفى مهري الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد وزارة الأوقاف والسيدة زينب عمر نخري وآخرين تطلب الحكم باستحقاقها لحصة قدرها أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ريع الوقف وتسليمها مع ريعها والدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٣ تطلب الحكم باستحقاقها بصفتها وصية على أختها القاصر اعتماد محمود مصطفى مهري لحصة قدرها أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها ريع الوقف ، وقالت شرحا لها إن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جمليا وبوفاة الواقف ومن توفى عقيما من عتقائه انحصر الاستحقاق في سنة أشخاص منهم والدها محمود مصطفى مهري الذي توفى عنها وعن أختها لأبيها اعتماد . وردت وزارة الأوقاف بأنها لا تعرف أحدا من المستحقين ولم تصرف لهم شيئا من ريعه فيما عدا الحصة التي فوزت لزينب عمر نخري . وقررت المحكمة ضم هذه الدعاوى جميعها للارتباط . وجرى النزاع في الدعويين الأولين حول نصيب من مات من الموقوف عليهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه وهل ينتقل إلى ذريته وتستحقه إعمالا لشرط الواقف والمادتين ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ و٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ أم لا ينتقل إلى ذريته ولا تستحقه . وبتاريخ ١٦/٦/١٩٥٨

حكمت المحكمة حضوريا (أولا) بعدم اختصاصها بنظر طلبى التسليم والبيع .
 (ثانيا) وفي الدعويين ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ و ٦١١ سنة ١٩٥٦ برفض دعوى كل
 من أحمد بدوى ومصطفى كمال ونزيهه أولاد أحمد عمر عزت وفاطمة أحمد مصطفى
 مهري المدعين في الدعويين المذكورتين وألزمتهما كلا منهما بمصاريف دعواه
 (ثالثا) وفي الدعويين رقمى ١٥٦ سنة ١٩٥٣ و ٢١٢ سنة ١٩٥٣ باستحقاق كل
 من عصمت واعتماد بنتى محمود مصطفى مهري لمقدار ١/٣ من الوقف موضوع
 الدعوى وذلك فى مواجهة المدعى عليهما الأخيرين وألزمتهما المدعى عليهما الأول
 والثانية بالمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة، وأسست قضاءها
 برفض الدعويين الأولين على أن الوقف مرتب الطبقات ترتيبا جليا فلا تستحق
 بطن أنزل مع وجود أحد من أفراد الطبقة التى تعلوها وأن والد المدعين فى كل
 منهما توفى قبل دخوله فى الوقف واستحقاقه لشيء منه وطبقا للمادة ٣ من القانون
 رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لا يستحق أولادهم شيئا فى الوقف لأنهم من أفراد طبقة
 أنزل من الطبقة التى تقضت من أجلها القسمة وقد توفى أصلاهم قبل تقضى
 القسمة وقبل أن يدخلوا فى الوقف واستأنفت السيدة فاطمة هذا الحكم طالبة
 إلغائه والحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ١٣٥ سنة ٧٥ ق ، وكذلك استأنفه
 كل من أحمد بدوى ومصطفى كمال ونزيهه أحمد عمر عزت طالبين إلغائه والحكم
 لهم بطلباتهم وقيد استئنافهم برقم ١٣٧ سنة ٣٥ ق . وقررت المحكمة ضم
 الاستئناف ، وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٣ حكمت بقبولها شكلا ورفضها موضوعا
 وتأيد الحكم المستأنف وألزم كل مستأنف مصروفات استئنافه وثلاثة جنيئات
 مقابل أتعاب المحاماة عن كل استئناف منهما ، وأسست قضاءها هذا على
 الأسباب التى أوردتها وما لا يتعارض معها من أسباب الحكم الابتدائى . وطعن
 أحمد بدوى عزت ومن معه فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة
 بالتقرير ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة
 حيث لم يحضر الطاعنون ، وطلبت المطعون عليها التاسعة رفض الطعن ولم يحضر
 باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها
 إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى
 الطاعنين الاستحقاق فى الوقف بحجة أن المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨
 لسنة ١٩٤٦ لا تعطىهم حقا فى الاستحقاق ومستندا فى ذلك إلى أن الحكم المقرر
 فيها - وعلى ما تقضى به المادة ٥٨ من القانون - لا ينطبق فى الأوقاف
 السابقة على صدور القانون إذا كان فى كتاب الوقف نص صريح يخالفه ،

وقد تضمن كتاب الوقف هذا النص المخالف إذ جاء فيه " لا تستحق بطن أنزل مع وجود أحد من البطن العليا بل تحجب الطبقة الأولى منه السفلى " ، وهذا الذى أسس الحكم قضاءه عليه خطأ ومخالفة للقانون ، ووجه الخطأ والمخالفة أنه اعتبر العبارة الواردة فى حجة الوقف مانعا من تطبيق المادة ٣٢ دون نظر إلى ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون من أنه عدل عن مذهب الحنفية فى ترتيب الطبقات وأخذ بالأظهر من مذهب الحنابلة وما ذكره المالكية وهو أن الترتيب ترتيب أفراد على أفراد وأن الفرع يقوم مقام أصله شرط الواقف قيامه أو لم يشترطه فلا يحجب أصل فرع غيره من الموقوف عليهم ، فما اعتبره الحكم مانعا وسماه مخالفة فى حجة الوقف لا يصلح أن يكون كذلك لأنه موضوع التشريع والقاعدة التى قصد المشرع مخالفتها وإبطال أحكامها بحيث لا يجوز بشرط من الواقف أن يحجب أصل فرع غيره ، يؤكد ذلك عبارة " المراد من الذرية ذرية الموقوف عليهم سواء أكانوا ذرية الواقف أم غيره ، وما يستحقه المبت يكون لولده والمراد منه المستحق بالفعل سواء أكان أصليا أم آل إليه من استحقاق موقوف عليهم آخرين وإذا كان الأصل قد مات قبل الاستحقاق فمضى آل الاستحقاق لطبقته ، ولو كان حيا لاستحق ، فإن فرعه يحل إذا كان محله ويستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا " الواردة فى المذكرة ، إذ المقصود بها إلغاء فكرة الترتيب الجملى وجعله أفراديا لأنه بعد صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لم يعد يجوز أن يحجب أصل فرع غيره من الموقوف عليهم فى انتظار انقراض طبقة ذلك الأصل — وما ذهب إليه الحكم من أن كتاب الوقف تضمن نصا يخالف أحكام المادة ٣٢ ، لا يمنع من تطبيقها على الأوقاف السابقة ومنها الوقف محل النزاع ، لأنها وضعت لمخالفة أحكام ما سبق من الأوقاف بقصد تصحيحها بعد ما تبين أنها غير عادلة ، والمبدأ الذى أخذ به التشريع هو أن الفرع الذى مات أصله قبل الاستحقاق فى الوقف المرتب الطبقات ترتيبا محتملا للجملى وللأفرادى يستحق مع طبقة أصله سواء مات قبل الاستحقاق أو بعده ، وبتطبيقه على واقعة الدعوى يظهر خطأ الرأى الذى ذهب إليه الحكم .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ يبين أنه نص فى المادة ٣٢ منه على أنه " إذا كان الوقف على الذرية

مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه .. “ كما نص في المادة ٥٨ على أنه ” لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها ... “ وهذا التلازم بين النصين يدل على أن الشارع أراد أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً فرادياً ما لم ينص الواقف على أنه قد رتب بينها ترتيباً جلياً ، وإذا كان الثابت في الدعوى — ومن بيانات الحكيم المودعين ماف الطعن — أن الواقف نص في كتاب وقفه على أنه ” لا تستحق بطن أنزل مع وجود واحد من البطن العليا بل تحجب الطبقة الأولى منهم الطبقة السفلى ومن مات منهم من غير نسل فتكون حصته للطبقة العليا “ وهو ظاهر الدلالة على أنه أراد أن يجعل الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم ترتيباً جلياً لا يحتمل ، تعين القول بأنه لا تطبق في شأنه أحكام المادة ٣٢ من قانون الوقف — وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن ” المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي استند إليها المستأنفون تنص على أنه إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه “ وهذه المادة لا تعطى المستأنفين حقاً في الاستحقاق حتى ولو سلمت المحكمة لهم بما فهموه منها لأن المادة ٥٨ من القانون المذكور تنص على أنه لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها في الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون والوقف المتنازع عليه في هذه الدعوى صدر في سنة ١٢٨٦ هجرية أي قبل صدور قانون الوقف بما يربو على تسع وخمسين سنة وفي حجة الوقف ما يخالف بدلالة النص حكم المادة المذكورة فقد ورد في صفحة ٨ من الحجة قول الواقف بعد أن ذكر أن الوقف مرتب الطبقات وأن الاستحقاق بالمساواة بين الذكر والأنثى ” غير أنه لا تستحق بطن أنزل مع وجود أحد من البطن العليا بل تحجب الطبقة الأولى منه الطبقة السفلى “ وليس أصرح من دلالة النص في هذه العبارة على مخالفتها لحكم المادة ٣٢ ومن ثم فلا يصح الاستناد إلى هذه المادة في طلب المستأنفين استحقاق أصولهم الذين ماتوا قبل دخولهم في الوقف “ — فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لا تعطى الطاعنين حقا في الاستحقاق مستندا في ذلك إلى أن "المستحق" يطلق حقيقة على المستحق بالفعل وبجاءا على المستحق بالقوة الذي يستحق في المستقبل عندما يأتي دوره في الاستحقاق عملا بقاعدة أن الأصل استعمال اللفظ في الحقيقة ولا يستعمل في المجاز إلا بقرينة، وهو تفسير خاطيء ولا مجال له في مقام تطبيق القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في المادة الثالثة منه على أن "يصبح ما ينتهي فيه الوقف ملكا للواقف إذا كان حيا وكان له حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق"، وهذه العبارة الأخيرة من النص صريحة في أن الفرع الذي كان محجوبا مؤقتا بنص من الواقف يمتلك في الوقف مع طبقة أصله سواء مات أصله قبل الاستحقاق أو بعده ، وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون أن هذه المادة تحكم جميع الأوقاف ولم تفرق بينها وأعطت كل ذرية كانت محجوبة بأصلها حقا في الوقف مهما كان سبب المحجب وسواء كان الأصل توفي بعد الاستحقاق بالفعل أو مات قبل أن يستحق ولا محل مع ذلك لما ذهب إليه الحكم من تفسير لمعنى "المستحق" في نطاق القاعدة الأصولية التي لا تبيح استعمال اللفظ في المجاز إلا أن توجد قرينة صارفة تمنع من استعماله في الحقيقة ، إذ الأمر بعيد كل البعد عن مجال استعمال هذه القاعدة ، وقد أفصح المشرع في المذكرة الإيضاحية للقانون عن نيته في تحديد معنى الاستحقاق وسوى بين المستحق فعلا ومن كان يستحق لو ظل حيا مع طبقته واعتبر كلاهما مستحقا .

وحيث إن هذا الذي في غير محله ذلك أن النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات على أن "يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة السابقة ملكا للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق وإن كان الوقف مرتب الطبقات آلت

(م-١٦-م)

الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله في الاستحقاق" يدل على أن الشارع أراد أن يجعل ملكية ما انتهى الوقف فيه للواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع يستوى في ذلك أن يكون قد احتفظ لنفسه بغلة الوقف أو جعل الاستحقاق لغيره حال حياته ، فإن لم يكن الواقف حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته وفي الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين فيه وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله ، وهم ذرية من دخل في الوقف وتناول استحقاقا فيه وكان من أهل الطبقة التي انحلت عليها ثم توفي بعد الدخول وانتقل استحقاقه بحكم الترتيب الجملي — إلى الباقيين من أهل طبقته لا ذرية من توفي قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء فيه ولم يكن بذلك من أفراد الطبقة التي انحلت عليها الوقف ولا من ذوى الاستحقاق ، أو صاحب حصة ونصيب فيه ، وهي أوصاف وقيود قصد إليها الشارع وعناها بقوله "آلت الملكية للمستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله" ولا تصدق في حق من توفي أصله قبل الدخول في الوقف ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن المرحوم أحمد عمر عزت جركس توفي قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه لوفاة قبل المرحوم عمر فخري جركس آخر أفراد الطبقة العليا موتا فلا يصدق على أولاده الطاعنين أنهم من ذرية "من مات من ذوى الاستحقاق" ولا تؤول إليهم ملكية ما انتهى الوقف فيه — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن "المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ لا تعطى المستأفنين حقا في طلبهم كما انتهت إليه بحق محكمة أول درجة وتزيد هذه المحكمة أن المستحق يطلق حقيقة على المستحق بالفعل ويطلق مجازا على المستحق بالقوة وهو الذي يستحق في المستقبل عندما يأتي دوره في الاستحقاق وقد ذكر علماء الأصول أن الأصل هو استعمال اللفظ في حقيقته ولا يصار إلى استعماله في المجاز إلا بقرينة صارفة عن استعماله في الحقيقة ولم توجد هذه القرينة الصارفة بل وجد ما يؤكد استعمال اللفظ في حقيقته — وهو شرط الواقف السابق ذكره وعدم تطبيق المادة ٣٢ إعمالا لنص المادة ٥٨ ومن ثم فإن ما نصت عليه

المادة الثالثة من قانون حل الوقف من أنه يحل الوقف على المستحقين الحاليين ولذرية من مات من ذوى الاستحقاق من طبقته كل بقدر حصته ، لايراد بهذا النص إلا ذرية المستحقين بالفعل وهم الذين توفوا بعد دخولهم فى الاستحقاق وهذا هو الفهم الصحيح وإلا فكل موقوف عليه ولم يأت دوره فى الاستحقاق يعتبر مستحقا ثم إنه يوجد فرق بين المستحق والموقوف عليه فالموقوف عليه أعم من أن يكون مستحقا فى الحال أو فى المال والمستحق لايراد به فى هذه المادة إلا من دخل فى الاستحقاق" - فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه "أن كلا من طرفى الخصومة قدم فتوى لصالحه واستشهد بها فيما يدعيه وكل منهما تناقض الأخرى ولذلك تلتفت المحكمة عنهما " وهو خطأ فى الاسناد ومخالفة للثابت فى الأوراق وقصور فى التسبيب ، إذ أن الفتويين من طرف واحد لا من الطرفين وقد قدمهما الطاعنون للاستشهاد بما يتمسكون به من أن من مات أصله قبل الاستحقاق يملك فى الوقف مع طبقة أصله شأنه فى ذلك شأن من مات أصله بعد الاستحقاق وهما وإن اختلفتا فى الوقائع إلا أنهما تؤيدان هذا رأى ولا خلاف ولا تناقض بينهما .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه فى صدد الرد على السببين الأولين من أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أسباب صحيحة تكفى لحمله ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد أقيم على أسباب سائغة وكافية لحمله فانه لا يعيبه ما يكون قد ورد فيه من أسباب نافلة لا تمس جوهر قضائه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم الابتدائى خلا من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى القضية وفى ذلك ما يبطله طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، وإذ أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه ، فانه يكون باطلا هو الآخر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان الحكم الابتدائي قد خلا من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية إلا أن الحكم المطعون فيه أورد ضمن بياناته رأي النيابة العامة واسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي وانتهى — على ما يسبق بيانه — إلى تأييد الحكم الابتدائي بأسباب مستقلة تكفي لحمله ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون غير منتج إذ هو لا يحقق سوى مصلحة نظرية لا يعتد بها .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الجاني ، ومحمد صادق الرشيدي ، وعباس حلمي عبد الجواد ، وسليم راشد
أبو زيد .

(٢١٥)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف "الحكم في الاستئناف" . "الطلب الجديد" .

طلب إلغاء الحكم المستأنف يندرج فيه طلب القضاء بما رفضه من طلبات المستأنف . إغفال
المستأنف طلب صحة التعاقد الذي رفضه الحكم المستأنف سهوا في ختام عريضة الاستئناف عند
تحديد الطلبات . إبداءه هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . عدم اعتباره طلبا جديدا لكونه
مطلوبا ضمنا في طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحا على محكمة الاستئناف للفصل فيه .

طلب إلغاء الحكم المستأنف يندرج فيه طلب القضاء بما رفضه الحكم
من طلبات المستأنف ذلك لأن طلب إلغاء الحكم لا يمكن أن يكون مقصودا
لذاته وإنما للوصول إلى القضاء بتلك الطلبات . فإذا كان الثابت من عريضة
الاستئناف مناقشة الطاعن (المستأنف) قضاء الحكم المستأنف في رفضه طلب
صحة ونفاذ العقد وبين ما يعيبه مما يفيد صحة ما قرره من أن طلب صحة التعاقد
قد سقط سهوا في ختام عريضة الاستئناف عند تحديد الطلبات وإذا أبداه صراحة
أمام المحكمة الاستئنافية وطلب القضاء له به فلا يكون قد أبدى طلبا جديدا لأن
هذا الطلب كان مطلوبا ضمنا في طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحا بالتالي
على محكمة الاستئناف للفصل فيه . وإذا التفت الحكم المطعون فيه عنه بمقولة إنه
لم يطلب بالطريق القانوني الرسوم في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات فإنه
يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ والصادر له من المطعون ضدها الأولى واعتبار الحكم بعد تسجيله بمثابة عقدا نقل للملكية وقال شرحا للدعوى إنه بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ باعت له المطعون ضدها الأولى قطعتى أرض قضاء موضحتين بالصحيفة وأثناء معاينته الأرض المبيعة لتحديد تمهيدا لتحرير العقد النهائى وشهره تعرض له المطعون ضدهما الثانى والثالث مدعين أن الأرض مملوكة لهما مما حدا به لرفع هذه الدعوى وقد طلب المدعى عليهما الثانى والثالث رفض الدعوى تأسيسا على أن الأرض المبيعة مملوكة لهما وبجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٤٧ لسنة ١٥ ق وانتهى فى عريضة الاستئناف إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكيته لقطعتى الأرض المبيتين بصحيفة افتتاح الدعوى . دفع المطعون ضدهما الثانى والثالث بعدم قبول الاستئناف لاشتماله على طلب جديد هو طلب ثبوت الملكية إذ أنه طلب يختلف عن طلب صحة ونفاذ العقد ورد الطاعن على ذلك بأن طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع سقط سهوا وأنه يضيفه إلى طلباته وهو بهذه الإضافة لا يعتبر طلبا جديدا لأنه كان معروضا على محكمة الدرجة الاولى ويعتبر نتيجة طبيعية لطلب إلغاء الحكم الابتدائى وبجلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف لاشتماله على طلبات جديدة مستندة إلى ان طلب ثبوت الملكية هو طلب جديد لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الاولى وأنها لا تلتفت إلى طلب صحة ونفاذ العقد الذى أبداه الطاعن فى المذكرة المقدمة

منه بجلسته ١٤ من أبريل سنة ١٩٦١ لأنه يختلف عن طلب ثبوت الملكية وليس من ملحقاته ولم يبدئه الطاعن بالطريق الذي رسمته المادة ٤٠٥ مرافعات فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٩ من فبراير سنة ١٩٦٥ إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وفي بيانها يقول إنه طالب في صحيفة الدعوى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٧ ولما قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى استأنف الحكم وطلب في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكيته لقطعتي الأرض المبيتين بالصحيفة وفي المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف صحح طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد مقررًا أن هذا الطلب سقط مهوا عند تحرير عريضة الاستئناف إلا أن محكمة الاستئناف قضت بعدم قبول استئنافه لاشتماله على طلبات جديدة مستندة إلى أن طلب ثبوت الملكية هو طلب جديد لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى وأنها لا تنفت إلى طلب صحة ونفاذ العقد الوارد في مذكرته المقدمة لها لأنه لم يبد بالطريق الذي رسمته المادة ٤٠٥ مرافعات ولأن طلب ثبوت الملكية الذي طلب في الصحيفة يختلف عنه ولا يعد من ملحقاته ، ويرى الطاعن أن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه في قضائه مخالف للقانون، ذلك أنه طلب في صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف — وأن طلب صحة ونفاذ العقد يدخل في طلب إلغاء الحكم المستأنف ويعتبر نتيجة طبيعية له ولأن المستفاد مما ورد بصحيفة الاستئناف أن النزاع الذي عرض على محكمة الاستئناف هو ذات النزاع الذي كان معروضا على محكمة الدرجة الأولى . وأضاف أن الحكم إذ لم يشر إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف الوارد بصحيفة الاستئناف وأفضل الرد على هذا الطلب فإنه يكون معيبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعى صحيحٌ ذلك أنه وإن كان طلب ثبوت الملكية يعتبر طلبا مغايرا لطلب صحة ونفاذ عقد البيع لإختلاف الموضوع في كل منهما مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار الطلب الأول طلبا جديدا لعدم إبدائه أمام محكمة الدرجة الأولى صحيحا إلا أن ذلك الحكم قد أخطأ مع ذلك في قضائه بعدم قبول الاستئناف برمته ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لعريضة الاستئناف المقدمة من الطاعن أنه طلب في ختامها إلغاء الحكم الابتدائي وثبوت ملكيته لقطعتي الأرض المبيتين بالصحيفة ولما كان طلب إلغاء الحكم الابتدائي يندرج فيه طلب القضاء بما رفضه هذا الحكم من طلبات المستأنف التي كانت معروضة على محكمة الدرجة الأولى إذ أن طلب إلغاء الحكم لا يمكن أن يكون مقصودا لذاته وإنما للوصول إلى القضاء بتلك الطلبات. لما كان ذلك، وكان يبين إلى جانب هذا من عريضة الاستئناف أن المستأنف (الطاعن) قد ناقش في السبب الرابع من أسباب الاستئناف قضاء الحكم برفض طلب صحة ونفاذ العقد وبين ما يعيبه على هذا القضاء مما يفيد صحة ما قرره أمام محكمة الاستئناف من أن هذا الطلب قد أغفل ذكره سهوا عند تحديد الطلبات في ختام عريضة الاستئناف . لما كان ما تقدم، فإن الطاعن إذا أبدى هذا الطلب صراحة أمام تلك المحكمة وطلبت القضاء له به فلا يكون قد أبدى طلبا جديدا لأن هذا الطلب كان مطلوبا ضمنا في طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحا بالتالي على محكمة الاستئناف للفصل فيه وإذا التفت الحكم المطعون فيه عنه بمقولة إنه لم يطلب بالطريق القانوني المرسوم في المادة ٥٠٥ مرافعات فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : ابراهيم الخافي ، ومحمد صادق الرشيدى ، و ابراهيم حسن حلام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(٢١٦)

الظعن رقم ١٦٠ لسنة ٣١ القضائية:

حراسة . " حراسة إدارية " . " رفع الحراسة " . " آثاره " . دعوى .
" حق التقاضى " . " الصفة فى الدعوى " . أمر أداء . " المعارضة
فى أمر الأداء .

القيود المفروضة على رعايا الدول المحاربة والرايا البلغارين . رفع الحظر على التعاقد .
المرسوم الصادران فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ و ٣ يناير سنة ١٩٤٧ . مقتضى استمرار
الحراسة على أموال هؤلاء الرايا الموجودة فى مصر أن يكون لمحارس حق التقاضى فى شأنها وبالتالى
يكون له صفة فى المعارضة فى أمر الأداء الصادر ضد أحدهم بصحة إجراءات الجزر على تلك
الأموال . لا صفة له فى المعارضة فى الأمر فيما قضى به من الالتزام بالدين متى كان الاتفاق
محل المطالبة قد انعقد بعد رفع الحظر على التعاقد .

لم يرفع المرسوم الصادر فى ١٢/٦/١٩٤٦ والمرسوم الصادر فى ١/٢/١٩٤٧
جميع القيود التى كانت مفروضة على رعايا الدول التى كانت محاربة ومنهم الرايا
البلغاريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم شركات تجارية وإنما اقتصر هذان المرسومان
على إلغاء الحظر من إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية
أو من أى نوع كان مع هؤلاء الرايا أو لمصلحتهم وكذلك الحظر من رفع الدعاوى
المدنية والتجارية أمام الهيئات القضائية فى مصر ومن متابعة السير فى الدعاوى
المرفوعة أمام هذه الهيئات . وقد نص هذان المرسومان صراحة على استبقاء
نظام الحراسة المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة
لأموال هؤلاء الرايا الموجودة فى مصر قبل العمل بأحكامه . ومن مقتضى

استمرار الحراسة على هذه الأموال أن يكون للحراس عليها — طبقا للأمر رقم ١٥٨ — حق التقاضي من كل ما يتعلق بهذه الأموال باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم. فإذا كان المال المحجوز عليه من أموال أحد الرعايا البلغاريين التي كانت لهم في مصر قبل العمل بالمرسوم الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ فإن الحارس على هذا المال يكون هو صاحب الصفة الوحيد في التقاضي عنه وبالتالي تكون له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر للطعون ضده بصحة إجراءات المحجز واعتباره نافذا . على أنه إذا كان الاتفاق الذي استند إليه الدائن في المطالبة بالدين قد انعقد بعد رفع الحظر الذي كان مفروضا على الشركة البلغارية المدينة فيما يختص بحقها في التعاقد والتصرف وحققها في التقاضي فإنه لا يكون للحارس شأن بالمطالبة بهذا الدين طالما أن هذه المطالبة لا تمس الأموال الموضوعة في الحراسة ومن ثم فإنه وإن كانت للحارس صفة في المعارضة بالنسبة لما قضى به أمر الأداء من صحة إجراءات المحجز فإنه لا صفة له في المعارضة فيما قضى به ذلك الأمر من الإلزام بالدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده استصدر في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أمر أداء بالزام جالكومانو ليفي بصفتها ممثلين لشركة دافيد ليفي وولده البلغارية بأن يؤديا له مبلغ ٤٩٨ ج و ٢١٠ م والمصاريف وخمسمائة قرش مقابل اتعاب المحاماة وبصحة إجراءات المحجز التحفظي الموقع منه بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ تحت يد الحارس العام على أموال الرعايا البلغاريين (الطاعن) وجعله نافذا — وقد استند المطعون ضده في طلب هذا الأمر إلى أنه بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤١ استولى مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة على رسالة قصدير كانت

قد وصلت ميناء بورسعيد لحساب الشركة البلغارية المذكورة وقام ببيعها وأودع المتحصل من البيع خزانة الحراسة العامة على أموال الرعايا البلغاريين باسم تلك الشركة . وأنه إذ كانت الشركة المذكورة قد أصدرت إلى المطعون ضده في ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٧ توكيلا باعتباره محاميا للدفاع عن حقوقها ورعاية مصالحها في مصر واتبعت الشركة ذلك بكتاب أرسلته إليه في ٣ من أبريل سنة ١٩٤٧ وافقت فيه على تحديد أتعابه بمبلغ خمسمائة جنيه استرليني تسلم منها مبلغ مائة جنيه وأصبح المتبقى له مقوما بالعملة المصرية هو مبلغ ٤٩٨ ج و ٢١٠ م فقد استصدر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة القاهرة الابتدائية أمرا بتوقيع الجيز وفاء لهذا المبلغ على مال الشركة موكلته من أموال لدى الطاعن بصفته ونفذ هذا الأمر بتوقيع الجيز في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ثم استصدر أمر الأداء آنف الذكر . وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ رفع الطاعن بصفته معارضة في هذا الأمر أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيدت برقم ٤٣٥٨ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة وأسس معارضته (أولا) على أن إجراءات الجيز قد شابها البطلان لأن الشركة المحجوز عليها محظور عليها التقاضى أمام أى هيئة قضائية في مصر بمقتضى الأمر العسكرى رقم ٢١٥ سنة ١٩٤٢ والذي نص المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ على استمرار العمل بأحكامه ومازالت أموال تلك الشركة في الحراسة مما يتمتع معه على المطعون ضده توجيه أى إجراء قانونى لها إلا عن طريق الحارس على هذه الأموال لأنها ممنوعة من إدارة أموالها (ثانيا) أن تعاقد المطعون ضده مع الشركة المذكورة قد وقع باطلا لأنه محظور عليها التعامل بمقتضى الأمر العسكرى المشار إليه (ثالثا) أن المطعون ضده لم يقدم للحراسة بيانا عن دينه تنفيذا لما يقضى به ذلك الأمر وبالتالي يكون طلبه لهذا الدين غير مقبول هذا إلى أن الشركة موكله المطعون ضده قد اشترطت لاستحقاق الاتعاب التى وافقت عليها أن يصل إلى نتيجة إيجابية بالنسبة لصرف ثمن بضاعته التى استولت عليها الحراسة وهو الأمر الذى لم يتحقق وبالتالي فلا يستحق المطعون ضده شيئا من هذه الاتعاب وانتهى الطاعن إلى طلب قبول معارضته شكلا والأمر بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ أمر الأداء المعارض فيه والحكم فى موضوع المعارضة بعدم قبول طلبات المطعون ضده واحتياطيا برفضها وقد دفع المطعون ضده بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة ومن غير ذى

مصلحة تأسيسا على أن القيود التي كانت مفروضة على الرعايا البلغاريين قد ألغيت بالنسبة للأشخاص الطبيعيين بالمرسوم الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ وبالنسبة للشركات بالمرسوم الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ وأن صفة الحارس في تمثيل هؤلاء الرعايا قد زالت بمقتضى هذين المرسومين وأنه إذ كان التوكيل الصادر إليه والاتفاق على الاتعاب قد صادرا من الشركة بعد تاريخ العمل بدينك المرسومين فلأنهما يكونان صحيحين ومن حق المطعون ضده أن يقاضى الشركة شخصيا بشأنهما وأنه لا يغير من ذلك استمرار الحراسة على أموالها إذ أن هذه الحراسة لا يخضع لها سوى ما كان للشركة من أموال في مصر وقت فرض الحراسة ومن ثم لا تشمل المال المحجوز عليه لأنه وجد في مصر في تاريخ لاحق لفرض هذه الحراسة — وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة الابتدائية بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥٨ سنة ٧٨ ق وتمسك بدفاعه الذي أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦١ قضت تلك المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ولما عرض الطعن على دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ إحالته إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين وفي بيان الوجه الأول يقول إن الأمر العسكري رقم ٢١٥ سنة ١٩٤٢ الذي أحال على الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ قد حظر على الرعايا البلغاريين الحق في التعامل والحق في التقاضي وقضى بتعيين حراس لتولى إدارة أموالهم والنيابة عنهم . وأنه على أثر إلغاء الأحكام العرفية صدر المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ نص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على استمرار الحراسة على هؤلاء الرعايا كما نصت الفقرتان الثانية والرابعة من المادة المذكورة على بقاء الحظر عليهم في التعامل والتقاضى فلما صدر مرسوم ٣ يناير سنة ١٩٤٧ باستثناء الشركات البلغارية من بعض القيود المفروضة لم يرفع الحظر المنصوص عليه في دينك الفقرتين الأخيرتين إلا بالنسبة

للشركات التي يكون مركز إدارتها ومقر عملها الرئيسي في بلغاريا وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق نظام الحراسة المقررة في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ١٠٣ سنة ١٩٤٥ على ما يكون لتلك الشركات من أموال أو دور توكيل أو مكاتب في مصر قبل العمل بالمرسوم المذكور ومؤدى ذلك أن المشرع قد استبق الحظر بالنسبة للأموال التي كانت لتلك الشركات في مصر وهي الأموال التي فرضت عليها الحراسة أثناء الحرب أما الأموال التي يبدأ استثمارها في مصر من بعد العمل بمرسوم ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ومرسوم ٣ يناير سنة ١٩٤٧ فهي وحدها الأموال التي أراد المشرع تشجيع استثمارها في مصر فرفع الحظر عنها نهائياً ، وإذا كان المال المحجوز عليه هو من الأموال الخاضعة لنظام الحراسة ، فإن الشركة المدينة تكون ممنوعة من التقاضي بشأن هذا المال ويكون الطاعن باعتباره الحارس العام هو صاحب الصفة الوحيد في هذا التقاضي . أما الوجه الثاني فيقول الطاعن في بيانه إنه لما كانت أموال الرعايا البلغاريين الموضوعة تحت الحراسة تشمل في مجموعها على حقوق والتزامات وكانت مهمة الحارس عليها هي تحصيل مالها والوفاء بما عليها عن طريق النيابة القانونية المقررة له على أصحابها بموجب الأمر رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ والأمر رقم ٢١٥ سنة ١٩٤٢ والمرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ وكان الطاعن هو الممثل القانوني لشركة دافيد ليفي فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم قبول المعارضة المرفوعة بمقولة عدم وجود صفة له في رفعها يكون قد خالف القانون .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ بشأن حالة رعايا الدول التي كانت محاربة ومن بينها دولة بلغاريا قد استبق القيود التي كانت مفروضة على هؤلاء الرعايا بمقتضى الأوامر رقم ١٥٨ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٥ فنص في الفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على أن يستمر نظام الحراسة المقررة بمقتضى الأوامر المشار إليها والقرارات المتعلقة بها بالطريقة الجارية العمل بها في تاريخ هذا المرسوم بقانون وذلك بالنسبة للأموال الموجودة في مصر والمملوكة لرعايا الدول التي كانت محاربة كما حظرت الفقرة الثانية على هؤلاء الرعايا إبرام عقود أو تصرفات أو إجراء أى عملية تجارية أو مالية أو من أى نوع كان مع هؤلاء الرعايا أو لمصلحتهم إلا بأذن سابق من وزير المالية ونصت الفقرة

الثالثة على أن يحظر أيضا أن ينفذ لمصلحة هؤلاء الرعايا أى التزام مالى أو غيره ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية أجريت قبل التواريخ التى حددتها الأوامر العسكرية لهذا الغرض ونصت الفقرة الرابعة على أنه لا يجوز لأى شخص من رعايا دولة كانت محاربة أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام هيئة قضائية فى مصر ولا أن يتابع السير فى أى دعوى مرفوعة أمامها كما نصت المادة العاشرة على سريان حكم المادة الخامسة آتفة الذكر على كل شخص يتعامل مع رعايا الدول التى كانت محاربة فيما يتعلق بمعاملاته معهم ولو لم يكن من هؤلاء الرعايا — وبتاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٦ صدر مرسوم بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ بإنهاء جزئيا فنص فى مادته الأولى على أن يرفع الحظر المنصوص عليه فى الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة للأشخاص الطبيعيين من رعايا ألمانيا واليابان وبلغاريا ومنلندا وهولندا ورومانيا ومن يتعامل معهم ولو لم يكن من رعايا هذه الدول ونصت المادة الثانية على أن يستمر نظام الحراسة بالنسبة للأموال الموجودة فى مصر والمملوكة لرعايا الدول المتقدم ذكرها كما هو منصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ كما صدر أيضا مرسوم بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٧ باستثناء الشركات التجارية التابعة للدول المذكورة من بعض القيود الخاصة بحالة رعايا الدول التى كانت محاربة ونص فى المادة الأولى على أن يرفع الحظر المنصوص عليه فى الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ عن الشركات التجارية المتمية للدول المشار إليها — والتى يكون مركز إدارتها ومقر عملها الرئيسى فى هذه الدول وعلى كل من يتعامل مع هذه الشركات ما لم يكن ممنوعا من التعامل بمقتضى نص خاص . ومع ذلك فلا يترتب على رفع هذا الحظر أى إخلال بمقتضى النظام المقرر فى المادة الخامسة المتقدم ذكرها على ما يكون لتلك الشركات من أموال أو فروع أو دور توكيل أو مكاتب فى مصر قبل العمل بأحكام هذا المرسوم — ولما كان المرسوم الصادر فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٦ والمرسوم الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٤٧ كما يدل عنوان كل منهما لم يرفعا جميع القيود التى كانت مفروضة على الرعايا البلغارين سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم شركات

تجارية وإنما اقتصر هذان المرسومان على إلغاء الحظر من إبرام عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية أو مالية أو من أى نوع كان مع هؤلاء الرعايا أو لمصلحتهم وكذلك الحظر من رفع الدعاوى المدنية والتجارية أمام الهيئات القضائية في مصر ومن متابعة السير في الدعاوى المرفوعة أمام هذه الهيئات وقد نص هذان المرسومان — صراحة على استبقاء نظام الحراسة المقررة في الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ وذلك بالنسبة لأموال هؤلاء الرعايا الموجودة في مصر قبل العمل بأحكامه وإذا كان من مقتضى استمرار الحراسة على هذه الأموال بأن يكون للحراس عليها — طبقاً للأمر رقم ١٥٨ الذي أحالت إليه الفقرة الأولى من المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ حق التقاضي عن كل ما يتعلق بهذه الأموال باسم الأشخاص الذين يتوبون عنهم وكان المال الذي حجز عليه المطعون ضده في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ هو من الأموال التي كانت لشركة دافيد ليفي وولده البلغارية في مصر قبل العمل بأحكام المرسوم الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٤٧ فإن الطاعن بوصفه حارساً على هذا المال يكون هو صاحب الصفة الوحيد في التقاضي عنه وبالتالي فقد كانت له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر للمطعون ضده وذلك لما قضى به ذلك الأمر من صحة إجراءات المحجز واعتباره نافذاً ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة المرفوعة من الطاعن تأسيساً على انعدام صفته في رفعها يكون قد خالف القانون — على أنه إذا كان عقد الوكالة والاتفاق على الأتعاب اللذين استند إليهما المطعون ضده في المطالبة بالدين قد انعقدا بعد رفع الحظر الذي كان مفروضاً على الشركة المدينة فيما يختص بحقوقها في التعاقد والتصرف وحقوقها في التقاضي فإنه لا يكون للطاعن شأن بالمطالبة بهذا الدين طالما أن هذه المطالبة لا تمس الأموال الموضوعة في الحراسة ومن ثم فإنه وإن كانت للطاعن صفة في المعارضة بالنسبة لما قضى به أمر الأداء من صحة إجراءات المحجز وجعله نافذاً فإنه لم تكن للطاعن صفة في المعارضة فيما تضمنه ذلك الأمر من إلزام الشركة المدينة بالدين ويكون لذلك قضاء الحكم المطعون فيه بانعدام صفة الطاعن في المعارضة صحيحاً في دعوى الدين وغير صحيح في دعوى صحة إجراءات المحجز .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / نحمه توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : حافظ محمد بدوي ، محمد صادق الرشيدي ، وإبراهيم حسن علام ، وسليم راشد
أبو زيد .

(٢١٧)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) استئناف، "نظر الاستئناف". حكم "الأحكام الصادرة في الموضوع".
شفعة. "سقوط الحق في الشفعة". بطلان.

القضاء بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة بالقانون المدني في باب
الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب بتنفيذه محكمة الدرجة
الأولى ولايتها . الاستئناف المرفوع عنه يطرح الدعوى برمتها . عدم جواز إعادة
الدعوى إلى محكمة أول درجة في حالة إلغائه ولو كان سند الحكم بسقوط الحق في الشفعة
هو بطلان إعلان أحد الخصوم وفوات الميعاد المحدد لطلب الشفعة قضاء .

(ب) شفعة. "حجية عقد البيع على الشفيع". غير . صورية. "الغير في الصورية".

اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر . شرط
ذلك أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر .

(ج) صورية "الغير في الصورية". غير .

مناط جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصوري هو حسن نية سواء كان الباعث على
الصورية مشروعا أم لا .

(د) إثبات "الإثبات بالكتابة". نظام عام . نقض .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة . عدم تعلقها
بالنظام العام . عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع مؤداه عدم جواز التحدي بذلك
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) إنبات "الإثبات بالبينة والقرائن" . "الوقائع المادية" .

علم الغير بالعقد المستر النابت بالكآابة . واقعة مادية يجوز لإثباتها بشهادة الشهود والقرائن .

١ - القضاء بسقوط الحق فى الشفعة لسبب من الأسباب الواردة فى القانون المدنى فى باب الشفعة هو قضاء فى الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به وتستنفد محكمة الدرجة الأولى بهذا القضاء ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء هذا القضاء أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها من جديد . ولا يغير من الأمر أن يكون سند الحكم بسقوط الحق فى الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم ذلك لأن هذا البطلان ليس هو الغاية من الدفع به وإنما هو مجرد وسيلة للوصول إلى القضاء بسقوط حق المدعى فى الشفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد لطلب قضاء قد انقضى دون أن ترفع على البائع والمشتري وفقاً لما يتطلبه القانون ومن ثم فلا يصح النظر إلى هذا البطلان مستقلاً عن الغاية من التمسك به والأثر المترتب عليه .

٢ - لئى كان الشفعى - بحكم كونه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة - يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة وبالتالى يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يحتج عليه بالعقد المستر ، إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن النية بمعنى ألا يكون عالماً بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة فإذا انتهى عنه حسن النية بأن ثبت علمه بالعقد الحقيقى المستر جاز للتعاقدى الاحتجاج عليه بهذا العقد .

٣ - مؤدى عموم نص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى أن المناط فى جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصورى هو حسن نيته ولا يعتد فى ذلك بالبائع على الصورية - سواء كان مشروعاً أم غير مشروع - وعلة ذلك أن إجازة التمسك بالعقد الظاهر استثناء وارد على خلاف الأصل الذى يقضى بسريان العقد الحقيقى الذى

أراد المتعاقدان . وقد شرع هذا الاستثناء لحماية الغير الذي كان يجهل وجود هذا العقد وانخدع بالعقد الظاهر فاطمان إليه وبني عليه تعامله على اعتقاد منه بأنه عقد حقيقي .

٤ — من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام فإذا كان الطاعن لم يتسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد المستتر ولم الطاعن به بالبينة والقرائن فإنه لا يجوز له التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — متى كان العقد المستتر ثابتاً بالكتابة فإن إثبات علم الغير به يكون إثباتاً لواقعة مادية ومن ثم يجوز إثبات هذا العلم بشهادة الشهود والقرائن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨١ سنة ١٩٥٩ كلى شبين الكوم طالبا الحكم بأحققته في أن يأخذ بالشفعة ٣ أفدنة و ١٢ قيراطا و ٤ أسهم الميينة بصحيفة الدعوى مقابل الثمن الوارد بعد البيع المسجل في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وقدره بعد إضافة مصاريف التسجيل ٥٧٥ ج و ٤٦٠ م وقال في بيان هذه الدعوى إنه علم بأن المطعون ضدهما الثانى والثالث باعا بموجب هذا العقد للمطعون ضده الأول تلك الأطنان بثمن ذكر في العقد المسجل على أنه ٤٩٠ ج وأنه إذ كان شريكا على الشيوع فيها فقد أعلن رسميا إلى المشتري والبائعين رغبته في أخذ الأرض المبعة بالشفعة مقابل الثمن الوارد في هذا العقد ولما لم يستجيبوا له أودع خزانة محكمة شبين الكوم الإبتدائية مبلغ ستمائة جنيه مقابل هذا الثمن ومصاريف التسجيل والمصاريف الأخرى الاحتمالية ثم رفع هذه الدعوى عليهم بطلباته السابقة — دفع المطعون ضده الأول (المشتري) بسقوط حق الطاعن في الشفعة لأنه

لم يختصم المطعون ضده الثالث — أحد البائعين في الدعوى — اختصاصا صحيحا في الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ من القانون المدني إذ خلت ورقة اعلان هذا البائع من بيان أن من تسلم الصورة نيابة عنه يقيم معه — وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة الابتدائية (أولا) بإعلان اعلان المدعى عليه المذكور محمد كوبلاي أحمد المؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٩ وبعدم قبول الدعوى لعدم اختصاصه فيها وبالتالي بسقوط حق المدعى في الشفعة — فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ١٤٢ سنة ٩ قضائية — وقد أنكر المطعون ضده الأول (المشتري) أمام محكمة الاستئناف قيام حالة الشروع التي يدعيها الطاعن كما تمسك بسقوط حق الأخير في الشفعة لعدم ايداءه كامل الثمن الحقيقي الذي تم به البيع قائلا إن الطاعن علم قبل ابداء رغبته في الأخذ بالشفعة بأن حقيقة الثمن الذي انعقد به البيع هو مبلغ ٢١٣٥ ج وليس ٤٩٠ ج كما ذكر في العقد المسجل وأن القصد من تخفيض الثمن في هذا العقد هو التقليل من رسوم التسجيل ، وانكر الطاعن علمه بأن البيع قد تم بثمن يزيد على المبلغ الوارد في العقد المسجل — وبتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بإعلان المستأنف عليه الثالث (المطعون ضده الثالث) المؤرخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٩ ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاصه فيها ورفض الدفع بسقوط حق المستأنف (الطاعن) في الشفعة لهذا السبب وقبل الفصل في الموضوع بنصب مكتب خبراء وزارة العدل ليقوم أحد خبرائه الزراعيين بتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة. وبيان ما إذا كانت ملكية المستأنف تقع شائعة مع القدر المشفوع فيه — وبعد أن قدم الخبير تقريره مثبتا فيه قيام الشروع الذي استند اليه الطاعن في طلب الشفعة قضت المحكمة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٦٠ بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه الأول (المشتري) بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود والقرائن أن المستأنف (الشفيع) كان على علم وبينه من أن الثمن الحقيقي للأطيان المشفوع فيها هو مبلغ ٢١٣٥ ج خلاف المصاريف الرسمية وصرحت المحكمة للمستأنف بالنفي بذات الطرق — وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦١ بسقوط حق المستأنف (الطاعن) في الشفعة تأسيسا على القول بأنه ثبت للمحكمة أن الثمن الحقيقي الذي تم به البيع

هو مبلغ ٢١٣٥ ج وأن الطاعن كان على علم بحقيقة هذا الثمن قبل أن يرفع دعوى الشفعة ورغم ذلك لم يودع إلا مبلغ ستمائة جنيه — طعن الطاعن بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكيم الاستئنافيين الآخرين الصادرين في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ و ٥ مايو سنة ١٩٦٠ . وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى رفض الطعن وقررت دائرة فحص الطعون بجلدة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٤ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن المطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن لانتفاء مصاحبة الطاعن فيه بمقولة إن القضاء له بالقدر الذي طلب أخذه بالشفعة يجعله مالكا لأكثر من مائة فدان مما يؤدي إلى استيلاء الاصلاح الزراعي على ذلك القدر — وهذا الدفع عار عن الدليل إذ لم يقدم المطعون ضده الأول ما يؤيده ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ أخطأ في القانون ذلك أنه قضى قطعيا في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأحقية محكمة الاستئناف للتصديق لموضوع الدعوى تأسيسا على ما قاله من أن محكمة الدرجة الأولى بقضائها بسقوط دعوى الشفعة لعدم إعلان الخصوم بها في الميعاد المحدد في المادة ٩٤٣ من القانون المدني قد استنفدت ولايتها في الفصل في الموضوع لأن الدفع بسقوط دعوى الشفعة هو من قبيل الدفع بعدم القبول وهو دفع موضوعي — ويرى الطاعن أنه وإن كانت القاعدة التي قررها الحكم في شأن الدفع بعدم القبول صحيحة في ذاتها إلا أن الحكم مع ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر أن الدفع بسقوط الحق في الشفعة في صورة هذه القضية من قبيل الدفع بعدم القبول ذلك أن قضاء المحكمة الابتدائية بسقوط حق الطاعن في الشفعة لم يكن مترتبا إلا على قضائها ببطلان الإعلان فحسب ومن ثم فإن الحكم بعدم القبول أو بالسقوط لذلك السبب وحده لا يعتبر حكما صادرا في دفع موضوعي بل هو في الحقيقة حكم صادر في دفع شكلي هو بطلان الإعلان وإن كان لهذا الدفع وجهان أحدهما وجه بطلان والآخر عدم القبول أو السقوط إذ أن الدفع

بعدم قبول دعوى الشفعة وبسقوط الحق فيها فى صورة هذا النزاع لا يقوم بذاته وإنما على أساس الدفع ببطلان إيدان الصعيفة وهو بلا شك دفع شكلى فىكون هذا البطلان هو المناط فى تكييف الدفع أيا كانت صياغته ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالتصدي للموضوع على ما رتاه من أن الدفع الذى قبلته المحكمة الابتدائية هو دفع موضوعى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ أدى به إلى مخالفة قواعد الإختصاص النوعى من جهة وإلى انتقاص حق الخصوم فى التقاضى على درجتين من جهة أخرى .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن القضاء بسقوط الحق فى الشفعة لسبب من الأسباب الواردة فى القانون المدنى فى باب الشفعة هو قضاء فى الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به وتستند محكمة الدرجة الأولى بهذا القضاء ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويطرح الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم الدعوى بما احتوته من طلبات ودفع وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف فلا يجوز لها فى حالة إلغاء هذا القضاء أن تعيد الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها من جديد — ولما كان الحال فى النزاع المطروح أن المحكمة الابتدائية انتهت إلى أن دعوى الشفعة المرفوعة من الطاعن غير مقبولة لعدم اختصاص أحد البائعين فيها اختصاصا صحيحا فى الميعاد المحدد فى المادة ۹۴۳ من القانون المدنى ورتبت المحكمة على ذلك القضاء بسقوط حق الطاعن فى الشفعة وهو الجزاء الذى أوجبه هذه المادة فى حالة عدم رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة فإن قضاء المحكمة بهذا السقوط يكون قضاء فى موضوع الدعوى يترتب عليه أن يفقد الطاعن حقه فى الشفعة فلا يستطيع أن يرجع به بدعوى جديدة وذلك لانقضاء الميعاد المحدد للطالبة بهذا الحق ولا يغير من الأمر أن يكون سند المحكمة فى هذا القضاء هو بطلان إعلان المطعون ضده الثالث أحد البائعين وأن تكون المحكمة قد ضمنت منطوق حكمها القضاء ببطلان هذا الإعلان ذلك أن هذا البطلان وإن تعلق بإجراء من إجراءات الخصومة مما يجعل الدفع به شكليا إلا أن ذلك البطلان لم يكن هو الغاية من الدفع به وإنما مجرد وسيلة للوصول إلى القضاء بسقوط حق المدعى فى الشفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد لطلبها

قضاء قد انقضى دون أن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وفقا لما يتطلبه القانون ، ولو كان الدفع ببطلان الإعلان مقصودا لذاته لما قبلته المحكمة من المطعون ضده الأول "المشتري" لأن بطلان الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لصالح من بطل إعلانه وهو في النزاع المطروح المطعون ضده الثالث أحد البائعين الذي لم يتمسك بهذا البطلان وإنما تمسك به المطعون ضده الأول المشتري لمجرد أن يصل من تقرير ذلك البطلان إلى القضاء بسقوط حق الطاعن في الشفعة اعتبارا بأنه متى ثبت بطلان إعلان أحد البائعين بدعوى الشفعة فإن هذه الدعوى لا تكون قد رفعت عليه ويكون الميعاد المحدد لطلب الشفعة قد انقضى دون طلبها بالإجراءات التي يتطلبها القانون في المادة ٩٤٣ من القانون المدني ، ومتى كان بطلان الاعلان مجرد سبب استندت عليه المحكمة في قضائها بسقوط الحق في الشفعة فإنه لا يصح النظر إلى هذا البطلان مستقلا عن الغاية من التمسك به والأثر المترتب عليه — لما كان ما تقدم، فإن محكمة الاستئناف إذ مضت في نظر موضوع الدعوى بعد أن ألغت قضاء المحكمة الابتدائية بسقوط حق الطاعن في الشفعة لا تكون قد خالفت القانون وبالتالي يكون النعي عليها بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم الأخير الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٦١ مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم قضى بسقوط حقه في الشفعة استنادا إلى القول بأنه ثبت للمحكمة أن الثمن الحقيقي الذي تمت به الصفقة هو مبلغ ٢١٣٥ ج وأن الطاعن كان على علم بحقيقة هذا الثمن قبل أن يرفع دعوى الشفعة ورغم ذلك لم يودع سوى مبلغ ستمائة جنيه — هذا في حين أنه وقد أقر المشتري والبائعان في عقد البيع المسجل بأن حقيقة الثمن ٤٩٠٠ ج فإنه ما كان يجوز لمحكمة الاستئناف بعد ذلك أن تبيح لهذا المشتري — (المطعون ضده الأول) أن يثبت بالبينة والقرائن ما يخالف إقراره المكتوب وبالتالي فلم يكن لها أن تأخذ بدلالة ما قدمه من بينة وقرائن لهذا الغرض ولقد شرع نظام شهر التصرفات العقارية وسيلة لإعلام الغير بها فينبغي أن يتوفر لهذا الغير ممن ترتبط حقوقهم بتلك التصرفات كالشفيع حق الاطمئنان إلى حجية ما أثبت بعقد البيع المشهر خاصا بمقدار الثمن الذي تم به البيع ، وإذ أهدر الحكم

المطعون فيه حجية الإقرار المكتوب ودلالة شهر التصرف وما يستهدفه المشرع من وراء ذلك حماية للغير فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون ثم إنه متى كان المشتري — على ما سجلته المحكمة في حكمها الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٦٠ — قد أقر بأنه قصد من ذكر الثمن في العقد المسجل بأقل من حقيقته التقليل من رسوم التسجيل وهو ما يعنى تضييع حقوق الخزانة العامة فإن الصورية في هذه الحالة تكون صورية تدليسية وما دامت محكمة الاستئناف قد علمت بأن الصورية المراد إثباتها هي صورية من هذا النوع واحتياالا على القانون فإنه كان عليها أن تجرى من تلقاء نفسها وبغير طلب من الخصوم حكم القانون في إحباط هذه المحاولة الآثمة فلا تصرح بتحقيق تلك الصورية ولا تأخذ بنتيجة التحقيق حتى لو صح أنه يؤدي إلى ثبوت الصورية المدعاة وذلك حتى لا تتمكن المدلس من جنى ثمار تدليسه ولا يدفع الخطأ عن الحكم المطعون فيه ما قاله من علم الطاعن بالثمن الحقيقي الذي بيعت به الأطنان وأنه ٢١٣٥ ج وليس ٤٩٠ ج كما ذكر بالعقد المسجل ذلك أن هذا العلم بفرض ثبوته لا يجعل من الفعل غير المشروع فعلا مشروعاً ولا هو يجعل من الآثم بريئاً جديراً بحماية القضاء.

وحيث إن هذا النعى مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان الشفيع بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى طرفي عقد البيع سبب الشفعة وبالتالي يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن النية بمعنى ألا يكون عالماً بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة فإذا انتفى عنه حسن النية بأن ثبت علمه بالعقد الحقيقي المستتر جاز للمتعاقدين الاحتجاج عليه بهذا العقد — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعن طالب الشفعة كان على علم بأن الثمن الحقيقي الذي بيعت به العين المشفوع فيها هو مبلغ ٢١٣٥ ج وليس ٤٩٠ ج كما ذكر في عقد البيع المسجل — وهو العقد الظاهر — وأنه رغم ذلك اكتفى بإيداع الثمن الوارد في هذا العقد ورتبت على عدم إيداعه كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به قبل رفع دعوى الشفعة سقوط حقه في الشفعة بالتطبيق لحكم المادة ٩٤٢ من القانون المدني فإن هذا الحكم لا يكون مخالفاً للقانون ولا يغير من الأمر ما يقوله الطاعن من أن الباعث على الصورية غير مشروع لأنه قصد بها

التهرب من أداء بعض رسوم التسجيل المستحقة على عقد البيع ذلك أن نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني قد جعل المناط في جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصوري هو حسن نيته ولم يعتد بالبائع على الصورية وعلّة ذلك أن إجازة التمسك بالعقد الظاهر هو استثناء وارد على خلاف الأصل الذي يقضى بسريان العقد الحقيقي الذي أراده المتعاقدان وقد شرع هذا الاستثناء لحماية الغير الذي كان يجهل وجود هذا العقد وانخدع بالعقد الظاهر فاطمأن إليه وبنى عليه تعامله على اعتقاد منه بأنه عقد حقيقي فإذا كان يعلم وقت تعامله بصورية هذا العقد ووجود عقد آخر حقيقي وهو العقد المستتر انتفت حكمة هذا الاستثناء ويكون الغير في هذه الحالة ليس جديراً بحماية القانون هذا إلى أنه ما دام العقد المستتر المراد الاحتجاج به على الطاعن يتضمن الثمن الحقيقي الذي تم به البيع والذي تحدد على أساسه رسوم التسجيل المستحقة للخزانة العامة فإن الاعتداد بهذا العقد لا يترتب عليه تضييع شيء من حقوق هذه الخزانة ومن ثم فإن القول بتمكين المشتري من جني ثمار تدليس لا يصادف محلاً في حالة الاعتداد بذلك العقد أما القول بوجوب معاملة المتعاقدين على أساس العقد الظاهر وبامتناع إثبات الصورية المدعاة ولو كان الطاعن عالماً بها وذلك جزاء للمتعاقدين على محاولتهما التحايل على القانون فإن هذا القول دلاوة على مخالفته لعموم نص المادة ٢٤٤ آنف الذكر الذي لم يفرق بين ما إذا كان البائع على الصورية مشروعاً أو غير مشروع فإنه ينطوي على توقيع عقوبة على المتعاقدين دون نص ينحول توقيعها — أما ما بنعاه الطاعن على قضاء محكمة الاستئناف بالترخيص للطعون ضده الأول المشتري بإثبات الصورية بشهادة الشهود والقرائن فإنه لما كان المقرر بأن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد المستتر وعلم الطاعن به بالبينة والقرائن فإنه لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا إلى أنه ما دام العقد المستتر كان ثابتاً بالكتابة في العقد الابتدائي فإن إثبات علم الطاعن بهذا العقد يكون إثباتاً لواقعة مادية فيجوز إثبات هذا العلم بشهادة الشهود والقرائن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥

برئاسة السيد المستشار / محمود توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور العادة
المستشارين : ابراهيم الخافي ، ومحمد صادق الرشيدى ، وعباس حلى عبد الجواد ، وسليم
راشد أبوزيد .

(٢١٨)

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ القضائية :

(ا) نقض . ” الخصوم في الطعن ” . ” الصفة في الطعن ” .

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع
الذى فصل فيه . عدم قبول الطعن إلا ممن كان طرفا فيه وبصفته التى كان متصفا بها .

(ب) استئناف . ” الخصوم في الاستئناف ” .

وجوب إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم .
اختصاص الطاعن في الدعوى الابتدائية بصفته وليا شرعيا . توجيه الاستئناف إليه
دون ذكر هذه الصفة . افصح عريضة الاستئناف عن أن اختصاصه فيه كان
بتلك الصفة لا بصفته الشخصية . كفاية ذلك .

(ج) دعوى . ” انقطاع سير الخصومة ” . استئناف . نظر ،
الاستئناف .

مجرد بلوغ الخصم من الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . حصول
هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة
عن القاصر . بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الاستئناف دون تنبيه المحكمة إلى ذلك
التغير . رضائه بقاء والده ممثلا له في الخصومة . أساسه نيابة اتفاقية . لا ينقطع
في هذه الحالة سير الخصومة .

(د) نقض . ” أسباب الطعن ” . ” أسباب موضوعية ” .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم محبة تمثيل والده في الخصومة
بعد بلوغه من الرشد . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(هـ ، و) ارتفاق . ” الارتفاق بتخصيص رب الأسرة “ . مناطه .

علاقة التبعية التي يوجد المالك بين العقارين لا تشكل ارتفاقا إلا عندما يصبح العقاران مملوكين لشخصين مختلفين ومنذ هذا الوقت ما لم يوجد شرط صريح خلاف ذلك . المقصود بالشرط الصريح أن يفصح الطرفان أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية بين العقارين .

١ — الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه فلا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها . فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بصفته الشخصية وإنما كان مختصا فيه بصفته وليا شرعيا على ابنه فإن الطعن وقد رفع منه بصفته الشخصية يكون غير مقبول .

٢ — إذا كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن الأول كان مختصا في الدعوى الابتدائية بصفته وليا شرعيا ثم وجه إليه الاستئناف دون ذكر لهذه الصفة . وكان ما جاء بعريضة الاستئناف يفصح عن أن اختصاصه فيه كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية فإن إعلان الاستئناف على هذا الوجه الذي تم به يكون كافيا في الدلالة على أن المقصود بالاختصاص هو الطاعن الأول بصفته وليا شرعيا ، ذلك أن المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد هو اعلام ذوي الشأن اعلاما كافيا بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ، فإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون .

٣ — تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الغائبين ومفاد ذلك أن مجرد وفاء الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة . أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ومتى كان الثابت أن الطاعن قد اختص اختصاصا صحيحا في الاستئناف ممثلا في والده

باعتباره وليا شرعيا عليه فان الاستئناف يكون قد رفع صحيحا ويعتبر الطاعن عالما به فاذا بلغ سن الرشد أثناء سير الاستئناف ولم ينبه هو ولا والده المحكمة إلى التغير الذي طرأ على حالته وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فان حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بقبول الإبن ورضائه فتظل صفة الوالد قائمة في تمثيل ابنه في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ولا ينقطع به سير الخصومة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصيل وهي لم تزل في هذه الحالة بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابته عنه قانونية أصبحت اتفاقية .

٤ — ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والده له في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

٥ — مفاد نص المادة ١٠١٧ من التقنين المدني — التي عرفت الارتفاق الذي يترتب بتخصيص من المالك الأصلي — أن علاقة التبعية التي أوجدها المالك بين العقارين لا تشكل ارتفاقا بالمعنى القانوني إلا عند ما يصبح العقاران مملوكين لشخصين مختلفين ومنذ هذا الوقت فقط . أما قبل ذلك فان هذه العلاقة وإن كانت تقوم فعلا إلا أنها لا تعتبر ارتفاقا وذلك لما يتطلبه القانون في الارتفاق من أن يكون مرتبا على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر (م ١٠١٥ مدني) .

٦ — تقضي المادة ١٠١٧ من القانون المدني بأن الارتفاق الذي يترتب بتخصيص المالك الأصلي يعتبر بعد انفصال ملكية العقارين مرتبا بينهما لهما وعليهما ما لم يوجد شرط صريح يخالف ذلك — والمقصود بالشرط الصريح أن يذكر الطرفان صراحة أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم فان تضمين عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة وخفية — هذا النص لا يعتبر شرطا صريحا بالمعنى المقصود في المادة ١٠١٧ سالف الذكر.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن الثانى والطاعن الأول بصفته وليا شرعيا على ابنه الطاعن الثالث أقاما على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٥٩ كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية وطلبا فيها الحكم على المطعون ضدهم الأربعة الأول — وفى مواجهة الباقيين بعدم تحمل العقار رقم ١ شارع مصطفى فهمى المملوك للطاعنين والموضح الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى بأى حق من حقوق الارتفاق سواء بالمطل أو بالمرور لمصلحة العقار رقم ٤٠ شارع فيظى المملوك للمطعون ضدهم الأربعة الأول و بمنع منازعته الآخرين فى ذلك مع الزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه — وقالوا فى بيان دعواهما إن المطعون ضدهم من الخامسة إلى العاشرة كانوا يملكون بطريق الميراث منزلين متجاورين بملوان أولهما رقم ٤٠ شارع فيظى والثانى رقم ١ شارع مصطفى فهمى — ويقع المنزل الثانى فى الجهة الغربية من المنزل الأول — وقد أنشأ المالك الأصل هذين المنزلين بحيث جعل المدخل الرئيسى للمنزل رقم ٤٠ شارع فيظى من هذا الشارع أما مدخل المنزل الثانى بفعله من شارع مصطفى فهمى بواسطة ممر خاص شرق المنزل المذكور فتحت عليه مطلات من الواجهة الخلفية (الغربية) للمنزل الأول ومدت فيه مواسير المياه والمجارى والأسلاك الكهربائية التى تصل الى هذا المنزل كما تصل الى المنزل الثانى — وبمقد عرف تاريخه ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥٧ باع المالك المذكور هذين المنزلين معا الى الطاعن الأول ونص فى هذا العقد على أن البائعين يضمنون خلو المنزلين المبيعين من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها كالرهن والاختصاص والحكر وحقوق الانتفاع والارتفاق ظاهرة أو خفية وقد عدل الطرفان بعد ذلك عن هذا العقد استبدلا به عقدا آخر اقتصر على المنزل الكائن بشارع مصطفى فهمى وحرر هذا العقد فى ٢٦ من يوليه سنة ١٩٥٨ وتم شهره فى ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وبموجبه اشترى الطاعن الأول بصفته وليا شرعيا على ولده القاصر

في ذلك الوقت "عصام الدين محمد سليم" بالإشتراك مع الطاعن الثاني المنزل المذكور - ونظرا لدخول الممر الفاصل بين المنزلين والذي يقع فيه مدخل المنزل المبيع (رقم ١ شارع مصطفى فهمي) ضمن عقد البيع المذكور فقد اتفق الطرفان على قطع كل صلة قائمة بين المنزلين بأن نصا في البند الرابع من عقد تملك الطاعنين المشرع برقم ٥٧٩٩ على أن البائعين يقرون على وجه التضامن والتكافل بخلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية ظاهرة أو خفية من أى نوع كانت وذلك بالنسبة للحاضر والمستقبل ، وفي ذات الوقت حرر الطرفان ورقة بينا فيها كيفية تنفيذ اتفاقهما على فصل المنزلين الأصليين أحدهما عن الآخر وقطع كل صلة بينهما - وحدث بعد ذلك أن اشترى المطعون ضدهم الأربعة الأول المنزل الآخر رقم ٤٠ شارع فيظى من نفس البائعين بمقتضى عقد بيع أشهر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وعندما رغب الطاعنان في إقامة حائط على الحد الغربي لملك المطعون ضدهم الأربعة الأول لسد المجلات المفتوحة على الممر الداخلى فى ملك الطاعنين تعرض لهما المطعون ضدهم المذكورون ثم أقاموا دعوى إثبات الحالة رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٩ طلبوا فيها نذب خير لمعاينة الفضاء الواقع بين المنزلين وبيان النوافذ والأبواب والمنافع الخاصة بمنزلهم وموقعها فى هذا الفضاء وقد نذبت فيها المحكمة خيرا عاين المنزلين وقدم تقريراً بنتيجة معاينته وقد اعتبر الطاعنان أن هذا المسلك من جانب المطعون ضدهم يتضمن إدعاءهم بوجود حق ارتفاق بالمرور والمطل والانتفاع بمنزلهم على عقار الطاعنين ولذا أقاموا عليهم دعواهما الحالية بطلب نفي هذا الحق - وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أول درجة بعدم تحمل العقار رقم ١ بشارع مصطفى فهمي الممك للطاعنين بأى حق من حقوق الارتفاق سواء بالمطل أو بالمرور لمصلحة العقار رقم ٤٠ بشارع فيظى ومنع منازعة المطعون ضدهم الأربعة الأول فى ذلك ، استأنف هؤلاء المطعون ضدهم هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٦٥ سنة ٧٧ ق - وبجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦١ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٦١ طعن الطاعن الأول بصفته الشخصية وكذا الطاعنان الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الأول وطلبت رفضه بالنسبة

للباقين وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٦٥ وفيها صممت النيابة على ما ورد بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الدفع الذي أبدته النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الأول تأسيسا على أنه لم يكن خصما في النزاع الذي فصلت فيه محكمة الاستئناف — هذا الدفع صحيح ذلك أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه فلا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها — ولما كان بين من الأوراق أن الطاعن الأول لم يكن مختصا في النزاع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بصفته الشخصية وإنما كان مختصا فيه بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر "عصام الدين" الطاعن الثالث — على ما سيأتي عند الرد على السبب الأول — فإن الطعن وقد رفع منه بصفته الشخصية يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه وقع باطلا لخلو عريضة الاستئناف من ذكر الصفة التي كان الطاعن الأول مختصا بها في الدعوى الابتدائية الأمر الذي ترتب عليه توجيه الاستئناف إليه شخصيا في حين أنه لم يكن مختصا بصفته الشخصية في الدعوى الابتدائية بل كان مختصا فيها بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر "عصام الدين" مما كان يتعين معه أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان عريضة الاستئناف وبعدم قبول الاستئناف وإذا لم تفعل وقضت بقبول الاستئناف شكلا فإنها تكون قد خالفت القانون هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا لإغفاله ذكر صفة الطاعن الأول طبقا لما تقضى به المادة ٣٤٩ مرافعات .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأنه وإن كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن الأول كان مختصا في الدعوى الابتدائية بصفته وليا شرعيا على ابنه

القاصر "عصام الدين" وأن الاستئناف وجه إليه دون ذكر لهذه الصفة إلا أن ما جاء بعريضة الاستئناف يفصح عن أن اختصاصه في هذا الاستئناف كان بتلك الصفة وليس بصفته الشخصية إذ أشير في العريضة إلى موضوع النزاع وإلى عقد البيع الصادر من الملاك الأصليين إلى الطاعن الثاني والطاعن الأول بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر "عصام الدين" كما صرح هذا الأخير أمام محكمة الاستئناف بحضوره في الخصومة بصفته ولياً شرعياً على ابنه عصام على ما هو ثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه — ولذلك فإن إعلان الاستئناف على الوجه الذي تم به يكون كافياً في الدلالة على أن المقصود بالاختصاص هو الطاعن الأول بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر عصام الدين وإذا كان المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إعلام ذوى الشأن إعلانياً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم فإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها القانون ومن ثم فإن النعي في هذا الشق يكون في غير محله كما أن النعي في شقه الثاني مردود بأن إغفال الحكم الإشارة إلى الطاعن الأول باعتباره ولياً شرعياً على ابنه القاصر عصام الدين لا يعتبر خطأ جسيماً يخفى به وجه الحق في التعريف بشخص الخصم المذكور ذلك أنه متى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ من أفعات أن ترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن محصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لصدوره بعد انقطاع سير الخصومة بحكم القانون ببلوغ الطاعن الثالث "عصام الدين" سن الرشد ذلك أن الدعوى الابتدائية رفعت من والده بالنيابة عنه لقصره في ذلك الوقت وقد بلغ رشده في ٢٣ فبراير سنة ١٩٦١ أثناء سير الاستئناف وقبل أن يتبها للحكم في موضوعه إذ أن محكمة الاستئناف بعد أن حجرت القضية للحكم قررت بجلسته ٢٦ مارس سنة ١٩٦١ أي بعد بلوغ هذا الطاعن رشده إعادتها للرافعة ثم صدر الحكم المطعون فيه بجلسته ٢٢ أبريل سنة ١٩٦١ وإذا كان الطاعن لم يوجه إلى الطاعن الثالث بعد بلوغه سن الرشد أي تكليف بالحضور في الاستئناف فإن الاستئناف لا يكون قد استأنف سيره حتى كان يصح الحكم في موضوعه وبالتالي يكون الحكم الذي صدر فيه والخصومة منقطعة باطلا .

وحيث إن المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر — ولما كان الثابت أن الطاعن الثالث "عصام الدين" قد اختصم اختصاصاً صحيحاً في الاستئناف ممثلاً في والده الطاعن الأول باعتباره ولياً شرعياً عليه فإن الاستئناف يكون قد رفع صحيحاً ويعتبر الطاعن الثالث عالماً به فإذا بلغ سن الرشد أثناء سير الاستئناف ولم ينبه هو ولا والده المحكمة إلى التغيير الذي طرأ على حالته وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ إلى أن صدر الحكم في الاستئناف فإن حضور هذا الوالد يكون في هذه الحالة بقبول الابن ورضائه فتظل صفة الوالد قائمة في تمثيل ابنه في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد وبالتالي ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الاستئناف كما لو كان القاصر قد حضر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل وهي لم تزل هنا بل تغيرت فقط فبعد أن كانت نيابته عنه قانونية أصبحت اتفاقية ومادام الطاعن الثالث لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والده له بعد بلوغه سن الرشد فلا سبيل إلى إثارة هذا الجدل لدى محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أنه من المقرر أن الارتفاق بتخصيص رب الأسرة لا ينشأ قانوناً إلا وقت انتقال أحد العقارين من ملكية المالك الأصلي إلى آخر وبشرط عدم حصول الاتفاق بين المالك الأصلي والمالك الجديد للعقار الذي انفصل أولاً على قطع الصلة بين العقارين وإزالة تخصيص رب الأسرة ومن وقت حصول هذا الاتفاق يتحدد مركز كل من العقارين اللذين انفصل أحدهما عن الآخر من حيث وجود ارتفاق بينهما أو عدمه

إلا إن الحكم المطعون فيه قد تضاربت أسبابه في هذا الشأن وشابها الخطأ في القانون وذلك من ثلاثة أوجه (الوجه الأول) إنه بينما يقرر الحكم القاعدة الصحيحة في صدر أسبابه فيقول أنه لا يعتبر الحق قبل تملك العقارين أو جزء في العقار الواحد لمالكين مختلفين حق ارتفاق لأنه لا يجوز أن يكون للإنسان حق ارتفاق على عقاره ولكن إذا تملكهما مالكان اعتبر الحق حق ارتفاق صحيح إذا به يعود فيقرر أن ملكية المالك الأصلي ترجع إلى عقد قسمة تاريخه ١٩٥١/٧/١٥ وكان الارتفاق بين المترلين قائماً أي أن الحق نشأ في ظل القانون القديم ومؤدى هذا القول الأخير أن الحكم المطعون فيه يرى وعلى خلاف ما قرره في صدر أسبابه أن حق الارتفاق ينشأ قبل انفصال الملكية الذي حصل بالعقد الصادر إلى الطاعنين على المنزل رقم ١ شارع مصطفى فهمي والمشهد في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وقبل عقد القسمة المشار إليه الذي حصل في سنة ١٩٥١ بل وقبل تاريخ العمل بالتقنين المدني القائم في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبذلك تناقض الحكم مع نفسه علاوة على ما في قوله الأخير من مخالفة القانون (والوجه الثاني) أن الحكم خالف القانون إذ استند في التدليل على قيام حق الارتفاق المدعى بتقريره على العقار المبيع للطاعنين إلى ما استخلصه من عقد آخر قال لعقدهما وهو العقد الصادر ببيع العقار الآخر للطعون ضدهم الأربعة الأول (الوجه الثالث) أن الحكم قد أخطأ أيضاً فيما ذهب إليه من أن العلة الصحيحة في نشوء حق الارتفاق بتخصيص رب الأسرة إنما ترجع إلى رغبة المشتريين ورضائهما بشراء العقارين بالحالة التي كانا عليها وقت الشراء ذلك لأنه يترتب على هذا القول تأخير تحديد مصير تخصيص رب الأسرة من حيث إنشائه حق ارتفاق قانوني أو عدمه إلى ما بعد التصرف في العقار الثاني وانتقال العقارين إلى مشتريين مختلفين والبحث في نية هذين المشتريين المختلفين باعتبار أحدهما صاحب العقار المرتفق والآخر صاحب العقار المرتفق به في حين أن الصحيح في القانون أن مصير تخصيص رب الأسرة يتحدد نهائياً بمجرد خروج أحد العقارين من ملك المالك الأصلي ويتوقف على إرادة المالك الأصلي والمالك الجديد للعقار الذي بيع أولاً سواء كانت هذه الإرادة مفترضة أو حقيقية - ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه قد مسخ عبارة البند الرابع من عقد الطاعنين إذ اعتبر هذا البند لا يتضمن نصاً صريحاً

على نفى حق الارتفاق المدعى به حالة أن قد أقرروا في هذا البند بضمانهم خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية من أى نوع كان وذلك بالنسبة للحاضر والمستقبل - مما يقطع بأن الطرفين يتفون وجود أى حق من حقوق الارتفاق إذ أن وصف الحقوق العينية بأنها ظاهرة وخفية لا يصدق إلى على حقوق الارتفاق . ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه قد عاره البطلان لإبتنائه على أسباب متداعية واستخلاص غير سائغ وذلك من الوجوه الآتية (١) في استخلاصه عدم شمول البند الرابع من عقد الطاعنين حقوق الارتفاق من عدم النص فيه على هذه الحقوق مع أنها كانت مذكورة في العقد السابق الذى عدل عنه (٢) في استخلاصه قيام حق الارتفاق من نصوص البندين الخامس والسادس من العقد (٣) في استناده في نفى الاتفاق على إنهاء الارتفاق إلى القول بأنه يترتب على نفىها أن يصبح الانتفاع بمنزل المطعون ضدهم الأربعة الأول عسيرا . ويتحصل السبب السادس في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور لتناقض أسبابه وتهاورها فيما قرره خاصا بالورقة العرفية المحررة بين البائعين الطاعنين والمؤيدة لنص البند الرابع من العقد والمنظمة لكيفية فصل العقارين واستقلالهما أحدهما عن الآخر . ويتحصل السبب السابع في أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق بنفيه دخول الممر المدعى بوجود الارتفاق عليه في عقد الطاعنين واستخلاصه ذلك استخلاصا غير سائغ من مجرد ذكر حدود العقارين بأنها متلاصقة .

وحيث ان المشرع عرف الارتفاق الذى يترتب بتخصيص من المالك الأصل في المادة ١٠١٧ من التقنين المدنى فقال . "ويكون هناك تخصيص من المالك الأصل إذا ثبت أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علاقة ظاهرة فأنشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ففى هذه الحالة اذا انتقل العقاران الى أيدى ملاك مختلفين دون تغيير فى حالتها بعد الارتفاق مرتبا بين العقارين لهما وعليهما " . ومفاد هذا النص أن علاقة التبعية التى أوجدها المالك بين العقارين لا تشكل ارتفاقا بالمعنى القانونى إلا عندما يصبح العقاران مملوكين لشخصين مختلفين ومنذ هذا الوقت فقط

أما قبل ذلك فانه وإن كان علاقة التبعية تقوم فعلا إلا أنها لا تعتبر ارتفاقا وذلك لما يتطلبه القانون في الارتفاق من أن يكون مرتبا على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر "م ١٠١٥" لما كان ذلك وكانت ملكية العقارين موضوع هذه الدعوى قد انفصلت في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ تاريخ انتقال ملكية أحدهما إلى الطاعنين فان حق الارتفاق المتنازع عليه يكون قد نشأ في ظل القانون المدني القائم وبالتالي تكون أحكامه هي الواجبة التطبيق — وإذ كانت المادة ١٠١٧ تقضى بأن الارتفاق يعتبر بعد انفصال الملكية مرتبا بين العقارين لهما وعليهما ما لم يوجد ثمة شرط صريح يخالف ذلك وكان المقصود بالشرط الصريح هنا أن يذكر الطرفان صراحة أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية القائمة بين العقارين، لما كان ذلك وكانت عبارة البند الرابع من عقد الطاعنين تجرى كالاتي "يقر أفراد الطرف الأول على وجه التضامن والتكافل فيما بينهم بضمانهم لخلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية أصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية من أي نوع كان وذلك بالنسبة للحاضر أو المستقبل" وهذا النص لا يعتبر شرطا صريحا بالمعنى المقصود في المادة السابقة إذ أنه ليس قاطعا في الدلالة على أن المتعاقدين أرادا إنهاء علاقة التبعية التي كانت قائمة فعلا بين العقار المبيع للطاعنين والعقار الآخر سيما إذا لوحظ أن صيغة البند الرابع المتقدم الذكر هي مما ألف المتعاقدون وضعها في العقود وقد حدث فعلا كما قرر الحكم المطعون فيه أن البائعين للطاعنين قد وضعوا هذه الصيغة ذاتها في العقد الصادر منهم إلى المطعون ضدهم الأربعة الأول دون أن يكون على العقار المبيع أي حق من حقوق الارتفاق للغير ومتى كان الشرط الذي استند إليه الطاعنان في نفي حق الارتفاق المدعى به لا يعتبر صريحا في نفس هذا الحق فإنه عملا بالمادة ١٠١٧ من القانون المدني يعد مرتبا على عقار الطاعنين لفائدة عقار المطعون ضدهم الأربعة الأول دون حاجة لاتفاق أو إجراءات ما دام أن هذه العلاقة كانت قائمة بين العقارين بفعل المالك الأصلي قبل بيع أحد المنزلين للطاعنين — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الشرط الوارد في البند الرابع من عقد بيع الطاعنين لا يكفي في نفي حق الارتفاق وبني على ذلك قضاءه برفض الدعوى فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وما دام أن هذه الدعامة تكفي لحمل الحكم فان النعي عليه لما ورد في أسبابه الأخرى يكون غير منتج .

القسم الثانى

فهرس هجائى موضوعى

للأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

للسنة السادسة عشرة

**الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية**

١ - طلبات رجال القضاء

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعاد	
		(١)
		احالة . اختصاص . أهلية
		إحالة
		القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ . سلبه ولاية القضاء الإدارى على طلبات رجال القضاء الشرعى . انتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض . إحالة محكمة القضاء الإدارى الطلب إلى محكمة النقض . حلوها محل القضاء الإدارى فى نظر الطعن المرفوع عن هذا الطلب .
٣١٤	١	(الطلب رقم ٨ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ...
		أحوال جوازها :
		سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى . عدم امتدادها إلى حالات انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . بطلان إحالة محكمة القضاء الإدارى طلبا من طلبات رجال القضاء — لا تختص به ولائيا — إلى محكمة النقض . عدم قبول الطلب فى هذه الحالة شكلا لرفعه أمام محكمة النقض بغير الطريق القانونى .
٤٣٧	٦٩ ع ٢٤	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اختصاص
		١ — أناط القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الإختصاص بنظر التظلم من التخطي في الترقية في مشروع الحركة القضائية لمجلس القضاء الأعلى . امتناع الطعن في قرارات هذا المجلس . القرار الجمهوري بحركة سنة ١٩٥٩ . اعتباره بمثابة ما يصدر من مجلس القضاء الأعلى . عدم جواز الطعن فيه في شأن الترقية أمام أية جهة قضائية .
٢٣	١٤	(الطلبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ — اختصاص محكمة النقض دون غيرها بطلبات رجال القضاء والنيابة عدا النذب والنقل . شمول اختصاصها المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم ولورثتهم . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بطلب القاضي احتساب مدة خدمته السابقة في المعاش .
٤٣٧	٢٤	(الطلب رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) وراجع : إحالة (القاعدة ١٤ ص ٣) .
		أهلية
		١ — عدم وجوب التفتيش على أعمال القضاة كل سنة . كفاية ما في ملفهم من تقارير وبيانات لتقدير درجة أهليتهم .
٢٣	١٤	(الطلبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

٢ - تقدير درجة الأهلية . عدم اقتصاره على عنصر الكفاية الفنية وحده . شموله جميع العناصر الأخرى الواجب توافرها حتى تتحقق الأهلية ودرجاتها . تقدير التخطي في الترقية ومداه منوط بالجهة الإدارية وبما يراه مجلس القضاء الأعلى . رأى المجلس ترقية الطالب في حركة تالية لا يدل على صلاحيته للترقية قبلها .
(الطلبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " -

جلسة ١٩٦٥/٣/٤) ٤ ١٤ ٢٣

(ت)

ترقية . تفتيش

ترقية

اعتبار الطلب الثاني المتعلق بحركة فبراير سنة ١٩٥٩ مكلا للطلبات السابقة عليه . مناطه الحالات التي تكون فيها الطلبات السابقة مقبولة وأن تخطى القاضي فيها كان بغير حق . كون الطلب الأصلي مرفوضا وتعلق الطلب الثاني بتخطي زملاء آخرين للطالب يختلفون عن زملائه الذين تخطوه في الطلب الأول . خضوع الطلب الثاني لقانون السلطة القضائية .

(الطلبان رقا ٥٠ لسنة ٢٨ ق و ١١ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " -
جلسة ١٩٦٥/٣/٤) ٤ ١٤ ٢٣

راجع : اختصاص (القاعدة ٤ ع ١ ص ٢٣) .

تفتيش

راجع : أهلية (القاعدة ٤ ع ١ ص ٢٣)

وترقية (القاعدة ٤ ع ١ ص ٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ق)
	قانون . قضاء إدارى . قضاء
	قانون
	تنازع القوانين من حيث الزمان :
	”الأثر المباشر للقانون والأثر الرجعى“ .
	تطبيق القانون — بوجه عام — على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم فى الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه . سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر ذلك بنص خاص .
	حصول واقعة وفاة الزوج أساس المطالبة بالمعاش قبل العمل بالقانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ عدم انطباقه على هذه الواقعة لعدم النص فيه على سريان أحكامه بأثر رجعى .
٤٤٢	(الطلب رقم ٥ لسنة ٣٢ ق ”رجال القضاء“ — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ ... ٧٠ ع ٢٤)
	وراجع : اختصاص (القاعدة ٦٩ ع ١ ص ٤٣٧)
	قضاء إدارى
	راجع : إحالة (القاعدة ١ ع ١ ص ٣)
	واختصاص . (القاعدة ٦٩ ع ٢ ص ٤٣٧)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>قضاة</p> <p>راجع : إحالة وإختصاص : (القاعدة ٦٩ ع ٢ ص ٤٣٧)</p> <p>وقانون (القاعدة ٧٠ ع ٢ ص ٤٤٢)</p> <p>(م)</p> <p>مرتب . معاش . موظفون</p> <hr/> <p>مرتب</p> <p>الأصل تحديد إعانة غلاء المعيشة بنسبتها إلى المرتب الفعلي . تثبيتها عند الحد الذي بلغته في وقت معين استثناء . قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٢/٣ . بتثبيت إعانة الغلاء على أساس مرتب آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ . مناطه . الموظف الذي يتمتع بمركز قانوني من حيث تقاضيه مرتبا معيناً في الوقت الذي اتخذ أساساً للتثبيت .</p> <p>(الملحق رقم ٩ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)</p> <p>معاش</p> <p>راجع : قانون (القاعدة ٧٠ ع ٢ ص ٤٤٢)</p> <p>وموظفون (القواعد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ص ١٥ و ١٦ و ١٧)</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		موظفون
		احتساب مدة الخدمة السابقة :
		١ - احتساب مدة الخدمة السابقة لموظفي مجالس المديریات .
		قصره على الذين نقلوا أو ضموا للحكومة .
٣	١٤ ١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - توافر شروط احتساب مدة الخدمة السابقة في المصالح
		الحكومية في الطالب . عدم اتصال هذه المدة بمدة خدمته
		اللاحقة بوزارة العدل . وجوب احتساب ثلاثة أرباع مدة
		خدمته السابقة . سريان هذه القواعد على موظفي مجالس
		المديریات .
٣	١٤ ١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		احتساب مدة الخدمة في المعاش :
		١ - عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهيات الموظفين
		والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة وبالتالي عدم
		احتساب مدة خدمتهم بعد تسوية المعاش . يستثنى من ذلك
		مدة الاختبار .
٩	١٤ ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - موافقة مجلس الوزراء على تعيين الطالب في وظيفته
		نهائيا مع إعفائه من شروط اللياقة الطبية بعد قضائه فترة
		الاختبار على وجه مرض . مساواته بمثيله ممن قضى فترة
		الاختبار ونجح في الكشف الطبي . جواز احتساب مدة الاختبار
		في المعاش .
٩	١٤ ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — منع قانون المعاشات لسنة ١٩٠٩ احتساب مدة خدمة سابقة في المعاش لم يجر حكم الاستقطاع عنها فيما عدا مدة الاختبار . إجازة القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٢ احتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على التثبيت .
١٥	١٤٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٤ — منع القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ احتساب مدد الخدمة السابقة المؤقتة أو يعقود في المعاش . تعيين الطالب بعقد في المدة التي يطلب احتسابها في المعاش دون أن يجر عليها حكم الاستقطاع . امتناع افادته من أحكام القانون المذكور حتى مع اعتبار وظيفته دائمة .
١٥	١٤٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٥ — ترخيص القانون ٣٩ لسنة ١٩٢٩ باحتساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش متى دفع إلى الخزانة احتياطي المعاش عنها .
١٥	١٤٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٦ — سريان أحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم مدد الخدمة السابقة على كل من يفيد من أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٩ .
١٥	١٤٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إجارة . إحالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . اختصاص . إرتفاق . استئناف . إصلاح زراعي . إعلان . اعتراض الخارج عن الخصومة . إفلاس . التزام . التماس إعادة النظر . أموال . أهلية
		إثبات
		إجراءات الإثبات :
		(١) الإدعاء بالتزوير :
		١ - تكييف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ - إجازة الإثبات بالبيننة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائي أجاز الإثبات بالبيننة .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣) (راجع لإثبات القاعدتان ١٠٤١ و ١٨٥٤ ص ٥٧ و ١١٨٤) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) استجواب الخصم :
		١ — عدم جواز استجواب من ليس خصما في الدعوى . لا يجوز سماع من ليس خصما إلا باعتباره شاهدا بعد أدائه اليمين وصدور حكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق . ولا يجوز للخصم المقرر باستجوابه أن ينيب غيره عنه في الإجابة على الاستجواب . في حالة التخلف عن الحضور بغير عذر أو الامتناع عن الإجابة بلا مبرر للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن . (الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢) ٣٤١٨٥ ١١٨٤
		٢ — استناد المحكمة إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها بما يغني عن اتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات الإثبات . بيان ضمنى بسبب عدولها عن تنفيذ استجواب أمرت به . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ٣٤٢٠٤ ١٣٠٤
		عبء الإثبات . ادعاء اكتساب الملكية بالتقادم . مخالفة للظاهر . عبء الإثبات على المدعى . خطأ تأسيس القضاء برفض الدعوى على مجرد إخفاق المدعى في إثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) ٣٤١٤٧ ٩٢٩
		طرق الإثبات ؛ (١) الإثبات بالكتابة : « حجية الأوراق العرفية » : ١ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن قد وقع بإمضائه على المحرر الذي أنكر توقيعه عليه . اعتباره صادرا منه وحجة عليه . لا يقبل تحلله منه إلا بالطعن فيه بالتزوير . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ١٠٤ ٥٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٧	١٠ ع ١٠	٢ - الرسائل الموقع عليها حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت عكسها . الاحتجاج بها غير قاصر على المرسل إليه . لكل من تتضمن الرسالة دليلا لصالحه الاحتجاج بها على المرسل متى حصل عليها بطريقة مشروعة . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
١١٨٤	٣٤ ع ١٨٥	٣ - للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة على الورقة العرفية لمورثه دون الدفع بالانكار . الدفع بالجهالة من الوارث وحلقه اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ من القانون المدني . زوال قوة الورقة في الإثبات مؤقتا . وجوب إقامة الدليل على صحتها من جانب المتمسك بها . لا حاجة لاتباع طريق الطعن بالتزوير . (الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٦٥)
١٢٤٩	٣٤ ع ١٩٥	٤ - جواز إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة في العلاقة بين الناقل والشاحن . عدم جواز ذلك قبل من عداهما كالمرسل إليه . لسند الشحن حجية مطلقة في الإثبات لصالح المرسل إليه . تقرير معاهدة بروكسل لسندات الشحن قيسة اثمانية تسمح بتداوله . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٥)
		إنكار التوقيع :
		إنكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم إلتزام المحكمة بإجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعها بصحة التوقيع . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
٥٧	١٠ ع ١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) البيئة :
٥١٨	٢٤ ٨٥	١ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع . النعى في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
٨٠٨	٢٤ ١٢٨	٢ - حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضاربها إثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
٩٧٣	٣٤ ١٥٤	٣ - علاقة البنك بالعميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضا - شرطا مبدأ الثبوت بالكتابة الذي يجوز تكلمته بالبيئة : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك إيصال البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد للودع . (الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
١٠٠١	٣٤ ١٥٧	٤ - عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومع ذلك له أن يؤديها متى طلب منه موكله (م ٢٠٨ مرافعات وم ٣٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحكمة أمام المحاكم) . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الدائن الشخصي للتصرف . اعتباره من الغير في الصورية سواء كان حقه سابقا على التصرف أو لا حقاله . جواز إثباته الصورية بطرق الإثبات كافة .
١٢٢٣	٣٤١٩١	(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
		٦ - حجية إقرارات المورث قبل الورثة حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . مجرد الطعن فيها بأن حقيقتها وصية لا يكفي لإهدار هذه الحجية . وجوب إثبات من يضار من الورثة بها عدم صحة هذه الإقرارات بكافة طرق الإثبات .
١٢٣٥	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
		٧ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيننة والقرائن فيما يجب اثباته بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع مؤداه عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٨٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		٨ - علم الغير بالعقد المستتر الثابت بالكتابة . واقعة مادية يجوز إثباتها بشهادة الشهود والقرائن .
١٣٨٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		(ج) القرائن :
		”القرائن القانونية“ :
		١ - التأشير على السند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس . بقاء التأشير المشطوب حافظا لقوته في الإثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب إلا إذا نقضها الدائن بإثبات عدم حصول الوفاء وأن الشطب كان بسبب مشروع .
٤٠٥	١٤٦٣	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - شرطا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني: احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها - واحتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين وذلك مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ١٢٨ ع ٢ ٨٠٨
		وراجع :
		(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤) ... ١٥٤ ع ٣ ٩٧٣
		قوة الأمر المقضي :
		١ - ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه . (الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧) ... ٨ ع ١ ٤٤
		٢ - حكم بتدب خير . عدم فصله على وجه قطعي في أية نقطة من نقط النزاع . لاجمية له في موضوع النزاع تلزمها المحكمة بعد تنفيذه . مثال . (الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤) ... ١٠ ع ١ ٥٧
		٣ - دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون . (الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ... ١١ ع ١ ٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - ورود بعض المقضي به في الأسباب ، اعتباره مكملاً للمنطوق ومرتبباً به ارتباطاً وثيقاً . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .
٢٠١	١٤٣٢	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٥ - ما يرد في أسباب الحكم زائداً على حاجة الدعوى . لا حجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه .
٤١٣	١٤٦٥	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)
		٦ - إنتهاء علاقة العمل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة . حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .
١١٤١	٣٤١٧٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٦٥)
		”القرائن القضائية“ :
		١ - إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالبينة . جواز إثباتها كذلك بالقرائن .
٥٧	١٤١٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٥)
		٢ - عدم إلزام محكمة الموضوع بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضاؤها على ما يكفي لجملة .
١٨	٢٤٨٠	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — استنباط القرائن القضائية في الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته . لا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة .
٥٩٤	٢٤٩٧	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٤ — القرينة القضائية من الأدلة التي لم يحدد القانون حجيتها . تقدير القرائن القضائية من مطلق تقدير القاضي . مثال .
٩٧٣	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		٥ — لا مجال للأثبات بالقرائن عند انكار الخصم إعلانه بالجلسة أو طعنه في صحة هذا الاعلان . سبيل ذلك هو أصل ورقة الإعلان وبياناتها .
١٠٣٦	٣٤١٦١	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		٦ — إقامة الحكم باعتبار عقد البيع صوريا ساترا اوصية ، على جملة قرائن مجتمعة ومتساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة . تسبب الحكم في ثلاث قرائن منها . وجوب نقضه .
١٢٣٥	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
		وراجع :
١٣٠٤	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير الدليل :
		حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالاً على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله .
١٧٨	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		وراجع :
٥١٨	٨٥ ع ٢	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٩)
٥٩٤	٩٧ ع ٢	(والطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
٩٥٣	١٥١ ع ٣	(والطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
٩٦٦	١٥٣ ع ٣	(والطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٣)
		(د) الاقرار :
		١. — عدم خروج محكمة الموضوع في تفسيرها للإقرار عن المعنى الظاهر لعباراته . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١١٤	١٩٩ ع ١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ — طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره في الملاحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر إقراراً بصحة العقد ولا ينطوى على نزول عن الحق في مطالبة الخصم باثبات ما يدعيه .
٦٧٨	١٠٩ ع ٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٣ — الإقرار . شرطه . صدوره من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه . وجوب إفادة الصيغة ثبوت الحق المقرب به على سبيل اليقين والجزم .
٨٤٩	١٣٤ ع ٢	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الإقرار الصريح والقاطع في الدلالة على التنازل عن الأجرة المطالب بها في الدعوى، لا على السير في الدعوى فحسب. مقتضاه سقوط حق المقر نهائيا في المطالبة بتلك الأجرة في أى دعوى أخرى .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥)
		إجارة
		أركان عقد الايجار :
		تحديد الأجرة :
		وجوب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على الأجرة . عدم جواز تحديدها بإرادة المؤجر المنفردة . تقدير لجنة وزارة الأوقاف لأجرة الأرض المؤجرة لا يكون ملزما للمستأجر إلا بقبوله .
		تعذر اتفاق الطرفين على تحديد الأجرة مؤداه بطلان العقد لانعدام ركن من أركانه والتزام المستأجر بالتعويض في حالة الانتفاع .
		تحديد الأجرة بأجر المثل في حالة سكوت الطرفين عن تحديدها بالعقد أو اتفاقهما على الأجرة وتعذر إثبات هذا الاتفاق .
١٣٢٦	٣٤٢٠٨	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٦٥)
		آثار عقد الايجار :
		(١) "التزامات المستأجر" :
		إشراك المستأجر آخر معه في استغلال العين المؤجرة .
		شأن الشريك في شغل العين المؤجرة شأن المستأجر .
٣٤٦	١٤٥٤	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — إلزام المستأجر بالعناية بالشئ المؤجر — وفقا لسادة ٢٧٦ من القانون المدني القديم — يقتضى مبادرته إلى إخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين المؤجرة أو يصيبها بضرر مما لا يستطيع المؤجر أن يعلمه . سقوط هذا الالتزام إذا علم المؤجر في الوقت المناسب أو إذا لم يكن قد تخلى نهائيا للمستأجر عن حفظ العين المؤجرة ورعايتها . النص على الالتزام بالإخطار في المادة ٥٨٥ من القانون المدني صراحة .
٤٥٢	٧٣ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٣ — (أ) الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة . نقص هذا الانتفاع بفعل المؤجر . نقص الأجرة بقدر نقص الانتفاع ومن وقت حصوله . للمستأجر عند تعرض المؤجر له في انتفاعه بما يخل بهذا الانتفاع بدلا من الفسخ والتنفيذ العيني ، انقاص الأجرة بنسبة ما اخل من انتفاعه مع التعويض في الحالين عما نجم من أضرار .
		(ب) طلب نقص الأجرة يعتبر مطلوبا ضمنا في طلب اسقاط الأجرة بتمامها .
		(ج) عدم التزام المستأجر بأن يزيل على نفقته أعمال التعرض التي يقوم بها المؤجر في العين المؤجرة .
١٠١٨	١٥٩ ع ٣	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		(ب) أثر الايجار بالنسبة للخلف :
		انصراف أثر الايجار إلى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون . لا يكون مشترى العقار المؤجر خلفا خاصا في هذا الشان إلا إذا انتقلت الملكية فعلا بالتسجيل . قبل التسجيل

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لا يعدو أن يكون دائنا عاديا للبائع . حق المشتري في ثمار المبيع ونمائه بمجرد البيع في ذاته حق شخصي في ذمة البائع . علاقة البائع بالمشتري علاقة شخصية مستقلة عن علاقته بالمستأجر .
١١٦٥	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		حالة عقد الايجار :
		نفاذ الحوالة في حق المستأجر وإلزامه بدفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر منوط بعلمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتري سجل عقد شرائه .
١١٦٥	٣٤١٨٣	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		فسخ عقد الايجار :
		تمسك المستأجر بالبقاء في العين المؤجرة تنفيذا لعقد الايجار ورفضه تحقيق رغبة المؤجر في اخلاء العين المؤجرة حق مشروع له . استدلال الحكم بذلك على اساءة المستأجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض . استدلال فاسد .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		إيجار الأماكن :
		١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . المقصود بها ، المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب الاخلاء استنادا إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دفعها بعدم قيام علاقة إيجارية . استناد المحكمة في إثبات هذه العلاقة إلى ورقة صادرة من وكيل الطاعن . النزاع حول ما لهذه الورقة من حجية على الطاعن في إثبات عقد الإيجار . خروجه بطبيعته عن نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ الفصل فيه إنما يكون بتطبيق أحكام القانون المدني . لا ينال من ذلك كون هذه المنازعة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المنازعة . خضوعه للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١٤٢	٢٢ ع ١	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ — جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لمخالفة القانون . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم استنادا الى المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه . ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .
١٤٢	٢٢ ع ١	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٣ — عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . صدور الحكم من محكمة استئنافية . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٤	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٤ — النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد . عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		منازعات القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .
٦٤٤	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٥ - المنازعات التجارية التي لا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر فيها طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . تناول المحكمة الابتدائية في حكمها بالإخلاء الفصل في منازعات تخرج عن نطاق هذا القانون وطبقت فيها أحكام القانون المدني ، من ذلك الفصل فيمن له الصفة في المطالبة بالأجرة وحق المستأجر في حبسها . حكمها في ذلك يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن ولو عدت تلك المنازعات من المسائل الأولية التي يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه .
١١١٩	١٧٥ ع ٣	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
		٦ - الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورها في منازعة تجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون . عدم توافر هذا الشرط . خضوع الحكم للقواعد العامة للطعن في الأحكام .
		العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه ، بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم .
١٢٢٧	١٩٢ ع ٣	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>إيجار الأراضي الزراعية :</p> <p>”وضع اليد بطريق الخفية“</p> <p>المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد .</p> <p>عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التي أسبغها قانون الإصلاح الزراعي على مستأجر الأراضي الزراعية .</p> <p>(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ١٣٠ ع ٢ ٨٢٥</p>
		<p>”امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية“ :</p> <p>القانونان ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ . امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية بحكم القانون . ليس للمؤجر الاستيلاء على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) ١٩٤ ع ٣ ١٢٤٤</p>
		<p>إحالة</p> <p>راجع : طلبات رجال القضاء</p> <p>(القاعدة رقم ١٤١ ص ٣)</p>
		<p>أحكام عرفية</p> <p>١ — المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة .</p> <p>وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم .</p> <p>عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة الحراسة .</p> <p>(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ٣٧ ع ١ ٢٣٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - عدم سماع أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن على ما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبوها أمام أية جهة قضائية سواء كان الطعن مباشرا بطلب إبطاله أو غير مباشر بطلب التعويض عما تم (م ٣ من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦) .
		مصادرة كتاب استنادا إلى السلطة المخولة للمحاكم العسكرية فى قانون إعلان الأحكام العرفية والأمر العسكرى بفرض الرقابة على المطبوعات . عدم جواز الطعن فى أمر المصادرة المذكورة . قضاء الحكم بالتعويض عن أمر المصادرة بالرغم من صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الذى منع سماع الدعوى فى هذه الحالة - قبل الفصل فيها مخالفة للقانون .
١٠٥٤	٣٦١٦٤	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		أحوال شخصية
		دعوى الأحوال الشخصية :
		”الطعن فى الحكم“
		١ - جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام والقرارات الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف . البحث فى طبيعة التصرف والجهة التى أصدرته . لاجدوى .
٢٩٩	٤٦ ع ١٤	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٠/٢/١٩٦٥) ...
		٢ - استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
		الخطأ فى رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التى أصدرته . لا بطلان .
٣٣٩	٥٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق - ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		ديانة :
		رد "ردة" :
		ردة . استنابة المرتد وأمره بالرجوع إلى الإسلام . إقراره بأنه مسلم . أثره . بواعثه ودواعيه . لا تهم .
٤٩٦	٢٤ ٨٠	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٤/٢١) ...
		زواج :
		"زواج فاسد" :
		الجمع بين الأختين . حكمه . فساد زواج الثانية . وجوب التفريق . المفارقة بعد الدخول . أثرها . استحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب .
٥١٥	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...
		نسب :
		دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لإختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .
٦٨	١٤ ١١	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ...
		"ثبوت النسب" :
		الجمع بين الأختين . حكمه . فساد زواج الثانية . وجوب التفريق . المفارقة بعد الدخول . أثرها . استحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب .
٥١٥	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الطلاق .
		اختلاف الطرفين ملة وطائفة . دينونتهما بوقوع الطلاق .
		تطبيق الشريعة الإسلامية . جواز التطلق بالإرادة المنفردة .
٦٢٨	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)
		المسائل الخاصة بالأجانب :
		الطلاق والتطلق .
		تسبب أحد الزوجين بنخطئه في تصدع الحياة الزوجية
		بما لا يستطاع معه دوام العشرة . جواز طلب التطلق . عدم
		الاعتداد بالأسباب التي مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج
		المعتدى عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها . جواز
		الاستناد إليها لتدعيم دعوى تطلق مؤسسة على أسباب أخرى .
٦٧١	٢٤١٠٨	(الطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢ ...)
		اختصاص
		(١) اختصاص ولائ :
		١ — مجالس ملية . اختصاصها . النظر في جميع ما يتعلق
		بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما وعلى
		الأخص ما يتعلق بإدارتها . مثال .
٢٤٤	٣٨ ١٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣ ...)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٢٥	١٤٦٧ ع	<p>٢ - المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد . اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة بها . المسائل المستعجلة الناشئة عن تلك العقود أو المتعلقة بها . خروجها عن ولاية القضاء المستعجل .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١)</p>
٨٩٣	١٤٠٣ ع	<p>٣ - عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون . شرط إسباغ هذه الصفة عليه أن يكون مبرما مع إحدى جهات الإدارة ، بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام ، وأن يحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . عدم توافر هذه الشروط يؤدي إلى عدم اعتبار العقد من عقود التوريد الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل في المنازعات الناشئة عنها .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)</p>
٨٩٧	١٤١٣ ع	<p>٤ - الترخيص باستغلال مقصف بمرفق التليفونات . احتواء العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص كحق الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات المترتبة على العقد . وصف هذا العقد بأنه عقد إداري وصف قانوني صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)</p>
		<p>٥ - اختصاص اللجنة القضائية بمنازعات الاستيلاء . اختصاص وظيفي . اللجنة القضائية جهة قضائية مستقلة .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء بين جهة الإصلاح الزراعي والمستولي لديهم أو بينها وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو تكون عرضة للاستيلاء .
		٧ - أطرح المنازعة - حول الاستيلاء - على المحاكم قبل صدور قرار الاستيلاء على الأرض المتنازع عليها لايحول دون اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بنظرها ما دام باب المرافعة في الدعوى لم يقفل . وجوب إحالتها إلى اللجنة القضائية .
١٣٣٣	٣٤٢٠٩	(٧٤٦٥٠ الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٣) ...
١١١٣	٣٤١٧٤	(وراجع الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨) ...
		(ب) اختصاص نوعي :
		قسمة أعيان الوقف . استبقاء الاختصاص بها للمحاكم الشرعية بمقتضى القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . اختصاص دائرة الاحوال الشخصية بها .
٢٦١	٤٠	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/٣) ...
		(ج) اختصاص قيمي :
		مناط تطبيق المادة ٥١ مرافعات هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن .
٣٥٦	٥٦	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

ارتفاق

الارتفاق بتخصيص رب الأسرة :

علاقة التبعية التي يوجدنها المالك بين العقارين لا تشكل ارتفاقا إلا عندما يصبح العقاران مملوكين لشخصين مختلفين ومنذ هذا الوقت ما لم يوجد شرط صريح خلاف ذلك . المقصود بالشرط الصريح أن يفصح الطرفان أنهما لا يريدان الإبقاء على علاقة التبعية بين العقارين .

(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠) ... ٣٤٢١٨ ... ١٣٩٣

” حق الارتفاق وحق إنشاء المجرى “ :

الحق في التعويض . مناطه . الإخلال بحق أو مصلحة مالية للضرورة . اختلاف الحق في إنشاء مجرى طبقا للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة التاسعة من لأئحة الترع والجسور والمادة ٨٠٩ مدني والمادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٣ عن حق الارتفاق من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما .

إقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس وجود حق ارتفاق بالرى وهدم المسقى . القضاء بالتعويض على أساس حق المدعى في إنشاء مجرى . تغيير لأساس الدعوى لا يجوز للحكمة من تلقاء نفسها . قصور ومخالفة للقانون .

(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١) ... ٣٤١٦٢ ... ١٠٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حقوق الارتفاق التبادلية :</p> <p>”التنازل عن حقوق الارتفاق“ :</p> <p>في حقوق الارتفاق التبادلية سبب التزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو التزام مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل لمصلحة مالك العقار الأول . خروج أيهما عن التزامه اسقاط لحقه في التزام جاره مالك العقار الآخر . التنازل عن حقوق الارتفاق يجوز أن يكون صراحة أو ضمنا .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ٨٧ ٢٤ ٥٣٨</p> <p>استئناف</p> <p>الأحكام الجائز استئنافها :</p> <p>١ — النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد . عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .</p> <p>منازعات القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .</p> <p>(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ١٠٣ ٢٤ ٦٤٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورها في منازعة ايجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون . عدم توافر هذا الشرط . خضوع الحكم للقواعد العامة للطعن في الأحكام .
		العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه، بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم .
١٢٢٧	١٩٢ ع ٣	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
		أحوال عدم جواز الاستئناف :
		”القبول المانع من الاستئناف“ :
		١ — قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا يكون ضمنيا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم . رفعه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم رفض دعواه هذه . استئنافه الحكم الصادر فيها . اتباع هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعي سائق . النهي بخالفة القانون وبفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .
١١٤	١٩٦ ع ١	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — حق المستأنف عليه في رفع استئناف فرعى ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف . قصر حالة القبول على تلك التي تم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولا منه لذلك الحكم . منعه إياه من إقامة استئناف فرعى بتعديل الحكم المستأنف .
٢٧٣	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		رفع الاستئناف :
		(١) طريقة رفع الاستئناف :
		١ — ”عريضة“ :
		١ — القانون ١٤٢ لسنة ١٤٤ بفرض رسم أينولة على التركات . عدم النص على وجوب الفصل في الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . عريضة تودع قلم الكتاب .
٣٦٤	٥٨ ع ١	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		٢ — وصف الاستعجال الوارد في المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكامه . استئناف الحكم المؤسس على أحكام القانون المدني يكون بعريضة تودع قلم الكتاب . ميعاد الاستئناف أربعون يوما لا عشرة أيام .
١٢٢٧	١٩٢ ع ٣	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢- "بورقة تكليف بالحضور":
		١ - أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة. النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٢٤ ٧٨	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		٢ - الأصل رفع الاستئناف بعريضة مقدمة إلى قلم الكتاب . يستثنى من ذلك الدعاوى المنصوص عليها بالمادة ١١٨ مرافعات ومنها دعاوى السندات الإذنية . وجوب رفعها بتكليف بالحضور . دعاوى السندات الإذنية هي التي تقوم على أساس المطالبة بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذني . ليس منها دعوى الرجوع على البنك لا بوصفه ملزما في السندات الإذنية بل باعتباره وكلا في تحصيل قيمتها .
١٠٦٦	٣٤ ١٦٦	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
		(ب) صحيفة الاستئناف :
		استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للمواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان .
٣٣٩	١٤ ٥٣	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		إعلان الاستئناف :
		رفع الاستئناف في دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستئناف عليهم جميعا ولا لأبيهم . المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٧٦	٢ ع ٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تحضير الاستئناف :
		إلتزام قلم الكتاب بضم ملف الدعوى الابتدائية خلال العشرين يوما التالية لتقديم عريضة الاستئناف . إغفاله لا يترتب عليه وقف السير في الاستئناف .
٣٥١	١٤ ع ٥٥	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
		(ب) إخطار الخصوم بجلسة الاستئناف :
		١ - إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات - قبل إلغائها - إخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . صدور الحكم دون ثبوت حصول هذا الإخطار . بطلان .
٥٤٣	٢٤ ع ٨٨	(الطن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تقرير التلخيص :
		١ - وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة . وجوبه في الدعاوى التي تعرض على التحضير دون تلك التي تقدم مباشرة إلى المحكمة . النص على نظر دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع على وجه السرعة . لازمه وجوب تقديمها مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ورفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . لا محل لوضع تقرير تلخيص .
٢٨٤	١٤٦١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٢ - وجوب وضع تقرير التلخيص في الاستئناف من العضو المقرر وتلاوته قبل بدء المرافعة . لم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة يجب تلاوة التقرير من جديد دون أن يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة .
٩٧٣	١٥٤٣	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		(د) انقطاع سير الخصومة :
		مجرد بلوغ الخصم من الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . حصول هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عن القاصر . بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الاستئناف دون تنبيه المحكمة إلى ذلك التغير . رضاؤه بقاء والده ممثلاً له في الخصومة . أساسه نيابة اتفاقية . لا ينقطع في هذه الحالة سير الخصومة .
١٣٩٣	٢١٨٣	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) النزول عن الاستئناف :
		النزول عن الاستئناف ترك للخصومة . لا يتم إلا بإعلان على يد محضر أو بتقرير في قلم الكتاب أو بيان صريح في مذكرة . أو بإبدائه شفويا بالجلسة في مواجهة الخصم وإثباته بمحضر الجلسة وسائل ترك الخصومة محددة في القانون (م ٣٠٨ مرافعات) . الإقرار بالتنازل عن الاستئناف أمام الموثق لا يعد تركا للخصومة ولا أثر له .
٩٥٢	٣١٥١ ع ٣	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		(و) سقوط الخصومة في الاستئناف :
		١ - الخصومة في الاستئناف . انعقادها بإعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم . لا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك مرور القضية في مرحلة التحضير في قلم الكتاب . عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من آخر إجراء صحيح . للمدعى عليه ومن في حكمه طلب الحكم بسقوط الخصومة . المادة ٣٠١ مرافعات . سريان هذا الحكم على الخصومة في مرحلة الاستئناف . يستوى في ذلك أن يكون عدم السير فيها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو إلى أسباب أخرى .
١٠٦	١٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - توجب المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ . على المستأنف إعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخول له في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ . عدم قيام المستأنف بذلك ينبت عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بالإجراء المذكور . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٠٦	١٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الترام المستأنف بإعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع الأخير مذكرة بدفاعه في الميعاد.. إغفال ذلك يترتب عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بهذا الإجراء . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
٣٥١	١٤٥٥	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٥)
		٤ - عدم تمكن المدعى عليه أو المستأنف ضده من التمسك بسقوط الخصومة قبل جميع المدعين أو المستأنفين لقيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم . عدم قبول طلب سقوط الخصومة في هذه الحالة ولو كان الموضوع قابلاً للتجزئة بطبيعته . الخصومة فيما يتعلق بالسقوط وحدة لا تتجزأ .
		مثال : عدم إعلان أحد ورثة المستأنف بوجود الاستئناف . عدم قبول طلب سقوط الخصومة بالنسبة له وبالتالي بالنسبة لباقي ورثة المستأنف .
٩٠٢	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٥)
		٥ - مدة سقوط الخصومة تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة من يوم إعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى . زوال الصفة في مباشرة الاستئناف بعد الحكم بإحالة القضية من محكمة النقض . مدة السقوط في هذه الحالة لا تبدأ من تاريخ حكم النقض بالإحالة ولكن من اليوم الذي يتم إعلان من آلت إليه الصفة في مباشرة الاستئناف بوجوده .
١١٩٥	٣٤١٨٧	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	الاستئناف المقابل :
		١ - جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعى . تعلقه بالنظام العام . النعى على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعى من المطعون عليه وبتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصيل . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٣	٤١ ع ١	(الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ - جواز رفع الاستئناف الفرعى إلى ما قبل إقفال باب المرافعة . شرطه . عدم قبول المستأنف عليه للحكم بعد رفع الاستئناف الأصيل عنه ، وكون هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه . فصل الحكم قطعا في عدة طلبات أو مسائل - رفع استئناف أصلى عن قضائه في إحداها - جواز رفع استئناف مقابل ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب . وإنما أيضا عن قضائه في الطلبات والمسائل الأخرى التى لم يرد عليها الاستئناف الأصيل .
٣٠٤	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)
		٣ - ما يجوز استئنافه باستئناف أصلى يجوز استئنافه فرعيا . مثال .
٣٠٤	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٤ - جواز رفع الاستئناف الفرعى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف وبعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الاصلى . مؤداه . جواز رفع الاستئناف الفرعى عن حكم أصبح نهائيا فى حق رافعه طالما لم يسقط حقه فى رفعه . (الطن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٥) ... ٤٧ ع ١٤ ٣٠٤	
وراجع : بند ج من ق ٤١ ع ١ ص ٢٧٣	
الخصوم فى الاستئناف :	
١ - الطعن بالنقض : قبوله ممن كان طرفا فى الحكم المطعون فيه . لا يعد طرفا فى الحكم من لم يختص امام المحكمة الاستئنافية . اختصاصه امام محكمة اول درجة . لا يهتم . اعتباره خارجا عن الخصومة فى الاستئناف . (الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٦٥) ... ٢٠٥ ع ٣ ١٣١٤	
٢ - طلب التدخل امام محكمة الاستئناف بالانضمام للمستأنف فى طلب رفض الدعوى دون أن يطلب التدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه فى مواجهة طرفي الخصومة ، تدخل انضمامي لا تدخل هجومي . جواز طلبه ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥) ... ١٣٦ ع ٢ ٨٦٣	
٣ - وجوب إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم . اختصاص الطاعن فى الدعوى الابتدائية بصفته ولها شرعا . توجيه الاستئناف إليه دون ذكر هذه الصفة . افصاح عريضة الاستئناف عن أن اختصاصه فيه كان بتلك الصفة لا بصفته الشخصية . كفاية ذلك . (الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٥) ... ٢١٨ ع ٣ ١٣٩٣	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		نطاق الاستئناف :
		١ — استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم وقوف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .
٩٥	١٦ ع ١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ — حكم المادة ٤٠٤ مرافعات استثناء من القواعد العامة في الطعن في الأحكام . وجوب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف . هدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض .
٥٢٧	٨٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٣ — استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .
٥٥٧	٩١ ع ٢	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		٤ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بحالتها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . للمحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر في الحكم المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية . يجب محكمة الاستئناف نفسها عن ممارسة سلطتها في مراقبة تقدير محكمة الدرجة الأولى في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن (وفقا للمادة ١٠٩ مرافعات) بمقولة أنها لا تملك التعقيب على هذا التقدير . مخالفة للقانون .
١٠٣٦	١٦١ ع ٣	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - عدم جواز التنفيذ بفوائد تزيد على رأس المال . قاعدة متعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف لأول مرة .
١١٥٢	٣٤١٨١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		٦ - القضاء بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة بالقانون المدني في باب الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به تستنفذ به محكمة الدرجة الأولى ولايتها . الاستئناف المرفوع عنه يطرح الدعوى برمتها . عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة في حالة إلغائه ولو كان سند الحكم بسقوط الحق في الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم وقوات الميعاد المحدد لطلب الشفعة قضاء .
١٣٨٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		” الطلب الأصلي والطلب الاحتياطي “ :
		١ - رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . اغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .
٥١٨	٢٤٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — طلب إلغاء الحكم المستأنف يندرج فيه طلب القضاء بما رفضه من طلبات المستأنف . اغفال المستأنف طلب صحة التعاقد الذي رفضه الحكم المستأنف سهوا في ختام عريضة الاستئناف عند تحديد الطلبات . ابدأوه هذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . عدم اعتباره طلبا جديدا لكونه مطلوبا ضمنا في طلب إلغاء الحكم المستأنف ومطروحا على محكمة الاستئناف للفصل فيه .
١٣٧٣	٣٤٢١٥	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		الأثر الناقل للاستئناف :
		١ — نظر الاستئناف على أساس ما يقدم من أدلة ودفوع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . مناطه . وجوب التمسك بها .
٢٤٤	٣٨ ع ١	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		٢ — على محكمة الاستئناف الفصل في كافة الأوجه التي تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى وسواء ما أغفلت الفصل فيه أو ما قضت فيه بغير مصلحته دون حاجة لرفع استئناف فرعى متى حكم لمصلحته في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه . طلب تأييد الحكم المستأنف لا يعد تنازلا عن أوجه الدفاع التي لم يأخذ بها الحكم الابتدائي .
٨٨٣	٢٤١٣٩	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - نظر محكمة الاستئناف الدعوى على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة. للمحكوم له التمسك بما كان قد قدمه منها إلى محكمة أول درجة ولم تقبله . لا حاجة إلى استئناف فرعى أو مقابل .
٨٤٩	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ...
		٤ - تمسك الطاعن في الاعتراض على قائمة شروط البيع بتقادم الدين . يدخل في ذلك الفوائد باعتبارها من ملحقات الدين . انتقال النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة الاستئناف .
١١٥٢	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		٥ - نقل الاستئناف للدعوى إلى المحكمة الاستئنافية بما كان قد قدمه الخصوم إلى محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وأدلة . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية فيها ما لم يحصل تنازل عنها .
١٢٢٧	٣٤١٩٢	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
٥١٨	٢٤٨٥	(٦ - وراجع الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ...
٨٨٣	٢٤١٣٩	(٧ - والطن رقم ٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		الحكم في الاستئناف :
		١ - قبول الاستئناف شكلاً قبل إعادة إعلان أحد المستأنف عليهم أو صدور حكم في الموضوع . لا بطلان .
٢٤٤	٣٨١٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٤٤	٣٨ ع ١٤	٢ — الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز العودة إلى بحث ذلك . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ...
١٢٣٥	١٩٣ ع ٣	٣ — أسباب الحكم مكمل لمنطوقه متى كانت مرتبطة به ارتباط السبب بالمسبب وتكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضي . تأييد الحكم الاستئنافي في أسبابه للحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الادعاء بالتروير ثم القضاء في المنطوق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . عدم انصراف هذا الإلغاء إلى الشق الخاص بالادعاء بالتروير وإنما ينصرف إلى ما عداه . (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) ...
١٣٠٤	٢٠٤ ع ٣	٤ — إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . إقامة حكمها على أسباب كافية لحمله . لا ضرورة لتفنيد أسباب ذلك الحكم أو الأحكام السابقة عليه . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١) ...
إصلاح زراعي		
المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ :		
«تطبيق نظرية الحوادث الطارئة»		
الحوادث الطارئة قد يكون تشريعا كما يكون عملا أو واقعة مادية . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي — اعتبره حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه .		
١٩١	٣٠ ع ١٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية“ :</p> <p>القانونان ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ . امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية بحكم القانون . ليس للتأجير الاستيلاء على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) ... ١٩٤٤ ع ٣ ١٢٤٤</p> <p>حماية مستأجر الأرض الزراعية :</p> <p>المقصود بالاستغلال بطريق الخفية هو ما كان بغير عقد . عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من الحماية التي أسيغها قانون الإصلاح الزراعي على مستأجر الأراضي الزراعية .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ١٣٠ ع ٣ ٨٢٥</p> <p>تصرف المالك إلى أولاده</p> <p>راجع :</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥) ... ٢٠٠ ع ٢ ١٢٧٢</p> <p>ترع ملكية الأطيان المتصرف فيها لصغار الزراع :</p> <p>ترع الدائن ملكية الأطيان المتصرف فيها إلى صغار الزراع بسبب عجزهم عن الوفاء بباقي الثمن . وجوب إيقاع البيع في هذه الحالة على الحكومة دون غيرها . عدم جواز رسو المزاد على الدائن سواء كانت ملكيته تزيد بعد رسو المزاد على الحد الأقصى للملكية أو لا تزيد .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢) ... ١٨٦ ع ٣ ١١٩٠</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي

إختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعي بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء بين جهة الإصلاح الزراعي والمستولي لديهم أو بينها وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو تكون عرضة للاستيلاء .

وجوب إحالة المنازعات الخاصة بالاستيلاء المطروحة على المحاكم ولما يقفل فيها باب المرافعة عند صدور قانون إنشاء اللجنة إليها .

إختصاص اللجنة القضائية بمنازعات الاستيلاء إختصاص وظيفي . اللجنة القضائية جهة مستقلة .

(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٣) ... ٣٤٢٠٩ ١٣٣٣

اعتراض الخارج عن الحصومة

مناطه :

شرط قبول اعتراض الخارج عن الحصومة أن يكون المعارض ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن مائلا في الحصومة الشخصية وأن يثبت المعارض غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم .

(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... ٢٤١٠٢ ٦٣٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اعلان
		الاعلان للنيابة :
		١ - اعلان الأوراق القضائية تستلزم إتمام الاجراءات التي رسمها القانون . عدم العلم بموطن المراد اعلانه . وجوب تسليم صورة الورقة للنيابة . ما يثبت المحضر في الورقة من عدم الاستدلال على المراد اعلانه أو المكان الموجه اليه الاعلان فيه . لا ينتج ذلك أثره إن لم توجه الورقة للنيابة لاعلانها بعد استنفاد اجراءات التحرى .
٩٩٧	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٢ - عدم اعلان البائع بدعوى الشفعة بسبب تواطئه مع المشتري اخفاء موطن هذا البائع . تواطؤ لا يضمن على ورقة الاعلان الذي لم يتم اعتبارا ولا يحول دون اتخاذ الشفيع الاجراء القانوني لاتمام الاعلان خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشفعة بتسليم صورة الورقة للنيابة .
٩٩٧	٣٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		وراجع : دعوى (قاعدة رقم ١٨ ع ١ ص ١٠٦) و(قاعدة رقم ١٦١ ع ٣ ص ١٠٣٦) .
		اعلان الطعن :
		القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء اعلان الطعن عن كامل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع في اعلان

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١١٤	١٩ ع ١٤	<p>احد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد إنقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)</p>
إفلاس		
شهر الافلاس :		
”الديون التي تجيز شهر الإفلاس“		
<p>لا يلزم لشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها . توقفه عن وفاء دين واحد منها . كفايته لإشهار الإفلاس .</p>		
١٥٥	٢٤ ع ١٤	<p>(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١١)</p>
تصالح الدائنين مع المفلس :		
”مطالبة دائن المفلس للكفيل“		
<p>لدائني المفلس مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس .</p>		
٣٠٤	٤٧ ع ١٤	<p>(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)</p>
”رجوع الكفيل على المفلس“		
<p>ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح .</p>		
٣٠٤	٤٧ ع ١٤	<p>(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">إلتزام</h2> <h3 style="text-align: center;">سبب الإلتزام :</h3> <p>في حقوق الارتفاق التبادلية سبب إلتزام مالك العقار باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر هو إلتزام مالك هذا العقار الآخر باحترام الارتفاق المقابل لمصلحة مالك العقار الأول . خروج أيهما عن إلتزامه إسقاط لحقه في إلتزام جاره مالك العقار الآخر . التنازل عن حقوق الارتفاق يجوز أن يكون صراحة أو ضمنا .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ... ٨٧ ع ٢٤ ٥٣٨</p> <h3 style="text-align: center;">الإلتزام التعاقدى :</h3> <p>١ — نص المادة ١/١٤٧ مدنى عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن بطراً خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يجعل تنفيذ الإلتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدورى . انطباقها كذلك على العقود الفورية التى يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ الترامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل . فيها الثمن كله أو بعضه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ... ٣٠ ع ١٤ ١٩١</p> <h3 style="text-align: center;">آثار الإلتزام</h3> <h4 style="text-align: center;">”التنفيذ العينى“ .</h4> <p>ليس للدائن القيام بالتنفيذ العينى على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء . إجازة المادة ٢٠٩ مدنى ذلك دون ترخيص</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		من القضاء في حالة الاستعجال . رخصة لا يؤخذ الدائن على عدم استعمالها اتخاذ الحكم من عدم قيام المستأجر بالتنفيذ العيني بإزالة أعمال التعرض من المؤجر على نفقته أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلاً على إساءة المستأجر استعماله للدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة . استدلال فاسد .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		أوصاف الالتزام :
		”عدم القابلية للانقسام“
		الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له . شرطه ان يستند هذا الرجوع إلى عذر يقبله القاضي . دين الأجرة على المورث دين قابل للانقسام — بعد وفاته — على الورثة كل بقدر حصته الميراثية .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥)
		انقضاء الالتزام :
		(١) الوفاء :
		راجع : إثبات (القاعدة رقم ٦٣ ع ١ ص ٤٠٥)
		(ب) تجديد الالتزام :
		١ — الوصف التجاري للدين . بقاؤه ملازماً له ولو أثبت في سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدني به .
١٥٥	٢٤١٤	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٥٥	٢٤ ع ١	٢ — تجديد الدين من مسائل الواقع التي يجب طرحها على قاضي الموضوع . (الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١١) ”عناصر التجديد“ تجديد الالتزام بتغيير المدين . تمامه بغير حاجة لرضاء المدين الأصلي أو لعلمه . المادة ٢/٣٥٢ من القانون المدني . (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) ”عدم افتراض التجديد“ عدم افتراض التجديد لا يقتضي صراحة النص عليه في العقد . قيامه إذا استخلص بوضوح من الظروف م ١/٣٥٤ من القانون المدني . (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) التماس إعادة النظر قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . اعتبار ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض . (الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ٢٠١
٢٠١	٣٢ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أموال
		أموال عامة :
		”الجبانات“
		١ — عدم فقدان الجبانات صفتها كمال عام مجرد ابطال الدفن فيها وإنما بانتهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بجبانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ . (الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥) ٢٤١١٨ ع ٢٤٨
		٢ — الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن . خروجها عما هو مخصص للدفن مع بقاءها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة . استدلال الحكم على انتهاء تخصيصها للنفقة العامة بزوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها بجبانة مع أنها ليست مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارئاً ولا نتيجة لانتهاء التخصيص للفنقة العامة . استدلال فاسد . (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٦٥) ٣٤١٨٨ ع ٣٢٠٣
		أهلية
		حق التقاضي :
		١ — حظر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أي التزام مالي أو غير مالي مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضي . هذا الحظر والمنع ليس سلباً للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات . (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥) ٢٤١٠٢ ع ٦٣٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — تأميم بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة مع بقاءه كبنك تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده — بالتأميم — أهليته القانونية في مباشرة الحصومة المرفوعة من قبل . لا انقطاع لسير الحصومة .
١٠٦٦	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٥)
		هوارض الأهلية :
		(أ) تصرف الوصية دون إذن المحكمة الحسبية :
		إبرام الوصية لعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصح بإجازة القاصر بعد بلوغه سن الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذى تم فيه العقد . صحيح فى القانون .
٧٣	١٢٤١٢	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢١/١/١٩٦٥)
		(ب) "تصرفات ذى الغفلة والسفيه" :
		١ — التصرف الصادر من ذى غفلة أو من سفيه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف الذى يعتمد إلى التصرف فى أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٨١٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ — تعادل ما يفيد السفيه أو ذى الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التراماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه .
٥١٨	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		(ج) تصرف المجنون والمعتوه :
		شرط بطلان تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر وفقا للمادة ١١٤ من القانون المدنى الجديد أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها . حكم المادة ١١٤ حكم مستحدث . لا يكفى فى البطلان مجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدور التصرف كما كان الحال فى القانون المدنى القديم . اكتفاء الحكم بذلك دون التثبت من أن حالة العته شائعة أو أن المتصرف إليه كان على بينة منها . مخالفة للقانون وقصور فى التسبيب .
١٠٣١	٣٤١٦٠	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		(د) أثر تسجيل طلب الحجر :
		تسجيل طلب الحجر يترتب عليه ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه . إقرار المحجور عليه للسفه بالتنازل عن الاستئناف الصادر منه بعد تسجيل طلب توقيع الحجر . عدم الاعتداد به بوصفه ضاراً به ضرراً محضاً . (م ١١١ و ١١٥ مدنى) .
٩٥٣	٣٤١٥١	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ب)

بطلان . بيع

بطلان

(١) البطلان في الدعاوى :

في صحف الدعاوى :

١ - النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للتخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٧٧ ٢٤ ٤٧٦

٢ - غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٧٧ ٢٤ ٤٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - بطلان اعلان تقرير الطعن لحلو صحيفة من بيان من البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيها بطلان غير متعلق بالنظام العام لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
٩٠٢	٣٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		في اجراءات رفع الدعوى ونظرها :
		” طريقة رفع الدعوى “
		مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته . ضرر مفترض . بطلان .
٨٧	١٤١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		” في أوراق التكليف بالحضور “
		١ - البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور . لا البطلان الناشئ من عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . عدم مراعاة تلك الأوضاع . تعلق البطلان بشكل الإجراءات وافترض الضرر . بطلان صحيفة الدعوى .
٣٦٤	١٤٥٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٢ - قضاء المحكمة من تلقاء نفسها - عند عدم حضور المطعون عليه - بالبطلان غير متعلق بالنظام العام . مناطه . أن يثبت البطلان من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها .
٩٠٢	٣٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”تمثيل النيابة العامة“
		المنازعات الضريبية . خلو الحكم . الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٦٦١	٢٤١٠٦	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		”إخطار الخصوم بالجلسة“
		إيجاب المادة ٤٠٨ مرافعات — قبل إلغائها — إخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . صدور الحكم دون ثبوت حصول هذا الإخطار . بطلان .
٥٤٣	٢٤٨٨	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		”الخصوم في الدعوى“
		قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنظم بإدارة التركة . معناه . عزل الوصي الأول من الوصاية . أثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		”تقرير التلخيص“
		إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزء متمما للتقرير . لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٨٨	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق“
		عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدى بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		(ب) بطلان الأحكام :
		١ — الأحكام الصادرة حضوريا في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجائز الطعن فيها بطريق النقض . وجوب إيداع مسوداتها مشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة . يستوى في ذلك النطق بها في جلسة المرافعة أو جلسة أخرى تالية .
٤٠٩	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٢ — إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي . اتفاق هذه الأسباب مع التطبيق القانوني الصحيح وكفايتها بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه . النعي بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما استورد فيه تزيده . عدم جدواه . الخطأ في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .
١٣٦	١٤ ٢١	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٣ — قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . اعتبار ذلك وجها من وجوه التماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض .
٢٠١	١٤ ٣٢	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٥٧	٩١ ع ٢	٤ - صدور الحكم الابتدائي في جلسة سرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى بأسباب مستقلة . النعي على الحكم بصدوره على غير مقتضى القانون . غير مستج . (الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
١٢٧٨	٢٠١ ع ٣	٥ - بيان اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري . إغفاله لا يترتب عليه البطلان . البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة اللذين أصدروا الحكم واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية . (الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
١٣٠٤	٢٠٤ ع ٣	٦ - بيان مراحل الدعوى في الحكم . مناط اعتباره جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
أثر بطلان الأحكام :		
٩٥	١٦ ع ١	١ - استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم وقوف محكمة الاستئناف عند حد تقرير البطلان . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة . (الطن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
٢٦١	٥٧ ع ١	٢ - إبطال محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عودتها إلى تأييده والإحالة إليه في شأن واقعة جوهريّة تأسس عليها قضاؤها ولا يقوم بدونها . بطلان . (الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		استنفاد محكمة الدرجة الأولى ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى . بطلان الحكم . عدم إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . وجوب الفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة .
٥٥٧	٢٤ ٩١	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		بطلان حكم مرسى المزاد :
		١ — ادعاء الراسى عليه المزاد أمام محكمة الموضوع تملكه العقار الراسى مزاده عليه بالتقادم المكسب . لا يمنع من القضاء ببطلان حكم مرسى المزاد ما دام أن طالب البطلان لم يطلب تسليم العقار الراسى مزاده .
٧٢٨	٢٤ ١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٢ — إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاد إلى المدين . المقصود منه . طلب إخلاء العقار وتسليمه للمشتري . عدم تصحيح الإعلان على هذا النحو للبطلان الذى لحق الإجراءات السابقة .
٧٢٨	٢٤ ١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		(ج) بطلان الطعن :
		إيجاب المشرع بيان أسباب الطعن فى التقرير به بيانا واضحا نافيا عنها الغموض والجهالة . خلو الطعن من بيان أسبابه بالمعنى الذى تطلبه القانون يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله .
٥٤٨	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		البطلان في إعلان الطعن :
		١ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن وإلقائه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع في إعلان أحد المدعى عليهم في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ صيرورة هذا الميعاد ميعادا تنظيميا لا يترتب على تجاوزه البطلان .
١٤	١٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ — عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة . لا بطلان .
٢٦١	٤٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٥/٢/٣)
		(د) البطلان في التصرفات :
		إبرام الوصية تُعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصح بإجازة القاصر بعد بلوغه من الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذي تم فيه العقد . صحيح في القانون .
٧٣	١٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		”الوفاء المشوب بغلط جوهري“
		١ — الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين — بمثابة تصرف قانوني . وجوب خلو التراضي على الوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلا للإبطال . إعتقاد الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائي ومقرر له فوائد .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>فظ جوهرى بشأن صفة من صفات الدين أساسية في اعتباره لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .</p>
٦٠٣	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		<p>٢ — الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . الموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .</p>
٦٠٣	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		<p>”البيع الصورى“ :</p> <p>عقد البيع الصورى صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .</p>
٦٥٥	١٠٥ ع ٢	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		<p>” في عقد التأمين “ :</p> <p>التأمين من الحريق . ضمان المؤمن تعويض الأضرار ولونشأ الحريق عن عيب في الشيء سواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين مالم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الشرط الوارد في وثيقة التأمين على عدم ضمان الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، شرط باطل .</p>
١٣٤٧	٢١١ ع ٣	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”تصرف المجنون والمعتوه“</p> <p>شرط بطلان تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار المحجور وفقا للمادة ١١٤ من القانون المدني الجديد أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها .</p> <p>حكم المادة ١١٤ حكم مستحدث . لا يكفي في البطلان مجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدور التصرف كما كان الحال في القانون المدني القديم . إكتفاء الحكم بذلك دون التثبت من أن حالة العته شائعة أو أن المتصرف إليه كان على بينة منها . مخالفة للقانون وقصور في التسبيب .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥) ١٠٣١ ٣٤١٦٠</p>
		<p>”أثر إبطال الشركة“</p> <p>طلب إبطال الشركة في مواجهة الشركاء حق لكل شريك في شركة التضامن . القضاء بإبطال الشركة ليس له أثر رجعي . بقاء الشركة — في الفترة السابقة على القضاء بالبطلان — تستمد وجودها من العقد ولها شخصيتها الاعتبارية .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٥) ٩٨٦ ٣٤١٥٥</p>
		<p>”البطلان والضرر“</p> <p>بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسئولية التقصيرية . توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات لا يكفي لمغايرته لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٥) ١٠٧٥ ٣٤١٦٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع
		أركان العقد :
		(١) الوعد بالبيع :
		” انعماده ”
		<p>شرط انعقاد الوعد بالبيع مطابقة إرادة الموصود له بإرادة الواعد مطابقة تامة في كل المسائل الجوهرية . اقتران إرادة الموعود له بما يعدل في الوعد . اعتبارها إيجابا جديدا لا ينعقد به العقد دون قبول الطرف الآخر . استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية عدم توافر هذا التطابق بشأن ركن جوهري هو الثمن . عدم انعقاد العقد وبقاء عقد الإيجار المبرم من قبل بين الطرفين ساريا كما كان قبل اظهار المستأجر رغبته في الشراء .</p>
١٢٩١	٣٤٢٠٢	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥)
		آثار عقد البيع :
		” نقل الملكية ”
		<p>عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .</p>
٧٣	١٢١٤	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢١/١/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		”الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع“ :
		عدم جواز الحكم بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز إذا كان المبيع شائعا ما لم يثبت حصول قسمة نافذة . ووقوع المبيع في نصيب البائع .
١١٧٢	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
		اثبات العقد :
		”أثر الحكم برد وبطلان عقد البيع“
		رد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتروير لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات الاتفاق بدليل آخر مقبول قانونا .
١١٠٦	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
		(ب) البيع الصورى :
		البيع الصورى صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .
٦٥٥	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		التزامات المشتري :
		الوفاء بالثمن :
		”تطبيق نظرية الحوادث الطارئة“
		نص المادة ١٤٧/٢ مدنى عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى عام غير متوقع يجعل

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تنفيذ الالتزام مرهقا للدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري . انطباقها كذلك على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه .
١٩١	٣٠ ع ١٤	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) ”خلافه المشتري للبائع في عقد الإيجار“
		انصراف أثر الإيجار إلى الخلف الخاص المؤجر بحكم القانون . لا يكون مشتري العقار المؤجر خلفا خاصا في هذا الشأن إلا إذا انتقلت الملكية فعلا بالتسجيل . قبل التسجيل لا يعدو أن يكون دائما عاديا للبائع . حق المشتري في ثمار المبيع ونمائه بمجرد البيع في ذاته حق شخصي في ذمة البائع . علاقة البائع بالمشتري علاقة شخصية مستقلة عن علاقته بالمستأجر .
١١٦٥	٣٤ ع ١٨٣	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) ”الحكم بعدم ملكية البائع للبيع“
		الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المباعة . عدم اعتباره حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى .
٩٢٩	٣٤ ع ١٤٧	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٥) بيع وفائي :
		قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها في الحكم بأي دعوى تالية يثار

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٥٧٧	٢٤ ٩٤	فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال في بيع وفائي . (الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)

(ت)

تأمين . تأمين . تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير .
تسجيل . تسوية الديون العقارية . تعليم .
تعويض . تفسير . تقادم . تموين . تنفيذ .
تنفيذ عقارى . توريد

تأمين

تأمين بنك مصر :

تأمين بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى
الدولة مع بقاءه كبنك تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية .
احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده - بالتأمين -
أهليته القانونية في مباشرة الخصومة المرفوعة من قبله . لانتقطاع
لسير الخصومة .

١٠٦٦	٣٤ ١٦٦	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٥)
------	---------------	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تأمين
		(١) التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات :
		١ — ليس للضرور قبل العمل بقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث .
١٧٢	٢٧ ع ١٤	(الظن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٢ — اشتراط سقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت الحادث ، ينأى عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى .
١٧٢	٢٧ ع ١٤	(الظن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٣ — النص في وثيقة التأمين على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، وسريان هذا الالتزام لصالح الركاب من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ولا يشمل التأمين عمال السيارة . مؤداه أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهم بدون غيرهما فلا يشمل قائد السيارة لأنه من عمالها .
٣٧٨	٦٠ ع ١٤	(الظن رقم ٢١٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) التأمين من الحريق :
		أسباب الحريق :
		” عيب الشيء المؤمن عليه “
		التأمين من الحريق . ضمان المؤمن تعويض الأضرار ولو نشأ الحريق عن عيب في الشيء سواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا . بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين ما لم تكن لمصلحة المؤمن له أو المستفيد . الشرط الوارد في وثيقة التأمين على عدم ضمان الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، شرط باطل .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		هلاك الشيء المرهون :
		هلاك الشيء المرهون المؤمن عليه . أثره . انتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله من حقوق ليستوفي دينه منها . حلول مبلغ التأمين محل الشيء المرهون . لا محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن . إجراء المحاسبة بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن .
١٣٤٧	٣٤٢١١	(الطن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعي بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة . عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال .
٣٨٤	١٤٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
٩٠٢	٣٤١٤٢	(وراجع الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)

تحكيم

شرط التحكيم :

“ الالتزام به ”

		١ — قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة في سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار . مقتضاها اعتبار شرط التحكيم من شروط سند الشحن فيلزم به المرسل إليه لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه .
٢٢٠	١٤٣٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٢ — اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . عدمه في حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائباً عنه في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة .
٢٢٠	١٤٣٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — قانون التجارة البحري يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة في سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد في مشاركة الإيجار . مقتضاها الترام المرسل إليه بشرط التحكيم لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		٤ — اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناجم عن الإسراع في التفريغ من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		سلطة المحكمين :
		عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء . لا حاجة لذكرهم بأسمائهم في مشاركة التحكيم .
٢٢٠	١٤ ٣٥	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٧٧٨	٢٤١٢٣	(والطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		امتداد أجل مشاركة التحكيم : "أحواله"
		امتداد الميعاد المحدد للتحكيم ثلاثين يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل سواء تم التعيين بمحكم أو باتفاق الخصوم . انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما انقضاءها لقابليته للامتداد وفقا للمادة ٨٣١ من أفعات .
٩١٧	٣٤١٤٤	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		القوة القاهرة وشرط التحكيم :
		القوة القاهرة لا تهدر شرط التحكيم المتفق عليه . أثرها . وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		تركة
		تمثيل الوارث لباقي الورثة :
		انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . للدائنين عليها حق عيني تبعية بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة ، عدم قابليته للتجزئة ، يكفي أن يبيده بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال .
٣٨٤	١٤ ٦١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تزوير .
		الادعاء بالتزوير :
٦٧٨	٢٤١٠٩	١ - تكيف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لاختيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
١١٠٦	٢٤١٠٩	٢ - حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
٦٧٨	٣٤١٧٣	٣ - عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
٥٩٤	٢٤ ٩٧	وراجع :
٦٧١	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) (والطن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		دعوى التزوير الأصلية :
		"الإدعاء بالتزوير"
		عدم جواز الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل بعد ، الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . في حالة الاحتجاج بالورقة يتعين على من احتج

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عليه بها أن يسلك طريق الادعاء بالتزوير كوسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى. وجوب إبدائه أمام المحكمة التي تنظر الموضوع ليس لغيرها أن تنظر هذا الادعاء بالتزوير .
١٠٠٩	٣٤١٥٨	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		أوراق المضاهاة :
		الأوراق التي تصلح للمضاهاة عليها في التزوير هي الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو التي تم استكتابها أمام القاضي. صدور أمر الأداء لا يضمن على السند الصادر بموجبه الأمر صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند .
١٣٠٠	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ١٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
		أثر الحكم بالرد والبطالان :
		رد وبطالان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير لا يعني بطلان الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز إثبات الاتفاق بدليل آخر مقبول قانوناً .
١١٠٦	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
		تسجيل
		تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :
		عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		<p>الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته وتفاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .</p>
١٢٨	٢٠ ع ١٤	<p>(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)</p> <p>” أثره في نقل الملكية “</p> <p>البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا .</p> <p>التسجيل لا يصحح العقد الباطل .</p>
٦٥٥	٢٤ ع ١٠٥	<p>(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p> <p>” الأسبقية في التسجيل “</p> <p>تمسك الطاعن بأسبقية عقده في التسجيل على مقد المطعون ضده . اغفال الحكم هذا الدفاع واسناده للطاعن التمسك بالتقادم المكسب . رفض الحكم الدعوى على أساس الاخفاق في اثبات الملكية بهذا السبب . قصور .</p>
٩٢٩	٣٤ ع ١٤٧	<p>(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)</p> <p>” المفاضلة بين عقدين مسجلين “</p> <p>المفاضلة بالتسجيل بين عقدي بيع صادرين من مالك واحد لا تكون إلا بين عقدين صحيحين .</p>
٦٥٥	٢٤ ع ١٠٥	<p>(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		رسوم التسجيل :
		”رد الرسم“
		١ - عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن .
١٨٧	٢٩ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٢ - تسليم الجهة الإدارية بأحقية دافع الرسم في استرداده . انطوائه على إعفائه من رسم مستحق للخرانة وهو مالا يجوز قانونا . هذا التسليم لا ينشئ له حقا في الاسترداد .
١٨٧	٢٩ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		تسوية الديون العقارية
		اختصاص لجنة التسوية :
		اختصاص لجنة تسوية الديون العقارية اختصاص نهائى . عدم جواز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية . حجية قرارات اللجنة قبل المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . لقرار اللجنة الصادر بالتسوية في حدود اختصاصها طبيعة الأحكام الانتهائية .
٤٥٩	٧٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٥)
		طبيعته قرار لجنة التسوية :
		لقرار اللجنة الصادر بالتسوية في حدود اختصاصها - طبيعة الأحكام الانتهائية .
٤٩٥	٧٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أثر قرار التسوية :
		قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع . إنهاؤه كل علاقة بين المدين ووثائجه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ سواء على عقارات المدين المتفعة بالتسوية أو ما تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار التسوية .
٤٥٩	٧٤ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		حجية قرار لجنة التسوية :
		إحالة اللجنة النزاع في وجود الدين الى المحكمة الابتدائية أمر جوازى . عدم استعمالها هذه الصفة وتحديد مقدار الدين ثم تقريرها استبعاده من التوزيع ومضى ميعاد التظلم في هذا القرار . صيرورة القرار نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية وتكون له قوة الأحكام الانتهائية مانعا المحاكم من نظر أى نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به .
٤٥٩	٧٤ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		تعليم
		تنظيم المدارس الخاصة:
		١ — إلزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم . القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تمسك الطاعنة بأن شهادة الفنون الطرزية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قسم ثانوى تعتبر مؤهلا تربويا طبقا لمنشور وزارة التربية والتعليم فى يناير سنة ١٩٥٩ وبالكتاب الدورى رقم ١١٧ فى ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع الى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل إنهاء العقد . عدم الرد على ذلك الدفـاع . قصور .
٧١٧	٢٤١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٢ - وجوب إعداد المدارس الحرة لائحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحديد حقوق العاملين فيها بحيث تكون أجورهم مماثلة لما هيأت نظرائهم فى المدارس الحكومية على الأقل . إلتزام المدارس الحرة بتلك الأحكام .
٧١٧	٢٤١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
تعويض		
عناصر التعويض :		
		١ - تفويت الفرصة فى الكسب أمر محقق يجب التعويض عنه عند تقدير التعويض عن العمل غير المشروع .
٥١٧	٢٤٨٦	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٢ - الضرر الموجب للتعويض . وجوب كونه ضررا محققا . الضرر الاحتمالى الغير محقق الوقوع لا يستحق عنه التعويض إلا إذا وقع فعلا .
٥٧٠	٢٤٩٣	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)
		٣ - ضرر مستقبل . التعويض عنه متى كان محقق الوقوع .
٧٣٦	٢٤١١٧	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - الحق في التعويض . مناطه . الإخلال بحق أو مصلحة مالية للمضروب . اختلاف الحق في إنشاء مجرى طبقا للمادة ٣٣ من القانون المدني الملقى والمادة التاسعة من لائحة الترع والחסور والمادة ٨٠٩ مدني والمادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٣ عن حق الارتفاق من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما .</p> <p>إقامة الدعوى بباب التعويض على أساس وجود حق ارتفاق بالرى وهدم المسقى . القضاء بالتعويض على أساس حق المدعى في إنشاء مجرى . تغيير لأساس الدعوى لا يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها . قصور ومخالفة للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٩) ١٦٢ ع ٣ ١٠٤٣</p>
		<p>٥ - بطلان الإجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية .</p> <p>توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات لا يكفي لمغايرته لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦) ١٦٧ ع ٣ ١٠٧٥</p>
		<p>تقدير التعويض :</p> <p>١ - استيلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها .</p> <p>عدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية .</p> <p>سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها .</p> <p>مسألة موضوعية .</p> <p>(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧) ٨ ع ١ ٤٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الغاية من التعويض هو جبر الضرر جبرا متكافئا وغير زائد عليه . مثال .
٣٩٦	١٤٦٢	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥) ...
		٣ — بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجائز لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع .
٥٢٧	١٤٨٦	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ...
		٤ — الضرر الناجم عن هدم المنزل لعيب فيه . التعويض عنه . شموله ما دفع إلى المكاول من أجر المقاول ومصاريف الهدم وما يفوت من كسب يتمثل في الحرمان من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء . انقاصه بقدر قيمة انقاض المبنى .
٧٣٦	١٤١٧	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ...
		٥ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الخصوص — متى بينت عناصر التعويض . جواز القضاء بتعويض إجمالي عن أضرار متعددة مع مناقشة كل عنصر منها على حدة .
٩٣٤	١٤٨٣	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) ...
		٦ — يقدر التعويض بقدر الضرر وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لجبره ما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . تقدير التعويض عن فسخ العقد بالعملة المصرية دون العملة الأجنبية التي قدر بها الثمن جوازه عند عدم الاتفاق .
٩٤٤	١٥٠٣	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - اقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول . في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أى ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية . اتباع الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية . النعي على الحكم خطأ في تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية . لا مصلحة في الطعن بذلك .
١٠٠٩	٣٤١٥٨	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		٨ - تعويض المستأجر في حالة تعرض المؤجر بما يخل بارتفاعه أساسه المسؤولية التعاقدية التي تقضى بتعويض الضرر المباشر المتوقع . ارتكاب المؤجر غشا أو خطأ جسيما . تعويض المستأجر في هذه الحالة يشمل جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		٩ - لا يتقرر حق المجري بإيجاب القانون وحده على مالك الأرض مرور المياه الكافية إلى الأرض البعيدة عن مورد الماء . وجوب تقديم صاحب هذه الأرض طلبه إلى المحكمة أو جهة الإدارة المختصة بعد تعذر التراضي مع المالك . تقرير هذا الحكم يكون مقابل تعويض عادل .
١٠٤٣	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٠)
		١٠ - الحكم بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار . جوازه . شرطه . بيان عناصر الضرر كل على حدة ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
١٢٤٤	٣٤١٩٤	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم في دعوى التعويض :
٤٤٨	٨ ع ١	١ - ترخيص الحكم في أسبابه للطاعن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لا مسوغ للقضاء بالالتزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه . (الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
٤٤٩	٢٤٧٢	٢ - قرار إداري . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم هلاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض . الحكم طبقا للسادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٧)
٥٢٧	٢٤٨٦	٣ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته عن تعويض الضرر الذي ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق في الطعن في الحكم الأول . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		تفسير
		راجع :
٩٣٨	٣٤١٤٩	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

تقادم

التقادم المكسب :

١ - السبب الصحيح . المتصرف الذي لا يعد مالكا في المعنى المقصود بالمادة ٣/٩٦٩ مدني هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه . عليه ذلك هو أن التملك بالتقادم القصير إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا يحوله سنده حقا في الحصول على الملكية . مثال في بيع .

(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢١) ... ١٢ ع ١٣ ٧٣

٢ - عدم فقدان الحيوانات صفتها كمال دام بمجرد إبطال الدفن فيها وإنما بانهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بكيانة . جواز تملكها بالتقادم من ذلك التاريخ .

(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ... ١١٨ ع ٢٤ ٧٤٨

٣ - ادعاء اكتساب الملكية بالتقادم . مخالفة للظاهر . عبء الإثبات على المدعي . خطأ تأسيس القضاء برفض الدعوى على مجرد إخفاق المدعي في إثبات ما هو غير مكلف قانونا بإثباته .

(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) ... ١٤٧ ع ٣ ٩٢٩

٤ - وضع اليد المكسب للملكية بمضي المدة الطويلة من مسائل الواقع . تقديرها يستقل به قاضي الموضوع .

(الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٨/٩) ... ١٥٧ ع ٣ ١٠٠١

(مراجع الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧) ... ١٢٢ ع ٢ ٧٧٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التقادم المسقط :
		(١) مدة التقادم :
		١ - قرار إداري . أعمال القوانين واللائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض . الحكم طبقا للمادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون .
٤٤٩	٢٤٧٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . سقوطها بالتقادم العادي .
٦٩٠	٢٤١١٠	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٣ - خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على تخلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل لتقادم مدته ١٨٠ يوما " م ١٠٤ تجاري " . في حالة الغش أو الخيانة تكون الدعوى مستندة إلى المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية العقدية وتتقادم وفقا لقواعد تقادم المسؤولية التقصيرية (م ١٧٢ مدني) .
٩١٦٠	٣٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		٤ - القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث . اكتمال التقادم قبل العمل به . لا تأثير للقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عليه .
١٣١٠	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) بدء التقادم :
		رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقادمها من تاريخ الوفاة لا من التاريخ الذي تصبح فيه واجبة الأداء .
٥٠٤	٨٢ ع ٢	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
		(ج) وقف التقادم :
		المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الاجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انفتاحها خلال فترة الحراسة .
٢٣٩	٣٧ ع ١	(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		(د) قطع التقادم :
		١ — ينقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من م . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره بربطها . ينقطع كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالاحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٦٧	٢٦ ع ١	(الطن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٧)
		٢ — اعتبار الحكم تقديم المدين طلب تسوية الدين إلى لجنة التسوية العقارية اقرارا منه بالمديونية يقطع التقادم . تقدير ذلك لمحكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض . لا مخالفة في ذلك للقانون .
١١٥٢	١٨١ ع ٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢١٠	٣٤١٨٩	<p>٣ - نذب الخبير لتقدير الرسم . لا يعتبر اجراءا قاطعا للتقادم وكذلك رفع المعارضة في تقدير الرسم . اعتبارها موقفة لسريان التقادم .</p> <p>(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)</p> <p>تموين</p> <p>استيلاء :</p> <p>الاستيلاء الناقل للملكية :</p> <p>الاستيلاء الناقل للملكية لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . يشترط أن يكون الاستيلاء فعليا مقترنا بالتسليم للواد المستولى عليها بمجرد جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل . عدم توافر هذه الشروط . اعتبار قرار الاستيلاء اجراءا تنظيميا قصد به العدالة في التوزيع ومنع المضاربة في السلعة لا تنتقل به الملكية ولا الحيازة إلى الحكومة . تحصيل الحكومة حصيلة من ثمن السلعة . اعتباره نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني والتي لا يصح الاتفاق عليها .</p> <p>(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)</p> <p>تنفيذ</p> <p>السند التنفيذي :</p> <p>الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية . عدم جواز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفعها من ذوى الشأن أو بالفصل فيها</p>
١٠٥٩	٣٤١٦٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إن كانت قد رفعت . وجوب اتباع القواعد التي وضعها الشارع لتنفيذ الأحكام في شأن تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة .
١١١٣	٣ع١٧٤	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨) وراجع :
١١٥٢	٣ع١٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) إعلان السند التنفيذي :
		وجوب إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . يستثنى من هذه القاعدة العامة ما نصت عليه المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم من جواز إعلان الأحكام إلى المحل المعين في مدة المرافعة . استثناء مشروط بأن يحصل الشروع في التنفيذ خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم .
١١٥٢	٣ع١٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) وقف إجراءات البيع الإداري :
		وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضي بوقف إجراءات البيع إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولولم يحصل إيداع .
٨٠٢	٢ع١٢٧	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أثر قرار لجنة تسوية الديون العقارية :
		قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع . إنهاؤه كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك بأى طريق من طرق التنفيذ سواء على عقارات المدين المتفعة بالتسوية أو ما تؤول ملكيته إليه بعد صدور قرار التسوية .
٤٥٩	٢٤ ٧٤	(الطن رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		أثر الحكم بعدم نفاذ التصرف :
		الحكم بعدم نفاذ التصرف الذى أجراه المدين إضرارا بالدائنين . أثره . إدخال الحق المتصرف فيه فى الضمان العام للدائنين وإخراج الدائن الذى تواطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموعهم . عدم اشتراك ذلك الدائن معهم فى حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ .
٧٢٤	٢٤ ١١٥	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		تنفيذ عقارى
		إيداع قائمة شروط البيع :
		”أثر عدم الإيداع“
		عدم إيداع قائمة شروط البيع خلال المائتى وأربعين يوما التالية لتسجيل تنبيه نزع الملكية . سقوط تسجيل هذا التنبيه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٧٢	٢٤ ٧٦ (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		بقوة القانون . واعتبار التنبيه كأن لم يسجل وبالتالي كأنه لم يكن وفقا للمادة ٦١٣ مرافعات . فقدان هذا التنبيه آثاره القانونية ومنها قطع مدة التقادم .
		الاعتراض على قائمة شروط البيع :
		”الفصل في الاعتراضات“
		١ - تأسيس الاعتراضات على قائمة شروط البيع على أوجه بطلان شكلية ، وجوب الفصل فيها . كون أوجه البطلان موضوعية . المحكمة بالخيار . إما أن تفصل في موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه ، أو أن لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .
١٢٨	٢٠ ١٤ (الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ - رفع الطعن إلى المحكمة المختصة . اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فيه وتقرير قبوله أو عدم جوازه . إقامة حائز العقار المنفذ عليه معارضة أمام المحكمة المختصة في أمر التقدير المنفذ به . عدم الفصل في هذه المعارضة عند نظر محكمة التنفيذ الاعتراض على قائمة شروط البيع . ليس لمحكمة التنفيذ في هذه الحالة أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث في قبول المعارضة شكلا وجوازا أم لا . وجوب وقف التنفيذ حتى يفصل في أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة .
١١١٣	٣٤ ١٧٤ (الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تمسك الطاعن في الاعتراض على قائمة شروط البيع بتقادم الدين . يدخل في ذلك الفوائد باعتبارها من ملحقات الدين . انتقال النزاع بشأن سقوطها بالتقادم إلى محكمة الاستئناف .
١١٥٢	١٨١ ع ٣	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		دعوى الاستحقاق الفرعية :
		قيام الاعتراض على عدم ملكية المدين المحجوز عليه للعقار المحجوز . اعتبار ذلك من أوجه البطلان التي تبدى بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع والتي تملك محكمة الاعتراضات الفصل في موضوعها . لا يغير من ذلك كون المنازعة تنطوي على ادعاء باستحقاق العين المنفذ عليها . جواز إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، كما يجوز سلوك سبيل دعوى الاستحقاق الفرعية .
١٢٨	١٨١ ع ٢٠	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		حكم نزع الملكية :
		”ماهيته في قانون المرافعات القديم“
		حكم نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات .
٦٠٣	١٨١ ع ٢	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم برسو المزاد :
		”إعلان صورته التنفيذية“
		١ - إعلان الصورة التنفيذية من حكم مرسي المزاد إلى المدين . المقصود منه . طلب إخلاء العقار وتسليمه للمشتري . عدم تصحيح الإعلان على هذا النحو لبطلان الذي لحق الإجراءات السابقة .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٢ - نزع الدائن ملكية الاطيان المتصرف فيها إلى صغار الزراع بسبب عجزهم عن الوفاء بباقي الثمن وجوب إيقاع البيع في هذه الحالة على الحكومة دون غيرها . عدم جواز رسو المزاد على الدائن سواء كانت ملكيته تزيد بعد رسو المزاد على الحد الأقصى للملكية أو لا تزيد .
١١٩٠	٣٤١٨٦	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
		دعوى بطلان إجراءات التنفيذ العقارى :
		عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرسي المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفا في الإجراءات . عدم إعلان المدين بإجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرسي المزاد بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

توريد

عقد التوريد :

عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون . شرط اسباغ هذه الصفة عليه أن يكون مبرما مع إحدى جهات الإدارة ، بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام ، وأن يحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، عدم توافر هذه الشروط يؤدي إلى عدم اعتبار العقد من عقود التوريد الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل في المنازعات الناشئة عنها .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ... ١٤٠ ع ٣ ٨٩٣

(ج)

جمارك

رسم الوارد والصادر :

تحصيل رسم الوارد والصادر . البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات المرعية على المسائل التي تنظمها هذه المعاهدات . الحالات التي لا تنظمها هذه المعاهدات . خضوعها لأحكام التشريع الداخلي سواء تعلق الأمر بالواردات أم الصادرات .

(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٤) ... ٤٣ ع ١ ٢٨٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم جمركية :
		” استحقاقها “
		عدم سقوط الرسم الجمركي لعدم تحصيله قبل الإفراج عن البضاعة المستوردة . خطأ مدّعى مصلحة الجمارك في ذلك لا يعد خطأ في حق المستورد يتذرع به لإقامة مسئولية تقصيرية على عاتق مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا قانونا وقت دخول البضاعة المستوردة ولم يسقط الحق فيه بالتقادم .
١٠٨٩	٣٤١٦٩	(الظن رقم ٩٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٥)
		” الإعفاء منها “
		إعفاء السفن المصرية لأعلى البحار من الرسوم الجمركية . ارتفاع هذا الوصف وبالتالي ذلك الإعفاء إذا غيرت طريقة استخدام هذه السفن أو بقيت راسية في ميناء مصري بدون عمل أكثر من سنة أيا كان السبب الذي من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء سواء كان ذلك راجعا لعدم صلاحيتها للعمل أم لا .
٩١١	٣٤١٤٣	(الظن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ح)
	حجر . حجز . حق . حراسة . حكم . حوادث طارئة . حوالة . حيازة
	حجر
	تسجيل طلب الحجر :
	« أثره »
	تسجيل طلب الحجر يترتب عليه ما يترتب على تسجيل قرار الحجر نفسه . اقرار المحجور عليه للسفاهة بالتنازل عن الاستئناف الصادر منه بعد تسجيل طلب توقيع الحجر . عدم الاعتداد به بوصفه ضارا به ضررا محضاً . (م ١١١ و ١١٥ مدني) . (الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
٩٥٣	١٥١ ع ٣
	حجز
	حجز اداري :
	« وقف إجراءات البيع »
	وقف إجراءات البيع الإداري لا يترتب على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما في اشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة المضي في إجراءات الحجز والبيع دون انتظار الفصل في هذه المنازعة ما لم يتم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٠٢	٢٤١٢٧ (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		<p>المحجوز من أجلها والمصرفات خزانة الجهة الحاجزة . للمحكمة مع ذلك أن تقضى بوقف إجراءات البيع إذا كان في أسباب المنازعة ما يبرر ذلك ولولم يحصل ايداع .</p> <p>حق</p> <p>حق الالتجاء الى القضاء :</p> <p>١ — حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جديدة ومشروعة . كون المدعى مبطلاً في دعواه ولم يقصد بها سوى مضارة خصمه والنكاية به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم عليه بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p> <p>٢ — تخويل الحارس — كنائب — حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع من ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p> <p>التعسف في استعمال الحق :</p> <p>”ما لا يعد كذلك“</p> <p>١ — ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء . إجازة المادة ٢٠٩ مدني ذلك دون ترخيص من القضاء في حالة الاستعجال . رخصة لا يؤاخذ الدائن</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		على عدم استعمالها . اتخاذ الحكم من عدم قيام المستأجر بالتنفيذ العيني بإزالة أعمال التعرض من المؤجر على نفقته أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلا على إساءة المستأجر استعماله الدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة . استدلال فاسد .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		٢ - تمسك المستأجر بالبقاء في العين المؤجرة تنفيذا لعقد الإيجار ورفضه تحقيق رغبة المؤجر في إخلاء العين المؤجرة حق مشروع له . استدلال الحكم بذلك على إساءة المستأجر استعمال الدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة لقيام المؤجر بأعمال التعرض . استدلال فاسد .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		حق المؤلف :
		” علانية الأداء ”
		١ - العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية
٢٢٧	٣٦١٤	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥)
		٢ - لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع مما إذا كان الحفل الذي أديت فيه المصنفات المطالب بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكييف التي تخضع لرقابتها . مثال .
٢٢٧	٣٦١٤	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”الأداء غير العلني“</p> <p>يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدتها الأمر والجمعيات والمنتديات الخاصة والمدارس وبالتالي لإعفاؤها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ٣٦ ١٤ ٢٢٧</p>
		<p>حراسة</p> <p>الحراسه الادارية :</p> <p>(١) الحراسة على أموال الفرنسيين :</p> <p>حظر الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على الرعايا الفرنسيين إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى التزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومنعهم من حق التقاضى . هذا الحظر والمنع ليس سلبا للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات .</p> <p>(الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ١٠٢ ٢٤ ٦٣٣</p> <p>(ب) سلطة الحارس :</p> <p>١ - فى الفترة بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وإنهائها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم يحتفظ الحراس بسلطة إدارة هذه الأموال . اعتبار</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ذلك نيابة قانونية غير مخصصة بنوع العمل القانوني . ليس للمارس بمقتضاها صفة إلا في أعمال الإدارة ومنها حق التقاضي بالنسبة لهذه الأعمال .
		وفاء الديون من أعمال الإدارة . المادة ٧٠١ مدني .
		وفاء الديون الثابتة في الذمة من سلطة الحارس . حقه في التقاضي — مدعيا أو مدعى عليه — فيما ينشأ عن هذا الوفاء .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٢ — تحويل الحارس — كنائب — حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال الإدارة من منازعات لا يمنع الأصيل من ممارسة هذا الحق ما دام لم يمنع من ذلك .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		(ج) رفع الحراسة :
		” أثره ”
		القيود المفروضة على رعايا الدول المحاربة والرعايا البلغاريين . رفع الحظر على التعاقد . المرسوم الصادران في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ و ٣ يناير سنة ١٩٤٧ . مقتضى استمرار الحراسة على أموال هؤلاء الرعايا الموجودة في مصر أن يكون للمارس حق التقاضي في شأنها . وبالتالي يكون له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر ضد أحدهم بصحة إجراءات الجز على تلك الأموال . لا صفة له في المعارضة في الأمر فيما قضى به من الالتزام بالدين متى كان الاتفاق محل المطالبة قد انعقد بعد رفع الحظر على التعاقد .
١٣٧٧	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		حكم
		(أ) ماهية الحكم :
		حكم نزاع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم ليس حكماً بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات . (الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) ٩٨ ع ٢٤ ٦٠٣
		” التمييز بين الأحكام والقرارات “ .
		تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام . مرجعه حكم القانون لإقرارات الخصوم أو إتفاقهم . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق ” أحوال شخصية “ - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ٣٨ ع ١٤ ٢٤٤
		(ب) إصدار الحكم :
		” مد أجل النطق بالحكم “
		القرار الصادر بمد أجل النطق بالحكم في الدعوى . لا يتعين إعلان طرفي الخصومة به . (الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق ” أحوال شخصية “ - جلسة ١٩٦٥/٣/٢) ٣٨ ع ١٤ ٢٤٤
		” النطق به “
		صدور الحكم الابتدائي في جلسة سرية . بطلانه . فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع الدعوى بأسباب مستقلة . النعي على الحكم بصدوره على غير مقتضى القانون . غير منتج . (الطن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥) ٩١ ع ٢٤ ٥٥٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”إيداع الأسباب“
		الأحكام الصادرة حضوريا في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجائز الطعن فيها بطريق النقض. وجوب إيداع مسوداتها مشتملة على أسبابها موقعا عليها من الهيئة التي أصدرتها عند النطق بها وإلا كانت باطلة. يستوى في ذلك النطق بها في جلسة المرافعة أو في جلسة أخرى تالية.
٤٠٩	١٤٦٤ ع ١	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		(ج) بيانات الحكم :
		١ - تحديد المادة ٣٤٩ مرافعات البيانات الواجب اشتمال الحكم عليها على سبيل الحصر. ليس منها رقم الدعوى التي صدر فيها الحكم. الخطأ في هذا البيان لا يؤثر على سلامة الحكم ولا يجهل به.
١٠٦٦	١٦٦٤ ع ٣	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
		٢ - بيان اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري. إغفاله لا يترتب عليه البطلان. البطلان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس المحكمة أو عدم ذكر أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية.
١٢٧٨	٢٠١٤ ع ٣	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
		٣ - بيان مراحل الدعوى في الحكم. مناط اعتباره جوهريا يترتب على إغفاله البطلان. أن يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى.
١٣٠٤	٢٠٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) الحكم بما لم يطلبه الخصوم : "مالا يعد كذلك"
		حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها ولو لم يدع أمامها بالتزوير . استعمالها هذا الحق لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٦٧٨	٢٤١٠٩	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		(هـ) الأحكام الصادرة في الموضوع : "أثرها"
		القضاء بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة بالقانون المدني في باب الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب به تستنفذه محكمة الدرجة الأولى ولايتها . الاستئناف المرفوع عنه يطرح الدعوى برمتها . هدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة في حالة إلغائه ولو كان سند الحكم بسقوط الحق في الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم وفوات الميعاد المحدد لطلب الشفعة قضاء .
١٣٨٤	٣٤٣١٧	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		(و) تسبيب الحكم : "تسبيب كاف"
		١ - استناد المحكمة إلى ما قضى به في دعوى أخرى لم يكن الحكم ضده خصماً فيها . لا مانع . متى كان ذلك لمجرد تدهيم الأدلة التي بنى عليها الحكم .
٢٤٤	٣٨١٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — عدم الترام محكمة الموضوع بالتعلت عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورّد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضاءها على ما يكفي لملء .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٣ — مغايرة دعامة الحكم الابتدائي لدعامة الحكم المطعون فيه . عدم اندماج أسباب الحكم الأول ضمن أسباب الحكم المطعون فيه ولو انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في منطوقه وما لا يتعارض مع أسبابه .
٨٨٣	٢٤ ١٣٩	(الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
		٤ — إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . إقامة حكمها على أسباب كافية لملء . لا ضرورة لتفني أسباب ذلك الحكم أو الأحكام السابقة عليه .
٣٠٤	٣٤ ٢٠٤	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)
		وراجع :
٩٣٩	٣٤ ١٤٨	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)
		(ز) عيوب التدليل :
		القصور :
		”ما يعد كذلك“
		١ — عدم إبانة الحكم السند القانوني لما قضى به وعدم إيراده النصوص القانونية التي طبقها على واقعة الدعوى وعدم مناقشته الأساس الذي بني عليه الحكم الابتدائي الذي قضى

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بإلغائه — تجهيل ذلك بالأساس الذى أقام عليه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لأحكام القانون . قصور .
٢٨٥	٤٣ ع ١٤	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ — إبطال محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى . عودتها إلى تأييده والإحالة إليه فى شأن واقعة جوهرية يتأسس عليها قضاؤها ولا يقوم بدونها . بطلان .
٣٦١	٥٧ ع ١٤	(الطن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)
		٣ — اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأى محكمة الدرجة الأولى فى أمر يقوم على التقدير الشخصى دون إعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال فى "التشابه بين علامتين تجاريتين" .
٤٦٨	٧٥ غ ٢	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٤ — إقراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بـتـانـا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة قاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم فى تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .
٤٧٦	٧٧ غ ٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - إغفال الحكم ببحث الدفع بصورية العقد - الذى حول عليه فى قضائه - صورية مطلقة مع كونه دفاعا جوهريا . قصور .
٦٥٥	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٦ - التزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التى تصدرها وزارة التربية والتعليم . القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ . تمسك الطاعنة بأن شهادة الفنون الطرزية قسم ثانوى تعتبر مؤهلا تربويا طبقا لمنشور وزارة التربية والتعليم فى يناير سنة ١٩٥٩ بالكتاب الدورى رقم ١١٧ فى ١٩٥٩/٧/٩ الذى يحتم الرجوع الى المكتب الفنى لإدارة التعليم الأجنبى قبل انتهاء العقد . عدم الرد على ذلك الدفاع . قصور .
٧١٧	٢٤١١٤	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
		٧ - تمسك الطاعن بأسبقيه عقده فى التسجيل على عقد المطعون ضده . إغفال الحكم هذا الدفاع واسناده للطاعن التمسك بالتقادم المكسب . رفض الحكم الدعوى على أساس الاخفاق فى اثبات الملكية بهذا السبب . قصور .
٩١١	٣٤١٤٣	(الطن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)
		٨ - تمسك المشتري بقيام مانع أدبى بينه وبين البائع وهو أنه كان يعمل لديه . دفاع جوهرى . إغفال الحكم ببحث هذا الدفاع . قصور .
٩٧٣	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - شرط بطلان تصرفات المجنون والمعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر وفقاً للمادة ١١٤ من القانون المدني الجديد أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بينة منها . حكم المادة ١١٤ حكم مستحدث . لا يكفي في البطلان مجرد قيام حالة الجنون أو العته بالمتصرف وقت صدور التصرف كما كان الحال في القانون المدني القديم . اكتفاء الحكم بذلك دون التثبت من أن حالة العته شائعة أو أن المتصرف إليه كان على بينة منها . مخالفة للقانون وقصور في التسبيب .
١٠٣١	٣٤١٦٠	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		” ما لا يعد قصورا “
		١ - مجرد القول برفع الحراسة عن المؤسسة وتسليمها لأصحابها . عدم اطمئنان المحكمة . خلو الأوراق من الدليل عليه . لا محل للحكم بانقطاع سير الخصومة .
١٠٠	١٧٤	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢٧/١٩٦٥)
		٢ - إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي . اتفاق هذه الأسباب مع التطبيق القانوني الصحيح وكفايتها بذاتها لحمل قضاء الحكم المطعون فيه . النعي بالخطأ في القانون على الحكم المطعون فيه فيما استطرد فيه تزيده . عدم جدواه . الخطأ في الأسباب الزائدة لا يبطل الحكم .
١٣٦	٢١٤	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١/٢٨/١٩٦٥)
		٣ - تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الصادر في الموضوع وأخذ بأسبابه . مؤداه اعتماد محكمة الاستئناف لحكم التحقيق الذي أصدرته محكمة أول درجة وبنت عليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قضاءها في الموضوع لصحة أسبابه ، وفيه الرد الضمني على طلب إلغاء حكم التحقيق . لا محل لإيراد أسباب خاصة للرد على هذا الطلب .
١٣٦	٢١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٤ - جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لا قصور .
١٤٩	٢٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٥ - القضاء بخلو العمل الذي قام به مورث الطاعنين اقتباسا عن الرواية الأصلية من الابتكار الذي يستأهل حماية القانون وبعدم وجود التماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم . إقامة ذلك على أسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . رفض طلب الطاعنين لإجراء المقارنة بين العاملين بنذب خير أو عن طريق انتقال المحكمة لسماع الأداء العلني . لا قصور ولا مخالفة للقانون .
١٧٨	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٦ - حق المحكمة في الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالا على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفى لحمله .
١٧٨	٢٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٧ - قصور الحكم في الافصاح عن السند القانوني لقضائه أو خطؤه فيه . لا يبطل الحكم .
٦٠٣	٩٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٨ - طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لصدوره في اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم . لا يعتبر اقراراً بصحة العقد ولا ينطوى على نزول عن الحق في مطالبة الخصم بإثبات ما يدعيه .
٦٧٨	١٠٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٩ - مسئولية المقاول . م ٦٥١ مدني . قيامها بمحصول تهدم بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئاً عن صيب في الأرض ذاتها . التزام المقاول التزام بنتيجة هي بقاء البناء سليماً متيناً لمدة عشر سنوات . لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول .
٧٣٦	١١٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		الفساد في الاستدلال :
		” ما يعد كذلك “
		١ - ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء . اجازة المادة ٢٠٩ مدني ذلك دون ترخيص من القضاء في حالة الاستعجال . رخصة لا يؤخذ

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الدائن على عدم استعمالها. اتخاذ الحكم من عدم قيام المستاجر بالتنفيذ العيني بإزالة أعمال التعرض من المؤجر على نفقته أو على نفقة المؤجر بغير ترخيص من القضاء دليلا على إساءة المستاجر استعماله الدفع بعدم التنفيذ بالامتناع عن الوفاء بالأجرة . استدلال فاسد .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١١)
		٢ - الأرض التي تقع حول مسجد الشافعي والتي كانت مشغولة بمجموعات مساكن . خروجها عما هو مخصص للدفن مع بقائها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة . استدلال الحكم على انتهاء تخصيصها للخدمة العامة بزوال تخصيصها للدفن واندثار معالمها بكبانة مع أنها ليست مخصصة للدفن ولم يكن العمران طارئا ولا نتيجة لانتهاء التخصيص للخدمة العامة . استدلال فاسد .
١٢٠٣	٢٤١٨٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
٦٦١	٢٤١٠٦	(والطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		” ما لا يعد كذلك “
		١ - قبول الحكم المانع من استئناف كما يكون صريحا يكون ضمنيا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء . يدل دلالة واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق في الطعن فيه . الحكم باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم . رفعه دعوى جديدة بالطلبات حينها وعلى الخصوم أنفسهم . رفض دعواه هذه . استئنافه الحكم الصادر فيها . اتباع هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعي سائق . النعي بمخالفة القانون وفساد الاستدلال على قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .
١١٤	١٩	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - اخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل في فسخ العقد . مثال .
٣٧٤	٥٩ ع ١٤	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		(ح) تصحيح الحكم :
		١ - تصحيح الأحكام . الأخطاء المادية البحتة التي تقع في منطوق الحكم كتابية أو حسابية . تجاوز هذا النطاق .
		الطعن في قرار التصحيح بالطرق المقررة للطعن في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٣٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٢ - الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء أجاز المشرع للمحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره .
		جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح .
٢٥٢	٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ..
		(ط) تفسير الحكم :
		طلب تفسير الحكم . مناطه . وقوع غموض أو إبهام في منطوقه .
١٣٣٩	٢١٠ ع ٣٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)
		"نطاق دعوى التفسير"
		إلزام الحكم في تفسيره قضاء الحكم المفسر دون تعديل أو تبديل . انتهى عليه بتسخير الحكم المفسر على غير أساس .
١٣٣٩	٢١٠ ع ٣٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ك) الطعن في الحكم :
		”الخصوم في الطعن“
		١ - رفع الاستئناف في دعوى الشفعة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة. إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستأنف عليهم جميعاً ولا لأبيهم . المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - عدم جواز الطعن في الحكم إلا من المحكوم عليه . عدم القضاء على الطاعن بشيء مما أقيم الطعن من أجله . عدم جواز الطعن .
٩٨٦	٣٤ ١٥٥	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		”طرق الطعن“
		اختلاف طرق الطعن في الأحكام في طلبها ومسا لكها . لا محل للقياس . عدم جواز تعدية حكم إحداها إلى الأخرى .
٢٩٩	١٤ ٤٦	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٥/٣/١٠)
		”المصلحة في الطعن“
		١ - ورود بعض المقضى به في الأسباب . اعتباره مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تتجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .
٢٠١	١٤ ٣٢	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٨)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — نطاق التدخل الانضامى يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام إليه من طرفى الدعوى . قبول التدخل لا يطرح على المحكمة طلبا خاصا بالتدخل لتقضى فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل فى الموضوع الأسمى المردد بين طرفى الدعوى ، رفض طلب التدخل والقضاء فى الموضوع . أثره . انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا فى الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .	٢٨٢
(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤) ... ٤٢ ... ١٤	٢٨٢

موانع الطعن :

”القبول المانع من الطعن“

١ — قبول الحكم المانع من استئنافه كما يكون صريحا
يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة
واضحة على الرضاء بالحكم وترك الحق فى الطعن فيه . الحكم
باعتبار المدعى تاركا لدعواه . عدم مبادرته إلى استئناف الحكم
رفعه دعوى جديدة بالطلبات عينها وعلى الخصوم أنفسهم .
رفض دعواه هذه . استئنافه الحكم الصادر فيها . إتباع
هذا الاستئناف برفع استئناف عن الحكم الصادر فى الدعوى
الأولى . اعتبار رفع الدعوى من جديد بمثابة تنفيذ اختياري
للحكم باعتباره تاركا لدعواه . استخلاص موضوعى سائق .
النعى بخالفة القانون وبفساد الاستدلال على قضاء الحكم
المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف . على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ... ١٩ ... ١١٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - حق المستأنف عليه في رفع استئناف فرعى ولو بعد مضي ميعاد الاستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف . قصر حالة القبول على تلك التي تتم قبل رفع الاستئناف الأصلي لا بعده . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم منعه إياه من إقامة استئناف فرعى بتعديل الحكم المستأنف .
٢٧٣	٤١ ع ١٤	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٣ - القبول المانع من الطعن في الحكم . وجوب دلالة بوضوح على ترك الحق في الطعن عن اختيار لا إكراه فيه . تنفيذ الخصم حكم الاحالة إلى التحقيق لا يعتبر قبولاً لقضائه برفض الدفع ببطالان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام . هذا الحكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم . الحكم في هذا الشق القطعي لا يجوز الطعن فيه استقلالا .
٤٧٦	٧٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		« الأحكام الجائز الطعن فيها »
		١ - المنازعات التي تشير إليها المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقصود بها ، المنازعات التجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي . الدعوى بطلب الإخلاء استناداً إلى أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ دفعها بعدم قيام علاقه إيجارية . استناد المحكمة في إثبات هذه العلاقة إلى ورقة صادرة من وكيل الطاعن . النزاع حول ما لهذه الورقة من حجية على الطاعن في إثبات عقد الإيجار . خروجه بطبيعته من نطاق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ الفصل فيه إنما

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		يكون بتطبيق أحكام القانون المدني . لا ينال من ذلك كون هذه المنازعة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بالفصل في هذه المنازعة . خضوعه للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه .
١٤٢	٢٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		٢ — الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . مثال .
١٩٨	٣١ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٣ — الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بالطرق المقررة في القانون لا بدعوى مبتدأة . استثناء اجاز المشرع للمحكمة تصحيح ما يقع من أخطاء مادية بحتة في المنطوق بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها . تجاوز المحكمة ذلك . أثره . جواز الطعن في قرار التصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم بموضوع التصحيح .
٢٥٢	٣٩ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)
		٤ — جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . البحث في طبيعة التصرف والجهة التي أصدرته . لا جدوى .
٢٩٩	٤٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق بوقوع خطأ من الطاعن ومما يؤول عنه عن تعويض الضرر الذي ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وانهاا للخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالاً . عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق في الطعن في الحكم الأول .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)</p>
٥٢٧	٢٤٨٦	<p>٦ - النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها . استناد المطعون عليه إلى الأجرة الواردة بعقد الإيجار واستناد الطاعن إلى ورقة ضد من وكيل المطعون عليه بشأن تخفيض الأجرة الثابتة بالعقد . عدم خضوع هذا النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولو كان مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها تطبيق هذا القانون أو عدم تطبيقه .</p> <p>منازعات القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي المنازعات الإيجارية التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
٦٤٤	٢٤١٠٣	<p>٧ - المنازعات الإيجارية التي لا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر فيها طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هي التي يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الاستثنائي . تناول المحكمة الابتدائية في حكمها بالاخلاء الفصل في منازعات تخرج عن نطاق هذا القانون وطبقت فيها أحكام القانون المدني : من ذلك الفصل فيمن له الصفة في المطالبة بالأجرة وحق المستاجر في حبسها . حكمها في ذلك</p>

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		يخضع للقواعد العامة من حيث جواز الطعن ولو عدت تلك المنازعات من المسائل الأولية التي يتوقف على الفصل فيها تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو عدم تطبيقه .
١١١٩	٣٤١٧٥	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
		الأحكام الغير جائز الطعن فيها :
		١ - الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . الطعن فيه يكون مع الحكم الصادر في الموضوع .
٢٦١	٤٠١٤	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/٢)
		٢ - القبول المانع من الطعن في الحكم . وجوب دلالة بوضوح على ترك الحق في الطعن عن اختيار لا إلزام فيه . تنفيذ الخصم حكم الإحالة إلى التحقيق لا يعتبر قبولا لقضائه برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام . هذا الحكم واجب التنفيذ دون توقف على رضا الخصوم . الحكم في هذا الشق القطعي لا يجوز الطعن فيه استقلالا .
٤٧٦	٢٤٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٣ - أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأي مطن . لا يجوز تعيينها أمام محكمة الإحالة بأي وجه من الوجوه .
١١٩٥	٣١٨٧	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٧)
		الطعن الفرعى :
		إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢ هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعى - لا أثر له على الطعون التى رفعت فى ظل المادة ١٢ سالفه الذكر . المادة ٣/١ من قانون المرافعات .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		(ل) حجية الحكم :
		١ - ترخيص الحكم فى أسبابه للطاعن فى صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لاسوغ للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .
٤٤	١٤ ٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		٢ - الحكم بقبول الاستئناف شكلا . استنفاد المحكمة ولايتها على شكل الاستئناف . عدم جواز العودة إلى بحث ذلك .
٢٤٤	١٤ ٣٨	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٢/٢)
		٣ - ما يرد فى أسباب الحكم زائدا على حاجة الدعوى . لاحجية له ولا يجوز الطعن فى الحكم للخطأ الوارد فيه .
٤١٣	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٤ - قوة الأمر المقضى . شروطه . وحدة الموضوع . مثال .
٦٢٨	٢٤ ١٠١	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٧٨	٢٤١٠٩	٥ - إجازة الحكم المطعون فيه الإثبات بالبيئة لاعتبار الواقعة تزويرا . لا يعتبر إساءة لمركز الطاعن طالما أن الحكم الابتدائي أجاز الإثبات بالبيئة . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
٩٢٩	٣٤١٤٧	٦ - الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المباعة . عدم إعتباره حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)
١١٤١	٣٤١٧٩	٧ - انتهاء علاقة العمل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة الجنحة . حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤)
١٢٣٥	٣٤١٩٢	٨ - أسباب الحكم مكملة لمنطوقه متى كانت مرتبطة به ارتباط السبب بالمسبب وتكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضي . تأييد الحكم الاستثنائي في أسبابه للحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الإدعاء بالتزوير ثم القضاء في المنطوق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . عدم انصراف هذا الإلغاء إلى الشق الخاص بالادعاء بالتزوير وإنما ينصرف إلى ما عداه . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
١٣٠٤	٣٤٢٠٤	٩ - الدفع بحجية الأمر المقضي . مناطه . أن يكون الحكم صادرا في ذات الخصومة موضوع النزاع . لاعلى المحكمة إن هي أغفلت الرد عليه . (الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

حوادث طارئة

تطبيق نظرية الحوادث الطارئة :

نص المادة ١٤٧/٢ مدني عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين ابرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري . انطباقها كذلك على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ التزامات العاقدين . مثال ذلك عقود البيع المؤجل فيها الثمن كله أو بعضه .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) ... ٣٠ ع ١٤ ١٩١

ماهية الحادث الطارئ :

”المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي“
الحادث الطارئ قد يكون تشريعيا كما يكون عملا أو واقعة مادية . المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .
اعتباره حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوسع توقعه ولا ممكنا دفعه .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) ... ٣٠ ع ١٤ ١٩١

حوالة

نفاذ الحوالة :

نفاذ الحوالة في حق المستأجر وإلزامه بدفع الأجرة لمشتري العقار المؤجر منوط بعلمه بأن هذا العقار بيع إلى مشتر سجل عقد شرائه .

(الطن رقم ٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) ... ١٨٣ ع ٣ ١١٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حيازة</p> <p>الحيازة المكسبة للملكية :</p> <p>شروطها :</p> <p>” الهدوء “</p> <p>الهدوء كشرط للحيازة المكسبة للملكية . المقصود به . عدم اقترانها بالإكراه من جانب الحائز وقت بدئها . التعدي الذي يقع أثناء الحيازة لا يشوب الهدوءها . توجيه إنذار إلى الحائز من منازعه لا ينفي صفة الهدوء عن الحيازة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٥) ... ١٢٢ ع ٧٧٣</p>
		<p>(خ)</p> <p>خبرة . خلف</p> <hr/> <p>خبرة</p> <p>١ — مناقشة الخبير المتدب في الدعوى . تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء لخطأ أو نقص في عمل الخبير الأول أو في بحثه . أمر متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/١/١٩٦٥) ... ١٧٣ ع ١١٠٦</p> <p>٢ — ندب الخبير لتقدير الرسم . لا يعتبر إجراء قاطعا للتقادم وكذلك رفع المعارضة في تقدير الرسم اعتبارها موقفة لسريان التقادم .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ — جلسة ٩/١٢/١٩٦٥) ... ١٨٩ ع ١٢١٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

خلف

خلف خاص :

١ - عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه وغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لاوqm لانتقال الملكية إلى المشتري منه .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٩/٢١) ... ١٢ ع ١٣ ٧٣

٢ - انصراف أثر الايجار إلى الخلف الخاص المؤجر بحكم القانون . لا يكون مشتري العقار المؤجر خلفا خاصا في هذا الشأن إلا إذا انتقلت الملكية فعلا بالتسجيل . قبل التسجيل لا يعدو أن يكون دائما عاديا للبائع . حق المشتري في ثمار المبيع ونمائه بمجرد البيع في ذاته حق شخصي في ذمة البائع . علاقة البائع بالمشتري علاقة شخصية مستقلة عن علاقته بالمستأجر .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) ... ١٨٣ ع ٣٤ ١١٦٥

خلف عام :

حجية إقرارات المورث قبل الورثة حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . مجرد الطعن فيها بأن حقيقتها وصية لا يكفي لإهدار هذه الحجية . وجوب إثبات من يضار من الورثة بها عدم صحة هذه الإقرارات بكافة طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) ... ١٩٣ ع ٣٤ ١٢٣٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		انحراف في الأحكام
		الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المبيعة . عدم اعتباره حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨) ... ١٤٧ ع ٩٢٩
		(د)
		دعوى . دفاع . دفع . دين
		دعوى
		طريقة رفع الدعوى :
		١ - الطعون في قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات : طريقة رفعها . بتكليف بالحضور . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) ... ١٤ ع ٨٧
		٢ - الطعون في قرار اللجنة الخاصة بضريبة التركات . بصحيفة تعلن للمدعى عليه . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤) ... ٥٨ ع ٣٦٤
		٣ - طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض إقاضي الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل . جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة . (الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤) ... ٣٣ ع ٢٠٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عدم مراعاة طرق رفع الدعاوى :
		١ - مخالفة أوضاع التقاضى الأساسية وإجراءاته . ضرر مفترض . بطلان .
٨٧	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - البطلان الذى تحكمه المادتان ١٤٠ و ١٤١ مرافعات هو بطلان أوراق التكليف بالحضور . لا البطلان الناشئ عن عدم مراعاة الأوضاع الجوهرية المنظمة لطرق رفع الدعاوى . عدم مراعاة تلك الأوضاع . تعلق البطلان بشكل الإجراءات وافترض الضرر . بطلان صحيفة الدعوى .
٣٦٤	٥٨ ع ١٤	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		صحيفة افتتاح الدعوى :
		”التوقيع عليها من محام“
		١ - النهى الوارد فى المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر فى حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للتخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أودلالة على البطلان .
٤٧٦	٧٧ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى .
٤٧٦	٧٧ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد
---------------	-----------------------

شروط قبول الدعوى :

« الدفع بعدم جواز نظر الدعوى »

١ - دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب .
دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف
الموضوع في الدعويين . مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠) ١١ ع ١٦٨

٢ - قوة الأمر المقضى . أثرها . منع الخصوم من العودة إلى
المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار
فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق لإثارتها
في الدعوى الأولى أو أثبت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها
مثال .

(الطعن ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) ... ٩٤ ع ٢٧٧

وراجع تحكيم . القاعدتين ١٢٣، ١٢٤ ع ٢ ص ٧٧٨ و ٧٨٧ .

عدم سماع الدعوى :

عدم سماع أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن
على ما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية
أو مندوبوها أمام أية جهة قضائية سواء كان الطعن مباشرا بطلب
إبطاله أو غير مباشر بطلب التعويض عما تم (م ٣ من القانون
رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦) .

مصادرة كتاب استنادا إلى السلطة المخولة للحاكم العسكري
في قانون إعلان الأحكام العرفية والأمر العسكري بفرض الرقابة
على المطبوعات . عدم جواز الطعن في أمر المصادرة المذكورة .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		قضاء الحكم بالتعويض عن أمر المصادرة بالرغم من صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الذي منع سماع الدعوى في هذه الحالة قبل الفصل فيها مخالفة للقانون .
١٠٥٤	٣٤١٦٤	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		الصفة في الدعوى :
		١ — بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها . اتفاق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة لإجراء التصفية . التزامهم بها متى كانت لا تخالف النظام العام . زوال الشخصية المعنوية للشركة . بتمام التصفية .
٧٥٢	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		٢ — عدم تقديم ما يدل على أن الدين المطالب به لم يصف لا تحقق به صفة جميع الشركاء في المطالبة به .
٧٥٢	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		٣ — الدعوى بطلب تفسير شرط الوقف . لا تقبل إلا من ذى شأن من أهل الوقف . ضرورة ثبوت صلته بالوقف أو إثبات هذه الصلة عند الإنكار .
٨٤٩	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
		٤ — دعوى الاستحقاق في الوقف . لا تقبل إلا من ذى شأن له صلة بالوقف . التعرض لموضوع الاستحقاق قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . خطأ .
٨٥٨	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>هـ - القيود المفروضة على رعايا الدول المحاربة والرعايا البلغاريين . رفع الحظر على التعاقد . المرسوم الصادران في ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ و ٣ يناير سنة ١٩٤٧ . مقتضى استمرار الحراسة على أموال هؤلاء الرعايا الموجودة في مصر أن يكون للحارس حق التقاضي في شأنها . وبالتالي يكون له صفة في المعارضة في أمر الأداء الصادر ضد أحدهم بصحة إجراءات الحجز على تلك الأموال . لا صفة له في المعارضة في الأمر فيما قضى به من الالتزام بالدين متى كان الاتفاق محل المطالبة قد انعقد بعد رفع الحظر على التعاقد .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠) ... ٢١٦ ع ٣ ١٣٧٧</p> <p>تقدير قيمة الدعوى :</p> <p>١ - طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدار القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤) ... ٣٣ ع ١٤ ٢٠٨</p> <p>٢ - الدعوى بطلب التصديق على قرار المحكمة العليا البريطانية باعتماد وصية . تقدر بقيمة المال الموصى به .</p> <p>(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٤/٧) ... ٧١ ع ٢ ٤٤٥</p> <p>نظر الدعوى أمام المحكمة :</p> <p>(١) تقرير التلخيص :</p> <p>١ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من العضو المقرر وتلاوته قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		آخر كلما جد جديد في الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد عند تغير أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٢٧٣	٤١ ع ١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ — وضع تقرير تلخيص وتلاوته قبل بدء المرافعة . وجوبه في الدعاوى التي تعرض على التحضير دون تلك التي تقدم مباشرة إلى المحكمة . النص على نظر دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع على وجه السرعة . لازمه وجوب تقديمها مباشرة إلى المحكمة دون عرضها على التحضير ورفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . لا محل لوضع تقرير تلخيص .
٣٨٤	٦١ ع ١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٣ — إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف . اعتبارها جزءا متما للتقرير . لا بطلان . وجوب إعادة تلاوة تقرير التلخيص من جديد إذا تغير أحد أعضاء المحكمة . لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٨	١٠٩ ع ٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٤ — دعاوى الضرائب . نظرها على وجه السرعة . لا محل لوضع تقرير تلخيص فيها وتلاوته .
٨٣٣	١٣١ ع ٢	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(ب) إعادة إعلان المدعى عليه :
		توجب المادة ٤٠٧ مكررا ٢/ على المستأنف إعادة إعلان المستأنف عليه إذا لم يودع هذا الأخير مذكرة بدفاعه في ميعاد العشرين يوما المخول له في المادة ٤٠٧ مكررا ١/ . عدم قيام

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		المستأنف بذلك ينبنى عليه وقف السير في الاستئناف إلى أن يتم هذا الإجراء . انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي دون قيام المستأنف بالإجراء المذكور . للمستأنف عليه طلب الحكم بسقوط الخصومة .
١٠٦	١٨ ع ١٠٦	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
		(ج) تمثيل النيابة العامة في الدعوى :
		١ - المنازعات الضريبية . خلوا الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٦٦١	١٠٦ ع ٢	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ - وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأي فيها . غير وجوبي .
٨٣٣	١٣١ ع ٢	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(د) التدخل :
		١ - نطاق التدخل الانضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد المتدخل الانضمام إليه من طرفي الدعوى . قبول التدخل لا يطرح على المحكمة طلبا خاصا بالمتدخل لتقضي فيه بل يظل عملها مقصورا على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفي الدعوى . رفض طلب التدخل والقضاء في الموضوع . أثره ، انتهاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الانضمام إلى أحد طرفيها مع اعتباره أجنبيا عنها فلا يعد طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه .
٢٨٢	٤٢ ع ١٠٦	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٤)

رقم المقاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ - طلب التدخل أمام محكمة الاستئناف بالانضمام للاستئناف في طلب رفض الدعوى دون أن يطلب التدخل لنفسه حقا ذاتيا يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة، تدخل انضمامي لا تدخل مجرمي جواز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠) ١٣٦ ع ٢ ٨٦٣
(هـ) إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق :	
عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التحدي بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ٨٥ ع ٢ ٥١٨
تكييف الدعوى :	
١ - تكييف الواقعة المنسوبة إلى الطاعة بأنها تزوير لا خيانة أمانة . إجازة إثباتها بكل الطرق . حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . م ٢٩٠ مرافعات .	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣ (٦٧٨ ع ١٠٩
٢ - تكييف الدعوى بكيفها الصحيح أمر يتعين على القاضي أن يقوم به من تلقاء نفسه .	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣ (٦٧٨ ع ١٠٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(١) انقطاع سير الخصومة :
١٠٠	١٧ ع ١٤	١ - مجرد القول برفع الحراسة عن المؤسسة وتسليمها لأصحابها . عدم اطمئنان المحكمة . خلو الأوراق من الدليل عليه . لا محل للحكم بانقطاع سير الخصومة . (الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - تأميم بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة مع بقاءه كبنك تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده - بالتأميم - أهليته القانونية في مباشرة الخصومة المرفوعة من قبل . لا انقطاع لسير الخصومة . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
١٠٦٦	٣ ع ١٦٦	٣ - مجرد بلوغ الخصم سن الرشد لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة . حصول هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عن القاصر . بلوغ القاصر سن الرشد أثناء سير الاستئناف دون تنبيه المحكمة إلى ذلك التغير . رضاؤه بقاء والده ممثلاً له في الخصومة . أساسه نيابة اتفاقية . لا تنقطع في هذه الحالة سير الخصومة . (الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
١٣٩٣	٣ ع ٢١٨	(ب) سقوط الخصومة :
		١ - الخصومة في الاستئناف انعقادها بإعلانه إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم . لا يمنع من استمرار قيامها بعد ذلك

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>مرور القضية في مرحلة التحضير في قلم الكتاب . عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه مدة سنة من آخر إجراء صحيح . للمدعى عليه ومن في حكمه طلب الحكم بسقوط الخصومة المادة ٣٠١ مرافعات مريان هذا الحكم على الخصومة في مرحلة الاستئناف . يستوى في ذلك أن يكون عدم السير فيها راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو إلى أسباب أخرى .</p>
١٠٦	١٨ ع ١٠٦	<p>(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)</p> <p>٢ - عدم تمكن المدعى عليه أو المستأنف ضده من التمسك بسقوط الخصومة قبل جميع المدعين أو المستأنفين لقيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بالنسبة لأحدهم . عدم قبول طلب سقوط الخصومة في هذه الحالة ولو كان الموضوع قابلا للتجزئة بطبيعته . الخصومة فيما يتعلق بالسقوط وحدة لا تتجزأ</p> <p>مثال : عدم اعلان أحد ورثة المستأنف بوجود الاستئناف . عدم قبول طلب سقوط الخصومة بالنسبة له وبالتالي بالنسبة لباقي ورثة المستأنف .</p>
٩٠٢	١٤٢ ع ٣	<p>(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)</p> <p>٣ - سقوط الخصومة مما يتصل بمصلحة الخصم . له التنازل عنه صراحة أو ضمنا . ليس له أن يعود فيما أسقط حقه فيه . الاتفاق على وقف الدعوى للصالح . افادته قيام الخصومة متبعة لآثارها . عدم جواز التمسك بسقوط الخصومة بعد ذلك .</p>
١٠٠١	١٥٧ ع ٣	<p>(الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٤ - وقف الدعوى للصلح . الدفع بسقوط الخصومة . لا يمنع منه طلب المأمورية الملف الفردي للمول لإعادة النظر في أسس التقدير ومطالبة المول بتقديم اقتراحاته على أسس التصالح لا يعتبر تنازلا ضمينا عن الدفع ولا يسقط الحق في التمسك به بعد التعجيل .</p>
١٠٩٤	٣٤١٧٠	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧) -
		<p>٥ - مدة سقوط الخصومة تبدأ في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة من يوم إعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى . زوال الصفة في مباشرة الاستئناف بعد الحكم بإحالة القضية من محكمة النقض . مدة السقوط في هذه الحالة لا تبدأ من تاريخ حكم النقض بالإحالة ولكن من اليوم الذي يتم إعلان من آلت إليه الصفة في مباشرة الاستئناف بوجوده .</p>
١١٩٥	٣٤١٨٧	(الطن رقم ٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٧) -
		(ج) "وقف السير في الدعوى"
		<p>١ - وقف الدعوى وفقا للمادة ٢٩٣ مرافعات . أمر جوازي للحكمة متروك لمطلق تقديرها لا محل للطعن على حكمها لعدم استعمالها هذه الرخصة .</p>
١٠٠٩	٣٤١٥٨	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١) -
		<p>٢ - وقف السير في الدعوى وفقا للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ . يغاير أحكام الوقف المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ مرافعات . لا تلازم بينهما .</p>
١٢٥٦	٣٤١٩٦	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥) -

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ . مريان أحكامه على الدعوى الموقوف السير فيها طبقا للقانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ . وجوب إخطار مصلحة الضرائب قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بكتاب موسى عليه بعلم وصول بعرض التراجع على لجان الصلح .
١٢٥٦	٣٤١٩٦	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٥)
		”تعجيل قلم الكتاب الدعوى بعد الوقف“
		حضور محامى المدعى بالجلسة بعد تعجيل الدعوى بغير إعلان قد يحقق الغرض المقصود من الاعلان إذا قصد به مجرد علم المدعى بالجلسة أما إذا كان الغرض هو علمه بالجلسة واتخاذ إجراء معينا لا يمكن اتخاذه إلا في الفترة بين وصول الاعلان أو الاخطار وبين تاريخ هذه الجلسة فلا يكون حضور محامى المدعى دالا على حصول الاعلان ومعنيا عنه .
١٠٣٦	٣٤١٦١	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		”إعتبار الدعوى كأن لم تكن“
		جواز الحكم بإعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف وفقا للسادة ١٠٩/٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . شرط ذلك أن تكون قد حددت جلسة لنظر الدعوى وأخطر قلم الكتاب الخصوم بها وألا ينفذ المدعى قبل هذه الجلسة ما كان قد أمر به القاضي وقضى بوقف الدعوى جزاء عدم تنفيذه .
١٠٣٦	٣٤١٦١	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وقف المواعيد :
		المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة. وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات بالنسبة لهم . عدم جريانها أو انقضاءها خلال فترة الحراسة .
٣٢٩	١٤ ٣٧	(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		الحكم في الدعوى :
		” إغفال الفصل في بعض الطلبات “
		رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . إغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك مافاتهما الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		” الحكم في موضوع الدعوى “
		عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا . يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى
١١٠٦	٣٤ ١٧٣	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥ [١١ / ١٨])

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ - دعوى البطلان الأصلية .
		عدم جواز رفع دعوى أصلية يبطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرعى المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفاً في الإجراءات . عدم إعلان المدين بإجراءات التنفيذ وعدم تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الإجراءات بما فيها حكم مرعى المزاد بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٢ - الإدعاء بالتزوير .
		عدم تعويل الحكم على صحة الاتفاق على الانفصال . النعي عليه بالخطأ لعدم تحقيق الطعن بالتزوير فيه . غير منتج .
٦٧١	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٣ - دعوى صحة التعاقد .
		دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية . مقتضى ذلك أن القاضى يفصل في تلك الدعوى في أمر صحة البيع ثم في امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته .
		اتساع نطاق تلك الدعوى لبحث أسباب بطلان العقد .
٥٧٧	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — دعوى عدم نفاذ التصرف . "أثر الحكم فيها"
		الحكم بعدم نفاذ التصرف الذي أجراه المدين إضرارا بالدائنين . أثره . إدخال الحق المتصرف فيه في الضمان العام للدائنين وإخراج الدائن الذي تواطأ مع المدين إضرارا بباقي الدائنين من مجموعهم . عدم إشراك ذلك الدائن معهم في حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ .
٧٢٤	٢٤١١٥	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		دفاع
		الدفاع الجوهري :
		إغفال الحكم بمحت الدفع بصورية العقد — الذي عول عليه في قضائه — صورية مطلقة مع كونه دفاعا جوهريا . قصور .
٦٥٥	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
		الاخلال بحق الدفاع:
		"مالا يعد كذلك"
		تقديم مذكرة ومستندات بعد انقضاء الأجل المصرح بتقديم مذكرات فيه ودون الإذن بتقديم مستندات . حق المحكمة في استبعادها . قبول الخصم للمذكرة وطلبه مهلة للرد عليها . لا يحول بين المحكمة وبين استعمال حقها في رفض المذكرة .
٧٦٠	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دفع
		الدفع بعدم قبول الدعوى :
		الدفع بعدم قبول دعوى الاخلاء لرفعها من غير ذى صفة المؤسس على إنكار وجود العلاقة الايجارية هو في حقيقته دفاع في موضوع الدعوى وارد على أصل الحق المطالب به .
١١١٩	٣٤١٧٥	(الطن رقم ١٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨)
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		١ - دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .
٦٨	١١ ع ١٤	(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٠)
		٢ - قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا التزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يحثها الحكم الصادر فيها . مثال .
٥٧٧	٩٤ ع ١٤	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٠)
		راجع تحكيم (القاعدتين ١٢٣ ، ١٢٤ ع ٢ ص ٧٧٨ و ٧٨٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دين
		وصف الدين :
		الوصف التجارى للدين . بقاؤه ملازماً له ولو أثبت في سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به .
١٥٥	٢٤ ع ١	(الطن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥)
		(ر)
		رسوم
		رسم الدمغة :
		”رسم الدمغة على الاتساع“
		تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا يمتثل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد .
٣٢٢	٤٩ ع ١	(الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
		رسوم جمركية :
		”استحقاقها“
		عدم سقوط الرسم الجمركى لعدم تحصيله قبل الافراج عن البضاعة المستوردة . خطأ موظفى مصلحة الجمارك فى ذلك لا يعد خطأ فى حق المستورد يتذرع به لإقامة مسئولية تقصيرية على

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		ما تقم مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا قانونا وقت دخول البضاعة المستوردة ولم يسقط الحق فيه بالتقادم .
١٠٨٩	٣٤١٦٩	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٦٥) "الإعفاء منها"
		إعفاء السفن المصرية لأهالي البحار من الرسوم الجمركية . ارتفاع هذا الوصف وبالتالي ذلك الإعفاء إذا غيرت طريقة استخدام هذه السفن أو بقيت راسية في ميناء مصرى بدون عمل أكثر من سنة أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت السفينة المدة المقررة للبقاء سواء كان ذلك راجعا لعدم صلاحيتها للعمل أم لا .
٩١١	٣٤١٤٣	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٥) رسوم الوارد والصادر :
		تحصيل رسم الوارد والصادر . البدء بتطبيق أحكام المعاهدات والوفقات الموقعة على المسائل التى تنظمها هذه المعاهدات . الحالات التى لا تنظمها هذه المعاهدات . خضوعها لأحكام التشريع الداخلى سواء تعلق الأمر بالواردات أم بالصادرات
٢٨٥	٤٣	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣/٤/١٩٦٥) رسوم التسجيل والحفظ :
		"الرسوم التكميلية"
		اتخاذ قيم العقارات الموضحة بالمحررات أساسا لتقدير رسوم التسجيل . إن لم توضح هذه القيم أو كانت لا تمثل الحقيقة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>يتبع الأسس التي نص عليها المشرع في المادة ١/٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ . قيام هذه الأسس على تقديرات حكومية . يجوز لمصلحة الشهر العقاري في كل الأحوال أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تنديبه ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بناء على تلك الأسس ما دام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم ما زال قائماً .</p>
١٢١٧	٣٤١٩٠	<p>(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٩/١٩٦٥)</p> <p>”أوامر تقدير الرسوم التكميلية“</p> <p>١ — الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقاري بتقدير الرسوم التكميلية . عدم جواز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفعها من ذوى الشأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت . وجوب اتباع القواعد التي وضعها الشارع لتنفيذ الأحكام في شأن تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة .</p>
١١١٣	٣٤١٧٤	<p>(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٦٥)</p> <p>٢ — أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من الشهر العقاري . ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل .</p>
١١١٣	٣٤١٧٤	<p>(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٦٥)</p> <p>المعارضة في أوامر التقدير :</p> <p>رفع الطعن إلى المحكمة المختصة . اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فيه وتقرير قبوله أو عدم جوازه . إقامة حائز العقار المنفذ عليه معارضة أمام المحكمة المختصة في أمر</p>

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		التقدير المتخذ به عدم الفصل في هذه المعارضة عند نظر محكمة التنفيذ الاعتراض على قائمة شروط البيع . ليس لمحكمة التنفيذ في هذه الحالة أن تسبق المحكمة المختصة وتبحث في قبول المعارضة شكلا وجوازها أم لا . وجوب وقف التنفيذ حتى يفصل في أمر هذه المعارضة من المحكمة المختصة .
١١١٣	٣٤١٧٤	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٥) ... رسوم صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية : ١ - جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لا أقصور .
١٤٩	٢٣ ١٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٦٥) ... ٢ - قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ لا يتضمن فرضا لضريبة وإنما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كميات المياه المنصرفة .
١٤٩	٢٣ ١٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٦٥) ... ٣ - مناط استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف . وجوب اتخاذ ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع من المياه أساسا لما يستحق من الرسم من المياه المنصرفة منه .
٩٦١	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢/١١/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رد الرسم :
		١ - عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن .
١٨٧	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		٢ - تسليم الجهة الإدارية بأحقية دافع الرسم في استرداده . انطوائه على إعفائه من رسم مستحق للخرانة وهو ما لا يجوز قانونا . هذا التسليم لا ينشئ له حقا في الاسترداد .
١٨٧	٢٩ غ ١٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)
		تقادم الرسم :
		رسم التسجيل . استحقاقه بمجرد التسجيل ولو تعذر تحديده ابتداء بصفة نهائية . تقادم هذا الرسم من اليوم الذي يصبح فيه مستحق الأداء بتمام مقابله وهو شهر المحرم .
١٢١٠	١٨٩ ع ٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٦٥)
		”مدة التقادم“
		القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث . اكتال التقادم قبل العمل به . لا تأثير للقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عليه .
١٢١٠	١٨٩ ع ٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ - جلسة ٩/١٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم المائدة والعدد
---------------	-----------------------

(س)

سفن . سند إذنى

سفن

سفن أعلى البحار :

” إعفاؤها من الرسوم الجمركية “

إعفاء السفن المصرية لأعلى البحار من الرسوم الجمركية .
ارتفاع هذا الوصف وبالتالي ذلك الإعفاء إذا غيرت طريقة
استخدام هذه السفن أو بقيت راسية في ميناء مصرى بدون
عمل أكثر من سنة أيا كان السبب الذى من أجله تجاوزت
السفينة المدة المقررة للبقاء سواء كان ذلك راجعا لعدم صلاحيتها
للعمل أم لا .

(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ... ١٤٣ ع ٣ ٩١١

سند إذنى

دعوى السندات الإذنية :

دعوى السندات الإذنية هي التي تقوم على أساس المطالبة
بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذنى . ليس
منها دعوى الرجوع على البنك لا بوصفه ملزما في السندات الإذنية
بل باعتباره وكلا في تحصيل قيمتها .

(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦) ... ١٦٦ ع ٣ ١٠٦٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ش)

شرط جزائي . شركة . شفعة . شهر عقارى

شرط جزائي

راجع :

٩٢٢	٣٤١٤٥ (جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٥)
١١٢٦	٣٤١٧٦ (جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٦٥)

شركة

شهر الشركة :

استيفاء اجراءات شهر ونشر الشركة ليس منوطا بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به .

٩٨٦	٣٤١٥٥ (جلسة ٩ / ١١ / ١٩٦٥)
-----	-------	-------------------------------

شركة المحاسبة المستترة :

” مسئولية الشركاء فيها “

قيام شركة محاسبة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالاشتراك في التعاقد . القول المجرد من أحد الشركاء بأنه شريك في صفقة لا يكفي لاعتباره طرفا في التعاقد حتى سألوا عنه جميعا . ما يحصله قاضى الموضوع في ذلك من قبيل فهم الواقع وتقدير الدليل .

٩٤٤	٣٤١٥٠ (جلسة ٢ / ١١ / ١٩٦٥)
-----	-------	-------------------------------

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>شركة التضامن :</p> <p>”بطلان الشركة“</p> <p>عدم استيفاء شركة التضامن لإجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به .</p> <p>اعتبار العقد صحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان وتظل الشركة في هذه الفترة قائمة باعتبارها ”شركة فعلية“ .</p> <p>قضاء الحكم بمسائلة أحد الشركاء لعدم تنفيذه لإتزامه بنقل ملكية ما باعه من أرض للشركة — التي لم تستوف إجراءات شهرها — وبيعه ذات الأرض لشركة أخرى . لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٥ ع ٣ ٩٨٦</p> <p>”أثره“</p> <p>طلب إبطال الشركة في مواجهة الشركاء حق لكل شريك في شركة التضامن . القضاء ببطلان الشركة ليس له أثر رجعي .</p> <p>بقاء الشركة — في الفترة السابقة على القضاء بالبطلان — تستمد وجودها من العقد ولها شخصيتها الاعتبارية .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٥ ع ٣ ٩٨٦</p> <p>تصفية الشركة :</p> <p>بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها . اتفاق الشركاء فيما بينهم على طريقة معينة لإجراء التصفية . لإتزامهم بها متى كانت لا تخالف النظام العام .</p> <p>زوال الشخصية المعنوية للشركة بتمام التصفية .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) ... ١١٩ ع ٢ ٧٥٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	شقة
		العقار المشفوع فيه :
		قاعدة عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشقة . مناطقها أن يكون المبيع عقارا أو عقارات متعددة متصلة ، أو منفصلة بشرط أن تكون مخصصة لعمل واحد أو لطريقة استغلال واحدة بحيث يكون استعمال حق الشقة بالنسبة إلى جزء منها يجعل الباقى غير صالح لما أعد له من الانتفاع . مثال .
٥٢	١٤ ٩	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤)
		دعوى الشقة :
		١ - رفع الاستئناف فى دعوى الشقة بتكليف بالحضور لأنها من الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة . إعلان الاستئناف إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لأن النسبة للمستأنف عليهم جميعا ولا لأيه . المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ - عدم إعلان البائع بدعوى الشقة بسبب توافقه مع المشتري إخفاء موطن هذا البائع . توافق لا يضمن على ورقة الإعلان الذى لم يتم اعتباره ولا يحول دون اتخاذ الشفيع الإجراء القانونى لإتمام الإعلان خلال المدة الباقية لرفع دعوى الشقة بتسليم صورة الورقة للنياية .
٩٩٧	٣٤ ١٥٦	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>حجية عقد البيع على الشفيع :</p> <p>اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر، شرط ذلك أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر .</p>
١٣٨٤	٣٤٢١٧	... (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠) ...
		<p>سقوط الحق في الشفعة :</p> <p>القضاء بسقوط الحق في الشفعة لسبب من الأسباب الواردة بالقانون المدني في باب الشفعة هو قضاء في الموضوع وارد على أصل الحق المطالب تستنفد به محكمة الدرجة الأولى ولايتها .</p> <p>الاستئناف المرفوع عنه يطرح الدعوى برمتها . عدم جواز إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة في حالة إلغائه ولو كان سند الحكم بسقوط الحق في الشفعة هو بطلان إعلان أحد الخصوم وفوات الميعاد المحدد لطلب الشفعة قضاء .</p>
١٣٨٤	٣٤٢١٧	... (الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠) ...
		<p>شهر عقارى</p> <p>الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقا هيليا على العقار الشائع على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق قبل شهر سند القسمة .</p>
١١٧٢	٣٤١٨٤	... (الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

رسوم التسجيل والحفظ :

”الرسوم التكميلية“

اتخاذ قيم العقارات الموضحة بالمحركات أساساً لتقدير رسوم التسجيل . إن لم توضح هذه القيم أو كانت لا تمثل الحقيقة تتبع الأسس التي نص عليها المشرع في المادة ١/٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ . قيام هذه الأسس على تقديرات حكومية . يجوز لمصلحة الشهر العقاري في كل الأحوال أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خبير تنديه ولو كان ذلك بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم بنسأ على تلك الأسس ما دام حق المصلحة في اقتضاء الرسوم ما زال قائماً .

(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) ... ١٩٠ ع ٣ ١٢١٧

”أوامر تقدير الرسوم التكميلية“

الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقاري بتقدير الرسوم التكميلية . عدم جواز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفعها من ذوى الشأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت . وجوب اتباع القواعد التي وضعها الشارع لتنفيذ الأحكام في شأن تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة .

أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من الشهر العقاري . ليس مما ينص القانون على شموله بالتنفيذ المعجل .

(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨) ... ١٧٤ ع ٣ ١١١٣

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		<p>”رد الرسم“</p> <p>عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول أصحاب الشأن .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٥)</p> <p>١٨٧ ١٤ ٢٩</p>
		<p>(ص)</p> <p>صرف . صلح . صورية</p>
		<p>صرف</p> <p>صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية :</p> <p>١ — جعل الحكم مناط اعتبار المصرف مجرى عموميا هو ثبوت صرف المياه في مواسير المجارى العمومية . استخلاصه دليل ذلك مما جاء بتقرير الخبير من تلاقى المصرف في أكثر من موضع مع المجارى العمومية وأن المياه التي يصرفها تصب في النهاية في مواسير المجارى العمومية . كفاية ذلك لحمل قضائه بأحقية البلدية في تحصيل رسوم مقابل صرف مياه المصنع في المجارى العمومية . لا قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٦٥)</p> <p>١٤٩ ١٤ ٢٣</p>
		<p>٢ — قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ . لا يتضمن فرضا لضريبة وإنما بين القواعد الواجب اتباعها في تقدير كميات المياه المنصرفة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٦٥)</p> <p>١٤٩ ١٤ ٢٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - نهائية التقدير الواردة في المادة الثانية من قرار وزير الداخلية الرقم ١٩٤٦/٩/٢٦ . أثرها . إلزامها جهة الإدارة بصفة نهائية . لا يعنى ذلك عدم جواز الطعن فيه وحجب ولاية القضاء من مناقشته .
١٤٩	١٤ ٢٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
٩٦١	١٥٢ ٣٤	(وراجع الطعن رقم ١٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

صلح

سلطة المحكم في الصلح :

عدم تفويض المحكمين بالصلح . اعتبارهم محكمين بالقضاء .
لا حاجة لذكرهم بأسمائهم في مشاركة التحكيم .

٢٢٠	١٤ ٣٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
٧٧٨	١٢٣ ٢٤	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	١٢٤ ٢٤	(والطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)

الصلح مع المفلس :

لدائى المفلس مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه ولو حصل
الصلح مع المفلس . ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه
لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح .

٣٠٤	٤٧ ١٤	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١١)
-----	-------	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	صورية
		الصورية المطلقة :
		” أثرها “
		البيع الصوري صورية مطلقة باطل لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع ولو كان مسجلا . التسجيل لا يصحح العقد الباطل .
٦٥٥	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		الغير في الصورية :
		اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر . شرط ذلك أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر .
		مناط جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصوري هو حسن نيته سواء كان الباعث على الصورية مشروعا أم لا .
١٣٨٤	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		اثبات الصورية :
		١ - الدائن الشخصي للتصرف . اعتباره من الغير في الصورية سواء كان حقه سابقا على التصرف أو لاحقا له . جواز اثباته الصورية بطرق الاثبات كافة .
١٢٢٣	٣٤١٩١	(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢- إقامة الحكم باعتبار عقد البيع صور ياساترا لوصية، على جملة قرائن مجتمعة ومتساندة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة . تعيب الحكم في ثلاث قرائن منها . وجوب تقضه .
١٢٣٥	٣٤١٩٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)
		(ض)
		ضرائب . ضرر
		<hr/>
		ضرائب
		أحكام عامة :
		الالتزام بالضريبة :
		«أساسه»
		الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر . تحددها القوانين التي تفرضها . ليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها . للتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق . والمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم .
١٣٥٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القائمة والمدة	
		الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :
		”إقليمية الضريبة“
		الضريبة على أرباح المنشآت المشتغلة في مصر . مناطه . قيام المنشأة في مصر أو أن يكون لها بها ممثلون خاضعون لأوامرها . مزاولتها أعمالا تجارية على وجه الاعتياد .
١٢٦١	٣٤١٩٧	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٥)
		وعاء الضريبة :
		”تقدير وعاء الضريبة“
		١ — أرباح تجارية وصناعية . سنوات متداخلة . تقديرها من واقع الأرباح الفعلية التي حققتها المنشأة . قياس أرباح فترة من السنة على أرباح فترة من السنة السابقة . لا يجوز .
٣٢٥	١٤٥٠	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٥)
		٢ — ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون . لا يعد من التكاليف ولا يجوز خصمه في تحديد وعاء الضريبة . تحقق الديون في ذمة الممول بحكم نهائي . خصمها من مجموع أرباح السنة التي يحكم بها فيها .
٧١٣	٢٤١١٣	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٩/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — المدير الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول الفرد من حيث اخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . ما يأخذه في مقابل عمله هو حصة في الربح . خضوع مرتبته بقدر ما تنسج له أرباح الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . عدم تحقيق أرباح في سنوات سابقة . ادراج حصته في الربح عن هذه السنوات في ميزانية السنة الأخيرة . اعتبار الربح متحققا في هذه السنة .
٧٦٨	٢٤١٢١	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٦)
		٤ — مكاتب الشراء التي تنشئها الشركات الأجنبية في مصر . خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية . تقدير أرباحها تقديرا حكما .
٧٩٤	٢٤١٢٥	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٣)
		٥ — مرتب الشريك المدير في شركة التضامن أو التوصية . هو حصة في الربح لا أجر . خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
٩٦٦	٣٤١٥٣	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٣)
		٦ — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . توزيع للربح لا تكليف عليه . شركة مساهمة . تخصيص مبلغ في الميزانية للوفاء بالضريبة . اعتباره دينا في ذمتها من تاريخ التخصيص . عدم دخوله ضمن عناصر رأس المال الحقيقي المستثمر .
١١٣٢	٣٤١٧٧	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		اجراءات ربط الضريبة :
		١ - ربط الضريبة .
		تقدير الأرباح . صيرورته نهائيا . عدم جواز اتخاذ إجراءات جديدة لإعادة التقدير .
٤٠	١٤	(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٦)
		٢ - محاولة الاتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع حول الأرباح على لجنة التقدير . وجوبها . أثر اغفالها . عدم جواز طرح النزاع على اللجنة . مخالفة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . بطلان .
٥٥٣	٢٤	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		٣ - إحالة المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن . مناطه . اتخاذ كافة الإجراءات التي نص عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وللائحة التنفيذية بغية الوصول إلى اتفاق مع الممول يصلح أساسا لربط الضريبة على أرباحه أو حصر أوجه الخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب وإحالتها إلى لجنة التقدير .
٥٥٧	٢٤	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٥)
		٤ - إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٨ ضرائب قبل إخطاره بالربط على النموذج ١٩ ضرائب . عدم تقديم الممول لإقرارات بأرباحه . إخطاره بالربط بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب .
٧٠٢	٢٤	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٦٦	٣٤١٥٣	<p>٥- قرار لجنة الطعن . خلوه من بيان أرقام الأرباح ورأس المال . ورودها مع الوقائع . كفايته . لا بطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣)</p> <p>التقدير الحكمي :</p> <p>١ - التقدير الحكمي . خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ . اعتبار سنة ١٩٤٧/٤٦ سنة القياس . ربط الضريبة من واقع دفاتر الممول وحساباته في هذه السنة ثم ربطها بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . عدم جواز اتخاذ الربط الأخير قياسا لأرباح باقي السنوات . المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)</p> <p>٢ - سنة القياس . اتخاذ أرباحها معيارا حكيا لربط الضريبة في السنوات المقيسة . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ . أرباح تحققت في سنوات سابقة واعتبرت دينا معدوما ثم أضيفت إلى أرباح سنة ١٩٤٧ . احتسابها في مقام الربط الحكمي عن السنوات المقيسة .</p> <p>(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)</p> <p>٣ - المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . التقدير الحكمي . شرطه . وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الوارث نشاط مورثه وتخارجه مع باقي الورثة . لا يعتبر استمرارا له .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)</p>
٨٤٥	٢٤١٣٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية وإن كانت حسابات الممول بها منتظمة .
١٢٦٩	٣٤١١٩	(الطن رقم ١٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٥)
		٥ - ضريبة . الربط الحكيم . شرطه . توافر وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة . المقصود بوحدة النشاط . نوعه لا كميته .
١٣٥٣	٣٤٢١٢	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٥)
		الطن في الربط :
		ميعاد الطعن في قرارات بلجان التقدير . سريانه في شأن الدعاوى التي ترفع بالطعن في تقديرات اللجان دون غيرها . الدعوى التي الذمة من دين الضريبة وبطلان قرار اللجنة الصادر بإعادة التقدير . لا محل لمراعاة هذا الميعاد .
٣٦	١٤٦	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/١/١٩٦٥)
		ترحيل الخسارة :
		”شروطه“
		اختتام حساب إحدى السنين بخسارة . ترحيلها . يفترض وحدة الممول واستمرار نشاطه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما بعد سنة الخسارة . مثال .
٢٩٥	١٤٤٥	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التنازل عن المنشأة :
		التنازل عن المنشأة . مسئولية التنازل له من الضرائب المؤخرة المستحقة على المنشأة . لا تمتد إلى أرباح التنازل . (الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٣)
٧٩٩	٢٤١٢٦	
		الضريبة العامة على الإيراد :
		”وعاء الضريبة“
		١ — إعانة غلاء المعيشة . خضوعها للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد . (الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٧)
٣١٨	١٤٤٨	
		٢ — خسائر الاستغلال التجاري والصناعي . عدم جواز خصمها من الأرباح الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات التالية . (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
٤٩٩	٢٤٨١	
		الضريبة على القيم المنقولة :
		١ — بدل التمثيل لأعضاء مجالس إدارة الشركات . عدم خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
٧٠٧	٢٤١١٢	
		٢ — ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . مثال . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٩)
٧٠٧	٢٤١١٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٣٣	٢٤١٣١	٣ — الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا ترفع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة . نصيب فرع مصر من استثماراتها العالمية . خضوعه للضريبة على إيراد رؤوس الأموال المنقولة . (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٤٠	٢٤١٣٢	٤ — فوائد القروض والسلفيات التي يعقدها المركز الرئيسي للشركة الأجنبية التي تعمل في مصر وفي الخارج . ما يتحمل به فرع الشركة في مصر . خضوعه للضريبة على القيم المنقولة . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
الضريبة على المهن غير التجارية :		
”تقدير وعاء الضريبة“		
٦٦١	٢٤١٠٦	١ — عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات . تقدير المصروفات جزافاً بنحو الإيرادات . المادة ٧٣/٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ — الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية . وعائها . الأرباح الصافية التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه من عمليات باشرها خلال السنة أو في سنوات سابقة لا الأرباح التي استحققت ولم يتم قبضها بعد ٧٢م و ٧٣ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥)
١٢٦٥	٣٤١٩٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		ضريبة التركات ورسم الأيلولة على التركات :
		وعاء الضريبة :
		١ - المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . تصرف المالك إلى أولاده بعوض أو بغير عوض رخصة ندب إليها الشارع . مثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحويل على أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . عدم سر يان المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على هذا التصرف .
١٢٧٢	٣٤٢٠٠	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٥)
		٢ - الأراضى الزراعية . تقدير قيمتها . معياره . القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة . المادة ١/٣٦ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		مباني العزب وآلات الري التى تقام على الأراضى الزراعية وتخصص لخدمتها تعتبر من ملحقاتها وتوابعها لاعنصرا مستقلا فى التركة . استبعادها من عناصر التركة .
١٣١٧	٣٤٢٠٦	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٢)
		الطعن فى قرارات اللجان :
		” طريقة رفعه “
		١ - الطعون فى قرارات اللجان الخاصة بضريبة التركات . طريقة رفعها . بتكليف بالحضور .
٨٧	١٤	(الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الطعن في قرار اللجنة الخاصة بضريبة التركات . بصحيفة تعلن للذعى عليه .
٣٦٤	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		” تقادم الضريبة ”
		رسم الأيلولة والضريبة على التركات . تقادمها من تاريخ الوفاة لامن التاريخ الذى تصبح فيه واجبة الأداء .
٥٠٤	٨٢ ع ٢	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٨)
		” الدعاوى الخاصة به ”
		القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات . عدم النص على وجوب الفصل فى الدعاوى الخاضعة لأحكامه على وجه السرعة . استئناف الأحكام الصادرة فيها . بعريضة تودع قلم الكتاب .
٣٦٤	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٥ / ٣ / ٢٤)
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		الاستهلاك الاستثنائى . شرطه . وجود ربح استثنائى وبيان للانشاءات الجديدة توضح فيه الأصول المستعدة مع ذكر نوعها ووصفها ومميزاتها وتاريخ وقيمة شراء كل منها .
٩٦٦	١٥٣ ع ٣	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥ / ١١ / ٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى الضرائب :
		(١) النزاع الضريبي :
		”ماهيته“
		أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٢٤ ٧٨	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		(ب) طريقة رفع الدعوى :
		. أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة . النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها . نزاع ضريبي . استئناف الحكم الصادر فيها يكون بتكليف بالحضور .
٤٨٩	٢٤ ٧٨	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢١)
		(ج) إجراءات نظر الدعوى :
		١ - وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأى فيها . غير وجوبي .
٨٣٣	٢٤ ١٣١	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		٢ - دعاوى الضرائب . نظرها على وجه السرعة . لا محل لوضع تقرير تلخيص فيها وتلاوته .
٨٣٣	٢٤ ١٣١	(الطن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

رقم القاعدة والعدد	رقم المصفاة
(د) المسائل التي تغرض سير الخصومة :	
" سقوط الخصومة "	
وقف الدعوى للصلح . الدفع بسقوط الخصومة . لا يمنع منه طلب المأمورية الملف الفردي للمول لإعادة النظر في أسس التقدير ومطالبة الممول بتقديم اقتراحاته على أسس التصالح لا يعتبر تنازلا ضميا عن الدفع ولا يسقط الحق في التمسك به بعد التعجيل .	
(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)	١٧٠ ع ٣ ١٠٩٤
تقادم الضريبة :	
" مدة التقادم "	
القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ . تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث . اكتمال التقادم قبل العمل به . لا تأثير للقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عليه .	
(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)	١٨٩ ع ٣ ١٢١٠
" قطع التقادم "	
ينقطع التقادم طبقا للأداة الثانية من م . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة أو اخطاره بربطها . ينقطع كذلك بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالاحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدني . م ٩٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .	
(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٧)	٢٦ ع ١٤ ١٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المبالغ المحكوم بردها للمولين : "استحقاق الفوائد"
		عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٥) ٢٥ ع ١٦٣
		رسم الدمغة : "رسم الدمغة على الاتساع"
		تسليف النقود على رهونات . تصرف قانوني مركب من طبيعة خاصة لا يَحْتَمِل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد . (الطن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٥) ٤٩ ع ٣٢٢
		ضرر
		بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية . توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات لا يكفي لمغايرته لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥) ١٦٧ ع ١٠٧٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ع)
		عقد . علامة تجارية . عمل
		عقد
		معياري التمييز بين العقد الإداري والعقد المدني :
		١ - عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون . شرط اسباغ هذه الصفة عليه أن يكون مبرما مع إحدى جهات الإدارة ، بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام ، وأن يحتوي على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . عدم توافر هذه الشروط يؤدي إلى عدم اعتبار العقد من عقود التوريد الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بالفصل في المنازعات الناشئة عنها .
٨٩٣	٣٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٢ - الترخيص باستغلال متصف بمرفق التليفونات . احتواء العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص كحق الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين بمجرد الإخلال بالالتزامات المترتبة على العقد . وصف هذا العقد بأنه عقد إداري وصف قانوني صحيح .
٨٩٧	٣٤١٤١	(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>٣ — الفصل في التمييز بين العقد الإداري والعقد المدني ليس بتسميته أو عدم تسميته في القانون المدني . في العقد الإداري يجب توافر شروط ثلاثة : أن يكون أحد أطرافه من أشخاص القانون العام — وأن يكون العقد متصلا بمرفق عام — وأن يتضمن شروطا غير مألوفة في القانون الخاص : من ذلك تحويل الشخص العام سلطة توقيع غرامة على تأخير الطرف الآخر في تنفيذ التزامه ، وسلطة التنفيذ المباشر دون أي إجراء ، وحق الشخص العام في استيفاء ما يستحقه من غرامة أو زيادة في التكاليف الناتجة من القيام بالتنفيذ المباشر ومن مصاريف إدارية عن طريق خصمه مباشرة مما يكون مستحقا للطرف الآخر . مثال .</p>
١٠٤٨	٣٤١٦٣	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		<p>٤ — عقد توريد سلعة لازمة لتسيير مرفق عام . احتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا تحكمه أصول القانون العام دون أحكام القانون المدني .</p>
١١٢٦	٣٤١٧٦	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦٥)
		<p>” الغرامات المالية التي توقعها الإدارة “</p> <p>الغرامات المالية المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . بلجهة الإدارة توقيعها بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها دون أن يتوقف ذلك على ثبوت ضرر للإدارة من إخلال الطرف الآخر بالتزامه ما لم يثبت هذا الطرف أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها .</p>
٩٢٢	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٦٥)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
” حق جهة الادارة في مصادرة التأمين “	
١ - خضوع العقود الإدارية لأصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص . هذه الأصول تقضى باعتبار الاتفاق على حق جهة الادارة في مصادرة التأمين من قبيل الجزاءات المالية . حق جهة الادارة في توقيع الجزاء المتفق عليه دون الالتجاء إلى القضاء لاستصدار حكم به .	
(الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)	١٤١ ع ٣ ٨٩٧
٢ - اختلاف طبيعة التأمين في العقد الإداري من الشرط الجزائي في العقود المدنية . جواز الاتفاق على حق جهة الادارة في مصادرة التأمين حال إخلال المتعاقد معها بالتزامه . حقها في المصادرة من تلقاء نفسها ودون توقف على ثبوت وقوع ضرر لها من جراء ذلك الاخلال .	
(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣)	١٧٦ ع ٣ ١١٢٦
(ب) انعقاد العقد :	
” الايجاب والقبول “	
مناط انعقاد الاتفاق وتماه أن يكون القبول مطابقا للايجاب لا يختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا وإلا كان هذا القبول المخالف رفضا يتضمن إيجابا جديدا .	
استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة عدم حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب للقبول أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض في ذلك .	
(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)	١٥٥ ع ٣ ٩٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”الوعد بالبيع“</p> <p>شرط انعقاد الوعد بالبيع مطابقة إرادة الموعود له بإرادة الواعد مطابقة تامة في كل المسائل الجوهرية . اقتران إرادة الموعود له بما يعدل في الوعد . اعتبارها إيجابا جديدا لا ينعقد به العقد دون قبول الطرف الآخر . استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية عدم توافر هذا التطابق بشأن ركن جوهرى هو الثمن . عدم انعقاد العقد وبقاء عقد الايجار المبرم من قبل بين الطرفين ساريا كما كان قبل إظهار المستأجر رغبته في الشراء .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦) ٣٤٢٠٢ ١٢٩١</p> <p>”اشتراط الكتابة للانعقاد“</p> <p>اشتراط الكتابة — بحسب الأصل — في العقود الرضائية للإثبات . جواز اتفاق الطرفين على اشتراط تعليق انعقاد العقد على الكتابة . عدم مخالفة ذلك الاتفاق للنظام العام — استخلاص قصد المتعاقدين من اشتراط الكتابة هو مما يستقل به قاضى الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ٣٤١٤٦ ٩٢٥</p> <p>(ج) أركان العقد :</p> <p>”الرضا“</p> <p>١ — إبرام الوصية لعقد مقايضة دون إذن المحكمة الحسبية . اعتباره باطلا بطلانا نسبيا يصح بإجازة القاصر بعد بلوغه من الرشد ورد الإجازة إلى التاريخ الذى تم فيه العقد . صحيح فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١) ١٢ ٧٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الوفاء اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين - بمطابقة تصرف قانوني . وجوب خلو التراضي على الوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلاً للإبطال . اعتقاد الموفى (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائي ومقرر له فوائد . غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين أساسية في اعتباره لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .
٦٠٣	٢٤ ٩٨	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٣ - نفى الحكم عن التنازل عن الأجرة وجود الغلط الجوهرى المدعى به بما استخلصه من علم مدعى الغلط بحقيقة ما وقع فيه . توافر هذا العلم وعدم توافره من مسائل الواقع تستقل بها محكمة الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٧٨	٣٤ ٢٠١	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
		(د) تكييف العقد :
		١ - رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور .
٢١٥	١٤ ٣٤	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٢ - تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا يمتثل التجزئة . خضوعه لرسم اتساع واحد .
٣٢٢	١٤ ٤٩	(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) تفسير العقد :
		سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لاساطان عليها في ذلك لمحكمة النقض مادامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	٢٤١٣٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٨٣	٢٤١٣٩	(والطن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(و) تنفيذ العقد :
		”الدفع بعدم التنفيذ“
		الدفع بعدم التنفيذ وفقا للمادة ١٦١ من القانون المدنى ليس إلا ”الحق فى الحبس“ فى نطاق العقود الملزمة للجانبين . المعتمض بهذا الحق أو الدفع ليس فى حاجة إلى دعوى يرفعها على المتعاقد الآخر للترخيص له باستعمال هذا الحق . له أن يدفع - فى دعوى قبله - بحقه فى عدم التنفيذ أو أن يرفع دعوى على المتعاقد الآخر استنادا إلى هذا الحق إذا ما أنكره عليه أو نازعه فى مدى ما يحق له حبسه من التزاماته .
١٠١٨	٣٤١٥٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		(ز) فسخ العقد :
		”الفسخ القضائى“
		١ - خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا إلزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر إلى تقديرها . تقديرها . كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . خروجه عن رقابة النقض . للدين توفى الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل الحكم النهائى .
٤١٣	١٤٦٥	(الطن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ليس للشرط الفاسخ الصريح صيغة معينة . النص في الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار بمجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه . استخلاص محكمة الموضوع ذلك من عبارات العقد التي تحمل المعنى الذي أخذت به . لارقابة لمحكمة النقض في هذا التفسير .
٩٤٣	٣٤٩١٤٩	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٥)
		٣ — مناط انعقاد الاتفاق وتماه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب لا يختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا وإلا كان هذا القبول المخالف رفضا يتضمن إيجابا جديدا . استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة عدم حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب للقبول أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض في ذلك .
٩٨٦	٣٤٩١٥٥	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٩/١١/١٩٦٥)
		(ح) ابطال العقد :
		”العقد القابل للإبطال“
		١ — التصرف الصادر من ذي غفلة أو من سفيه قبل تسجيل قرار الحجر عليه . قابليته للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ . لا يشترط اجتماع الأمرين . توافر الاستغلال عند عدم تعادل التزامات المتصرف مع ما يحصل عليه من فائدة مع علم المتصرف إليه بحالة المتصرف . توافر التواطؤ عند توقع الحجر على المتصرف الذي يعمد إلى التصرف في أمواله بقصد تفويت آثار الحجر المرتقب .
٨١٥	٢٤٩١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تعادل ما يفيد السفيه أو ذو الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الحجر مع التزاماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه .
٨١٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		” أثر الإبطال “
		الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . للموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .
٦٠٣	٢٤٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		علامة تجارية
		التشابه بين علامتين :
		اكتفاء محكمة الاستئناف بتأييد رأي محكمة الدرجة الأولى في أمر يقوم على التقدير الشخصي دون إعمال رقابتها الموضوعية كدرجة ثانية . قصور . مثال في ” التشابه بين علامتين تجاريتين “ .
٤٦٨	٢٤٧٥	(الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	عمل
		عناصر عقد العمل :
		”علاقة التبعية والأجر“ :
		١- رب العمل . توكيل أحد عماله بإبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب إظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور .
٢١٥	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٢ - اتفاق رب العمل مع عماله على اختصاصه بجزء من الهبة مقابل زيادة أجورهم الثابتة وبمراعاة الحد الأدنى لها . احتجازه جزءا منها لما يقوم العمال بإتلافه من أدوات لا مخالفة للقانون .
١٠٩٨	١٧١ ع ٣٤	(الطن رقم ١٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)
		آثار عقد العمل :
		سلطة رب العمل في تنظيم منشأته :
		١ - من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . عدم كفاية العامل مأخذ مشروع لتعديل شروط العقد أو إنهائه . الإدعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه .
٥٦٤	٩٢ ع ٢٤	(الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
٦٢٤	١٠٠ ع ٢	٢ - إجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة . تنظيم للنشأة يملكه رب العمل ولا يتحول العامل الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها . (الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)
		اتهاء عقد العمل :
		حق صاحب العمل في فسخ العقد :
		١ - حق صاحب العمل في فسخ العقد طبقاً للمادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لارتكاب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة . شرطه . ميعاده . علم صاحب العمل بالحادث . بيان اسم العامل في البلاغ . غير لازم .
٩١	١٥ ع ١	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - فصل العامل بغير مراعاة قواعد التأديب ، أو بغير مراعاة مواعيد التبليغ عن الحادث الذي ارتكبه . لا يمنع من اعتباره فسخاً لعقد العمل . إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . مثال .
٣٢٨	٥١ ع ١	(الطن رقم ١ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)
		٣ - إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية . حق صاحب العمل في فسخ العقد . مثال .
٣٧٤	٥٩ ع ١	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٤)
		٤ - قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون . جوازه .
٤٢٩	٦٨ ع ١	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٦٤	٩٢ ع ٢	٥ - من سلطة رب العمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له . عدم كفاية العامل مأخذ مشروع لتعديل شروط العقد أو إنهائه . الادعاء بعدم صحة هذا المأخذ والتعسف في إنهاء العقد . عبء إثباته على من يدعيه . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
٥٦٤	٩٢ ع ٢	٦ - إنهاء عقد العمل أو فسخه لعدم كفاية العامل . لا شأن له بقواعد التأديب وإجراءاته . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)
١١٠٢	١٧٢ ع ٣	٧ - طبيعة التعامل . صلاحيتها لتخصيص مدة العقد . اعتبار الحكم وظيفة الطبيب المقيم في المستشفيات وظيفه موقوتة محددة المدة بانتهاء فترة تدريبه التي لا تقل عن سنتين . لا مخالفة للقانون (الطن رقم ٤٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)
١٣٢٢	٢٠٧ ع ٣	٨ - غياب العامل . وجوب إخطار صاحب العمل بسبب غيابه . تخلفه عن ذلك . فصله . مراعاة الأوضاع المقررة في القانون . وجوب أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل . قواعد التأديب . عدم مراعاتها . فسخ عقد العمل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون . جوازه . (الطن رقم ٤٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٢)
٥٦٤	٩٢ ع ٢	تقدير مبرر قيام الفصل : تقدير مبرر فصل العامل . مسألة موضوعية . استقلال قاضي الموضوع بها باستخلاص سائق . مثال . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢) راجع : قرار إداري " القاعدة رقم ٧٢ ص ٤٤٩ "

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الفصل بلا مبرر :
		الإعادة إلى العمل .
		١ - طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله . غير مقدر القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه .
٢٠٨	١٤ ٣٣	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٢ - طلب إعادة العامل إلى عمله . رفض قاضي الأمور المستعجلة وقف تنفيذ قرار الفصل . جواز تقديم الطلب إلى محكمة الموضوع في صورة دعوى مبتدأة .
٢٠٨	١٤ ٣٣	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		٣ - انتهاء العمل بالمنشأة التي كان يعمل بها العامل . لا يمنع من الحكم بإعادته إلى عمله ما دام رب العمل لم يصف أعماله .
٢٠٨	١٤ ٣٣	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤)
		مكافأة نهاية الخدمة :
		١ - إخلال رب العمل بالتزاماته قبل العامل . ترك العامل العمل . استحقاقه المكافأة والتعويض .
٩٥	١٤ ١٦	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . استقالة العامل . إعمال حكم المادة ٨٠ في شأن مكافأة نهاية الخدمة .
٣٣٤	١٤ ٥٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)
١١٤١	٣٤ ١٧٩	(وراجع الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إصابات الغمل :
		التعويض عنها .
		إصابات العدل وما يتخاف عنها من عاهات مستديمة . التعويض عنها . تعويض قانوني رسم الشارع معاملة ووضع له معيارا يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة . لا يقل عن ١٨٠ ج ولا يزيد عن ٧٠٠ ج في حالي العاهة الكلية والجزئية . ليس لقاضي الدعوى سلطة تقديره . مثال .
٦٦٦	٢٤١٠٧	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		(غ)
		غير
		١ — عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل . المشتري الذي لم يسجل عقده لا يستطيع أن ينقل الملكية لمن اشترى منه . توصل المشتري الأخير إلى تسجيل عقده أو تسجيل حكم صحته ونفاذه رغما من عدم شهر سند البائع له . ليس من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا . تسجيل عقد البيع الصادر من المالك الأصلي شرط لازم لانتقال الملكية إلى المشتري منه .
٧٣	١٢١٤	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		٢ — عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ على العقار بما فيها حكم مرسي المزاد . شرطه . أن يكون المدين طرفا في الإجراءات وعدم إعلان المدين بإجراءات التنفيذ وعدم

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تمثيله فيها . أثره . اعتباره من الغير وتقرير حقه في التمسك بالعيب في الاجراءات بما فيها حكم مرمى المزاو بطريق الدعوى الأصلية .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥)
		٣ - اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن في مند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة من عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناتج عن الاسراع في التفريغ من المنازعات التي ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٥)
		٤ - الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقا عينيا على العقار الشائع على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق قبل شهر مند القسمة .
١١٧٢	٣٤١٨٤	(الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٦٥)
		٥ - اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر . شرط ذلك أن يكون حسن النية غير عالم بصورىة العقد الظاهر .
١٣٨٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٥)
		٦ - مناط جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصورى هو حسن نيته سواء كان الباعث على الصورىة مشروطا أم لا .
١٣٨٤	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ف)
		فوائد
		عدم استحقاق الفوائد :
		عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
١٦٣	ع ٢٥	(الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٦٥)
		مبدأ سريان الفوائد :
		سريان الفوائد بالنسبة لمبلغ التعويض المطالب به عن فقد بضاعة - في ظل القانون المدني القديم - من تاريخ المطالبة الرسمية . نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الحالي تشرع مستحدث ليس له أثر رجعي متى كان عدم تسليمه البضاعة قد حصل قبل العمل بالقانون المدني القائم .
١٢٤٩	ع ٢٣	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٦٥)
		زيادة الفوائد على رأس المال :
		عدم جواز التنفيذ بفوائد تزيد على رأس المال . قاعدة متعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف لأول مرة .
١١٥٢	ع ١٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد
---------------	-----------------------

(ق)

قانون. قرارات. قرار إداى . قسمة .
قضاء إدارى . قضاء مستعجل . قضاء .
قوة الأمر المقضى . قوة قاهرة .

قانون

مريان القانون سن حيث الزمان :

١ - تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة . مبرراته .
حق السلطة التشريعية . استقلالها بتقديرها بغير معقب . إصدار
قانون بتعديل تاريخ العمل بقانون سابق . لا مخالفة للقانون .

(الطن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣١) ... ٦٦ ع ١٤ ٤٢٠

٢ - إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للدعى عليه في الطعن
بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق ابدائها أمام محكمة
الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٢
هذه الرخصة - وهي من قبيل الطعن الفرعى - لا أثر له على
الطعون التي رفعت في ظل المادة ١٢ مالفة الذكر . المادة ٣/١
من قانون المرافعات .

(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ... ٧٧ ع ٢٤ ٤٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . للحكومة تغيير المركز القانوني للموظف وتعديله في أى وقت بتنظيم عام جديد وفقا لما يقتضيه الصالح العام . سريان القوانين المعدلة لتلك المراكز بأثر فوري على شاغليها ، لامساس في ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستون .
٦٩٠	٢٤١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٤ - إلغاء القانون لا يبرر الخروج عن أحكامه بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الإلغاء .
٩١١	٣٤١٤٣	(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		٥ - سريان الفوائد بالنسبة لمبلغ التعويض المطالب عن فقد بضاعة - في ظل القانون المدني القديم - من تاريخ المطالبة الرسمية . نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الحالى تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى متى كان عدم تسليمه البضاعة قد حصل قبل العمل بالقانون المدني القائم .
٩٢٤٩	٣٤١٩٥	(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسته ١٩٦٥/١٢/١٤)
		الأثر الفوري لقوانين المرافعات :
		عدم سماع أى دعوى أو طلب يكون الغرض منه الطعن على ما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على الأحكام العرفية أو مندوبوها أمام أية جهة قضائية سواء كان الطعن مباشرا بطلب إبطاله أو غير مباشر بطلب التعويض عما تم (م ٣ من القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مصادرة كتاب استنادا إلى السلطة المخولة للحاكم العسكري في قانون إعلان الأحكام العرفية والأمر العسكري بفرض الرقابة على المطبوعات . عدم جواز الطعن في أمر المصادرة المذكورة . قضاء الحكم بالتعويض عن أمر المصادرة بالرغم من صدور القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ الذي منع سماع الدعوى — في هذه الحالة — قبل الفصل فيها مخالفة للقانون . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥) ١٠٥٤ ٣٤١٦٤
		قاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون :
		١ — افتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة قاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة قاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تقرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور . (الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٥) ٤٧٦ ٢٤ ٧٧
		٢ — مبدأ عدم الاعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها . عدم قبول الاحتجاج بهذا الدفع من المستورد للبضاعة المدين بالرسم الجمركي في مواجهة مصلحة الجمارك . (الطن رقم ٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٦/١١/١٩٦٥) ١٠٨٩ ٣٤١٦٩

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	رقم المادة
تفسير القانون :		
"علة الحكم وحكته"		
<p>دوران حكم القانون مع علة لامع حكته . لا محل للاستهداء بحكمة التشريع إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه . النص الواضح قطعي الدلالة في المراد منه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله .</p>		
١١٩٠	٣٤١٨٦	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
قرارات		
القرارات والأحكام :		
<p>تمييز القرارات الولائية أو غير الولائية من الأحكام . مرجعه . حكم القانون لا إقرارات الخصوم أو اتفاقهم .</p>		
٢٤٤	٣٨١٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٠ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
قرار إداري		
<p>١ — قرار إداري . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . دعوى تعويض عن أمرين إداريين بنقله وفصله . إخضاع هذه العلاقة لقانون عقد العمل الفردي والحكم طبقاً للمادة ٦٩٨ مدني . خطأ في القانون .</p>		
٤٤٩	٧٢٢٤	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون [مصدورها القانون لا العمل غير المشروع . سقوطها بالتقادم العادي .
٦٩٠	٢٤١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		قسمة
		قسمة ما صار ملكا بعد الغاء الوقف :
		إلغاء الوقف على غير الخيرات . قسمة الأطيان الشائعة قبل أيلولة ملكية ما انتهى فيه الوقف إلى المتقاسمين . عدم الاعتداد بها .
١١٧٢	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
		” نفاذ القسمة “
		عدم جواز الحكم بصحة ونفاذ البيع عن قدر مفرز إذا كان المبيع شائعا ما لم يثبت حصول قسمة نافذة ووقوع المبيع في نصيب البائع .
١١٧٢	٣٤١٨٤	(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)
		” أثر القسمة على الثمار وعلى الملكية “
		إجراء القسمة لا يجعل للتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من وقت حصول القسمة . الثمار الناتجة حال الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم . نص المادة ٨٤٣ من القانون المدني على اعتبار المتقاسم مالكا للحصة

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>التي آلت إليه منذ أن تملك في الشبوع حماية للنتقام من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة . قصر إعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق .</p>
١١٤٥	١٨٠ ع ٣	<p>(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٥)</p> <p>”أثر القسمة غير المسجلة على المشتري بعقد مسجل قبل القسمة“ :</p> <p>(١) التصرف في قدر شائع : اعتبار المشتري من الغير ولا يحتاج عليه بهذه القسمة سواء كان الشراء سابقا على إجراء القسمة أم لاحقا لها .</p> <p>(ب) التصرف في مفرز قبل القسمة : عدم اعتبار المشتري شريكا ولا يلزم تمثيله في القسمة . اعتبار القسمة بين الشركاء حجة عليه — ولو لم يكن طرفا فيها — ويتحدد بها مصير التصرف الصادر إليه (م ٨٢٦ مدني) .</p> <p>(ج) التصرف في مفرز بعد القسمة : إذا تصرف الشريك في نصيبه المخصص له في عقد القسمة كانت القسمة حجة على المشتري . عدم اعتباره من الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقاري أما إذا وقع التصرف على غير ماخصص للشريك البائع فإنه يكون قد اشترى على أساس أن الشبوع لا زال قائما . اعتباره إذا سجل عقده قبل القسمة من الغير ولا تكون القسمة حجة عليه .</p>
١١٧٣	١٨٤ ع ٣	<p>(الطن رقم ٤٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قضاء إدارى

عقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه بتخصيص القانون .
شرط إسباغ هذه الصفة عليه أن يكون مبرما مع إحدى جهات
الادارة ، بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مصرف عام ، وأن
يحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص . عدم توافر
هذه الشروط يؤدي إلى عدم اعتبار العقد من عقود التوريد
الادارية التى يختص القضاء الادارى وحده بالفصل فى المنازعات
الناشئة عنها .

(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩) ... ١٤٠ خ ٣ ٨٩٣

قضاء مستعجل

الاشكال فى التنفيذ :

وقف إجراءات البيع الادارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة
للقضاء كما فى إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد . للجهة الحاجزة
المضى فى إجراءات المحجز والبيع دون انتظار الفصل فى هذه
المنازعة ما لم يقم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز
من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الحاجزة . للحكمة مع ذلك
أن تفضى بوقف إجراءات البيع إذا كان فى أسباب المنازعة
ما يبرر ذلك ولو لم يحصل إيداع .

(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ١٢٧ ع ٢ ٨٠٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

قضاة

عدم صلاحية القاضي :

الأحكام الصادرة من محكمة النقض أحكام باتة لا سبيل للطعن عليها بأي طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يستثنى من ذلك إلا حالة الطعن ببطالان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية .
المادتان ٣١٣ و ٣٤١ من قانون المرافعات .

(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٣/١٩٦٥) ... ١٥٤ ع ٣٤ ٩٧٣

قوة الأمر المقضى

١ - حكم بنائب خير . عدم فصله على وجه قطعى في أية نقطة من نقط النزاع . لاجبة لدى موضوع النزاع تلتزمها المحكمة بعد تنفيذه . مثال .

(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٦٥) ... ١٠ ع ١٠ ٥٧

٢ - دعوى نفقة الصغير . رفضها . التعرض لموضوع النسب . دعوى نسب جديدة . رفض الدفع بعدم جواز نظرها لاختلاف الموضوع في الدعويين . مخالفة القانون .

(الطن رقم ١٩ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٥) ... ١١ ع ١١ ٦٨

٣ - ورود بعض المقضى به في الأسباب ، اعتباره مكملًا للمنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً . تكون هذه الأسباب مع المنطوق وحدة لا تجزأ ويرد عليها ما يرد عليه فتحوز لذلك قوة الشيء المحكوم به . مثال .

(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٥) ... ٣٢ ع ١١ ٢٠١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤١٣	٦٥ ع ١	<p>٤ — ما يرد في أسباب الحكم زائداً على حاجة الدعوى . لا حجية له ولا يجوز الطعن في الحكم للخطأ الوارد فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)</p>
٤٥٩	٧٤ ع ٢	<p>٥ — إحالة لجنة تسوية الديون العقارية النزاع في وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازي . عدم استعمالها هذه الرخصة وتحديد مقدار الدين ثم تقريرها استبعاده من التوزيع ومضى ميعاد التظلم في هذا القرار . صيرورة القرار نهائياً لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية وتكون له قوة الأحكام النهائية مانعاً المحاكم من نظر أى نزاع بشأن تحديد الدين أو انشغال ذمة المدين به .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)</p>
٥٧٧	٩٤ ع ٢	<p>٦ — قوة الأمر المقضى . أثرها منع الخصوم من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها الحكم بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)</p>
٦٢٨	١٠١ ع ٢	<p>٧ — قوة الأمر المقضى . شروطه . وحدة الموضوع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٦)</p>
		<p>٨ — قضاء الحكم بطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائى سابق صادر في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضى . وجوب احترام حجية الحكم النهائى السابق عند</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون .
		جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجة الحكم السابق أم لم يدفع .
٦٥١	٢٤١٠٤	(الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		٩ - الحكم برفض دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن ، لا يمنع المشتري من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ما قام بإيفاء البائع بباقي الثمن .
٩٧٣	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		١٠ - انتهاء علاقة العمل . تحقيقها بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة اللجنة . حيابة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية .
١١٤١	٣٤١٧٩	(الطن رقم ٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٤)
		١١ - أسباب الحكم مكحلة لمنطوقه متى كانت مرتبطة به ارتباط السبب بالمسبب وتكون معه وحدة لا تتجزأ وتحوز مثله قوة الأمر المقضى . تأييد الحكم الاستئنافي في أسبابه للحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الادعاء بالتزوير ثم القضاء في المنطوق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . عدم انصراف هذا الإلغاء إلى الشق الخاص بالادعاء بالتزوير وإنما ينصرف إلى ما عداه .
١٢٣٥	٣٤١٩٣	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قوة القاهرة
		١ — افتراض علم الكافة بالقانون . عدم الاعتذار بالجهل إلا إذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا إلى منطقة من مناطق الجمهورية . عدم مضي مدة كافية بين تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبين إعلان صحيفة الدعوى ليعلم المدعى بما أوجبه القانون لا يعد قوة القاهرة تبرر الاعتذار بالجهل به . استناد الحكم في تبرير ذلك إلى مجرد القول بعدم وصول عدد الجريدة الرسمية المدرج به القانون إلى المشتركين . قصور .
٤٧٦	٢٤٧٧	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		٢ — القوة القاهرة لا تهدر شرط التحكيم المتفق عليه . أثرها . وقف سريان الميعاد المحدد لعرض النزاع على التحكيم إن كان له ميعاد .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		٣ — تنبيه الطاعنين قلم الكتاب بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى إعلان تقرير الطعن إلى ورثة أحد المطعون عليهم بعد أن علموا بوفاته . تمام الاعلان على هذا النحو وفقا للقانون . جهل الخصم بوفاته خصمه من قبيل القوة القاهرة . لا يبطل الطعن .
٩٠٢	٣١٤٢	(الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		٤ — الغرامات المالية المنصوص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية . بلجهة الإدارة توقيعها بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دون أن يتوقف ذلك على ثبوت ضرر للإدارة من خلال الطرف الآخر بالتزامه ما لم يثبت هذا الطرف أن الضرر راجع إلى قوة قاهرة أو إلى فعل الإدارة المتعاقد معها .
٩٢٢	٣٤١٤٥	(الطن رقم ٤٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦)
		(م)
		محال عامة . محاماه . محكمة الموضوع . محكمة النقض . مراقق عامة . مسئولية . مقاولة . ملكية . موظفون . مؤسسات . مؤلف .
		<hr/>
		محال عامة
		رسوم صرف مياه المحال العامة والصناعية :
		” مناط استحقاقها “
		مناطق استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة والصناعية في المجارى هو التصريف الفعلى لا مظنة التصريف . وجوب اتخاذ ما يرصده عداد المياه عن استهلاك المحل أو المصنع من المياه أساسا لما يستحق من الرسم عن المياه المنصرفة منه .
٩٦١	٣٤١٥٢	(الطن رقم ١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		محاماة
		حقوق المحامي وواجبات مهنته :
		عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه . ومع ذلك له أن يؤديها متى طلب منه موكله (م ٢٠٨ مرافعات وم ٣٤ ق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم) . (الملن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ١٥٧ ع ٣ ١٠٠١
		توقيع المحامي على صحف الدعاوى :
		١ - النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماة يعتبر في حكم المادة ٢٥ مرافعات نصا على بطلان صحيفة الدعوى التي لا يوقعها محام . بطلان حتمى دون حاجة لإثبات ترتب ضرر للتخصم وهو لا يشترط إلا إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان . (الملن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ٧٧ ع ٢ ٤٧٦
		٢ - غرض الشارع من إيجاب توقيع محام على صحف الدعاوى هو رعاية الصالح العام إلى جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون . البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلق بالنظام العام . جواز الدفع به في أية حالة عليها الدعوى . (الملن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٨) ٧٧ ع ٢ ٤٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		أتعاب المحاماة:
		”تقديرها“
		للحامى والموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابى هما اللجوء إلى القضاء أو إلى مجلس النقابة . اختيار أيهما أحد الطريقتين ابتداء يسقط حقه فى العودة إلى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة . نظر المحكمة الابتدائية للنظم من أمر التقدير لا يكون باعتبارها هيئة تفصل فى التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة طعن فى تقدير أصدره مجلس النقابة .
٣٥٦	١٤ ٥٦ ...	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٦٥) ...
		محكمة الموضوع
		سلطة محكمة الموضوع
		فى تفسير الاقرار :
		عدم خروج محكمة الموضوع فى تفسيرها للاقرار عن المعنى الظاهر لعباراته . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .
١١٤	١٤ ١٩ ...	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٦٥) ...
		فى تفسير العقود :
		١ - سلطة محكمة الموضوع فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا سلطان عليها فى ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	٢٤ ١٣٦ ...	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٨٣	٢٤١٣٩	٢ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لا رقابة عليها من محكمة النقض متى كانت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته . (الطن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
٩٤٣	٢٤١٤٩	٣ - ليس للشرط الفاسخ الصريح صيغة معينة . النص في الاتفاق على ترتيب آثار الفسخ بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار يجرد حصول المخالفة لشروط العقد يقوم مقام النص على الفسخ بلفظه . استخلاص محكمة الموضوع ذلك من عبارات العقد التي تحمل المعنى الذي أخذت به . لا رقابة لمحكمة النقض في هذا التفسير . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)
٩٨٦	٣٤١٥٥	٤ - مناط انعقاد الاتفاق وتماه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب لا يختلف عنه زيادة أو نقصا أو تعديلا وإلا كان هذا القبول المخالف رفضا يتضمن إيجابا جديدا . استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة عدم حصول الاتفاق على الفسخ لعدم مطابقة الإيجاب للقبول أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض في ذلك . (الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
٧٦٠	٢٤١٢٠	في تحقيق الدعوى : ١- سلطة محكمة الموضوع في تحقيق الدعوى . رفضها طلب الانتقال إلى مصلحة الشهر العقاري للاطلاع على تحقيقات وضع اليد . اكتفاؤها بالتحقيقات التي أجرتها . إقامتها حكما على أسباب سائغة . لا قصور . (الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الإثبات الذي تأمر به أو فيا أمرت به من إجراءات .
٩٥٣	٣٤١٥١	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)
		في تقدير الدليل :
		١ - إنكار التوقيع على الورقة العرفية . عدم الترام المحكمة باجراء تحقيق متى رأت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة التوقيع .
٥٧	١٠٤	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٤)
		٢ - حق المحكمة في الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة واطراح ما عداه دون حاجة بها إلى الرد استقلالاً على الأدلة التي لم تأخذ بها ما دام حكمها يقوم على أسباب تكفي لحمله .
١٧٨	٢٨٤	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٣ - استخلاص العلم بالتصرف . مسألة موضوعية . خروجها عن رقابة محكمة النقض ما دام القاضي لم يعتمد على واقعة بغير بغير سند لها في الأوراق أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة .
٣٨٤	٦١٤	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٤ - خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا إلزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر إلى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . خروجه عن رقابة النقض . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل الحكم النهائي .
٤١٣	٦٥٤	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - عدم الترام محكمة الموضوع بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية أدلى بها الخصوم أو أن تورّد كل حججهم وتفندوها متى أقامت قضاها على ما يكفى لملله .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٦ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع . النعى فى هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى فرالتى أخذ بها الحكم جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٧ - استنباط القرائن القضائية فى الدعوى وتقدير أقوال الشهود فيها من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها فى تكوين عقيدته . لارقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان ذلك بأسباب سائغة .
٥٩٤	٢٤ ٩٧	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٨ - سلطة محكمة الموضوع فى تحقيق الدعوى . رفضها طلب الانتقال إلى مصلحة الشهر العقارى للاطلاع على تحقيقات وضع اليد . اكتفاؤها بالتحقيقات التى أجرتها . إقامتها حكمها على أسباب سائغة . لا قصور .
٧٦٠	٢٤ ١٢٠	(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٩ - تعادل ما يفيد السفيه أو ذو الغفلة من تصرفه الصادر قبل تسجيل قرار الجرم مع التزاماته أو عدم تعادلها من سلطة محكمة الموضوع . استخلاص انعدام التعادل بأسباب سائغة لا معقب عليه ..
٨١٥	٢٤ ١٢٩	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - اشتراط الكتابة - بحسب الأصل - في العقود الرضائية للاثبات . جواز اتفاق الطرفين على اشتراط تعليق انعقاد العقد على الكتابة . عدم مخالفة ذلك الاتفاق للنظام العام - استخلاص قصد المتعاقدين من اشتراط الكتابة هو مما يستقل به قاضى الموضوع . (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ... ١٤٦ ع ٣ ٩٢٥
		١١ - قيام شركة محاصة مستترة في صفقة ما لا يجعل الشركاء فيها مسئولين عن تعاقد الغير عليها مع أحد الشركاء باسمه الخاص ما لم يثبت أن الشركاء قد اتفقوا على خلاف ذلك أو صدر منهم إقرار بالاشتراك في التعاقد . القول المجرد من أحد الشركاء بأنه شريك في صفقة لا يكفي لاعتباره طرفاً في التعاقد حتى يسألوا عنه جميعاً . ما يحصله قاضى الموضوع في ذلك من قبيل فهم الواقع وتقدير الدلائل . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢) ... ١٥٠ ع ٣ ٩٤٤
		١٢ - طلب نذب خبير أو الاطلاع على الدفاتر . سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣) ... ١٥٣ ع ٣ ٩٦٦
		١٣ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة من مسائل الواقع . تقديرها يستقل به قاضى الموضوع . (الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩) ... ١٥٧ ع ٣ ١٠٠١
		٤ - مناقشة الخبير المنتدب في الدعوى . تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء لخطأ أو نقص في عمل الخبير الأول أو في بحثه أمر متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٨) ... ١٧٣ ع ٣ ١١٠٦

رقم الصحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ - اعتبار الحكم تقديم المدين طلب تسوية الدين إلى لجنة التسوية العقارية اقراراً منه بالمديونية يقطع التقادم . تقدير ذلك لمحكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض . لا مخالفة في ذلك للقانون .
١١٥٢	٣٤١٨١	(الطن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠)
		١٦ - نفي الحكم عن التنازل عن الأجرة وجود الغلط الجوهري المدعى به بما استخلصه من علم مدعى الغلط بحقيقة ما وقع فيه . توافر هذا العلم وعدم توافره من مسائل الواقع تستقل بها محكمة الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
		١٧ - شرط انعقاد الوعد بالبيع مطابقة إرادة الموعود له بإرادة الواعد مطابقة تامة في كل المسائل الجوهرية . اقتران إرادة الموعود له بما يعدل في الوعد . اعتبارها إيجاباً جديداً لا ينعقد به العقد دون قبول الطرف الآخر . استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية عدم توافر هذا التطابق بشأن ركن جوهري هو الثمن . عدم انعقاد العقد وبقاء عقد الاتجار المبرم من قبل بين الطرفين سارياً كما كان قبل اظهار المستأجر رغبته في الشراء .
١٢٩١	٣٤٢٠٢	(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
		في تقدير التعويض :
		١ - استيلاء الحكومة على الأرض جبراً عن صاحبها . عدم اتباعها الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية .
٤٤	١٤٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - بيان الحكم عناصر الضرر . تقدير التعويض الجابر لهذا الضرر من سلطة محكمة الموضوع .
٥٢٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٣ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الخصوص - متى بينت عناصر التعويض . جواز القضاء بتعويض إجمالي عن اضرار متعددة مع مناقشة كل عنصر منها على حدة .
٩٣٩	٣٤ ١٤٨	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٨)
		٤ - يقدر التعويض بقدر الضرر وبالنوع الذي تراه محكمة الموضوع مناسبا لخبره ما لم يرد بالقانون أو الاتفاق نص يلزم باتباع معايير معينة في خصوصه . تقدير التعويض من فسخ العقد بالعملة المصرية دون العملة الأجنبية التي قدر بها الثمن جوازه عند عدم الاتفاق .
٩٤٧	٣٤ ١٥٠	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢)

محكمة النقض

سلطانها في مسائل التكييف :

١ - لمحكمة النقض التحقق من واقع ما أثبتته محكمة الموضوع
مما إذا كان الحفل الذي أدت فيه المصنفات المطالب
بالتعويض عن حق المؤلف عليها يتصف بصفة العمومية
أو الخصوصية . تعلق ذلك بمسائل التكييف التي تخضع
لرقابتها . مثال .

(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ٣٦ ١٤ ٢٢٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — التكييف القانوني للوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه من سلطة محكمة النقض .
٦٠٣	٢٤ ٩٨	(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		وراجع :
٨٦٣	٢٤ ١٣٦	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
٨٧٨	٢٤ ١٣٨	(والطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)

مرافق عامة

		حرية جهة الادارة في إدارة المرافق العامة لاتمنع القضاء من تقرير مسئوليتها عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة اهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام والاشراف عليه .
١٠٨٢	٣٤ ١٦٨	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
		وراجع : مسئولية .
		القواعد : ٩٩ ١٣٧ ١٩٨ ٤ ٦١٤ ٤ ٨٧٠ ٤ ١٠٨٢

مسئولية

المسئولية التقصيرية :

عناصر المسئولية :

(١) ركن الخطأ :

١ — حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جدية
ومشروعة . كون المدعى مبطلا في دعواه ولم يقصد بها سوى
مضارة خصمه والنكاية به . خطأ يستوجب مساءلته والحكم
عليه بالتعويض .

١٧٨	١٤ ٢٨	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
-----	-------	--

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
٢ — تعويض المستاجر في حالة تعرض المؤجر بما ينخل بانتفاعه أساسه المسؤولية التعاقدية التي تقضى بتعويض الضرر المباشر المتوقع . ارتكاب المؤجر غشا أو خطأ جسيما . تعويض المستاجر في هذه الحالة يشمل جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة الحصول .	
(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥) ١٥٩ ع ٣	١٠١٨
٣ — عدم سقوط الرسم الجمركي لعدم تحصيله قبل الإفراج عن البضاعة المستوردة . خطأ موظفي مصلحة الجمارك في ذلك لا يعد خطأ في حق المستورد يتذرع به لإقامة مسؤولية تقصيرية على عاتق مصلحة الجمارك بقصد الفكك من الرسم متى كان مستحقا قانونا وقت دخول البضاعة المستوردة ولم يسقط الحق فيه بالتقادم .	
(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥) ١٦٩ ع ٣	١٠٨٩
٤ — خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على تخلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل لتقادم مدته ١٨٠ يوما (م ١٠٤ تجاري) . في حالة الغش أو الخيانة تكون الدعوى مستندة إلى المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية العقدية وتتقادم وفقا لقواعد تقادم المسؤولية التقصيرية (م ١٧٣ مدني) .	
(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٥) ١٨٢ ع ٣	١١٦٠
(وراجع القاعدة ١٣ ص ٨١) .	
”مسئولية جهة الإدارة عن المرافق العامة“	
١ — استخلاص الحكم خطأ جهة الإدارة يستوجب مسئوليتها عن التعويض من عدم وجود أحد من رجال الشرطة في المنطقة	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التي وقع فيها الحادث وفي الظروف غير العادية التي حدث فيها سواء كان ذلك راجعا إلى عدم صدور أوامر إليهم أو مخالفتهم لما صدر من أوامر . استخلاص سائق .
٦١٤	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٢ - التزام رجال الضبط القضائي بإقامة حارس على الأمتعة والأثاثات التي تضبط في المحال المدارة للفجور أو الدعارة بعد صدور القانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣ .
		وضع الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة في الجرائم . جوازه لرجال الضبط القضائي . واجب جهة الإدارة في هذه الحالة في حراسة هذه الأماكن ومحتوياتها حراسة خاصة . تقصيرها في ذلك خطأ موجب لمسئوليتها عن الضرر الناتج عنه كما لو حدثت سرقة لهذه المحتويات .
٨٧٠	٢٤ ١٣٧	(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)
		٣ - حرية جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة - ومن بينها مرفق الأمن - وتنظيمها . لا يمنع ذلك القضاء من تقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه .
٦١٤	٢٤ ٩٩	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		٤ - حرية جهة الإدارة في إدارة المرافق العامة لا تمنع القضاء من تقرير مسئوليتها عن الضرر الذي يصيب الغير نتيجة إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام والإشراف عليه .
١٠٨٢	٢٤ ١٩٨	(الطن رقم ٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الضرر :
		بطلان الاجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية . توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ من قانون المرافعات لا يكفي لمغايرته لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض .
١٠٧٥	٣٤١٦٧	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
		(ج) السبب المنتج للضرر :
		استخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائفة توافر الخطأ الذي لولاه لما وقع الضرر . اعتبار هذا الخطأ السبب المنتج والمؤثر في إحداث الضرر وليس سببا عارضا . تحقق المسؤولية عن الضرر في هذه الحالة .
٨٧٠	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		ما يدفع المسؤولية :
		” السبب الأجنبي ”
		ثبت حصول الضرر نتيجة خطأ تابع الوزارة رغم الجهالة به . استخلاص الحكم بأسباب سائفة أن هذا الفاعل ليس أجنبيا عن طرفي المشاجرة التي نشبت بين عمال مصلحة السكة الحديد ومستخدميها العاملين بالقطار وعدم تطبيقه حكم المادة ١٦٥ مدني . لا خطأ .
١٠٨٢	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		تكيف الخطأ من مسائل القانون :
		وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ من مسائل القانون التي ينصع فيها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٦١٤	٩٩ ع ٢٤	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		التعويض عن الضرر :
		” تقدير التعويض “
		١ — اقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول . في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أي ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية . اتباع الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية . النعي على الحكم خطأ في تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية . لا مصلحة في الطعن بذلك .
١٠٠٩	١٥٨ ع ٣	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		٢ — الحكم بتعويض إجمالي عن جميع الأضرار . جوازه . شرطه . بيان عناصر الضرر كل على حدة ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٢٤٤	١٩٤ ع ٣	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(ب) المسئولية الشئيه :
		”مسئولية حارس الشئ“
		١ - الحارس الذى يفترض الخطأ فى جانبه فى معنى المادة ١٧٨ مدنى ، هو الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشئ قصداً واستقلالاً ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعة المنوط به استعمال الشئ . العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هى بسيطرة الشخص على الشئ سيطرة فعلية لحساب نفسه . السيطرة المادية للتابع على الشئ وقت استعماله لا تضى عليه صفة الحارس ، إذ هو يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ويتلقى تعليماته مما يفقده العنصر المعنوى للحراسة ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشئ كما لو كان هو الذى يستعمله . مثال .
٣٩٦	١٤ ٦٢	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٢ - يدرأ مسئولية حارس الشئ المفترضة إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبى لا يدر له فيه . يشترط أن يكون هذا السبب محمداً لا تجهيل فيه ولا إيهام سواء أكان ماثلاً فى قوة قاهرة أم حادث بفائى أم خطأ المصاب أم خطأ الغير .
٣٩٦	١٤ ٦٢	(الطن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		(ج) التأمين من المسئولية عن حوادث السيارات :
		”نطاقه“
		النص فى وثيقة التأمين على التزام المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة ، وسريانه هذا الالتزام لصالح الركاب

رقم الصفحة	رقم القادة والعدد	
		<p>من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ولا يغطي التأمين المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبناءه ولا يشمل التأمين عمال السيارة . مؤداه أن التأمين من المسئولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه إلا الراكبين المسموح بركوبهما دون غيرها فلا يشمل قائد السيارة لأنه من عمالها .</p> <p>(الطن رقم ٢١٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ٦٠ ع ١ ٣٧٨</p> <p>”الرجوع على المؤمن“</p> <p>ليس للضرورة قبل العمل بقانون التأمين الإجبارى من المسئولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث .</p> <p>(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ٢٧ ع ١ ١٧٢</p> <p>اشتراط سقوط الحق فى التأمين :</p> <p>اشتراط سقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت الحادث ، ينأى عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى .</p> <p>(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ٢٧ ع ١ ١٧٢</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		(د) المسئولية العقدية :
		” مسئولية المقاول ”
		١ — المقاول الذى يعمل باشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى . الأصل عدم مساءلته عن تهم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ فى التصميم . اشتراكه فى المسئولية مع رب العمل متى كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره أو كان الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المحرب .
٨١	١٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
		٢ — تسلم رب العمل البناء . العيوب الخفية التى لا يستطيع صاحب البناء كشفها عند التسلم . ضمان المقاول والمهندس عنها . عدم سقوطه بالتسليم .
٧٣٦	٢٤ ع ١١٧	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		٣ — مسئولية المقاول . م ٦٥١ مدنى . قيامها بمحصل تهمد بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها . التزام المقاول التزام بنتيجة هى بقاء البناء سليما متينا لمدة عشر سنوات . لا حاجة لاثبات خطأ فى جانب المقاول .
٧٣٦	٢٤ ع ١١٧	(الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)
		” مسئولية الناقل ”
		اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند الشحن وحده . هذا السند هو الذى

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		يحدد التزام الناقل في الحدود التي رسمها ذلك السند وهي حدود لا يترتب عليها إلا المسؤولية العقدية . ليس للمرسل إليه أن يلجأ إلى المسؤولية التقصيرية ما لم يدع أن الضرر نتج عن إقتراف الناقل لفعل يحرمه القانون .
٢٢٠	٣٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		التعويض عن الضرر :
		”تقدير التعويض“
		اقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول . في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أى ضرر مباشر متوقفاً كان أو غير متوقع . تقدير التعويض عن أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية . اتباع الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية . النعي على الحكم خطأه في تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية . لامصلحة في الطعن بذلك .
١٠٠٩	١٥٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)
		دعوى المسؤولية :
		ليس للضرر قبل العمل بقانون التأمين الإلجباري من المسؤولية من حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع إلى نشأت قبل وقوع الحادث .
١٨٢	٢٧ ع ١	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مقاول
		إلتزامات المقاول :
		المقاول الذى يعمل بإشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعمارى . الأصل عدم مساءلته عن تهدم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشئا عن الخطأ فى التصميم . اشتراكه فى المسئولية مع رب العمل متى كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره أو كان الخطأ من الواضح بحيث لا يخفى أمره على المقاول المحرب .
٨١	١٣١٤	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)
٧٣٦	١١٧٢٤	(دراج مسئولية)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		«التقادم المكسب الجسمى»
		السبب الصحيح . المتصرف الذى لا يعد مالكا فى المعنى المقصود بالمادة ٩٦٩/٢ مدنى هو شخص يكون غير مالك للشيء ويستحيل عليه أن ينقل ملكيته إلى من تصرف إليه . علة ذلك هو أن التملك بالتقادم القصير إنما شرع لحماية من يتعامل بحسن نية مع شخص لا يستطيع أن ينقل إليه الملكية بسبب أنه ليس مالكا ولا ينحوله سنده حقا فى الحصول على الملكية . مثال فى بيع .
٧٣	١٢١٤	(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

“الاستيلاء الناقل للملكية”

الاستيلاء الناقل للملكية لا يتحقق من مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته . يشترط أن يكون الاستيلاء فعليا مقترنا بالتسليم للواد المستولى عليها بمجرد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل . عدم توافر هذه الشروط . اعتبار قرار الاستيلاء إجراء تنظيميا قصد به العدالة في التوزيع ومنع المضاربة في السلعة لا تنتقل به الملكية ولا الحيازة إلى الحكومة . تحصيل الحكومة حصيلة من ثمن السلعة . اعتباره نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق القانوني والتي لا يصح الاتفاق عليها .

(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦) ... ١٦٥ ع ٣ ١٠٥٩

“ ملكية ما انتهى الوقف فيه ”

ملكية ما انتهى الوقف فيه . أيلولتها إلى الواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع . فإن لم يكن حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت إلى المستحقين الحاليين . في الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق في طبقتهم كل بقدر حصته أو حصة أصله .

(الطن رقم ٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩) ... ٢١٤ ع ٣ ١٣٦٢

الملكية الشائعة :

“ حق الشريك على الشيوع ”

في الدعوى بطلب ريع حصة شائعة . اعتبار الدعوى منصبة على حصة في مجموع العقار الشائع أثناء قيام حالة الشيوع في حق كل من ثبت انتفاعه بهذه الحصة ونسبة هذا الانتفاع .

(الطن رقم ١٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٥) ... ١٨٠ ع ٣ ١٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قسمة العقار الشائع :</p> <p>” أثر القسمة على الثمار وعلى الملكية “</p> <p>اجراء القسمة لا يجعل للتقاسم حقا في الاستئثار بثمار الحصة التي خصصت له إلا من وقت حصول القسمة . الثمار الناتجة حال الشبوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم . نص المادة ٨٤٣ من القانون المدني على اعتبار التقاسم مالمالكاً للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشبوع حماية للتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة . قصر اعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق .</p> <p>(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٥) ١١٤٥ ٣٤١٨٠</p>
		<p>قيود الملكية :</p> <p>الحق في التعويض مناطه الاخلال بحق أو مصلحة مالية للضرور . اختلاف الحق في انشاء مجرى طبقاً للمادة ٣٣ من القانون المدني الملغى والمادة التاسعة من لأشحة الزرع والجسور والمادة ٨٠٩ مدني والمادة ١٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٦٣ عن حق الارتفاق من حيث طبيعتهما ومصدرهما وكيفية كسبهما .</p> <p>اقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس وجود حق ارتفاق الري وهدم المسقى . القضاء بالتعويض على أساس حق المدعى في إنشاء مجرى . تغير لأساس الدعوى لايجوز للحكمة من تلقاء نفسها . قصور ومخالفة للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١) ١٠٤٣ ٣٤١٦٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		لا يتقرر حق المجرى بإيجاب القانون وحده على مالك الأرض مرور المياه الكافية إلى الأرض البعيدة عن مورد الماء . وجوب تقديم صاحب هذه الأرض طلبه إلى المحكمة أو جهة الإدارة المختصة بعد تعذر التراضي مع المالك . تقرير هذا الحكم يكون مقابل تعويض عادل .
١٠٤٣	٣٤١٦٢	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٦٥)
		دعوى صحة التعاقد :
		دعوى صحة التعاقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية . مقتضى ذلك أن القاضي يفصل في تلك الدعوى في أمر صحة البيع ثم في امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته . اتساع نطاق تلك الدعوى لبحث أسباب بطلان العقد .
٥٧٧	٩٤ ع ٢	(الطن رقم ٣٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٥)
		المفاضلة بين العقود المسجلة :
		المفاضلة بالتسجيل بين عقدي بيع صادرين من مالك واحد - لا تكون إلا بين عقدين صحيحين .
٦٥٥	٢٤١٠٥	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٥)
		موظفون
		علاقة الموظف بالسلطة العامة :
		١ - علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح . للحكومة تغيير المركز القانوني للموظف وتعديله في أى وقت بتنظيم عام جديد

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وفقا لما يقتضيه الصالح العام . سريان القوانين المعدلة لتلك المراكز بأثر فوري على شاغليها . لامساس في ذلك بحق مكتسب . ليس للموظف الحق في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستون .
٦٩٠	٢٤١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)
		٢ — دعوى التعويض عن أمرين إداريين . أعمال القوانين واللوائح التي تحكم علاقة الطاعن بالجهة الإدارية . إخضاع هذه العلاقة بقانون عقد العمل الفردي والحكم بسقوط الدعوى طبقا للسادة ٦٩٨ من القانون المدني خطأ في القانون .
٤٤٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٧)
		سن التقاعد لموظفي المجالس البلدية :
		عدم سريان أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على موظفي المجالس البلدية والقروية لإستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة . خضوعهم للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشئونهم في قرارات مجلس الوزراء في ١٩٤٥/٨/٢٨ و ١٩٤٥/٦/٩ — جعل سن الإحالة إلى المعاش هي الستون بالنسبة للموظف الدائم في تلك المجالس الذي يتمتع بصندوق التوفير ويشغل وظيفة دائمة مدرجة في ميزانية المجلس ذات مرتب شهري .
٦٩٠	٢٤١١٠	(الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣)

رقم القاطعة
والعدد
رقم
الصفحة

مؤسسات عامة

تأمين بنك مصر :

تأمين بنك مصر واعتباره مؤسسة عامة وانتقال ملكيته إلى الدولة مع بقاءه كبنك تجارى له مباشرة الأعمال المصرفية . احتفاظه بشخصيته المعنوية . عدم فقده — بالتأمين — أهليته القانونية في مباشرة الخصومة المرفوعة من قبل . لا إنقطاع سير الخصومة .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٦) ... ١٦٦ ع ٣ ١٠٦٦

مؤلف

حق المؤلف :

(١) علانية الأداء :

١ — العبرة في علانية الأداء ليست بنوع أو صفة المكان المقام فيه الاجتماع أو الحفل الذي يحصل فيه هذا الأداء وإنما بالصفات الذاتية لذلك الاجتماع أو الحفل . متى توافرت صفة العلانية للأداء كان علنيا ولو كان المكان الذي انعقد فيه الاجتماع يعتبر خاصا بطبيعته أو بحسب قانون إنشائه . لا تلازم بين صفة المكان وصفة الاجتماع من حيث الخصوصية والعمومية .

(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٦ ع ١٤ ٢٢٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٢ — يشترط لإسباغ صفة الخصوصية على الاجتماعات التي تعقدتها الأسر والجمعيات والمشتديات الخاصة والمدارس وبالتالي لإعفائها من دفع أى تعويض للمؤلف عن مصنفاته التي تؤدي فيها بطريق الإيقاع والتمثيل أو الإلقاء أن لا يحصل نظير هذا الأداء رسم أو مقابل مالى . تقرير هذا الشرط قبل صدور القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
٢٢٧	١٤ ٣٦	(الملحق رقم ٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		(ب) حمايته :
		القضاء بخلو العمل الذى قام به مورث الطاعنين اقتباسا عن الرواية الأصلية من الابتكار الذى يستأهل حماية القانون وعدم وجود التماثل بين ذلك العمل وبين اقتباس المطعون عليهم . اقامة ذلك على أسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم . رفض طلب الطاعنين إجراء المقارنة بين العملين بنسب خبير أو عن طريق انتقال المحكة لصياح الأداء العلنى . لاقصود ولا مخالفة للقانون .
١٧٨	١٤ ٢٨	(الملحق رقم ١٧٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

(ن)

نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام .
نفاذ معجل . نقض . نقل . نيابة .
نيابة عامة

نزع الملكية للمنفعة العامة

القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ :

الطعن في عمل أهل الخبرة .

” نطاقه “

الطعن في عمل الخبير . قصره على المنازعة في قيمة العقار
أو التعويضات . عدم اتساعه لغير ذلك من الدعاوى الفرعية
التي يقيمها الخصم على من طعن . مثال .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/٤) ... ٤٤ ع ١ ٢٩٠

التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة :

١ — امتلاء الحكومة على الأرض جبرا عن صاحبها .
عدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية .
سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها .
مسألة موضوعية .

(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٧) ... ٨ ع ١ ٤٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - ترخيص الحكم في أسبابه للطامن في صرف المبلغ المودع كتعويض عن نزع ملكيته متى قدم شهادة بمخلو العين من الرهون . اعتبار ذلك قضاء بصرفه . لاسيما للقضاء بالإلزام طالما لم يثبت امتناع الجهة المودع لديها المبلغ عن صرفه .
٤٤	١٤ ٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
نظام عام		
تعلق الاستئناف الفرعي بالنظام العام :		
		جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعي . تعلقه بالنظام العام . النعي على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعي من المطعون عليه وبتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٧٣	١٤ ٤١	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام :		
		١ - وجوب بيان جميع أسباب الطعن في التقرير . حظر التمسك بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير . حظر عام يشمل ما يقدم منها في إبعاد الطعن أو بعد انقضائه . خروج الأسباب المتعلقة بالنظام العام من دائرة الحظر . جواز تقديمها في أي وقت .
٣٨٤	١٤ ٦١	(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلمام بهذا السبب . التمسك بصدر حكم نهائي ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التزوير المدنية . لا يقبل . (الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) ٩٧ ع ٢٤ ٥٩٤
		٣ - قضاء الحكم ببطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائي سابق صادر في استئناف آخر من ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضي . وجوب احترام حجية الحكم النهائي السابق عند نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام . قوة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع . (الطن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ١٠٤ ع ٢٤ ٦٥١
		٤ - عدم جواز التنفيذ بفوائد تزيد على رأس المال . قاعدة متعلقة بالنظام العام . جواز التمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف لأول مرة . (الطن رقم ٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) ١٨١ ع ٣٤ ١١٥٢
		وراجع في الأسباب غير المتعلقة بالنظام العام . (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ١٤٦ ع ٣٤ ٩٢٥
		(والطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠) ٢١٧ ع ٣٤ ١٣٨٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

نفاذ معجل

أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من الشهر العقاري .
ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٥) ... ١٧٤ ع ٣ ١١١٣

نقض

إجراءات الطعن :

(١) ميعاد الطعن :

١ - للطاعن إضافة ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر محكمة
النقض إلى الميعاد المقرر للطعن بالنقض .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٥) ... ٧٣ ع ٢٤ ٤٥٢

٢ - قضاء الحكم الاستثنائي في أسبابه المتصلة بالمنطوق
بوقوع خطأ من الطاعن ومسئوليته عن تعويض الضرر الذي
ترتب على عمله غير المشروع . فصل بصفة قطعية في شق
من الموضوع وإنهاء الخصومة في شأنه . جواز الطعن فيه استقلالا .
عدم الطعن فيه بالنقض في الميعاد . الطعن في هذا الحكم
مع الحكم الأخير الصادر بتقدير التعويض . سقوط الحق
في الطعن في الحكم الأول .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٥) ... ٨٦ ع ٢٤ ٥٢٧

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - احتساب ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ الحكم إذا كان حضوريا . ثبوت أن الطاعن لم يخبر بالجهة المحددة لنظر الاستئناف المرفوع ضده . صدور الحكم المطعون فيه ضده بغير علمه . ميعاد الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ علمه به .
٥٤٣	٢٤ ٨٨	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		(ب) التقرير بالطعن :
		” بيان أسباب الطعن “
		١ - النعي على الحكم المطعون فيه بقصوره في الرد على أوجه الدفاع التي تمسك بها الطاعن أمام محكمة الموضوع دون بيان لذلك في تقرير الطعن . غير مقبول . لا يغني عن ذلك تقديم الطاعن صورة من المذكرة التي تضمنت دفاعه تاركا لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور .
٢٧٣	١٤ ٤١	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٤)
		٢ - وجوب بيان جميع أسباب الطعن في التقرير . حظر التمسك بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في التقرير . حظر عام يشمل ما يقدم منها في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه . خروج الأسباب المتعلقة بالنظام العام من دائرة الحظر . جواز تقديمها في أي وقت .
٣٨٤	١٤ ٦١	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٨	٢٤ ٨٩	٣ — إيجاب المشرع بيان أسباب الطعن في التقرير به بيانا واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة . خلو الطعن من بيان أسبابه بالمعنى الذى تطلبه القانون يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله . (الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
١٢٩١	٣٤ ٢٠٢	٤ — وجوب بيان أوجه الدفاع التى يوجب الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره فى الرد عليها تحديداً للطعن . إغفال ذلك البيان . عدم قبول النعى بهذا السبب . (الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
إعلان الطعن :		
١١٤	١٤ ١٩	١ — القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . رفعه عبء إعلان الطعن عن كاهل الطاعن وإلقاؤه على عاتق قلم الكتاب . القصد من ذلك الإقلال من مواطن البطلان . جواز تصحيح ما يقع فى إعلان أحد المدعى عليهم فى الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد المحدد فى المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . صيرورة هذا الميعاد ميعاداً تنظيمياً لا يترتب على تجاوزه البطلان . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨)
٢٦١	٤٠ ١٤	٢ — عدم مراعاة مواعيد إعلان تقرير الطعن مؤشراً عليه بقرار الاحالة . لا بطلان . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ — تنبيه الطاعنين قلم الكتاب بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى إعلان تقرير الطعن إلى ورثة أحد المطعون عليهم بعد أن علموا بوفاته . تمام الإعلان على هذا النحو وفقا للقانون . جهل الخصم بوفاة خصمه من قبيل القوة القاهرة . لا يبطل الطعن .
		٤ — بطلان إعلان تقرير الطعن لخلو الصحيفة من بيان من البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيها بطلان غير متعلق بالنظام العام لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .
		٥ — قضاء المحكمة من تلقاء نفسها — عند عدم حضور المطعون عليه — بالبطلان غير متعلق بالنظام العام . مناطه . أن يثبت البطلان من أصل ورقه إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها .
		٦ — وصف أحد المطعون عليهم في تقرير الطعن بأنه قاصر مشمول بالوصاية رغم بلوغه سن الرشد . تدارك الطاعن هذا الخطأ وتنبيهه قلم الكتاب بعد إحالة الطعن من دائرة فحص الطعون إلى وجوب توجيه إعلان الطعن إليه بوصفه بالغاً . تمام الإعلان على هذا الوجه قانوناً . لا أساس — في هذه الحالة — للدفع ببطلان تقرير الطعن وإعلانه .
٩٠٢	١٤٢ ع ٣	٦٠٥٤٤٢ (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) —

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخصوم في الطعن :
		١ - عدم جواز الطعن في الحكم إلا من المحكوم عليه . عدم القضاء على الطاعن بشيء مما أقيم الطعن من أجله . عدم جواز الطعن .
٩٨٦	٣٤١٥٥	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٩)
		٢ - اختصاص من كان خصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . وجوب أن تكون له مصلحة في الدفع عن الحكم حين صدوره .
١٠٦٦	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١٦)
		٣ - الطعن بالنقض : قبوله ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه . لا يعد طرفا في الحكم من لم يختص أمام المحكمة الاستئنافية . اختصاصه أمام محكمة أول درجة . لا يهم . اعتباره خارجا عن الخصومة في الاستئناف .
١٣١٤	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٢)
		٤ - الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه . عدم قبول الطعن إلا ممن كان طرفا فيه وبصفته التي كان متصفا بها .
١٣٩٣	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٠٠١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الشيء المحكوم فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٥٧٧	٢٤٩٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٠٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤٤	٢٤١٠٣	<p>٢ - عدم جواز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧. صدور الحكم من محكمة استئنافية. جواز الطعن فيه بطريق النقض.</p> <p>(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
		<p>٣ - قضاء الحكم ببطلان الاستئناف المرفوع بعريضة لوجوب رفعه بتكليف بالحضور على خلاف حكم نهائي سابق صادر في استئناف آخر عن ذات الحكم المستأنف وحائز لقوة الأمر المقضي. وجوب احترام حجية الحكم النهائي السابق عند نظر الاستئناف الثاني ولو كان قد خالف صحيح القانون أو قاعدة من النظام العام. قوة الأمر المقضي تسمو على قواعد النظام العام وتغطي الخطأ في القانون.</p> <p>جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق نهائي ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية وسواء كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بحجية الحكم السابق أم لم يدفع.</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)</p>
٦٥١	٢٤١٠٤	<p>ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :</p> <p>١ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع. عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، مناطه ، ألا يكون الحكم قد بت في مسألة موضوعية تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها. الخصومة التي ينظر إلى انتهائها وفقا لهذا</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالاثبات فيها . مثال .
١٩٨	٣١ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)
		٢ - أحكام محكمة النقض لا تقبل الطعن بأى مطعن . لا يجوز تعييبها أمام محكمة الاحالة بأى وجه من الوجوه .
١١٩٥	٣٤ ع ١٨٧	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٧)
		أسباب الطعن :
		”أسباب واقعية“
		١ - استيلاء الحكومة على الأرض جبراً عن صاحبها . عدم اتباعها الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية . سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض المستحق لمالكها . مسألة موضوعية .
٤٤	٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٧)
		٢ - عدم تمسك الطاعن بوجه من أوجه دفاعه أمام محكمة الاستئناف . عدم توجيه طعن إلى الحكم فيما أثبتته من ذلك . لا يجوز إثارة ذلك الدفاع أمام محكمة النقض .
٢٩٩	٤٦ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٢ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٦٥/٣/١٠)
		٣ - عدم تمسك الطاعن بقيام المانع الأدبي أمام محكمة الموضوع . امتناع التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يناظره من واقع .
٣٨٤	٦١ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - خلو العقد من الشرط الصريح الفاسخ . طلب الدائن الفسخ . لا الزام على المحكمة الحكم به بل يرجع الأمر إلى تقديرها . تقديرها كفاية أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . خروجه عن رقابة النقض . للدين توقي الفسخ بالوفاء بالتزامه إلى ما قبل الحكم النهائي .
٤١٣	١٤ ٦٥	(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥)
		٥ - عدم التمسك بالبطلان الناشئ عن عدم إعلان منطوق حكم الإحالة إلى التحقيق أمام محكمة الموضوع . لا يجوز التعدي بذلك البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٦ - تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع . النعى في هذا التقدير بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥١٨	٢٤ ٨٥	(الطن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٧ - عدم اعتراض الخصم على تقرير الخبير أمام محكمة الموضوع . ما يثيره الطاعن خاصا بخروج الخبير عن مأموريته المحددة . سبب جديد لا يقبل الطعن به على الحكم بطريق النقض .
٥٢٧	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		٨ - نفى الحكم عن التنازل عن الأجرة وجود الغلط الجوهري المدعى به بما استخلصه من علم مدعى الغلط بحقيقة ما وقع فيه . توافر هذا العلم وعدم توافره من مسائل الواقع تستقل بها محكمة الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
١٢٧٨	٣٤ ٢٠١	(الطن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٩٣	٣٤٢١٨	٩ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم صحة تمثيل والده في الخصومة بعد بلوغه سن الرشد . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)
		”أسباب متعلقة بالنظام العام“
٢٧٣	٤١ ع ١	١ - جواز أو عدم جواز الاستئناف الفرعي . تعلقه بالنظام العام . النعي على الحكم مخالفته للقانون لقبوله الاستئناف الفرعي من المطعون عليه وبتعديله الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٤)
٥٩٤	٩٧ ع ٢	٢ - التمسك أمام محكمة النقض بسبب من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام . شرطه أن يكون لدى محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى عناصر الإلزام بهذا السبب . التمسك بصدور حكم نهائي ببراءة الطاعن من التزوير بعد صدور الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى التزوير المدنية . لا يقبل . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)
		”أسباب غير متعلقة بالنظام العام“
١٣٨٤	٣٤٢١٧	قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة . عدم تعلقها بالنظام العام . عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع مؤداه عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” ما لا يصلح سببا للنقض “</p> <p>رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف . رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه غير لازم . على محكمة الاستئناف عند رفض الطلب الأصلي أن تعرض للطلب الاحتياطي . إغفالها ذلك وجوب الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . هذا الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩) ٥١٨ ٢٤ ٨٥</p> <p>حالات الطعن :</p> <p>” بطلان الحكم “</p> <p>قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . إعتبار ذلك وجهها من وجوه إلتماس إعادة النظر . عدم اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء . بطلانه . جواز الطعن فيه بالنقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٠ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٦٥/٢/١٨) ٢٠١ ١٤ ٣٢</p> <p>” مخالفة القانون “</p> <p>١ — جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف لمخالفة القانون . عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم استنادا إلى المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . مناطه ، ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٨) ١٤٢ ١٤ ٢٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — قضاء الحكم عن بينة وإدراك بما لم يطلبه الخصوم يعتبر مخالفا للقانون ويتعين نقضه .
٥٧٠	٢٤ ٩٣	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٣)
		المصلحة في الطعن :
		١ — المنازعات الضريبية . خلو الحكم الابتدائي مما يدل على تمثيل النيابة . عدم تنبه محكمة الاستئناف إلى هذا النقص أو تنبيهها إليه . تأييد الحكم بأسباب مستقلة كافية لحمله . لا بطلان .
٦٦١	٢٤ ١٠٦	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢)
		٢ — وجوب توافر المصلحة في الطعن وقت رفعه . زوالها بعد ذلك لا أثر له .
٨٠٢	٢٤ ١٢٧	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		٣ — عدم قضاء الحكم على الطاعن بشيء . لا مصلحة له في الطعن فيه متى كان لا ضرر يلحقه منه .
٨٩٣	٣٤ ١٤٠	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩)
		٤ — اقتصار التعويض في المسؤولية العقدية على الضرر المباشر . متوقع الحصول . في المسؤولية التقصيرية يكون التعويض عن أي ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع . تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخف منه على أساس المسؤولية التقصيرية . اتباع الحكم في تقدير التعويض المعايير التي تتطلبها المسؤولية العقدية . النعي على الحكم خطأ في تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون التقصيرية . لا مصلحة في الطعن بذلك .
١٠٠٩	٣٤ ١٥٨	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نظر الطعن :
		”الدفع التي يتمسك بها المطعون ضده“
		إجازة م ١٢ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه في الطعن بالنقض التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها . إلغاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ هذه الرخصة — وهي من قبيل الطعن الفرعي — لا أثر له على الطعون التي رفعت في ظل المادة ١٢ سالفه الذكر . المادة ٣/١ من قانون المرافعات .
٤٧٦	٢٤ ٧٧	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٨)
		نطاق الطعن :
		حكم المادة ٤.٤ مرافعات استثناء من القواعد العامة في الطعن في الأحكام . وجوب حصر تطبيقه في نطاق الاستئناف . عدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض .
٥٢٧	٢٤ ٨٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٩)
		الحكم في الطعن :
		”أثره“
		١ — نقض الحكم . أثره ، عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، فيكون لهم أن يقدموا إلى محكمة الإحالة من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ما كان لهم أن يقدموه منها قبل إصداره إلا ما يكون قد سقط الحق فيه .
٣٠٤	١٤ ٤٧	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٣/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — نقض الحكم يستتبع حتما إلغاء الحكم الذي جاء لاحقاله ومؤسسا عليه .
٣٠٤	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٣/١٩٦٥)
		٣ — الأحكام الصادرة من محكمة النقض أحكام باتة لا سبيل للطعن عليها بأى طريق . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — لا يستثنى من ذلك إلا حالة الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية . المادتان ٣١٣ و ٣٤١ من قانون المرافعات .
٩٧٣	١٥٤ ع ٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٤/١١/١٩٦٥)
		سلطة محكمة النقض :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها . لاسلطان عليها في ذلك لمحكمة النقض ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذى حصلته .
٨٦٣	١٣٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
		٢ — الوكالة في إبرام عقد بيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التى تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى بذلك . تقرير الحكم المطعون فيه أن الوكالة ليست قاصرة على إبرام العقد وتجهيله بيان حدود هذه النيابة وهل تشمل التمثيل فى الدعاوى أو لا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٨٧٨	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
		وراجع :
٦٠٣	٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نقل
		نقل بحرى :
		سند الشحن :
		أطرافه
		١ - قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به . الإحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى مشاركة الإيجار . مقتضاها اعتبار شرط التحكيم من شروط سند الشحن فيلتزم به المرسل إليه لعلمه به من سند الشحن المرسل إليه . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ع ١٤ ٢٢٠
		٢ - اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وما جاء فيه من شرط التحكيم . عده فى حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائبا عنه فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة . . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ع ١٤ ٢٢٠
		٣ - اعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن فى سند الشحن . العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند الشحن وحده . هذا السند هو الذى يحدد التزام الناقل فى الحدود التى رسمها ذلك السند وهى حدود لا تترتب عليها إلا المسئولية العقدية . ليس للمرسل إليه أن يلجأ إلى المسئولية التقصيرية ما لم يدع أن الضرر نتج عن إقتراف الناقل لفعل يحرمه القانون . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥) ... ٣٥ ع ١٤ ٢٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعة والعدد	
		٤ - قانون التجارة البحرى يجعل من المرسل إليه طرفاً ذا شأن فى سند الشحن . تكافؤ مركزه ومركز الشاحن وارتباطه بسند الشحن كما يرتبط به الشاحن ومنذ ارتباط الأخير به .
		الإحالة فى سند الشحن إلى شرط التحكيم الوارد فى سند الشحن . مقتضاها إلزام المرسل إليه بشرط التحكيم لعلبه به من سند الشحن المرسل إليه وعدم جواز رفع دعواه مباشرة إلى المحاكم قبل الالتجاء إلى التحكيم .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		٥ - اعتبار المرسل إليه طرفاً ذا شأن فى سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . شمول شرط التحكيم لجميع المنازعات الناشئة عن عقد النقل . عملية تفريغ السفينة . جزء متمم لعملية النقل . المطالبة بمقابل كسب الوقت الناتج عن الإسراع فى التفريغ من المنازعات التى ينصرف إليها شرط التحكيم . وجوب عرض النزاع على التحكيم قبل الالتجاء إلى المحاكم .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
٧٨٧	٢٤١٢٤	(والطن رقم ٣٦٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)
		”شروطه”
		الإحالة فى سند الشحن إلى الشروط الواردة فى مشاركة إيجار السفينة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بسند الشحن . مثال .
٧٧٨	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/١٧)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p>”إثباته“</p> <p>جواز إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة في العلاقة بين الناقل والشاحن . عدم جواز ذلك قبل من عداها كالمرسل إليه . لسند الشحن حجية مطلقة في الإثبات لصالح المرسل إليه تقرير معاهدة بروكسل لسندات الشحن قيمة أثمانية تسمح بتداوله .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٥) ١٢٤٩ ع ١٩٥</p> <p>مسئولية أمين النقل :</p> <p>خضوع دعوى المسؤولية المترتبة على تخلف أمين النقل عن تنفيذ الالتزامات المتولدة عن عقد النقل لتقادم مدته ١٨٠ يوما ”م ١٠٤ تجارى . في حالة الغش أو الخيانة تكون الدعوى مستندة إلى المسؤولية التقصيرية لا المسؤولية العقدية وتتقادم وفقا لقواعد تقادم المسؤولية التقصيرية (م ١٧٢ مدنى) .</p> <p>(الطن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٣٠/١١/١٩٦٥) ١١٦٠ ع ١٨٢</p> <p>نيابة</p> <p>نيابة قانونية :</p> <p>”أعمال الإدارة وحق التقاضى“</p> <p>في الفترة بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ وإنهائها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم يحتفظ الحراس بسلطة إدارة هذه الأموال . اعتبار ذلك نيابة قانونية غير مخصصة بنوع العمل القانوني . ليس للحارس بمقتضاها صفة إلا في أعمال الإدارة يؤمنها حق التقاضى بالنسبة لهذه الأعمال .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وفاء الديون من أعمال الإدارة . المادة ٧٠١ مدني .
		وفاء الديون الثابتة في الذمة من سلطة الحارس . حقه في التقاضي — مدعيًا أو مدعى عليه — فيما ينشأ عن هذا الوفاء .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧) ... — ...
		النيابة في الخصومة :
		حق التقاضي يغير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .
٦٣٣	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)
		نيابة عامة
		تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب :
		وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب . إبداء الرأي فيها . غير وجوبي .
٨٣٣	٢٤١٣١	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		(هـ)
		هبة
		”الرجوع في الهبة“
		الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له . شرطه . أن يستند هذا الرجوع إلى عذر يقبله القاضي . دين الأجرة على المورث دين قابل للانقسام — بعد وفاته — على الورثة كل بقدر حصته الميراثية .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(و)

وارث . وديعة . وصى . وصية
وفاء . وقف . وكالة

وارث

تمثيل الوارث لباقي الورثة :

انفصال التركة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة .
للدائنين عليها حق عيني تبعى بمعنى أنهم يتقاضون ديونهم منها
قبل أن يؤول شيء منها للورثة . دفع المطالب الموجهة إلى التركة
في شخص الورثة . عدم قابليته للتجزئة . يكفي أن يبيده بعض
الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . مثال .

(الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥) ... ٦١ ع ١٤ ٣٨٤

(وراجع الطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦) ... ١٤٢ ع ٣ ٩٠٢

حجية إقرارات المورث :

حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضاربها
إثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الارث
بكافة طرق الاثبات .

(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤) ... ١٢٨ ع ٢ ٨٠٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دين المورث :
		الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له . شرطه أن يستند هذا الرجوع إلى عذر يقبله القاضي . دين الاجرة على المورث دين قابل للتقسام — بعد وفاته — على الورثة كل بقدر حصته الميراثية .
١٢٧٨	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦)
		وديعة
		الوديعة الناقصة :
		علاقة البنك بالعميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدني قرضا — شرطا مبدأ الثبوت بالكتابة الذي يجوز تكملته بالبينة : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك إيصال البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد للودع .
٩٧٣	٣٤١٥٤	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		وصى
		العزل من الوصاية :
		قرار المجلس الحسبي بانفراد الوصي المنضم بإدارة التركة . معناه . عزل الوصي الأول من الوصاية . أثره . زوال صفته في تمثيل القاصر في التقاضي .
٧٢٨	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		وصية .
		ماهيته :
		الوصية تبرع أضيف التملك فيه إلى ما بعد الموت . استناد الحكم في اعتبار العقد سائرا لوصية على ما لا ينفي التنفيذ عن العقد . قصور . مثال .
٨٠٨	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		إثباتها :
		١ - حجية إقرارات المورث قبل الوارث . للوارث المضار بها إثبات أنها في حقيقتها وصية قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث بكافة طرق الإثبات .
٨٠٨	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)
		٢ - حجية إقرارات المورث قبل الورثة حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . مجرد الطعن فيها بأن حقيقتها وصية لا يكفي لإهدار هذه الحجية . وجوب إثبات من يضار من الورثة بها عدم صحة هذه الإقرارات بكافة طرق الإثبات .
		٣ - إقامة الحكم باعتبار عقد البيع صوريا سائرا لوصية ، على جملة قرائن مجتمعة ومتسائدة بحيث لا يظهر أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة . تعيب الحكم في ثلاث قرائن منها . وجوب تقضه .
١٢٣٥	٣٤١٩٣	(٢، ٣ الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>”القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني“ :</p> <p>شرطا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني : احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها — واحتفاظه بحقه في الانتفاع بهذه العين وذلك مدى حياته . لا يكفي انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني بخولة حق الانتفاع .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٤)</p> <p>١٢٨ ع ٢ ٨٠٨</p>
		<p>وفاء</p> <p>ماهيته :</p> <p>الوفاء اتفاق بين الموفي والموفى له على قضاء الدين — بمثابة تصرف قانوني . وجوب خلو التراضي على الوفاء من عيوب الإرادة وإلا كان قابلا للإبطال . اعتقاد الموفي (غير المدين) خطأ بأن الدين الموفى به حال بحكم نهائي ومقرره فوائده . غلط جوهرى بشأن صفة من صفات الدين أساسية في اعتباره لولاه ما كان الوفاء . علم الموفى له بهذا الغلط الدافع من شأنه أن يؤدي إلى إبطال الوفاء وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل حصوله .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠)</p> <p>٩٨ ع ٢ ٦٠٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الوفاء مع الحلول :
		الوفاء الباطل (من غير المدين) لا يترتب عليه حلول الموفى محل الدائن الموفى له في تأميناته . الحلول أثر للوفاء الصحيح . للموفى في الوفاء الباطل حق الرجوع على الموفى له بما أوفاه به .
٦٠٣	٢٤ ٩٨ ...	(الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٠) ...
		وقف
		الاستحقاق في الوقف :
		١ — إنشاء الوقف . دلالة على جعل الاستحقاق ليس منوطاً بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر . مثال .
٣٣٩	١٤ ٥٣ ...	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ...
		٢ — دعوى الاستحقاق في الوقف . لا تقبل إلا من ذي شأن له صلة بالوقف . التعرض لموضوع الاستحقاق قبل تحقيق هذه الصلة والتحقق منها . خطأ .
٨٥٨	٢٤ ١٣٥ ...	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٣ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠) ...
		٣ — وقف . حق الانتفاع . سريان أحكام الشريعة الاسلامية عليه . مناط الاستحقاق في الوقف . طلوع الغلة . معناه . الوقت الذي ينعقد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة .
١٣٥٨	٣٤ ٢١٣ ...	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - اعتبار الشارع الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيبا افراديا إذا لم ينص الواقف على الترتيب الجملي . المادتان ٣٢ و ٥٨ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
		٥ - ملكية ما انتهى الوقف فيه . أيلولتها إلى الواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع . فإن لم يكن حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت إلى المستحقين الحاليين . في الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين وإلى ذرية من مات من ذوى الاستحقاق في طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله .
١٣٦٢	٣٤٢١٤	(٤ ، ٥ الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)
		وراجع
٨٤٩	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٦/٣٠)
		شرط الواقف :
		"تفسيره"
		١ - سكوت الواقف عن النص على التفاضل في انتقال نصيب من يموت من أولاده عقيلا لا يدل على أنه أراد أن يغير بينه وبين الاستحقاق الأصلي .
٩٥	١٦٤	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)
		٢ - إنشاء الوقف . دلالة على جعل الاستحقاق ليس منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر . مثال .
٣٣٩	٥٣١٤	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		٣ - التسوية بين أولاد الواقف لصلبه وأولاد ابنه لصلبه ذكورا وإناثا في الاستحقاق لكل منهم بنصيبين . النصر على استحقاق ذرية بنت ولده الأثني وذرية الأثني من أولاده لصلبه لنصيب واحد . استحقاق الأثني من أولاده الذكور . انتقال نصفه إلى أولادها ذكورا وإناثا .
٥٨٨	٢٤٩٦	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩/٥/١٩٦٥)
		٤ - وقف غير المسلم . النظر عليه . جواز تعيين وزارة الأوقاف متى كان من بين مصارفه جهة إسلامية .
١١٣٦	١٧٨٣	(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/١١/١٩٦٥)
٨٤٩	١٣٤٢	(وراجع الطن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣٠/٦/١٩٦٥)
		النظر على الوقف :
		١- القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على مشئون الأوقاف . إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه غير ملزم . عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح لا يترتب أثرا ما لم يقترن بإقرار القاضي . تصحيح القرار الصادر بالاستبدال مما يدخل في ولاية القاضي الشرعي .
٢٥٢	٣٩١٤	(الطن رقم ١٣ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٣/٣/١٩٦٥)
		٢- وقف غير المسلم . النظر عليه . جواز تعيين وزارة الأوقاف متى كان من بين مصارفه جهة إسلامية .
١١٣٦	١٧٨٣	(الطن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٤/١١/١٩٦٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إدارة الوقف :
		١ - مجالس مالية . اختصاصها . النظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط الأرثوذكس عموما وعلى الأخص ما يتعلق بإدارتها . مثال .
٢٤٤	٣٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣)
		٢ - نهائية قرار المحكمة في تصرفات الأوقاف . مناطها . عدم تجاوز قيمة العين الواقع عليها التصرف مبلغ ٢٠٠ ج .
٢٥٢	٣٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		٣ - القاضي الشرعي هو صاحب الولاية العامة في التصرف على شئون الأوقاف . إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه غير ملزم . عدم اعتراض وزارة الأوقاف على طلب التصحيح لا يرتب أثرا ما لم يقترن بإقرار القاضي . تصحيح القرار الصادر بالاستبدال مما يدخل في ولاية القاضي للشرعي .
٢٥٢	٣٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٣ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		قسمة الوقف :
		(١) الاختصاص بها :
		قسمة أعيان الوقف . استبقاء الاختصاص بها للمحاكم الشرعية بمقتضى القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بها .
٢٦١	٤٠ ع ١٤	(الطن رقم ١٦ لسنة ٣٢ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) شروطها :
		قسمة أعيان الوقف قسمة لازمة . شرطه . إجراء القسمة بواسطة المحكمة . حكمته .
٢٦١	٤٠ ع ١٤	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/٣) ...
		دهوى الوقف :
		"استئناف الأحكام الصادرة فيها"
		استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . خضوعه للمواد الخاصة به الواردة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الخطأ في رقم الحكم المطعون فيه والمحكمة التي أصدرته . لا بطلان .
٣٣٩	٥٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٢ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٣/١٧) ...
		وراجع دهوى .
٨٤٩	١٣٤ ع ٢	(الطن رقم ٨ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠) ...
٨٥٨	١٣٥ ع ٢	(الطن رقم ١١ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠) ...
		وكالة
		١ — رب العمل . توكيل أحد عماله في إبرام تصرفات قانونية لحسابه . الجمع بين صفته كأجير وصفته كوكيل . وجوب استظهار حقيقة العلاقة بين الطرفين لإمكان تكييفها . قصور .
٢١٥	٣٤ ع ١	(الطن رقم ٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - اعتبار المرسل إليه طرفاً إذا شأن في سند الشحن . ارتباطه به وبما جاء فيه من شرط التحكيم . حده في حكم الأصيل فيه . عدم اعتبار الشاحن نائبا عنه في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة .
٢٢٠	٣٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٥)
		٣ - علاقة البنك بالعميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه ليست علاقة وكالة . هي علاقة وديعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضا - شرطا مبدأ الثبوت بالكتابة الذى يجوز تكميته بالبينة : وجوب صدور الورقة من الخصم المراد إقامة لدليل عليه أو ممن ينوب عنه في حدود نيابته وأن يكون من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال . لا يعد كذلك إيصال البنك بإيداع مبلغ لحساب شخص آخر دون تحديد للمودع .
٩٧٣	٣٤ ع ١٥٤	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		إثباتها : وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابعة الزوجية .
٩٧٢	٣٤ ع ١٥٤	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤)
		الوكالة بالخصومة : ١ - حق التقاضى يغير المرافعة أمام القضاء . حق التقاضى رخصة لكل فرد فى الالتجاء إلى القضاء . المرافعة أمام القضاء نيابة فى الخصومة للدفاع أمام القضاء وتستلزم وكالة خاصة .
٩٣٣	٢٤ ع ١٠٢	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الوكالة في إبرام عقد بيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومة التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد اتفاق يقضى بذلك . تقرير الحكم المطعون فيه أن الوكالة ليست قاصرة على إبرام العقد وتجهيله بيان حدود هذه النيابة وهل تشمل التمثيل في الدعاوى أو لا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٨٧٨	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٥)

ملحق

بالقواعد القانونية والمبادئ المدنية التي قررتها الدائرة الجزائية
بمحكمة النقض خلال سنة ١٩٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		(١)
		إثبات
		إجراءات الاثبات :
		عدم سريان حكم المادة ٢٥٦ إجراءات إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى المدني فيما يتعلق بحقوقه المدنية . باقى الخصوم يحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات التي تنحول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف بإيداع أمانة الخبير .
٦٩	١٧ ع ١٤	(نقض جنائى ١٨/١/١٩٦٥ الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦) ...
		طرق الاثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		أوراق رسمية .
		١ - عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الاثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢ ع ١٤	(نقض جنائى ٢٥/١/١٩٦٥ - الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - إذن البريد . متى يصبح ورقة رسمية؟ بمجرد صحبه والتوقيع عليه من عمال البريد . أى تغيير فى بياناته يعد تزويرا فى أوراق رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصال التغيير بالجزء الخاص بالبيانات التى من شأن الموظف العمومى المختص تحريرها بنفسه .</p> <p>(تقضى جنائى ٢/٣/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ ق . السنة ١٦) ... ٤٥ ع ١١١</p>
		<p>(ب) البيئة :</p> <p>مذهب الشارع فى التفرقة بين الشهادة التى تسمع يمين وبين تلك التى تعد من قبيل الاستدلال والتى تسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة مما أوجب عليهم حلفها ولكنه مع ذلك لم يحرم على القاضى الأخذ بالأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق . المحكمة لا تملك إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك .</p> <p>كل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ إجراءات أن توقع عليه العقوبة المقررة فيها وأن تعفيه منها إذ عدل من تلقاء نفسه عن إمتناعه قبل إقفال باب المرافعة . إمتناع شاهد النفى عن أداء اليمين .</p> <p>رفض المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين . حصول ذلك فى حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته فى أن تسمع شهادته بغير يمين . سقوط حق الطاعن فى الدفع بهذا البطلان الذى يدعى وقوعه بغير حق .</p>
١٨٧	٤٠ ع ١١١	<p>(تقضى جنائى ١/٣/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦) ... ٤٠ ع ١١١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير الدليل :
		عدم توقيع العمال على محضر مفتش العمل أو تجهيل أسمائهم ليس من شأنه إهدار قيمة المحضر كله كعنصر من عناصر الإثبات . خضوع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
٩٣	٢٢ ع ١٤	(قض جنائي ١٩٦٥/١/٢٥ . الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)
		(ت)
		تعويض . تقليد
		تعويض
		إجازة القانون للمدعي بالحق المدني المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . إستثناء . وجوب عدم التوسع فيه ، وقصره على الحالة التي يكون فيها المدعي المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . مثال .
١٣٣	٣٠ ع ١٤	(قض جنائي ١٩٦٥/٢/١٥ . الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٤ ق السنة ١٦)...
		"تعويض مؤقت" قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه . يكفي . بيان مدى الضرر . يكون على المحكمة التي ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل .
٣٤١٧٧		(قض جنائي ١٩٦٥/١٢/١٢ . الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق - السنة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		تقليد .
		العبرة في تقليد العلامات التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف — المعيار في أوجه الشبه بما يخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه .
٤٨٨	٢٤ ٩٩	(قضى جنائي ١٩٦٥/٥/٢٤ . الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق — السنة ١٦)
		(ح)
		حكم
		تسليب الحكم :
		”تسليب كاف“
		إستناد المدعى بالحق المدني في طلب التعويض إلى أحكام قوانين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الأشياء . عدم مجادلة الطاعة في إنطباق أحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى . إقامة المحكمة حكمها على سبب صحیح مستمد من الأوراق هو مسؤولية الطاعة عن أعمال تابعها . إستنادها تزيدا إلى المسؤولية الناشئة عن الأشياء . ففي الطاعة على الحكم بالخطأ لاستناده في طلب التعويض إلى المسؤولية الأخيرة . غير مجد .
٢٥	١٤ ٧	(قضى جنائي ١٩٦٥/١/٥ . الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٣٤ ق — السنة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عيوب التدليل :
		”القصور“
		القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .
٣٤١٣٩		(قض جنائي ١١/٢٥/١٩٦٥ . الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ ق — . السنة ١٦)
		”الفساد في الاستدلال“
		على المحكمة عند تعرضها لتنفيذ رأي الخبير الفني أن تستند إلى أسباب فنية تحمله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في أطراح الرأي الفني الذي أبداه الطبيب الشرعي .
٣٤١٥٣		(قض جنائي ١١/٢/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق . السنة ١٦)
		حجية الحكم :
		حجية الشيء المقضي به . عدم ورودها في الأحكام إلا لما يكون مكملاً للنطوق ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ .
٣٥٢	٢٤ ٧٢	(قض جنائي ٤/٥/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ ق — السنة ١٦)
		(د)
		دفع
		الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
		الدفع بعدم الاختصاص الولائي . تعلقه بالنظام العام .
		جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٠٢	٣٤١٣٤	(قض جنائي ١٠/١٨/١٩٦٥ . الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق — السنة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
---------------	-----------------------

(ع)

عمل

عدم انطباق أحكام عقد العمل الفردي على الأشخاص الذين
يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله
صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر. العمل العرضي
ماهيته : كل عمل يقوم به العامل ويكون بطبيعته داخلا
في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا .

(نقض جنائي ١٩٦٥/١/٢٥ . الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٤ ق السنة ١٦) ٢٢ ع ١٤ ٩٣

مسئولية صاحب العمل مع المفاوض الذي يعهد إليه ببعض
أعماله في تنفيذ كافة الالتزامات المقررة في قانون العمل .
طبيعة هذه المسؤولية : تضامنية ومقررة بقوة القانون . المادة ٥٣
من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض جنائي ١٩٦٥/٢/٨ . الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٤ ق السنة ١٦) ٢٥ ع ١٤ ١٠٥

(ق)

قانون

تفسير القانون :

معد التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر
في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق
باعتباره أصلا للأئحة .

(نقض جنائي ١٩٦٥/٥/١٧ . الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٥ ق السنة ١٦) ٩٥ ع ٢٤ ٤٧١

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد
	(م)
	محكمة الموضوع . مسئولية . معارضة . ملكية
	محكمة الموضوع
	١ - تقدير حالة المتهم العقلية . مسألة موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع بالفصل فيها . عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بياناً كافياً لا إجمال فيه . ليس لها أن تستند في إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلي إلى أنه لم يقدم دليلاً تثق به . من واجبها أن تثبت هي من أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل . (نقض جائي ١٨/١/١٩٦٥ الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)
١٦ ع ١٤ ٦٥	٢ - على المحكمة عند تعرضها لتفنيد رأى الخبير الفنى أن تستند إلى أسباب فنية تحمله . لا يسوغ لها الاستناد إلى أقوال الشهود في إطراح الرأى الفنى الذى أبداه الطبيب الشرعى . (نقض جائي ٢/١١/١٩٦٥ الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣٥ ق - السنة ١٦)
١٥٣ ع ١٤	مسئولية
	المسئولية عن عمل الغير :
	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه
	قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة ١٧٤/٣ مدنى :
	هو ما للتبوع على التابع من سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . (نقض جائي ٢٢/٢/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)
٣٦ ع ١٤ ١٦٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التضامن في المسؤولية :
		نص الشارع على نوعين من التضامن في المسؤولية : (أولهما) التضامن في المسؤولية الجنائية والمدنية بين أصحاب العمل الأصليين و (ثانيهما) التضامن في المسؤولية المدنية فحسب بين صاحب العمل الأصلي ومن تنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها .
٤٨٢	٩٨ ع ٢٤	(نقض جنائي ١٨/٥/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)
		معارضة
		لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ إجراءات جنائية . إنطباق هذا الحكم على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقا للمادة ٣٦٦ من هذا القانون .
١٩٧	٤٢ ع ١٤	(نقض جنائي ٢/٣/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٤ ق - السنة ١٦)
		ملكية
		مجرد حيازة المال . قرينة على تحقق الملك في القانون .
٣٤	١٨٣ ع ٣	(نقض جنائي ٢٧/١٢/١٩٦٥ . الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٥ ق - السنة ١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>(ن)</p> <p>نقض</p> <p>الطعن بالنقض :</p> <p>طبيعته :</p> <p>الطعن بالنقض . طبيعته : هو خصومة خاصة . مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .</p>
٦١١	١٢٠ ع ٢	(نقض جنائي ١٩٦٥/٦/٢١ . الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٥ ق — المدة ١٦)

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن نظام القضاء	
٢٣	اختصاص محكمة النقض - منعقدة بهيئة جمعية عمومية - دون غيرها بالفصل في طلبات رجال القضاء بإلغاء المراسيم والقراوات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل	٦٩ ع ٢٤
	قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩	
١٣٥	قصر سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة وعدم امتدادها إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص بها إنتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص	٦٩ ع ٢٤
	القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية	
-	سلب ولاية القضاء الإداري على طلبات رجال القضاء الشرعي وانتقالها إلى محكمة النقض	١ ع

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية	
٣٣	اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر التظلم من التخطي في الترقية في مشروع الحركة القضائية	١٤
	القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ في شأن المعاشات	
—	إجازة احتساب جميع المدد المؤقتة السابقة على التثبيت في المعاش	١٤ ٣
	القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٢ في شأن المعاشات	
—	الترخيص باحتساب مدة خدمة الموظف المؤقتة في المعاش متى دفع إلى الخزانة احتياطي المعاش عنها	١٤ ٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	<p>المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٣٧</p> <p>الخاص بالمعاشات الملكية</p>	
٩٦٤	<p>عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهيات الموظفين والمستخدمين المعيّنين بعقود أو بصفة مؤقتة واستثناء مدة الاختبار المنصوص عليها في اللائحة الصادرة في ١٩٠١/٦/٢٤</p>	٢ ١٤
	<p>قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/١٢/٣</p> <p>بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة</p>	
—	<p>مناطق تثبيت إعانة الغلاء على أساس مرتب آخر نوفمبر ١٩٥٠</p>	٥ ١٤
	<p>القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠</p> <p>بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين</p>	
—	<p>سريان أحكامه بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه</p>	٧٠ ٢٤

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	القانون المدني القائم	
٨٨	عدم فقدان الجبانة صفتها كمال عام بمجرد إبطال الدفن فيها وإنما بانهاء تخصيصها للنفقة العامة واندثار معالمها وآثارها بجبانة	٢٤١١٨
٨٩	مناط انعقاد الإتفاق وتماه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب ...	٣٤١٥٥ ٣٤٢٠٢
١١١	ترتب آثار تسجيل قرار الحجر على تسجيل طلب الحجر أيضا ...	٣٤١٥١
١١٥		
١١٤	شرط بطلان تصرفات المجنون أو المعتوه الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة المجنون أو العته شائعة أو يكون المتصرف إليه على بيئة منها	٣٤١٦٠
٢/١١٥	قابلية التصرف الصادر من ذى غفلة أو سفاهة قبل تسجيل قرار الحجر عليه للإبطال إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ ...	٢٤١٢٩
٢/١٤٧	نظرية الحوادث الطارئة . انطباقها على العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ الترامات العاقدين	١٤ ٣٠
١٥٧	سلطة المحكمة في تقدير أسباب فسخ العقد	١٤ ٦٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
١٥٨	عدم اشتراط ألفاظ معينة للشرط الفاسخ الصريح	٣٤١٤٩
١٦١	الدفع بعدم التنفيذ ليس إلا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجائنين	٣٤١٥٩
١٦٥	ثبوت حصول الضرر نتيجة خطأ تابع الوزارة رغم الجهالة به يوجب مسئوليتها عن التعويض	٣٤١٦٨
٢/١٧٦	استقلال محكمة الموضوع بتقدير التعويض ما لم ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة في هذا الخصوص	٣٤١٤٨ ٣٤١٥٠
١٨٧	مسئولية حارس الأشياء	١٤٦٢
١٩٨	مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع	٢٤١١٠
٢٠٩	ليس للدائن القيام بالتنفيذ العيني على نفقة المدين بغير ترخيص من القضاء إلا في حالة الاستعجال	٣٤١٥٩
٢١٥	مناط الحق في التعويض الإخلال بحق أو مصلحة مالية للضرور	٣٤١٦٢
٢٢١	عدم استحقاق التعويض عن الضرر الإحتالي غير المحقق الوقوع إلا إذا وقع فعلا	٢٤٩٣
٢٢١	التعويض عن الضرر المستقبل متى كان محقق الوقوع	٢٤١١٧

رقم المادة والعدد	الموضوع	رقم المادة
٣٤١٥٨	اقتصار التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول	٢٢١
٣٤١٥٨	التعويض في المسئولية التقصيرية عن أى ضرر مباشر متوقعا كان أو غير متوقع	—
٢٤١١٥	أثر الحكم بعدم نفاذ التصرف الذى أجراه المدين إضرارا بالدائنين ...	٢٤٠
٣٤١٩١	اعتبار الدائن الشخصى للتصرف من الغير فى الصورية سواء كان حقه سابقا على التصرف أو لاحقا له	٢٤٤
٣٤٢١٧	شرط اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر أن يكون حسن النية غير عالم بصورية العقد الظاهر	٢٤٤
٢٤٩٨	ماهية الوفاء: اتفاق بين الموفى والموفى له على قضاء الدين، بمثابة تصرف قانونى	—
٢٤٩٨	أثر الوفاء الباطل من غير المدين . عدم ترتب حلول الموفى محل الدائن الموفى له فى تأميناته	٣٢٦
٢٤٩٥	تمام تجديد الالتزام بتغيير المدين بغير حاجة لرضائه أو علمه ...	١/٣٥٢
١٤٢٤	تجديد الدين	١/٣٥٤
٢٤٩٥	استخلاص تجديد الدين من الظروف	١/٣٥٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٣٧٧	استحقاق رسم التسجيل بمجرد التسجيل . تقادمه من اليوم الذي يصبح فيه مستحق الأداء بتمام مقابله وهو شهر المحرر ...	٣٨١ ٣٤١٨٩
٣٧٧	تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث ...	٣٤١٨٩
القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣	ندب الخبير لتقدير الرسم لا يعتبر إجراء قاطعا للتقادم وكذلك المعارضة في تقدير الرسم . اعتبارها موقفة لسريان التقادم ...	٣٤١٨٩
٣٨٢	عبء إثبات اكتساب الملكية بالتقادم على المدعى ...	٣٤١٤٧
٣٩٤	زوال قوة الورقة العرفية في الإثبات مؤقتا بالدفع بالجهالة من الوارث وحلفه اليمين الخاصة . وجوب تدليل المتمسك بها على صحتها ...	٣٤١٨٥
٣٩٦	حجية الرسائل الموقع عليها ...	١٤١٠
١/٣٩٩	حجية التأشير على السند بما يفيد براءة ذمة المدين ...	١٤٦٣
—	جواز الاتفاق على اشتراط تعليق انعقاد العقد على الكتابة ...	٣٤١٤٦
—	لا محل للإثبات بالقرائن عند إنكار الخصم إعلانه بالجلسة أو طعنه في صحة هذا الإعلان . سبيل ذلك هو أصل ورقة الإعلان وبياناتها ...	٣٤١٦١
١/٤٠٥	وحدة الموضوع من شروط الأخذ بقريضة قوة الأمر المقضى ...	٢٤١٠١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٤٠٥	عدم اعتبار الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك للعين المباعة حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى ٣٤١٤٧	
—	تحقيق انتهاء علاقة العمل بطريق اللزوم لمعرفة القانون الواجب التطبيق على واقعة الجنحة . حيازة الحكم الصادر فيها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ٣٤١٧٩	
—	إثبات العقد المستتر بالكتابة . إثبات علم الغير به يكون إثباتا لواقعة مادية ومن ثم يجوز إثبات هذا العلم بشهادة الشهود ... ٣٤٢١٧	
٤٠٧	إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بالقرائن ١٤١٠	
٤٠٧	عدم تحديد القانون لحجية القرينة القضائية . تقديرها من مطلق سلطة قاضي الموضوع ٣٤١٥٤	
٤٠٨	طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبتت صحته فعلى أساس أنه وصية باطلة لا يعتبر إقرارا بصحة العقد ... ٢٤١٠٩	
٥٠٠	شرط الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند هذا الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ٣٤٢٠١	
٥٦٢	وجوب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على الأجرة وعدم جواز تحديدها بإرادة المؤجر المنفردة . وسيلة تحديدها ... ٣٤٢٠٨	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٥٦٩	إنقاص الأجرة بقدر نقص الانتفاع بالعين المؤجرة بفعل المؤجر ومن وقت حصوله	٣٤١٥٩
٥٨٥	وجوب مبادرة المستأجر بإخطار المؤجر بما يهدد سلامة العين المؤجرة أو يصيبها بضرر	٢٤٧٣
٦٠٤	انصراف أثر الإيجار إلى الخلف الخاص للمؤجر بحكم القانون.	
٦٠٥	مشتري العقار لا يعتبر خلفا خاصا للمؤجر إلا إذا انتقلت الملكية فعلا بالتسجيل	٣٤١٨٣
٦٠٦	مسئولية المقاول الذي يعمل بأشراف رب العمل	١٤١٣
٦٠٦	مسئولية المقاول عن تهدم المبنى الذي يشيده	٢٤١١٧
٦٩٨	تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد. عدم مريانه على دعوى التعويض عن قرار إداري ...	٢٤٧٢
٦٩٩	علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه	
٧٢٦	ليست علاقة وكالة بل هي علاقة وديعة ناقضة. اعتبارها قرضا ...	٣٤١٥٤
—	وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية	٣٤١٥٤
٧٠١	وفاء الديون من أعمال الإدارة	٢٤١٠٢
١/٧٠٢	حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء التي تستلزم وحدها وكالة خاصة ...	٢٤١٠٢

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة والعدد
١/٧٠٣	حدود الوكالة	٣٤١٣٨
٧٦٧	ضمان المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ من عيب في الشيء سواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا وبطلان كل شرط يخالف ذلك	٣٤٢١١
٨٠٩	اختلاف الحق في إنشاء مجرى عن حق الارتفاق من حيث طبيعة كل منهما ومصدرهما وكيفية كسبهما . عدم تقرر حق المجرى بإيجاب القانون وحدة على مالك الأرض . تقريره يكون مقابل تعويض عادل	٣٤١٦٢
٨٢٦	عدم اعتبار المشتري لحصة مفرزة قبل القسمة شريكا ولا يلزم تمثيله في القسمة واعتبار القسمة بين الشركاء حجة عليه	٣٤١٨٤
٨٤٣	تملك الشريك الحصة الشائعة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع حماية للتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة . قصر أعمال الأثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق	٣٤١٨٠
٩١٧	شرطا قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ . عدم كفاية انتفاع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون ذلك مستندا إلى مركز قانوني يخسره حق الانتفاع لقيام تلك القرينة	٢٤١٢٨
٩٣٥	عدم تجزئة العقار المطلوب أخذه بالشفعة	١٤٩
٩٦٨	المقصود بالهدوء كشرط للحيازة المكسبة للملكية	٢٤١٢٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
٩٦٩	كسب الملكية بالتقادم الخمسنى	١٤١٢
١٠١٧	علاقة التبعية التى يوجد بها المالك بين العقارين لانتقال ارتفاقا إلا عند ما يصبح العقاران مملوكين لشخصين مختلفين ومنذ هذا الوقت ما لم يوجد شرط صريح خلاف ذلك	٣٤٢١٨
١٠٢٣	خروج مالك العقار عن الترامه باحترام حق الارتفاق المقرر على عقاره لمصلحة عقار آخر مسقط لحقه فى الترام جاره مالك العقار الآخر فى حقوق الارتفاق التبادلية	٢٤٨٧
١٠٤٩	أثر هلاك الشئ المرهون . انتقال حق الدائن المرتهن إلى ماحل	
١١٠٢	محل من حقوق ليستوفى دينه منها	٣٤٢١١
٢/		
<hr/>		
القانون المدنى القديم		
١٢٤	مريان الفوائد بالنسبة لمبلغ التعويض المطالب به عن فقد بضاعة من تاريخ المطالبة الرسمية	٣٤١٩٥
<hr/>		
القانون المدنى اليونانى		
١٤٤٢	طلب التطلق لتسبب أحد الزوجين بخطئه فى تصدع الحياة	
١٤٤٨	الزوجة بما لا يستطيع معه دوام العشرة	٢٤١٠٨
١٤٤٩		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	قانون التجارة	
٤٩	استيفاء إجراءات شهر ونشر الشركة ليس منوطاً بمدير الشركة وحده بل يجوز لكل من الشركاء القيام به	٣٤١٥٥
—	بقاء شخصية الشركة عند حلها بالقدر اللازم للتصفية وإلى حين انتهائها	٢٤١١٩
٣٤٩	مطالبة دائني المفلس كفيلة بالدين المكفول بتمامه	١٤ ٤٧
	القانون التجاري البحري	
٩١٦٩٠	اعتبار عملية تفريغ حمولة السفينة جزءاً متمماً لعملية النقل البحري	٢٤١٢٣ ٢٤١٢٤
٩٩	ذكر اسم المرسل إليه في سند الشحن	١٤ ٣٥ ٤ ١٢٣ ٢٤١٢٤
١٠٠	تحرير سند الشحن من أربع نسخ وتخصيص المرسل إليه بأحداها	١٤ ٣٥ ٤ ١٢٣ ٢٤١٢٤
١٠١	سريان أحكام سند الشحن في مواجهة جميع الأطراف ذوى الشأن في الشحن	١٤ ٣٥ ٤ ١٢٣ ٢٤١٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
	قانون المرافعات القائم	
٣/١	سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن	٢٤٧٧
١٢	إعلان الأوراق القضائية ولزوم إتمام الإجراءات التي رسمها القانون	٣٤١٥٦
٢١	إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض إلى الميعاد المقرر للطعن بالنقض	٢٤٧٣
٢٥	بطلان صحف الدعاوى التي لا يوقعها محام في حالة وجوب ذلك ، بطلان حتمى	٢٤٧٧
٢٥	بطلان الإجراء لا يستتبع حتما المساءلة بالتعويض إلا إذا ترتب عليه ضرر بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية . توافر الضرر في معنى المادة ٢/٢٥ مرافعات لا يكفي لمغايرته لمعنى الضرر كشرط للحكم بالتعويض	٣٤١٦٧
٣٠	تقدير قيمة الدعوى بطلب التصديق على قرار المحكمة العليا البريطانية باعتماد وصية بقيمة المال الموصى به	٢٤٧١
٤٤	إختصاص المحكمة الابتدائية	١٤١٣
١/٤٦	الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية	١٤٥٤
٥١	اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعن في قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى	١٤٥٦

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والمد
٩٥	مناط قضاء المحكمة من تلقاء نفسها ببطلان إعلان تقرير الطعن ثبوته من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها ٣٤١٤٢	
٢/١٠٩	جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن بعد مضي مدة الوقف . شرطه . تحديد جلسة لنظر الدعوى وإخطار قلم الكتاب الخصوم بها وعدم تنفيذ المدعى قبل هذه الجلسة ما قضى بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذه ٣٤١٦١	
١١٨	الدعوى الواجب الفصل فيها على وجه السرعة ١٤٥٨	
١٤٠	بطلان أوراق التكليف بالحضور ١٤٥٨	
١٤١		
١٥٣	التدخل الانضمامي ١٤٤٢	
١٦٥	استناد المحكمة إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها بيان ضمنى بسبب عدولها عن تنفيذ استجواب أمرت به ٣٤٢٠٤	
٢٠٨	عدم جواز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه وله أن يؤديها متى طلب منه موكله ٣٤١٥٧	
٢٤٣	مناقشة الخبير المتدب في الدعوى وتعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء لخطأ أو نقص في عمل الخبير الأول أو في بحثه متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع ٣٤١٧٣	
٢٦٢	تحقيق صحة الورقة العرفية في حالة إنكار التوقيع ١٤١٠	
٢٦٩	الأوراق التي تصلح للمضاهاة عليها في التزوير . صدور أمر الأداء لا يضمن على السند الصادر بموجبه الأمر صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ٣٤٢٠٣	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
٢٧٤	إثبات واقعة التوقيع على الورقة العرفية بشهادة الشهود	١٠ ع ١٤
٢٧٦	عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معا	١٧٣ ع ٣٤
٢٨١ -	عدم جواز الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية إلا إذا لم يحصل	
٢٩٠	بعد الاحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قضائي .	
	في حالة الاحتجاج بالورقة في نزاع قضائي يجب سلوك طريق	
	الادعاء بالتزوير كوسيلة دفاع أمام المحكمة التي تنظر موضوع	
	الدعوى وليس لغيرها أن تنظر هذا الادعاء بالتزوير	١٥٨ ع ٣٤
٢٩٠	حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة ولو لم يدع أمامها	
	بالتزوير	١٠٩ ع ٢٤
٢٩٣	وقف الدعوى أمر جوازي متروك لمطلق تقدير المحكمة	١٥٨ ع ٣٤
٢٩٤	حصول انقطاع سير الخصومة بسبب ما يترتب على البلوغ	
	من زوال الصفة . بلوغ القاصر من الرشد أثناء سير الاستئناف	
	دون تنبيه المحكمة ورضائه بقاء والده ممثلاً له في الخصومة يجعل	
	النيابة اتفاقية ولا ينقطع في هذه الحالة سير الخصومة	٢١٨ ع ٣٤
٣٠١	سقوط الخصومة	١٨ ع ٥٥
٣٠١	طلب مأمورية الضرائب الملف الفردي للمول لإعادة النظر	
	في أسس التقدير لا يعتبر تنازلاً ضمنياً عن الدفع بسقوط	
	الخصومة	١٧٠ ع ٣٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة والعدد
٣٠٢	اعتبار الخصومة فيما يتعلق بالسقوط وحدة لا تتجزأ ولو كان الموضوع قابلاً للتجزئة بطبيعته	٣٤١٤٢
٣٠٢	بدء مدة سقوط الخصومة في حالة الانقطاع بسبب زوال الصفة من يوم إعلان من قام مقام من زالت صفته بوجود الدعوى	٣٤١٨٧
٣٠٨	التزول عن الاستئناف بعد رفعه ترك للخصومة لا يكون إلا بالوسائل المحددة لذلك على سبيل الحصر	٣٤١٥١
٣٤٤	إعلان قرار مد أجل النطق بالحكم . غير لازم	٣٤٣٨
٣٤٥	بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في جلسة سرية لا يجيز إعادة القضية إلى محكمة أول درجة	٣٤٩١
٣٤٦	إيداع مسودات الأحكام المشتملة على أسبابها عند النطق به . وجوبه	٣٤٦٤
٣٤٧	بطلان الحكم لعدم اشتماله على الأسباب التي بني عليها	٣٤٣٢
٣٤٩	الخطأ في رقم الدعوى التي صدر فيها الحكم لا يؤثر على سلامة الحكم ولا يجعله به	٣٤١٦٦
٣٤٩	إغفال اسم كاتب الجلسة في الحكم أمر غير جوهري لا يترتب عليه البطلان	٣٤٢٠١
٣٤٩	مناط اعتبار بيان مراحل الدعوى في الحكم جوهرياً يترتب على إغفاله البطلان أن يكون ذكره ضرورياً للفصل في الدعوى	٣٤٢٠٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٣٦٤	تصحيح الحكم	١٤ ٣٩
٣٦٥	الطعن في قرارات تصحيح الأحكام	١٤ ٣٩
٣٦٦	مناط طلب تفسير الحكم وقوع غموض أو إيهام في منطوقه	٣٤٢١٠
٣٦٨	إعادة طرح ما أضيفت المحكمة الفصل فيه من الطلبات عليها لنظرها والحكم فيها . الإغفال لا يصلح سببا للطعن بالنقض	٢٤ ٨٥
٣٧٧	عدم جواز الطعن في الحكم إلا من المحكوم عليه	٣٤١٥٥
٣٧٨	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . مناطه	٤٠٦٣١ ١٤
٣٧٨	عدم إمكان الطعن في الشق القطعي من الحكم القاضي برفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى قبل صدور الحكم في الموضوع	٢٤٧٧
٣٧٨ ٣٨١	الحكم بوقوع الخطأ والمسئولية عن تعويض الضرر فصل بصفة قطعية في شق من الموضوع وإنهاء للتصومة في شأنه مما يجوز الطعن فيه استقلالا . سقوط الحق في الطعن بعدم مراعاة مواعيده	٢٤ ٨٦
٣٧٩	احتساب ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ الحكم . مناطه	٢٤ ٨٨
٣٨٤	إعلان الاستئناف في دعوى الشفعة إلى البائعين بعد فوات الميعاد لا يترتب عليه سقوط الحق فيه لا بالنسبة للاستئناف عليهم جميعا ولا لأيهم	٢٤ ٧٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
٤٠٤	وجوب حصر حكمها في نطاق الاستئناف وعدم جواز القياس عليه في حالة الطعن بطريق النقض	٢٤ ٨٦
٤٠٥	استئناف الحكم الصادر في النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها بالتقادم وأيلولة قيمتها إلى الحكومة بتكليف بالحضور	٢٤ ٧٨
٤٠٥	استئناف دعاوى السندات الإذنية بتكليف بالحضور . دعاوى السندات الإذنية هي التي تقوم على أساس المطالبة بالحق الناشئ مباشرة عن التوقيع على السند الإذني . ليس منها دعاوى الرجوع على البنك باعتباره وكيلًا في تحصيل قيمتها	٢٤ ١٦٦
٤٠٧	إعادة إعلان المستأنف عليهم	٦١٨
مكرر		٦٣٨
٢٦١		١٤ ٥٥
٤٠٧	وضع تقرير التلخيص	١٤ ٤١
مكرر ٣		
٤٠٧	جواز إحالة تقرير التلخيص على صحيفة الاستئناف واعتبارها جزءًا متمًا للتقرير	٢٤ ١٠٩
مكرر ٣		
٤٠٧	عدم استلزام وضع تقرير تلخيص آخر كلما جد جديد في الدعوى . وجوب تلاوة التقرير في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة . لا يلزم أن يكون من وضع من قام بتلاوته	٢٤ ١٥٤
٤٠٨		
٤١٦		
٤٠٨	تلاوة تقرير التلخيص	١٤ ٤١

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٤٠٩	رفع الاستئناف من المحكوم عليه في الطلب الأصلي يستتبع اعتبار الطلب الإحتياطي الذي لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه مطروحا على محكمة الاستئناف أيضا	٢٤ ٨٥
٤٠٩	نقل الاستئناف الدعوى بحالتها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف إلى المحكمة الاستئنافية	١٦١ ٣٤١٩٢
٤١٠	نظر محكمة الاستئناف الدعوى على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة	١٣٤ ٢٤١٣٩
٤١٢	جواز التدخل الانضمامي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف	٢٤١٣٦
٤١٣	الاستئناف الفرعي	١٤ ٤١
٤٥٠	شروط قبول اعتراض الخارج عن الخصومة	٢٤١٠٢
٦١٣	أثر عدم إيداع قائمة شروط البيع في الميعاد المحدد، سقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن	٢٤ ٧٦
٦٤٢	الفصل في الاعتراضات على قائمة شروط البيع	١٤ ٦١
٦٤٧		
٦٤٨		
٧٠٥	طلب استحقاق العقار المحجوز عليه مع طلب بطلان إجراءات التنفيذ	١٤ ٢٠
٨٢٤	مشاركة التحكيم . سلطة المحكمين	١٤ ٣٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة والعدد
٨٢٤	إنعدام الحاجة لذكر أسماء المحكمين في مشاركة التحكيم عند عدم تفويضهم بالصلح	١٢٣ ع ٢٤
٨٣١	امتداد ميعاد التحكيم ثلاثون يوما في حالة تعيين محكم بدلا من المحكم المعزول أو المعتزل . انتهاء أجل المشاركة لا يستتبع حتما انقضاءها	١٤٤ ع ٣
<hr/>		
قانون المرافعات القديم		
٤٠٤	جواز إعلان الأحكام إلى المحل المعين في مدة المرافعة . شرطه . حصول الشروع في التنفيذ خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم	١٨١ ع ٣
<hr/>		
قوانين ومراسيم مختلفة		
<hr/>		
أحوال شخصية ووقف		
<hr/>		
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية		
٨	مناط نهائية قرار المحكمة في التصرف في الأوقاف	٣٩ ع ١
الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس	استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف	٥٣ ع ١
	بيانات ضيقة الاستئناف	٥٣ ع ١

رقم المادة	الموضوع	رقم الفقرة والعدد
٢٦١ و ٣	القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف الطعن في الحكم الصادر بصرف مال البذل للمستحقين	٤٦ غ ١
١٠	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوقف حمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراد	٥٣٦ غ ١٤ ٩٦ غ ٢٤
٣٢ و ٥٨	اعتبار الشارع الترتيب بين طبقات الموقوف عليهم من الذرية ترتيباً أفرادياً إذا لم ينص الواقف على الترتيب الجملى	٢١٤
—	شروط قبول دعوى الاستحقاق في الوقف	١٣٤ غ ٢٤ ١٣٥ غ ٢٤
٤٠	قسمة أعيان الوقف	٤٠ غ ١
—	وقف غير المسلم . جواز تعيين وزارة الأوقاف ناظرة عليه متى كان من بين مصارفه جهة إسلامية	١٧٨ غ ٣
—	سريان أحكام الشريعة الإسلامية على حق الانتفاع في الوقف . مناط الاستحقاق في الوقف طلوع الغلة . معناه . الوقت الذى ينقصد فيه الحب أو يؤمن فيه على الثمر من العاهة	٢١٣ غ ٣

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
	القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢	
٣	أيلولة ملكية ما انتهى الوقف فيه إلى الواقف إن كان حيا وكان له حق الرجوع فإن لم يكن حيا أو لم يكن له حق الرجوع آلت إلى المستحقين الحاليين . في الوقف المرتب الطبقات تؤول الملكية إلى المستحقين الحاليين وإلى ذرية من مات من ذوى الإستحقاق في طبقته كل بقدر حصته أو حصة أصله	٣٤٢١٤
٨	الإختصاص بنظر دعاوى قسمة أعيان الوقف	١٤٤٠
قوانين الضرائب		
	القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل	
٤/١	عدم خضوع بدل التمثيل لأعضاء مجلس إدارة الشركات للضريبة على القيم المنقولة	٢٤١١٢
٤/٢	خضوع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات للضريبة على القيم المنقولة	٢٤١١٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القامدة والعدد
٢٨	النزاع حول قيمة الكوبونات وسقوط حق أصحابها في المطالبة بها	
٢٩	بالتقادم وأيلولة قيمتها إلى الحكومة نزاع ضريبي	٢٨ ٢٤
٣٠	خضوع مرتب الشريك المتضامن بقسدر ما تتسع له أرباح	
٣٤	الشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية	٢٤ ١٢١
٣٠	اعتبار مرتب الشريك المدير في شركة التضامن أو التوصية	
٣٤	حصة في الربح لأجرا وخضوعه للضريبة على الأرباح التجارية	
	والصناعية	٢٤ ١٥٣
٣٣	مناط استحقاق الضريبة على أرباح المنشآت المشتغلة في مصر	
	قيامها في مصر أو أن يكون لها بها ممثلون خاضعون لأوامرها	
	ومزاوتها أعمالا تجارية على وجه الاعتياد	٢٤ ١٩٧
٣٩	عدم جواز خصم ما يحتجزه الممول من مجموع الأرباح لمواجهة	
	الخسائر المحتملة أو لإعداد مقابل لوفاء الديون ، في تحديد	
	وعاء الضريبة	٢٤ ١١٣
٥٠	مناط إحالة المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١	
	تقدير المأمورية ولم يقبله الممول على لجنة الطعن	٢٤ ٩١
٥٤	ميعاد الطعن في قرارات لجان التقدير	١٤ ٦
٥٤ مكرر	طريقة رفع الطعون في قرارات اللجان خاصة بضرية التركات ..	٨٥ ١٤
	١٤	
٥٧	ترحيل الخسارة . كيفيته	١٤ ٤٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٥٧	عدم جواز خصم خسائر الاستغلال التجاري والصناعي من الأرباح الداخلة في وعاء الضريبة العامة على الإيراد باعتبارها تكليفا على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات التالية	٢٤ ٨١
٥٩	مسئولية المتنازل له عن الضرائب المتأخرة المستحقة على المنشأة لامتد إلى أرباح التنازل	٢٤ ١٢٦
٦٢	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل	١٤ ٤٨
٧٣، ٧٣	وعاء الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، الأرباح الصافية التي قبضها الممول أو وضعت تحت تصرفه عن عمليات باشرها خلال السنة أو في سنوات سابقة لا الأرباح التي استحققت ولم يتم قبضها بعد	٣٤ ١٩٨
٢/٧٣	تقدير المصروفات جزافا بنحس الإيرادات في حالة عدم وجود حسابات منتظمة مؤيدة بالمستندات	٢٤ ١٠٦
٨٨	وجوب تمثيل النيابة العامة في قضايا الضرائب وإبداء الرأي غير وجوبي	٢٤ ١٣١
٩٧ مكرر	انقطاع مدة التقادم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالاحالة إلى لجان الطعن	١٤ ٢٦
١٠١	عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم بردها للمولين	١٤ ٢٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
—	الضريبة لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والتاجر بل تحددها القوانين التي تفرضها . للمصلحة تدارك ما تقع فيه من خطأ والمطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ٣٤٢١٢	
—	الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية توزع للربح لا تكليف عليه . تخصيص مبلغ في ميزانية شركة مساهمة للوفاء بالضريبة . اعتباره ديناً في ذمتها لا يدخل ضمن عناصر رأس المال الحقيقي المستثمر ٣٤١٧٧	
—	خضوع مكاتب الشراء التي تنشئها الشركات الأجنبية في مصر للضريبة على الأرباح التجارية ٢٤١٢٥	
—	خضوع نصيب فرع مصر من استثمارات الشركات الأجنبية التي تعمل في مصر وفي غيرها ولا تضع عن نشاطها في مصر ميزانية مستقلة للضريبة على القيم المنقولة ١٣١ ٢٤١٣٢	
—	إجراءات ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في حالتى تقديم الممول لإقرارات بأرباحه وعدم تقديمها ٢٤١١١	
—	وجوب محاولة الإتفاق مع الممول قبل إحالة النزاع حول الأرباح على لجنة التقدير ٢٤ ٩٠	
—	كفاية ورود بيان أرقام الأرباح ورأس المال مع الوقائع في قرار لجنة الطعن ٣٤١٥٣	

رقم المادة	الموضوع	رقم القاطعة والعدد
	الضريبة على الأرباح الاستثنائية	
—	شرط الاستهلاك الاستثنائي	٢٤١٥٣
	القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات	
٤	عدم سريان حكمها على تصرف المالك إلى أولاده بعوض أو بغير عوض	٣٤٢٠٠
١/٣٦	تقدير قيمة الأراضي الزراعية طبقا للقيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة	٣٤٢٠٦
٥٢	تقديم رسم الأيلولة من تاريخ الوفاة	٢٤ ٨٢
—	اعتبار مباني العزب وآلات الري التي تقام على الأراضي الزراعية وتخصص لخدمتها من ملحقاتها وتوابعها لا عنصرا مستقلا في التركة . استبعادها من عناصر التركة	٣٤٢٠٦
	المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات	
١	تقديم الضريبة على التركات من تاريخ الوفاة	٢٤ ٨٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاطعة والعدد
	القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالضريبة العامة على الإيراد	
٦	خضوع إعانة غلاء المعيشة للضريبة على كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد	١٤ ٤٨
	المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن الربط الحكى	
١	شرط مريان التقدير الحكى . وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة	٢٤ ١٣٣
١	شرط الربط الحكى توافر وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة . المقصود بوحدة النشاط نوعه لا كونه	٣٤ ٢١٢
—	علم جواز اتخاذ الربط بالتقدير الحكى في سنة ٤٧ — ١٩٤٨ قياسا لأرباح باقى السنوات في حالة خضوع الممول لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧	٢٤ ٧٩
—	اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ — سنة القياس — بحالتها معيارا حكما لربط الضريبة في السنوات المقيسة ولو تضمنت أرباح عمليات تمت في سنوات سابقة وأضيفت إلى سنة ١٩٤٧	٢٤ ٨٣
—	اتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية ولو كانت حسابات الممول بها منتظمة	٣٤ ١٩٩

رقم القاعدة والعدد	الموضوع	رقم المادة
	المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢	
١٤ ٢٦	قطع التقادم	٢
	القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤	
٣٤ ١٩٦	مغايرة أحكام الوقف وفقا لهذا القانون لأحكام الوقف المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ مرافعات ولا تلازم بينهما	—
	القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨	
٣٤ ١٩٦	سريان أحكامه على الدعاوى الموقوف السير فيها طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ . وجوب إخطار مصلحة الضرائب قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى بكتاب موصى عليه بعلم وصول بعرض النزاع على لجان الصلح	—
	الأمر العالى الصادر فى ٢٣/٣/١٩٠٦	
١٤ ٤٩	بشأن سير البيوتات المالية المشتغلة بتسليف النقود على رهونات تسليف النقود على رهونات . تصرف قانونى مركب من طبيعة خاصة لا يحتمل التجزئة . خضوعه لرسم لاتساع واحد	—

رقم المادة والعدد	الموضوع	رقم المادة
	مرسوم ١٩٣٠/٢/١٤ بشأن تعريف الرسوم الجمركية	
٢٤١٤٣	مناطق إعفاء السفن المصرية لأعلى البحار من الرسوم الجمركية ...	—
	القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن	
	المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ؟	١٥
١٤ ٢٢	النزاع حول قيام العلاقة الإيجارية . نخرجه عن نطاق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧	(١)
٢٤١٠٣	النزاع حول مقدار الأجرة الحقيقية المتفق عليها لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما لأحكام القانون المدني ...	(ب)
٢٤١٧٥	الفصل فيمن له الصفة في المطالبة بالأجرة وحق المستأجر في حبسها لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ...	(ج)
٢٤١٩٢	العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم	(د)
٢٤١٩٢	وصف الاستعجال لا يلحق إلا الأحكام الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧	٤/١٠

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	<u>عمل</u>	
	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي	
٣٦	إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة	١٤ ٥٩
٣٩ مكرر	طلب إعادة العامل الذي يفصل بسبب نشاطه النقابي إلى عمله	١٤ ٣٣
٤٠	حق صاحب العمل في فسخ العقد	١٤ ٦٨
	<u>القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩</u>	
٨٠٦٧٣	تحديد مكافأة العامل الذي يستقيل	١٤ ٥٢
٥/٧٦	فصل العامل في حالة غيابه وعدم إخطاره صاحب العمل بسبب الغياب	٢٤ ٢٠٧
—	سلطة رب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له	٢٤ ٩٢
—	إنهاء عقد العمل لعدم كفاية العامل لاشأن له بقواعد التأديب وإجراءاته	٢٤ ٩٢

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
—	عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأحد الأسباب المنصوص عليها في القانون	٣٤٢٠٧
—	إجراء تعديل في آلات المصنع والأصناف المنتجة تنظيم للنشأة يملكه رب العمل ولا ينحول العامل الحق في المطالبة بزيادة فئات الأجر المتفق عليها	٢٤١٠٠
—	جواز احتجاز رب العمل جزءا من الوهبة لما يقوم العمال بانلافه من أدوات مقابل زيادة أجورهم الثابتة وبمراعاة الحد الأدنى لها وبالاتفاق معهم	٣٤١٧١
—	صلاحية طبيعة التعامل لتخصيص مدة العقد . جواز اعتبار وظيفة الطبيب المقيم في المستشفيات ووظيفة موقوفة محددة المدة بانتهاء فترة تدريبه التي لا تقل عن سنتين	٣٤١٧٢
<p style="text-align: center;">المرسوم بقانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٢</p> <p style="text-align: center;">حق العامل في ترك العمل قبل نهاية العقد إذا أخل صاحب العمل بالتزاماته</p>		
٢/٤١	حق العامل في ترك العمل قبل نهاية العقد إذا أخل صاحب العمل بالتزاماته	١٤١٦
<p style="text-align: center;">القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠</p> <p style="text-align: center;">في شأن إصابات العمل</p>		
٣٠	التعويض عن إصابات العمل تعويض قانوني يدور ويتحرك مع الأجر ونسبة العاهة	٢٤١٠٧
٣١		

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	إصلاح زراعى	
	المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	
٢ -	وجوب إيقاع البيع فى حالة نزاع ملكية الأتبان المتصرف فيها إلى صغار الزراع على الحكومة دون غيرها	٣٤١٨٦
٢/و		
٤	تصرف المالك إلى أولاده بعوض أو بغير عوض رخصة ندب إليها الشارع . لا ترد عليه مظنة الغش والتحيل على أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى لا يسرى على هذا التصرف	٣٤٢٠٠
١٣ مكر	اختصاص اللجنة القضائية بالإصلاح الزراعى بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات . اختصاص وظيفى . اللجنة القضائية جهة مستقلة . وجوب إحالة المنازعات التى لم يفصل فيها إلى اللجنة	٣٤٢٠٩
٣٩ مكررة المعدلة بقا ٤١١ لسنة ٩٥٥ ر ٣١٥ لسنة ٩٥٦	امتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية بحكم القانون . ليس للتأجر الاستيلاء على تلك الأرض إلا برضاء المستأجر	٣٤١٩٤
—	قانون الإصلاح الزراعى . اعتباره حادثا طارئا	١٤٣٠
—	عدم استفادة واضع اليد بغير عقد إيجار من حماية القانون لمستأجرى الأرض الزراعية	٢٤١٢٠

رقم المادة	الموضوع	رقم الفأحة والعدد
	القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ في شأن رسوم التسجيل	
٩	رد الرسم	٢٩ ع ١٤
٩	عدم جواز التنفيذ بالأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى	
	بتقدير الرسوم التكميلية إلا بعد صيرورته نهائيا	١٧٤ ع ٣٤
—	أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من الشهر العقارى ليس مما	
	ينص القانون على شموله بالتنفيذ المعجل	١٧٤ ع ٣٤
١/٩	إتخاذ قيم العقارات الموضحة بالمحررات أساسا لتقدير رسوم التسجيل . الأسس المنصوص عليها في المادة ١/٩٥ تقوم على تقديرات حكيم . حق مصلحة الشهر العقارى فى أن تلجأ إلى التقدير بمعرفة خير تنبذ لذلك ولو بعد تمام إجراءات الشهر ودفع الرسوم ما دام حق المصلحة فى اقتضاء الرسم ما زال قائما	١٩٠ ع ٣٤
	القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الشهر العقارى	
١٠	الغير فى حكم هذه المادة هو من تلقى حقا عينا على العقار الشائع على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بشهر هذا الحق قبل شهر سند القسمة	١٨٤ ع ٣٤
٢٣	المحررات التى تقبل لإثبات أصل الملكية	١٢ ع ١٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
	القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦	
	في شأن صرف مياه المحال الصناعية في المجارى العمومية	
—	حق البلدية في تحصيل رسوم مقابل الصرف في المجارى العمومية	٢٣ ١٤
—	مناطق استحقاق الرسم المقرر عن صرف مياه المحال العامة	
	في المجارى هو التصريف الفعلى	١٥٢ ٣٤
	القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥	
	في شأن الجزاء الإدارى	
٢٧	وقف إجراءات البيع الإدارى لا يترتب على مجرد رفع المنازعة	
	للقضاء كما فى إشكالات التنفيذ	١٢٧ ٢٤
	القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤	
	في شأن حماية حق المؤلف	
—	حماية حق المؤلف وعلانية الأداء	٣٦ ١٤
	القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥	
	في شأن السيارات	
١٦	المستفيدون من التأمين من المسئولية المدنية عن حوادث	
	السيارات	٩٠ ١٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعقد
	القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات	
—	حق المضرور في الرجوع مباشرة على المؤمن	٢٧ ع ١٤
	القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية	
—	نهائية قرار لجنة تسوية الديون العقارية الصادر بالتسوية في حدود اختصاصها وعدم جواز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية	٧٤ ع ٢٤
—	طبيعة قرار لجنة تسوية الديون العقارية بالتسوية ، طبيعة الأحكام النهائية	٧٤ ع ٢٤
١٥	إحالة لجنة تسوية الديون العقارية النزاع في وجود الدين إلى المحكمة الابتدائية أمر جوازي	٧٤ ع ٢٤
٢٦	إبراء قرار لجنة تسوية الديون العقارية بالتسوية لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع	٧٤ ع ٢٤

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
	القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة	
١/٢	التزام المدارس الخاصة باتباع القرارات والتعليمات والمنشورات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم	٢٤١١٤
٢	وجوب إعداد المدارس الحرة لأئحة داخلية تنظم شئون العمل بها وتحديد حقوق العاملين فيها	٢٤١١٤
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بترع الملكية للمنفعة العامة	
—	تقدير التعويض المستحق في حالة عدم اتباع الإجراءات التي يوجبها القانون	١٤ ٨
٨	تقديم شهادة خلو العين من الرهون لإمكان صرف التعويض المستحق	١٤ ٨
	الطعن في عمل الخبير	١٤ ٤٤
	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين	
٤٥	عدم تحقق الاستيلاء الناقل للملكية من مجرد صدور قرار الاستيلاء	٣٤١٦٥
٤٦	إني ذاته . وجوب إقراره بتسلم المواد المستولى عليها وجوبها	
	جرد الوصفيا .	٣٤١٦٥

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعده والعدد
	القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأحكام العرفية	
٣	عدم جواز الطعن في أمر مصادرة كتاب استنادا إلى السلطة المخولة للحاكم العسكري في قانون اعلان الأحكام العرفية ...	٣٤١٦٤ع
	القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة	
١٠	الإختصاص بالمنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد... ..	١٤٦٧ع
١٠	عدم إعتبار عقد التوريد عقدا إداريا على إطلاقه . اشتراط كونه إداريا بطبيعته وخصائصه الذاتية لإسباغ هذه الصفة عليه	٣٤١٤٠ع
—	احتواء العقد على شروط غير مألوفة في القانون الخاص بحق الإدارة في إلغاء العقد ومصادرة التأمين . إعتباره عقدا إداريا ...	١٤١ع ، ١٦٣ع
—	خضوع العقود الإدارية لأصول القانون الإداري دون أحكام القانون الخاص	٣٤١٧٦ع
—	اختلاف الغرامات المالية المنصوص عليها في العقود الإدارية عن الشرط الجزائي في العقود المدنية في طبيعتها	٣٤١٤٥ع
—	اختلاف طبيعة التأمين في العقد الإداري عن الشرط الجزائي في العقود المدنية	٣٤١٧٦ع

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧	
	في شأن تنظيم مهنة المحاماة	
٢٥	بطلان صحف الدعاوى التي لا يوقعها محام في حالة وجوب ذلك	
٢٤ ٧٧	بطلان حتمى	
٣٤	عدم جواز تكليف المحامى بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير	
٣٤ ١٥٧	فيه وله أن يؤديها متى طلب منه موكله	
٤٦	تقدير أتعاب المحامى	١٤ ٥٦
٤٧		
٤٩		
	القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩	
	في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض	
٣	جواز الطعن في الحكم الصادر على خلاف حكم سابق حائز لقوة	
٢٤ ٩٤	الشيء المحكوم فيه رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية..	
٣٤ ١/٦	إيداع مسودات الأحكام المشتعلة على الأسباب عند النطق بها...	١٤ ٦٤
٧	إبداء أسباب الطعن	١٤ ٦١
٧	وجوب إشمال تقرير الطعن على بيان أسبابه بالمعنى الذى تطلبه	
	القانون	٢٤ ٨٩
١١	إعلان المطعون عليهم بتقرير الطعن	٤٠ ٦ ١٩
١٢	حق المطعون عليه في الطعن بالنقض في التمسك بالدفعات التى سبق	١٤
	إدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها	٢٤ ٧٧

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
٢٧	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض إلا في حالة بطلان الحكم لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية ...	٣٤١٥٤
—	عدم قبول الطعن من الخصم الذي لم يقض بشيء ضده ولم يلحقه لذلك ضرر منه ...	٣٤١٨٧
—	قبول الطعن ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه . عدم اعتبار من لم يختص أمام المحكمة الاستئنافية طرفا في الحكم ...	٣٤٢١٨
—	إعلان تقرير الطعن إلى ورثة أحد المطعون عليهم لوفاته بعد تنبيه الطاعنين قلم الكتاب إلى ذلك لا يبطل الطعن . جهل الخصم بوفاة خصمه من قبيل القوة القاهرة ...	٣٤٢٠٥
—	عدم تعلق بطلان إعلان تقرير الطعن نخلو الصحيفة من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها بالنظام العام ...	٣٤١٤٢
—	مناط قضاء المحكمة من تلقاء نفسها يبطلان إعلان تقرير الطعن ثبوته من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها ...	٣٤١٤٢
—	تدارك الطاعن وصفه أحد المطعون عليهم في تقرير الطعن بأنه قاصر وتنبيهه قلم الكتاب بعد إحالة الطعن إلى وجوب توجيه الإعلان إليه بوصفه بالغاً وتتمام الإعلان على ذلك . لا يبطلان ...	٣٤١٤٢

رقم الملف	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	قرارات وأوامر مختلفة	
	الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦	
	بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين	
٢٦٦	وقف مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات ضد	
١٦	المعتقلين والمراقبين	١٤ ٣٧
	الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦	
	منع الرعايا الفرنسيين من إبرام العقود والتصرفات وتنفيذ أى	
	إلتزام مالى أو غير مالى مترتب على عقود سابقة ومن حق التقاضى	
	ليس سلبا للأهلية وإنما هو منع من مباشرة هذه التصرفات	٢٤١٠٢ ...
	الأمر العسكري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨	
	إحتفاظ الحراس بسلطة إدارة أموال الرعايا الفرنسيين فى الفترة	
	بين إنهاء الحراسة الإدارية بالأمر العسكري ٣٦ لسنة ١٩٥٨	
	وانتهاءها فعلا باستلام الرعايا الفرنسيين أموالهم	٢٤١٠٢
	الحراسة على رعايا الدول المحاربة والرعايا البلغارين	
	مقتضى استموا الحراسة على أموال رعايا الدولة المحاربة ومنهم	
	الرعايا البلغارين الموجودة فى مصر أن يكون للحارس حق	
	التقاضى فى شأنها — نطاق هذه الصفة	٣٤٢١٨

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة والعدد
	لائحة جبانات المسلمين	
	٤ مارس سنة ١٩٢٦	
٦	خروج الأرض الواقعة حول مسجد الإمام الشافعي عما هو مخصص للدفن مع بقائها في نطاق الجبانات المعتبرة من الأموال العامة...	٣٤١٨٨ع
	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بأحكام المعاشات	
—	عدم سر يان أحكامهما على موظفي المجالس البلدية والقروية لاستقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة	٢٤١١٠ع
	القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٣	
١٠ مكر	التزام رجل الضبط القضائي بإقامة حارس على الأمتعة والأثاث التي تضبط في المحال المدارة للفجور والدعارة	٤٤١٣٧ع
	معاهدة بروكسل	
٥٤٣/٣	جواز إثبات عكس بيانات سندات الشحن الخاصة بالبضاعة بين الناقل والشاحن وعدم جواز ذلك قبل من عداهما كالمرسل إليه	٣٤١٩٥ع

المادة رقم	الموضوع	رقم القاطعة والعدد
	<p>الأمر العالي المؤرخ ١٨٨٢/٤/٢ باللائحة الجمركية</p>	
٢	<p>رسوم الواورد والصادر</p>	١٤ ٤٣
	<p>الأمر العالي الصادر في ١٨٨٣/٥/١٤ بالتصديق على لائحة ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ و ١٠٧ لسنة ١٩٤٨</p>	
—	<p>اختصاص المجلس الملى العام والمجالس المالية الفرعية بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط</p>	١٤ ٣٨
	<p>قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٤٦/٩/٢٦</p>	
—	<p>تقدير كميات المياه المنصرفة في المجارى العمومية</p>	١٤ ٢٣

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة

من الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
للسنة السادسة عشرة

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ب)		(أ)
٥٦	بطلان	١٠	إثبات
٦٥	بيع	١٩	إجارة
	(ت)	٢٤	إحالة
		٢٤	أحكام عرفية
٦٨	تأمين	٢٥	أحوال شخصية
٦٩	تأمين	٢٧	إختصاص
٧٠	تجزئة	٣٠	ارتفاق
٧١	تحكيم	٣١	إستئناف
٧٣	تركة	٤٥	إصلاح زراعى
٧٤	تزوير		اعتراض الخارج عن
٧٥	تسجيل	٤٧	الخصومة
٧٧	تسوية الديون العقارية	٤٨	إعلان
٧٨	تعليم	٤٩	إفلاس
٧٩	تعويض	٥٠	إلتزام
٨٣	تفسير	٥٢	إلتماس إعادة النظر
٨٤	تقادم	٥٣	أموال
٨٧	تموين	٥٣	أهلية

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ر)	٨٧	تنفيذ
١٣٨	رسوم	٨٩	تنفيذ عقارى
	(س)	٩٣	توريد
			(ج)
١٤٣	سفن	٩٣	جمارك
١٤٣	سند اذنى		(ح)
	(ش)	٩٥	حجر
		٩٥	حجز
١٤٤	شرط جزائى	٩٦	حق
١٤٤	شركة	٩٨	حراسة
١٤٦	شفعة	١٠٠	حكم
١٤٧	شهر عقارى	١١٩	حوادث طارئة
	(ص)	١١٩	حوالة
		١٢٠	حيازة
			(خ)
١٤٩	صرف	١٢٠	خبرة
١٥٠	صلح	١٢١	خلف
١٥١	صورىة		(د)
	(ض)	١٢٢	دعوى
		١٣٦	دفاع
١٥٢	ضرائب	١٣٧	دفوع
١٦٤	ضرر	١٣٨	دين

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ع)		(م)	
عقد	١٦٥	محال عامة	١٩١
علامة تجارية	١٧٢	مخامة	١٩٢
عمل	١٧٣	محكمة الموضوع	١٩٣
		محكمة النقض	١٩٩
(غ)		مرافق عامة	٢٠٠
غير	١٧٧	مسئولية	٢٠٠
		مقاوله	٢٠٩
(ف)		ملكية	٢٠٩
فوائد	١٧٩	موظفون	٢١٢
		مؤسسات	٢١٤
(ق)		مؤلف	٢١٤
قانون	١٨٠	(ن)	
قرارات	١٨٣	نزاع الملكية للنفعة العامة	٢١٦
قرار إدارى	١٨٣	نظام عام	٢١٧
قسمة	١٨٤	نفاذ معجل	٢١٩
قضاء إدارى	١٨٦	نقض	٢١٩
قضاء مستعجل	١٨٦	نقل	٢٣٢
قضاة	١٨٧	نيابة	٢٣٤
قوة الأمر المقضى	١٨٧	نيابة عامة	٢٣٥
قوة فاهرة	١٩٠		

(د)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(هـ)
٢٣٧	وصى	٢٣٥	هبة
٢٣٨	وصية		
٢٣٩	وفاء		(و)
٢٤٠	وقف	٢٣٦	وارث
٢٤٤	وكالة	٢٣٧	وديعة

تصويبات

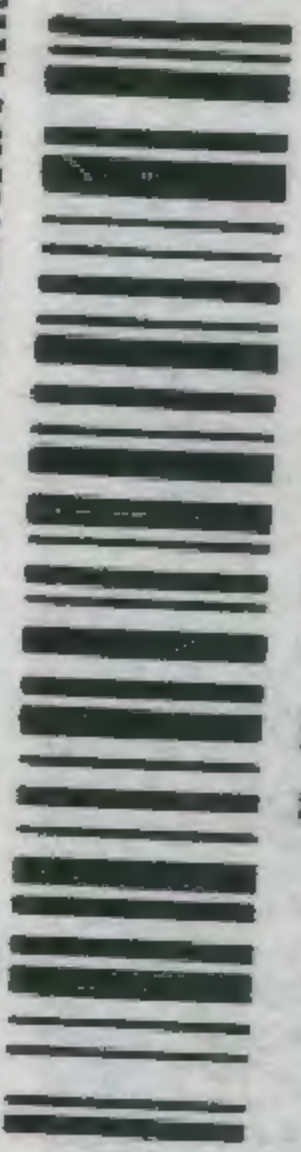
الصفحة	رقم المطبع	الخطا	الصواب
٩٠٢	٨	المطعون عليهم بوفاته	المطعون عليهم بعد أن علموا بوفاته
١٠٢٧	١	يرجع	يدفع
١٠٤١	٢٣	ولا يعاقب عليها	ولا يعاب عليها
١١٠٨	١٢	إجراءات	إجراء
١١٣٦	١٦	نمين	تعين
١١٣٦	٢٢	لبس	وليس
١٢٠٥	١	بتحديد	بتحديد
١٢٥٦	١١	إخصار	إخطار
١٣٣٠	٢٢	بان	بان
٨١ ف	١٧	٩٣٤	٩٣٩
٨٣ ف	الأخير	٩٣٨	٩٤٣
٢٦٤ ف	١٣	ناقضة	ناقصة

طبع بالهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
على سلطان على
مضو مجلس الإدارة المنتخب

(مطبعة دار القضاء ٢٩١/٦٥/٢٦٢٦)



Bibliotheca Alexandrina



0542388